الأمم المتحدة S/2011/433

مجلس الأمن

Distr.: General
18 July 2011
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٨ تموز/يوليه ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن القائمة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا

بالنيابة عن لجنة مجلس الأمن القائمة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال و١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، ووفقا للفقرة ٦ (ك) من قرار مجلس الأمن ١٩١٦ (٢٠١٠)، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

وفي هذا الصدد، ترجو اللجنة عرض هذه الرسالة وضميمتها على أعضاء مجلس الأمن وإصدارها كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) هـ. س. **بوري**
رئيس
لجنة مجلس الأمن القائمة
عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال
و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا

260711 260711 11-38006 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

رسالة مؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن القائمة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا من أعضاء فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا

نتشرف بأن نحيل إليكم طيه تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا وفقا للفقرة ٦ (ك) من قرار مجلس الأمن ١٩١٦ (٢٠١٠).

(توقيع) مات **برايدن**
المنسق
فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا

(توقيع) يورغ **روفتهوفت**
خبير بحري

(توقيع) غسان **شبلي**
خبير مالي

(توقيع) باباتوندي **تايوو**
خبير في الجماعات المسلحة

تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا عملا بقرار مجلس الأمن ١٩١٦ (٢٠١٠)

المحتويات

الصفحة

موجز ١١

أولا – مقدمة ١٥

ألف – الولاية ١٥

باء – المنهجية ١٦

الصومال

ثانيا – السياق: وصف البيئة الأمنية ١٧

ثالثا – الأعمال التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في الصومال ١٨

ألف – حركة الشباب المجاهدين ١٩

باء – حركة الشباب كتهديد إقليمي ودولي ٢٨

جيم – شبكات تهريب الأشخاص التي تستغلها حركة الشباب ٣٠

دال – الوضع المالي لحركة الشباب ٣٣

هاء – جيش سول ساناغ كاين ٤٠

واو – القرصنة ٤٢

رابعاً – انتهاكات الحظر العام الكامل لتوريد الأسلحة ٥٥

ألف – سوق بكارا للأسلحة ٥٦

باء – تسرّب الأسلحة والذخيرة من الحكومة الاتحادية الانتقالية والميليشيات المرتبطة بها ... ٥٨

جيم – العبوات الناسفة اليدوية الصنع ٦٠

دال – إيصال شحنات الأسلحة جوّا ٦٤

هاء – منظومات الدفاع الجوي المحمولة ٦٨

واو – المساعدة التي تقدمها إثيوبيا، وعملياتها ووجودها في الصومال ٦٩

زاي – الشركات الأمنية الخاصة ٧١

حاء – عدم الامتثال ٧٦

خامسا – عرقلة المساعدة الإنسانية ٧٦

ألف – بيئة عمليات الأنشطة الإنسانية ٧٧

باء – رفض حركة الشباب السماح بوصول المساعدات ٧٨

جيم – عرقلة الوصول من قبل عناصر فاعلة أخرى ٨٦

دال – الاختلاسات السابقة لموارد المعونة، والتدابير التصحيحية ٩١

سادسا – الخلفية والسياق ٩٤

سابعا – الدعم المقدم للجماعات المسلحة الضالعة في أعمال العنف وزعزعة الاستقرار والإرهاب ٩٦

ألف – العمليات الخارجية ٩٦

باء – منشآت التدريب ١٠٠

جيم – المساعدات الإريترية المقدمة للجماعات المسلحة في انتهاك لقراري مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) ١٠١

دال – جيبوتي ١٠١

هاء – إثيوبيا ١٠٥

واو – الصومال ١١٧

زاي – السودان ١٢١

ثامنا – انتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة ١٢٤

ألف – استيراد الأسلحة والمساعدات العسكرية الخارجية ١٢٤

باء – صادرات الأسلحة والذخيرة ١٣٢

تاسعا – التمويل لأغراض دعم انتهاكات القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) ١٣٤

ألف – تمويل المشتريات العسكرية ١٣٥

باء – هيكل التمويل ومراقبته: النظم الاقتصادية الإريترية الرسمية وغير الرسمية ١٣٧

جيم – شركة البحر الأحمر وغيرها من الشركات المملوكة للجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة ١٣٩

دال – الضرائب المفروضة على إريتريي الشتات وتحويلاتهم ١٤٠

هاء – جمع التبرعات وجهود التعبئة التي تبذلها الجبهة الشعبية في الشتات ١٤٣

واو – التبرعات المالية المباشرة ١٤٤

زاي – الشبكات السرية للمشاريع التجارية والأعمال المصرفية للجبهة الشعبية في الشتات .. ١٤٤

حاء – القناصل الفخريون والشركاء التجاريون في الخارج ١٤٧

طاء – تجارة السلع المهربة مع السودان ١٥٢

ياء – تهريب الأشخاص والاتجار بهم ١٥٤

كاف – عمليات التعدين ١٥٥

عاشرا – الأعمال التي تعيق تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٢ (٢٠٠٩) ١٥٥

ألف – الأفراد العسكريون الجيبوتيون المفقودون في القتال ١٥٥

باء – الدعم الإريتري لفصيل مقاتلي جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية – المقاتلة ١٥٦

الملاحظات والاستنتاجات والتوصيات

حادي عشر – تعاون الدول مع فريق الرصد ١٥٧

ثاني عشر – الملاحظات والاستنتاجات ١٥٨

ألف – الصومال ١٥٨

باء – إريتريا ١٥٩

ثالث عشر – التوصيات ١٦٠

ألف – الصومال ١٦٠

باء – إريتريا ١٦٥

Annexes

Somalia

1. Threats to peace and security . . . 166

1.1. Mogadishu . . . 167

1.1.a. African Union Mission in Somalia area of operations as of 24 March 2011 . . . 167

1.1.b. Mogadishu incident review from April 2010 to April 2011 . . . 168

1.1.c. Civilian improvised explosive device casualties from April 2010 to April 2011 . . . 169

1.1.d. Attacks on African Union Mission in Somalia and Transitional Federal Government forces from April 2010 to April 2011 . . . 170

1.2. Images of materiel recovered from Atom's militia . . . 174

1.3. Case study: the Sool Sanaag Cayn Army . . . 177

2. Al-Shabaab as a regional threat

2.1. Case study: the "11/7" Kampala bombings . . . 183

2.1.a. Mobile phone linkages to key suspects of the Kampala bombings, 11 July 2010 . . . 185

2.1.b. Summary of mobile phone linkages and activities of key suspects of the Kampala bombings, 11 July 2010 . . . 186

2.2. Case study: Muslim Youth Centre . . . 187

2.2.a. Muslim Youth Centre constitution . . . 196

2.2.b. Muslim Youth Centre organizational chart . . . 205

2.2.c. Al-Misbah weekly newsletters (No. 083, No. 085 and No. 087) . . . 206

2.2.d. Photograph of minor at a Muslim Youth Centre recruitment session, 20 October 2009 215

2.2.e. Photo of Muslim Youth Centre "Jihad training" at Sir Ali Muslim Club, Nairobi, 27 September 2009 . . . 216

2.2.f. Muslim Youth Centre receipt for "Jihad training" event at Sir Ali Muslim Club, September 2009 . . . 217

2.2.g. Photograph of Muslim Youth Centre members at the Abdullah al-Faisal demonstration, 15 January 2010 219

2.2.h. Photographs of "Amiir" Ahmad Iman Ali . . . 220

2.2.i. Copy of cheque donation by Honourable Amina Abdullah, Member of Parliament . . . 221

2.2.j. Kenyan Tourism Minister Najib Balala at Pumwani Riyaddha Mosque Committee/Muslim Youth Centre fund-raising event . . . 222

2.2.k. Transcript of audio recording of Ramadan Osao "Captain" and a Pumwani Riyaddha Mosque Committee member, 7 May 2011 . . . 224

2.3. Abdirahman Abdi Salawat passport . . . 226

3. Al-Shabaab finances

3.1. Case study: Al-Shabaab's "charcoal for sugar" trade cycle . . . 228

3.1.a. Company profile Al Baoon General 2011 . . . 236

3.1.b. Kismaayo-Baraawe port manifest for Al Baoon General Trading . . . 237

3.1.c. Cheque from Al Baoon General Trading . . . 238

3.1.d. Company profile Nour Mowafaq General Trading 2011 . . . 239

3.1.e. Company profile Sinwan General Trading 2011 and Sinwan-Adaani separation letter . . . 240

3.1.f.Company profile Mogadishu Stars General Trading 2011 . . . 245

3.1.g. MV *Amal* bill of lading Brava-Jizan, 3 April 2010 . . . 246

3.2. Case study: Al-Shabaab taxation at ports . . . 247

3.2.a. Taxation routes (with call outs) . . . 250

3.2.b. Taxation routes (without call outs) . . . 251

4. Piracy

4.1. Pirate Tactics, Techniques and Procedures . . . 253

4.1.a. Pirate attack on the MV *Almezaan* . . . 253

4.1.b. Hijacking of the MV *Victoria* . . . 256

4.1.c. Modified skiff . . . 261

4.1.d. Seized pirate document (distribution of shares) . . . 262

4.1.e. Weapons, equipment and motherships 2010-2011 . . . 263

4.2. Case study: Loyaan Siciid Barte, pirate negotiator . . . 269

4.2.a. Sketch of pirate negotiator Loyaan Siciid Barte . . . 275

4.3 Case study: pirates and finances — the Hobyo-Harardheere "business model" . . . 276

5. Arms embargo violations

5.1. Case study: diversion of arms and ammunition from the Transitional Federal Government and affiliated militia . . . 279

5.2. Bodyguard BM-518 receivers recovered in Somalia . . . 283

5.3. Aviation . . . 285

5.3.a. List of Somali Airfields controlled by armed opposition groups . . . 285

5.3.b. Survey of civil aviation movements during Al-Shabaab's "Ramadan Offensive" 285

5.4. Case study: man-portable air defence systems in Somalia — how great is the threat? . . . 289

5.4.a. List and photographs of man-portable air defence systems and battery coolant units inspected in Harar, Ethiopia, November 2010 . . . 293

5.4.b. Markings of two SA-7b launchers from buyback request . . . 297
5.5. Non-compliant States and organizations . . . 298
6. Private security companies . . . 302
6.1. Private security companies operating in Somalia . . . 303
6.1.a. Transitional Federal Government letter of endorsement for Clear Ocean . . . 313
6.2. Case study: Southern Ace . . . 315
6.2.a. Southern Ace company profile . . . 319
6.2.b. Letter from Gaalmudug Minister of Aviation, 25 January 2010 . . . 320
6.3. Case study: Saracen International . . . 321
6.3.a. Letter to the United Nations regarding cessation of counter-piracy training, 17 February 2011 . . . 332
6.3.b. First page of Saracen company profile 2009 . . . 334
6.3.c. Universal Consultants company registration . . . 335
6.3.d. English translation of file on Saracen International from the Ministry of Justice of Lebanon . . . 336
6.3.e. Australian African Global Investments air waybill flight EK-32604 . . . 340
6.3.f. Images of An-32 EK-32604 with cargo for Saracen International, at Hargeysa, December 2010 . . . 341
6.3.g. Australian African Global Investments invoice for Saracen International/ Puntland Development Group . . . 344
6.3.h. UFA Consultants invoice for Saracen International . . . 345
6.3.i. MV *Eaton* — ship's particulars . . . 346
6.3.j. Gaalmudug letter to the international community concerning Saracen International . . . 347
6.4. Case study: Afloat Leasing . . . 349
6.4.a. MV *Eaton* — ship's particulars . . . 357
6.5 Case study: Protection Vessels International . . . 358
6.5.a. Abandoned weapons, ammunition and equipment in Eritrea . . . 361
6.6. Responses from private maritime security companies . . . 362
7. Obstruction of humanitarian assistance . . . 363
7.1. Acts of obstruction against humanitarian operations 364
7.1.a. Summary of major acts of obstruction against humanitarian operations by date (2010/early 2011) . . . 364
7.1.b. Summary of major acts of obstruction against humanitarian operations by region/zone (2010) . . . 373
7.2. Al-Shabaab expulsion, taxation and registration . . . 384

7.2.a. Cases of expulsion by Al-Shabaab . . . 384
7.2.b. Al-Shabaab taxation and registration — additional examples and trends . . . 386
7.3. Humanitarian aspects of the mandate of the African Union Mission in Somalia . . . 391
7.4 Transitional Federal Government registration and regulation of humanitarian activities . . . 393
7.4.a. Transitional Federal Government non-governmental organization registration 394
7.5. Puntland — obstacles to humanitarian assistance . . . 395
7.6. Somaliland — obstacles to humanitarian assistance . . . 396
7.7. Obstruction of assistance by other regional authorities, freelance militias and bandits . . . 397
7.8. Review of World Food Programme operations and corrective measures . . . 398
7.8.a. World Food Programme compliant hotline . . . 401
Eritrea
8. Support for armed groups in the region . . . 402
8.1. Eritrean training facilities . . . 403
8.2. Images of Front pour la restauration de l'unité et de la démocratie-Combattant Training at Anda'ali, October 2009 . . . 406
8.3. Case study: The Ogaden National Liberation Front "Alanside force" . . . 407
8.3.a. Materiel recovered from Ogaden National Liberation Front "Alanside force" in Somaliland . . . 411
8.3.b. Materiel recovered from Ogaden National Liberation Front "Alanside force" near Jgjiga . . . 414
8.3.c. Eritrean end-user certificate for arms and ammunition purchased from Bulgaria . 417
8.4. Case study: planned "Oromo Liberation Front" operation to disrupt the African Union Summit (contained in section VII. E of the report) . . . 424
8.4.a. Sample pages of Oromo Liberation Front contact list in Asmara . . . 424
8.4.b. Sample money transfer records 426
8.4.c. Selected images of explosives and materiel recovered from Oromo Liberation Front team arrested in Addis Ababa 429
8.4.d. Eritrean end-user certificate for arms and ammunition purchased from Romania . 431
8.4.e. Sample telephone records for Omar Idriss Mohamed . . . 432
8.5. Case study: Eritrean intelligence links with Somali and other armed opposition groups 435
8.5.a. Sample receipts of payments from the embassy of Eritrea 440
9. Arms imports and external assistance . . . 441
9.1. Summary of findings to date on military cooperation between Eritrea and the Islamic Republic of Iran . . . 442
9.2. Copy of ownership documentation of the MV *Nizar M* . . . 443

9.3. Statement by Kafi Holdings Agency 444

10. Aircraft maintenance 445

10.1. Eritrean Sukhoi Su-27 at the "AviaRemontny Zavod VVO 713" aircraft maintenance facilities in Zaporozhye, Ukraine (date unknown) 446

10.2. Eritrean Pilatus Porter PC-6 bearing Eritrean flag, registration number E3-AAS and "EMIC" titles 448

11. Financing 449

11.1. Sample documentation of financial contributions from Eritrean businessmen to the embassy of Eritrea in Kenya 450

12. Correspondence between the Monitoring Group and the Government of Eritrea 451

Observations, conclusions and recommendations

13. State cooperation with the Monitoring Group 467

موجز

من الصعب تصور دولتين يوجد بينهما من الفوارق أكثر مما يوجد بين الصومال وإريتريا: فالصومال دولة منهارة منذ ما يزيد على عقدين من الزمن، إذ ليس لديها مؤسسات وطنية تؤدي وظائفها؛ وإريتريا دولة نظام الحكم فيها هو الأكثر أخذا بمركزية السلطة والنزعة العسكرية والاستبداد بالسلطة في القارة الأفريقية. ولكن البلدين، حين النظر إليهما من منظور رصد الجزاءات، يطرحان تحديات شديدة التشابه: ففي الحالتين معا تتركز السلطة بين أيدي أفراد أكثر مما تتركز في المؤسسات، وتُمارَس عن طريق شبكات للسيطرة السياسية والمالية هي أبعد ما تكون عن الطابع الرسمي، بل كثيرا ما تنتفي عنها صفة المشروعية. وكثيرا ما يعتمد القادة في البلدين على الدعم السياسي والاقتصادي المقدم من الحكومات الأجنبية وشبكات الشتات أكثر من اعتمادهم على دعم السكان المقيمين داخل حدود البلد. ويشكل كلا البلدين – بطرق شديدة الاختلاف – قواعد انطلاق للجماعات المسلحة الأجنبية التي تمثل خطرا داهما ومتزايدا يهدد السلام والأمن في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا.

ويخضع أكثر من نصف الأراضي الصومالية لسيطرة سلطات مسؤولة ومستقرة نسبيا برهنت، بدرجات متفاوتة، على قدرتها على ضمان السلام والأمن بصورة نسبية للسكان. وقد نشأت الإدارات في صوماليلاند وبونتلاند وغالمودوغ و ''هيمان يو هيب''، دون استثناء، بطريقة مستقلة عن المبادرات المركزية لبناء الدولة، من عمليات سياسية محلية شاقة ولصيقة بالواقع. ويقع معظم منطقة غالغادود تحت سيطرة ميليشيات قبلية مناهضة لحركة الشباب، وتتوحد بصورة فضفاضة تحت لواء تنظيم أهل السنة والجماعة، لكنها تفتقر إلى سلطة قادرة على أداء وظائفها. ويُعد توحيد هذه الكيانات وإقامة علاقات تعاون في ما بينها هو الاستراتيجية الأكثر فعالية على الإطلاق للوقوف في وجه مخاطر من قبيل التطرف والقرصنة مع توسيع نطاق السلام والأمن في الصومال في الوقت ذاته.

ويبدو أن ميليشيات أخرى مناهضة لحركة الشباب في الجنوب، ومنها مختلف فصائل تنظيم أهل السنة والجماعة، في ''ولاية أزانيا'' و ''ولاية شبيلي''، تعمل لحساب دول مجاورة وليس للسلطات المحلية الناشئة، وليس واضحا إلى أي حد ستكون قادرة على تحقيق السلام والأمن الدائمين. ويمثل لجوء حكومات أجنبية إلى استخدام قوات صومالية تعمل بالوكالة عن تلك الحكومات، إلى حد ما، عودة محتملة إلى سيطرة ''زعماء الحرب''

التي كانت سائدة في العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهي سيطرة أثبت التاريخ أن لا خير يُرجى من ورائها.

وقد تركت حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية، التي تنتهي ولايتها في آب/أغسطس ٢٠١١، معظم البلد في قبضة حركة الشباب التي تسيطر على الجزء الأكبر من الأراضي الصومالية الواقعة بين الحدود مع كينيا والأجزاء الجنوبية في منطقتي مدج وغالغادود. أما في مقديشو، فقد أحرزت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إلى جانب الميليشيات الموالية للحكومة الاتحادية الانتقالية، بعض المكاسب المحدودة في مواجهة حركة الشباب، لكن بكلفة مرتفعة من الضحايا في صفوف العسكريين والمدنيين. ومع عدم امتلاك الحكومة الاتحادية الانتقالية لقطاع أمني متماسك، يظل أكثر حلفاء بعثة الاتحاد الأفريقي فعالية هم الميليشيات ذات الأسس القبلية التي تدين بالولاء للقادة بصفتهم الفردية، وتلتمس القيادة والعون من الاتحاد الأفريقي وليس من الحكومة. وقد أدى القتال العنيف، إضافة إلى الجفاف الشديد والقيود التي تفرضها حركة الشباب على وصول المنظمات الإنسانية، إلى تفجير أزمة إنسانية جديدة وحادة من مظاهرها على وجه الخصوص نزوح اللاجئين مرة أخرى إلى البلدان المجاورة.

والأسباب الرئيسية التي تعرقل بسط الأمن والاستقرار في جنوب الصومال هي افتقار قيادة الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى وضوح الرؤية أو الانسجام، واستشراء الفساد فيها، وفشلها في الدفع قدما بالعملية السياسية. بل الأدهى من ذلك أن الحكومة تقاوم بشدة التعامل مع القوى المحلية السياسية والعسكرية القائمة بحكم الواقع في أجزاء أخرى من البلد، أو منحها أي دور. وبدلا من ذلك، أدَّت محاولات قيادة الحكومة لاحتكار السلطة والموارد إلى تصعيد التوتر داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية، وإلى وقف العملية الانتقالية، وشل الحرب على حركة الشباب، وهي إلى ذلك تبعد الاهتمام والمساعدات عن التطورات الإيجابية التي تحدث في مناطق أخرى من البلد.

وجاء رد حركة الشباب على انتكاساتها العسكرية في مقديشو والمناطق الوسطى ووادي جوبا بأن بسطت سيطرتها بالقوة على اقتصاد جنوب الصومال. ولما كانت حركة الشباب لا تحظى بتأييد شعبي، وتعاني من الانقسامات السياسية وقلة الإمكانات العسكرية، فإن قوتها الاقتصادية هي أهم ما تملك اليوم. ويقدر فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا أن حركة الشباب تجني اليوم ما يتراوح بين ٧٠ مليون دولار و ١٠٠ مليون دولار سنويا في شكل إيرادات تستخلصها الحركة مما تفرضه من ضرائب وتمارسه من ابتزاز في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، ولا سيما ما تعلق من ذلك بتصدير الفحم وأنشطة التهريب عبر

الحدود في اتجاه كينيا. وبالنظر إلى ما درجت عليه الحكومة الاتحادية الانتقالية من ممارسات يطبعها الفساد والانتهازية، يرى كثير من رجال الأعمال الصوماليين أن حركة الشباب أفضل لأعمالهم، ولا يرون لهم فائدة تُذكر، من منظور تجاري محض، في أن تتمكن الحكومة من إزاحة الحركة.

ويتصدى قادة حركة الشباب الرئيسيون للصعوبات التي تواجههم في الداخل بالعمل على توثيق الروابط مع الكيانات الجهادية الأجنبية، وتوفير موطئ قدم للجماعات ذات التوجه المماثل على صعيد المنطقة. وكانت تفجيرات تموز/يوليه ٢٠١٠ في كمبالا أول عملية ناجحة لحركة الشباب خارج حدود الصومال. ولكن تلك التفجيرات كانت أيضا مؤشرا على ظهور اتجاه جديد ومثير للمخاوف، حيث إن الجماعات المتطرفة في شرق أفريقيا التي تقتدي بحركة الشباب وتتلقى منها التوجيه، ومنها مركز الشباب المسلم في كينيا، قد تمثل الجيل التالي من التهديدات المتطرفة في شرق أفريقيا والمنطقة ككل.

وتظل القرصنة تهديدا آخر للأمن الإقليمي والدولي انطلاقا من الصومال. و لم تحرز الجهود الدولية المناهضة للقرصنة إلا تقدما طفيفا أو لم تحرز أي تقدم يُذكر في الحد من عدد الهجمات وعمليات الاختطاف التي ينفذها القراصنة، بيد أن تلك الجهود ساعدت في إبعاد الخطر إلى مسافات أبعد من السواحل الصومالية، مما أصبح يهدد بالخطر منطقة أوسع بكثير. ولقد أفضى ارتفاع المخاطر التي يواجهها القراصنة والتكاليف التي يتحملونها بسبب ممارسة نشاطاتهم من مسافات أبعد عن الشواطئ إلى رفع مبالغ الفدية المطلوبة وإطالة المفاوضات التي تُجرى للإفراج عن السفن المختطفة.

ومما يثير قلقا متناميا النشاط المتزايد للشركات الأمنية الخاصة في الصومال، سواء لقمع القراصنة أو لتوفير الأمن على اليابسة. فالقطاع الأمني الخاص يفتقر إلى إطار تنظيمي قوي، ويكتنف الغموض ممارسات كثير من شركات هذا القطاع. ويعتقد فريق الرصد أن ما لا يقل عن كيانين من هذه الكيانات ارتكبا انتهاكات خطيرة لحظر توريد الأسلحة، حيث أقدما بطرق غير مأذون بها على تدريب ميليشيات صومالية وتزويدها بالمعدات، وقام أحدهما بذلك بقصد الاتجار بالأسلحة والمخدرات.

ولا يزال تدخل إريتريا في الصومال يمثل جزءا صغيرا ولكن مقلقا من المعادلة برمتها. فالعلاقة المستمرة بين أسمرة وحركة الشباب، على سبيل المثال، يبدو أنها ترمي إلى إضفاء الشرعية على الحركة وتشجيعا أكثر مما ترمي إلى بدلا من كبح توجهها المتطرف أو حثها على المشاركة في عملية سياسية. وبالإضافة إلى ذلك، ينم تدخل إريتريا في الصومال عن نمط أوسع نطاقا من العمل الاستخباراتي ونشاط العمليات الخاصة، بما في ذلك

توفير التدريب لجماعات المعارضة المسلحة في جيبوتي وإثيوبيا والسودان، وربما أوغندا أيضا، وتقديم الدعم المالي واللوجستي لتلك الجماعات، انتهاكا لقرار مجلس الأمن ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

ولا يمكن فهم الدعم الذي تقدمه إريتريا لهذه الجماعات إلا في سياق نزاعها الحدودي مع إثيوبيا الذي لم يجد تسوية بعد. ولكن الأمر يُعد أيضا من أعراض النزعة التخريبية الممنهجة التي تتبعها الحكومة والمؤسسات الحزبية الإريترية بمبادرة من عدد قليل نسبيا من المسؤولين السياسيين والعسكريين ومسؤولي الاستخبارات، ممن يختارون تصريف أمور الدولة بآليات غير رسمية وغير مشروعة في كثير من الأحيان، بما في ذلك تهريب الأفراد والاتجار بالأسلحة وغسل الأموال وممارسة الابتزاز.

وهذه الممارسات المالية غير النظامية، إضافة إلى المساهمات المالية المباشرة التي يقدمها أنصار الحزب الحاكم وبعض الدول الأجنبية، إضافة إلى فرض ''ضريبة شتات'' على الإريتريين والمواطنين الأجانب ذوي الأصل الإريتري المقيمين في الخارج، تساعد مجتمعة على تفسير كيف يستطيع بلد فقير مثل إريتريا أن يقدم الدعم بلا انقطاع لشتى الجماعات المعارضة المسلحة في جميع أنحاء المنطقة. إلا أنه من المرجح أن يصبح قطاع التعدين الناشئ حديثا في إريتريا اعتبارا من عام ٢٠١١ – ولا سيما استخراج الذهب – المصدر الرئيسي للبلد من العملة الصعبة.

ويرى فريق الرصد، من تقييمه للأمور خلال فترة ولايته الحالية، أن القيادة الإريترية ارتكبت انتهاكات متعددة لقراري مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩). ومن أبرز تلك الانتهاكات، قيام الحكومة الإريترية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بتدبير مؤامرة بهدف تعطيل مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا بتفجير عدد من الأهداف المدنية والحكومية، وبالتخطيط لتلك المؤامرة وتنظيمها وتوجيهها، إلا أن المؤامرة باءت بالفشل. ورغم أن لدى كثير من الإريتريين إحساس عميق بالظلم يمكن وصفه بالمشروع ضد إثيوبيا لعدم قيامها بتنفيذ القرار المتعلق بالحدود الذي أنهى رسميا الحرب الحدودية التي استمرت من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٠ بين البلدين، فإن السُبل التي يبدو أن القيادة في أسمرة عازمة على اتباعها لبلوغ أهدافها لم تعد متناسبة ولا منطقية. وعلاوة على ذلك، ولما كان جهاز الاستخبارات الإريتري الضالع في التآمر على مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي حاضرا أيضا في أوغندا والسودان والصومال وكينيا، فإنه يتعين إعادة تقييم مستوى التهديد الذي يشكله هذا الجهاز على البلدان المذكورة.

أولا – مقدمة

ألف – الولاية

١ – ترد ولاية فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا في الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٩١٦ (٢٠١٠) الذي اتُّخذ في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠.

٢ – وعملا بالفقرة ٦ (ي) من القرار ١٩١٦ (٢٠١٠)، أطلع فريق الرصد مجلس الأمن ولجنته القائمة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا على ما يقوم به من أنشطة، على مدى فترة ولايته، وذلك بتقديم تقارير مرحلية شهرية عن طريق الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبتقديم إحاطة منتصف المدة إلى اللجنة في ٩ شباط/فبراير ٢٠١١.

٣ – وزار أعضاء فريق الرصد خلال قيامهم بالتحقيقات كلا من إثيوبيا، وإريتريا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأوغندا، وإيطاليا، وبلجيكا، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، ورومانيا، والسودان، والسويد، وسيشيل، والصومال، وفرنسا، وقطر، وكندا، ولبنان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليمن.

٤ – واتخذ فريق الرصد مقرا له في نيروبي، وكان يتألف من الخبراء التالية أسماؤهم: مات برايدن (المنسق)، وكارولينا ريس (الشؤون الإنسانية)[(١)]، ويورغ روفهوفت (النقل البحري)، وغسان شبلي (الشؤون المالية)، وباباتوندي تايوو (الجماعات المسلحة).

٥ – ولأسباب إدارية، لم يُعين أعضاء الفريق التالية أسماؤهم خبراء، ولذلك لم يوقعوا على التقرير النهائي للفريق: لين فريدريكسن، وجوناه ليف، وأوريليان يوركا، ودينيش ماهتاني. بيد أن هؤلاء الأفراد، ولأغراض عملية، أدوا مهامهم كأعضاء كاملي العضوية في فريق التحقيق، وشاركوا في الاستعراض والتقييم الجماعيين لجميع الأدلة والنتائج، وشاركوا في صياغة التقرير النهائي. ويود فريق الرصد أن يعرب عن امتنانه لمشاركتهم وإسهاماتهم القيمة في هذا العمل.

٦ – ويود فريق الرصد أيضا أن يعرب عن امتنانه لغيليرمو بيدويا الذي تطوع بإعداد الرسم البياني المتعلق بالضرائب التي تجبيها حركة الشباب، الذي يرد في المرفق ٣-٢.

---

(١) انضمت كارولينا ريس إلى فريق الرصد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ واستقالت في آذار/مارس ٢٠١١.

باء – المنهجية

٧ – تنطبق معايير الإثبات وعمليات التحقق المذكورة بإيجاز في التقارير السابقة لفريق الرصد على الأعمال المنفذة في الولاية الحالية. فقد أكد فريق الرصد من جديد منهجيته على نحو ما وردت في تقاريره السابقة (وآخرها التقرير S/2010/91). والمنهجية المتبعة في التقرير الحالي هي كما يلي:

(أ) جمع المعلومات عن الأحداث والمواضيع من مصادر متعددة قدر الإمكان؛

(ب) جمع المعلومات من مصادر لديها معرفة مباشرة بالأحداث قدر الإمكان؛

(ج) تحديد أوجه الاتساق في أنساق المعلومات ومقارنة المعلومات الموجودة بالمعلومات الجديدة وما ينشأ عنها من اتجاهات؛

(د) المداومة على أخذ خبرات وآراء الخبير المختص في فريق الرصد، وكذلك التقييم الجماعي للفريق، في الحسبان في ما يتعلق بمصداقية المعلومات وموثوقية المصادر؛

(هـ) جمع الأدلة المادية والفوتوغرافية والسمعية – البصرية و/أو المستندية دعماً للمعلومات التي يتم جمعها.

٨ – وبذل فريق الرصد جهداً متأنياً ومنهجياً للوصول إلى الضالعين في الانتهاكات بواسطة الأفراد الذين لديهم معرفة مباشرة، أو يعرفون من لديهم معرفة مباشرة، بتفاصيل الانتهاكات.

٩ – وأجرى فريق الرصد مقابلات مع طائفة واسعة من المصادر التي لديها معلومات مفيدة، بما في ذلك المسؤولون الحكوميون وممثلو البعثات الدبلوماسية ومنظمات المجتمع المدني ووكالات المعونة. واجتمع أعضاء فريق الرصد مع عدد من مسؤولي الحكومة الاتحادية الانتقالية، من بينهم رئيس الوزراء ووزراء الخارجية، والدفاع، والبيئة، والمالية، والصحة، والإعلام، والتعاون الدولي والتخطيط، والرئاسة، والمرأة والأسرة، والمدير العام لوكالة الأمن الوطني، ورئيس دائرة الهجرة، ومدير ميناء مقديشو. واجتمع الفريق أيضا أو أجرى اتصالات مع العديد من المسؤولين في إدارتي صوماليلاند وبونتلاند، وكذلك مع العديد من أعضاء المجتمع المدني والجماعات السياسية والجماعات المسلحة في الصومال.

١٠ – وتشكل إريتريا تحديا صعبا من حيث جمع المعلومات. فبالنظر إلى القيود المفروضة على تحرك الأجانب وأفراد الأمم المتحدة والدبلوماسيين داخل البلد، إضافة إلى الغياب التام لوسائط الإعلام المستقلة أو المنظمات غير الحكومية، اعتمد فريق الرصد في المقام الأول على مصادر من الشتات للحصول على المعلومات اللازمة. واتصل الفريق بصورة خاصة بعدد كبير من المسؤولين الإريتريين السابقين في الجيش والاستخبارات والسلك الدبلوماسي ممن

كانت لديهم معرفة سابقة بالجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة وبالمؤسسة العسكرية. ويحتفظ الكثير من مصادر الفريق ممن كانوا سابقا ضمن الأوساط الحكومية باتصالات فعلية مع حكومة إريتريا والجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة، واستطاعوا في بعض الحالات أن يحصلوا على معلومات من مسؤولين إريتريين حاليين. والتزم الفريق الحذر في اتصالاته مع أعضاء جماعات المعارضة السياسية الإريترية أو الأفراد المرتبطين بهذه الجماعات، خشية أن تكون معلوماتهم مبنية على دوافع سياسية.

١١ - واستفاد فريق الرصد كثيرا من مساهمات الخبراء الاستشاريين الذين كان بمقدورهم رصد المصادر المفتوحة باللغات الإقليمية، ويأمل الفريق أن تستمر هذه الممارسة في الولايات المقبلة. واللغات الإقليمية التي تتسم بأهمية خاصة في عمل الفريق هي الصومالية والتغرينية والعربية.

الصومال

ثانيا - السياق: وصف البيئة الأمنية

١٢ - يُعرف الصومال منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين بانقسامه إلى مناطق مستقرة وآمنة نسبيا تحكمها سلطات مسؤولة في الشمال، ومناطق يسودها العنف وغياب الإدارة الفعالة على نحو مستمر في الجنوب. ومنذ تقديم فريق الرصد تقريره السابق في آذار/مارس ٢٠١٠، اتسمت اتجاهات الحالة الأمنية بالتقلب، وبالتناقض أحيانا.

١٣ - والأسباب الرئيسية التي تعرقل بسط الأمن والاستقرار في جنوب الصومال هي افتقار قيادة الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى الرؤية الواضحة أو الانسجام، واستشراء الفساد فيها، وفشلها في الدفع قدما بالعملية السياسية. بل الأدهى من ذلك أن الحكومة تقاوم بشدة التعامل مع القوى المحلية السياسية والعسكرية القائمة بحكم الواقع في أجزاء أخرى من البلد، أو منحها أي دور. وبدلا من ذلك، أدت محاولات قيادة الحكومة لاحتكار السلطة والموارد إلى تصعيد التوتر داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية، وإلى وقف العملية الانتقالية، وشل الحرب على حركة الشباب، وهي إلى ذلك تبعد الاهتمام والمساعدات عن تطورات إيجابية تحدث في مناطق أخرى من البلد.

١٤ - وحافظت السلطات في صوماليلاند على الأمن والاستقرار، وأبقت سواحلها خالية من القراصنة، ووطدت دعائم مؤسساتها الديمقراطية الناشئة بإجراء انتخابات رئاسية في حزيران/يونيه ٢٠١٠ اعتبرها الكثيرون انتخابات حرة ونزيهة وسلمية. وفي بونتلاند، حافظت الإدارة أيضا على قدر نسبي من السلام والاستقرار - رغم أن عمليات القتل المحددة الأهداف شهدت تصاعدا في البلدات الرئيسية - وأحرزت مكاسب في مواجهة القرصنة.

إلا أن هذه السلطات تواجه تهديدات مشتركة متنامية في منطقتي سول وسناج الشرقية المتنازع عليهما، حيث يرمي جيش سول وسناج وكاين إلى مفاقمة التوترات السياسية والاجتماعية المحلية إلى حد ينذر باندلاع العنف، وحيث اندمجت ميليشيا محمد سعيد أتوم من الناحية الفعلية في حركة الشباب.

١٥ - وفي وسط الصومال، أحرزت السلطات التي لا تزال في أطوارها الجنينية، من قبيل ''ولاية غالمودوغ'' (منطقة مدج)، و ''هيمان يو هيب'' (منطقة مدج)، وتنظيم أهل السنة والجماعة في منطقة غالغادود، تقدما متواضعا هي الأخرى نحو تحقيق الأمن والاستقرار على الصعيد المحلي. إلا أن الاتجاهات في المناطق الأخرى من جنوب الصومال ظلت سلبية إلى حد بعيد. فحركة الشباب لا تزال تسيطر على معظم المناطق، والنزاع الدائر بين بعثة الاتحاد الأفريقي، والحكومة الاتحادية الانتقالية والميليشيات المتحالفة معها، من جهة، وحركة الشباب، من جهة أخرى، أدى إلى اشتداد العنف وتدهور البيئة الإنسانية. وفي الوقت نفسه، لا تعدو قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية وحلفاؤها على الصعيد المحلي كونها ميليشيات قبلية تدين بالولاء للقادة بصفتهم الفردية، وتلتمس القيادة والدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي وليس من الحكومة.

١٦ - ويبدو أن ميليشيات أخرى مناهضة لحركة الشباب في الجنوب، ومنها مختلف فصائل تنظيم أهل السنة والجماعة، في ''ولاية أزانيا'' و ''ولاية شبيلي''، تعمل لحساب دول مجاورة بدل السلطات المحلية الناشئة، وليس واضحا إلى أي حد ستكون قادرة على تحقيق السلام والأمن الدائمين. ويمثل لجوء حكومات أجنبية إلى استخدام وكلاء صوماليين، إلى حد ما، عودة محتملة إلى سيطرة ''أمراء الحرب'' التي كانت سائدة في العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهي سيطرة أثبت التاريخ أن لا خير يُرجى من ورائها.

ثالثا - الأعمال التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في الصومال*

١٧ - منذ تفكك حزب الإسلام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وحركة الشباب تمثل التهديد الرئيسي للسلام والأمن في الصومال. غير أن الفريق ذكر في إحاطة منتصف المدة التي قدمها في شباط/فبراير ٢٠١١ أن ''ما يزيد من خطورة التهديد الذي تمثله حركة الشباب الضعف المزمن للحكومة الاتحادية الانتقالية، ولا سيما حالة الفوضى التي تشهدها قوات

* تحظر الفقرة ٨ (أ) من قرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨) الأعمال التي ''تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في الصومال، بما في ذلك الأعمال التي تهدد اتفاق جيبوتي المبرم في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨ أو العملية السياسية، أو تهدد بالقوة المؤسسات الاتحادية الانتقالية للصومال أو بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال''.

الأمن التابعة لها''. فعلى النقيض من حركة الشباب، لا تزال الحكومة الاتحادية الانتقالية تعتمد أساسا على الموارد والحماية من الخارج. وقد تدهورت حالة القطاع الأمني التابع للحكومة في الأشهر الأخيرة، والكثير من القوات التابعة لها في الظاهر إنما هي في الحقيقة ميليشيات مستقلة ترتبط ببعثة الاتحاد الأفريقي أكثر مما ترتبط بقيادة الحكومة الاتحادية الانتقالية (انظر المرفق ١-١ (أ) للاطلاع على خريطة تبين مواقع بعثة الاتحاد الأفريقي ومواقع الحكومة الاتحادية الانتقالية في مقديشو حتى آذار/مارس ٢٠١١). وتواصل شخصيات من داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية العمل على ''العرقلة من الداخل'' عن طريق إعاقة العملية السياسية، وتحويل وجهة الإيرادات الحكومية أو اختلاسها، أو رفض إدماج قوة ميليشياتها تحت قيادة موحدة.

ألف - حركة الشباب المجاهدين

١٨ - حركة الشباب المجاهدين، المعروفة عموما باسم حركة الشباب، هي جماعة المعارضة المسلحة الوحيدة التي لديها أهمية تُذكر في جنوب الصومال، وهي المصدر الرئيسي للخطر الذي يهدد السلام والأمن والاستقرار[٢]. ولا تزال حركة الشباب تشن هجمات متواصلة على المؤسسات الاتحادية الانتقالية وقواتها الأمنية، وعلى بعثة الاتحاد الأفريقي، كما لا تزال تهدد العملية السياسية.

غزوة رمضان

١٩ - في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٠، أطلقت حركة الشباب أكبر حملة عسكرية لها منذ أيار/مايو ٢٠٠٩. وشارك في الحملة التي سُميت ''غزوة رمضان'' مقاتلون من حركة الشباب يقدر عددهم بما يتراوح بين ٢ ٥٠٠ و ٥ ٠٠٠ فرد، وكان من بين أهدافها السيطرة على المجمع الرئاسي في قصر الرئاسة، فيكون ذلك تفكيكا رمزيا للحكومة الاتحادية

(٢) لاحظ فريق الرصد في التقرير الذي قدمه في آذار/مارس ٢٠١٠ (S/2010/91) أن حزب الإسلام، وهو أحد الكيانات التي دأبت على انتهاك القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨)، قد أُنهك حتى لم يعُد له سوى تأثير هامشي. ثم أفل نجم التنظيم نهائيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، حيث ضمت حركة الشباب آخر فلوله. وفريق الرصد يعتبر اليوم أن كلا من حسن تركي وحسن ضاهر عويس، اللذين كانت لجنة مجلس القائمة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا قد أدرجتهما على قائمتها في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، من أعضاء حركة الشباب وليس من أعضاء حزب الإسلام. وكانت اللجنة قد أدرجت حركة الشباب أيضا في قائمة المستهدفين بتدابير في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠. والقائمة الكاملة للأفراد والكيانات المستهدفين بالتدابير متاحة في الموقع الشبكي: http://www.un.org/sc/committees/751/pdf/1844_cons_list.pdf.

الانتقالية. وفي المناطق الأخرى من المدينة، سعت حركة الشباب إلى بسط سيطرتها على الأحياء الرئيسية، مثل هودان، وهاولواداغ، وبونديري، وعبدي عزيز.

٢٠ - وبعد يومين من بدء الهجوم، أي في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٠، شنت حركة الشباب هجوما انتحاريا خططت له بعناية على فندق مني، فقتلت ما لا يقل عن ٣٣ شخصا، من ضمنهم ٤ من أعضاء البرلمان.

٢١ - وبعد أسبوعين من ذلك، وفي بداية ظهيرة يوم ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، شنت حركة الشباب هجوما مزدوجا على مطار مقديشو الدولي. وصادف الهجوم وصول وفد دولي رفيع المستوى إلى المطار، كان من بين أعضائه الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في الصومال والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقُتل في التفجيرين وما صاحبهما من قتال بالأسلحة النارية اثنان من حفظة السلام التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي وما لا يقل عن خمسة مدنيين.

٢٢ - ورغم أن حركة الشباب أحرزت في بداية الأمر مكاسب ميدانية في العاصمة، وكبدت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي خسائر بشرية بالعشرات، فقد تم صد الهجوم في نهاية المطاف، وأُبعد المهاجمون بفضل الإسراع بنشر ٢ ٠٠٠ من حفظة السلام الأوغنديين الإضافيين، وقيام قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وتنظيم أهل السنة والجماعة بشن هجمات مضادة نشطة. ويرى فريق الرصد أن هذه التطورات ربما تعود أيضا إلى إفراط حركة الشباب في الاعتماد على الجنود الأطفال الذين لم يكونوا قادرين على الصمود أمام جنود بعثة الاتحاد الأفريقي أو أمام ميليشيات الحكومة الاتحادية الانتقالية وتنظيم أهل السنة والجماعة، وإن بدرجة أقل[٣].

٢٣ - ومع وقوع حركة الشباب تحت ضغط متزايد في العاصمة، وسعيا منها للحفاظ على الزخم الذي حققته في المعارك أول الأمر، بدأت تتلقى التعزيزات من المنطقة الوسطى في جلجادود، ولا سيما من أعضاء عشيرة الهوية/أبغال. وبنشر حركة الشباب لهؤلاء المقاتلين في المناطق التي يقطنها أبناء عشيرة أبغال، وهي أحياء عبدي عزيز، وبونديري، وشانغاني، تكون الحركة في ما يبدو قد لجأت إلى العامل القبلي لتعويض خسائرها في هذه الأحياء الاستراتيجية.

(٣) جلسة إحاطة أمنية/تقرير ومقابلة للأمم المتحدة مع أحد المنشقين من صفوف حركة الشباب في مقديشو في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٢٤ - وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١، شنَّت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال هجوما مضادا شاركت فيه ميليشيات الحكومة الاتحادية الانتقالية وتنظيم أهل السنة والجماعة. وخلال العملية، أفلحت المفرزة البوروندية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي، إلى جانب قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، في إخراج حركة الشباب من مواقع رئيسية في وزارة الدفاع السابقة (غاشانديغا) ومصنع الألبان (ورشادا كافها). ورغم أن الهجوم أدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا في صفوف قوات بعثة الاتحاد الأفريقي وميليشيات الحكومة الاتحادية الانتقالية والميليشيات الموالية لها، فإنه نجح في توسيع المنطقة التي تسيطر عليها بعثة الاتحاد الأفريقي من خمسة أحياء إلى سبعة، وإبعاد جبهة القتال إلى مسافة أبعد من قصر الرئاسة، ووضع قوات حركة الشباب في سوق بكارا وداينيل تحت الضغط.

تكتيكات حركة الشباب وأساليبها وطرائقها

٢٥ - قام فريق الرصد بصورة ممنهجة خلال إنجازه لولايته بتصنيف الحوادث ذات الصلة بالأمن، والتي تعطي فكرة عن استراتيجية حركة الشباب في شن الحرب غير المتناظرة، وعن تكتيكاتها وأساليبها وطرائقها المفضلة. وللاطلاع على موجز عن الحوادث المسجلة انظر المرفقات ١-١ (ب)، و ١-١ (ج)، و ١-١ (د).

القنابل اليدوية

٢٦ - يقدر فريق الرصد وقوع ما لا يقل عن ١٥٥ حادثا استُخدمت فيها القنابل اليدوية في مقديشو خلال فترة ولاية الفريق. ولم تقتصر هذه الحوادث على استهداف بعثة الاتحاد الأفريقي والقوات الموالية للحكومة الاتحادية الانتقالية، بل استهدفت المنظمات الدولية أيضا. ورغم أنه لا يوجد اتجاه أو نمط عام، فإن عدد الحوادث التي استُخدمت فيها القنابل اليدوية خلال الهجوم الذي قادته بعثة الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير ٢٠١١ ارتفع على نحو لافت من ٩ حوادث في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى ما لا يقل عن ٣٤ حادثا في شباط/فبراير ٢٠١١.

العبوات الناسفة اليدوية الصنع

٢٧ - سجل فريق الرصد ٩٨ حادثا استُخدمت فيها العبوات الناسفة اليدوية الصنع في مقديشو بين نيسان/أبريل ٢٠١٠ ونيسان/أبريل ٢٠١١، استهدفت أساسا بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، مع أن القتل طال بعض المدنيين أيضا. وكان ما لا يقل عن تسعة من هذه الحوادث هجمات انتحارية، أُحبطت منها أربع هجمات، واستهدف أحدها مبنى قصر الرئاسة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠.

٢٨ - وإجمالا، انخفض عدد القتلى بسبب العبوات الناسفة اليدوية الصنع في صفوف الأفراد التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية الانتقالية على مدى السنوات السابقة، وربما يعود الفضل في ذلك إلى بدء العمل بتدابير معززة للتصدي لتلك العبوات، وحدوث تحسن في معلومات الاستخبارات التي تتيح اتخاذ تدابير استباقية لمنع الهجمات التي تستخدم فيها العبوات الناسفة اليدوية الصنع. وفي الوقت نفسه، أُحرز تقدم كبير في جمع العبوات الناسفة اليدوية الصنع غير المنفجرة من ساحات المعارك.

القناصة

٢٩ - نجحت قوات المعارضة في استخدام القناصة لمضايقة قوات بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية الانتقالية، ومنعها من التقدم نحو مواقع ذات أهمية تكتيكية في مقديشو. وحسب تقديرات فريق الرصد، وقع خلال الفترة المشمولة بولايته ما لا يقل عن ١٣٠ حادثا مرتبطا بنشاط القناصة، مما أسفر عن وقوع جرحى وقتلى في صفوف أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية الانتقالية. وتفيد عدة مصادر بأن الكثير من هذه الحوادث استُعين فيها بخبرة مقاتلين أجانب يوجدون في صفوف حركة الشباب. وتضاعف عدد الحوادث المرتبطة بنشاط القناصة في أثناء غزوة رمضان التي شنتها حركة الشباب في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

حركة الشباب تتجه شمالا

٣٠ - تمتعت منطقتا صوماليلاند وبونتلاند في الشمال بالأمن نسبيا في الفترة التي يغطيها التقرير. إلا أن كل منطقة من المنطقتين واجهت تحديات داخلية وخارجية شكلت تهديدا لاستقرارها، وتمثل أخطر تحديين في عملاء حركة الشباب والمتعاطفين معها، وخصوصا الميليشيا التي يقودها محمد سعيد ''أتوم''.

محمد سعيد ''أتوم''

٣١ - تحدث فريق الرصد في تقريره المقدم في آذار/مارس ٢٠١٠ (S/2010/91) عن ظهور ميليشيا محمد سعيد أتوم في سناج الشرقية، وعن روابطها المتنامية مع حركة الشباب[٤].

٣٢ - وقد دخل أتوم في وقت مبكر من عام ٢٠١٠ في مفاوضات مباشرة مع إدارة بونتلاند بوساطة من شيوخ قبائل ورسنغلي. وحسب مصدر قريب من المفاوضات، أرسلت

(٤) انظر: S/2010/91، الفقرات ١٤٦ إلى ١٥٠.

قيادة حركة الشباب في مقديشو مبعوثين للضغط على أتوم لينسحب من المفاوضات[٥]. وكان أحد المبعوثين هو ياسين كيلوي، من أبناء قبائل ورسنغلي وأحد مساعدي أحمد عبدي جوداي، أمير حركة الشباب، والذي كان قد أُفرج عنه عام ٢٠٠٩ من السجن في هرجيسا بعد أن قضى عقوبة بالسجن مدتها ست سنوات؛ وأوردت تقارير أن مبعوثا آخر هو محمود محمد نور فارور، وهو شخصية قيادية في حركة الشباب من قبيلة حبر جيلو من منطقة تغدير الشرقية.

٣٣ - وفي آذار/مارس ٢٠١٠، انسحب أتوم من المحادثات، واستأنف الاستعدادات العسكرية، بما في ذلك قيامه - حسب شهود عيان قابلهم فريق الرصد - بشق طريق غير ممهد يربط بين مواقع استراتيجية في سناج الشرقية[٦]. وواصل أتوم أيضا تكديس الأسلحة والذخائر. وأفادت تقارير بوقوع عمليات تسليم للأسلحة في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٠، وشوهدت تلك العمليات رأي العين في بعض الحالات في الميناء الشاطئي في كادكادو (على بعد نحو ٣٥ كيلومترا إلى الغرب من سيلايو)[٧]. وأبلغت مصادر محلية فريق الرصد بأن شحنات الأسلحة كانت في السابق تأتي إلى هذا الموقع من إريتريا أساسا وتوجه إلى الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، بينما تأتي اليوم من اليمن في المقام الأول[٨].

٣٤ - وبين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٠، شنت قوات الأمن في بونتلاند هجوما على ميليشيا أتوم في مرتفعات جلجلة. وكان التفوق إلى جانب مقاتلي أتوم في البداية، إذ كانوا يقاتلون على أرضهم ومن مواقع معدة سلفا، مستخدمين أساليب الكر والفر، ومتلقين إمدادات من السلاح والذخيرة واللوازم الطبية حملتها إليهم مراكب شراعية في أواخر تموز/يوليه وفي منتصف أيلول/سبتمبر. وقد سُلمت شحنة أيلول/سبتمبر[٩] في دوردوردي،

---

(٥) مقابلة، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

(٦) مقابلة مع مصدر صومالي موثوق به سبق له أن سافر عبر هذه الطريق، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وأيار/مايو ٢٠١١.

(٧) مقابلة مع رجل أعمال من لاس كوراي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وقيل إن إحدى هذه الشحنات كانت تحتوي ٧ أطنان مترية من الأسلحة والذخيرة اشتراها أتوم باسم جيش سول وسناج وكاين، وسُلمت إلى هذا الأخير غير بعيد عن قرية ضهر، غير أن فريق الرصد لم يتمكن من التحقق من هذه التقارير.

(٨) مقابلات أُجريت مع ثلاثة من مهربي الأسلحة الصوماليين ومصادر مستقلة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وقد سمح المهربون لفريق الرصد بتفتيش عينات مما كان معهم من أسلحة وذخائر.

(٩) مقابلتان مع مهرب أسلحة وتاجر أسلحة من لاس كوراي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وأوردت بعض التقارير أيضا أن مقاتلين صوماليين وأجانب ربما يكونون قد رافقوا هذه الشحنات، غير أن فريق الرصد لم يتمكن من التحقق من هذه المعلومات.

وهي ميناء ساحلي قريب من ساليد، وكان في الشحنة نحو ٢٥ طنا متريا من الأسلحة والذخيرة حسب إفادات من أهالي المنطقة ممن استُعين بهم في تفريغ المركب[١٠].

٣٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، نجحت قوات بونتلاند في هزيمة قوات أتوم هزيمة منكرة والاستيلاء على قاعدته في جلجلة. وقُتل في تلك المعارك واحد على الأقل من كبار قادة أتوم، وهو جامع عثمان دعال، إضافة إلى عشرات من المقاتلين الآخرين، وقيل إن أتوم نفسه جرح في الجزء العلوي من ذراعه أو كتفه[١١].

٣٦ - ويبدو أن بعض الأشياء التي تم الاستيلاء عليها من قاعدة أتوم في جلجلة تثبت صحة ما يُدعى من وجود روابط بينه وبين حركة الشباب. فقد عرضت قوات بونتلاند علما أسود من أعلام حركة الشباب؛ والأهم من ذلك، عرضت ١١ جهاز إنذار من نوع Bodyguard خاصة بالدراجات النارية، وهي أجهزة من النوع الذي تستخدمه حركة الشباب لتركيب العبوات الناسفة اليدوية الصنع المتحكم فيها عن بعد (انظر دراسة الحالة الواردة في الفقرات ١٣٦ إلى ١٤٤ أدناه). وللاطلاع على صور أشياء أخرى استولت عليها قوات بونتلاند من ميليشيا أتوم، انظر المرفق ١-٢.

---

(١٠) مقابلة مع أحد التجار في لاس كوراي، في نيسان/أبريل ٢٠١١.

(١١) ادعت قوات بونتلاند أنها قتلت ٩٦ مقاتلا، لكن أرقاما أخرى قُدمت لفريق الرصد كانت أقل من ذلك بكثير، انظر http://www.garoweonline.com/artman2/publish/Somalia_27/Somalia_Puntland_says_96_militants_killed_u rges_Somaliland_to_act_against_terror_printer.shtml.

الشكل رقم ١

أجهزة إنذار من نوع Bodyguard عُثر عليها في معسكر قاعدة أتوم في جلجلة

٣٧ - ووجد أتوم نفسه، منذ هزيمته، مرغما على الاقتراب أكثر فأكثر من حركة الشباب، حيث سافر إلى مقديشو للعلاج الطبي، وقضى النصف الأول من عام ٢٠١١ متنقلا بين مقديشو وكيسمايو بحثا عن العون العسكري والمالي لقواته. ورغم أن حركة الشباب كانت تخوض معارك طاحنة وتعاني بذاتها نقصا في الإمدادات في تلك الفترة، فقد أوردت تقارير أن قوات أتوم تلقت من الحركة شحنة كبيرة (حمولة أربع شاحنات) من الأسلحة والذخيرة سُلمت لها على مقربة من لاس كوراي في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ويُعتقد أيضا أن أتوم أرسل، في شباط/فبراير ٢٠١١، مركبا شراعيا من كيسمايو إلى ما تبقى من قواته محملا على وجه الخصوص بالذخيرة المعدة للأسلحة الصغيرة ومدافع الهاون[١٢].

(١٢) مقابلة أُجريت مع مصدر صومالي موثوق به، استنادا إلى اتصال مباشر تم في الآونة الأخيرة مع أحد ضباط أتوم، في نيسان/أبريل ٢٠١١.

الشكل رقم ٢

صورة التقطتها قوات أمن بونتلاند في جلجلة، يبدو فيها علم حركة الشباب الذي قيل إنه أُخذ من معسكر أتوم

٣٨ - ودفعت الهزيمة أطرافا من الشبكات التابعة لأتوم إلى العمل السري، الأمر الذي نتج عنه موجة من عمليات القتل المحددة الأهداف في أهم بلدات بونتلاند، ولا سيما بوساسو. ولم يكن محض صدفة أن يكون عدد من الضحايا، ومنهم سلطان عيسى حسن عمر، وهو من الشيوخ المرموقين في عشيرة علي ساليبان، وعضو مؤسس لمجموعة تنمية بونتلاند، مرتبطين بمجموعة ساراسين Saracen التي يعتقد الكثير من أهالي ورسنغلي أنها تنوي تثبيت سيطرة بونتلاند على الموارد الطبيعية في منطقة ماجياهان[١٣].

٣٩ - وفي أوائل أيار/مايو ٢٠١١، استجمعت ميليشيا أتوم صفوفها من جديد في جلجلة، ومن ثم هاجمت قوات بونتلاند في مواجهات خلفت أكثر من ٢٠ قتيلا[١٤]. وأصدر أتوم نفسه، الذي أوردت التقارير أنه عاد إلى سناج الشرقية قبيل بدء المعارك، بيانا لوسائط الإعلام أنكر فيه أي صلة بحركة الشباب، وقال إن قواته لا تفعل شيئا أكثر من حماية أراضي

(١٣) ظهر أتوم أول الأمر عام ٢٠٠٦ كقائد ميليشا يقاوم ما كان يعتبره تعديا من جانب بونتلاند على أراضي ورسنغلي ومواردها في منطقة ماجياهان (انظر S/2008/769، الفقرات ١٤٨ إلى ١٥١).

(١٤) إذاعة صوت أمريكا (VOA)، "More Than 20 Killed in Northern Somalia Fighting"، ١١ أيار/مايو ٢٠١١، http://www.voanews.com/english/news/africa/east/More-Than-20-Killed-in-Northern-Somalia-Fighting-121635299.html.

ورسنغلي ومواردها النفطية. وقال: ''إنهم [إدارة بونتلاند] يودون لو نهرب من ديارنا لعلهم يستغلون مواردنا؛ هذا هو مصدر النزاع ... ونحن مستعدون للتفاوض''(١٥).

الدعم المالي واللوجستي

٤٠ - ما كان لأتوم أن يصمد، ولا سيما في وجه الضغط المتواصل من قوات الأمن التابعة لكل من بونتلاند وصوماليلاند، دون وجود شبكات محلية تزوده بالدعم السياسي والمالي.

٤١ - وقد ادعى مسؤولون من بونتلاند أن أتوم يتلقى الدعم من إدارة صوماليلاند، وأن بعض مقاتليه يتسلمون أجورهم من صوماليلاند. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أصدرت إدارة بونتلاند بيانا تعرب فيه عن قلقها إزاء ما أسمته ''علاقات صوماليلاند المتنامية مع حركة الشباب'' - ولا سيما مع محمد سعيد أتوم(١٦).

٤٢ - وتنفي سلطات صوماليلاند بقوة هذه الادعاءات وتصف أتوم بأنه ''إرهابي''(١٧). غير أن مصادر مطلعة أبلغت فريق الرصد أن أتوم ربما كانت له ارتباطات ببعض الأفراد في إدارة صوماليلاند السابقة، من بينهم وزير الشباب والرياضة السابق، والقائد القطاعي لقوات صوماليلاند المسلحة في سيريغابو(١٨). وإذا صح أن هذا الدعم كان قائما بالفعل، فلا يبدو أن هناك ما يثبت أنه استمر تحت الإدارة الجديدة في صوماليلاند التي انتُخبت في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٤٣ - واستفاد أتوم أيضا من مناصرة الزعامات الدينية ورجال الأعمال ممن ينتمون إلى عشيرته، إضافة إلى شخصيات بارزة في الأوساط التجارية في بوساسو. وقد تلقى فريق الرصد معلومات دقيقة تتعلق بالدعم المالي الذي يُقدم لأتوم، ولا يزال الفريق يتحرى الأمر.

---

(١٥) انظر: "Atom Denies Al-Shabaab Links: Militia Leader Says Puntland Conflict is Over Natural Resources", 18 May 2011, http://www.somaliaonline.com/community/showthread.php/56861-Mohamed-Said-Atam-denies-Al-Shabaab-Links.

(١٦) انظر: Garoweonline, "Puntland says 96 militants killed, urges Somaliland to 'act against terror'", November 2010، متاح على الموقع الشبكي: http://www.garoweonline.com/artman2/publish/Somalia_27/Somalia_Puntland_says_96_militants_killed_urges_Somaliland_to_act_against_terror_printer.shtml; and Puntland State of Somalia, "Puntland is Deeply Concerned About Somaliland's Growing Ties to Al Shabaab", Press Release, 1 January 2011.

(١٧) انظر: '' Garoweonline, Atom is a Terrorist,' Says Somaliland After Puntland Allegations", 9 November 2010، متاح على الموقع الشبكي: http://allafrica.com/stories/201011100501.htm.

(١٨) مقابلات منفصلة مع ثلاثة من شيوخ ورسنجلي، أحدهم مسؤول حكومي، في هرجيسا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ ونيسان/أبريل ٢٠١١. ولم يتمكن فريق الرصد من التأكد من هذه المعلومات.

التحليل

٤٤ - يعتبر فريق الرصد الآن أن ميليشيا أتوم التي كانت ''مرتبطة'' بحركة الشباب في مطلع عام ٢٠١٠ قد اندمجت إلى حد بعيد مع الحركة. ورغم هزيمة الجماعة على أيدي قوات بونتلاند الأمنية في أواخر عام ٢٠١٠، فهي لا تزال تمثل تهديدا مستمرا للسلام والأمن في المنطقة، وقد أظهرت قدرتها على الانتقال بين العمل العلني والعمل السري. وسيكون من المستحيل القضاء على أتوم والميليشيا التابعة له ما لم يتم تحديد داعميه من النُخَب العشائرية والتجارية واستهدافهم بدورهم.

٤٥ - وقد يكون الضغط المتزايد على قوات حركة الشباب في جنوب الصومال يصب في مصلحة أتوم أيضا. فرغم أن هذا الضغط أدى حتى الآن إلى عجز حركة الشباب أو عدم رغبتها في تزويد أتوم بدعم مالي أو عسكري كبير، فإن منطقة سناج الشرقية النائية والجبلية، المطلة على خليج عدن والقريبة من اليمن، قد تبدو على نحو متزايد بديلا جذابا عن جنوب الصومال الذي أُرغمت فيه حركة الشباب في الآونة الأخيرة إلى الارتداد إلى موقع المدافع.

باء - حركة الشباب كتهديد إقليمي ودولي

٤٦ - تشكل حركة الشباب تهديدا متزايد الخطورة على الصعيدين الإقليمي والدولي. فحكومة إثيوبيا تدعي أن خلية تابعة لحركة الشباب قامت في عام ٢٠٠٩ بالتخطيط لمهاجمة ١٠ أهداف في أديس أبابا، إلا أن فريق الرصد لم يتمكن من التحقق من هذه المعلومات بصورة مستقلة[١٩]. وفي ١١ تموز/يوليه ٢٠١٠، نجحت الحركة في القيام بأول عملية كبيرة لها خارج الصومال، إذ نفذت تفجيرات انتحارية منسقة ضد اثنين من الملاهي الليلية في كمبالا، مما أسفر عن مقتل ٧٩ شخصا وجرح عشرات آخرين. ومن المثير للاهتمام أن عمليات كمبالا نفذها مواطنون أوغنديون وكينيون أساسا، ولم يكن من بينهم سوى قلة من ذوي الأصل الصومالي، وتلقوا التدريب على يد حركة الشباب في الصومال (للاطلاع على دراسة حالة أكثر تفصيلا لتفجيرات كمبالا، انظر المرفق ٢-١). ولاحظ فريق الرصد أيضا أن شبكات محلية تشارك في التجنيد ونشر الفكر المتطرف وتعبئة الموارد باسم حركة الشباب في كينيا.

٤٧ - ويوحي هذا الاتجاه المثير للقلق الذي ظهر جليا في تفجيرات كمبالا أن حركة الشباب لا تملك فحسب الإرادة والقدرة اللازمين لتنفيذ هجمات من هذا القبيل، بل هي

(١٩) الحكومة الإثيوبية، The Threat of Al-Qaeda in the Region، عرض مقدم لفريق الأمم المتحدة للدعم التحليلي ورصد الجزاءات المعني بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان، في شباط/فبراير ٢٠١١.

أيضا مصدر لجيل جديد من الجماعات الجهادية في شرق أفريقيا التي تمثل تحديا أمنيا جديدا للمنطقة وللمجتمع الدولي ككل.

٤٨ - وعلم فريق الرصد أيضا بوجود شبكات كينية واسعة ترتبط بحركة الشباب، وهي شبكات لا تكتفي بالتجنيد وجمع الأموال للتنظيم، بل تضطلع بأنشطة التوجيه والتدريب داخل كينيا. ويُعتقد بوجود شبكات مماثلة، ولكن أصغر حجما، في مناطق أخرى من شرق أفريقيا، وقد أقامت حركة الشباب أيضا روابط عملية مع جماعات جهادية في شمال أفريقيا وغربها وجنوبها.

٤٩ - وكان وجود حركة الشباب في كينيا في ما مضى يتركز أساسا داخل الجالية الصومالية الأصول. ولكن سرعان ما قامت الجماعة منذ عام ٢٠٠٩ بتوسيع نطاق نفوذها وعضويتها ليشملا المواطنين الكينيين من غير ذوي الأصول الصومالية الذين أصبحوا اليوم، حسب تقديرات فريق الرصد، يشكلون الفئة غير الصومالية الأكثر عددا وتنظيما ضمن حركة الشباب[٢٠].

٥٠ - وركزت التحقيقات التي أجراها فريق الرصد، خلال فترة هذه الولاية، بصورة رئيسية على أنشطة مركز الشباب المسلم، المعروف عموما باسم شباب بوموالي المسلم، وترد دراسة حالة مفصلة مخصصة له في المرفق ٢-٢. وقد برز مركز الشباب المسلم باعتباره شبكة من أكبر الشبكات الداعمة لحركة الشباب في كينيا من ضمن عدة جماعات محلية موالية لحركة الشباب في كينيا[٢١]. ويشارك أعضاء من الجماعة بصورة علنية في التجنيد لحركة الشباب في كينيا، وييسرون سفر الأفراد إلى الصومال لتلقي التدريب ودخول معترك ''الجهاد'' في الصومال. وقد وُجد أن بعضا من أعضاء مركز الشباب المسلم وقادته البارزين كان لهم صلة بتفجيرات كمبالا، التي وقعت في تموز/يوليه ٢٠١٠. ويمثل مسار تطور مركز الشباب المسلم اتجاها جديدا ومثيرا للقلق، حيث إن الجماعات المتطرفة في شرق أفريقيا التي تقتدي بحركة الشباب وتتلقى منها التوجيه، قد تمثل جيلا جديدا من التهديدات الإرهابية في شرق أفريقيا والمنطقة برمتها.

---

(٢٠) حسب أحد أعضاء مركز الشباب المسلم الذي سبق له أن قاتل في الصومال في عام ٢٠٠٩ ثم عاد إلى كينيا في عام ٢٠١٠، تنشط هذه المجموعة الأساسية المشكلة من ''المقاتلين الأجانب'' الأفارقة في الصومال منذ عام ٢٠٠٦ أو عام ٢٠٠٧. مقابلة، ٩ آذار/مارس ٢٠١١.

(٢١) يقوم فريق الرصد حاليا بالتحقيق في أمر جماعتين كينيتين محليتين تفيد التقارير بوجود روابط بينهما وبين حركة الشباب.

٥١ - وللاطلاع على تقييم أكثر تفصيلا للتهديد المحتمل الذي تشكله حركةُ الشباب والجماعات التابعة لها لمنطقة شرق أفريقيا، انظر المرفق ٢.

جيم - شبكات تهريب الأشخاص التي تستغلها حركة الشباب

٥٢ - تناول فريق الرصد في تقريره لشهر آذار/مارس ٢٠١٠ (S/2010/91) إمكانات الاحتيال في مجال الهجرة وتأشيرات السفر من أجل تيسير سفر أعضاء جماعات المعارضة المسلحة من الصومال وإليه، بما في ذلك حركة الشباب[٢٢]. وخلال الولاية الجارية، علم الفريق أن هذه الممارسات لا تزال جارية، وركز تحقيقاته على أنشطة مهرب بارز صومالي الجنسية، عبد الرحمن عبدي ''سلوات''، يدعي أنه حصل على وثائق الجنسية الكينية عن طريق التزييف. ويحوز ''سلوات'' أيضا جوازي سفر كينيين (رقم A739601 و A183790) باسم مستعار هو ''عبدي ورسم ديريه'' يستخدمه لأغراض السفر الدولي. وسواء تصرف نيابة عن الأشخاص الذين يحتجزون في حملات الشرطة في حي إيستلي (نيروبي)، أو المهاجرين الصوماليين الذين يرغبون في الهجرة إلى أوروبا، أو أفراد يشتبه في انتسابهم لحركة الشباب لدى الدخول إلى الصومال أو مغادرته، فقد اكتسب سلوات سمعة ومكانة بوصفه ''الميسر'' الذي يلجأ إليه أولا الصوماليون الذين قد يواجهون صعوبات متعلقة بالهجرة في كينيا.

٥٣ - ويرجع ضلوع سلوات في تهريب الأشخاص على الأقل إلى شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، حينما استأجر رفقة شريك له هو عبد الله عبد النور محمد ''توبولينو'' مبنى في الشارع العاشر بحي إيستلي مقابل ٣٥٠ ٠٠٠ شلن كيني في الشهر. وكان يشترك في إدارة هذا المبنى الذي أصبح يعرف لاحقا بفندق توب تين (ويدعى حاليا فندق غامان) سلوات وتوبولينو، واستغل حتى أواخر عام ٢٠٠٨ كمركز للاتجار بجوازات السفر ووثائق السفر وبطائق الهوية الوطنية الكينية المسروقة والمزيفة، ووفقا لبعض المصادر، استغل أيضا للاتجار بالمخدرات[٢٣] وفي عام ٢٠٠٩، ومع اشتداد النزاع المسلح في جنوب وسط الصومال، صار الفندق أيضا قبلة لأعضاء جماعات المعارضة المسلحة، بمن فيهم الجرحى من المقاتلين، الذين يهربون إلى كينيا بمساعدة 'سلوات'. وعلم فريق الرصد أنه خلال تلك الفترة، لم يكن وجود الصوماليين الجرحى في فنادق حي إيستلي وفي أماكن

---

(٢٢) انظر S/2010/91، الفقرات ١٠٩ إلى ١٢٠.

(٢٣) أكد جميع من أجريت معهم مقابلات من المصادر المستقلة المتعددة، بما في ذلك ''سماسرة الهجرة'' الحاليين في ٩ آذار/مارس ٢٠١١، ومن المصادر الرسمية، بما فيها جهات اتصال من الشرطة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١١، أن فندق توب تين معروف عنه أنه مركز للاتجار بالوثائق المسروقة والمخدرات.

أخرى في نيروبي نادرا، بما في ذلك جنود الحكومة الاتحادية الانتقالية الذين كانوا يقضون فترة النقاهة بعد تلقيهم العلاج الطبي، ولكن سفير الصومال لدى كينيا أكد لفريق الرصد أن الحكومة الاتحادية الانتقالية لم توفر المأوى لأي من أفرادها الجرحى في الفندق[٢٤].

٥٤ - واعترف توبولينو لفريق الرصد بأنه ''شريك'' و''ابن عم'' سلوات، ولكنه أبى أن يؤكد وجود الجرحى من مقاتلي حركة الشباب في الفندق، مؤكدا أنه يستحيل على إدارة الفندق أن تعرف ما إذا كان الجرحى الصوماليون هم من مقاتلي حركة الشباب. وأقر توبولينو أيضا بأن الفندق يستغل كمركز لشراء وبيع جوازات السفر وتوفير تأشيرات السفر على نحو غير قانوني، موضحا أن هذا العمل يتولاه سماسرة الهجرة، ولكن ادعى أن هذه الخدمات لا تقدم إلى أفراد حركة الشباب أو أسرهم.

٥٥ - وسلوات متورط أيضا في تهريب أفراد جماعات المعارضة الصومالية المسلحة والمتعاطفين معها إلى أوروبا وغير ذلك من الوجهات الدولية. فقد أجرى فريق الرصد مقابلة على سبيل المثال مع رجل صومالي سافر من الصومال إلى نيروبي في أواخر عام ٢٠٠٩ من أجل التفاوض مع 'سلوات' بشأن شروط تهريبه إلى أوروبا. وخلال لقائهما، تم الاتفاق على أن يودع ''الزبون'' مبلغ ٠٠٠ ١٩ دولار في حساب ضمان باسم ''مشروع تجاري صغير'' مع حوالة مالية إلى سلوات تحول إليه في النهاية لدى وصول المعني إلى أوروبا[٢٥].

٥٦ - وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، غادر زبون سلوات نيروبي مسافرا بجواز سويدي باسم محمد ياسين غال متوجها إلى هولندا[٢٦] ولكن لدى وصوله إلى أمستردام في اليوم التالي احتجزته السلطات الهولندية لكون اسمه المستعار كان مدرجا على ما يبدو في قائمة مراقبة أمنية[٢٧] ثم أبعد لاحقا إلى نيروبي عبر إسطنبول. وخلال مقابلة لفريق الرصد مع الزبون، اعترف بأنه كان يعلم أن غال هو عضو في حركة الشباب، ولكنه أنكر أي صلة به أو بالجماعة المتشددة. ويعتقد فريق الرصد أن ''محمد ياسين غال'' هو فعلا عضو في

---

(٢٤) مقابلة أجريت في نيروبي في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١١. وقد أنهيت المقابلة فجأة حينما أوقف ضابط من الشرطة الكينية مجرى الجلسة متهما فريق الرصد بتهديد ''توبولينو'' وإجراء تحقيقات غير قانونية ''دون إذن''. ويعتقد فريق الرصد أن 'توبولينو' أدلى عن قصد بإفادات خاطئة إلى فرد من الدوائر الأمنية الكينية والتمس تدخله من أجل عرقلة تحقيقات فريق الرصد.

(٢٥) مقابلة مع زبون سابق لسلوات، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

(٢٦) أفاد الزبون أن سلوات مده بتذكرة سفر للخطوط الجوية التركية (رقم ٢٣٥٣٦٠١٧٨٨٦٥٦). وعلم فريق الرصد أن هذه الخطوط الجوية هي المفضلة لدى سلوات.

(٢٧) مقابلة أجريت في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، اجتمع شيوخ من عشيرة هبر جدير في إيستلي لمناقشة أمر إقناع 'سلوات' بإرجاع أموال الزبون (٠٠٠ ١٩ دولار).

حركة الشباب وأنه كان في وقت ما ينشط في منطقة جوبا السفلى من الصومال تحت قيادة حسن عبد الله هرسي ''تركي''[٢٨].

٥٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، قام سلوات بتيسير عبور ثلاثة أشخاص قادمين من أوروبا عبر نيروبي في اتجاه الصومال من أجل القتال إلى جانب حركة الشباب. ويعتقد أن فردين منهم، هما علي ضاهر عثمان وأبو بكر يوسف، يحملان جوازي سفر هولندي ودانمركي على التوالي[٢٩] ووفقا لأحد المقربين من شركاء سلوات والمتعاونين معه، قام سلوات لدى وصول الأشخاص الثلاثة إلى نيروبي بترتيب نزولهم في فندق الأندلس، في حي إيستلي، وساعدهم لاحقا في السفر برا إلى الصومال عبر المحافظة الشمالية الشرقية لكينيا[٣٠]. غير أنه أصر على أن الأشخاص الثلاثة لم يلتمسوا مساعدة سلوات إلا من أجل السفر إلى الصومال لقضاء ''إجازة'' ثم العودة. وحتى اليوم، ليس هناك ما يؤشر على عودة علي ضاهر عثمان أو أبو بكر يوسف إلى نيروبي.

٥٨ - وقام سلوات في أحيان كثيرة بتمرير صوماليين آخرين قادمين من أوروبا ومن غير أوروبا للانضمام لحركة الشباب عبر أوغندا على مستوى مركز حدود يشتهر بسهولة عبوره في بوسيا[٣١]. وفي معظم الحالات، يكون الشخص المهرب مرفقا بعنصر تابع للسمسار يمكن أن يفاوض موظفي الهجرة في الحدود إذا لزم الأمر. وعند الوصول إلى كينيا، يتم إيواء الشخص في بيت آمن في انتظار الوثائق الجديدة من أجل السفر إلى الصومال، وهي عادة بطاقة الهوية الوطنية الكينية. وعلم فريق الرصد بأن أحد هذه الأماكن، وهي فندق كاتارينا في نيروبي، يستخدم بالتحديد لاستضافة أعضاء حركة الشباب[٣٢].

---

(٢٨) مقابلة أجريت في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ مع مقاتل سابق في جبهة أوغادن للتحرير الوطني على معرفة بحركة الشباب ويعرف على الخصوص ''محمد ياسين غال''. وقد أدرج مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ''تركي'' في القائمة في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠ بموجب القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨).

(٢٩) وصف مصدر سري قام 'سلوات' بتهريبه في مقابلة معه في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ كيف قام 'سلوات' بإيواء ثلاثة صوماليين من بينهم شخص له الجنسية الهولندية وآخر له الجنسية الدانمركية.

(٣٠) مقابلة مع زبون سابق لسلوات في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أكد المعلومات المقدمة خلالها ''سمسار'' وشريك سابق لسلوات في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

(٣١) مقابلة مع ''سمسار'' يعمل حاليا في مجال الهجرة بشراكة مع 'سلوات'، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ويشير استعمال هذا المركز الحدودي من قبل ضباط المخابرات الإريترية والمتواطئين في تفجيرات كامبالا المنفذة في تموز/يوليه ٢٠١٠ أن الإجراءات الأمنية فيه غير مشددة.

(٣٢) مقابلات مع أحد العاملين من حين لآخر مع 'سلوات' ومع مدير فندق كاتارينا في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ولم يؤكد مدير الفندق وجود أعضاء من حركة الشباب في الفندق، ولكنه اعترف بأن الفندق

٥٩ - ووفقا لمصدر له معرفة مباشرة بأنشطة سلوات[٣٣]، التقت مجموعة من رجال الأعمال الصوماليين وضمنهم سلوات في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١ في فندق لايكو ريجينسي (غراند ريجينسي) في نيروبي على هامش مؤتمر الحكماء الصوماليين عن الحالة في الصومال. وكان الغرض من هذا اللقاء التشاور فيما بينهم بشأن السبل والوسائل المشتركة لتقنين تكاليف تيسير الحصول على تأشيرات السفر ووثائق السفر، خاصة لأجل عملائهم الصوماليين الذين يودون الهجرة إلى أوروبا أو غير أوروبا - وتلك إشارة إلى أن سلوات وشركاءه يعتزمون توسيع وتعزيز أنشطة التهريب التي يقومون بها، وأن هذه الممارسات ستظل عاملا ييسر أعمال حركة الشباب والمتعاطفين معها في المستقبل المنظور.

دال - الوضع المالي لحركة الشباب

٦٠ - على الرغم من الوضع العسكري المتجمد والانقسامات المفترضة في قيادة حركة الشباب، فإن حالتها الاقتصادية أحسن من أي وقت مضى. فالحركة تواصل تعزيز سيطرتها على مصادر متنوعة من الإيرادات التي تستخدم لدفع أجور المقاتلين في صفوفها وشراء الأسلحة والذخيرة ومواصلة العمليات العسكرية. وحسب تقديرات معتدلة لفريق الرصد، تحصل حركة الشباب على إيرادات تتراوح بين ٧٠ مليون و ١٠٠ مليون دولار في السنة من الرسوم والمكوس المفروضة في المطارات والموانئ، ومن الضرائب على السلع والخدمات، ومن الضرائب العينية على المحاصيل الزراعية المحلية، و ''التبرعات في سبيل الجهاد''، ومن نقاط العبور وأشكال متنوعة من الابتزاز تبرر بالواجب الديني أو الزكاة.

٦١ - وعلى وجه عام، يمكن تصنيف مصادر إيرادات حركة الشباب بالترتيب التنازلي من حيث الأهمية كما يلي:

- الضرائب والابتزاز
- التجارة وتهريب البضائع
- الدعم القادم من الشتات
- المساعدة الخارجية

ترتاده عناصر صومالية ''مشبوهة'' تدخل إلى الفندق في ساعات متأخرة من الليل وترفض الإدلاء بوثائق التعريف اللازمة.

(٣٣) مقابلات مع مشارك في الاجتماع ومصدر مستقل، نيروبي، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١١.

٦٢ - وفي نفس الوقت، فإن حركة الشباب هي بصدد التحول من فصيل مسلح إلى اتحاد للمصالح التجارية مدر للربح، سواء داخل الصومال أو في الخارج، يستفيد أعضاؤه من ممارسات تجارية شبيهة بممارسات شبكات العصابات ومن الإعفاء من الضرائب ومن التيسير المتبادل. وفضلا عن ذلك، ثمة مؤشرات على أن الشبكات التجارية التابعة لحركة الشباب قد تكون أيضا مستعملة لتغطية التبرعات الخيرية الواردة من المتعاطفين في دول الخليج.

الضرائب والابتزاز

٦٣ - إن نظام الضرائب لدى حركة الشباب أكثر تطورا وشمولا من أنظمة أي من السلطات الصومالية الأخرى، بما في ذلك إدارتا بونتلاند وصوماليلاند. فالحركة تجمع معلومات مفصلة عن المشاريع التجارية العاملة في منطقة نفوذها، من وكالات الاتصالات وتحويل الأموال إلى محلات بيع السلع العامة والأغذية، والزراعة وتربية المواشي. ويقوم ممثلو حركة الشباب بانتظام بزيارة هذه المشاريع التجارية شخصيا من أجل تقدير قيمة الضرائب وتحصيلها. وتجبى ضرائب حركة الشباب بست طرق مختلفة على الأقل، بما في ذلك:

(أ) تحصيل ضريبة الاستهلاك المفروضة على السلع المقتناة من محلات بيع المواد العامة؛

(ب) الضرائب المفروضة على المشاريع التجارية وفقا لحجمها ولأرباحها؛

(ج) الضرائب العينية المتمثلة في آلاف الأطنان من الذرة وحبوب السمسم والماشية وغير ذلك من منتجات الزراعة والرعي؛

(د) رسوم قدرها ١٠ دولارات عن كل فدان تجبى من المزارعين؛

(هـ) الضريبة على الشركات بنسبة ٢,٥ في المائة من الأرباح الإجمالية في السنة، تعرف بالمساهمة في الزكاة؛

(و) التبرعات المخصصة لتنفيذ عمليات عسكرية محددة تعرف بالمساهمة في سبيل الجهاد[٣٤].

---

(٣٤) مقابلة مع مصدر من مصادر الأعمال التجارية، دبي، شباط/فبراير ٢٠١١، ومحمد أحمد وعبدي الشيخ، ''Somali Islamists demand cash and jewellery for holy war''، وكالة رويترز للأنباء، ٣ آب/أغسطس ٢٠١٠، اطلع عليها على الإنترنت في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١١، http://ca.reuters.com/article/topNews/idCATRE67220I20100803?pageNumber=2&virtualBrandChannel=0&sp=true.

٦٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، انتصرت حركة الشباب في معركة حاسمة على قوات راس كامبوني من أجل السيطرة على بلدة كيسمايو وموانئها، وهو الميناء الذي أصبح منذ ذلك الحين، إلى جانب ميناءي ماركا وباراوي الثانويين، أهم مصدر للإيرادات لدى الجماعة. وتحصل حركة الشباب ما بين ٣٥ مليون و ٥٠ مليون دولار في السنة من إيرادات الموانئ، منها ١٥ مليون دولار على الأقل متأتية من التجارة بالفحم والسكر[٣٥].

٦٥ - والغالبية العظمى من الواردات عبر ميناء كيسمايو غير موجهة للاستهلاك من قبل السكان المحليين، بل هي موجهة إلى مناطق أخرى من جنوب الصومال يمكن توريد البضائع إليها على نفس النحو أو بكيفية أفضل عبر ميناء مقديشو، أو توجه إلى البلدان المجاورة في شكل سلع مهربة.

٦٦ - وتقدر الضرائب المجتباة من المشاريع التجارية في سوقي بكارة وبعاد بما بين ٢,٥ مليون و ٥ ملايين دولار في الشهر، أو ما بين ٣٠ مليون و ٦٠ مليون دولار في السنة[٣٦]. وفضلا عن تلك الضرائب المفروضة على المشاريع التجارية، تشغل حركة الشباب شبكة شاملة من نقاط التفتيش العسكرية المتحركة التي يفرض من أجل المرور منها دفع رسوم على جميع متعهدي النقل والركاب. وللاطلاع على تحليل أكثر تفصيلا لنظام الضرائب لدى حركة الشباب، انظر المرفق ٣.

٦٧ - ورغم أن حركة الشباب تناهض رسميا عادة مضغ القات وتحظرها في بعض المناطق حظرا كليا، كانت الحركة تسمح باستيرادها عبر المطارات تحت مراقبتها نظرا لأنه من المفترض أن يتيح ذلك فرصة لجمع ضرائب إضافية. وحتى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، كانت الخطوط الجوية بلو بورد أفيايشون ليميتد وفريدوم إيرلايتر إكسبريس ليميتد تسير رحلة جوية في اليوم في المتوسط في اتجاه المطار الغربي لمقديشو المعروف أيضا بمطار ''الكيلومتر ٥٠'' أو ''K50''. وهذا المطار الذي يوجد في منطقة تسيطر عليها مليشيات

---

(٣٥) تستأثر كيسمايو بما يتراوح بين ٨ إلى ٩ ملايين دولار من هذه الإيرادات في السنة وتسهم موانئ ماركا وباراوي والمعان كلها بمبلغ ٦ إلى ٧ ملايين دولار. ويختلف حجم الإيرادات بحسب أحوال الطقس وأسعار السلع الأساسية. مقابلات مع تجار صوماليين متعددين مستقرين في دبي أجريت فيما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وآذار/مارس ٢٠١١، ومع تاجر من كيسمايو في نيروبي في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١١.

(٣٦) وفقا لباحث محلي أجرى معه فريق الرصد مقابلة، تشمل هذه الضرائب حولي ٥٠٠ مطعم تفرض عليها ٧٠ دولار في الشهر؛ و ٠٠٠ ٢١ محل تجاري تفرض عليها ما يتراوح بين ١٠٠ و ٥٠٠ دولار في الشهر؛ وتفرض على ٠٠٠ ٥٠ كشك وبائع متجول ما بين ٥٠ و ١٢٠ دولار في الشهر؛ وتفرض ١٠٠ دولار عن كل شاحنة تجلب منتجات من المزارع القريبة.

حركة الشباب يملكه وكان يسيره رجل أعمال صومالي بارز هو أحمد دوالي غيليه ''هيف''. ورغم أن هيف صرح لفريق الرصد بأن جميع الإيرادات التي تدرها تجارة القات عبر المطار كانت تسلم إلى المصرف المركزي للحكومة الاتحادية الانتقالية، يقدر فريق الرصد أنه فيما بين كانون الثاني/يناير ومنتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بلغت قيمة الضرائب التي سلمها تجار القات المستعملين للمطار نصف مليون دولار[٣٧].

٦٨ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، استولت حركة الشباب على مرافق مطار K50[٣٨]، وقامت حسب الإفادات بطرد المليشيا التابعة لأحمد دوالي، مما أدى بالسلطات الكينية إلى حظر الرحلات الجوية في اتجاه المطار. ووفقا لما أفاد به متعهدو الطيران من كينيا، قدمت حركة الشباب عرضا بمواصلة أنشطة الشحن في مطار K50، لكن شركة بلو بورد رفضت ونقلت جميع رحلاتها منذ ذلك التاريخ إلى مطار مقديشو الدولي[٣٩]. ويبدو أن حركة الشباب لم تعد إذن تستفيد من إيرادات الضرائب المتأتية من القات المشحون جوا. غير أن فريق الرصد يقدر أن استيراد القات من كينيا عبر طرق تقع في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب لا يزال مستمرا في وقت كتابة هذا التقرير.

الدورة التجارية لدى حركة الشباب: السكر والسلع المهربة والفحم

٦٩ - خلافا للمشاريع التجارية ذات الأصول غير المنقولة في المناطق التي توجد تحت سيطرة حركة الشباب، مثل مشاريع الاتصالات السلكية واللاسلكية والحوالات المالية، يوجد أمام المشتغلين بالاستيراد والتصدير خيار التحول إلى موانئ بديلة للقيام بأنشطتهم التجارية. لذا يعتبر فريق الرصد أن العديد من كبار التجار ومتعهدي النقل الذين يستعملون ميناء كيسمايو أنهم يباشرون عن وعي وطواعية معاملات تجارية تعود بفائدة مالية كبيرة على حركة الشباب، وهي كيان مدرج في القائمة، وأنهم بالتالي ينتهكون احتمالا أحكام قرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨).

٧٠ - وتجني حركة الشباب إيرادات تقدر بملايين الدولارات كل شهر من خلال دورة تجارية منسقة تستند إلى تصدير الفحم الذي يمول بدوره استيراد السكر الذي يهرب معظمه

---

(٣٧) مقابلة مع أحمد دوالي غيليه، ٩ أيار/مايو ٢٠١١؛ ومقابلات متعددة مع مصادر لها صلة بأنشطة الطيران في نيروبي ومقديشو.

(٣٨) وفقا لوسائل الإعلام الصومالية، سيطرت حركة الشباب على مطار K50 في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠: ''Al-Shabaab suspends flights of KM-50 airport in Southern Somalia''، شبكة شابيل الإعلامية، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

(٣٩) مقابلة مع إدارة شركة الطيران بلو بورد، نيروبي، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

إلى البلدان المجاورة، وبالخصوص كينيا. وتقوم شركات الشحن بتسليم السكر في ميناء كيسمايو وتشحن الفحم في رحلات العودة. ويمكن استخدام الحسابات المصرفية في دول الخليج التي تودع فيها الأرباح المتأتية من هذه التجارة من أجل غسل التبرعات المقدمة إلى حركة الشباب عن طريق الاحتيال في وضع الفاتورات وتضخيم قيمة عائدات الواردات وتقليل قيمة الصادرات[٤٠].

٧١ - وتهيمن على هذه الدورة التجارية شبكات تتألف من رجال أعمال صوماليين بارزين ينشطون أساسا في الصومال وبلدان مجلس التعاون الخليجي، وخاصة دبي في الإمارات العربية المتحدة[٤١]. ولا تقوم حركة الشباب فقط باجتذاب معاملاتهم التجارية عن طريق فرض ضرائب في كيسمايو بمعدلات تقل عن معدلات الضريبة المفروضة في الموانئ التي تسيطر عليها الحكومة الاتحادية الانتقالية، بل أيضا عن طريق القيام بنشاط بتشجيع استيراد السكر وتصدير الفحم على نطاق واسع بمنح معاملة تفضيلية وإعفاءات ضريبية للمشاريع التجارية المنتسبة إلى حركة الشباب. ويعد أبرز شخصيتين في هذه الشبكة رجلا أعمال من ذوي العلاقات القديمة مع الجماعات الإسلامية المقاتلة في الصومال وهما أبو بكر عمر عدني[٤٢] وأحمد نور جمالي[٤٣]. وللاطلاع على تحليل أكثر تفصيلا بشأن دورة حركة الشباب للتجارة بالفحم والسكر، انظر المرفق ٣-١.

مقديشو مقابل كيسمايو: دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية لدورة التجارة لدى حركة الشباب

٧٢ - من المفارقات أن الحكومة الاتحادية الانتقالية متواطئة في الإبقاء على المعبر التجاري الذي تمثله كيسمايو والذي يؤدي دورا رئيسيا في تمويل جهود الحرب التي تضطلع بها حركة الشباب. فقد أكد فريق الرصد أن معظم السفن التجارية العاملة بمحرك التي تنقل السلع إلى

---

(٤٠) انظر: U.S. Immigration and Customs Enforcement, "Trade-Based Money Laundering"، تم الاطلاع عليها في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠: http://www.ice.gov/cornerstone/money-laundering.htm.

(٤١) يضم مجلس التعاون الخليجي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية. وقد قامت هذه البلدان بحظر إزالة غاباتها المحلية في مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي. وأكد الوزير الصومالي للشؤون الخارجية في مؤتمر عقد في مدريد في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ أن ''حركة الشباب تصدر كميات كبيرة من الفحم ... إلى شبه الجزيرة العربية''.

(٤٢) انظر S/2010/91، الفقرة ٢٥٤.

(٤٣) أدرج أحمد نور جمالي في القائمة بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) لصلته السابقة بالاتحاد الإسلامي، وهو تنظيم صومالي مرتبط بتنظيم القاعدة.

ميناء مقديشو[٤٤] لا تفرغ إلا جزءا من حمولتها، وتفرغ ما تبقى منها في كيسمايو وتشحن الفحم الموجه إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، وذلك بعلم تام من سلطات ميناء مقديشو. ومدير ميناء مقديشو، سيد علي، كان موظفا لفترة طويلة لدى أبي بكر عمر عدني، وكان يمثل مصالحه التجارية في كينيا إلى أن تولى هذه المهمة[٤٥].

٧٣ - ومن الممارسات الشائعة في وضع بيانات تفريغ السفن المتجهة إلى جنوب الصومال وبيانات شحنها تحديد ميناء مقديشو ميناء لتسليم السلع وإغفال الإشارة فيها إلى كيسمايو. ويحدد عن طريق مفاوضات غير رسمية بين متعهدي النقل ومتعهدي الشحن تقاسم الشحنات فيما بين مقديشو وكيسمايو.

٧٤ - ومما يزيد المشكل تفاقما قيام سلطات الحكومة الاتحادية الانتقالية بفرض ضرائب عالية عن الاستيراد، يعتقد أنها من بين أعلى الضرائب في المنطقة[٤٦]. وفي مطلع عام ٢٠١١، وقع نزاع بين سلطات ميناء مقديشو والتجار الصوماليين بسبب اعتراض هؤلاء على ما اعتبروه ضرائب مفرطة وعلى عدم كفاءة سلطات الميناء[٤٧]. ونتيجة لذلك، يتفادى العديد من التجار الصوماليين ميناء مقديشو مفضلين إفراغ شحناتهم في كيسمايو أو في موانئ أخرى تفرض فيها ضرائب أقل. وعلى سبيل المثال، تفرض سلطات ميناء مقديشو ضريبة استيراد مبلغها ١ ٣٠٠ دولار على كل مركبة متوسطة الحجم. أما في كيسمايو، فلا تفرض حركة الشباب سوى ٢٠٠ دولار عليها. وحتى إذا رغب الناقل في تسليم المركبة في مقديشو، فيكلف ذلك مبلغ ٢٠٠ دولار أخرى، تغطي رسوم السائق والوقود ومصاريف مختلفة، من أجل سياقة السيارة من كيسمايو إلى مقديشو[٤٨].

٧٥ - وفي ١ آذار/مارس ٢٠١١، وسعيا حسبما أفيد إلى وضع حد لهذه الممارسة ذات النتائج العكسية، وافقت الحكومة الاتحادية الانتقالية على قرار بحظر كافة أشكال النقل البحري الدولي من موانئ كيسمايو وماركا وبراوي وإليها؛ غير أن فريق الرصد علم منذ

---

(٤٤) مقابلات مع تجار صوماليين في دبي أجريت فيما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وآذار/مارس ٢٠١١ ومسؤولين في ميناء مقديشو في نيسان/أبريل ٢٠١١.

(٤٥) انظر S/2010/91، الحاشية ١٣٧.

(٤٦) محمد أحمد، ''Taxes push Somali traders away from Mogadishu port''، وكالة رويترز للأنباء، ٢ شباط/فبراير ٢٠١١، تم الاطلاع عليها على الإنترنت في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١١: http://uk.reuters.com/article/2011/02/02/uk-somalia-ports-idUKTRE7112CA20110202.

(٤٧) نفس المرجع السابق.

(٤٨) مقابلة، دبي، ١٩ شباط/فبراير ٢٠١١.

ذلك الحين أن سلطات ميناء مقديشو لا تنفذ هذا القرار، ولا تزال رسوم وضرائب الاستيراد غير مراعية لعنصر التنافسية[٤٩].

تهريب السلع عبر الحدود

٧٦ - يعزى استمرار استخدام معبر كيسمايو التجاري إلى حد كبير إلى قربه من كينيا، وإلى بعد الحدود الممتدة على ٦٨٢ كيلومترا وسهولة التسلل منها، وإلى تهريب السلع المربح. وفضلا عن ذلك، يعتقد فريق الرصد أن شبكات إجرامية محكمة التنظيم وذات صلات بحركة الشباب تستغل سهولة التسلل من الحدود من أجل تهريب الأشخاص والسلع والأسلحة. وعدة من الأشخاص الضالعين في هذه الأنشطة هم من رجال الأعمال والمستثمرين العقاريين المستقرين في كينيا. فقد أبرم ''حلف تجاري'' انتهازي يعود بالنفع المتبادل بين هاته الشبكات الإجرامية وحركة الشباب.

٧٧ - وفي ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ و ١ شباط/فبراير ٢٠١١، حجزت الشرطة الكينية (وحدة داداب) ٤٥٠ كيسا من السكر و ١٢٩ علبة من مسحوق الحليب مهربة من كيسمايو. وصدر بشأن هذه البضائع أمر من محكمة كينية وأحيلت إلى سلطة الدخل الكينية من أجل دفع الرسوم عليها قبل الإفراج عنها. وأكدت سلطة الدخل الكينية لفريق الرصد أن معظم السلع المحجوزة مصدرها دبي (باستثناء بعض الأغذية المخصصة للإغاثة) وتعبر الصومال وتهرب إلى كينيا عبر الحدود التي يسهل التسلل منها، علما أن الحدود بين كينيا والصومال مغلقة[٥٠].

٧٨ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، كان سعر السكر الكيني ما بين ٨٠٠ ٤ و ٩٠٠ ٤ شلن كيني (حوالي ٥٨ إلى ٦٠ دولار) للكيس زنة ٥٠ كيلوغراما، بينما بلغ سعر نفس الكمية من السكر المهرب من كيسمايو الذي يباع في غاريسا ما بين ٣٥٠ ٤ و ٤٥٠ ٤ شلن كيني (حوالي ٥٣ إلى ٥٥ دولار)، وذلك حتى بعد زيادة تناهز ٢٠ في المائة[٥١]. فلا عجب إذن أن يفيد مسؤول جمارك كيني رفيع في المحافظة الشمالية الشرقية أن حجم السكر المهرب من

---

(٤٩) إذاعة بار - كولان، تم الاطلاع عليها في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، http://www.bar-kulan.com/2011/03/01/cabinet-puts-a-ban-on-ports-controlled-by-al-shabab/، وأيضا ومقابلة مع سلطة الميناء في مقديشو، ٦ نيسان/أبريل ٢٠١١.

(٥٠) مراسلات بالبريد الإلكتروني مع مسؤولين في سلطة الدخل الكينية في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١.

(٥١) مقابلات مع عدة مسؤولين عن الأمن ومقيمين في غاريسا في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١.

الصومال في اتجاه كينيا ربما يبلغ ما يناهز ١٠ ٠٠٠ كيس في اليوم[٥٢]. وقد اكتشفت السلطات الكينية أيضا أسلحة خفيفة وذخيرة مخبأة في بعض شحنات السكر[٥٣].

دعم الشتات لحركة الشباب

٧٩ - توسع فريق الرصد في تقريره الصادر في آذار/مارس ٢٠١٠ (S/2010/91) في توثيق شبكات دعم الشتات لحركة الشباب[٥٤]. ولا شك أن العديد من ذوي الأصول الصومالية المقيمين في الخارج يواصلون تشجيع التطرف وتجنيد الأفراد وتعبئة الموارد باسم حركة الشباب، ولكن لم يتسن خلال الولاية الجارية تقدير ما إذا كانت قناة المساعدة المالية هذه قد زادت أهميتها أو تراجعت.

٨٠ - وخلال فترة الولاية الحالية، وجهت لوائح اتهام وبوشرت إجراءات قضائية ضد أفراد متهمين بتقديم الدعم المادي والمالي لحركة الشباب في النرويج والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتعود معظم هذه الدعاوى إلى الفترة ما بين عام ٢٠٠٧ ومطلع عام ٢٠٠٩، ولا تسلط الضوء كثيرا على الاتجاهات الراهنة.

هاء - جيش سول ساناغ كاين

٨١ - يشكل جيش سول ساناغ كاين أحد التهديدات المحدقة بالسلام والاستقرار التي لا علاقة لها بحركة الشباب، وهو مليشيا عشائرية تنشط في أطراف من منطقة سول. ويمكن وصف هذا الجيش، الذي أنشأه أعضاء من شتات عشيرة دولباهانت وقاموا بتمويله ويتولون قيادته، بأنه ميليشيا انتهازية يمكن القول إنها تمارس الارتزاق، نجحت في استغلال المظالم المشروعة للأهالي ومشاعر التطرف لدى الشتات خدمة لمصالحها السياسية والمالية.

٨٢ - ومنطقة سول التي تتنازع عليها صوماليلاند وبونتلاند ما انفكت تشكل منطقة يسودها التوتر ويندلع فيها العنف من حين لآخر. وقد انقسمت النخبة في عشيرة دولباهانت بين من يدعم الإدارة في هرجيسة ومن يدعم الإدارة في غاروي منذ إنشائها في عام ١٩٩٨. لكن في السنوات الأخيرة، أثار استياء عشيرة دولباهانت من كل من صوماليلاند وبونتلاند إلى تزايد الأنصار داخل العشيرة الذين لا يؤيدون أيا من الإدارتين ويسعون إلى تقرير المصير

---

(٥٢) انظر: "Ken Opala, "Dreaded Somali terrorist group taps into sugar racket"، 10 نيسان/أبريل ٢٠٠٩، تم الاطلاع عليها في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١١ في الموقع التالي: http://www.nation.co.ke/News/-/1056/559404/-/view/printVersion/-/vke76t/-/index.htm.

(٥٣) نفس المرجع السابق.

(٥٤) انظر S/2010/91، الفقرات ٧١ إلى ١٠٨.

في إطار دولة صومالية وحدوية. وكما هو الشأن في مناطق أخرى في الصومال، كثيرا ما تنشأ هذه الاختيارات عن التنافس المحلي على السلطة وعلى الموارد فيما بين نخب أفخاذ العشائر.

٨٣ - وأنشئ جيش سول ساناغ كاين في أواخر عام ٢٠٠٧ على إثر استيلاء قوات موالية لصوماليلاند، بوصفها الجناح العسكري لحركة شمال الصومال الوحدوية، على لاس آنود، عاصمة منطقة سول. وهذه الحركة شبكة من صوماليي الشتات تهيمن عليها عشيرة دولباهانت، وتعلن أنها ''منظمة شعبية صومالية'' تعارض ''الانفصال بقيادة عشيرة واحدة تطلق على نفسها صوماليلاند'' و''ترمي إلى تعزيز السلام ووحدة الشعب الصومالي الذي يعاني منذ أمد طويل''(٥٥).

٨٤ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، جرت خلال مؤتمر عقدته في نيروبي شخصيات بارزة من عشيرة دولباهانت إعادة إنشاء الجيش تحت اسم ''سلطة الوحدة والخلاص في مناطق سول ساناغ كاين الصومالية''، وتولى ''رئاسة'' هذه السلطة سليمان أحمد عيسى هاغل - توسيي، وتولى علي حسن أحمد ''صباري'' منصب ''نائب الرئيس''. والقائدان يحملان على التوالي الجنسية الأمريكية والكندية. وشهدت فيما بعد أحداث العنف تصعيدا في منطقة سول وبلغت مداها حينما اندلعت اشتباكات عنيفة على مقربة من كالشال في أواخر عام ٢٠١٠ ومطلع عام ٢٠١١ أسفرت عن مقتل العشرات وتشريد عشرات الآلاف.

الشكل رقم ٣

''رئيس'' جيش سول ساناغ كاين سليمان أحمد عيسى (هاغل - توسيي)

(٥٥) انظر: http://www.n-sum.org/?q=node/7.

٨٥ - ورغم أن قيادة سلطة الوحدة والخلاص في مناطق سول ساناغ كاين الصومالية/جيش سول ساناغ كاين غير مسؤولة شخصيا عن اندلاع حوادث كالاشال، فقد سعت عن قصد إلى تأجيج أعمال العنف والتحريض على استمرار النزاعات فيما بين الأهالي. وسارع أيضا الناشطون السياسيون في معسكر صوماليلاند إلى تشخيص النزاع على نحو يبرر التصعيد العسكري ويعرقل المصالحة.

٨٦ - وللاطلاع على دراسة حالة أكثر تفصيلا عن جيش سول سانغ كاين، انظر المرفق ١-٣.

واو - القرصنة

٨٧ - استمر نشاط القرصنة الصومالية في الازدهار خلال عام ٢٠١٠، إذ سجل مركز الإبلاغ عن القرصنة التابع للمكتب البحري الدولي وقوع ٢١٩ حادث و ٤٩ حالة اختطاف[٥٦]. ولم يكن للعمليات الدولية لمكافحة القرصنة إلا أثر ضئيل على مستوى نشاط القراصنة، إذ أن عدد حالات القرصنة ونسبة نجاح الاختطاف البالغة ٢٧ في المائة ظلت في حدود المستوى المسجل في عام ٢٠٠٩[٥٧]، ولكنها أدت إلى تغييرات هامة في عمليات وتكتيكات القرصنة.

٨٨ - وتمثل تغيير هام طرأ في عام ٢٠١٠ في تراجع الاعتداءات بنسبة ٥٠ في المائة في خليج عدن نتيجة لإجراء العمليات البحرية بموازاة اعتماد قطاع الشحن أفضل الممارسات، وربما أيضا نتيجة الاستعانة أكثر بشركات الأمن البحري الخاصة لتأمين الحماية المسلحة على متن السفن التجارية والخاصة. غير أن الاعتداءات والاختطافات تزايدت زيادة كبيرة في المناطق التي تملك فيها القوات البحرية قدرات أقل في مجال تسيير الدوريات أو ليست لها فيها أية قدرات، مثل البحر الأحمر والمحيط الهندي عامة. وسجلت اعتداءات القراصنة في مناطق نائية مثل شاطئ عمان (بحر العرب) في اتجاه الشمال، وجزيرة ماغاروكي في قناة موزامبيق في اتجاه الجنوب، وجزيرة مينيكوي (الهند) في اتجاه الشرق.

٨٩ - وتطورت أيضا تكتيكات وأساليب وطرائق القراصنة ردا على الضغوط الدولية. وحتى يتمكن القراصنة من العمل على مدى مسافات طويلة انطلاقا من قواعدهم، فقد

(٥٦) البيانات قد تختلف من مصدر إلى آخر. فقد سجلت مثلا القوات البحرية الأوروبية ٤٧ حالة اختطاف.

(٥٧) بلغ معدل حالات الاختطاف الناجحة ٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٩.

عمدوا أكثر فأكثر إلى استخدام ''سفن أم'' مثل المراكب الشراعية وسفن الصيد[٥٨] واليخوت[٥٩] وحتى السفن التجارية المختطفة كقواعد ينفذون هجماتهم انطلاقا منها. وتستخدم أيضا بعض جماعات القراصنة المغيرة زوارق معدلة أكبر سرعة ومدى[٦٠]. وتمكن هذه الأساليب القراصنة الصوماليين من العمل في مناطق شاسعة جدا بحيث لا يمكن بأي حال إخضاعها للمراقبة من قبل القوات البحرية الدولية.

التكتيكات والأساليب والطرائق

٩٠ - لم تتغير كثيرا خلال السنوات الأخيرة طرق العمل الأساسية التي ينهجها القراصنة عادة في هجماتهم. ورغم ورود إفادات عن كون عمليات القراصنة تتيسر بفضل شبكات استخبارات موسعة ومتطورة، فإن اختيار الأهداف والتكتيكات المستخدمة يشير إلى خلاف ذلك[٦١]. فجماعات القراصنة لا تزال تتخذ على العموم مواقعا لها في المسالك البحرية المزدحمة بحثا عن أهداف لتهجم عليها، وذلك ما تقوم به فيما يبدو بطريقة عشوائية. ويشير عدد هجمات القراصنة المنفذة ضد سفن البحرية العسكرية الأجنبية التي باءت جميعها بالفشل إلى أن قدرات الاستخبارات لدى القراصنة قدرات عشوائية على أفضل تقدير[٦٢].

٩١ - وتتألف جماعات القراصنة المغيرة عادة من زورقين أو ثلاثة زوارق على متن كل واحد[٦٣] منها ٤ إلى ٧ قراصنة مسلحين[٦٤]، وتنطلق في كثير من الأحيان من ''سفينة أم''.

---

(٥٨) تشمل سفن الصيد Tai Yuan 227 و Prantalay 11 و ١٤ و Jih Chun Tsai 68 و Vega 5 و Monteza وغيرها.

(٥٩) سفينة الشحن Felix (اختطفت حوالي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠).

(٦٠) اكتشفت في أحد زوارق القراصنة مثلا ثلاثة صهاريج وقود خفية سعتها ٥٠٠ لتر مدمجة في هيكل الزورق وموصولة بمحركين خارجيين من طراز ياماها بقوة ٦٠ حصان.

(٦١) حتى الآن، يظل نظام غارمن العادي العالمي لتحديد المواقع أكثر الأجهزة تطورا التي يستعملها القراصنة على العموم من أجل تحديد المواقع والمسالك.

(٦٢) في عام ٢٠١٠، هاجمت جماعات القراصنة السفن التالية عن خطأ: HMS Tromp (٢٩ آذار/مارس ٢٠١٠ - المحيط الهندي) و USS Nicholas (٣١ آذار/مارس ٢٠١٠ - المحيط الهندي)؛ و USS Ashland (١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ - خليج عدن)؛ و FS Somme (١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠ - المحيط الهندي)؛ والبحرية الكينية (٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ - المحيط الهندي).

(٦٣) زوارق صغيرة مجهزة بمحركات خارجية قوية من طراز ياماها بقوة ٤٠ إلى ٦٠ حصانا.

(٦٤) تتراوح أعمار القراصنة بين ١٧ و ٣٢ سنة مع بعض الاستثناءات. إذ يشارك أحيانا الأحداث والمسنون من حين لآخر في عمليات القرصنة لكن مشاركتهم المباشرة فيها نادرة. ولا يزال من غير الواضح حتى الآن إلى أي مدى يمكن أن يعد الأحداث من القراصنة، أو أن يعدوا مجرد حراس أو من أفراد الطاقم.

وأبلغ عن استخدام الأسلحة النارية ضد السفن وأطقمها في ٩٢ في المائة من مجموع الهجمات المسجلة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨[٦٥].

٩٢ - ويضطر القراصنة نتيجة توغلهم في البحار ولمدة طويلة إلى الاستعانة أكثر فأكثر بسفن أم. وحتى الآن تستخدم بنجاح سفن صيد الحوت والسفن الشراعية وسفن الصيد بوصفها قواعد لتوفير الدعم اللوجستي وللانطلاق منها، وعند الضرورة، تقديم المساعدة إلى جماعات القراصنة في الحالات الطارئة. ومنذ عام ٢٠١٠، بدأ القراصنة الصوماليون أيضا في استخدام السفن التجارية المختطفة بوصفها من ''السفن الأم''. وأفيد لأول مرة عن استخدام السفن التجارية المقرصنة في هذا الغرض في شباط/فبراير ٢٠١٠. ومنذئذ، تزايد باطراد استخدام السفن التجارية بوصفها من ''السفن الأم'' مع أطقمها المأخوذة رهينة (بما في ذلك حاملة نفط ضخمة)[٦٦] وارتفع بسرعة هائلة في أواخر عام ٢٠١٠ (انظر المرفق ٤).

٩٣ - وسجل أول هجوم منفذ انطلاقا من سفينة تجارية أم ضد سفينة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وبعد ذلك بشهر واحد اتضحت مشاركة السفينة التجارية Motivator[٦٧] في اختطاف السفينة التجارية EMS River[٦٨]. واستخدم القراصنة في بعض من تلك الهجمات الأسلحة النارية الثقيلة ضد السفن المستهدفة وضد أطقمها، وذلك انطلاقا من السفينة الأم[٦٩]. وسجل ما مجموعه ١٦ حادثة ثبت فيها استخدام سفينة أم من السفن التجارية، ولكن يرجح وقوع هجمات أكبر من ذلك. واستخدمت حتى الآن ١٩ سفينة تجارية مختطفة في المجموع حتى الآن كسفن أم[٧٠] ، ولكن يبدو أن تكاليف الوقود العالية التي تستلزمها هذه السفن الكبيرة ونجاح القوات البحرية الدولية في استرجاع سفينة أم من السفن

---

(٦٥) سجلت القوات البحرية الأوروبية ٤١٣ هجوما فيما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ونيسان/أبريل ٢٠١١. وفي ٣٨٠ حالة، قام القراصنة بإطلاق النار، مما يمثل ٩٢ في المائة من مجموع الهجمات.

(٦٦) السفينة التجارية Samho Dream، شوهدت في البحر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٦٧) اختطفت في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٠.

(٦٨) اختطفت في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

(٦٩) مثلا هجمات القراصنة باستخدام السفينة التجارية Uzumi ضد السفينة التجارية Torm Kansas في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

(٧٠) السفن التجارية Iceberg و Motivator و Suez و Uzumi و York و Polar و Hannibal II و Yuan Xiang و Albedo و Jahan Moni و MSC Panama و Renuar و Orna و Blida و Samho Jewellery و Sinar Kudus و Irene SL و Aly Zoulfecar و Golden Wave.

التجارية أمران شجعا على العودة إلى استخدام زوارق أصغر حجما مثل زوارق داو ومراكب الصيد.

٩٤ - وتأقلم القراصنة مع عمليات مكافحة القرصنة باعتماد تقنيات وتكتيكات محددة من أجل تجنب الاعتقال والمحاكمة. ومنها إخفاء الأسلحة والمعدات في زوارق لحجبها عن المراقبة الجوية باستخدام ألواح مخفية، أو استخدام السلاليم كمقاعد طويلة[٧١]، أو إلقاء الأسلحة ومعدات القراصنة من المراكب حينما يواجهون بالصعود إلى المركب أو في حالة اعتقالهم الوشيك.

٩٥ - وتشير أيضا التقارير الإعلامية في الآونة الأخيرة وغيرها من التقارير إلى زيادة استخدام القراصنة للعنف ضد الأطقم والسفن[٧٢]. وكان على سبيل المثال تعذيب أفراد طاقم السفينة التجارية Marida Marguerite مثالا مروعا على استخدام العنف الوحشي الشديد. غير أنه رغم هذه الحوادث الشنيعة، لا تشير الدلائل إلى أن استخدام القراصنة الصوماليين للعنف ضد الرهائن أو إساءة معاملتهم قد تزايد أو أصبح أكثر شيوعا في عام ٢٠١٠ مقارنة بالأعوام السابقة[٧٣]. ذلك أنه بعد ملاحقة السفينة والصعود إليها أول الأمر، وهي العملية التي يستخدم فيها العنف عادة، يكون في مصلحة القراصنة الحفاظ على حياة أفراد الطاقم الرهائن وعلى السفينة تفاديا لتعقيد المفاوضات مع شركة النقل. لكن القراصنة لا يترددون في استخدام العنف القاتل إذا شعروا بالتهديد أو إذا جرت أية محاولة لاستعادة السفينة المختطفة و/أو الإفراج عن طاقمها[٧٤].

٩٦ - وأخيرا، زادت تكاليف القراصنة اللازمة لتشغيل السفن نتيجة للرحلات البحرية الممتدة على مسافات وفترات طويلة، وذلك ما يؤدي جزئيا إلى طلبات دفع فدية أكبر[٧٥].

---

(٧١) ترد صور لزوارق معدلة مستمدة من مصادر عسكرية سرية في المرفق ٤-١-ب.

(٧٢) انظر: http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-13486015؛ وتقرير الأمين العام S/2010/556 المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠؛ و-http://marineinsurance2u.com/maritime-news/the-itf-international transport-workers-federation-is-recommending-the-carrying-of-military-guards-on-ships/; http://articles.boston.com/2011-01-19/news/29343494_1_somali-coast-somali-pirates-maritime-watchdog؛ و http://www.globenews24.com/EN/news,somalia-pirates-increasing-violence-to-raise-stakes.

(٧٣) أعمال العنف ضد أطقم السفن في عام ٢٠٠٩: ٨٦٧ من الرهائن أصيب ١٠ منهم بجراح (١,١٥ في المائة) وقتل ٤ وفقد شخص واحد منهم (٠،٥٧ في المائة)؛ وفي عام ٢٠١٠: ١٠١٦ من الرهائن أصيب ١٣ منهم بجراح (١,٢ في المائة) وقتل ٨ منهم (٠،٧٨ في المائة).

(٧٤) مثلا حادث السفينة التجارية Beluga Nomination.

(٧٥) ارتفعت مبالغ الفدية المطلوب دفعها ارتفاعا كبيرا، إذ يقدر مبلغ الفدية المدفوع عن كل سفينة مفرج عنها بمبلغ ٤،٢٦ مليون دولار، مما يمثل مبلغ ١٠٢ مليون دولار من الإيرادات في سنة ٢٠١٠. وأبلغ عن دفع

ويؤدي ذلك بدوره إلى صعوبة أكبر في المفاوضات وإلى امتدادها على فترات طويلة، مما يمكن أن يزيد من حدة التوتر بين القراصنة والأطقم الرهينة، ويمكن أن يتجسد في تهديدات أو إساءات موجهة إلى أفراد الطاقم(٧٦).

٩٧ - وترد تفاصيل هجوم على سفينتين تجاريتين واختطافهما (Almezaan و Victoria) توضح التكتيكات والأساليب والطرائق التي يستخدمها القراصنة في المرفقين ٤-١ (أ) و ٤-١ (ب) على التوالي.

القائمون بالتفاوض باسم القراصنة

٩٨ - تمثل أحد التطورات المسجلة في تزايد أهمية القراصنة المفاوضين الذين يطلق عليهم أيضا اسم 'المترجمين' داخل شبكات القرصنة. وتسند إلى المفاوضين إحدى أكثر الأدوار أهمية في هذا النشاط وهو حمل شركة النقل على دفع أكبر فدية ممكنة للإفراج عن سفينتها المختطفة. ويمكن أن يشارك بعض المفاوضين في المفاوضات بشأن سفينتين أو أكثر في نفس الوقت لفائدة شبكات مختلفة في بعض الأحيان(٧٧). ووقت كتابة هذا التقرير، كان حوالي ١٤ من القراصنة المفاوضين يباشرون مفاوضات بشأن ٢٥ من السفن التجارية وسفن الصيد واليخوت مقابل ملايين الدولارات.

٩٩ - وبما أنه يجب أن يكون المفاوضون من بين المتقنين للغات الأجنبية، وخاصة الإنكليزية، فهم يجندون عادة من خارج شبكات القرصنة، ويعملون أساسا ''كخبراء استشاريين'' لدى مليشيات القراصنة، وإن كانوا في كثير من الأحيان مرتبطين بها بحكم الانتماء العشائري. وقد عمل العديد منهم أو درسوا خارج الصومال ولا يزالون يسافرون إلى الخارج. ومن ضمن المفاوضين ذوي الشأن في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ علي حسن شرماركي، ولويان سعيد برت، ومحمد صالح شبين، وأحمد سنيغ.

١٠٠ - وللاطلاع على تحليل أكثر تفصيلا عن القراصنة المفاوضين، بما في ذلك دراسة حالة بشأن لويان سعيد برت، انظر المرفق ٤-٢.

أكبر فدية خلال الولاية الجارية وكان مبلغها ١١ مليون دولار (حاملة النفط الخام Irene SL - 7 نيسان/أبريل ٢٠١١ - Enesel S.A)؛ وأدنى فدية دفعت هي ٧٠٠ ٠٠٠ دولار (العبارة DN127- Jan De Nul Dredging Ltd).

(٧٦) هذه الملاحظة واردة بناء على استخلاص معلومات من طاقم سفينة في صلالة، عمان، في ٤ و ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

(٧٧) في إحدى الحالات، كان أحد المفاوضين يتفاوض بشأن ٤ أو ٥ حالات اختطاف في آن واحد.

أسلحة وذخيرة القراصنة

١٠١- لا يحتفظ القراصنة بترسانات كبيرة ومتنوعة، ولكنهم يحتاجون إلى إمدادات متواصلة من الأسلحة، وعلى الأخص الذخيرة، من أجل ضمان استمرار عملياتهم البحرية. وتقتني هذه الأسلحة من تجار الأسلحة في بوساسو وغالكايو ومقديشو، أو يوفرها القراصنة أنفسهم الذين تخصص لهم في بعض الحالات أنصبة إضافية من الفدية للقيام بذلك (انظر المرفق ٤-١ (د))[٧٨]. وتشمل ترسانات جماعات القراصنة المغيرة على العموم المسدسات[٧٩] وبنادق الهجوم من طراز كلاشنيكوف، والرشاشات الآلية الخفيفة من طراز PKN أو ما يماثلها، والقاذفات الصاروخية RPG (انظر المرفق ٤-١ (هـ)). وفي عدة حالات، قام القراصنة أيضا بتركيب رشاشات آلية ثقيلة من عيار ١٢,٧ ملليمترا على ظهر السفن المختطفة قرب المرساة من أجل صد الهجمات من قبل جماعات القراصنة الأخرى أو السفن الحربية[٨٠].

١٠٢ - وتلقى فريق الرصد خلال ولايته أدلة في شكل صور ووثائق خاصة بالأسلحة المحتجزة خلال عمليات مكافحة القرصنة، وتمكن من معاينة بعض العينات من الأسلحة. وفي معظم الحالات، كانت الأسلحة قديمة جدا أو المعلومات غير كافية بحيث تعذر على الفريق تحديد تسلسل حيازة الأسلحة. ولكن في حالات قليلة تخص قاذفات RPG وبنادق الهجوم من طراز كلاشنيكوف التي احتجزت في سفن القراصنة خلال أربع عمليات لمكافحة القرصنة في آذار/مارس ٢٠١٠، حصل الفريق على معلومات كافية تمكنه من مباشرة طلبات تعقب أثر تلك الأسلحة (انظر المرفق ٤-١ (أ)).

١٠٣ - وفي آذار/مارس ٢٠١٠، احتجزت القوات البحرية الأوروبية ١٨ صاروخا عيار ٤٠ ملم من طراز ٦٩ صينية الصنع[٨١] تحمل رقم دفعة الإنتاج ٠١-٠٨-٥٨٢٣، وذلك

---

(٧٨) مقابلة أجريت في مقديشو مع شركاء صوماليين مقربين من القراصنة فيما بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠١١؛ ومقابلة مع قرصان سابق في نيروبي، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١؛ ومقابلة مع قرصان مدان في هرجيسة، ١٤ أيار/مايو ٢٠١١.

(٧٩) أكثر المسدسات استعمالا من قبل القراصنة هي المسدسات من طراز Makarov و Tokarev (TT).

(٨٠) مقابلات مع أفراد أطقم السفن التجارية Victoria في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١١، و RIM في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١١، و Buccaneer في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١ في كونستانتا، رومانيا. واستخلاص معلومات من طاقم السفينة التجارية Panega في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، في صلالة، عمان. ومقابلة مع أحد القراصنة السجناء في الصومال في ١٤ أيار/مايو ٢٠١١.

(٨١) مماثلة لقذائف RPG.

في جميع عمليات مكافحة القرصنة المضطلع فيها في المحيط الهندي[٨٢]. واحتجزت فضلا عن ذلك قذيفتي RPG صينيتي الصنع رقم دفعة إنتاجهما ٥٨٢٣-٠٨-٠١ خلال عمليتين من تلك العمليات[٨٣]. ويوحي تسلسل رقميهما، إلى جانب استخدامهما في نفس الوقت، أنه ربما كان مصدر الإمداد بهما واحدا. ووفقا لحكومة الصين، أنتجت قذيفتا RPG المذكورتان ''... من قبل شركة صينية في عام ٢٠٠٨ وصدرتا إلى حكومة أفريقية في شرق أفريقيا عن طريق قنوات التجارة العسكرية المتبادلة العادية''[٨٤]. وبعث فريق الرصد رسالة لاحقة يطلب فيها إلى الصين توفير معلومات أكثر تفصيلا عن بيع هذين الصنفين، ولكن الصين لم ترد بعد على هذا الطلب[٨٥].

١٠٤ - واحتجزت قذيفتا RPG تحمل رقم دفعة إنتاج ثالث هو 93-91-3 من قبل القوات البحرية الأوروبية من جماعتين مختلفتين من القراصنة في ١٥ و ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٠. وعلى هذه الذخيرة علامات مطابقة لقذائف RPG المحتجزة من مقاتلي الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين في صوماليلاند (انظر الفقرات ٢٧٤-٢٧٩ أدناه ودراسة الحالة في المرفق ٣-٨). وحيث أن الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين تتلقى الإمدادات من قذائف RPG من إريتريا، فمن الممكن أن تكون القذائف المحتجزة في ١٥ و ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٠ قد كانت في مرحلة ما ضمن إمدادات إريتريا للصومال[٨٦].

(٨٢) ١٠ قذائف RPG في ٥ آذار/مارس ٢٠١٠ (FS Nivôse)؛ و ٤ قذائف RPG في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠ (Hr. Ms.Tromp)؛ وقذيفة RPG في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٠ (FGS Emden)؛ و ٣ قذائف RPG في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٠ (ESPS Navarra).

(٨٣) في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠ (Hr.Ms Tromp) وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٠ (FGS Emden).

(٨٤) رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ موجهة من حكومة الصين.

(٨٥) رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ موجهة من فريق الرصد إلى حكومة الصين.

(٨٦) في رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ واردة من حكومة الصين، ادعت أنه تعذر الحصول على وثائق المبيعات بسبب إغلاق المصنع، ولكن القرائن تشير إلى أن القذائف المعنية أمدت إريتريا بها الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين.

الشكل رقم ٤

قذيفة RPG (3-91-93) ضبطت مع القراصنة

قذيفة RPG (3-91-93) ضبطت مع الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين

١٠٥ - وإضافة إلى ذلك، قام فريق الرصد أيضا بتوثيق بندقيتي هجوم من طراز ٥٦ صينيتي الصنع[٨٧] كانتا قد ضبطتا مع جماعة قراصنة في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٠. وأبلغت حكومة الصين فريق الرصد بأن البندقيتين ''... صنعتا في عام ١٩٧٦ وعام ١٩٩١ من قبل مصنع صيني واحد. ولا يمكن العثور على أية وثائق مبيعات الآن نظرا لإغلاق المصنع''[٨٨].

١٠٦ - وأخيرا، حدد فريق الرصد مصدر ثلاث قذائف RPG سوفياتية الصنع تحمل العلامات ПГ-70M, НБЛ-42 4/87, 22-87، كانت قد ضبطت خلال العملية نفسها في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٠. وأكد الاتحاد الروسي أن تلك القذائف كان ينتجها الاتحاد السوفياتي، ولكنه صرح بأن ''صنع القنابل توقف في عام ١٩٨٧، ولذلك يتعذر تحديد حالة الإنتاج بالاعتماد على تلك العلامة''[٨٩].

شبكات القرصنة الرئيسية

١٠٧ - كما أشير في تقارير فريق الرصد السابقة، كان نشاط القرصنة في الصومال دوما خاضعا لهيمنة شبكتين رئيسيتين موجودتين في شمال شرق الصومال (بونتلاند) ومقاطعتي زراريري وهوبيو بجنوب منطقة مدج[٩٠]. وكانت هناك شبكة ثالثة تزاول نشاطها من لاس

(٨٧) البندقية من طراز ٥٦ هي المقابل الصيني للبندقية الروسية AK-47.

(٨٨) رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ موجهة من حكومة الصين.

(٨٩) رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ موجهة من حكومة الاتحاد الروسي.

(٩٠) انظر تقارير فريق الرصد S/2008/769 (١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨) و S/2008/274 (٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨) و S/2010/91 (١٠ آذار/مارس ٢٠١٠).

كوراي، شرقيّ منطقة سناج، ولكن نشاطها توقّف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ عندما ألقت حكومة اليمن القبض على زعيمها، فؤاد حنانو، وعدة قراصنة آخرين(٩١).

١٠٨ - وعلى الرغم من اختلاف شبكة بونتلاند عن شبكة هوبيو - زراريري من حيث الانتماء العشائري والإقليمي، فإن هناك منذ فترة طويلة مؤشرات على وجود تعاون بينهما، ومن ذلك: اتصالات تجري بين زعيميهما، وعمليات بحرية مشتركة بين الشبكتين، وتحرّكات للسفن المخطوفة من مرسى إلى آخر، ومفاوضون يتفاوضون باسميهما معا، وحصولهما على الإمدادات من ذات المورّدين، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. وعند نهاية عام ٢٠١٠، لم يعد تعاونهما مرتبطا بأنشطة بعينها كما كان باديا، فقد أُبرم اتفاق بينهما على دمج القوات وإقامة قاعدة في غركاد حيث يتم تنسيق العمليات وتقاسم الأرباح(٩٢).

١٠٩ - غير أنه عند نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ونتيجة لضغوط مستمرة مارسها وجهاء وإدارة بونتلاند، رحل القراصنة فجأة عن قاعدتهم الموجودة في غركاد، ونقلوا معظم السفن المخطوفة الراسية هناك إلى مستوطنة لصائدي الأسماك يقال لها سيل دهانان تقع على بعد نحو ٢٤ ميلا بحريا إلى الجنوب من غركاد، قرب حدود منطقتي جريبان وهوبيو. وبعدها بشهر، نشرت إدارة ''غالمودوغ'' ١٠٠ ضابط شرطة في هوبيو ونجحت عن طريق التفاوض في حمل القراصنة على الرحيل إلى مواقع أخرى(٩٣). وبعد تلك المناقشات، نُقلت السفن الراسية قبالة ساحل هوبيو إلى موقع آخر يقال له كادور، يقع على بعد حوالي ١٠ أميال بحرية إلى الشمال من هوبيو(٩٤).

١١٠ - ويبدو الآن أن اندماجا قد حدث بين عناصر من الشبكتين فباتت تمارس أنشطتها بشكل رئيسي من أكبر مواقع الرسوّ عند سيل دهانان، بينما هناك عناصر أخرى من شبكة

---

(٩١) منذ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، يقضي فؤاد حنانو، زعيم ميليشيا القراصنة، وأعوانه حكما بالسجن لمدة ٥ سنوات في عدن، اليمن، بتهمتي القرصنة والاتجار بالبشر. وثمّة تقارير حديثة، وإنْ كانت غير مؤكدة، تفيد بأن حنانو قد خرج من السجن في اليمن وعاد إلى بوران بشرقي سناج.

(٩٢) رسالة عبر البريد الإلكتروني من مصدر عسكري بتاريخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛ ورسالة عبر البريد الإلكتروني من مسؤول صومالي بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

(٩٣) نيروبي، ٥ آذار/مارس ٢٠١١: مقابلة مع مصدر سري.

(٩٤) http://www.markacadeey.com/january201http://www.markacadeey.com/january2011/20110129_1e.htm والتقرير الأمني الصادر عن إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. الحالة في ٤ أبريل/نيسان ٢٠١١ ومعلومات مستمدة من مصدر عسكري.

هوبيو – زراريري مستمرة في ممارسة أنشطتها من كادور ومن معسكر للقراصنة يقع جنوب زراريري[٩٥].

١١١ – وعلى الرغم من تقلّص المسطّحات التي يستخدمها القراصنة لإرساء السفن، فقد زاد حجم ممارسة القرصنة بشكل كبير. وباستثناء صوماليلاند، تشنّ الآن عمليات القرصنة من معسكرات القراصنة المنتشرة على طول الساحل الصومالي، من سيلايو (غرب بوساسو) إلى المناطق الواقعة جنوب كيسمايو، ويتزايد انضمام أعضاء من مقديشو وميركا وبراوي وكيسمايو إلى ميليشيات القراصنة.

١١٢ – وأنشطة القرصنة التي تشهدها مناطق تسيطر عليها حركة الشباب مثل زراريري والمعن وبراوي وميركا وكيسمايو وجزيرة كومايا، وإنْ خلت هذه المناطق من مواقع الرسوّ، تشير كلّها إلى ازدياد التساهل إزاء القرصنة لدى حركة الشباب التي طالما أبدت معاداتها لهذه الممارسة. ويتضح هذا على وجه الخصوص في وجود ميليشيات القراصنة وحركة الشباب معا في منطقة هوبيو/زراريري، حيث أفادت التقارير أن الشيخ حسن أفرح، زعيم حركة الشباب (الذي ينتمي إلى فرع حبر غدير ساليبان، وهو ذات الفرع العشائري الذي تنتمي إليه أهمّ الجماعات الفرعية في شبكة القرصنة)، يتولّى مسؤوليتي تأمين نصيب القوات المحلية التابعة لحركة الشباب في الفديات المتحصّل عليها[٩٦] وحلّ المشاكل عندما تنشأ احتكاكات بين القراصنة وميليشيات حركة الشباب[٩٧].

١١٣ – وهذا الترتيب، في تقدير فريق الرصد، هو ترتيب محلي مرتبط إلى حدّ كبير بالانتماء العشائري، و لم تتكشّف أي أدلّة على تورّط حركة الشباب في عمليات القرصنة على نطاق أوسع أو بشكل أكثر منهجية. غير أن ازدياد غموض موقف حركة الشباب من القرصنة يبعث على القلق، ويشير إلى أنه من غير المستبعد أن يتطوّر التعاون بين الجماعتين في المستقبل ليصير أوثق وأكثر هيكلية.

---

(٩٥) الحالة في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١١.

(٩٦) تبيّن من مقابلات أجريت في نيروبي مع مصدر صومالي لديه معرفة مباشرة بشبكة قراصنة هوبيو/زراريري (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ – كانون الثاني/يناير ٢٠١١) أن الوحدات المحلية التابعة لحركة الشباب تحصل على حصّة تتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة من أموال الفديات المدفوعة للإفراج عن السفن الراسية في زراريري.

(٩٧) انظر على سبيل المثال http://www.demotix.com/news/495081/teenage-al-shabaab-soldiers-training. وأيضا وثيقة صادرة عن الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ومقابلة أجريت في نيروبي في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ مع مصدر صومالي موثوق.

بونتلاند والقرصنة

١١٤ - كانت بونتلاند دوما مركزا رئيسيا للقرصنة، وما زال هناك الكثير من زعماء القراصنة وعناصر ميليشيات القرصنة ممّن ترجع أصولهم إلى بونتلاند. وحتى أواخر عام ٢٠١٠، كانت المواقع التي يستخدمها القراصنة لإرساء السفن تقع في حابو وبرغال وبندر بيلا وآيل وغركاد، وكان هناك معسكر للقراصنة يقع بين غركاد وآيل[٩٨]. وكما هو موثّق في تقارير فريق الرصد السابقة، كان موقف سلطات بونتلاند شديد الغموض، وكان هناك مسؤولون على كافة المستويات يستفيدون من عائدات القرصنة[٩٩].

١١٥ - غير أنه في عام ٢٠١٠ بدأت إدارة بونتلاند تتخذ موقفا أكثر صرامة إزاء القرصنة، فبدأ خلال السنة التحوّل عن إرساء السفن في معقل القراصنة الشهير في آيل والاتجاه جنوبا إلى قرية غركاد شمالي منطقة مدج. وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠١٠، ألقت سلطات بونتلاند القبض على زعيم القراصنة أبشير عبد الله ''بويه''، الذي ورد اسمه في تقريري فريق الرصد الصادرين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وآذار/مارس ٢٠١٠، هو و ١٠ قراصنة آخرين خلال عملية نفذتها قوات أمن بونتلاند في تخوم غاروي[١٠٠]. وفي أيار/مايو ٢٠١١، تلقى فريق الرصد معلومات تفيد بأنه قد حُكم على بويه في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بالسجن لمدّة خمس سنوات ودفع غرامة مالية بقيمة ٥٠ مليون شلن صومالي[١٠١]، وأنه مسجون في بوساسو، غير أن الفريق لم يتمكن من الحصول من إدارة بونتلاند على معلومات رسمية تحدّد وضع بويه على وجه اليقين.

١١٦ - وعلى الرغم من مظاهر التقدّم هذه، فإن ضمان التزام بونتلاند بمكافحة القرصنة يستلزم رصدا دقيقا للحالة وممارسة ضغوط مستمرة. وثمّة عدد من الشخصيات المعروفة وذات المراكز الرفيعة في أوساط زعماء القراصنة والمفاوضين باسم شبكات القرصنة، ومنهم محمد عبدي غاراد وعبد الله أحمد حاج فرح (عبدي ياري)[١٠٢] ومحمد سائلي شبين (علي

---

(٩٨) على مسافة ٤٠ كيلومترا إلى الجنوب-الجنوب الشرقي من آيل وحوالي ٦٠ كيلومترا إلى الشمال-الشمال الشرقي من غركاد.

(٩٩) تقريرا فريق الرصد S/2008/769 (١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨) و S/2010/91 (١٠ آذار/مارس ٢٠١٠).

(١٠٠) وفقا للموقع الرسمي لإدارة بونتلاند: http://puntland-gov.net/viewnews.asp?nwtype=News&nid=News201551815102146706

(١٠١) ما يعادل ٣٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة.

(١٠٢) معروف أيضا باسم عبد الله فرح حسن.

جمعة)[١٠٣] وعبد القادر موسى حرصي نور (الكمبيوتر) و ''باكيلي'' ولويان سعيد بارتي (لويان)، وجميعهم متورطون في عمليات خطف متعددة، ما برحوا يترددون على بونتلاند أو يمارسون نشاطهم فيها في جوّ من الإفلات من العقاب. وكذلك هناك أشخاص مدانون بتهمة القرصنة أُطلق سراحهم لأسباب مُعلنة تبعث على الريبة، كما حدث في حالة عبد الرشيد موسى محمد الذي كان محكوما عليه بالسجن لمدّة ٢٠ عاما لتورّطه في اختطاف السفينة MV Awail في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ ولكن أفرج عنه في أواخر عام ٢٠١٠ بموجب ''عفو رئاسي'' مُنح إلى ٤٢ سجينا بمناسبة العيد[١٠٤].

١١٧ - ومع أن سلطات بونتلاند قد تعاونت مع فريق الرصد بخصوص عدد من القضايا الأخرى، فإنها لم تردّ على استفساراته بخصوص بعض الأمور المتصلة بالقرصنة، مثل استفساره عن إغلاق غركاد؛ وعن القبض على أبشير عبد الله بويه، وهو قرصان من بونتلاند، وإدانته المزعومة؛ وعن ترحيل ثمانية من القراصنة المسجونين من مصر إلى بونتلاند في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩[١٠٥].

١١٨ - وعلاوة على ذلك، علم فريق الرصد أنه منذ أيار/مايو ٢٠٠٩، شوهدت مراراً وتكرارا أربع سفن صيد كورية جنوبية تصيد الأسماك قبالة ساحل بونتلاند وتفرّغ صيدها في ميناء بوساسو[١٠٦]. وعلى الرغم مما يذيعه القراصنة الصوماليون من أنهم يحمون الموارد البحرية الصومالية، فإن تلك السفن تمارس أنشطتها في المياه الصومالية بثقة، وتبث إشارات لاسلكية تنبيهية، وتبقى على مسافة قريبة بما يكفي لرؤيتها من الساحل، وتتحرّك بسرعة بطيئة وحافتها الخلفية مدلاّة ولا تبدو عليها أي مظاهر دالة على اتخاذ تدابير وقائية. وقد حصل فريق الرصد على معلومات تفيد بأن ''رخصا معتمدة للصيد'' في مياه بونتلاند

---

(١٠٣) ألقت الولايات المتحدة القبض عليه خلال الأسبوع الأول من نيسان/أبريل لتورّطه في اختطاف السفينة SY Quest. وتمّ ترحيله إلى نورفولك بالولايات المتحدة الأمريكية لمحاكمته.

(١٠٤) أدين في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ -- http://www.dhnet.be/infos/monde/article/257508/somalie-dix-pirates-condamnes-a-20-ans-de-prison.html -- وقد أكّد مصدر سرّي في رسالة بالبريد الإلكتروني بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٠ أنه تم الإفراج عنه. وليس لدى فريق الرصد علم بعدد القراصنة السابقين ضمن مجموعة السجناء الـ ٤٢ المفرج عنهم.

(١٠٥) رسالة بالبريد الإلكتروني بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١١ إلى السيد سعيد محمد راجي، وزير النقل البحري والموانئ ومكافحة القرصنة في بونتلاند. وأرسل فريق الرصد كذلك رسالة إلى حكومة مصر في ٢١ آذار/مارس ٢٠١١ طلب فيها الإفادة بمعلومات مفصّلة عن تسليم هؤلاء الأشخاص. وقد خلا ردّ حكومة مصر المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠١١، من المعلومات المطلوبة.

(١٠٦) السفينة FV Aurola No.7، والسفينة FV Aurola No.9، والسفينة FV Golden Lake 808، والسفينة FV Ixthus No.7.

الإقليمية قد صدرت للشركات التي تشغّل هذه السفن. و لم يبلغ أي من تلك السفن قطّ عن التعرّض لهجوم القراصنة الصوماليين – وهو كشف يؤكد على ما يبدو صحّة ملاحظة فريق الرصد السابقة التي مفادها أن ''بيع رخص الصيد للسفن الأجنبية قد اكتسب ملامح نشاط ضخم لفرض 'إتاوات الحماية'، وهو ما لا يختلف عن القرصنة العادية من معظم الجوانب''[١٠٧].

شبكة قرصنة هوبيو/زراديري

١١٩ – ظلت شبكة هوبيو – زراديري تمارس نشاطا كثيفا في عام ٢٠١٠ رغم وجود حركة الشباب في بلدة زراديري. فقد تم اقتياد ما مجموعه ١٧ سفينة مخطوفة إلى زراديري وهوبيو، وهما موقعا الرسوّ الرئيسيان لهذه الشبكة[١٠٨].

١٢٠ – ويرأس محمد عبدي محمد ''غرفانجي'' إحدى أكبر ميليشيات القراصنة الناشطة في منطقة هوبيو/زراديري. ومن الشخصيات البارزة أيضا مفاوض نشط للغاية في زراديري يدعى أحمد ''سنيغ''، ويبلغ من العمر ٤٠–٤٥ سنة، وقد تعلم الإنكليزية في مقديشو وكان على ما يبدو يمارس نشاط التفاوض باسم مستعار هو ''علي''[١٠٩]. وبعد أن رفض سنيغ الانضمام إلى الميليشيا التي يرأسها غرفانجي، يبدو أنه استثمر من الأموال التي جناها كمفاوض ما يكفي لأن يصبح هو نفسه من أمراء الحرب، فشكّل ميليشيا من نحو ٢٠٠ فرد. ومن زعماء القراصنة البارزين أيضا ''أبشير جيسويني''[١١٠]، وطليل حاشي و ''الصُحُفي''[١١١].

١٢١ – ويعتقد أن محمد عبدي حسن ''أفويني''، مؤسس الشبكة وزعيمها السابق، قد اعتزل تسيير الأعمال اليومية، وقيل إن ابنه عبد القادر قد حلّ محله[١١٢]. غير أن أفويني ما زال يتربّح من نشاط القرصنة، فهو مهيمن على تجارة القات المحلية – وهي تجارة مربحة

---

(١٠٧) انظر S/2003/1035.

(١٠٨) زراديري (١١) وهوبيو (٦).

(١٠٩) السفينة MV Thai على سبيل المثال.

(١١٠) يعرف أيضا باسم 'أبشير جيسويني' عبد الله؛ وجيسويني هو كنية معناها 'القرنان الكبيران'.

(١١١) مقابلة أجريت في نيروبي في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ مع مصدر صومالي لديه معرفة مباشرة بشبكة قرصنة هوبيو/زراديري.

(١١٢) عبد القادر محمد عبدي.

* تحظر الفقرة ٨ (ب) من قرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨) الأفعال التي ''تنتهك الحظر العام الكامل لتوريد الأسلحة'' المفروض بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢).

للغاية. وللاطلاع على تحليل أكثر تفصيلا للنواحي المالية للقرصنة، بما في ذلك تجارة القات، انظر المرفق ٤-٣.

رابعاً - انتهاكات الحظر العام الكامل لتوريد الأسلحة*

١٢٢ - لأغراض عملية، يميّز فريق الرصد بين انتهاك الحظر إجرائيا وانتهاكه جوهريا. فالانتهاك الإجرائي، هو ممارسة جماعة ما لأنشطة معيّنة وهي تعتقد أنها أنشطة مستوفية لشروط الاستثناء من الحظر، مثل تقديمها الدعم لمؤسسات القطاع الأمني في الصومال ولكن دون الحصول على إذن من لجنة مجلس الأمن القائمة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا. أمّا الانتهاك الجوهري، فهو ممارسة الجماعة لأنشطة معيّنة وهي تعلم أنه لا يجوز استثناء هذه الأنشطة تحت أي ظرف.

١٢٣ - وما زالت الأسلحة والذخائر تدخل الصومال ويتم نقلها عبره في انتهاك لحظر توريد الأسلحة العام والكامل. ولم يلحظ الفريق على مدى ولايته تغيّرا ملحوظا في تدفق الأسلحة والذخائر، كما لم تتغيّر أنواع الأسلحة المستخدمة في ساحات القتال عمّا ورد في تقارير فريق الرصد السابقة.

١٢٤ - وأفادت مصادر صومالية قريبة من تجارة الأسلحة أن معظم شحنات الأسلحة يرد من اليمن عن طريق البحر، غير أنه يستحيل الحصول على التفاصيل الكمّية لهذه الإفادة، وتنكر حكومة اليمن أن الأسلحة والذخائر تهرّب من سواحلها[١١٣]. وقد كان الساحل الشمالي الشرقي للصومال، وبالأخصّ ميناء بوساسو، الوجهة التي غالبا ما تقصدها شحنات الأسلحة القادمة من اليمن عن طريق البحر. وثمة موانئ أصغر على طول الساحلين الشمالي والشرقي للصومال تستقبل هي الأخرى شحنات الأسلحة غير المشروعة، ولكن بدرجة أقل.

١٢٥ - وبينما هناك طلب مستمر على الأسلحة في معظم أرجاء الصومال، فإن القسم الأعظم من شحنات الأسلحة يتّجه إلى مقديشو، حيث تقع الاشتباكات بشكل يومي. فمن الأسلحة والذخائر التي تصل إلى بوساسو، يتّجه ما قد يصل إلى ٨٠ في المائة إلى مقديشو وغيرها من معاقل حركة الشباب جنوب بونتلاند[١١٤]. أما القسم المتبقي، فتُدعم به عمليات القرصنة، والنزاعات المسلحة التي تجري في مناطق غير مقديشو، والنزاعات الطائفية التي تجري في أجزاء أخرى من الصومال.

---

(١١٣) لقاءات مع مسؤولين في حكومة اليمن، صنعاء، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(١١٤) مقابلة مع مصدر صومالي على علاقة وثيقة بتجار السلاح في مقديشو وغالكايو، نيروبي، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١١.

١٢٦ - وثمّة منفذ آخر كثيرا ما تدخل الأسلحة والذخائر من خلاله إلى المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب، ألا وهو ميناء كيسمايو. فالمنطقة الواقعة بين هذا الميناء ومقديشو، التي تبعد عنه بحوالي ٤٠٠ كيلومتر، تسيطر عليها حركة الشباب بلا منازع تقريبا، مما يسمح للحركة بإيصال الأسلحة برّا إلى قواتها الموجودة في مقديشو بسهولة وكفاءة. فخلال ''غزوة رمضان''التي شُنّت في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٠، على سبيل المثال، وصلت حمولات عدّة شاحنات من الأسلحة والذخائر إلى مقديشو بعد بضعة أيام فقط من التاريخ الذي أفيد به لوصول شحنة الأسلحة مطار كيسمايو[١١٥].

١٢٧ - ولا تجري أنشطة كثيفة في مينائي براوة (على بعد ١٧٨ كيلومترا إلى الجنوب الغربي من مقديشو) وماركا (على بعد ٧٠ كيلومترا إلى الجنوب الغربي من مقديشو)، فهما يستخدمان كمنفذين ثانويين لإيصال الأسلحة إلى حركة الشباب.

ألف - سوق بكارا للأسلحة

١٢٨ - كما أشير في تقارير فريق الرصد السابقة، ما زال سوق بكارا للأسلحة هو أقوى أسواق الأسلحة تأثيرا في مقديشو، بل وربما في الصومال بأسره. وقد كني قسم الأسلحة في سوق بكارا بـ ''سيرتوغتي''، أي ''من يطلق النيران في السماء''، ذلك أن المشترين درجوا على إطلاق النيران في الهواء لتجريب الأسلحة. ومع أن تجار الأسلحة في سوق بكارا هم رجال أعمال، لا أكثر، فإن كثيرا منهم تربطه صلات وثيقة بحركة الشباب، وهي الجماعة التي تمثل - في الوقت الراهن على الأقل - أكبر مشتر على الإطلاق ومنْ يحدّد أسقف أسعار الأسلحة والذخائر[١١٦].

١٢٩ - وفي حين أن أسعار الأسلحة تميل إلى الثبات نوعا ما، فإن عوامل الطلب، من قبيل احتدام النزاع، تحدث تقلّبات في أسعار الذخيرة - حتى مع محاولة حركة الشباب فرض ضوابطها على السوق. ويتبيّن هذا من مقارنة لأسعار الأسلحة والذخائر المشتراة من سوق بكارا قبل وأثناء حملة هجومية شنّتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال/الحكومة الاتحادية الانتقالية في مقديشو ابتداءً من ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١[١١٧]. فبينما بقي متوسط سعر

(١١٥) مقابلات مع مصادر متعددة، من بينها قائد سابق في حركة الشباب انشقّ عنها بعد ''غزوة رمضان''، مقديشو، كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(١١٦) مقابلات مع مصادر متعددة على اتصال وثيق بتجارة الأسلحة، أجريت في مقديشو، الصومال، كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل ٢٠١١.

(١١٧) قامت ثلاثة مصادر مستقلة بجمع بيانات الأسعار ممّا مجموعه ستة تجار أسلحة مختلفين في سوق بكارا كل أسبوعين على مدى الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١١. وجميع الأسعار الواردة هنا هي

البندقية الهجومية من طراز الكلاشنيكوف عند مستوى ٤٠٠ دولار قبل وأثناء الهجوم، ارتفع سعر الطلقة من عيار 39 × 7.62 ملم (للبندقية الهجومية من طراز الكلاشنيكوف) من ٠,٢٩ دولار قبل الحملة إلى ٠,٣٣ دولار بعد بدء الحملة بفترة وجيزة[١١٨]. ومع استمرار الحملة، استمر سعر الذخيرة في الارتفاع، وإنْ ظلّ سعر الأسلحة ثابتا. ففي أوائل آذار/مارس ٢٠١١، على سبيل المثال، كانت الطلقة من عيار 39 × 7.62 ملم تباع بـ ٠,٤٠ دولار، أي أن السعر زاد بواقع ٠,٠٧ دولار عمّا كان عليه عند بدء الحملة. كما أن سعر هذه الطلقة بلغ ٠,٤٢ دولار عند أواخر آذار/مارس ٢٠١١.

١٣٠ - وخلال الفترة نفسها، لوحظ النمط نفسه على أسعار الذخيرة من عيار 7.62 x 54R ملم المستخدمة في الرشاشات الخفيفة. فقد ارتفع سعر الطلقة من هذا العيار من ٠,٣٠ دولار قبل بدء الحملة إلى ٠,٤٠ دولار عند أواخر شباط/فبراير ٢٠١١، ثم قفز بعد ذلك بشهر إلى ٠,٥٠ دولار للطلقة، أي أن السعر قد ارتفع بنسبة ٦٦ في المائة عمّا كان عليه قبلها بشهرين. وبالمثل، ارتفع سعر القنبلة الصاروخية (RPG) من ٢٠٠ دولار في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى ٢٨٥ دولارا في آذار/مارس ٢٠١١.

١٣١ - وكردّ فعل للمكاسب التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية الانتقالية على الأرض خلال الحملة الهجومية التي شنّتاها في شباط/فبراير ٢٠١١، فرّغ تجار الأسلحة في سوق بكارا محالهم تماما من أي أسلحة أو ذخائر خوفا من استيلاء وشيك لتلك القوات على المكان. وقد أفيد بأن التجار ما زالوا يشغلون محالهم، ولكنهم نقلوا ما كان بها من أصناف إلى مخازن في داينيل، شمال مقديشو، وفي مناطق تسيطر عليها حركة الشباب داخل مقديشو[١١٩].

متوسطات بدولار الولايات المتحدة للبيانات التي تمّ جمعها. وبالنسبة إلى معظم الذخائر، لم يكن هناك تباين بين أسعار الباعة المختلفين إلا في حدود ٠,٠١-٠,٠٢ دولار. واستُبعدت القيم المتطرفة من حساب متوسطات الأسعار.

(١١٨) تتباين أسعار البنادق الهجومية من طراز كلاشنيكوف تبعا لعدد من العوامل، منها الجهة المصنّعة للبندقية ومنشؤها وعمرها. وقد تمّ تحويل أسعار الذخيرة من الشلن الصومالي. ويقلّ سعر الذخيرة في حال شرائها بالجملة. فعلى سبيل المثال، كانت العبوة المحتوية على ٥٠٠ ١ طلقة من عيار 39 x 7.62 تباع إبان الحملة الهجومية بـ ٤٥٠ دولارا (٠,٣٠ دولار للطلقة).

(١١٩) مقابلات مع مصادر متعددة على اتصال وثيق بتجارة الأسلحة، مقديشو، آذار/مارس ٢٠١١.

باء – تسرّب الأسلحة والذخيرة من الحكومة الاتحادية الانتقالية والميليشيات المرتبطة بها

١٣٢ – يمثل تسرّب الأسلحة والذخائر من الحكومة الاتحادية الانتقالية والميليشيات المرتبطة بها مصدرا هاما آخر لإمداد تجار الأسلحة في مقديشو، وإمداد حركة الشباب بالتبعية[١٢٠]. فنظرا لعدم تلقّي الحكومة الاتحادية الانتقالية دعما دوليا وللفساد المستشري على مستوى الوزراء، يتقاضى الجنود أجورا هزيلة – ما بين ١٠٠ دولار و ١٥٠ دولاراً شهريا – تُصرف لهم بشكل متقطّع في أفضل الأحوال. ونتيجة لذلك، يعتمد الجنود على ما بحوزتهم من ذخيرة باعتبارها عملتهم الوحيدة، فغالبا ما يقايضونها بالأغذية والأدوية وسائر ضرورات إعالة أطفالهم الكثر وزوجاتهم المتعدّدات في بعض الحالات. وثمّة ملتقى طرق تسيطر عليه الحكومة في مقديشو، يعرف ”بالكيلو ٤“، هو أحد المواقع الرئيسية التي تبيع فيه الحكومة ذخائرها، وغالبا نظير القات الذي يباع على نطاق واسع على طرقات الكيلو ٤. ويقوم باعة القات في كثير من الأحيان بدور الوسطاء لصالح تجار وسماسرة الأسلحة في سوق بكارا، ويبيعون الأصناف مباشرة لحركة الشباب في بعض الحالات[١٢١].

١٣٣ – وفي أوائل عام ٢٠١٠، بدأت بعثة الاتحاد الأفريقي الإشراف على تخزين وصرف أسلحة الحكومة الاتحادية الانتقالية وذخائرها. وقد وُضع هذا النظام لاجتثاث فساد الحكومة الذي كان قد طفا على السطح في السنوات السابقة. وفي التطبيق العملي، تقدّم الحكومة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي طلبات لتوريد الأسلحة والذخائر، وتقوم البعثة من ثمّ على تلبية الطلب بناءً على تقييمها للاحتياج. وبحلول نهاية عام ٢٠١٠، كانت جميع حصص الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر المعتمدة للحكومة قد وُزّعت[١٢٢]. ومن ثمّ، وفي ظل عدم توفير الدول المانحة دعما مستمرا، بدأت بعثة الاتحاد الأفريقي في السحب من المخزونات الخاصة بها لإمداد الحكومة والجهات الموالية لها بذخائر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبدأ مقرّ قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في نيسان/أبريل ٢٠١١ توزيع الذخائر على مقار البعثة القطاعية التي يزيد عددها على العشرة. ويقوم قائد قطاع البعثة في كل موقع على تنظيم

---

(١٢٠) مقابلات مع مصادر متعددة، منها تجار أسلحة ومسؤولون ببعثة الاتحاد الأفريقي ومسؤولون في الحكومة الاتحادية الانتقالية والميليشيات المرتبطة بها، مقديشو، كانون الثاني/يناير – نيسان/أبريل ٢٠١١.

(١٢١) مقابلات مع مسؤولين في بعثة الاتحاد الأفريقي وفي الحكومة الاتحادية الانتقالية، ومع مصادر متعددة على صلات وثيقة بتجارة الأسلحة، مقديشو، كانون الثاني/يناير – نيسان/أبريل ٢٠١١.

(١٢٢) قام فريق الرصد بمعاينة ما في حوزة البعثة من مخزونات تخصّ الحكومة، وأجرى مقابلة مع مدير المخزون في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في مقديشو.

توزيع الذخيرة على القادة التابعين للحكومة وللميليشيات على خط الجبهة، ثم يتولى هؤلاء بدورهم توزيع الذخيرة على قواتهم[١٢٣].

١٣٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اعتقلت الحكومة الاتحادية الانتقالية أحد جنودها لأنه كان يشتري أسلحة وذخيرة من جنود آخرين تابعين للحكومة عند خط الجبهة ثم يبيعها بربح لتجار الأسلحة في مقديشو. وقد أوقعت وكالة الأمن الوطني الصومالية بذلك الشخص عن طريق عملية خداعية جرى في إطارها شراء أسلحة وذخائر منه بأكثر من ٠٠٠ ٦ دولار. وبالإضافة إلى ذلك، اتهمته الوكالة بأنه كان العقل المدبر وراء هرب أفراد من الحكومة إلى صفوف حركة الشباب بقصد شراء أسلحة من الجنود قبل الهروب من الخدمة[١٢٤].

١٣٥ - وعلى الرغم من الرقابة التي تفرضها بعثة الاتحاد الأفريقي وجهود الرقابة الشرطية الذاتية التي تمارسها الحكومة الاتحادية الانتقالية، ما زالت الذخائر تتسرّب من عهدة الحكومة وقادة الميليشيات إلى السوق غير المشروعة. وثمّة اعتقاد سائد في مقديشو بأن قوات الحكومة والقوات الموالية لها تبيع من ذخائرها قسما يتراوح بين الثلث والنصف[١٢٥]. وبينما لم يتمكن فريق الرصد من تأكيد هذه المعلومة بشكل كمّي، فقد لوحظ أن هناك ارتباطا قويا بين كل من كمّيات الذخيرة المصروفة لقوات الحكومة والميليشات الموالية لها وكميات الذخيرة المعروضة للبيع في سوق بكارا وكميات الذخيرة المصادرة من حركة الشباب. وخلال الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠١١، أجرى فريق الرصد دراسة للأدلة قارن في إطارها بين ما مجموعه ١٥ نوعا مختلفا من الذخائر من أعيرة 39 x 7.62 و 7.62 x 54R و 108 x 12.7 ملم، وبين ١١ نوعا من الذخائر التي وُجدت في سوق بكارا وستة أنواع كانت قد صودرت من حركة الشباب[١٢٦]. وكانت ثمانية من الأنواع

---

(١٢٣) مقابلات مع مسؤولين في بعثة مراقبي الاتحاد الأفريقي وفي الحكومة الاتحادية الانتقالية، كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل ٢٠١١، مقديشو.

(١٢٤) مقابلة مع مسؤولين في وكالة الأمن الوطني ومع المشتبه به، مقديشو، ٧ نيسان/أبريل ٢٠١١.

(١٢٥) مقابلات مع مصادر متعددة أجريت في مقديشو، كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل ٢٠١١.

(١٢٦) خلال الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠١١، سجّل فريق الرصد العثور على طلقات فارغة في أماكن تقع داخل مرمى نيران بعثة الاتحاد الأفريقي أكّدت البعثة عدم اختلافها عمّا هو موجود في مخزوناتها العادية. وقامت ثلاثة مصادر مستقلة بجمع بيانات في ما يخص الذخائر الموجودة لدى ما مجموعه ستة تجار أسلحة مختلفين في سوق بكارا. وقد سمحت الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي لفريق الرصد بمعاينة الذخائر المصادرة من حركة الشباب في ساحة القتال. وتبيّن أن لكل نوع من أنواع الذخيرة رقم دفعة انتاج محدّد أو علامة معيّنة محفورة أسفل الطلقة، وأن هناك مئات من العيّنات تحمل نفس رقم دفعة الإنتاج.

الـ ١١ التي وُجدت في سوق بكارا تحمل نفس رقم دفعة الإنتاج المكتوب على الذخائر النظيرة الموجودة في مخزونات بعثة الاتحاد الأفريقي. وكذلك كانت أربعة من الأنواع الستة المصادرة من حركة الشباب تحمل نفس رقم دفعة الإنتاج المكتوب على الذخائر النظيرة الموجودة في مخزونات بعثة مراقبي الاتحاد الأفريقي[١٢٧]. ويرد عرض أكثر تفصيلا لنتائج الدراسة في المرفق ٥-١.

جيم - العبوات الناسفة اليدوية الصنع

١٣٦ - ما زالت العبوات الناسفة اليدوية الصنع تستخدم في جميع أنحاء الصومال كأسلوب من أساليب الحرب. ولم يقتصر الأمر على استخدام حركة الشباب لتلك العبوات الناسفة ضد بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية الانتقالية والميليشيات المرتبطة بها، بل وقعت أيضا حوادث في بونتلاند وصوماليلاند استخدمت فيها مثل هذه العبوات الناسفة لاغتيال مسؤولين محليين.

١٣٧ - وقد كان معدّل حدوث هذه الهجمات في مقديشو متقلّبا على مدى فترة الولاية. فعندما كانت بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية الانتقالية تحققان مكاسب ملحوظة في ساحة القتال، كانت حركة الشباب تنزع إلى الردّ بانفجار أو اثنين باستخدام العبوات الناسفة اليدوية الصنع، مما أثبت قدرة هذه الأجهزة على إحداث إصابات بأعداد كبيرة. وفي شباط/فبراير ٢٠١١، عندما شنّت بعثة مراقبي الاتحاد الأفريقي والحكومة حملة هجومية واسعة النطاق، زادت حركة الشباب من استعانتها بأساليب الحرب غير المتناظرة من قبيل التفجيرات التي تنفّذ في مواقع استراتيجية بواسطة العبوات الناسفة اليدوية الصنع التي تحملها المركبات أو الأشخاص[١٢٨]. وخلال الفترة ما بين نيسان/أبريل ٢٠١٠ ونيسان/أبريل ٢٠١١، وقعت ١٣٧ حادثة متصلة بهذه العبوات الناسفة في الصومال، وكان أكثر من نصفها في مقديشو.

---

(١٢٧) ومع أن فريق الرصد وجد تطابقا في أرقام دفعة الإنتاج بين العينات، فهناك احتمال لأن تكون قطع ذخيرة تحمل رقم دفعة الإنتاج ما قد وصلت بطريقة ما إلى عيّنات سوق بكارا وعيّنات حركة الشباب من مصادر خلاف الحكومة، ولكنه احتمال ضئيل في معظم الحالات نظرا لكثرة أرقام دفعات الإنتاج المختلفة التي قد تحملها الذخائر لو كانت مستوردة من مصادر أخرى.

(١٢٨) أفيد بأن أحمد عبدي غودان قال لقادة حركة الشباب في اجتماع عقد في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١١ في داينيل - أحد معاقل حركة الشباب شمالي مقديشو - إن الاشتباكات العادية ليست كافية لإضعاف قوات بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية الانتقالية. وشجّعهم على الاستعانة بأنشطة مكمّلة من قبيل الاغتيالات وتفجير القنابل على جوانب الطرق وشنّ الهجمات الانتحارية المنفّذة بواسطة العبوات الناسفة اليدوية الصنع المحمولة على المركبات. تقييم سري للحالة الأمنية، ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١.

حوادث العبوات الناسفة اليدوية الصنع في الصومال حسب المنطقة

باكول	١	جوبا السفلى	٢
بنادير	٩٨	شبيلي السفلى	١
بري	١٥	شبيلي الوسطى	١
باي	١	مدج	٥
غالغادود	١	سول	١
جيدو	٥	توغدير	٢
حيران	٣	واقويي غالبيد	١
المجموع			**١٣٧**

١٣٨ - وتعدّ تكنولوجيا العبوات الناسفة اليدوية الصنع المستخدمة في الصومال بدائية نسبيا إذا ما قورنت بما هو مستخدم في ساحات النزاع الأخرى. وهذا راجع جزئيا إلى افتقار بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية الانتقالية إلى التدابير الإلكترونية المضادة، فلو كان لديهما مثل هذه التدابير لاضطرت حركة الشباب إلى استخدام أجهزة أكثر تقدّما. وتهدف معظم الهجمات إلى إيقاع خسائر بشرية، لا إلى إحداث أضرار هيكلية بالمباني. وأكثر المواد المتفجرة استخداما في هذه الهجمات هما مادتا TNT و RDX، وهما مادتان يمكن استخراجهما من قذائف الهاون وقذائف أخرى شديدة الانفجار. وهناك أيضا عبوات ناسفة أكثر بدائية منها ألغام مضادة للدبابات وذخائر من الأعيرة المتوسطة إلى الكبيرة يمكن تعديلها للتفجير عن بعد. ولتحضير العبوات الناسفة الشظوية، تُستخدم قطع من قضبان حديد التسليح بأطوال تتراوح بين ٣ و ١٠ سنتيمترات ومسامير وصواميل وكريات معدنية يثبتها الصانع على جسم المادة المتفجرة بمادة راتنجية.

الشكل رقم ٦

عبوة ناسفة يدوية الصنع من النوع الشظوي الاتجاهي وقد ركبت عليه قطع من قضبان حديد التسليح في هرجيا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

تشكيلة من العبوات الناسفة اليدوية الصنع في مقديشو، نيسان/أبريل ٢٠١١

١٣٩ - وقد استخدمت الهواتف النقّالة كأجهزة إرسال في كثير من التفجيرات التي نفذت في الصومال، وأكثرها استخداما أجهزة نوكيا من الفئة 1200-series. غير أن هذه الأساليب لا تتسم بالفعالية في كل الأوقات، ذلك أنه لا يمكن التعويل على إشارات شبكة الهاتف في الصومال.

دراسة حالة: جهاز إنذار الدراجات النارية طراز BM-518 من إنتاج شركة تايجو بوديغارد (Taizhou Bodyguard) المحدودة لإنتاج معدات الإنذار

١٤٠ - يعد جهاز إنذار الدراجات النارية من طراز BM-518 الذي تنتجه شركة تايجو بوديغارد المحدودة لإنتاج معدّات الإنذار أكثر الأجهزة استخداما كنظام تفجير في الصومال. ويتكون جهاز ''بوديغارد'' من وحدة إرسال ووحدة استقبال ووحدة لاستشعار الاهتزاز/الصدمات. ويتميّز هذا الجهاز بقوة التحمّل ورخص السعر، فهو يباع بالجملة بثمانية دولارات لا غير. وقد عاين فريق الرصد ١٠ من أجهزة بوديغارد، وحصل على مستندات بخصوص ٣٢ جهازا غيرها ضُبطت في الصومال خلال الفترة ما بين آب/ أغسطس ٢٠٠٨ ونيسان/أبريل ٢٠١١ (انظر الجدول في المرفق ٥-٢). وأفادت وكالة لإنفاذ القانون تقوم على تحليل حوادث للعبوات الناسفة اليدوية الصنع في الصومال أنه قد تبيّن لها أن جهاز بوديغارد كان مستخدما في ٧٠ في المائة من جميع حوادث تلك العبوات الناسفة حيث تمّ العثور على الجهاز في موقع الانفجار، بما في ذلك التفجير الانتحاري الذي تعرّض له مقرّ

قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في مقديشو في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩[١٢٩]. وصودر العديد من هذه الأجهزة من جماعات مسلحة غير تابعة للدولة في صوماليلاند وبونتلاند[١٣٠].

١٤١ - وعندما يستخدم جهاز الإرسال من طراز بوديغارد مع جهاز الاستقبال المناظر، يُمكن استخدام نظام بوديغارد كعبوة ناسفة يدوية الصنع يتم تشغيلها لاسلكيا. ويتعيّن على مشغّل العبوة الناسفة أن يشغّل وحدة الإرسال من مسافة لا تزيد على ١٦٨ مترا من وحدة الاستقبال لكي تكون الإشارات المرسلة فعّالة. ويمكن أيضا استخدام نظام بوديغارد كعبوة ناسفة يتمّ تشغيلها بحركة الضحية، أي أن المشغّل يضع وحدة الاستقبال في وضع الاستعداد ثم يحدث الانفجار عندما يتم تحريك وحدة الاستقبال أو العبث بها بالقدر الكافي[١٣١].

١٤٢ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، عاين فريق الرصد ست وحدات إرسال بوديغارد مصادرة من جماعة موالية لحركة الشباب في هرجيا. وأرسل فريق الرصد رسالة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ مشفوعة بصور الأصناف وأرقامها المسلسلة إلى حكومة الصين للحصول على سجلات البيع من شركة تايجو بوديغارد الصينية المحدودة لإنتاج معدّات الإنذار لتحديد هوية من اشترى (أو اشتروا) الأجهزة من بوديغارد على وجه اليقين. وجاء ردّ الصين في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بأن بوديغارد لم يسبق لها تصدير الجهاز BM-518 إلى أي بلد أو كيان أو شخص خارج الصين.

١٤٣ - وعلاوة على ذلك، عاين فريق الرصد أربعة أجهزة استقبال وجهاز إرسال من نوع بوديغارد كانت الحكومة الاتحادية الانتقالية/بعثة الاتحاد الأفريقي قد عثرت عليها في مواقع جرت فيها محاولات لتنفيذ تفجيرات بالعبوات الناسفة اليدوية الصنع في مقديشو في عام ٢٠١١.

١٤٤ - وفي رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١، طلب فريق الرصد معلومات عن المشتري المحلي (أو المشترين المحليين) للأجهزة محلّ السؤال، وأرسل رسالة ثالثة

---

(١٢٩) وثيقة سرية من وثائق أجهزة إنفاذ القانون.

(١٣٠) تمّت مصادرة ١١ جهاز بوديغارد من ميليشيا سعيد أتوم خلال العمليات التي شنّتها قوات أمن بونتلاند في منطقة جلجلة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

(١٣١) وثيقة سرية من وثائق أجهزة إنفاذ القانون.

إلى الصين بعد توثيق العثور على أجهزة إضافية. وفي ردّ الصين المؤرّخ ١ حزيران/يونيه ٢٠١١، كرّرت الصين الإفادة بأن الشركة لا تبيع إلا لمشترين محليين، وأنه سيكون ”... من غير الملائم إجراء أي تحقيقات أخرى ...“.

الشكل رقم ٧

جهاز إنذار بوديغار BM-518 للدراجات النارية من موقع الشركة الشبكي[١٣٢]

أجهزة إنذار بوديغارد في مقديشو في نيسان/أبريل ٢٠١١

دال - إيصال شحنات الأسلحة جوّا

١٤٥ - كانت حركة الشباب وقت كتابة هذا التقرير تسيطر على اثنين من المطارات ”الدولية“ ذات المهابط الأسفلتية (كيسمايو وبايدوا)، وقاعدة قوات جوية سابقة ذات مهبط أسفلتي (بلدوغلي)، ونحو عشرين من المطارات الصغيرة والمتوسطة في جنوب ووسط الصومال (انظر المرفق ٥-٣(أ)). وبالتالي، فإن لدى حركة الشباب نظريا القدرة على استئجار واستقبال طائرات عريضة (مثل الطائرة بوينغ B727-200 والطائرة إيليوشن Il-76 ”Candid“) محمّلة بشحنات من الأسلحة و/أو الذخائر يمكن أن تصل زنتها إلى ٤٧ طنا. ومعظم ما يصل إلى الصومال من طائرات البضائع العريضة يكون آتيا من دولة الإمارات العربية المتحدة، وغالبا ما تمرّ الطائرات في طريقها بمطار المكلا الدولي، المعروف أيضا باسم مطار ريان المكلا الدولي أو مطار الريّان الدولي، أو بمطار عدن الدولي في اليمن. وتتسم الضوابط المنظّمة لقطاع الطيران المدني في كلا المطارين بالتراخي، وقد لاحظ فريق الرصد أن العديد من مقدّمي الخدمات الجوية الذين يسلكون ذلك المسار يمارسون أنشطة مشبوهة.

---

(١٣٢) الموقع الشبكي لشركة تايجو بوديغارد المحدودة لمعدّات الإنذار. وقد تمّت زيارته في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١١، وعنوانه:

http://baobiao.en.alibaba.com/product/373374140-209851977/Motorcycle_Alarm_BM_518.html

و http://www.baobiaochina.com/en_product.aspx?code=19=19.

١٤٦ - وقد تلقى فريق الرصد خلال فترة ولايته العديد من البلاغات الموثوقة عن طائرات توصل بضائع وركاب إلى مناطق تسيطر عليها حركة الشباب، وتقلّ على متنها في بعض الأحيان مسؤولين ومقاتلين جرحى من حركة الشباب. غير أن صعوبة الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة حركة الشباب - وخاصة حول الموانئ والمطارات - وعدم وجود رادارات عاملة في الصومال أمران يشكلان تحدّيا كبيرا يجعل التحقق من صحّة هذه البلاغات أمرا صعبا.

١٤٧ - ويتيح غياب المراقبة عن مجال الصومال الجوي الفرصة لهبوط الطائرات في أي مطار تقريبا في الصومال دون تقديم خطة طيران إلى الهيئة الانتقالية للإشراف على الطيران المدني في الصومال، أو مع الاكتفاء بتقديم خطة طيران جزئية[١٣٣]. فيمكن على سبيل المثال أن تقدّم طائرة ما خطة طيران تفيد بأن مطار مقديشو الدولي هو وجهتها النهائية، ومع ذلك تتوقّف في طريقها سرّا بمطار تسيطر عليه حركة الشباب.

١٤٨ - وقد علم فريق الرصد أن عدم تقديم الطائرات التي تستخدم مجال الصومال الجوي خطط طيرانها أمرٌ شائعٌ بين الشركات المنفذة للرحلات الجوية المؤجّرة، والقصد الرئيسي من ذلك هو تجنّب دفع رسوم الطيران للهيئة الانتقالية[١٣٤]. غير أن معلومات موثوقة وردت من مصادر متعددة تفيد بأن بعض الطائرات قد استُخدم أيضا، باسم حركة الشباب، في نقل الأسلحة والذخائر والمعدات وقادة الميليشيات ومقاتليها الجرحى إلى بايدوا وبلدوغلي وكيسمايو. في بعض الحالات، أفيد بأن الرحلة انطلقت من إريتريا أو كانت متجهة إليها.

١٤٩ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وبعد اندلاع قتال عنيف في سيلبور، بمنطقة غلغادود، بين حركة الشباب المسيطرة على البلدة وبين قوات تنظيم أهل السنة والجماعة، تلقى فريق الرصد بلاغات غير مؤكدة عن إقلاع طائرة أقلّت الجرحى من مقاتلي حركة الشباب إلى كيسمايو. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، شاهد أفراد على صلة بعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال طائرة من نوع De Havilland Canada DHC-8 في مطار ماركا، ثم أُبلغوا بعد ذلك بأن جماعة مسلحة معارضة استخدمت الطائرة في نقل مقاتليها الجرحى إلى خارج المنطقة[١٣٥].

---

(١٣٣) تمّ تأسيس الهيئة الانتقالية وتجري إدارتها تحت إشراف منظمة الطيران المدني الدولي.

(١٣٤) في مقابلة أجريت في مقديشو في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أكد مسؤول في الحكومة الاتحادية الانتقالية أن هذا هو حال قطاع الطيران في الصومال منذ أمد بعيد، وخاصة بالنسبة إلى رحلات نقل القات.

(١٣٥) مقابلة مع مسؤول في بعثة الاتحاد الأفريقي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

١٥٠ - ووفقا لروايتي مصدرين مستقلين، قامت طائرة مجهولة برحلة من إريتريا إلى كيسمايو، ذهابا وإيابا، دعما لحركة الشباب، وذلك بين ٣٠ آذار/مارس و ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١. وتفيد المعلومات التي تمّ الحصول عليها من مسؤول استخبارات في نيروبي أن ٢٥ مقاتلا أجنبيا وصلوا إلى مطار كيسمايو في ٣٠ آذار/مارس قادمين من إريتريا[١٣٦]. وتم اصطحاب المجموعة أولا إلى فندق كيسمايو، ثم جرى تقسيمها إلى ثلاث مجموعات أصغر. وبقيت المجموعة الأولى، التي كانت تشمل مدربين، في كيسمايو، وتوجّهت المجموعتان الأخريان إلى شبيلي السفلى وباي وباكول بمرافقة المركبات المحوّرة ذات التسليح. وفي مقديشو، أبلغ مصدر مستقل ثان فريق الرصد بأن مسؤولا في حركة الشباب في كيسمايو قال إن طائرة تقلّ المقاتلين الجرحى غادرت كيسمايو متجهة إلى إريتريا في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١[١٣٧]. ولم يتمكن فريق الرصد من التحقق من هذه الروايات بشكل مستقل، وهو بالتالي لا يملك اعتبارها مؤكّدة ''بما لا يدع مجالاً للشك''.

١٥١ - وقد اعترفت حكومة إريتريا بتشغيل عدد قليل من الرحلات الجوية إلى الصومال لأغراض دبلوماسية و ''إنسانية''، وهي رحلات يعلم بها فريق الرصد، إلى جانب الرحلات التجارية النظامية، غير أنها رفضت طلبات فريق الرصد للحصول على معلومات عن الطلعات الجوية العسكرية بحجّة أنها ''تتجاوز ولاية الفريق وتشكّل تعدّيا جسيما على سيادة إريتريا''[١٣٨]. وثمة تقارير أخرى عن رحلات من وإلى إريتريا كان من المستحيل على فريق الرصد أن يتحقق من صحتها.

١٥٢ - وقد طلبت شركتا طيران لا علاقة لهما بالعمليات الإنسانية الإذن لهما رسميا بالهبوط في مناطق تسيطر عليها حركة الشباب خلال فترة الولاية. وفي الحالة الأولى، قامت شركة كابيتال إيرلاينز Capital Airlines، وهي شركة طيران كينية مركزها مطار ويلسون بنيروبي، بتقديم طلب في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠ حظي على ما يبدو بموافقة مسبقة من السفارة الصومالية في كينيا للهبوط في مطار مقديشو الشمالي (المعروف أيضا باسم إيسالي) لإيصال شحنة قات من مطار ويلسون بنيروبي[١٣٩].

١٥٣ - ومع أن مطار إيسالي يخضع لسيطرة جماعة مسلحة معارضة، فإنه مملوك - هو وميناء إيل معان - لمجموعة من رجال الأعمال الصوماليين، وكانت شركة كابيتال تبحث

---

(١٣٦) مقابلة مع مصدر دبلوماسي مقرّه نيروبي، نيروبي، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١.

(١٣٧) مقابلة مع مصدر عسكري، مقديشو، ٨ نيسان/أبريل ٢٠١١.

(١٣٨) رسالة من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة، ١٧ أيار/مايو ٢٠١١.

(١٣٩) مقابلة مع عضو مجلس الإدارة المنتدب بشركة كابيتال إيرلاينز، نيروبي، ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١.

بشكل رسمي إمكانية استخدامه كبديل لمطار K50 المملوك لأحمد دوالي ''هيف'' المرتبط مع شركتي بلو بيرد Blue Bird وفريدم Freedom للطيران بعقد حصري لتنفيذ رحلات نقل القات[١٤٠]. وحصل فريق الرصد بعد ذلك على معلومات من مصادر متعددة تفيد بأن طائرات قد هبطت في مطار إيسالي في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٠، مع أن الهيئة الصومالية للطيران المدني والأرصاد الجوية لم تصدر أي إذن بذلك[١٤١]. ولكن ليس ثمّة ما يدل على أن شركة كابيتال هي التي كانت تشغّل تلك الرحلات الجوية.

١٥٤ - وكان الطلب الثاني مقدّما من آفجيت راوتنغ AVJET ROUTING، وهي شركة لخدمات الطيران مقرّها في دبي قدّمت في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ طلبا للإذن بالهبوط في كيسمايو باسم عميل لها يشغّل طائرة من نوع Hawker 800XP. ورفضت آفجيت راوتنغ الإفصاح لفريق الرصد عن اسم ذلك العميل، وادّعت عوضا عن ذلك أن الطلب ''وُجّه إلى الطيران المدني الصومالي لمجرّد بناء قاعدة البيانات في ما يتصل بأي مطار دولي''[١٤٢]. غير أن آفجيت راوتنغ لم تقدّم أي طلب مماثل إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية للإذن بالهبوط في أي مطار صومالي آخر، مما يثير الشك في ادعائها بأن الغرض من الطلب كان بناء قاعدة البيانات[١٤٣]. وثمّة معلومات غير مؤكدة تفيد بأن العملية الجوية ربّما تكون قد نُفّذت بالفعل. ونظرا لهذه الممارسات المريبة من جانب آفجيت راوتنغ ولعدم تعاونها، يوصي فريق الرصد بإبقاء عملياتها تحت المجهر في المستقبل.

١٥٥ - وإبّان غزوة رمضان التي شنّتها حركة الشباب في مقديشو في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٠، تلقّى فريق الرصد بلاغات محدّدة وموثوقة تزعم أنه تمّ إيصال شحنات أسلحة إلى حركة الشباب جوّا. وفي الوقت نفسه، لاحظ فريق الرصد زيادة في عدد رحلات الشحن الجوي القادمة إلى الصومال من اليمن. وفي محاولة لفهم تحرّكات الطيران المدني إبّان غزوة رمضان على نحو أفضل، وربما التحقق من بعض هذه البلاغات، أجرى فريق الرصد مسحا لخطط الطيران المقدّمة إلى الهيئة الانتقالية للإشراف على الطيران المدني في الصومال خلال هذه الفترة. وترد نتائج المسح في المرفق ٥-٣ (ب).

---

(١٤٠) مقابلة مع أحمد دوالي، نيروبي، ٩ أيار/مايو ٢٠١١.

(١٤١) مقابلة مع مسؤولين في الأمم المتحدة ومسؤولي استخبارات ومسؤولين في الحكومة الاتحادية الانتقالية، مقديشو، ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

(١٤٢) رسالة بالبريد الإلكتروني من آفجيت راوتنغ إلى فريق الرصد، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

(١٤٣) مقابلة مع مسؤولين في الحكومة الاتحادية الانتقالية، مقديشو، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

١٥٦ - ويشهد قطاع الطيران في الصومال توسّعا في الوقت الحالي، فأعداد الشركات والرحلات في ازدياد[١٤٤]. ولكن هذه الزيادة في النشاط لا يقابلها تعزيز في التنظيم والرقابة على مشغلي الطائرات، كما لا تقابلها تغطية رادارية للمجال الجوي الصومالي. ونظرا لما يتيحه ذلك من فرصة سانحة لحركة الشباب لتزيد من تهديدها العسكري للحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي، ونظرا لأن هناك باستمرار خطرا من اختطاف الطائرات لتنفيذ العمليات الانتحارية[١٤٥]، فإن فريق الرصد يعتقد أن الأمر يستلزم توخّي مزيد من اليقظة، سواء في الصومال أو في الدول التي تنطلق منها الرحلات الجوية.

هاء - منظومات الدفاع الجوي المحمولة

١٥٧ - منظومات الدفاع الجوي المحمولة هي قذائف سطح - جو مصمّمة للاستخدام ضد الطائرات التي تحلق على ارتفاعات منخفضة. ومعظم أنواعها يكون مجهّزا بوحدات توجيه تعمل بالأشعة تحت الحمراء لإصابة الأهداف من الطائرات التي تحلق على ارتفاعات تتراوح بين ٠٠٠ ٢ و ٠٠٠ ٨ متر. وهناك حوالي ٠٠٠ ٥٠٠-٠٠٠ ٧٥٠ من هذه القذائف في أنحاء العالم. وفي حين أن غالبيتها العظمى مؤمّنة في مخزونات الدول، فإن التقديرات تشير إلى أن هناك أكثر من ٠٠٠ ١٠ قذيفة يجري تداولها بين جهات من غير الدول[١٤٦].

١٥٨ - ونظرا لما خلّفته عقود من غياب القانون عن الصومال ومن مرور الأسلحة دونما عائق إلى إقليمها وفي مختلف أرجائه، ليست الصومال بمنأى عن الخطر الذي تشكله منظومات الدفاع الجوي المحمولة. ووفقا لقواعد البيانات المفتوحة المصدر وروايات شهود عدة، دخل إلى الصومال ما لا يقل عن ٤٥٠ من هذه القذائف منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي[١٤٧]. ومعظمها إمّا استخدم أو أعيد بيعه أو لم يعد صالحا للخدمة[١٤٨]. ولئن لم تكن

---

(١٤٤) وفقا لمكتبي منظمة الطيران المدني الدولي في شرق أفريقيا وجنوبها، ارتفعت كثافة المرور في المجال الجوي الصومالي بنسبة ٥,٧ في المائة في السنة الماضية، ومن المتوقع أن ترتفع بنسبة ٨ في المائة في السنوات الثلاث المقبلة (PF/SIP/2010-WP/22، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠).

(١٤٥) إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن - الصومال، ''تنبيه أمني: الخطر على الطيران المدني''، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(١٤٦) ارتفع عدد القذائف المتداولة من هذا النوع منذ أن نشب النزاع في الجماهيرية العربية الليبية، حيث سُرق المئات، إن لم يكن الآلاف، من هذه المنظومات من مخزونات الدولة. عرض قُدّم خلال مناسبة عنوانها ''ندوات ثنائية عن منظومات الدفاع الجوي المحمولة والسمسرة''، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١، نيروبي. Eric G. Berman and Jonah Leff, "Light Weapons: Products, Producers, and Proliferation," Small Arms Survey 2008: Risk and Resilience, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 7–41.

(١٤٧) انظر: http://armstrade.sipri.org/armstrade/page/trade_register.php.

هناك أي محاولات معروفة لاستخدام هذه القذائف منذ عام ٢٠٠٨، فإن الأدلة التي جمعها فريق الرصد تشير إلى أنه ما زال يجري تداول عدد منها في الصومال، وأن بعضا منها في حوزة حركة الشباب.

١٥٩ - ويتضمّن المرفق ٥-٤ تقييما مفصلا لمستوى التهديد الذي تشكله هذه القذائف في الصومال.

واو - المساعدة التي تقدمها إثيوبيا، وعملياتها ووجودها في الصومال

١٦٠ - ترعى حكومة إثيوبيا منذ زمن طويل عددا من السلطات والمجموعات المسلحة المتنوعة في الصومال[١٤٩]. فقد كانت الحليف والراعي الأساسي للحكومة الاتحادية الانتقالية منذ إنشائها في عام ٢٠٠٤، بينما واصلت في نفس الوقت تقديم المساعدة السياسية والدبلوماسية والمالية والعسكرية لمجموعات أخرى متنوعة - هادفة من خلال ذلك، بصورة جزئية على الأقل، إلى عرقلة حركة الشباب وتفكيكها وهزيمتها.

١٦١ - والمستفيدون الرئيسيون من المساعدة الإثيوبية في السنوات الأخيرة هم الحكومة الاتحادية الانتقالية، وبونتلاند وصوماليلاند، وتُعتبر كلها من ''مؤسسات قطاع الأمن'' الصومالية لأغراض تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٧٢ (٢٠٠٧)، ولذا فإنها مؤهلة للاستفادة من المساعدة الخارجية. وظلت حركة أهل السنة والجماعة عميلا إثيوبيا مهما آخر، وكان فريق الرصد قد ذكر أنها يمكن أن تعتبر مؤهلة لتلقي المساعدة الخارجية عقب توقيع ثلاثة اتفاقات متتالية بين حركة أهل السنة والجماعة (فصيل غالغادود) والحكومة الاتحادية الانتقالية. ولكن الحكومة الإثيوبية لم تطلب أو تتلق في أي وقت إذنا من لجنة مجلس الأمن المعنية بالصومال وإريتريا فيما يخص دعمها لتلك المجموعات، ولذا فإنها تعتبر من الناحية الفنية منتهكة للحظر العام والكامل على توريد الأسلحة إلى الصومال.

١٦٢ - ومن المسائل الأخرى التي شغلت فريق الرصد مسألة تواتر العمليات الأمنية التي نفذتها قوات الدفاع الوطني الإثيوبية داخل إقليم الصومال. وبينما يدرك فريق الرصد أن ذلك قد حدث في بعض الأحيان بموافقة ضمنية من الحكومة الاتحادية الانتقالية، فإن تلك

(١٤٨) يبلغ العمر الافتراضي لهذه القذائف حوالي ٢٠ سنة في المتوسط، وقد يقلّ عن ذلك بكثير إذا لم تراع ظروف التخزين الملائمة.

(١٤٩) قدم فريق الرصد تقارير مستفيضة عن الانتهاكات الرسمية الإثيوبية لحظر توريد الأسلحة، بما في ذلك توريد الأسلحة والذخائر، وعملياتها العسكرية ووجودها العسكري في الصومال، في التقارير التالية: S/2002/722 و S/2003/223 و S/2004/604 و S/2005/625 و S/2006/229 و S/2006/913 و S/2007/436 و S/2008/274 و S/2008/769 و S/2010/91.

العمليات جاءت في أحيان كثيرة دعما لحركة أهل السنة والجماعة، وهي تحالف فضفاض بين ميليشيات صوفية ذات توجه تقليدي وعشائري وتعارض حركة الشباب. وجرت أغلب التوغلات العسكرية الإثيوبية في مناطق غيدو وباي وباكول وحيران، حيث يُقال إن قوات الدفاع الوطني الإثيوبية قد أنشأت قواعد مؤقتة(١٥٠).

١٦٣ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، أشارت معلومات جديرة بالثقة تلقاها فريق الرصد إلى أن قوات الدفاع الوطني الإثيوبية قد دخلت الصومال مرتين على الأقل لتنفيذ هجمات تستهدف حركة الشباب. وأفادت التقارير إن عددا كبيرا من القوات الإثيوبية المنقولة على مركبات عسكرية اقتربت في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٠ من بيليدوين في إطار عملية مشتركة مع حركة أهل السنة والجماعة، بعدما عبرت حدودها المشتركة مع منطقة حيران الصومالية في سياق تدبير هجومي مضاد استهدف حركة الشباب.

١٦٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، حاولت قوة مشتركة مكونة من موالين للحكومة الاتحادية الانتقالية وحركة أهل السنة والجماعة وميلشيا القبائل أن تنفذ هجوما انطلاقا من غيدو وباكول وحيران بهدف فتح جبهات عسكرية جديدة ضد حركة الشباب وحزب الإسلام. وتلقى فريق الرصد معلومات واضحة - شملت اعترافات مسؤولين إثيوبيين - تفيد بأن هذه العملية التي انتهت بالفشل إلى حد كبير كانت قد خُططت ونُفذت بمشاركة عسكرية من حكومة إثيوبيا. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، انطلقت من بلدة كلاباید الإثيوبية الحدودية عملية مشتركة بين قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات الدفاع الوطني الإثيوبية وميليشيا ''إدارة وادي شبيلي'' التابعة لبطون عشيرة هوادلي، واشتبكت مع قوات ميليشيا حركة الشباب في قريتي إيل غال وقولاد الواقعتين في بيليدوين. وذُكر أن شاحنة عسكرية إثيوبية قد دُمرت خلال الاشتباكات بسبب شحنة ناسفة يدوية الصنع. وعلى نحو مماثل، أُجبرت القوات الإثيوبية على التراجع تحت نيران المدفعية الثقيلة أثناء اشتباكات وقعت مع حركة الشباب في بابدهور (منطقة باكول)(١٥١).

١٦٥ - وفي ٥ آذار/مارس ٢٠١١، ومن أجل إجهاض توسع محتمل لحركة الشباب في المناطق الوسطى، أنشأت القوات الإثيوبية قاعدة في المعسكر الحربي رقم ٢١ في

---

(١٥٠) تقرير من منظمة غير حكومية، شباط/فبراير ٢٠١١. انظر http://www.voanews.com/english/news/africa/Somali-Government-Denies-Ethiopia-Sent-Troops-into-Somalia-101891363.html; and http//:www.hiiraan.com/news2/2010/aug/Ethiopia_troops_in_somalia_to_battle_radicals.aspx.

(١٥١) تقرير من منظمة غير حكومية، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٠. وانظر أيضا: http://www.gedonet.com/index.php?news=3770.

دهوسوماريب، إلى جانب قوة يُقال أنها مكونة من ٨٠٠ مقاتل ينتمون إلى حركة أهل السنة والجماعة ووفرت لهم إثيوبيا التدريبات والأسلحة. وحينما شرعت قوات حركة الشباب في الانسحاب من المنطقة بعد أيام قليلة، بادرت قوات الدفاع الوطني الإثيوبية وميليشيا حركة أهل السنة والجماعة إلى مهاجمة ما تبقى من مواقع تابعة لحركة الشباب في غود دهورواي وغود وارابي قبل الانسحاب عبر الحدود عن طريق بالانبالي في ١٤ آذار/مارس ٢٠١١ .

١٦٦ - وفي مطلع عام ٢٠١١، قدمت إثيوبيا، في إطار محاولة أخرى لممارسة الضغط العسكري على حركة الشباب، ولحماية حدودها، دعما لهجوم منسق آخر نفذته ميليشيات تبتغي تحقيق خطط ومصالح مختلفة. وكان من بينها ميليشيا عشيرة ماريهان التابعة لبري ''هيرالي''، وقوة صغيرة مكونة من عشائر متعددة تابعة للشيخ حسن قورولي تحارب تحت راية حركة أهل السنة والجماعة (ويُقال إنها تلقت تدريبا وأسلحة من إثيوبيا)، وقوات ''ولاية وادي شبيلي''[١٥٢]. وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١، قيل إن قوات الدفاع الوطني الإثيوبية شاركت بالقوات البرية والنيران غير المباشرة في هجوم مشترك مع قوات حركة أهل السنة والجماعة على بيليت زاو، التي تعد من معاقل حركة الشباب.

١٦٧ - وإذا كان ينبغي التعامل مع الدعم الذي تقدمه إثيوبيا إلى مؤسسات قطاع الأمن الصومالية بوصفه مسألة امتثال في سياق قرار مجلس الأمن ١٧٧٢ (٢٠٠٧)، فإن وجود القوات العسكرية الإثيوبية على الأراضي الصومالية يشكل انتهاكا للحظر العام والكامل على توريد الأسلحة إلى الصومال.

زاي - الشركات الأمنية الخاصة

١٦٨ - تمثل أنشطة الشركات الأمنية الخاصة توجها متسارعا ومثيرا للقلق في كثير من الأحيان تجاه الحظر العام والكامل على توريد الأسلحة إلى الصومال. ويوجد حاليا عدد متزايد من الشركات الأمنية الخاصة التي تقدم خدمات أمنية في البلد، بما في ذلك تقديم الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وإلى الحكومة الاتحادية الانتقالية، وإدارة بونتلاند، وحماية الشركات الخاصة، وتوجد أيضا عشرات من شركات الأمن البحري

---

(١٥٢)ولاية وادي شبيلي هي إدارة أعلنت تشكيل نفسها بنفسها، وتتكون من إداريين سابقين تابعين للحكومة الاتحادية الانتقالية ينتمون إلى منطقة حيران ولهم صلات وثيقة بإثيوبيا. وتسيطر ولاية وادي شبيلي على منطقة صغيرة تحيط بجاويل وكالابايد. انظر أيضا: http://www.allvoices.com/contributed-news/8662061-forces-loyal-ahlu-sunna-join-to-shabelle-valley-forces-in-central-somalia و http://allafrica.com/stories/201101311015.html.

الخاصة التي تقدم حاليا خدمات مكافحة القرصنة للسفن التي تمر عبر المياه الصومالية أو على مقربة منها.

١٦٩ - ومثلما لاحظ فريق الرصد في تقريره الصادر في آذار/مارس ٢٠١٠ (S/2010/91)، فإن عددا قليلا من الشركات الأمنية الخاصة يعلم بوجود الحظر على الأسلحة، ولذا يحتمل أنها تعمل بصورة تنتهك أحكامه (يتضمن المرفق ٦-١ قائمة بأسماء الشركات الأمنية الخاصة التي لفتت انتباه فريق الرصد خلال فترة الولاية الحالية). غير أن عددا قليلا من الشركات الأمنية الخاصة، رغم علمها بوجود الحظر على الأسلحة، تعمل قصدا وبشكل علني على الالتفاف على أحكامه أو تحاول ذلك. وكانت شركتا ساوثرن أيس وسراسن إنترناشونال من بين أسوأ المنتهكين خلال فترة الولاية الحالية.

شركة ساوثرن أيس

١٧٠ - في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٩ إلى مطلع عام ٢٠١١، عملت شركة ساوثرن أيس في منطقة مدج الجنوبية بالتعاون مع شريكين محليين هما شركة غالسوم وشركة ليدان فيشينغ كومباني. وخلال تلك الفترة، تولت شركة ساوثرن أيس وشريكاها المحليان تجنيد وإدارة مليشيا مجهزة تجهيزا جيدا تضم ٢٢٠ شخصا من بطون حبر غيدير/سعد/ريير نيمالي، بإشراف نحو اثني عشر زمبابويا وثلاثة غربيين، بكلفة تقدر بنحو مليون دولار للمرتبات، وبما لا يقل عن ٠٠٠ ١٥٠ دولار للأسلحة والذخائر. وكانت النتيجة تشكيل إحدى أقوى القوات في منطقة جنوب مدج، وتملك القدرة على تغيير توازن القوى في المنطقة.

١٧١ - وبدأت شركة ساوثرن أيس أيضا في استطلاع الآفاق المتاحة للاتجار في الأسلحة، وشرعت في إجراء تجارب زراعية بهدف إنتاج المخدرات، بما في ذلك الماريجوانا والكوكايين والأفيون. ويتضمن المرفق ٦-٢ دراسة حالة مفصلة بشأن أنشطة شركة ساوثرن أيس.

شركة سراسن إنترناشونال

١٧٢ - على الرغم من المحاولات القصيرة الأمد والفاشلة التي بذلتها شركة ساوثرن أيس في سبيل تجارة الأسلحة والاتجار بالمخدرات، فإن الانتهاك الأخطر للحظر على الأسلحة من قبل شركة أمنية خاصة خلال فترة ولاية فريق الرصد هو الانتهاك الذي ارتكبته شركة سراسن إنترناشونال، بالاشتراك مع شبكة غامضة من الكيانات التابعة، والشركات الصورية، وجهة أو عدة جهات مانحة مجهولة الهوية. ويرى فريق الرصد أيضا أن الأنشطة التي نفذتها شركة سراسن حتى الآن شكلت تهديدا للسلام والأمن في الصومال.

١٧٣ - وفي الفترة من أيار/مايو ٢٠١٠ إلى شباط/فبراير ٢٠١١، وفرت شركة سراسن تدريبات ومعدات ومركبات لقوة من الميليشيا في المراحل الأولى من عملية كانت ستصبح أوسع نشاط عسكري مدعوم من الخارج، بعد بعثة الاتحاد الأفريقي. وفي مقديشو، أرادت شركة سراسن إجراء برنامج تدريبي لقوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية، بما فيها الوحدة الجديدة المعنية بأمن الرئاسة، في مجالات مكافحة الإرهاب، وحماية الشخصيات، ومجموعة من المهارات الأخرى. وفي بونتلاند، تعهدت الشركة بإنشاء قوة من ''حفر السواحل''، مجهزة بأسلحة ثقيلة، ومكونة من ١ ٠٠٠ شخص، ومزودة بطائرات ثابتة الجناحين، وطائرات عمودية، وسفن بحرية متنوعة. ولو قُدّر لهذه الخطط أن تنفذ بأكملها لكانت قد أدت إلى إنشاء القوة العسكرية المحلية الأفضل تجهيزا في سائر أرجاء الصومال.

١٧٤ - ورغم الاتصالات المتكررة من فريق الرصد، بدءا من ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، لم تطلب الجهة (الجهات) المانحة لشركة سراسن إذنا من لجنة مجلس الأمن القائمة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا. وبما أن شركة سراسن تعمل خارج جميع الأطر الدولية المتعددة الأطراف لتقديم الدعم إلى قطاع الأمن الصومالي، فلم تتوفر أي وسيلة للتأكد من أن القوات التي دربتها شركة سراسن وجهزتها بالمعدات ستستخدم بالفعل للأغراض المعلنة للبرنامج. وبالفعل، كانت المؤشرات الأولية توحي باحتمال أن يكون في ذهن سلطات بونتلاند أهداف أخرى لتلك القوة. وسبَّبَ هذا الغموض توترات بين بونتلاند وجيرانها، وكذلك داخل بونتلاند نفسها.

١٧٥ - ودعت المؤسسات الاتحادية الانتقالية، وبعثة الاتحاد الأفريقي، وبعض أعضاء المجتمع الدولي، إلى وقف البرنامج. واستجابة لتلك الضغوط، علقت شركة سراسن العمليات في مقديشو في شهر شباط/فبراير ٢٠١١. وأنهت إدارة بونتلاند اتفاقها مع سراسن في أيار/مايو ٢٠١١. وبتاريخ كتابة هذا التقرير، كانت شركة سراسن تواصل رغم ذلك الإبقاء على وجود لها في بوساسو.

١٧٦ - ويتضمن المرفق ٦-٣ تقييما لتنظيم شركة سراسن وأنشطتها على نحو أكثر تفصيلا.

شركات الأمن البحري الخاصة

١٧٧ - نظرا إلى أن تأثير الجهود الدولية على خطر القرصنة كان محدودا، شرع أصحاب السفن منذ مطلع عام ٢٠١٠ في التوجه بصورة متزايدة إلى شركات الأمن البحري الخاصة

لتوفير أفرقة حماية مسلحة، يُشار إليها أحيانا باسم ''رجال القانون البحارة''، للسفن وطواقمها التي تعبر البحر الأحمر، وخليج عدن، والمحيط الهندي على نطاق أوسع.

١٧٨ - ولم تُختطف فعليا حتى الآن أي سفينة يحميها حراس أمن مسلحون، وهذا الرقم يساعد على توضيح سبب تزايد رواج هذه الممارسة[١٥٣]. ويمكن أيضا لوجود حراسة أمنية مسلحة أن يساعد الشركات على التوفير في تكاليف الوقود والتأمين، وبما أن من المرجح أن يؤدي التنافس بين الأعداد المتزايدة من شركات الأمن البحري الخاصة إلى تخفيض في الأسعار، فإن الطلب على الحراسة البحرية المسلحة يرجح أن يزداد أكثر فأكثر.

١٧٩ - وبدأت أيضا بعض الحكومات في داخل المنطقة وخارجها تستغل هذا النشاط الاقتصادي المزدهر، وباتت تعرض رخصا باهظة الثمن ومفصلة حسب المقاس تتيح لشركات الأمن البحري الخاصة أن تعمل انطلاقا من مرافئها وتستخدم أسلحة وموظفين ومعدات للحراسة وكذلك، في بعض الحالات، مراكب خاصة للقيام بالدوريات[١٥٤]. وتحقق بعض الحكومات دخلا إضافيا عبر تأجير الأسلحة التي تملكها الدولة إلى شركات الأمن البحري الخاصة المرخصة.

١٨٠ - ومع ذلك، تنطوي هذه الممارسة على بعض الجوانب السلبية[١٥٥]. فأولا، لا يُعرف بعدُ كيف سيستجيب القراصنة لاستخدام ''رجال القانون البحارة'' على نحو متزايد، الأمر الذي يترافق مع خطر احتمال أن يصعّد القراصنة من استخدام العنف، بينما يتزودون بأسلحة ومعدات أفضل وأكثر تطورا. وقد يكون الاحتمال الأرجح هو أن يؤدي تزايد التحديات ومستوى المخاطرة إلى دفع القراصنة إلى التصلب في مواقفهم في المفاوضات وإلى طلب فديات أعلى للإفراج عن السفن المختطفة. فخلال عام ٢٠١٠، استغرقت المفاوضات بصورة عامة وقتا أطول بكثير مما كانت تستغرقه في السنوات السابقة، وزاد متوسط الفدية على ضعفي ما كان يُدفع في عام ٢٠٠٩ .

---

(١٥٣) في ٢ آذار/مارس ٢٠١١، هاجم قراصنة صوماليون اليخت 'كابريكورن' أثناء إبحاره في بحر العرب، على بعد ٧٢٩ ميلا بحريا شرقي بونتلاند، وصعدوا على متنه، على الرغم من أنه كان يبحر برفقة سفينة حراسة خاصة تابعة لشركة الأمن البحري الخاصة نافال غاردز ليميتد. وتمترس البحاران داخل اليخت، الأمر الذي أتاح لسفينة حراسة أن تستعيد اليخت بعد تبادل إطلاق النار لفترة وجيزة مع القراصنة. ولم يبلغ عن وقوع خسائر في أي من الجانبين.

(١٥٤) ويمكن أن تصل التكلفة السنوية لرخصة المرفأ هذه، حسب المدة، إلى ٠٠٠ ١٥٠ دولار أو أكثر.

(١٥٥) بينما شهد استخدام الحماية البحرية المسلحة زيادة حادة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، فإن وتيرة الهجمات وعمليات الاختطاف التي ارتكبها القراصنة الصوماليون لم تنخفض.

١٨١ - كما يمثل النمو المتسارع لهذا القطاع، الذي يفتقر كثيرا إلى التنظيم، تحديات قانونية وتنظيمية. فالبيانات المتوفرة شحيحة جدا فيما يتعلق بعدد شركات الأمن البحري الخاصة التي تعمل حاليا، والأسلحة والذخائر التي في حوزتها، ومناطق عملياتها، أو السفن التي يحتمل أن تستخدمها للحراسة. ويمكن أن يتبيّن فيما بعد أن الأنظمة التي تفرضها الحكومات التي سجلت لديها هذه الشركات لا تنفذ أو أنها غير قابلة للتنفيذ، هذا إن وجدت أصلا. وليس لشركات الأمن البحري الخاصة المسلحة مركز رسمي في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الأمر الذي يثير تساؤلات جدية بشأن المسؤولية عن الأفعال التي ترتكبها والأضرار والخسائر والوفيات التي قد تتسبب فيها.

١٨٢ - ومن منظور رصد الجزاءات، يثير الاستخدام المتزايد لشركات الأمن البحري الخاصة قبالة سواحل الصومال عددا من التحديات والشواغل. فخلال عام ٢٠١٠، وجد فريق الرصد أن إحدى هذه الشركات قد تصرفت على نحو ينتهك حظر توريد الأسلحة المفروض على إريتريا (انظر المرفق ٦-٥). وفي حالات أخرى، عبرت سفن تحمل مجموعة حماية مسلحة المنطقة الاقتصادية الخالصة للصومال، ومن بينها سفينة تحمل أسلحة مملوكة لإحدى الدول[١٥٦].

١٨٣ - وبغية جمع بيانات مرجعية عن أنشطة شركات الأمن البحري الخاصة العاملة في خليج عدن والبحر الأحمر والمحيط الهندي، اتصل فريق الرصد بـ ٢٩ شركة، وطلب منها أن تجيب على مجموعة موحدة من الأسئلة. وأتاحت إجاباتها لفريق الرصد أن يقيّم أيضا مستوى امتثالها وشفافيتها وتعاونها. ويتضمن المرفق ٦-٦ ملخصا للإجابات على استبيان فريق الرصد[١٥٧].

١٨٤ - ومن بين الشركات التي جرى الاتصال بها، امتنعت تسع من الشركات التي توفر بالفعل حماية بحرية 'مسلحة' عن الرد على رسائل فريق الرصد، بينما لم ترسل تسع شركات

---

(١٥٦) بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموقعة في عام ١٩٨٢، تمتد المياه الإقليمية لمسافة ١٢ ميلا بحريا (٢٢ كليومترا؛ أو ١٤ ميلا)، من شواطئ الدولة الساحلية. والمنطقة الاقتصادية الخالصة هي منطقة بحرية تمتلك الدولة عليها حقوقا خاصة بشأن استكشاف الموارد البحرية واستخدامها. وهي تمتد باتجاه عرض البحر، من حد انتهاء البحر الإقليمي للدولة إلى مسافة ٢٠٠ ميل بحري من شاطئها. ولا تحدد قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ما إذا كان حظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال وإريتريا يسري على المنطقة الاقتصادية الخالصة أم أنه يقتصر على المياه الإقليمية.

(١٥٧) بلغ العدد الإجمالي للشركات التي جرى الاتصال بها ٢٩ شرك، من بينها ٦ شركات لم تكن تعمل بعد في توفير الحماية 'المسلحة'. وتزعم إحدى الشركات، وهي شركة مركاتور انترناشنال ليمتد، أنها تعمل فقط بوصفها 'مؤجرة سفن' لشركات الأمن البحري الخاصة، ولكن تبين أنها كانت تضطلع أيضا بتلك الصفة بالمسؤولية عن موظفي الأمن، والأسلحة والذخائر.

أخرى أي معلومات أو اكتفت بإرسال معلومات محدودة. ومن بين الشركات المستجيبة، لم يتعاون تعاونا كاملا مع فريق الرصد سوى خمس شركات من خلال تقديم جميع المعلومات المطلوبة، وهذه الشركات هي: درام كوساك (المملكة المتحدة)، وغروب فور سيكيوريكور (جيبوتي)، وغولف أوف آدن غروب ترانزيتز (سيشيل)، ونيبتون ماريتيم سيكوريتي (المملكة المتحدة)، وتريسكل سرفيسز (المملكة المتحدة).

١٨٥ - لذا فإن غموضا يكاد أن يكون كاملا يحيط بعمليات ما يزيد على ٧٨ في المائة من شركات الأمن البحري الخاصة التي اتصل بها فريق الرصد، الأمر الذي يوحي بضرورة وضع إطار تنظيمي شامل ومتين لهذا الفرع المتخصص من الأنشطة الأمنية الخاصة.

حاء - عدم الامتثال

١٨٦ - رغم تحسن الامتثال عن السنوات السابقة، فإن معظم المساعدة الخارجية المرسلة إلى مؤسسات قطاع الأمن الصومالي ما زالت تقدم دون إبلاغ اللجنة أو الحصول على إذن منها. ورغم أن فريق الرصد قد حاول رصد تلك المساهمات، فإنه لم يستطع دائما تحقيق ذلك. فبعض الدول تبدو غير مدركة لالتزاماتها، بينما البعض الآخر منها يبدو ممانعا للشفافية والمساءلة. وأيا كانت الأسباب والنوايا، فإن تلك الدول تعتبر من الناحية الفنية منتهكة للحظر العام والكامل على توريد الأسلحة إلى الصومال (انظر الفقرة ١٢٢ أعلاه).

١٨٧ - وفريق الرصد على علم بعدة دول لم تف بالتزامتها المفروضة بموجب القرار ١٧٧٢ (٢٠٠٧). وفي حالات عديدة أخرى، لم تشرح الدول لفريق الرصد طبيعة أنشطتها حينما طُلب إليها ذلك.

١٨٨ - ويتضمن المرفق ٥-٥ قائمة بالدول والمنظمات غير الممتثلة.

خامسا - عرقلة المساعدة الإنسانية*

تحظر الفقرة ٨ (ج) من قرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨) بصورة فعلية عرقلة ''إيصال المساعدات الإنسانية إلى الصومال أو الحصول عليها أو توزيعها''.

* تحظر الفقرة ٨ (ج) من قرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨) بصورة فعلية عرقلة ''إيصال المساعدات الإنسانية إلى الصومال أو الحصول عليها أو توزيعها''.

ألف – بيئة عمليات الأنشطة الإنسانية

١٨٩ – طوال عام ٢٠١٠، واجهت وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية الدولية، والمنظمات غير الحكومية الصومالية المحلية، سياقا أمنيا وبيئة للعمليات الإنسانية ينـدرجان ضمن أقسى الدرجات المعروفة في العالم. ووجدت العمليات الإنسانية نفسها عالقة بين القيود الدولية المفروضة على التمويل وحرية الوصول من جهة، وتهديدات حركة الشباب من جهة أخرى، بينما مستوى الاحتياجات التي كانت تسعى إلى تلبيتها يزداد سوءا بسبب النزاع المزمن والجفاف الشديد. ولذا شهد عام ٢٠١٠ فراغا مهولا في وصول المعونة الإنسانية الدولية والمساعدة الإنمائية في جميع أنحاء جنوب الصومال وبعض الأنحاء في وسط الصومال، وبدرجة أقل، مع أنها غير مرضية إطلاقا، في المناطق الشمالية من بونتلاند وصوماليلاند. وأُجبرت عدة منظمات على نقل أماكن عملياتها أو إيقافها كليا – لأسباب تعود في المقام الأول إلى التهديدات التي تلقتها من عناصر حركة الشباب – ولكن حفنة من برامج الأمم المتحدة والبرامج الدولية تواصلت، إلى جانب مئات من الأشخاص المحليين الشجعان العاملين في مجال تقديم المعونة.

١٩٠ – وشملت العوامل الخارجية التي ساهمت في خلق هذه البيئة القاسية حدوث انخفاض كلي ملموس في التمويل الدولي، واعتماد الحكومات المانحة أنظمة أدت إلى تقييد العمليات وإمكانية الوصول. فقد خشيت عدة جهات مانحة دولية ومنظمات دولية من أن تنتهك دون قصد أحكام الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨)، وأنظمة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لحكومة الولايات المتحدة، والتدابير الثنائية الأخرى التي تحد من عملياتها في المناطق الواقعة تحت سيطرة حركة الشباب. وحدث أيضا ارتباك شديد بشأن الآثار المترتبة على الجهات الإنسانية نتيجة للتدابير التي استحدثتها الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٩١٦ (٢٠١٠). وقالت معظم المنظمات والوكالات إن العائق الأهم أمام المساعدة الإنسانية في الصومال، فيما عدا القيود التي تفرضها حركة الشباب، كان ولا يزال التمويل الكافي[١٥٨].

١٩١ – وشملت الضغوط الداخلية فترة طويلة من غياب سيادة القانون في الصومال، ومجموعة من العوائق التي خلقها قادة حركة الشباب لردع المساعدات الدولية، والإجراءات التي تتخذها الميليشيات الموالية للحكومة الاتحادية الانتقالية والميليشيات الإقليمية، والتأثير المتواصل للنزاع المسلح على الأحياء السكنية. وأدى قيام حركة الشباب بمنع وصول

(١٥٨) مقابلة مع مسؤول في منظمة الصحة العالمية، نيروبي، ٢ نيسان/أبريل ٢٠١١، ومع عدد من المسؤولين الآخرين ممن يضطلعون بأنشطة المساعدة الإنسانية.

المساعدات إلى التأثير سلبا في عمليات معظم وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية الساعية إلى تقديم العون للمدنيين المستضعفين في جميع أرجاء جنوب الصومال. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أمرت حركة الشباب برنامج الأغذية العالمي بوقف عملياته ومغادرة الصومال.

١٩٢ - وبصورة متزامنة، أدت الانشقاقات داخل حركة أهل السنة والجماعة إلى تعريض العمليات الإنسانية الجارية في مناطقها إلى الخطر. وخلق تكاثر الإدارات الإقليمية الجديدة - مثل غالغادود، وهيمان إيو هيب، وأودال، وآزانيا (جوبالاند) وغيرها - درجة من انعدام اليقين أضعفت أيضا عمليات المعونة في المناطق التي تسيطر عليها تلك الإدارات.

١٩٣ - وأخيرا، فإن تأثير الانتصارات العسكرية التي حققتها القوات الموالية للحكومة الاتحادية الانتقالية على طول الحدود مع كينيا وإثيوبيا، وفي مقديشو، لم يؤد بعد إلى زيادة في عمليات المعونة وذلك بسبب الظروف الأمنية التي لم يجر تقييمها بعد. وثمة حاجة ملحة إلى إزالة الألغام وتوفير تقييمات دقيقة بشأن الأمن والحماية للمنظمات التي تخطط لعمليات مقبلة محتملة في الصومال في عام ٢٠١١ .

١٩٤ - وتنفيذا لما ورد في الفقرة ٨ (ج) من قرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨) بشأن ولاية فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، حقق الفريق في مسائل عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية إلى الصومال والحصول عليها وتوزيعها فيه على مدار عام ٢٠١٠ وفي مطلع عام ٢٠١١، باستخدام مجموعة كبيرة من البيانات المستقاة من مئات المصادر. وشمل ذلك تقارير منشورة وغير منشورة، والكثير من المقابلات مع وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، واللاجئين، ومصادر أخرى، وقد طلب الجميع تقريبا إغفال هوياتهم لضمان سلامة العمليات.

باء - رفض حركة الشباب السماح بوصول المساعدات

١٩٥ - اتسمت العراقيل التي أعاقت إيصال المعونة وتوزيعها والحصول عليها بالتنوع من فترة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى. ولكن العائق الأعظم في وجه المساعدات الإنسانية في الصومال خلال فترة الولاية ظل دائما رفض جماعات المعارضة المسلحة، وبشكل رئيسي بعض العناصر المنتمية لحركة الشباب، السماح بإيصال المساعدات.

١٩٦ - ففي مطلع عام ٢٠١٠، كانت المنظمات الإنسانية ما زالت قادرة على العمل في عدة مناطق تسيطر عليها حركة الشباب، وذلك بفضل الحوار المثمر الذي استند إلى علاقة قائمة منذ أمد طويل مع المجتمعات المحلية، التي كان الزعماء المحليون لحركة الشباب جزءا

منها. ولكن، بحلول منتصف عام ٢٠١٠، شهد هذا الوضع تحولا كليا. فقد عزز مجلس شورى حركة الشباب، الذي مركزه في مقديشو وكيسمايو وبايدوا، نطاق سيطرته وأعاد تنظيمه وتوسيعه ليشمل أنحاء بعيدة جدا عن المراكز الحضرية الرئيسية في الصومال.

١٩٧ - وبدأ ''المنسقون الإقليميون للشؤون الإنسانية'' في فرض رقابة صارمة على تقديم المساعدة الإنسانية، في جميع أنحاء جنوب الصومال وبعض الأنحاء في وسط الصومال، تحت إشراف ''منسق الشؤون الإنسانية'' أو ''رئيس مكتب الزكاة''. ولم ييسر أولئك المنسقون الإقليميون أنشطة المعونة إلا في حالات نادرة، ولكنهم عملوا بانتظام على وضع العراقيل في طريقها. ويرى فريق الرصد أن المسؤولية القيادية لهؤلاء الرجال ومشاركتهم المباشرة في عرقلة أنشطة المساعدة الإنسانية في الصومال تشكلان انتهاكا لقرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨)، ويعتزم فريق الرصد اقتراح أسماء العديد منهم لإدراجها في قوائم اللجنة.

١٩٨ - وبحلول آب/أغسطس ٢٠١٠، باتت السيطرة المركزية المتزايدة لمجلس الشورى على المجموعات المحلية لحركة الشباب تؤدي إلى تأثير سلبي ملموس على بيئة العمليات الإنسانية في معظم أنحاء جنوب الصومال ووسطه. وتشير الأدلة أيضا إلى التأثير السلبي الذي تمارسه العناصر الأجنبية على قادة حركة الشباب الذين يُعتبرون الأشد عرقلة لإيصال المعونة الدولية.

١٩٩ - وفي أواخر عام ٢٠١٠، حينما انصرف انتباه مجلس شورى حركة الشباب لأمور أخرى بسبب ما ظهر من خلافات بين قادتها، بدأت المنظمات الإنسانية تبلّغ مرة أخرى عن فروق ملحوظة في مواقف قادة حركة الشباب تجاه المعونة الإنسانية، وتسعى لإيجاد سبل مبتكرة لعودة العمليات في عدد من المناطق. ولكن، في أعقاب الهجوم الذي نفذته في مقديشو بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية في مطلع عام ٢٠١١، صعّدت حركة الشباب تهديداتها بإيذاء العاملين في مجال تقديم المعونة في جميع أنحاء جنوب الصومال. وشهدت الفترة نفسها بذل حركة الشباب جهودا مستميتة وشرسة بصورة متزايدة لجمع الأموال، بما في ذلك فرض مساهمات زكاة إلزامية على المجتمعات المحلية التي أضناها الفقر، وغرامات بسبب انتهاج ''سلوك غير إسلامي''. وفي أحيان كثيرة بُررت تلك الأفعال بوصفها ''أعمالا خيرية'' لمواجهة ظروف الجفاف، ولكن لا توجد أدلة تثبت أن الأموال التي جُمعت بتلك الطريقة قد استخدمت بالفعل لتلبية الاحتياجات المحلية.

٢٠٠ - وفي مقديشو، تدهورت الظروف إلى درجة أن عشرات الآلاف من الأشخاص انتقلوا في أواخر عام ٢٠١٠ من المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب إلى مناطق العاصمة التي تقع تحت سيطرة الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي. وبادر المشردون

داخليا الذين وصلوا مؤخرا إلى الانتقال مجددا إلى أماكن أخرى لسبب وحيد هو الحصول على الخدمات، ولكن قدرة المنظمات التي كانت لا تزال تعمل هناك بقيت عاجزة عن تلبية تلك الاحتياجات. وفضلا عن ذلك، ذكر أشخاص محليون يعملون في مجال تقديم المعونة أن حركة الشباب هددتهم وألغت البرامج وأغلقت المدارس ونهبت المعدات وجندت المدرسين والطلاب ليحاربوا في صفوف حركة الشباب[١٥٩]. وبذلت المستشفيات والعيادات والوحدات الطبية المتنقلة المحلية -بما في ذلك مستشفيات بنادير ومدينا وكيسانية وهوا أبدي - جهودا حثيثة لتوفير الرعاية الطبية للمقيمين والمشردين داخليا رغم مواردها الشحيحة. ففي بعض الحالات، كان أفراد الطاقم الطبي أنفسهم لا يتلقون أي أجر، وكثير منهم كانوا قد شرّدوا ويعيشون بالقرب من المستشفى بسبب خطورة السفر إلى منازلهم. وبحلول مطلع عام ٢٠١١، كان الجفاف المقترن بهجوم التحالف والفجوات في الموارد المتاحة قد أدى إلى تدهور هائل في ظروف حياة المدنيين في مقديشو وما حولها[١٦٠].

٢٠١ - وفي معظم أنحاء جنوب الصومال، يواصل مجلس شورى حركة الشباب جعل العمليات الإنسانية شبه مستحيلة - وعلى الأخص في شبيلي الوسطى والسفلى. وعانى السكان من درجة فظيعة من القمع والمعاناة الاقتصادية في بلدة كيسمايو وما حولها، وهي البلدة التي تسيطر عليها الهيئة المركزية لحركة الشباب بشدة لا مثيل لها. وفي مقديشو وأفغويي، ذكرت مصادر أممية ومحلية أن حركة الشباب طلبت في مطلع عام ٢٠١١ دفع مبلغ دولار واحد أسبوعيا عن كل طفل يذهب إلى المدرسة، ووجهت تهديدات للآباء الذين رفضوا الدفع، وأنها طلبت من المدرسين أن يدفعوا ليُسمح لهم بالتدريس[١٦١]. وباتت المنظمات التي تقدم المعونة تواجه صعوبات متزايدة في السفر إلى مخيمات المشردين داخليا الواقعة بالقرب من أفغويي، ولا سيما منذ أن حلت حركة الشباب محل حزب الإسلام في أواخر عام ٢٠١٠[١٦٢].

٢٠٢ - ويُقدّر أن عدد الصوماليين المشردين حاليا داخل الصومال يبلغ ١,٤٦ مليون شخص، وأن أكثر من ٠٠٠ ٧٢٥ صومالي باتوا لاجئين في إثيوبيا وجيبوتي وكينيا واليمن

(١٥٩) مقابلات مع مجموعة تركيز مكونة من منظمات غير حكومية صومالية، مقديشو، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(١٦٠) بيان صادر عن المجتمع المدني، مقديشو، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

(١٦١) موظف في الأمم المتحدة، نيروبي، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١١.

(١٦٢) مقابلات مع مجموعة تركيز مكونة من منظمات غير حكومية صومالية، مقديشو، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ ومقابلات أخرى مع منظمات غير حكومية في مقديشو في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

وبلدان أخرى[١٦٣]. وأوقفت حركة الشباب تنقل المشردين داخليا الذين يسعون للحصول على المعونة، ولا سيما في شبيلي الوسطى والسفلى، والمناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب في مقديشو وأفغويي وجوبا السفلى[١٦٤]. ووثّقت منظمة غير حكومية محلية أن في مقديشو ومحيطها ٤٠ مستوطنة للمشردين الداخليا، ويقيم فيها عشرات الآلاف من السكان الذين يحتاجون إلى الدعم، وهم جزء صغير فقط من العدد الإجمالي المفترض.

٢٠٣ - وأدى تدهور بيئة العمليات الإنسانية في جنوب الصومال إلى هجرة جديدة للاجئين إلى البلدان المجاورة. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ذكر اللاجئون الواصلون إلى مخيمات داداب للاجئين في شمال شرق كينيا أنهم تلقوا في وطنهم الصومال قدرا ضئيلا من المساعدات الإنسانية أو أنهم لم يحصلوا عليها أبدا. ومعظم الأشخاص الذين شاركوا في المقابلات في داداب في أواخر عام ٢٠١٠ ومطلع عام ٢٠١١ قالوا إنهم سافروا إلى هناك لغرض محدد هو الحصول على المعونة. وارتفع عدد القادمين الجدد الصوماليين ارتفاعا كبيرا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وكانون الثاني/يناير ٢٠١١، كما ازدادت حالات سوء التغذية الحادة في صفوفهم[١٦٥].

التهديدات والغارات وعمليات الطرد

٢٠٤ - تضمنت أنواع العرقلة الأكثر شيوعا والأشد إضرارا التي ارتكبها قادة حركة الشباب والفصائل التابعة لها العديد من عمليات الطرد وتنفيذ الغارات على مكاتب المعونة الدولية والمحلية وإغلاقها بزعم تبعيتها ''المسيحية'' أو تلقيها التمويل من الولايات المتحدة؛ وطلب ''ضرائب'' باهظة؛ وحوادث شروع في أعمال ابتزار؛ وتوجيه تهديدات للعاملين في مجال تقديم المعونة وممارسة العنف ضدهم. وقد أدى إغلاق وكالات ومنظمات دولية كبيرة في أغلب مناطق جنوب الصومال ووسطه وطردها منها إلى اجتثاث العديد من البرامج الإنسانية المحلية.

٢٠٥ - ومن أشهر الحوادث التي استقطبت الاهتمام الإعلامي العمليات الست الهادفة إلى طرد منظمات إنسانية والإغارة على مكاتبها، التي نفذتها فصائل تابعة لحركة الشباب في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في مختلف أنحاء جنوب الصومال وبعض أنحاء وسط

(١٦٣) خريطة المشردين داخليا في الصومال، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نيسان/أبريل ٢٠١١.

(١٦٤) مقابلة مع زعيم حركة تدعم حقوق الأقليات، مقديشو، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(١٦٥) مقابلات مع لاجئين، هاغاديرا، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ و ٩-١٠ شباط/فبراير ٢٠١١؛ استنادا إلى بيانات جمعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال مقابلات، داداب، ٨-١١ شباط/فبراير ٢٠١١.

الصومال، ضد منظمات هورن ريليف، وميرسي كوربس، وفيوز نت، وورلد فيجن، وأدرا، ودياكونيا. واتُّهم العديد من تلك المنظمات بالتبعية للغرب، وخصوصا بسبب تلقيها تمويلا من حكومة الولايات المتحدة. كما اتُّهم بعضها بالتبشير بالمسيحية. ووقعت حالات طرد وإغلاق قسري في كيسمايو، وشبيلي، وحيران وجوبا(١٦٦).

٢٠٦ - وأدت التهديدات التي تلقاها برنامج الأغذية العالمي، والاعتداءات التي نفذت ضده، والطلبات الآمرة التي وجهت له، إلى نتائج وخيمة في عدة مناطق من جنوب الصومال. ففي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أصدر برنامج الأغذية العالمي بيانا يعلن فيه أنه سيغلق بصورة مؤقتة مكاتبه في واجد وبوالي وغارباهاري وأفمادو وجيليب وبيليتويني. واستمر البرنامج في العمل في صوماليلاند وبونتلاند وفي بعض أنحاء مقديشو(١٦٧). وردا على ذلك، أصدرت حركة الشباب بيانا أنكرت فيه مسؤوليتها(١٦٨).

٢٠٧ - وبدأت في بايدوا في نيسان/أبريل ٢٠١٠ حالات عرقلة جسيمة أخرى حينما اعتقل ''منسق الشؤون الإنسانية'' لحركة الشباب في المنطقة مدير منظمة محلية كان يضطلع أيضا بمهام رصد الحماية. وظل المدير محتجزا طوال ٧ أشهر في ظروف قاسية وتعرض للتعذيب. وحين استطاع الفرار، هرب من البلد ستة ممثلين آخرين لمنظمات غير حكومية لتجنب اعتقالهم بسبب صلاتهم به، وكان العديد منهم قد تعرض سابقا للتهديد أو التخويف(١٦٩).

٢٠٨ - وورد بانتظام في بلاغات الموظفين الوطنيين الصوماليين أن ظروف عملهم تماثل من ناحية انعدام الأمن ظروف عمل الموظفين الدوليين الذين رُفض السماح لهم بالعمل في الصومال. وذكروا أنهم يعرضون أنفسهم للخطر إذا سمحوا لأنفسهم بالإفصاح عن أنهم يعملون لحساب وكالات الأمم المتحدة في مقديشو. وحرية حركتهم محدودة أيضا. وأبلغ

(١٦٦) مقابلة مع مدير برنامج إحدى وكالات الأمم المتحدة، نيروبي، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

(١٦٧) انظر www.garoweonline.com/artman2/publish/Somalia_27/Al-Shabaab_loots_WFP_office_in_southern_Somalia_.shtml03/; http://allafrica.com/stories/201001050853.html; http://www.hiiran.com/news2/2010/Jan/un_stops_food_aid_to_1_million_in_southern_Somalia.aspx; http://www.garoweonline.com/artman2/publish/Somalia_27/WFP_halts_food_distribution_in_southern_Somalia.shtml.

(١٦٨)

http://www.hiiran.com/news2/2010/Jan/somalia_s_al_shabaab_deny_demanding_payments_from_wfp.asp.x.

(١٦٩) مقابلة مع الناجي وزملائه، ١٤-١٥ شباط/فبراير ٢٠١١.

ما يربو على اثني عشر موظفا وطنيا أنهم كانوا يتلقون بانتظام تهديدات عبر الهاتف وذلك على الرغم من الاحتياطات التي يتخذونها[١٧٠].

٢٠٩ - واستمرت العرقلة في عام ٢٠١١. ففي نيسان/أبريل ٢٠١١، أغارت قوات تابعة لحركة الشباب على مكتب للأمم المتحدة في بايدوا واعتقلت موظفا محليا من موظفي الأمم المتحدة في كيسمايو[١٧١].

٢١٠ - ويتضمن المرفقان ٧-١ و ٧-٢ استنتاجات إضافية بشأن التهديدات والغارات وعمليات الطرد.

البيانات العامة، والتسجيل وفرض الضرائب

٢١١ - بدأت حركة الشباب محاولاتها الفعلية الأولى لفرض الضرائب واستهداف المنظمات الإنسانية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، واكتسبت تلك المحاولات زخما أكبر، خصوصا في جوبا السفلى، ومنطقة شبيلي السفلى، ومنطقة باي، حيث بدأت بحلول مطلع عام ٢٠٠٩ طلبات الحصول على نسبة مئوية من تكاليف المشاريع[١٧٢]. وكان من بين مرتكبي أعمال العرقلة مسؤولون محليون في حركة الشباب، وكذلك مجموعة من ''الوسطاء''، ومستغلون يعملون لحسابهم الخاص، وأشخاص يرفعون راية حركة الشباب لتحقيق المكاسب.

٢١٢ - وبحلول منتصف عام ٢٠١٠، كانت وحدات الأمن التابعة لحركة الشباب قد بدأت بالخضوع بصورة متزايدة لسيطرة المركز، فيما بدأ الولاة المحليون (المديرون الإقليميون لحركة الشباب) يفقدون استقلالهم بصورة تدريجية. وأنشأ مجلس شورى حركة الشباب نظاما مركزيا يرأسه ''منسق أول للشؤون الإنسانية''، أو رئيس مكتب الزكاة، للإشراف على شبكة من ''المنسقين الإقليميين للشؤون الإنسانية'' في جميع أنحاء جنوب ووسط الصومال. وأشارت جهات أخرى إلى هذا التسلسل الهرمي باسم مكتب الإشراف على شؤون الوكالات الأجنبية، وهو اسم ينطوي على صبغة رسمية أقوى. وخلافا للتسميات الرسمية، كان تعيين أولئك الموظفون التابعون لمكتب الإشراف على شؤون الوكالات الأجنبية

(١٧٠) مقابلات مع مجموعة تركيز مكونة من منظمات غير حكومية صومالية، مقديشو، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ ومقابلات مع موظفين وطنيين آخرين، مقديشو، أواخر كانون الثاني/يناير.

(١٧١) مقابلات متعددة مع أعضاء منظمات دولية؛ مقابلة مع موظف برامج في الأمم المتحدة، نيروبي، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١١.

(١٧٢) مقابلة مع مسؤول في إحدى وكالات الأمم المتحدة، هرجيسا، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١.

يهدف لعرقلة المعونة الإنسانية بدلا من تيسير إيصالها؛ وكانوا يتلقون توجيهاتهم من مجلس الشورى المركزي لحركة الشباب ويصدرون بيانات عامة وفقا لذلك[١٧٣]. وقد سافر إلى غالغادود في أواخر عام ٢٠١٠ أحد القادة الإقليميين لحركة الشباب في باي وباكول وجيدو، وألقى هناك خطابا عاما أعلن فيه: ''بوسعكم أن تأكلوا أي شيء باستثناء المعونة الغذائية''[١٧٤].

٢١٣ - وذهب أحد ممثلي منظمة غير حكومية محلية في مقديشو إلى بكارا في سيارته سعيا للحصول على إذن من حركة الشباب للعمل في المناطق التي تسيطر عليها في المدينة. وكان المكتب الذي زاره يعرف باسم ''مكتب الشؤون الإنسانية لحركة الشباب''. وهناك أعلمه ضابط شاب من أتباع الحركة أنه سيتعين عليه الامتثال لـ ''١٢ مادة''[١٧٥]، وأُعلم أنه سيُعطى قائمة تضم ١٥ منظمة غير حكومية لا يُسمح له بالاتصال بها[١٧٦]. والتقيد بذلك شرط لا بد منه للحصول على إذن. وسجل المسؤول اسمه ورقم هاتفه وطلب منه العودة[١٧٧].

٢١٤ - وفي مختلف أنحاء جنوب الصومال وغربه، زادت عوائق الوصول حينما حاول قادة حركة الشباب ابتزاز ضرائب من أي منظمات كانت لا تزال تعمل في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم. وبصورة عامة، اقتضت التوجيهات الصادرة عن مجلس الشورى في مقديشو فرض ضرائب تصل إلى ٠٠٠ ٩٠ دولار على كل منظمة كل ستة أشهر وعن كل قطاع. وفي بعض الأحيان، اعتمد مجلس الشورى على مدرائه المحليين للإعلان عن طلباته؛ وفي أحيان أخرى، أوفد المجلس مبعوثه من مقديشو، أو اتصل مباشرة بالمنظمات غير الحكومية

---

(١٧٣) في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، عقد الشيخ علي محمد راغة مؤتمرا صحفيا في مقديشو. http://www.dayniile.com/January2010/17January1.htm و www.jowhar.com/main/news.php?readmore=2545. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أصدر بيانا ذكر فيه أن إحدى وكالات الأمم المتحدة كانت توزع طعاما انقضت مدة صلاحيته، وتدرب الشيوخ الصوماليين على مسائل تتعارض والإسلام. وقد أدانت الولايات المتحدة الحظر الذي فرضته حركة الشباب على المساعدة الإنسانية: http://www.mareeg.com/fidsan.php?sid=17322&tirsan=3O1/US on AS ban on INGOs/20100920.2202.

(١٧٤) مقابلة مع مسؤول في إحدى وكالات الأمم المتحدة، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(١٧٥) تضمنت المواد الـ ١٢ قيودا على استخدام الأعلام، والتقيد بأيام العطل الدولية، والسير على طريق حقوق المرأة، وتلقي تمويل ''مسيحي''، وشرطا يقضي بدفع ٠٠٠ ٥ دولار.

(١٧٦) مقابلة مع موظف برامج وطني يعمل في منظمة دولية، مقديشو، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(١٧٧) في تلك الليلة، تلقى المذكور مكالمة من شخص مجهول الهوية نصحه بأن يغير رقم هاتفه. وأعلمه المتحدث بأن حركة الشباب تستطيع استخدام شركة الهاتف للعثور عليه. ولم يرجع الشخص المذكور إلى ذلك المكتب وغيّر رقم هاتفه. من مقابلة مع زعيم حركة تدعم حقوق الأقليات، مقديشو، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

المحلية[١٧٨]. وعلى سبيل المثال، كانت البلاغات الواردة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ تشير بصورة عامة إلى أن طلبات حركة الشباب فيما يخص فرض الضريبة كانت على النحو التالي:

- ١٠ ٠٠٠ دولار كرسم أولي
- ١٠ ٠٠٠ دولار كرسم تسجيل يدفع لمرة واحدة
- ٦ ٠٠٠ دولار تدفع كل ستة أشهر بعد ذلك
- ٢٠ في المائة من قيمة المؤن المنقولة عبر المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب؛ و
- رسم بنسبة ١٠ في المائة على جميع المركبات[١٧٩].

٢١٥ - ورغم ورود بلاغات تفيد بأن بعض وكالات المعونة قد رضخت لهذه التهديدات، وخصوصا في باي، وباكول، وهيران، وجيدو، فإن معظم الوكالات الأخرى رفضتها. واتضح أيضا لبعض المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة أن بعضا من موظفيها المحليين وشركائها المنفذين كانوا يدفعون نيابة عنها وذلك فقط ليستمروا في العمل. وتعذر على فريق الرصد تقييم نطاق مثل هذه الممارسات، لأن الوصول الدولي إلى الميدان أصبح شبه مستحيل لهذه المنظمات، ويحتمل أن تعرّض التحقيقات الموظفين المحليين لخطر الاتهام بأنهم ''جواسيس''.

٢١٦ - ونجح عدد من المنظمات الإنسانية في مواصلة العمل، ليس بسبب دفع موظفيها الضرائب، بل لأنها كانت قد أنشأت علاقات في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب. وربما حاولت إقناع السلطات المحلية بالمعايير التي تتبعها في التوزيع، ولكنها كانت توقف عملياتها حين يطُلب منها دفع الأموال. وما لم تتمكن دوائر الأعمال الإنسانية من إقناع حركة الشباب بالتخلي عن مطالبها بدفع الأموال، ستضطر الوكالات لوقف عملياتها[١٨٠].

٢١٧ - وكانت السلطات المحلية ملزمة باتباع نهج أكثر مرونة في المناطق التي كان الشعب فيها في وضع بائس جدا، في محاولة منها لتحقيق توازن بين مصالح مجتمعاتها المحلية والعقيدة التي تفرضها السلطات المركزية لحركة الشباب[١٨١]. وفي باي وباكول، كانت المعونة شحيحة والتجارة راكدة إلى حد أن قادة المجتمع المحلي كانوا أحيانا يرفعون أصواتهم ضد

---

(١٧٨) مقابلة مع موظف وطني في منظمة دولية، نيروبي، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

(١٧٩) مقابلات في نيروبي مع عاملين في مجال تقديم المعونة، في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

(١٨٠) مقابلة مع عدد من موظفي منظمة دولية، نيروبي، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. مقابلة مع رئيس مكتب منظمة دولية، نيروبي، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠؛ ومصادر أخرى.

(١٨١) مقابلة مع موظف برامج في إحدى وكالات الأمم المتحدة، نيروبي، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

العناصر المحلية التابعة لحركة الشباب[١٨٢]. وذكرت بعض المصادر على نحو متكرر أنهم نجحوا في أحيان كثيرة في إقناع مسؤولي حركة الشباب المحليين بالابتعاد عن المراسيم المركزية، باستثناء عدة أشهر في منتصف عام ٢٠١٠ حين أصبح مجلس الشورى يتدخل بصورة مباشرة أكثر[١٨٣].

٢١٨ - ويتضمن المرفقان ٧-١ و ٧-٢ نتائج إضافية فيما يتعلق بالتسجيل وفرض الضريبة.

جيم - عرقلة الوصول من قبل عناصر فاعلة أخرى

٢١٩ - وثمة عناصر فاعلة أخرى في النزاع المسلح في الصومال تتحمل أيضا مسؤولية وقوع أفعال عرقلة. وتثير قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ولا سيما في سوق بكارا وفي محيطها، قلقا خاصا لدى الذين يحاولون تقديم العون في مقديشو.

العمليات المدنية والعسكرية والتدابير التصحيحية التي تنفذها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٢٢٠ - بينما كانت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال محل انتقاد من الحكومة الاتحادية الانتقالية، ومجموعات المعارضة المسلحة، وشيوخ المجتمع المحلي، وبعض المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة في أواخر عام ٢٠٠٩ ومطلع عام ٢٠١٠، بسبب الخسائر التي أصابت المدنيين من جراء القتال في الأحياء الكثيفة السكان وما حولها، فإنها أدخلت عددا من التحسينات في إجراءاتها العملية، واتصالاتها مع الوكالات الإنسانية، وآليات المساءلة المطبقة فيها، منذ منتصف عام ٢٠١٠. وأبلغت أيضا مصادر تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي أن بعض أفراد قواتها حوكموا وأدينوا في محكمة عسكرية بتهمة ارتكاب جرائم ضد المدنيين[١٨٤].

٢٢١ - وفي منتصف تموز/يوليه ٢٠١٠، أوصى تقرير داخلي للاتحاد الأفريقي بأن يرد الاتحاد الأفريقي على الادعاءات التي مفادها أن بعثة الاتحاد الأفريقي كانت تقصف المناطق

---

(١٨٢) مقابلة مع موظف وطني في منظمة دولية، نيروبي، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

(١٨٣) مقابلة مع عامل في مجال تقديم المعونة، نيروبي، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

(١٨٤) مقابلة مع ضابط في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، نيروبي، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١١.

السكنية عشوائيا[١٨٥]. وفي وقت سابق من العام، أدان المتحدث باسم حركة أهل السنة والجماعة، الشيخ عبد الله عبد الرحمن أبو يوسف (''القاضي'') عمليات قصف المناطق السكنية في مقديشو التي تنفذها كل من حركة الشباب وبعثة الاتحاد الأفريقي[١٨٦]. وفي أواخر تموز/يوليه، ناقش رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية مع مسؤولي بعثة الاتحاد الأفريقي مسألة ''القصف العشوائي'' على الأحياء المدنية[١٨٧]. وفي مطلع أيلول/سبتمبر، حث متحدث باسم مجلس حكماء عشيرة الهوية بعثة الاتحاد الأفريقي على وقف عمليات قصف الأحياء المدنية[١٨٨]. وفي أيلول/سبتمبر أيضا، قدم أحد الممثلين البارزين في الحكومة الاتحادية الانتقالية شكوى رسمية ضد بعثة الاتحاد الأفريقي لتسببها في قتل وجرح المدنيين[١٨٩]. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أشار مسؤول في الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى وجوب تغيير بعثة الاتحاد الأفريقي سياستها العامة إزاء الهجمات التي تنفذها جماعات المعارضة المسلحة وقواعد الاشتباك التي تتبعها، ولا سيما في بكارا[١٩٠].

٢٢٢ - وفي أواخر عام ٢٠١٠، التقى فريق الرصد بعدد من المنظمات غير الحكومية المحلية الصومالية في مقديشو التي دعت بعثة الاتحاد الأفريقي إلى ضبط عمليات القصف التي تنفذها وبأن تقصر القتال على خطوط الجبهة[١٩١]. وبحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١١، مع شروع بعثة الاتحاد الأفريقي في تغيير نهجها، أشادت نفس تلك المنظمات غير الحكومية بعمليات البعثة ودعت الأمم المتحدة لتوسيع نطاق ولاية البعثة وتزويدها بمزيد من الموارد لدعم العمليات[١٩٢]. ومع مطلع عام ٢٠١١، كان موظفون يعملون في وكالات ومنظمات

---

(١٨٥) انظر http://today.msnbc.msn.com/id/38349076/ns/world_news-africa/؛ http://www.voanews.com/english/news/africa/Butty-Somalia-AMISOM-Civilians-Bahoku-23july10-99081919.html.

(١٨٦) من رصد بعثة الاتحاد الأفريقي اليومي لوسائط الإعلام، ''علماء أهل السنة يشجبون الحكومة الاتحادية الانتقالية بسبب القصف المميت في مقديشو''، الجولة الإخبارية لفترة بعد الظهيرة، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠، و http://www.markacadey.net/go/news.php?readmore=3335.

(١٨٧) انظر http://www.shabelle.net/component/content/article/42-new-in-somali-content/1357-raiisul-wasaare-sharmaarke-waan-kala-hadlay-amisom-duqeynta-shacabka

(١٨٨) انظر http://www.baidoanews.com/view.php?id=5669 O1/Strengthening AMISOM

(١٨٩) إفادة شاهد عيان مسؤول في الأمم المتحدة، ١٦ أيار/مايو ٢٠١١.

(١٩٠) مقابلة مع مسؤول في الحكومة الاتحادية الانتقالية، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(١٩١) مقابلة مع مجموعة تركيز مكونة من منظمات غير حكومية صومالية، مقديشو، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

(١٩٢) مقابلة مع مجموعة تركيز مكونة من منظمات غير حكومية صومالية، مقديشو، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

دولية أخرى، بما في ذلك المسؤول في الحكومة الاتحادية الانتقالية المذكور آنفا، قد غيروا رأيهم في البعثة تغييرا إيجابيا[١٩٣].

٢٢٣ - وطرأت بعض التحسينات الهامة منذ منتصف عام ٢٠١٠ إثر الإقرار بصحة تقارير سابقة مفادها أن قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي كانت تمثل عائقا فعليا، وإن كان غير مقصود، في وجه إيصال المساعدات الإنسانية وتوزيعها والحصول عليها في بعض أنحاء مقديشو - لأسباب منها تبادل إطلاق النيران خلال العمليات المنفذة ضد المتمردين. واتخذت بعثة الاتحاد الأفريقي مبادرات للتنسيق مع المنظمات الإنسانية بشأن سبل تحسين إيصال المساعدات والوصول إليها، وقبلت بمسؤوليتها عن الخسائر غير المقصودة في صفوف المدنيين وتدمير ممتلكاتهم، وأجرت تغييرات في الإجراءات والتدابير التشغيلية لضمان قدر أكبر من المساءلة ضمن قواتها.

٢٢٤ - ومع ذلك، من المهم أيضا ملاحظة أن الخسائر الواقعة في صفوف المدنيين نتيجة لتبادل إطلاق النيران، وأحيانا نتيجة للنيران العشوائية، قد تصاعدت في مطلع عام ٢٠١١ خلال الهجوم الذي نفذته بعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية الانتقالية على حركة الشباب في مقديشو، وعلى الأخص، مرة أخرى، في سوق بكارا ومحيطه[١٩٤].

٢٢٥ - للاطلاع على استنتاجات إضافية تتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، انظر المرفق ٧-٣.

عمليات الحكومة الاتحادية الانتقالية ونقاط التفتيش التي تقيمها الميليشيات المرتبطة بها

٢٢٦ - وخلافا للدعم الشعبي المتزايد لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لم يطرأ تغيير كبير على صعيد الثقة بقدرة الحكومة الاتحادية الانتقالية على توفير المساعدات الإنسانية لشعبها - وتوفير الأمن الضروري للمنظمات الدولية لتقديم المعونة.

٢٢٧ - وأعلمت منظمات غير حكومية محلية فريق الرصد أن الحواجز ونقاط التفتيش التي تقيمها الميليشيات المرتبطة بالحكومة الاتحادية الانتقالية ابتزت الأموال في عام ٢٠١٠، بذريعة التعويض عن عدم تسديد الأجور بصورة عامة. وفي معظم الحالات، كان يُذكر أن مرتكبي تلك الأفعال هم من ''ميليشيات الحكومة الاتحادية الانتقالية'' وليسوا من جنود الحكومة

---

(١٩٣) مقابلة مع ممثلي إحدى وكالات الأمم المتحدة، نيروبي، ٢ آذار/مارس و ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١١.

(١٩٤) منظمة الصحة العالمية، Latest violence in Mogadishu causes high toll of wounded children under the age of five [أحداث العنف الأخيرة في مقديشو تتسبب في جرح أعداد كبيرة من الأطفال ممن لم يبلغوا الخامسة من العمر] نشرة صحفية مؤرخة، ٣١ أيار/مايو ٢٠١١.

الاتحادية الانتقالية[١٩٥]. واعترض مسؤول في الحكومة الاتحادية الانتقالية على هذه الادعاءات، وقال إن الحكومة ما فتئت تحاول جديا استخدام مواردها المحدودة لتوزيع المساعدة الإنسانية، لا عرقلتها بواسطة الحواجز ونقاط التفتيش[١٩٦].

٢٢٨ - ومع استمرار النزاعات السياسية الداخلية، ظل انتباه الحكومة الاتحادية الانتقالية مشتتا بعيدا عن الاحتياجات الأساسية للسكان الأشد ضعفا في جميع أنحاء البلد. ومع ذلك، ذُكر أن بعض المساعدات الغذائية قد قدمت للأسر عن طريق المنظمات غير الحكومية المحلية باسم الحكومة الاتحادية الانتقالية. وذُكر أيضا أن نحو ٩٠٠ خيمة قدمتها بلدان أجنبية قد وزعت عن طريق منظمة غير حكومية محلية لحساب الحكومة الاتحادية الانتقالية[١٩٧].

٢٢٩ - ويتضمن المرفق ٧-٤ نتائج إضافية فيما يتعلق بأفعال الحكومة الاتحادية الانتقالية.

بونتلاند

٢٣٠ - كانت الظروف الإنسانية في بونتلاند أفضل بكثير من حالها في جنوب الصومال ووسطه، حيث تم توثيق وجود عراقيل منتشرة بصورة رئيسية على طول حدودها إلى الجنوب مع مختلف السلطات التي أعلنت نفسها بنفسها، ومع سول وسناج إلى الغرب. وكان السبب الأساسي للعرقلة استمرار القلاقل وانعدام الأمن في تلك المناطق. والشاغل الإنساني الأهم الذي أعرب عنه المسؤولون في حكومة بونتلاند هو الحاجة إلى إغاثة عاجلة وواسعة النطاق لمواجهة الجفاف.

٢٣١ - وأبلغت عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة عن حوادث أمر خلالها بعض مسؤولي بونتلاند بالإعادة القسرية لبعض المشردين داخليا من جنوب الصومال الذين كانوا قد عبروا حدود بونتلاند. وأعربت تلك الوكالات أيضا عن شواغل تتعلق بمجمل الظروف السائدة في مستوطنات المشردين داخليا القريبة من غاروي وبوساسو. وردَّ مسؤولو بونتلاند بالقول إن الكثيرين ممن يعبرون حدودهم ليسوا ''مشردين داخليين حقيقيين'' وإنما هم ''مهاجرون لأسباب اقتصادية'' أو يمثلون ''مخاطر أمنية''. واشتكوا أيضا من أن المعونة لمواجهة الجفاف ينبغي أن تعود بالفائدة على كل من المجتمعات المحلية المضيفة والمشردين داخليا من جنوب الصومال.

٢٣٢ - ويتضمن المرفق ٧-٥ نتائج إضافية بشأن بونتلاند.

---

(١٩٥) مقابلة مع مجموعة تركيز مكونة من منظمات غير حكومية صومالية، مقديشو، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. مقابلة مع ممثلي إحدى وكالات الأمم المتحدة، نيروبي، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

(١٩٦) رسالة إلكترونية وردت من مسؤول في الحكومة الاتحادية الانتقالية، ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١.

(١٩٧) مقابلة مع وزير سابق في الحكومة الاتحادية الانتقالية، نيروبي، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

صوماليلاند

٢٣٣ - لم تصادف الجهات الفاعلة في تقديم المساعدات الإنسانية سوى القليل نسبيا من العراقيل في إيصال المساعدات في صوماليلاند. وبصورة عامة، شملت المعوقات التي لم تُعالَج العراقيل البيروقراطية وعدم كفاية الاتصالات بين الجهات الفاعلة الدولية ووزراء صوماليلاند، ولا سيما بخصوص القضايا التشغيلية، بما في ذلك التسجيل، الذي أصبح مسألة أكثر إثارة للخلاف مع اعتماد قانون جديد في مطلع عام ٢٠١١ هو ''قانون المنظمات غير الحكومية''(١٩٨).

٢٣٤ - والهدف المعلن لهذا القانون هو ما يلي: (١) تشجيع المنظمات غير الحكومية على المشاركة على نحو كامل ومناسب في تنمية البلد؛ (٢) جعل المنظمات غير الحكومية منظمات مشكّلة وفقا للقانون وتتمتع بشخصية قانونية؛ (٣) تنظيم أنشطة التنمية التي تمارسها المنظمات غير الحكومية لتأتي أنشطتها متسقة مع الخطة الإنمائية الوطنية للبلد؛ (٤) تشجيع قيام منظمات أكثر قدرة واستقلالا وارتباطا بالمجتمعات المحلية؛ (٥) تحسين المساءلة والشفافية في المنظمات غير الحكومية.

٢٣٥ - ورغم أن أثر هذا التشريع الجديد لا يزال قيد التقييم، فإن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية قد أعربت عن قلقها من تطبيقه على مشاريعها، وما زالت الحاجة تدعو إلى توضيحات، وخصوصا بشأن المادة ٣٥-٣ منه(١٩٩).

٢٣٦ - وظل غياب سياسة عامة رسمية بشأن المشردين الصوماليين وغيرهم يمثل مشكلة أخرى. وذكر عاملون في مجال تقديم المعونة في الأمم المتحدة أنه ليس في وسعهم المضي قدما في تقديم دعم متزايد للمشردين إلى أن يتم إقرار مثل هذه السياسة العامة(٢٠٠).

٢٣٧ - وفي منطقتي سول وسناج الشرقية المتنازع عليهما، ما زال الغياب المطوّل للرعاية الصحية والتعليم والعمالة والمياه النقية مستمرا بسبب انعدام الأمن والقلاقل السياسية. وزاد في تفاقم هذا الوضع الطلبات المتنافسة الصادرة عن سلطات صوماليلاند وبونتلاند بأن تتم العمليات الإنسانية التي تنفذ في تلك المناطق انطلاقا من أراضي كل منهما.

---

(١٩٨) قانون صوماليلاند بشأن المنظمات غير الحكومية، النسخة الإنكليزية. Xeerka Ururada Samafalka ee Aan Dawliga Ahayn (Xeer Lam. 43/2010) (قانون المنظمات الخيرية غير الحكومية - القانون رقم ٢٠١٠/٤٣).

(١٩٩) تنص المادة ٣٥-٣ على مايلي: ''لا يجوز للمنظمات غير الحكومية الدولية أن تصبح أدوات تنفيذ لحساب المنظمات غير الحكومية الأخرى ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في البلد''.

(٢٠٠) حتى تاريخ كتابة هذا التقرير، كان النظر بصورة كاملة في مشروع هذا القانون ما زال معلقا.

٢٣٨ - ويتضمن المرفق ٧-٦ نتائج إضافية بشأن صوماليلاند.

السلطات الإقليمية الأخرى، والميليشيات التي تعمل لحسابها الخاص، وقطاع الطرق

٢٣٩ - أُبلغ عن العديد من حوادث النهب، والشروع في النهب، ووضع الحواجز ونقاط التفتيش في جميع أرجاء الصومال، ولا سيما في المناطق التي تواجه السلطة فيها معارضة، أو في المناطق التي انتقلت فيها الأراضي من يد إلى أخرى. وهذه الجرائم شكلت أيضا عرقلة للمساعدة الإنسانية في الصومال[٢٠١].

٢٤٠ - وفي بعض المناطق التي استطاعت فيها السلطات المحلية الناشئة أن تسيطر على الأرض وشرعت في تطبيق تدابيرها الأمنية، بدأت تلك العراقيل تتناقص. وفي حالات أخرى، كان مصدر العرقلة هو تلك السلطات التي عيّنت نفسها بنفسها.

٢٤١ - وتشمل هذه السلطات الإقليمية ''آزانيا'' (في وادي جوبا)، و ''سلطة وادي شبيلي''، و ''هيمان إيو هيب''، وإدارة ''غالمودوغ''، وأهل السنة والجماعة في غالغادود، وجيش سول وسناج وكاين. ورغم التنوع في نطاق السيطرة التي تمارسها هذه السلطات الإقليمية، فإن مسؤوليتها المتمثلة في عدم عرقلة الأنشطة الإنسانية الموجهة لفائدة السكان المدنيين الذين يعيشون في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم - حسبما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨) - لا تتغير.

٢٤٢ - ويتضمن المرفق ٧-٧ استنتاجات إضافية بهذا الصدد.

دال - الاختلاسات السابقة لموارد المعونة، والتدابير التصحيحية

٢٤٣ - اتخذت وكالات إنسانية وأطراف فاعلة شتى عددا من التدابير التصحيحية لمعالجة ما أثير في التقرير الذي أصدره فريق الرصد في آذار/مارس ٢٠١٠ من شواغل بشأن اختلاس المعونة.

استعراض عمليات برنامج الأغذية العالمي والتدابير التصحيحية التي اتخذها

٢٤٤ - شملت الاتصالات والتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، في إطار متابعة تقرير فريق الرصد المعني بالصومال لعام ٢٠١٠، والمناقشات المتعلقة بعرقلة الجهود الإنسانية، أكثر من ١٥ اجتماعا مع موظفي برنامج الأغذية العالمي في نيويورك ونيروبي وداداب ومنديرا ومقديشو وهرجيسا، بما في ذلك اجتماع مع مراجعي الحسابات الخارجيين والمفتش العام

(٢٠١) مقابلة مع عدد من موظفي وكالات الأمم المتحدة، نيروبي، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

لبرنامج الأغذية العالمي. وشاركت أيضا بعثة من فريق الرصد موظفي برنامج الأغذية العالمي وإدارة شؤون السلامة والأمن في زيارة إلى مستوطنات المشردين داخليا التي يدعمها برنامج الأغذية العالمي في الجزيرتين الأولى والثالثة في مقديشو، وشاهدت أحد المراكز الـ ١٦ لتقديم ''الطعام المطبوخ'' التي يديرها مجلس اللاجئين الدانمركي ومنظمة ساسيد في هامار جبجاب أثناء تقديم الوجبات الساخنة لأكثر من ٠٠٠ ٥ من المدنيين الصوماليين المتضررين من الحرب.

شكل رقم ٨
مركز لتقديم الطعام المطبوخ في همار جبجاب

٢٤٥ - وبناء على طلب فريق الرصد، قدمت إدارة برنامج الأغذية العالمي بيانات عن المتعاقدين الذين يعملون حاليا مع البرنامج في الصومال[٢٠٢]. وبناء على الطلب، قدم فريق الرصد إلى مقر قيادة برنامج الأغذية العالمي، عن طريق مكتب البرنامج في نيويورك، أدلة تتعلق بتقريره الصادر في آذار/مارس ٢٠١٠، وأوضح أن التقرير لا يشير إلى محمد ديلاف، المتعاقد مع برنامج الأغذية العالمي، إلا بصفته المتعاقد الرئيسي لبرنامج الأغذية العالمي. ولا يتضمن التقرير أي ادعاءات ضد ديلاف بشأن انتهاكات محتملة لقراري مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، ولا بشأن أي تواطؤ بين ديلاف وحركة الشباب. والحاشية رقم ١٢١، التي ورد فيها اسم ديلاف، تشير إلى ادعاءات صادرة عن أفرقة رصد سابقة ولغرض بيان السياق فقط. ولم يجد فريق الرصد الذي كتب التقرير الصادر في آذار/مارس ٢٠١٠، ولا فريق الرصد الحالي، أساسا كافيا لمتابعة هذه الادعاءات. ولم يلفت انتباه الفريق، منذ صدور ذلك التقرير، أي دليل أو ادعاءات توحي باحتمال ارتكاب ذلك

(٢٠٢) قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبرنامج الأغذية العالمي قوائم شاملة بأسماء المتعاقدين إلى فريق الرصد.

الشخص انتهاكات لقراري مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، أو تواطئه مع حركة الشباب.

٢٤٦ - وسيواصل فريق الرصد الرد على كل ما يتلقاه من المفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي من طلبات لتقديم توضيحات إضافية أو إجراء تحقيقات.

٢٤٧ - ويتضمن المرفق ٧-٨ استنتاجات إضافية بشأن برنامج الأغذية العالمي.

استعراض عمليات منظمة ساسيد

٢٤٨ - ذُكر اسم منظمة ساسيد في التقرير الصادر في آذار/مارس ٢٠١٠ فيما يتعلق بمزاعم تحويل مسار المعونة الغذائية في مقديشو ومحيطها[٢٠٣]. وأسفرت مواصلة المناقشات مع مسؤولي منظمة ساسيد عن معلومات جديدة في إطار أعمال متابعة تقرير عام ٢٠١٠ الذي أصدره فريق الرصد المعني بالصومال.

٢٤٩ - وخلال فترة الولاية الحالية، أتيحت لفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا فرصة الالتقاء بمسؤولي منظمة ساسيد في واشنطن العاصمة ونيروبي ومقديشو في مناسبات عديدة. وقدم المسؤولون جميع المعلومات المطلوبة، بما في ذلك قوائم بأسماء مجالس المحافظين، والمتعاقدين، والمنظمات الشريكة، والميزانيات، وتقارير مراجعة الحسابات[٢٠٤].

٢٥٠ - ولم يجد فريق الرصد الحالي أسسا كافية لمتابعة الإدعاءات التي كانت قد أثيرت في الماضي ضد منظمة ساسيد. ولم يلفت انتباه الفريق، منذ صدور التقرير المؤرخ آذار/مارس ٢٠١٠، أي دليل يوحي باحتمال ارتكاب منظمة ساسيد انتهاكات لقراري مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) .

فريق الأمم المتحدة القطري المعني بالصومال

٢٥١ - عملت الأمم المتحدة أيضا على إنشاء قاعدة بيانات خاصة بإدارة المخاطر، تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتتيح تعزيز التواصل بين الوكالات بشأن البيانات المتوفرة عن المتعاقدين الموجودين أو المحتملين. ومن المتوقع، بحلول حزيران/يونيه ٢٠١١، أن

---

(٢٠٣) انظر: S/2010/91، الفقرات ٢٤٢-٢٥٣.

(٢٠٤) مجلس محافظي منظمة ساسيد للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠؛ ومجلس محافظي منظمة ساسيد للفترة ٢٠١٠-٢٠١١؛ وإحداثيات مواقع منظمة ساسيد للرعاية العلاجية في المجتمعات المحلية، بحسب النظام العالمي لتحديد المواقع، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛ وخريطة منظمة ساسيد الخاصة بمواقع المطابخ، آب/أغسطس ٢٠٠٩.

تكون ست وكالات على الأقل قد حمّلت في قاعدة البيانات هذه جميع ما لديها من معلومات عن المتعاقدين.

تنفيذ الفقرتين ٤ و ٥ من قرار مجلس الأمن ١٩١٦ (٢٠١٠)

٢٥٢ - منذ آذار/مارس ٢٠١٠، بات يُطلب من منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في الصومال أن يقدم كل ١٢٠ يوما تقريرا إلى مجلس الأمن عن تنفيذ الفقرتين ٤ و ٥ من القرار ١٩١٦ (٢٠١٠) وعن أي عوائق تعترض إيصال المساعدة الإنسانية في الصومال وفقا للفقرة ١١ من القرار ١٩١٦ (٢٠١٠). وناقشت لجنة مجلس الأمن القائمة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا هذه التقارير، وجرى إصدارها بوصفها وثائق لمجلس الأمن (S/2010/372، و S/2010/580، و S/2011/125). وذكّرت التقارير على نحو منتظم بالعرقلة التي تواجهها حاليا عمليات المساعدة في الصومال، مع أن تلك العرقلة ما زالت مستمرة حتى الآن. ومع اعتماد القرار ١٩٧٢ (٢٠١١)، مدد مجلس الأمن الاستثناء الإنساني لفترة ستة عشر شهرا، وطلب من منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ أن يقدم تقريرين في غضون تلك الفترة.

إريتريا

سادسا - الخلفية والسياق

٢٥٣ - نالت دولة إريتريا الاستقلال رسميا عن إثيوبيا عام ١٩٩٣، بعد حرب تحرير استمرت ٣٠ عاما وانتهت بسقوط حكومة العقيد منغستو هايلي مريم العسكري (''الدرج'') في عام ١٩٩١ وإجراء استفتاء بعد ذلك. وبعدد سكانها الذي يبلغ ٥,١ مليون نسمة حسب تقدير البنك الدولي، وبنصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يتجاوز ٣٦٩ دولاراً، تحتل إريتريا مكانها بين أقل بلدان العالم نمواً[٢٠٥].

٢٥٤ - ظلت علاقات إريتريا مع جيرانها منذ حصولها على الاستقلال تتسم بالاضطراب. ففي عملية تعيين حدود الدولة الجديدة، اصطدم البلد مع ثلاثة من جيرانه - إثيوبيا واليمن وجيبوتي - بينما احتفظ مع السودان على علاقة معقدة، وغامضة إلى حد ما. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، استند مجلس الأمن إلى دعم إريتريا المزعوم لجماعات المعارضة المسلحة الصومالية ونزاعها الحدودي مع جيبوتي، ليتخذ القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، الذي فرض نظام

(٢٠٥) انظر موقع البنك الدولي على شبكة الإنترنت: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/AFRICAEXT/ERITREAEXT/0، menuPK:351412 pagePK~:~piPK 141132:141109~theSitePK:35138600 HTML.

جزاءات على إريتريا، شملت حظراً عاماً وكاملاً على (استيراد وتصدير) الأسلحة، وحظر على إريتريا دعم الجماعات المسلحة في جميع أنحاء المنطقة. ويواجه منتهكو هذا القرار إمكانية اتخاذ تدابير موجهة ضدهم، تشمل تجميد الأصول وحظر السفر. غير أنه حتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يحدد مجلس الأمن أي أشخاص أو كيانات لاتخاذ تدابير من هذا القبيل.

سياسة إريتريا الخارجية والأمنية

٢٥٥ - لا يمكن فهم السياسة الخارجية والأمنية لإريتريا، بما في ذلك تورطها مع مختلف الجماعات المسلحة في أنحاء المنطقة، إلا في سياق حربها مع إثيوبيا في السنوات ١٩٩٨-٢٠٠٠. ودائما ما تتعلل حكومة إريتريا بامتناع إثيوبيا حتى الآن عن تنفيذ حكم لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا بشأن الحدود المتنازع عليها، وباستمرار وجود المسؤولين المدنيين والقوات العسكرية الإثيوبية على الأراضي التي قضى حكم اللجنة بمنحها لإريتريا، كمبرر لدعمها لجماعات المعارضة المسلحة الإثيوبية، مثل الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين وجبهة تحرير أورومو، اللتين ورد اسميهما في هذا التقرير. كما ينعكس ''السلام البارد'' الذي تقيمه إريتريا مع إثيوبيا فيما تقوم به في أماكن أخرى في المنطقة، وبخاصة في الصومال، حيث تدعم كل من إثيوبيا وإريتريا العديد من الفصائل والإدارات المتنافسة منذ عام ١٩٩٨.

٢٥٦ - وعلاوة على ذلك، أدت حرب إريتريا مع إثيوبيا إلى تغيير كبير في المسار السياسي والتنموي لإريتريا. فقد تم تعليق الدستور، الذي كان قد جرى التصديق عليه عام ١٩٩٧، وتأجلت الانتخابات إلى أجل غير مسمى، وفُرضت حالة طوارئ بحكم الواقع. وعاد الحزب الحاكم في إريتريا، وهو الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة التي كانت قد خرجت من رحم الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا في عام ١٩٩٤، عاد إلى موقفه القديم كجبهة مقاتلة، ممسكاً في يديه بالسيطرة الفعلية على المهام التي عادة ما تتولى الدولة تصريفها. ونتيجة لذلك، آلت مؤسسات الدولة، بل والحزب، إلى حالة من الضمور، بينما أخذت السلطة والموارد تتركز بشكل متزايد في أيدي عدد قليل من الأفراد، وتدار إلى حد كبير خارج نطاق المؤسسات والقنوات الحكومية.

٢٥٧ - في التحقيق وتحديد المسؤولية عن انتهاكات قراري مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) الوارد وصفها في هذا التقرير، اضطر فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا لتحليل وتفسير الشبكة الخفية من كبار المسؤولين الحزبيين والعسكريين ومسؤولي الاستخبارات الذين يحكمون إريتريا، والطريقة الشخصية للغاية والسرية في أغلب الأحوال التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات وتنفيذها، فضلا عن الطرق غير الرسمية وغير المشروعة عادة التي يتم من خلالها تعبئة الموارد اللازمة وإدارتها.

سابعا – الدعم المقدم للجماعات المسلحة الضالعة في أعمال العنف وزعزعة الاستقرار والإرهاب*

٢٥٨ – حصل فريق الرصد، خلال فترة الولاية الحالية، على أدلة دامغة على تقديم دعم إريتري لجماعات المعارضة المسلحة في أنحاء المنطقة، بما في ذلك في جيبوتي وإثيوبيا والصومال والسودان. كما شمل الدعم المقدم لهذه الجماعات شبكات دبلوماسية واستخباراتية إريترية وشبكات مرتبطة بالجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة في كينيا وأوغندا والإمارات العربية المتحدة وأماكن أخرى.

٢٥٩ – وتعترف حكومة إريتريا بأنها تقيم علاقات مع جماعات المعارضة المسلحة الصومالية، بما فيها حركة الشباب، غير أنها تصف هذه الارتباطات بأنها سياسية (وفي حالة واحدة بعينها بأنها ''إنسانية'')، في حين تنكر أنها تقدم أي دعم عسكري أو مادي أو مالي. والأدلة والشهادات التي حصل عليها فريق الرصد، بما في ذلك سجلات المدفوعات المالية والمقابلات مع شهود العيان والبيانات ذات الصلة بالنقل البحري والجوي، تشير جميعها إلى أن الدعم الإريتري لجماعات المعارضة المسلحة الصومالية لا يقتصر على الأبعاد السياسية أو الإنسانية. وعلاوة على ذلك، ليست هناك أية أدلة تشير إلى أن إريتريا توظف علاقتها المميزة مع حركة الشباب أو مجموعات المعارضة الأخرى لأغراض الحوار أو المصالحة، سواء من حيث المبادرات المتخذة من جانب واحد أو من خلال المشاركة في المحافل السياسية المتعددة الأطراف.

٢٦٠ – وقد رفضت إريتريا الرد على استفسارات فريق الرصد بشأن دعمها للجماعات المسلحة في جيبوتي وإثيوبيا على أساس أن هذه نزاعات ثنائية، وأنها في حالة جيبوتي نزاع يخضع لوساطة تجري تحت رعاية قطر. وبالتالي، لم يكن ممكناً لفريق الرصد أن يعرض في تقريره رد إريتريا على هذه الادعاءات.

ألف – العمليات الخارجية

٢٦١ – يتم توجيه الدعم الإريتري لجماعات المعارضة المسلحة من خلال فريق صغير، وإن كان يتمتع بالكفاءة، من الضباط، من مكتب الأمن الوطني والجيش الإريتري وقيادة الجبهة الشعبية، تحت الإشراف المباشر لمكتب الرئيس. والطبيعة السرية لهذه المؤسسات، ووجود درجة معينة من التداخل بين مجالات مسؤولياتها، وتخريب الهياكل الرسمية لصالح الولاءات الشخصية والسلطة غير الرسمية، تعني أنه يتم إبقاء التسلسل القيادي مبهماً بصورة متعمدة.

* في الفقرة ١٥ (ب) من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) حظر مجلس الأمن تقديم ''الدعم انطلاقا من إريتريا لجماعات المعارضة المسلحة التي تستهدف زعزعة استقرار المنطقة''؛ وتحظر الفقرة ١٥ (د) القيام ''بإيواء أفراد أو جماعات أو تمويلهم لارتكاب أعمال عنف أو أعمال إرهابية ضد دول أخرى أو مواطنيها في المنطقة، أو ييسرون قيامهم بها أو يدعمونهم أو ينظمونهم أو يدربونهم أو يحرضونهم على ارتكابها''.

وعلاوة على ذلك، فإن العديد من كبار الضباط يضطلعون بوظائف متعددة، وقد يكونون مسؤولين أمام أكثر من تسلسل قيادي واحد. وقد تلقى فريق الرصد معلومات حديثة تشير إلى أنه تجري حالياً عملية إعادة تنظيم للأجهزة الأمنية الإريترية، بما يزيد من تعقيد الجهود الرامية لوصف هذه الهياكل.

٢٦٢ - ومع ذلك، كان بمقدور فريق الرصد تحديد بعض كبار الضباط المسؤولين عن توجيه وإدارة عمليات الاستخبارات الخارجية الإريترية في منطقة القرن الأفريقي، فضلا عن وظائفهم الرئيسية. وهم يشملون:

(أ) **العميد طعمة غويتوم كينفو (المعروف أيضا باسم ودي مقيلي)**[٢٠٦]: عادة ما يعرف ببساطة باسم 'طعمة' أو 'مقيلي'، وهو رئيس عمليات الاستخبارات الخارجية الإريترية في منطقة القرن الأفريقي، وقد ورد اسمه في تقارير فريق الرصد السابقة لتورطه في تقديم الدعم لجماعات المعارضة المسلحة الصومالية[٢٠٧]. وقد حصل فريق الرصد على صورة لطعمة وتحقق من صحتها.

الشكل رقم ٩

العميد طعمة غويتوم كينفو (المعروف أيضا باسم ودي مقيلي)

(٢٠٦) يستخدم الجنرال طعمة أيضا الأسماء المستعارة: طعمة أبرهه سيلاسي، وأبراهام طعمة، وفيتسوم برهام تويلدي. وحصل فريق الرصد مؤخرا على تفاصيل وثيقتين من وثائق السفر استخدمهما الجنرال طعمة من قبل.

(٢٠٧) انظر S/2010/91، الفقرة ٦٠ والحاشية.

(ب) **العقيد فيتسوم يشاك (المعروف أيضا باسم "لينين")**: يعمل العقيد فيتسوم كنائب لطعمة للعمليات الخارجية، ويشرف على تدريب الجماعات المعارضة المسلحة في المنطقة. كما أنه يشارك بشكل مباشر في تدريب جماعات المعارضة المسلحة في المرتفعات الإثيوبية (أي التيغراي والأمهرة). وفيتسوم مسؤول أيضا أمام اللواء تيكلاي كيفلي ''مانجوس''، قائد المنطقة العسكرية الغربية ووحدات حرس الحدود، وأفيد أنه يعمل معه بصورة وثيقة في أنشطة التهريب عبر الحدود. وقد حصل فريق الرصد على صورة للعقيد فيتسوم وتحقق من صحتها.

الشكل رقم ١٠
العقيد فيتسوم يشاك (المعروف أيضا باسم "لينين")

(ج) **العقيد تويلدي هابتي نيغاش**: ويعرف أيضا بالأسماء المستعارة: ''موسى''، و ''أمانويل كيداني''، و ''ودي كيدان''، وهو يعمل بصورة وثيقة مع طعمة، ويتولى مسؤولية تدريب ودعم جماعات المعارضة الصومالية المسلحة، وشارك في تدريب بعض جماعات المعارضة الإثيوبية. ويقال إنه خبير متفجرات. وقد تم ترحيله من كينيا في أكثر من مناسبة. وللاطلاع على المزيد من المعلومات حول أنشطة العقيد نيغاش وصلاته بجماعات المعارضة المسلحة الصومالية والإثيوبية، انظر المرفقين ٨-١ و ٨-٥.

الشكل رقم ١١

العقيد هابتي تويلدي نيغاش (المعروف أيضا باسم "موسى")

(د) **العقيد غيماتشو أيانا المعروف أيضا باسم "كيرشو"**: العقيد غيماتشو مسؤول عن تدريب ودعم جبهة تحرير أورومو.

(هـ) **العقيد "حساينت"**: يتخذ العقيد ''حساينت'' مقرا له في كيلوما في شرق إريتريا، وهو ضابط الاستخبارات العسكرية المسؤول في تلك المنطقة، ويشارك في تدريب ودعم جماعات المعارضة العفارية Afar والصومالية[٢٠٨].

٢٦٣ - ويشمل المسؤولون الآخرون الضالعون في عمليات المخابرات الخارجية الأسماء التالية:

(أ) **تسفالديت تيكلاي سيلاسي**: رئيس الديوان في مكتب الرئيس. الذي يتحكم في إمكانية الوصول إلى الرئيس أسياس أفورقي، وهو المسؤول عن توصيل تعليمات الرئيس لمسؤولي الحكومة والحزب، بما في ذلك الأجهزة الأمنية. كما يقوم من حين لآخر بمهام خاصة في الخارج نيابة عن الرئيس.

(ب) **اللواء تيكلاي كيفلي "مانجوس"**: قائد قوات الحدود الإريترية، ويتولى كذلك قيادة المنطقة العسكرية الغربية، وهو الرئيس المباشر لفيتسوم في التسلسل القيادي العسكري.

(٢٠٨) وفقا لأحد المصادر، فإن الاسم الصحيح للكولونيل 'حساينت' هو تيكلاي غيرماي، غير أنه لم يتسن بعد لفريق الرصد التحقق من ذلك مع المصادر الأخرى.

(ج) **الأميرال هوميد كاريكاري**: قائد القوات البحرية الإريترية، ويشارك بصورة مباشرة في تقديم الدعم لجبهة إعادة الوحدة والديمقراطية في جيبوتي.

باء – منشآت التدريب

٢٦٤ – دعما لعملياتها الخارجية، تحتفظ إريتريا بشبكة واسعة ومعقدة من مراكز ومعسكرات ومرافق التدريب. وفي حين يجري تدريب جماعات المعارضة المسلحة الأجنبية تحت إشراف وكالة الأمن الوطني، فإن مراكز التدريب كثيراً ما تكون في مواقع مشتركة مع المنشآت العسكرية، وغالباً ما يتم توفير الدعم اللوجستي والمادي لها من قبل الجيش.

٢٦٥ – والوصف الذي يورده فريق الرصد لمنشآت التدريب يستند إلى حد كبير، وإن لم يكن حصرياً، على مقابلات مع أكثر من ١٠٠ من الأعضاء السابقين في ست من جماعات المعارضة المسلحة، من بينها:

- حركة الشباب
- حزب الإسلام/الجبهة الإسلامية الصومالية[٢٠٩]
- حزب الإسلام/فصيل أسمرة – تحالف إعادة تحرير الصومال
- الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين
- جبهة تحرير أورومو
- جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية

٢٦٦ – وكانت الشهادات المستقاة من هذه المقابلات متسقة فيما يتعلق بالمواقع وأسماء الأماكن وهويات كبار الضباط وطبيعة التدريب الذي تم تقديمه، ولا سيما في وسط وشرق إريتريا. ومع ذلك، فإن وظائف بعض المنشآت الأصغر، بل ومواقعها، قد تغيرت بمرور الوقت، بحيث أن بعض المعلومات الواردة في هذا التقرير قد يكون قد عفا عليها الزمن بالفعل. وترد في المرفق ٨–١ قائمة بمرافق التدريب التي حددها فريق الرصد.

(٢٠٩) تعرف أيضا باسم Jabhadda Islaamiga Soomaaliyeed أو JABISO.

جيم – المساعدات الإريترية المقدمة للجماعات المسلحة في انتهاك لقراري مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)

٢٦٧ – قام فريق الرصد، خلال فترة الولاية، برصد مجموعة متنوعة من الأنشطة التي قامت بها إريتريا لدعم الجماعات المسلحة في أنحاء المنطقة والتحقيق فيها. وتنقسم هذه الأنشطة بصورة عامة إلى أربع فئات:

(أ) تقديم الدعم لجماعات المعارضة المسلحة الصومالية في انتهاك للقرارين ١٨٤٤ (٢٠٠٨) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)؛

(ب) تقديم الدعم لجماعات المعارضة المسلحة الإثيوبية عبر الصومال، في انتهاك للقرارين ١٨٤٤ (٢٠٠٨) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)؛

(ج) تقديم الدعم للجماعات المسلحة غير الصومالية الضالعة في أعمال زعزعة الاستقرار والإرهاب في انتهاك للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)؛

(د) القيام بعمليات باستخدام القوات العميلة التي تخضع بشكل مباشر للقيادة والسيطرة الإريترية، التي ترفع بصورة زائفة ''أعلام'' جماعات المعارضة الداخلية، في انتهاك للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

دال – جيبوتي*

٢٦٨ – في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، اندلع قتال بين القوات الإريترية والجيبوتية بالقرب من قرية راس الدميرة الساحلية، على الحدود المشتركة بينهما. وتدعي جيبوتي أن ٣٠ من جنودها قُتلوا في أعمال القتال، وأُبلغ عن اعتبار ١٩ جنديا في عداد المفقودين بينما أصيب عشرات بجروح. كما تدعي جيبوتي أنها تكبدت خسائر مادية، شملت طائرتين، وأكثر من عشر مركبات، من بينها ناقلات جنود مدرعة، ومجموعة متنوعة من الأسلحة والذخائر والأعتدة العسكرية(٢١٠). ورفضت حكومة إريتريا التعليق على التراع.

٢٦٩ – ورغم إعلان وقف إطلاق النار رسمياً في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، برعاية قطر، واصلت إريتريا تقديم الدعم لجماعة منشقة عن جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية، تُعرف

* في الفقرة ١٦ من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، طالب مجلس الأمن ''بأن تقوم جميع الدول الأعضاء، ولا سيما إريتريا، بوقف توفير التسليح والتدريب والتجهيز للجماعات المسلحة وأفرادها، بما فيها جماعة 'الشباب'، التي تستهدف زعزعة استقرار المنطقة أو تحرض على العنف والقلاقل المدنية في جيبوتي''.

(٢١٠) وزارة الشؤون الخارجية الجيبوتية، Lourdes Pertes Subies Par l'Armee Djiboutienne، تموز/يوليه ٢٠١٠.

باسم 'الجبهة – المقاتلة' FRUD-C[٢١١]، يرأسها محمد كادامي، وهو سياسي من عفار يقيم في فرنسا كما تردد. وتنشط الجماعة في شمال جيبوتي، في منطقة جبال مابلا بين أوبوك وتاجورا، حيث تقوم بعمليات عسكرية تهدف إلى مضايقة القوات الجيبوتية، وإن كانت تشارك أيضا، وفقا لمسؤولين جيبوتيين، في أعمال قطع طرق وابتزاز للإنفاق على نفسها.

الشكل رقم ١٢

الأدميرال هوميد كاريكاري مع قيادة الجبهة المقاتلة FRUD-C، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

(من اليسار إلى اليمين: الأدميرال هوميد كاريكاري، ومحمد كادامي، وحسن مقبل)

٢٧٠ – وشنت جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية الأصلية، وهي حركة تمرد عرقية من عفار، تمرداً ضد حكومة جيبوتي في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، عندما وقع فصيل من الجبهة اتفاق سلام مع الحكومة، وانضم اثنان من أعضاء الجبهة إلى مجلس الوزراء. واستمر فصيل أكثر راديكالية من الجبهة، بقيادة أحمد ديني أحمد، في طريق الكفاح المسلح، بتأثير أقل، حتى توقيع اتفاق السلام الثاني في باريس في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

٢٧١ – وبين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨، كانت فعالية 'الجبهة – المقاتلة' FRUD-C العسكرية لا تكاد تُذكر، واقتصرت حملتها المناهضة للحكومة بصورة فعلية على التصريحات التي كانت

(٢١١) تعرف أيضا باسم جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية – المسلحة FRUD-Armé.

تصدر عن المتحدث باسمها، محمد حسن مقبل. غير أنه في عام ٢٠٠٨، بدأت إريتريا برنامجاً لتقديم الدعم إلى 'الجبهة – المقاتلة' FRUD-C، حيث وفرت لها القواعد والتدريب والأسلحة والمعدات.

٢٧٢ – وكان حجم الدعم الإريتري محدوداً، وتظل العمليات العسكرية التي تقوم بها 'الجبهة – المقاتلة' FRUD-C منذ عام ٢٠٠٨ عمليات صغيرة الحجم وغير فعالة إلى حد كبير. ومع ذلك، فإن الدعم الإريتري للجماعة يمثل انتهاكاً للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، كما يشكل عقبة أمام تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٢ (٢٠٠٩) (انظر الفقرات ٤٢٦-٤٣٣ أدناه).

٢٧٣ – وفقا لمحمد جبهه، وهو قائد سابق في 'الجبهة – المقاتلة' FRUD-C معتقل حالياً في جيبوتي، وقابله فريق الرصد، فإن الدعم الإريتري لميليشيته يرجع إلى أواخر عام ٢٠٠٨. فقد سُمح لمقاتلي جبهه باستخدام منشأة عسكرية إريترية في غيبدو، وهي بلدة صغيرة توجد بها حامية عسكرية على الطريق بين عصب وبوري. وعندما اندلع القتال بين إريتريا وجيبوتي على طول الحدود المشتركة بينهما، نُقلت قاعدة 'الجبهة – المقاتلة' FRUD-C إلى ديبا سيم، على مسافة أبعد عن الحدود، ثم في أواخر عام ٢٠٠٩ إلى أندالي[٢١٢].

٢٧٤ – وفي سلسلة من البيانات التي سجلتها الحكومة الجيبوتية، نُقل عن جبهه وصفه الأسلحة والذخائر والمعدات التي قدمتها الحكومة الإريترية لمقاتليه[٢١٣]. غير أنه، في مقابلة مع فريق الرصد، لم يعترف جبهه إلا بأن الحكومة الإريترية كانت ''تدعمنا، وتوفر لنا الغذاء والأدوية، وتعالج مقاتلينا الجرحى''، لكنه نفى تلقي أي أسلحة أو معدات عسكرية. كما ادعى أنه كان على جماعته أن تشتري الزي العسكري والأسلحة والذخائر من اليمن. وكانت نقطة اتصاله الرئيسية مع الإريتريين هو العقيد حساينت، وهو ضابط استخبارات عسكرية مقره في عصب، تعرف عليه أيضا لفريق الرصد العديد من المقاتلين السابقين من جماعات المعارضة المسلحة الإثيوبية والصومالية. وكانت التحركات عبر الحدود تتم في داداتو، وهي نقطة عبور حدودية يستخدمها أيضا أعضاء جبهة تحرير أورومو (انظر دراسة الحالة المتعلقة بجبهة تحرير أورومو في الفرع السابع، هاء، ٢ أدناه).

---

(٢١٢) تعرف جبهه على نفسه في إحدى الصور التي حصل عليها فريق الرصد، واعترف بوجوده في المناسبة التي التقطت فيها الصورة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (انظر المرفق ٨-٢ للاطلاع على صورة جبهه مع قيادة 'الجبهة-المقاتلة' FRUD-C). كما تعرف على الأدميرال هوميد كاريكاري ومحمد كادامي وحسن مقبل. مقابلة مع فريق الرصد، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

(٢١٣) تقرير لحكومة جيبوتي، تموز/يوليه ٢٠١١.

الشكل رقم ١٣

محمد كادامي يلقي كلمة أمام مقاتلي 'الجبهة – المقاتلة' FRUD-C، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

٢٧٥ - ووفقا لما قاله جبهه، يتم أيضا في إريتريا، بالقرب من كيلوما، دعم وتدريب جماعتين على الأقل من جماعات متمردي عفار من إثيوبيا، هما جبهة تحرير عفار وحركة ''أوغوغومو'' عفار (المعروفة أيضا باسم جبهة عفار الثورية الديمقراطية المتحدة أو ARDUF). كما زعم أنه على علم بأنه يجري تدريب جماعات المعارضة المسلحة الأورومو والصومالية في كيلوما، وهو يؤيد تصريحات من أعضاء سابقين في هذه الجماعات (انظر دراسات الحالة المتعلقة بصلات الاستخبارات الإريترية مع جماعات المعارضة المسلحة الصومالية، وبالجبهة الوطنية لتحرير أوغادين (الملحق ٨-٣)).

٢٧٦ - وفي شباط/فبراير ٢٠١١، قامت قوات الجيش الجيبوتي، بناء على معلومات وردت من مخبر في منطقة تاجورا، بعملية تفتيش في أساراتو، بالقرب من الحدود الإريترية. ووفقا لمصادر حكومية جيبوتية، أدت العملية إلى ضبط ٥٠ كيلوغراماً من المتفجرات مخبأة في كهف. ووفقا لأحد مسؤولي إنفاذ القانون الجيبوتيين، أشار اتصال لاسلكي للـ 'الجبهة - المقاتلة' FRUD-C تم اعتراضه في وقت لاحق من اليوم نفسه، إلى اكتشاف المتفجرات ومصادرها[٢١٤]. ورغم أن حكومة جيبوتي أتاحت لفريق الرصد معاينة

(٢١٤) مقابلة، جيبوتي، آذار/مارس ٢٠١١.

المتفجرات، فقد اتضح أنها من صنع الحقبة السوفياتية، و لم يتمكن فريق الرصد من تتبع المنشأ الأصلي لها أو تسلسل حائزيها.

هاء – إثيوبيا

٢٧٧ – يُعد الدعم الإريتري لجماعات المعارضة المسلحة الإثيوبية من أعراض النزاع الحدودي المعلق دون حل بين البلدين. ويستضيف كلا البلدين قوى معارضة من البلد الأخر. ورفضت إريتريا الرد على أسئلة فريق الرصد فيما يتصل بتقديم الدعم لجماعات المعارضة المسلحة الإثيوبية، متذرعة بأسباب تتعلق بالأمن الوطني وباستمرار وجود القوات الإثيوبية في الأراضي التي منحتها لجنة الحدود الإثيوبية – الإريترية لإريتريا بقرارها الصادر في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢[٢١٥].

٢٧٨ – وخلال فترة ولاية فريق الرصد، تلقى الفريق معلومات موثوق بها عن الدعم الإريتري من جماعات المعارضة المسلحة الإثيوبية التالية:

- الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين
- جبهة تحرير أورومو
- جبهة تحرير عفار
- جبهة عفار الثورية الديمقراطية المتحدة المعروفة أيضا باسم ''أوغوغومو'' Ugugumo
- جبهة تحرير سيدامو Sidamo
- حركة تيغراي الشعبية الديمقراطية
- مقاتلون غير محددي الهوية من منطقتي أمهرا وغامبيلا الإثيوبيتين

٢٧٩ – وفي حالتين على وجه التحديد، تتعلقان بالجبهة الوطنية لتحرير أوغادين وجبهة تحرير أورومو، كان بمقدور فريق الرصد أن يتحقق بشكل مستقل من هذه الادعاءات.

(٢١٥) مقابلات أجراها فريق الرصد مع مسؤولين حكوميين وحزبيين إريتريين، أسمرة، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وأبلغ فريق الرصد حكومة إريتريا أن ولاية تقتصر على المسائل الفنية، وأن هذه الاعتبارات السياسية والقانونية الأوسع نطاقا هي اعتبارات تخرج عن نطاق ولايته.

١ - الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين

٢٨٠ - بدأ الدعم الإريتري للجبهة الوطنية لتحرير أوغادين قرب نهاية الحرب الإثيوبية - الإريترية، وجرى تناوله في العديد من التقارير السابقة لفريق الرصد[٢١٦]. وقال مسؤول كبير في الجبهة شارك في الاتصالات المبكرة مع أسمرة لفريق الرصد إنه بعد الاتصالات الأولي مع السفارات في الخارج، قام أول وفد من الجبهة بزيارة أسمرة بحلول عام ٢٠٠١ لإجراء محادثات مباشرة مع الرئيس أسياس أفورقي ومسؤوليه[٢١٧]. وتبين المعلومات الجديدة التي حصل عليها فريق الرصد بما لا يدع مجالا للشك أن هذه المساعدات قد استمرت منذ فرض جزاءات القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

٢٨١ - ووفقا لمعلومات تم الحصول عليها من مسؤولين كبار سابقين وحاليين بالجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، كان توجيه المساعدات الإريترية إلى الجبهة قبل عام ٢٠٠٦ يمر أساساً عبر بوساسو إلى منطقة أبودواق وسط الصومال، ثم عبر الحدود إلى إثيوبيا[٢١٨]. وكان من بين المسؤولين عن الخدمات اللوجستية لهذه العملية العقيد طعمة ''مقيلي'' (الذي تمت ترقيته بعد ذلك إلى رتبة اللواء)، وتويلدي هابتي نيغاش من جانب حكومة إريتريا، وعبد النور سويان وبشير مختال من جانب الجبهة. وكان يتم إرسال بعض شحنات الأسلحة والذخائر مباشرة من إريتريا، ولكن بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، استحدثت ترتيبات جديدة تشمل تسديد مدفوعات إريترية لتاجر سلاح يمني[٢١٩]. ولكن ثبت أن هذا الترتيب غير مرضٍ، لأن العتاد الذي تم شحنه من اليمن ثبت أنه دون المستوى المطلوب.

٢٨٢ - وفي عام ٢٠٠٦، وعقب استيلاء اتحاد المحاكم الإسلامية على العاصمة مقديشو، جرى في البداية إيصال المساعدات الإريترية للاتحاد من خلال القائمة للجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، حتى أمكن إقامة تنسيق مباشر للدعم العسكري مع قيادة الاتحاد. وجرى إيفاد مسؤول الجبهة بشير مختال وضابط الاستخبارات الإريتري تويلدي هابتي نيغاش إلى مقديشو لهذا الغرض. ووصف مسؤول من الجبهة، عمل كمترجم لنيغاش في ذلك الوقت، لفريق الرصد سلسلة من الاجتماعات بين نيغاش وضباط من الاتحاد ومن حركة الشباب خلال تلك الفترة - وهي معلومات أكدها في وقت لاحق يوسف محمد سياد انددادي، وزير الدفاع

---

(٢١٦) انظر، على سبيل المثال، S/2003/223، الفقرات ٦٢-٧٣؛ و S/2006/913، الفقرتان ٢٣ و ٣٩.

(٢١٧) مقابلة مع مسؤول سابق في الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

(٢١٨) مقابلة مع مسؤول لوجستيات سابق في الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠؛ ومسؤول كبير حالي في الجبهة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

(٢١٩) مقابلة مع مسؤول سابق في الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

في الحكومة الاتحادية الانتقالية الحالية، الذي كان في ذلك الوقت وزيراً للدفاع في اتحاد المحاكم الإسلامية[٢٢٠]. وبعد ذلك، كان يتم إيصال المساعدات العسكرية للاتحاد براً (عن طريق بوساسو) إلى ضوسوماريب، وجواً بصورة مباشرة إلى مقديشو. غير أن الحكومة الإريترية أعلنت، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أنها ملتزمة ''بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للصومال و [...] لا تزال ملتزمة التزاماً تاماً بالحظر المفروض على توريد الأسلحة للصومال''[٢٢١].

٢٨٣ - وأدى التدخل العسكري الإثيوبي في الصومال في عام ٢٠٠٦ إلى تفكيك اتحاد المحاكم الإسلامية، وتحولت القناة الإريترية الرئيسية لتقديم المساعدات إلى الجبهة إلى بونتلاند. غير أن تعاون الاستخبارات الإثيوبية مع سلطات بونتلاند في عام ٢٠٠٨ أدى إلى اعتقال العديد من مسؤولي الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين في بونتلاند، بما في ذلك عبد النور سويان، واضطرت إريتريا والجبهة لإيجاد طريق بديل. وبالتالي، فقد انتقل خط الإمداد الرئيسي للجبهة إلى منطقة أودال في غرب صوماليلاند.

٢٨٤ - وفي أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وصلت مجموعة تضم أكثر من ٢٠٠ من مقاتلي الجبهة عن طريق البحر إلى نقطة تقع على الساحل الشمالي الغربي لصوماليلاند بالقرب من قرية لوغايا الساحلية. وكانت الوحدة التابعة للجبهة تنتوي عبور الأراضي الصومالية خفية، للوصول إلى إثيوبيا قرب بلدة بوراما الحدودية. لكن قوات امن صوماليلاند رصدت وجودهم وطاردوهم، مما اضطر المجموعة إلى عبور الحدود إلى إثيوبيا، حيث اعترضهم الجيش الإثيوبي، وتمكن من تفريقهم وهزيمتهم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أجرى فريق الرصد مقابلات مع أفراد بقوا على قيد الحياة من القوة التي أرسلتها الجبهة وهم رهن الاعتقال في جيغجيغا، وتفقد الأسلحة والمعدات التي تم مصادرتها منهم على جانبي الحدود. ويتضمن المرفق ٨-٣ الأدلة المستخلصة من هذا التحقيق، والتي أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن إريتريا قامت بتدريب القوة التابعة للجبهة وتجهيزها ونشرها. وقيام إريتريا بدعم هذه القوة ونشرها عبر الأراضي الصومالية يشكل انتهاكاً لقراري مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

---

(٢٢٠) مقابلة مع مترجم سابق من الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ومع يوسف انندادي في نيسان/أبريل ٢٠١١.

(٢٢١) رد الحكومة الإريترية على فريق الرصد، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

٢ - جبهة تحرير أوورومو

٢٨٥ - وعلى غرار الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، استفادت جبهة تحرير أوورومو من الرعاية الإريترية منذ الحرب الإثيوبية الإريترية في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠، وقد قامت أفرقة الرصد السابقة بتوثيق التورط الإريتري مع جبهة تحرير أوورومو في السياق الصومالي. وقد احتفظت جبهة تحرير أوورومو بمكاتب في أسمرة لأكثر من عقد من الزمان، وطالما استخدمت قيادتها إريتريا للتدريب وكنقطة انطلاق لشن عملياتها. وتحدد قائمة اتصالات داخلية لجبهة تحرير أوورومو، ترجع إلى عام ٢٠٠٦ تقريباً، أسماء كبار المسؤولين وأرقام هواتفهم والشخصيات الإريترية الرئيسية التي يتصلون بها (انظر الملحق ٨-٤.(أ)). وتمكن فريق الرصد من التحقق من ذلك من خلال مقابلات مع أعضاء سابقين في الجبهة، وأكد أن الكثير من هذه المعلومات لا يزال صحيحاً في وقت الولاية الحالية.

دراسة حالة: العملية التي خططت لها جبهة تحرير أوورومو لتعطيل مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي

٢٨٦ - في أوائل عام ٢٠١١، أحبطت الاستخبارات والشرطة الاتحادية الإثيوبية مؤامرة لتفجير أهداف في أديس أبابا وحولها وقت انعقاد الدورة العادية السادسة عشرة لجمعية الاتحاد الأفريقي، الذي كان من المقرر أن يعقد يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ورغم أنها كانت في الظاهر عملية لجبهة تحرير أوورومو، فإن مديرية العمليات الخارجية بالحكومة الإريترية، بقيادة الجنرال طعمة، كانت هي التي قامت بتدبيرها والتخطيط لها ودعمها وتوجيهها. ولو قُدر للعملية أن تُنفذ كما كان مخططاً له، لكان من المؤكد تقريباً أن تتسبب سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين وإلحاق أضرار بالاقتصاد الإثيوبي وتعطيل مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي[٢٢٢].

(أ) خلفية العملية: التجنيد والتخطيط والتدريب

٢٨٧ - يبدو أن التخطيط للعملية قد بدأ في عام ٢٠٠٨، عندما قامت وكالة الأمن الوطني الإريترية بتجنيد وتدريب أول مقاتلي جبهة تحرير أوورومو المشاركين في العملية. وقال فيكادو أبديسو غوسو، وهو أحد الناجين من الوحدة التابعة للجبهة التي تمكن الجيش الإثيوبي

(٢٢٢) في الفترة من ٧ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠١١، سُمح لفريق الرصد بالاطلاع على الأدلة التي ضبطتها الحكومة الإثيوبية، ومن بينها أسلحة ومتفجرات وسجلات هاتفية ومالية وتسجيلات هاتفية. وخلال تلك الفترة، قضى الفريق أكثر من ٢٢ ساعة على مدار ثلاثة أيام لإجراء مقابلات منفردة مع سبعة محتجزين من أعضاء الجبهة من الضالعين في العملية، ومن بينهم قائد الفريق عمر إدريس محمد.

من هزيمتها وتفريقها بعد أن أحدث خسائر فادحة في صفوفها، لفريق الرصد أن أحد منتسبي الجبهة في كينيا رتب له في عام ٢٠٠٨ اتصالاً مع عقيد إريتري يدعى غيماتشو أيانا، ويُعرف أيضا باسم 'كيرشو'. وأعطى غيماتشو تعليمات لفيكادو بالسفر مع ثلاثة آخرين من مقاتلي الجبهة إلى إريتريا، عن طريق السودان[٢٢٣].

٢٨٨ - وبعد وصوله إلى إريتريا، شمل تدريب فيكادو الأولي عدة أسابيع من نظرية المتفجرات وممارستها في مواقع مختلفة في أسمرة وحولها، تحت إشراف غيماتشو. وكان المدرب الرئيسي ضابط إريتري يعرفه طلابه فقط بكنيته ''ودي إياسو''[٢٢٤]. وقال فيكادو لفريق الرصد أنه تلقى عند إكمال هذا التدريب تعليمات بالسفر إلى أديس أبابا ليتعرف على المدينة[٢٢٥].

٢٨٩ - بعد شهرين استدعي فيكادو إلى إريتريا لحضور تدريب أطول وأكثر تكثيفاً على مجموعة من المهارات العسكرية، أولا بالقرب من ديكمهاري، ثم في معسكر عين، حيث قضى هو والمتدربين الآخرين من الجبهة بقية عام ٢٠٠٩. ووفقا لفيكادو، كانت هناك جماعة ميليشيا من التيغراي تُعرف باسم ''دمهيت'' تتدرب أيضا التدريب في معسكر عين خلال نفس الفترة[٢٢٦].

٢٩٠ - وبينما كان فيكادو يتلقى التدريب في معسكر عين، كانت أجهزة الأمن الإريترية، من خلال العقيد غيماتشو، تتصل بأحد كوادر جبهة تحرير أورومو يتخذ مقراً له في جيبوتي، يدعى محمد إدريس عمر، وهو الذي سيصبح في نهاية المطاف قائد فريق عملية أديس أبابا. وفي مقابلات مع فريق الرصد، قال عمر إنه انضم إلى جبهة تحرير أورومو في عام ٢٠٠٣، وتلقى تدريباً في إريتريا في مولوبيرا (بالقرب من غاش باركة) ومعسكر أديس، وتقلد مناصب أعلى على نحو متزايد. وخلال شهر رمضان (آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر) ٢٠٠٩، اتصل به رئيس الجبهة داود إيبسا، الذي طلب منه أن ينتظر اتصالاً هاتفياً من ضابط إريتري سيكلفه بمهمة سرية. وبعد ذلك بفترة قصيرة، اتصل به العقيد غيماتشو،

---

(٢٢٣) مقابلة مع فيكادو أبديسو غوسو، ٩ آذار/مارس ٢٠١١.

(٢٢٤) يعتقد فريق الرصد أن هذا الشخص هو سولومون إياسو، وهو مسؤول في وزارة الدفاع، ويساعد أيضا مكتب الرئيس في المسائل الأمنية.

(٢٢٥) مقابلة مع فيكادو أبديسو غوسو، ٩ آذار/مارس ٢٠١١.

(٢٢٦) مقابلة مع فيكادو أبديسو غوسو، ٩ آذار/مارس ٢٠١١. وتتفق هذه المعلومة مع المعلومات التي تم الحصول عليها خلال مقابلة مع أحد المحتجزين التابعين للجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

الذي طلب منه إحضار خمسة مجندين جدد إلى إريتريا[٢٢٧]. وفعل ذلك، حيث عبر الحدود عند داداتو، وعاد بعد ذلك إلى جيبوتي[٢٢٨]. ويؤكد إمام سعيد أحمد، الذي كان من بين الخمسة، أنه تم بعد ذلك تكليف المجموعة بالتدريب مع فيكادو في معسكر عين[٢٢٩].

٢٩١ - وفي آذار/مارس ٢٠١٠، استدعي عمر مرة أخرى إلى إريتريا، حيث التقى مع غيماتشو وطعمه في أحد فنادق أسمرة. وأبلغ طعمة عمر أنه سيتلقى تدريباً على المتفجرات للقيام ''بعمليات في مناطق حضرية''، وأن عليه أن يختار اثنين من المجندين الخمسة الذين جاء بهم من جيبوتي لهذا الغرض الخاص. وسافر عمر إلى معسكر عين لحضور حفل تخريج المجندين، الذين كانوا يعرفوه بالاسم المستعار ''يحيى''، واختار اثنين منهم كما طلب منه طعمة: عبد القادر 'غورتو' وسعيد محمد يوسف ''دروغبا''.

٢٩٢ - وفي أواخر نيسان/أبريل أو أوائل أيار/مايو ٢٠١١، وبعد أسبوعين من التدريب النظري والعملي في أسمرة وحولها، تلقى الثلاثة تعليمات بالاستعداد لإيفادهم في مهمة إلى جيبوتي، بهدف تفجير شاحنات وقود إثيوبية في مستودع على مشارف بلدة جيبوتية. وقيل لهم إنه سيتم إيصال المتفجرات لهم.

٢٩٣ - ولأسباب غير واضحة، استدعى طعمة عمر إلى إريتريا قبل أن يتم تنفيذ العملية المخطط لها. وسافر عمر وزميليه الاثنين براً إلى جيبوتي، حيث أمضوا عدة أسابيع في استطلاع قبل استدعائهم إلى إريتريا. وأُرسل هو و ١٠ آخرين من مقاتلي جبهة تحرير أورومو إلى معسكر عين لمدة شهر لتجديد المعلومات والتدريب على مهارات المشاة الأساسية، تحت إشراف العقيد جمال قائد معسكر عين، بينما كان عمر يتولى قيادة المجموعة. وعند انتهاء التدريب، استدعي عمر إلى أسمرة حيث أبلغه طعمة بأن الهدف الجديد للعملية هو أديس أبابا.

(ب) الفريق ١: فيكادو أبديسو غوسو

٢٩٤ - في آذار/مارس عام ٢٠١٠، كتحضير نهائي قبل النشر، أرسل فيكادو والمتدربين الآخرين إلى أسمرة لحضور دورة قصيرة مع ودي إياسو على استخدام الهواتف النقالة وأجهزة

---

(٢٢٧) المجندون الخمسة هم: سعيد علي أحمد ''الدكتور''، وإمام سعيد أحمد (المعروف أيضا باسم يمام، وأبو محمد طلحة، وعبد الوهاب)، وعبده سعيد مفتي (المعروف أيضا باسم 'علي')، وعبد القادر ''غورتو''، وسعيد محمد يوسف ''دروغبا''.

(٢٢٨) أكد محمد جبهه، قائد جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية، أيضا لفريق الرصد استخدام داداتو كنقطة عبور أولية لأعضاء جبهة تحرير أورومو. مقابلة، جيبوتي، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

(٢٢٩) مقابلة مع إمام سعيد أحمد، ١٠ آذار/مارس ٢٠١١.

التوقيت الميكانيكية لتفجير المتفجرات. ووفقا لسيفن تشالا بيدادا، وهو عضو في فريق فيكادو، فقد تلقى هو والأعضاء الآخرين غير المعتادين على التعامل مع المتفجرات أساسا نفس التدريب الأساسي الذي تلقاه فيكادو، فضلا عن بعض التوجيهات من طعمة في أمن العمليات والمراقبة المضادة[٢٣٠]. وبعد ذلك، وجّه غيماتشو فيكادو وفريقه للعودة إلى أديس أبابا، حيث بقوا في انتظار وصول المتفجرات وأوامر أخرى. وبعد نشره، ظل فيكادو على اتصال مع غيماتشو، حيث تشير السجلات الهاتفية إلى حدوث ما لا يقل عن ٢٧ محادثة بينهما[٢٣١].

٢٩٥ - وكان فيكادو وفريقه يعيشون في أديس أبابا بفضل تحويلات الأموال التي كانت تصلهم من الخارج بصورة دورية. وقال سيفن تشالا بيدادا لفريق الرصد إن غيماتشو رتب له تلقي المدفوعات عبر شركتي دهبشيل وأمل لتحويل الأموال، باستخدام وسطاء مختلفين من الأورومو والإريتريين في كينيا والسودان. وتؤكد الوثائق الرسمية الصادرة عن شركة أمل اكسبريس والمصرف التجاري الإثيوبي إتمام هذه المعاملات (انظر الملحق ٨-٤ 'ب').

(ج) الفريق ٢: عمر إدريس محمد

٢٩٦ - في منتصف عام ٢٠١٠، أرسل عمر إلى إثيوبيا بتعليمات من طعمة لاستطلاع طريق بري إلى أديس أبابا عبر شيفرا، لكي يتسلل منه فريقه، ومسح عدد من الأهداف المحتملة في العاصمة الإثيوبية، بما في ذلك مقر الاتحاد الأفريقي، ومقهى لندن قرب مطار بولي، وفندق أكسوم؛ ولمنطقة فيلوها الواقعة بين فندق شيراتون ومكتب رئيس الوزراء.

٢٩٧ - وعند الانتهاء من مهمة الاستطلاع، عاد عمر إلى إريتريا حيث انضم مرة أخرى إلى المتدربين في معسكر عين. وعند تخرجهم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، سافر عمر و ''دروغبا'' معاً إلى عصب لحضور دورة نهائية على المتفجرات مع ودي إياسو، وتلقي إحاطة من طعمة. وفي مقابلة مع فريق الرصد، تذكر عمر إحاطة طعمة له بالصورة التالية:

> ''كان أحد الأهداف التي حددها لي هو مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي. وطُلب مني استئجار سيارة لاند كروزر أو سيارة من نفس المستوى الذي يستخدمه القادة والمندوبين في الاتحاد الأفريقي. وكان عليَّ إعداد ٢-٤ اسطوانات، وتخبئتها في صندوق أشبه بجهاز تلفزيون، ووضعه خلف مقعد السيارة. ثم كان عليَّ تمديد فتيل إلى اللوحة الأمامية للسيارة. وكان علينا أن ندرس الأوقات التي يأخذ فيها الاتحاد

(٢٣٠) مقابلة مع سيفن تشالا بيدادا، ١٠ آذار/مارس ٢٠١١.

(٢٣١) وثائق سرية محفوظة لدى الأمم المتحدة.

الأفريقي استراحاتهم، واختيار الوقت الذي يكونون فيه قادمين أو ذاهبين. ثم كان ينبغي لنا ضبط منبه هاتف نقال على ذلك التوقيت. ثم كان علينا أن نجلس في مقهى أو فندق قريب، وإذا خرج القادة في وقت مختلف، يكون بإمكاننا أن نتصل بالهاتف الخلوي.

''ولم تكن النية هي قتل القادة، ولكن أن نظهر لهم أنهم ليسوا في أمان، وأن إثيوبيا ليست آمنة بالنسبة لهم. وبذلك، فقد يبدأ بعض الناس في الاستماع إلى ما تقوله إريتريا عن إثيوبيا. وستتعاطف بعض الدول العربية مع هذا الرأي.

''وكان هدف الأخر هو فيلوها، بالقرب من القصر والشيراتون ومكتب رئيس الوزراء.

''كان الهدف الثالث هو ميركاتو [أكبر سوق مفتوح في أفريقيا] لقتل عدد كبير من الناس. وكان من شأن ذلك أن يجعل الناس يشكون من أن الحكومة لا تحافظ على أمانهم. وكنا سنضع المتفجرات، إلى جانب اسطوانات الغاز على شاحنة بيك آب من طراز إيسوزو. ويمكن تعبئة مثل هذه الشاحنة بما يصل إلى ١٥ اسطوانة و ٤-٦ كيلوغرامات من مادة سي-٤ C-4 المتفجرة. وكان علينا أن نلف الاسطوانات بسلك التفجير ومده إلى الجزء الأمامي من السيارة. وتكون مادة سي-٤ معبأة حول الاسطوانات الست الداخلية، بينما يلتف سلك التفجير حول الاسطوانات التسع الأخرى. أما فتيل التفجير، فيوضع في طرف سلك التفجير، ويتم إشعاله عن طريق الهاتف المحمول.

''وقد فتح طعمة حاسوبه المحمول وعرض لي شريط فيديو حول الطريقة التي يستخدم بها العراقيون المتمردون المتفجرات لإحداث تأثيرات قوية. كان يحاول إشعال حماسي [...] ثم أغلق الحاسوب المحمول، وقال لي إننا سنجعل أديس أبابا مثل بغداد''(٢٣٢).

٢٩٨ - في اليوم التالي، التقى عمر مرة أخرى مع طعمة وغيماتشو لمناقشة العمليات المتابعة المحتملة، بما في ذلك تفجير المصارف التابعة للحكومة وشبكات النقل العام وشبكة كهرباء أديس أبابا.

٢٩٩ - ووفقا لعمر، فقد تلقى هو ودروغبا من غيماتشو كيساً به حوالي ٢٠ كيلوغراماً من مادة سي-٤ المتفجرة وأجهزة تفجير ولفة بها ١٠٠ متر من سلك التفجير من مادة RDX

(٢٣٢) مقابلة مع عمر إدريس محمد، ١٠ آذار/مارس ٢٠١١.

المتفجرة (يتضمن المرفق ٨-٤.'ج' صور الأصناف التي تم ضبطها مع فريق جبهة تحرير أورومو).

٣٠٠ - وسافروا سيراً على الأقدام إلى جيبوتي، ثم بالسيارة عبر الحدود إلى إثيوبيا. ووصف عمر بالتفصيل لفريق الرصد الاحتياطات التي اتخذت في كل مرحلة من الرحلة لتجنب رصد الشرطة الإثيوبية وقوات الأمن لهم. وفور وصولهم إلى أديس أبابا، سلم عمر المتفجرات والمواد لشخص يدعى ''موسى''، كانت مهمته تتمثل في الحفاظ على المتفجرات آمنة حتى يحتاجونها للعملية. كما اتصل عمر بفيكادو، الذي كان فريقه بالفعل في انتظار التعليمات.

٣٠١ - وأبلغ فيكادو عمر بأنهم فشلوا في العثور على سيارة، حيث أن معظم وكالات تأجير السيارات لا توفر سيارة بدون سائق، وأن شراء سيارة يقتضي منهم تقديم أوراق هوية. ولاحظ عمر أيضا أن فيكادو استأجر منزلا في مجمع مشترك، مما يقوض الخصوصية والسرية.

(د) الفريق ٣: محمد نور "الدكتور"

٣٠٢ - في حين كان الفريق الموجود في أديس أبابا يجاهد للتحضير للعملية، انتهى بقية المتدربين في معسكر عين من التدريب، واستعدوا أيضا للنشر براً إلى إثيوبيا. وقال إمام، أحد أعضاء هذا الفريق، لفريق الرصد إن ضابط لوجستيات إريتري في معسكر عين سلم أسلحة ومعدات للفريق. وباعتباره قناص الفريق، فقد حصل على بندقية قناصة من طراز دراغونوف، حملها معه في المهمة (انظر النص والصورة الواردة أدناه، فضلا عن تفاصيل التصدير وشهادة المستخدم النهائي في المرفق ٨-٤.(د))[٢٣٣]. وتلقى الآخرون بنادق هجوم من طراز كلاشنيكوف وذخيرة[٢٣٤]. وتم تعيين محمد نور ''الدكتور''، وهو أحد المجموعة الأصلية التي جندها عمر من جيبوتي، قائداً للفريق.

٣٠٣ - ووفقا لكل من إمام وسعيد عبد الرحمن عمر، كان على الفريق أن يسافر أولا إلى عصب، حيث يبلغهم طعمة وغيماتشو بالتعليمات النهائية ويعطونهم المتفجرات. وكانت

(٢٣٣)مقابلة مع إمام سعيد أحمد، ١٠ آذار/مارس ٢٠١١.

(٢٣٤)وفقا لإمام سعيد أحمد، فإن أعضاء الفريق هم: (١) سعيد علي أحمدي، المعروف أيضا باسم محمد نور المعروف أيضا باسم ''الدكتور''؛ (٢) إمام سعيد أحمد المعروف أيضا باسم عبده محمد طلحة؛ (٣) عبده سعيد مفتي المعروف أيضا باسم علي؛ (٤) آدم أول سعيد؛ (٥) آدم إدريس؛ (٦) سعيد عبد الرحمن عمر المعروف أيضا باسم سعيد كمسي المعروف أيضا باسم باو؛ (٧) فييرا بيكيلي المعروف أيضا باسم عبدي.

الأوامر الصادرة لهم هي السفر سيراً على الأقدام إلى منطقة شيفرا، حيث يقومون بدفن المتفجرات وانتظار أوامر أخرى من عمر[٢٣٥].

(هـ) العملية تتفكك

٣٠٤ - في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ومع اقتراب وقت التنفيذ بسرعة، طلب عمر أموالاً إضافية من غيماتشو:

> ''تم إرسال الأموال النقدية الإضافية إلى أديس عبر شركة تحويلات أمل من كينيا باسم عمر إدريس. وعندئذ، أعطيت الثلاثة آلاف دولار الجديدة إلى الأشخاص الثلاثة الآخرين، واحتفظت لنفسي ببقية المبلغ الذي جاء من أسمرة. وكان غيماتشو قد قال لي أيضا إنه سيرسل ٥٠٠ دولار لامرأة ترتبط بواحد من الرجال — إيناني ميليسي، وهو صديق لتسفاي [فيكادو]، حتى تتمكن من العودة إلى أسمرة''[٢٣٦].

٣٠٥ - وحصل فريق الرصد في وقت لاحق على سجلات لكل من هاتين المعاملتين، بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بما يؤيد رواية عمر (انظر الملحق ٨-٤ (ب)).

٣٠٦ - وفي الأسبوع الأخير من كانون الثاني/يناير، ومع مضي الوقت سريعا قبل انعقاد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، رأى عمر ضرورة التشاور مع غيماتشو. وللقيام بذلك، سوف يسافر إلى ميتيما، قرب الحدود السودانية، للاتصال بإريتريا باستخدام شريحة هاتف خلوي سوداني. وبالمثل، يسافر غيماتشو أحيانا إلى تسيني في إريتريا كي يتمكن من الاتصال بشريحة هاتف خلوي سوداني أو إثيوبي (انظر السجلات الهاتفية في المرفق ٨-٤.'هـ'). وتظهر السجلات الهاتفية فيما يبدو إجراء ما مجموعه ٣٩ اتصالا خلال وجود عمر في إثيوبيا، معظمها من جانب غيماتشو. كما تحدث عمر أيضا مرة واحدة مع طعمة وداود إيبسا عندما كانا معاً في مكتب طعمة[٢٣٧]. وكان رقم الهاتف المبين في السجلات الهاتفية لمكتب طعمة هو نفس الرقم الذي قدمه بشكل مستقل لفريق الرصد كادر سابق آخر من كوادر الجبهة كان قد اعتقل في السودان، وذلك خلال مقابلة أجريت معه في أيار/مايو

---

(٢٣٥) مقابلتان منفصلتان مع إمام سعيد أحمد وسعيد عبد الرحمن عمر في ١٠ آذار/مارس ٢٠١١.

(٢٣٦) مقابلة مع عمر إدريس محمد، ٨ آذار/مارس ٢٠١١.

(٢٣٧) مقابلة مع عمر إدريس محمد، ٨ آذار/مارس ٢٠١١، والسجلات الهاتفية.

٢٠١١[٢٣٨]. ولدى فريق الرصد تسجيل صوتي لمحادثة بين عمر وطعمة (محفوظة لدى الأمم المتحدة)، وتم التحقق من صوت طعمة بشكل مستقل).

٣٠٧ - وبينما كان عمر في ميتيما، علم أن قوات الأمن الإثيوبية اعترضت فريق 'الدكتور' بالقرب من باتي، وأن أحدهم، وهو إمام، أصيب وألقي القبض عليه وظهر على التلفزيون الإثيوبي. وكان بحوزة إمام عند القبض عليه بندقية قناصة PSL رومانية الصنع (من طراز دراغونوف) قال لفريق الرصد إنه حصل عليها في معسكر عين. وفي رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠١١ موجهة إلى فريق الرصد، أكدت حكومة رومانيا أنها باعت البندقية ومنظار القناصة المرفق بها إلى وزارة الدفاع الإريترية في عام ٢٠٠٤، وقدمت الوثائق الداعمة لذلك، بما فيها شهادة المستعمل النهائي الصادرة عن حكومة إريتريا (انظر الملحق ٨-٤ (د)).

الشكل رقم ١٤

بندقية PSL من طراز دراغونوف تم ضبطها مع إمام، باعتها رومانيا لإريتريا في عام ٢٠٠٤

٣٠٨ - وهرب أفراد فريق ''الدكتور'' الآخرين وتفرقوا. وقال عمر لفريق الرصد إنه أوقف على الفور عملية أديس، بينما سافر إلى باتي للعثور على بقية أفراد الفريق وإنقاذهم. ولم يتمكن إلا من العثور على اثنين فقط من أفراد فريقه، علي وعبدي، اللذين كانا قد اختبأ في الأدغال بالقرب من غيربا؛ فقد ضبطت الشرطة اثنين آخرين. أما ''الدكتور''، فقد لقي مصرعه.

(٢٣٨) مقابلة، أيار/مايو ٢٠١١. وأبلغ نفس المصدر فريق الرصد أنه التقى مع 'يحيى' (المعروف أيضا باسم عمر إدريس أحمد) خلال زيارة إلى أسمرة في عام ٢٠١٠. كما سافر مرتين إلى أسمرة فيما بين عام ٢٠١٠ وأوائل ٢٠١١ حيث التقى مع قادة من جبهة تحرير أورومو، من بينهم داود إيبسا.

٣٠٩ - وعندما عاد عمر والناجون إلى أديس أبابا، كان مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي يمضي قدماً، ولكن مع عدم وجود سيارة مناسبة ومع بدء نفاد الوقت، تخلى عن الاتحاد الأفريقي كهدف للهجوم، وقرر ببساطة مهاجمة موقعين آخرين باستخدام سيارات الأجرة. وبعد اختتام مؤتمر القمة، قام صباح يوم ٢ شباط/فبراير ٢٠١١، ومعه عبدي وفيكادو، باستطلاع فندق أكسوم ومنطقة فيلوها[٢٣٩]. ثم اتصل عمر بموسى، ورتب للقاء في فترة ما بعد الظهر لاستلام متفجرات وأجهزة تفجير. وتم تسليم المعدات في بياتزا Piazza، ونقل عمر المواد إلى منزل فيكادو.

٣١٠ - وفي صباح اليوم التالي، ألقت الشرطة القبض على فيكادو ومساعديه في البيت. وعندما حاول عمر الاتصال بفيكادو ووجد هاتفه مغلقا، تملكه التوتر ونقل أعضاء الفريق الآخرين إلى فندق جديد.

٣١١ - وفي اليوم التالي، استقل عمر حافلة عامة صغيرة حيث سمع ركابا آخرين يتحدثون عن اعتقال الشرطة لأشخاص بحوزتهم متفجرات. وتجنب منزل فيكادو، وطلب من بقية فريقه الانتقال إلى كومبلوشا لتفادي القبض عليهم. ثم زار منزل فيكادو بعد ذلك، ووجده خاوياً. وبعد بضعة أيام أخرى في أديس، انتقل إلى نازرت، مع تغيير الفنادق كل ليلة، والتخلص من الوثائق المزورة وشرائح الهاتف الخلوي. وتم القبض عليه وهو على الطريق.

(و) التحليل

٣١٢ - معتقل واحد فقط ممن التقى بهم فريق الرصد، وهو عمر إدريس محمد قائد الفريق، هو الذي كان فيما يبدو على اتصال منتظم مع قيادة جبهة تحرير أورومو في أسمرة. فقد جرى عزل جميع أفراد الفريق الآخرين عن هياكل الجبهة منذ لحظة تجنيدهم، حيث أصبحوا يتلقون كل التدريب والأوامر من ضباط إريتريين مباشرة. ووفقا لعمر، فإن داود إيبسا، رئيس الجبهة، وحده كان على علم بوجود هذه العملية الخاصة وأهدافها، ولكن لا يبدو أنه كان يمارس أي قيادة أو سيطرة على تفاصيلها[٢٤٠]. ولذلك، يخلص فريق الرصد إلى أن هذه العملية كانت من الناحية الفعلية نشاطاً من أنشطة الاستخبارات الإريترية، تتخفى زوراً كمبادرة لجبهة تحرير أورومو.

---

(٢٣٩) مقابلات منفصلة مع عمر إدريس محمد، ٩ آذار/مارس ٢٠١١، وفيكادو أبديسو غوسو، ٩ آذار/مارس ٢٠١١.

(٢٤٠) مقابلة مع عمر إدريس محمد، ٨ و ٩ آذار/مارس ٢٠١١.

واو - الصومال

٣١٣ - يرجع الدعم الإريتري للجماعات المسلحة الصومالية يعود إلى النزاع الحدودي في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠، عندما سعت أسمرة لفتح ''جبهة ثانية'' ضد إثيوبيا في الصومال، من خلال تقديم المساعدة لفصيل الميليشيا الذي يرأسه حسين محمد فرح ''عيديد''، ومن خلاله إلى جماعات المعارضة الإثيوبية المسلحة بما في ذلك الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين وجبهة تحرير أورومو. وازداد التورط الإريتري في النزاع الصومالي بدرجة كبيرة في منتصف عام ٢٠٠٦، في أعقاب تولي اتحاد المحاكم الإسلامية السلطة في جنوب الصومال، واستمر من خلال التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال الذي يتخذ مقرا له في أسمرة، ومن خلال حركة الشباب، بعد تدخل الجيش الإثيوبي في الصومال في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٣١٤ - وتنفي إريتريا باستمرار تقديم دعم عسكري للجماعات المسلحة الصومالية، وتقول إنها تتبنى ''الموقف المبدئي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للصومال''[٢٤١]. ويشكل عدم التمكن من الوصول إلى جانب كبير من جنوب الصومال تحديات حقيقية لجمع الأدلة الدامغة وشهادات شهود العيان. ومع ذلك، فإن المعلومات الجديدة التي حصل عليها فريق الرصد أثناء فترة ولايته لا تؤكد فحسب الادعاءات العديدة السابقة بشأن التورط العسكري الإريتري، بل وتقدم أيضا أساساً قوياً للاعتقاد بأن إريتريا لا تزال تحتفظ بصلات نشطة مع الجماعات المسلحة الصومالية، أساسا من خلال مديرية العمليات الخارجية التي ورد وصفها أعلاه. وللاطلاع على دراسة حالة مفصلة عن أنشطة صلات الاستخبارات الإريترية مع جماعات المعارضة المسلحة الصومالية، انظر الملحق ٨-٥.

١ - الدعم المالي لأعضاء حركة الشباب

٣١٥ - عادة ما كان الدعم الإريتري لجماعات المعارضة المسلحة يشمل مدفوعات نقدية لأعضاء هذه الجماعات، تم توثيق بعضها في تقارير سابقة لفريق الرصد[٢٤٢]. وقد نفت حكومة إريتريا في الماضي رسمياً أنها قامت في أي وقت مضى ''بتحويل أموال نقدية لقادة جماعات المعارضة المسلحة أو أنصارهم''[٢٤٣].

---

(٢٤١) رسالة إلى فريق الرصد من البعثة الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة، ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

(٢٤٢) انظر S/2010/91، الفقرات ٦٢ إلى ٦٥.

(٢٤٣) رسالة إلى فريق الرصد من البعثة الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٣١٦ - وخلال فترة الولاية الحالية، حصل فريق الرصد على أدلة وثائقية على مدفوعات إريترية لعدد من الأفراد يرتبطون بحركة الشباب. وقد وردت الوثائق التي تم الحصول عليها مباشرة من سفارة إريتريا في نيروبي، بما في ذلك قسائم دفع تحمل علامة ''دولة إريتريا''، وإيصالات نقدية تحمل شعار دولة إريتريا بالحروف التيغراينية والعربية، وسجلات جداول مدفوعات (انظر الملحق ٨-٥ (أ))[٢٤٤]. وأكدت مصادر مطلعة على عمليات سفارة إريتريا صحة هذه الوثائق، وأوضحت أنه من الشائع توثيق هذه المدفوعات غير المشروعة حيث أن العديد من الموظفين القنصليين، بما في ذلك السفراء، يُتهمون باختلاس الأموال، ومن ثمة تفرض الحكومة الآن على سفاراتها في الخارج إمساك دفاتر بصورة صارمة.

٣١٧ - وتتصل الوثائق التي حصل عليها فريق الرصد بعام ٢٠٠٨. غير أن المصادر، الموجودة حاليا ضمن كشوف مرتبات سفارة إريتريا في نيروبي، أكدت أن تلك السفارة لا تزال تدفع أموال نقدية لنفس الأفراد المرتبطين بحركة الشباب[٢٤٥]. وأكد رجل أعمال إريتري يعمل مع حكومة إريتريا، كان قد قدم معلومات أخرى موثوق بها لفريق الرصد، أن المبلغ المنفق في نيروبي يبلغ حوالي ٠٠٠ ٨٠ دولار شهرياً[٢٤٦].

(أ) أوغاس عبدي ضاهر

٣١٨ - من بين الأفراد الذين تظهر أسماؤهم على إيصالات المدفوعات، نجد أوغاس عبدي ضاهر، وهو عضو سابق في التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال - جناح أسمرة، وحالياً من المنتسبين المعروفين لحركة الشباب. وضاهر شخصية سياسية مؤثرة من عشيرة حبر غيدير آير، وكان متحدثاً في مؤتمر صحفي بمناسبة اندماج حزب الإسلام وحركة الشباب في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ في أفغوي[٢٤٧]. ويقول مصدران يعرفان ضاهر إن حركة الشباب تستخدمه حالياً لحشد دعم رجال عشيرة آير التي ينتمي إليها[٢٤٨].

---

(٢٤٤) تم تصوير عينة من هذه الوثائق وإدراجها في المرفق، أما الأصول فهي محفوظة لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة.

(٢٤٥) مقابلتان مع مصدرين مستقلين في نيروبي في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ و ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ وموثق أن المصدرين كليهما يتلقيان مدفوعات نقدية من سفارة دولة إريتريا في نيروبي.

(٢٤٦) مقابلة، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

(٢٤٧) معلومات مستمدة من مسؤول سابق التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال - جناح أسمرة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وجنرال سابق في اتحاد المحاكم الإسلامية، نيسان/أبريل ٢٠١١.

(٢٤٨) مقابلة مع مصدر يرد اسمه في كشوف مدفوعات سفارة دولة إريتريا في نيروبي، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ ومقابلة مع الجنرال العسكري السابق في اتحاد المحاكم الإسلامية، مقديشو، ٧ نيسان/أبريل ٢٠١١.

٣١٩ - بحسب وثائق السفارة الإريترية، تلقى ضاهر في عام ٢٠٠٨ مبلغ ٦٠٠ ١ دولار نقدا، فضلا عن دفع ٨٥٠ دولاراً لشراء تذكرة طيران. وتقول مصادر ترد أسماؤها في كشوف مدفوعات سفارة دولة إريتريا في نيروبي إن ضاهر لا يزال يتلقى الدعم المالي من السفارة، ويسافر بجواز سفر إريتري. وأظهر أحد المصادر، وهو صومالي، جواز سفره مختوماً بأختام هجرة إريترية حديثة، بما يبين أنه كان لا يزال ساري الصلاحية[٢٤٩].

(ب) محمد والي شيخ أحمد نور

٣٢٠ - من الأشخاص الآخرين الذين تظهر أسماؤهم في الوثائق المالية للسفارة الإريترية، محمد والي شيخ أحمد نور (المعروف أيضا باسم أوغاس محمد والي شيخ)، الذي ورد ذكره في التقرير السابق للفريق على أنه تلقي في عام ٢٠٠٩ مدفوعات من إريتريا باسم التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال - جناح أسمرة[٢٥٠]. ويظهر اسم نور في وثائق المدفوعات على أنه تلقى ٠٠٠ ٢٠ دولار من سفارة دولة إريتريا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٣٢١ - ومنذ تفكك التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال - جناح أسمرة في عام ٢٠١٠، يقوم نور، الذي يعتبر شقيقه الرائد عبد القادر قائدا عسكريا بارزا في حركة الشباب، بالعمل حالياً كمنسق سياسي لحركة الشباب، وكان يسافر في عام ٢٠١٠ إلى المدن التي تسيطر عليها حركة الشباب في كيسمايو وغيدو[٢٥١]. ووفقاً للمصدر الذي عمل مع السيد نور كجزء من التحالف - جناح أسمرة ولا يزال يسافر بانتظام إلى إريتريا، فإن نور زار إريتريا في عام ٢٠١٠[٢٥٢]، وتلقى دفعة نقدية كبيرة أخرى من حكومة إريتريا خلال زيارته لأسمرة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وكانون الثاني/يناير ٢٠١١[٢٥٣].

---

(٢٤٩) ذكرت الحكومة الإريترية لفريق الرصد أنه لم يتم إصدار أو تجديد سوى ١٥ جواز سفر إريتري لصوماليين فيما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وحزيران/يونيه ٢٠٠٩، وأنه لم يتم إصدار أية جوازات سفر إريترية لصوماليين منذ ذلك التاريخ. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، أصدرت دولة إريتريا جوازات سفر جديدة، وأبلغت فريق الرصد أنه لم يصدر أي من هذه الجوازات الجديدة لصوماليين. مقابلة لفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا مع مسؤولين إريتريين في أسمرة، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(٢٥٠) انظر S/2010/91، الفقرة ٦٣.

(٢٥١) مقابلة مع الجنرال السابق في اتحاد المحاكم الإسلامية، مقديشو، ٧ نيسان/أبريل ٢٠١١، والمسؤول السابق في التحالف - جناح أسمرة، نيسان/أبريل ٢٠١١.

(٢٥٢) مقابلة، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(٢٥٣) مقابلة، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١.

(ج) عبد الرحمن أحمد شاكر

٣٢٢ - يوثق إيصال أخر من إيصالات السفارة دفع مبلغ ٠٠٠ ٢٠ دولار في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ لشخص يدعى عبد الرحمن أحمد شاكر. وتبين الوثيقة أنه تلقى دفعة تبلغ قيمتها ٠٠٠ ٢٠ دولار من سفارة إريتريا في نيروبي في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وفي نفس الوقت تقريباً، فتح شاكر حساباً لدى وكالة صومالية للتحويلات المالية في نيروبي.

٣٢٣ - وتمكن فريق الرصد من الاطلاع على الوثائق والسجلات المتصلة بحساب شاكر. وكان معظم المعاملات إما ودائع نقدية أو عمليات سحب أجراها شاكر بنفسه، مع استثناء ملحوظ في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٩ بتحويل ٩١٩ ١ دولاراً لشخص يدعى علي محمد حاشي، الذي صرف المبلغ من أحد مكاتب التحويلات في حي بكارا الذي تسيطر عليه حركة الشباب في مقديشو. ويبين التدقيق الذي أجراه فريق الرصد لسجلات حساب المستلم أنه استخدم أيضا أسماء ماكسامد كاشي كالي، ومحمد حاشي علي، ومحمد علي حاشي، عند إجراء المعاملات، وذلك باستخدام وثائق هوية مزورة أو غير صالحة.

٣٢٤ - وقد سجل كل من شاكر وحاشي عناوين اتصال في مخيم هاغاضيرا للاجئين في كينيا. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وبعد شهر واحد فحسب من اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، سحب شاكر ٢٤٧ ١ دولار من رصيد حسابه لدى شركة التحويلات المالية، عن طريق فرع هاغاضيرا، بما كان يعني إغلاق الحساب من الناحية الفعلية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، سافر محمد علي حاشي إلى نيروبي، حيث افتتح حساباً أخر لدى إحدى شركات التحويلات المالية. وبقي الحساب نشطاً حتى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١١ عندما قام حاشي بأخر عملية سحب معروفة، حيث سحب مبلغ ٦٦٠ ٤ دولاراً، بحيث افرغ الحساب.

٣٢٥ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، وخلال مقابلة مع فريق الرصد في مخيم هاغاضيرا للاجئين، أكد شاكر أن حاشي هو صديق مقرب يسافر بانتظام بين نيروبي ومقديشو ومنطقة غيدو الصومالية. واعترف شاكر بأنه متورط مالياً مع حاشي، لكنه نفى أي ارتباط بحركة الشباب وبالسفارة الإريترية، على الرغم من الإيصال الذي يظهر خلاف ذلك[٢٥٤].

(٢٥٤) مقابلة مع شاكر في هاغاضيرا في نيسان/أبريل ٢٠١١.

٣٢٦ - وكانت الهواتف المحمولة التي يستخدمها شاكر وحاشي وشقيق حاشي على اتصال جميعها بأرقام ظهرت خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١١ ضمن قاعدة بيانات تتعهدها إحدى وكالات إنفاذ القانون عن أرقام هواتف حركة الشباب[٢٥٥].

٢ - تحليل

٣٢٧ - الأدلة الوثائقية التي حصل عليها فريق الرصد من سفارة إريتريا في نيروبي ليست سوى عينة صغيرة من ما كان متاحاً بصورة مادية لفريق الرصد. وقد أُبلغ فريق الرصد بوجود كميات من هذه الإيصالات التي توثق التحويلات المالية من سفارة إريتريا في نيروبي لأشخاص صوماليين[٢٥٦]، ولكنه لم يتمكن من الحصول على كل تلك الإيصالات. لكن الوثائق التي في حوزة فريق الرصد تشير إلى تقديم دعم مالي وإصدار جوازات سفر لأفراد جماعات المعارضة المسلحة الصومالية والمنتسبين إليها في عام ٢٠٠٨[٢٥٧]. وتبين الشهادات الإضافية التي جمعها فريق الرصد خلال فترة ولايته، وكذلك السجلات المالية لشاكر وحاشي الوارد وصفها أعلاه، إلى أن استمرار هذا الدعم حتى الوقت الحالي، وأن سفارة إريتريا في نيروبي تواصل استغلال شبكة واسعة من الأشخاص الصوماليين وأصول الاستخبارات وعناصر للتأثير في كينيا.

زاي - السودان

٣٢٨ - منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي وحتى توقيع اتفاق السلام الشامل، كانت إريتريا واحدة من أقرب الحلفاء العسكريين للجيش الشعبي لتحرير السودان، حيث كانت تقوم بصورة منتظمة بتوفير المدربين والمعدات العسكرية للجيش الشعبي. وكان الدعم الإريتري للجيش الشعبي يمر أساساً من خلال التحالف الوطني الديمقراطي، وهو ائتلاف من الأحزاب السياسية والحركات المسلحة المعارضة للنظام الحاكم في الخرطوم، كانت إريتريا تستضيفه. وكان يتم تسليم الإمدادات بانتظام إلى الجيش الشعبي في شرق السودان، حيث

---

(٢٥٥) حصل فريق الرصد بصورة مستقلة على أرقام هواتف الأشخاص المعنيين.

(٢٥٦) أدلى بشهادات العديد من الأشخاص المطلعين على عمليات سفارة إريتريا أو ممن ترد أسماؤهم في كشوف مدفوعات السفارة. وأجريت المقابلات مع هؤلاء الأشخاص بصورة منفصلة عن بعضها البعض في ٢٨ أيلول/سبتمبر، و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

(٢٥٧) تعترف حكومة إريتريا بإصدار جوازات سفر لصوماليين حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٨. انظر الحاشية ٢٦٩ أعلاه.

كان الجيش الشعبي ينشر قوات عسكرية جنباً إلى جنب مع غيره من الجماعات التي تشكل التحالف الوطني الديمقراطي.

٣٢٩ - غير أنه منذ عام ٢٠٠٩، بدأت علامات التوتر تشوب علاقة إريتريا بالجيش الشعبي، وزعم الرئيس أسياس أفورقي علناً وجود ''فساد'' داخل قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان[٢٥٨]. ووفقاً لشخصيات سياسية في الحركة الشعبية ولمصادر إريترية عديدة، كان السبب الرئيسي وراء هذا التوتر الجديد يتمثل في ما قيل أنه قلق إريتريا من أن الانتقال السلس إلى استقلال جنوب السودان قد يؤدي إلى توثيق علاقات الخرطوم بعدد من الحكومات الغربية[٢٥٩]. كما يعزو بعض مسؤولي الحركة الشعبية الاحتكاك المتزايد في علاقتها مع أسمرة إلى التعاون الوثيق بين قيادة جنوب السودان وإثيوبيا[٢٦٠].

٣٣٠ - وفي الوقت نفسه، كانت هناك دلائل على قيام تعاون أوثق بين حكومتي إريتريا والسودان، بما في ذلك زيارات قامت بها وفود إريترية رفيعة المستوى إلى الخرطوم شملت مسؤولين عسكريين كبار، مثل اللواء تيكلاي هابتيسيلاسي (قائد سلاح الجو الإريتري)، واللواء تيكلاي كيفلي 'مانجوس'[٢٦١]. ويُنظر أيضا إلى تعيين سفير إريتري جديد في الخرطوم، هو محمد مانتاي، في نيسان/أبريل ٢٠١١، كخطوة نحو تقوية العلاقات بين البلدين.

٣٣١ - وتزامنت هذه التطورات السياسية مع اتهامات من مسؤولين في الجيش الشعبي والحركة الشعبية بأن الخرطوم تقدم دعماً عسكرياً للعميد جورج أتور دنق واللواء بيتر غاديت، وهما مسؤولان رفيعان سابقان في الحركة الشعبية يقودان تمرداً ضد الجيش الشعبي. وقد قُتل ما لا يقل عن ١٦٥ شخصاً في اشتباكات وقعت في نيسان/أبريل ٢٠١١ وحده في ولايتي الوحدة وجونقلي[٢٦٢].

---

(٢٥٨) http://www.sudantribune.com/Eritrean-president-accuses-Sudan-s,31201.

(٢٥٩) دبلوماسيون إريتريون سابقون يتخذون من السودان مقراً لهم، وتمت مقابلتهم بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وكانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(٢٦٠) مسؤول كبير في الحركة الشعبية لتحرير السودان، جوبا، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١؛ ومسؤول كبير في الحركة الشعبية لتحرير السودان، جوبا، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١؛ ودبلوماسي كبير من الحركة الشعبية لتحرير السودان، جرت مقابلته في ١ أيار/مايو ٢٠١١.

(٢٦١) مقابلة، الخرطوم، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ومعلومات مستمدة من ضابط عسكري إريتري في الخرطوم في نيسان/أبريل ٢٠١١.

(٢٦٢) http://www.reuters.com/article/2011/04/26/ozatp-sudan-violence-idAFJOE73P00W20110426.

٣٣٢ - وكشف كبار مسؤولي الحركة الشعبية لفريق الرصد عن شكوكهم في أن أتور وغاديت ربما كانا يتلقيان أيضا مساندة من إريتريا - وهو ادعاء نفاه بشدة مسؤول إريتري أثار معه فريق الرصد هذه المسألة(٢٦٣). وقد أشار مسؤولو الحركة الشعبية على وجه التحديد إلى ما لا يقل عن ثلاث زيارات قام بها أتور إلى أسمرة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، وادعى لفريق الرصد أنه تم الاستيلاء على إمدادات إريترية من أتور وغاديت، غير أنه لم يقدم بعد دليلاً على ذلك، ولم يكن بمقدور فريق الرصد أن يتحقق من هذا الادعاء بشكل مستقل(٢٦٤).

٣٣٣ - وفي محاولة لتقييم مدى مصداقية ادعاءات التورط الإريتري مع الميليشيات المنشقة، سافرت بعثة من فريق الرصد إلى جنوب السودان في نيسان/أبريل ٢٠١١ لتفقد الأسلحة والذخائر والمعدات التي استولى عليها الجيش الشعبي من قوات الميليشيات خلال القتال الذي دار في أوائل عام ٢٠١١. وتفقدت البعثة أكثر من ١٥٠ قطعة سلاح، من بينها بنادق هجوم من طراز كلاشنيكوف، ورشاشات متعددة الاستخدامات من طراز PKM، وقاذفات قنابل صاروخية RPG، ورشاش ثقيل عيار ١٢,٧ ميليمتراً، و ٢١٨ لغماً مضاداً للدبابات، وقنبلة يدوية، وعدة حاويات من الذخيرة. وأرسل فريق الرصد العديد من طلبات التتبع لتحديد منشأ هذه المعدات وتسلسل حيازتها.

٣٣٤ - ومن بين الأصناف المصادرة، كان هناك عدة قاذفات صاروخية من طراز RPG Type-69 الصينية الصنع تحمل الرقم المسلسل '93-91-8' (انظر الشكل رقم ١٥ أدناه). ويتطابق هذا الطراز ورقم دفعة الإنتاج مع العديد من القاذفات الصاروخية RPG التي قدمتها إريتريا إلى ''قوة ألان سايد'' Alanside Force التابعة للجبهة الوطنية لتحرير أوغادين، والتي تفقدها فريق الرصد في هرجيسا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (انظر دراسة الحالة المتعلقة بالجبهة الوطنية لتحرير أوغادين في الملحق ٨-٣). وأبلغت الصين الفريق أنها لم تعد تملك أي سجلات مبيعات لهذه القاذفات الصاروخية RPG(٢٦٥).

---

(٢٦٣) مقابلة، نيسان/أبريل ٢٠١١.

(٢٦٤) مقابلات مع ضباط استخبارات عسكرية في الجيش الشعبي ومسؤولين في الحركة الشعبية، نيسان/أبريل ٢٠١١.

(٢٦٥) وجه فريق الرصد رسالة إلى الصين في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لطلب معلومات عن بيع هذه الأصناف. وفي ردها المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، قالت الصين إنه ''لا يمكن تقديم أي معلومات أخرى نظرا لإغلاق المصنع الذي كان ينتج هذه الأسلحة منذ زمن طويل''.

الشكل رقم ١٥

صورة علامات على قاذف صاروخي RPG تم ضبطه من ميليشيا أتور

تحليل

٣٣٥ - أن وجود القاذفات الصاروخية RPG التي تحمل العلامات ''8-91-93'' في مخزونات كل من أتور والجبهة الوطنية لتحرير أوغادين يبين فيما يبدو وجود علاقة عسكرية لوجستية بين حكومتي إريتريا والسودان. ومع ذلك، ليس من الممكن، على أساس هذه الأدلة المحدودة، استنتاج أن إريتريا تقدم مساعدة عسكرية مباشرة إلى الجماعات الضالعة في زعزعة استقرار جنوب السودان في انتهاك للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩). ويُوصى بأن يواصل الفريق رصد التطورات عن كثب.

ثامنا - انتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة

ألف - استيراد الأسلحة والمساعدات العسكرية الخارجية*

٣٣٦ - تلقى فريق الرصد تقارير مستقلة موثوق فيها تشير إلى استمرار إريتريا في شراء الأسلحة وتلقي المساعدة التقنية منذ فرض قرار مجلس الأمن ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

* في الفقرة ٥ من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، قرر مجلس الأمن ''أن تتخذ جميع الدول الأعضاء فورا التدابير اللازمة لمنع القيام، بواسطة رعاياها أو من أقاليمها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع أعلامَها، ببيع أو توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة من جميع الأنواع، إلى إريتريا، بما في ذلك الأسلحة والذخائر والمركبات والمعدات العسكرية، والمعدات شبه العسكرية، وقطع غيارها، وتوفير المساعدة التقنية، والتدريب، والمساعدة المالية وغيرها من أشكال المساعدة، فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية أو بتوفير هذه الأصناف أو صنعها أو صيانتها، سواء كان منشؤها في أقاليمها أم لا''.

٣٣٧ - منذ الزيارة التي قام بها اللواء هابتيسيلاسي ويماني تسفاي إلى أوكرانيا في أواخر عام ٢٠٠٩ (انظر الفقرة ٣٧٠ أدناه للاطلاع على التفاصيل)، وفريق الرصد يعتقد أن إريتريا تتلقى أسلحة وذخيرة عن طريق البحر، كما تتلقى المساعدة التقنية الأجنبية وقطع الغيار اللازمة لصيانة الطائرات الحربية. غير أنه لم يكن بمقدور فريق الرصد أن يحدد ما إذا كانت أي حكومة أجنبية تشارك بصورة مباشرة في أي انتهاك متعمد لحظر الأسلحة المفروض على إريتريا في هذا الصدد.

٣٣٨ - وبالمثل، فقد حصل فريق الرصد على تقارير متعددة موثوق بها عن التعاون العسكري بين إريتريا وجمهورية إيران الإسلامية في عام ٢٠٠٩. ورغم أن فريق الرصد يستطيع تأكيد أن الاتصالات بين المسؤولين العسكريين الإريتريين والإيرانيين ظلت مستمرة منذ صدور القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، فضلا عن زيارات المسؤولين الدبلوماسيين والعسكريين الإيرانيين إلى إريتريا، فإنه لا يستطيع تحديد ما إذا كانت هذه الأنشطة تنطوي على انتهاكات لنظام الجزاءات. وبالنظر إلى تاريخ التعاون العسكري بين البلدين قبل اتخاذ القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) مباشرة، فإن فريق الرصد يعتقد أنه ينبغي على اللجنة، بمساعدة من فريق الرصد، أن تستمر في رصد هذه العلاقة عن كثب. وللاطلاع على موجز للنتائج حتى الآن، انظر الملحق ٩-١.

٣٣٩ - وتقدم بعض الحكومات الأجنبية دعماً مالياً مباشراً لحكومة إريتريا، يمكن توجيه جانب منه إلى الأغراض العسكرية. وقد أفيد أن قطر والجماهيرية العربية الليبية من أهم الشركاء الاقتصاديين لإريتريا في الماضي القريب. وقد أقر مسؤولون قطريون للعديد من الدبلوماسيين الأجانب بأن حكومتهم قدمت دعماً مالياً مباشراً كبيراً للحكومة في أسمرة، دون الكشف عن رقم بعينه. كما أن الجماهيرية العربية الليبية ترعى القيادة الإريترية منذ فترة طويلة، وتسهم على حد سواء بالدعم المالي المباشر وبالتبرعات العينية، بما في ذلك المنتجات البترولية، كما يُقال. ولم يجد فريق الرصد أي دليل على أن أياً من الحكومتين قد انتهكت نظام الجزاءات، وإن كان يعتقد أنه ينبغي فرض شروط صارمة على مثل هذه المساعدات لضمان عدم تحويل الأموال لأغراض عسكرية.

توريد أسلحة إلى ميناء مصوع

٣٤٠ - حصل فريق الرصد على شهادات مستقلة متعددة وموثوق بها وأدلة ظرفية مقنعة تتعلق بالاشتباه بقيام سفينة بحرية بتوريد أسلحة إلى ميناء مصوع في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٣٤١ - ووصف عضو عامل في قوة الدفاع الإريتري شحنة تضم ٩٩ رشاشاً ثقيلاً عيار ١٢,٧ ميليمتراً، و ١٢ مدفع هاون عيار ٦٠ ميليمتراً، و ٣٦ مدفع هاون عيار ٨٠ ميليمتراً، و ٤٨ قذيفة مضادة للدبابات موجهة سلكياً، و ٢٩ بندقية قناصة. ووفقا للمصدر ذاته، كان منسق هذه العملية هو الادميرال هوميد كاريكاري، رئيس هيئة الأركان البحرية التابعة لقوة الدفاع الإريترية[٢٦٦].

٣٤٢ - وأفاد مصدران آخران كانا على علم بالشحنة كل على حدة وبشكل مستقل بوصولها في نفس التاريخ (١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠)، قائلين إن الجيش قام بإخلاء جانب من الميناء من الموظفين الذين لا يحملون تصاريح وتم تقييد الوصول والتحركات داخل الميناء في ذلك التاريخ[٢٦٧]. وأكد مصدر ثالث في مصوع أنه تم تقييد الحركة في منطقة الميناء يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠[٢٦٨].

٣٤٣ - وطلب فريق الرصد من حكومة إريتريا معلومات عن جميع السفن الراسية الراسية في ميناء مصوع أو قبالته بين ١٨ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠[٢٦٩]، وتلقى رداً بأن سفينة واحدة فقط زارت ميناء مصوع خلال هذه الفترة، وهي تحديداً السفينة التجارية 'درة جدة'، وهي عبارة ركاب ترفع علم المملكة العربية السعودية التي تملكها وتقوم بتشغيلها، وأنها وصلت الى مصوع من جدة، المملكة العربية السعودية، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وكانت تحمل معدات بناء ومواد غذائية وأدوات مترلية[٢٧٠]. وأكد اثنان من مصادر فريق الرصد المذكورة أعلاه أن هذه السفينة قد وصلت بالفعل في ذلك اليوم، وقدما هذه المعلومات قبل ورود رد حكومة إريتريا[٢٧١]. بيد أن لدى فريق الرصد أدلة ثابتة على وجود سفينتين أخريين على الأقل في ميناء مصوع في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

---

(٢٦٦) معلومات مستمدة من مصدر نشط في قوة الدفاع الإريترية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، عن طريق جنرال عسكري إريتري سابق وأحد أفراد الكوماندوز الإريتريين.

(٢٦٧) معلومات مستمدة من مصدر له اتصالات نشطة مع حكومة إريتريا في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ومن مصدر له اتصالات نشطة مع الحكومة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

(٢٦٨) مقابلة، كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(٢٦٩) رسالة من فريق الرصد إلى البعثة الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١.

(٢٧٠) رد البعثة الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة على فريق الرصد، ١٧ أيار/مايو ٢٠١١.

(٢٧١) قدم مصدر عسكري في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ معلومات تفيد بأن سفينة وصلت إلى مصوع في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ من جدة. وحدد مصدر في مصوع السفينة بأنها 'درة جدة'، وقال إنها وصلت في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وقدم هذه المعلومات في أيار/مايو ٢٠١١، قبل أيام من ورود الرد الرسمي من حكومة إريتريا.

٣٤٤ - وكانت واحدة من السفن الموجودة في مصوع في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٠ هي السفينة التجارية 'نزار م'، وهي سفينة بضائع عامة ترفع العلم الجورجي مملوكة لشركة مسجلة في بنما وتديرها شركة مسجلة في الجمهورية العربية السورية[٢٧٢]. وتوضح بيانات الإشارات أن السفينة كانت على مسافة ١٦,٨ ميلا بحريا قبالة سواحل مصوع في الساعة ٠٨:٢٤ من يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠[٢٧٣]. كما شوهدت السفينة في مصوع في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠[٢٧٤]. وكانت الإشارة المتاحة التالية وهي على مسافة ٥٧,٤ ميلا بحريا قبالة ميناء عصب في الساعة ٠٧:١٦ من يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر[٢٧٥]. وقد حاول فريق الرصد متابعة المزيد من التحريات، غير أنه لم يلق سوى تعاون ضعيف من الدول الأعضاء[٢٧٦].

٣٤٥ - وأطلع فريق الرصد على أدلة فوتوغرافية تبين أن سفينة ثالثة، هي السفينة التجارية 'ريو غيونغ'، وهي سفينة بضائع عامة ترفع علم كوريا الشمالية التي تملكها وتقوم بتشغيلها، كانت راسية في ميناء مصوع في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠[٢٧٧]. ولا تظهر السفينة 'ريو غيونغ' في أي بيانات إشارات متاحة بين ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ عندما غادرت كانـدلا، الهند، و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ عندما وصلت إلى باتانغاس، الفلبين[٢٧٨].

---

(٢٧٢) رد من وزارة الداخلية في جورجيا، ١٥ آذار/مارس ٢٠١١. ووفقا لهذا الرد، فإن الشركة المسجلة في بنما هي شركة تالا البحرية، والشركة السورية هي مجموعة الرياح للخدمات البحرية. ووثائق الملكية الصادرة في بنما، التي قدمتها جورجيا، لا تكاد تُقرأ، ولكن أوضحتها وثيقة قدمتها هيئة TransArms USA، وهي منظمة بحوث مستقلة. وتبين هذه الوثيقة بوضوح أن مديري شركة تالا البحرية هم صبحي محمد كوسا، وخلود خالد يوزباشي، وإبراهيم مصطفى أبو حسنين. انظر المرفق ٩-٢.

(٢٧٣) بيانات مأخوذة من معلومات استخبارات قائمة هيئة اللويدز.

(٢٧٤) معلومات قدمتها مصادر في مصوع، كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(٢٧٥) بيانات مأخوذة من معلومات استخبارات قائمة هيئة اللويدز.

(٢٧٦) أبلغت حكومة جورجيا فريق الرصد أن السفينة شُطبت من سجلاتها في شباط/فبراير ٢٠١١. ولم يرد أي من بنما أو سوريا على طلبات فريق الرصد للوثائق المتعلقة بتحركات السفينة وشحنتها. كما طلب فريق الرصد معلومات من تترانيا، التي ترفع السفينة علمها الآن، لكنه لم يتلق أية معلومات. ولم ترد حكومة إريتريا ردا كاملا على طلب فريق الرصد الحصول على تفاصيل جميع السفن الراسية في ميناء مصوع أو قبالة ساحله بين ١٨ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

(٢٧٧) تحقق من ذلك مصدر تأكد فريق الرصد من وجوده في مصوع في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وصورة السفينة 'ريو غيونغ' محفوظة في سجلات الأمم المتحدة، ولا يعرضها هذا التقرير حرصا على حماية المصدر.

(٢٧٨) بيانات مأخوذة من معلومات استخبارات قائمة هيئة اللويدز.

٣٤٦ - والسفينة 'ريو غيونغ' مملوكة لشركة سينهونغ *Sinhung* الكورية للشحن، التي تملك أيضا السفينة التجارية 'هوانغ رو بونغ'. ووفقا للوثائق التي حصل عليها فريق الرصد، فقد زارت السفينة 'هوانغ رو بونغ' الصومال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، حيث أفرغت ٠٠٠ ٦ طن من الأسمنت و ٨٠٠ طن من أكياس الأرز قادمة من كراتشي إلى ميناء مقديشو، قبل أن تواصل إبحارها إلى ميناء كيسمايو الذي تسيطر عليه حركة الشباب[٢٧٩]. كما تلقى فريق الرصد معلومات موثوق بها تفيد أن السفينة 'هوانغ رو بونغ' قد زارت أيضا ميناء باراوة الذي تسيطر عليه حركة الشباب في كانون الثاني/يناير ٢٠١١[٢٨٠]، كما زارت ميناء مصوع في آب/أغسطس ٢٠١٠[٢٨١]. وفي حين لا يمتلك فريق الرصد أدلة محددة على ارتباط تحركات هذه السفينة بانتهاك نظام الجزاءات، فإنه يعتبر تلك التحركات مريبة وتستحق المزيد من الرصد.

صيانة الطائرات الحربية الإريترية

٣٤٧ - يقوم سلاح الجو الإريتري، الذي يبلغ قوامه ٠٠٠ ١ فرد، حالياً بتشغيل ما يتراوح بين بين ٤ و٦ مقاتلات نفاثة من طراز سوخوي Su-27 ''فلانكر''، التي تم شراؤها في أوكرانيا، ويعتقد فريق الرصد أنه قد تم تسليمها إلى إريتريا في عام ٢٠٠٣[٢٨٢]. ووفقا لمعلومات سرية وردت من مصدر يعمل في إريتريا، فإن شركة حكومية أوكرانية هي التي تتولى صيانة طائرات السوخوي الإريترية من طراز Su-27. وتشير تقديرات فريق الرصد إلى أن هذه الشركة تعمل في منشأة صيانة الطائرات ''AviaRemontny Zavod VVO 713'' في زابوروجي، أوكرانيا، حيث تم رصد اثنتين من طائرات السوخوي الإريترية المذكورة أعلاه، تحملان رقمي التسجيل ٦٠٨ و ٦٠٩، في تاريخ غير محدد (انظر الملحق ١٠-١).

---

(٢٧٩) انظر المرفق ٩-٣ للاطلاع على بيان من شركة كافي القابضة Kafi Holdings، وهي الجهة المرسل إليها الشحنة في مقديشو. وفي ٦ نيسان/أبريل ٢٠١١، أطلع فريق الرصد أيضا على وثائق إضافية في ميناء مقديشو تبين أن السفينة 'هوانغ رو بونغ' كان مقررا أن تبحر إلى كيسمايو، وتوضح تفاصيل الشحنة التي تحملها.

(٢٨٠) معلومات مستمدة من مصدر عسكري في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(٢٨١) تحقق من ذلك مصدر تأكد فريق الرصد من وجوده في مصوع في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وصورة السفينة 'رو غيونغ' محفوظة في سجلات الأمم المتحدة، ولا يعرضها هذا التقرير حرصا على حماية المصدر.

(٢٨٢) انظر معهد استوكهولم الدولي لبحوث السلام، قاعدة بيانات نقل الأسلحة، ''إريتريا: سجل التجارة ١٩٩٣-٢٠١٠''، SIPRI، نيسان/أبريل ٢٠١١.

٣٤٨ - كما يقوم سلاح الجو الإريتري بتشغيل ما يتراوح بين ٥ و ٧ طائرات ميغ-٢٩ Mig-29، منهم اثنتان من طراز Mig-29UB ''Fulcrum-B'' المستخدم في التدريب، قام الاتحاد الروسي بتسليمها إلى إريتريا في أعوام ١٩٩٨ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٤[٢٨٣]. وتبين المعلومات الواردة من مصدر عسكري أن إريتريا وقعت عقدا لصيانة أسطولها من الطائرات من طراز ميج-٢٩ مع فرع لشركة طائرات ميغ الروسية. ويوجد هذا الأخير في منشأة صيانة الطائرات ''AviaRemontny Zavod VVO 713'' في كراسنودار، الاتحاد الروسي. كما تأكد فريق الرصد من أن صورتين لطائرة إريترية من طراز ميغ-٢٩ تحمل علامة التسجيل ERAF 501، نشرتا في شباط/فبراير ٢٠١٠ على موقع روسي يتصل بالطيران العسكري[٢٨٤]، قد التقطتا في كراسنودار.

الشكل رقم ١٦

طائرة إريترية من طراز ميغ-٢٩ في كراسنودار، روسيا

(٢٨٣) نفس المرجع السابق.

(٢٨٤) أمكن الوصول إلى الصورتين في ٤ أيار/مايو ٢٠١١ من خلال الموقع: http://forums.airforce.ru/showthread.php?p=54301 # post54301 على شبكة الإنترنت.

٣٤٩ - وعلاوة على ذلك، فوفقا لاستعراض جيتر Jane's والمعلومات المستكملة التي حصل عليها فريق الرصد في ٦ أيار/مايو ٢٠١١، لا تزال قيد الخدمة سبع طائرات تدريب من طراز Valmet L90TP RediGO، من أصل ما مجموعه ثماني طائرات سلمتها فنلندا في عام ١٩٩٤. وبالإضافة إلى ذلك، يرجح أن يكون نصف عدد المقاتلات الست من طراز MB-339CE، التي تم توريدها من إيطاليا في عام ١٩٩٨، لا يزال في حالة تشغيل.

٣٥٠ - وأخيرا، فوفقا لبيانات معهد استكهولم الدولي لبحوث السلام والبيانات المستقاة من استعراض جيتر، فإن أسطول سلاح الجو الإريتري يضم أيضا أربع إلى خمس طائرات نقل عمودية من طراز "Hip" Moscow Helicopter Plant Mil Mi-8/17""، وطائرتين إلى أربع طائرات هجومية من طراز "Hind" Mil Mi-24 (نموذجا ألف ودال)، وقد اقتني النموذجان كلاهما من الاتحاد الروسي في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨ على التوالي، ولدى سلاح الجو الإريتري أيضا طائراتٌ عمودية من طراز Bell - 412 سلمتها إيطاليا في عام ٢٠٠٠.

٣٥١ - ويرى فريق الرصد أن سلاح الجو الإريتري يشغّل حاليا أسطولا يتألف مما لا يقل عن عشر طائرات عمودية و ٢٢ طائرة مقاتلة من ست شركات مصنعة مختلفة. ولاحظت مصادر ديبلوماسية في أسمرة تزايد رحلات القوات الجوية الإريترية بصورة ''هائلة'' في أوائل عام ٢٠١١، ولا سيما الطائرات العمودية من طراز Mi-8. ويتطلب الأسطول عمليات صيانة منتظمة وعالية المستوى على يد عمال مدربين يستخدمون معدات صيانة محددة وعالية التقنية، كما يقتضي وجود القدرة على إجراء إصلاحات متوسطة وطفيفة، وتوافر إمدادات قطع الغيار. وأبلغت مصادر دبلوماسية في أسمرة فريق الرصد بأن مدربين أوكرانيين هم الذين كانوا يوفرون في البداية التدريب على صيانة الطائرات العسكرية في معهد ماي نيفي التقني، في إريتريا، غير أن فريق الرصد لم يتمكن من تأكيد هذه المعلومات بشكل مستقل.

٣٥٢ - ولم يتمكن فريق الرصد من التحقق بصورة مستقلة مما إذا كانت عقود صيانة الطائرات لا تزال سارية في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وأنكرت حكومتا أوكرانيا والاتحاد الروسي في ردّيهما على طلبات فريق الرصد وجود أي عقود مستمرة مع إريتريا[٢٨٥]. ولم يتلق الفريق أي رد على الرسالتين اللتين تم توجيههما إلى حكومة إريتريا للحصول على توضيحات بشأن هذه الخدمات التي يحتمل أن تكون قد قدمت في انتهاك للحظر على توريد الأسلحة[٢٨٦].

---

(٢٨٥) ردود وردت من Ukrspecexport في ٥ أيار/مايو ٢٠١١ ومن دائرة العلاقات العامة للاتحاد الروسي في ٦ أيار/مايو ٢٠١١.

(٢٨٦) الرسالتان مؤرختان ٨ نيسان/أبريل و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١.

٣٥٣ - وفي رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠، اعترف الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة بوجود عقد سار لغاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ مبرم بين شركة بيلاروسية اسمها ''Aircraft Repair Plant 558''(٢٨٧) وحكومة إريتريا. وحسب بيلاروس، فإن ''جميع الأنشطة ذات الصلة قد توقفت تماما في إريتريا'' و ''عاد جميع الموظفين المعنيين إلى بيلاروس''. وفي هذا الصدد، لاحظ فريق الرصد أن رحلات طائرات الشحن من طراز Ilyushin Il-76 انطلاقا من مينسك، روسيا البيضاء، إلى مصوع، إريتريا، التي كانت تديرها شركة ترانس أفيا للشحن قد توقفت منذ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

٣٥٤ - وتملك حكومة إريتريا أيضا وتشغل عددا من طائرات النقل المدنية الصغيرة، بما فيها بعض الطائرات ذات شوط قصير للإقلاع والهبوط. ويضم هذا الأسطول خمس طائرات من طراز Dornier Do 28D Dornier وأربع طائرات من طراز Yakovlev Yak-12 ''Shengyang''، تم شراؤها على التوالي من ألمانيا والصين في عام ١٩٩٤ (٢٨٨)، وطائرة من طراز Pilatus PC-6/B2-H4 Turbo Porter، مصممة لالتقاط صور من الجو، ومقتناة في سويسرا في حزيران/يونيه 2010، وتحمل رقم التسجيل E3-AAS (انظر المرفق 10.2).

الشركة الدولية المحدودة لحماية السفن

٣٥٥ - في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، دخلت المياهَ الإقليمية الإريترية سفينةٌ تحمل اسم Sea Scorpion، تملكها وتشغّلها الشركة الدولية المحدودة لحماية السفن، وهي شركة خاصة تعنى بالأمن البحري، أنشئت في عام ٢٠٠٨ ومقرها في المملكة المتحدة، وكان على متن السفينة أفراد أمن وأسلحة وعتاد. وأبحر زورقٌ قابل للنفخ ذو هيكل صلب من السفينة، وأفرغ الأسلحة والعتاد في جزيرة صغيرة تقع في المياه الإريترية قبل التوجه شطر مصوع. وصادرت السلطات الإريترية السفينة في وقت لاحق، واحتجزت أفراد الطاقم بسبب نزاع على دفع أموال فيما يبدو، بيد أن السلطات لم توجه أي اتهامات رسمية ولا هي وفرت التسهيلات القنصلية للمسؤولين الحكوميين من المملكة المتحدة، حتى وقت إعداد هذا التقرير. وفي اجتماعات مع مسؤولين إريتريين في أسمرة في شباط/فبراير ٢٠١١، طلب فريق الرصد معلومات إضافية بهذا الشأن، غير أنه لم يتلق أي رد.

---

(٢٨٧) هي شركة AviaRemontny Zavod VVS 558، التي يوجد مقرها في بارانوفيتشي، بيلاروس، وتتخصص في صيانة طائرات Su-27 و MiG-29.

(٢٨٨) قاعدة بيانات عمليات نقل الأسلحة لمعهد استوكهولم الدولي لبحوث السلام، ''إريتريا: السجل التجاري للفترة ما بين ١٩٩٣ و ٢٠١٠''، نيسان/أبريل ٢٠١١.

٣٥٦ - وفي حين أنه لا مجال للشك على ما يبدو إزاء وقوع انتهاك لحظر توريد الأسلحة، فإن فريق الرصد يرى أن الأسلحة التي كانت على متن سفينة Sea Scorpion كانت موجهة لعناصر الحراسة الأمنية لمكافحة أعمال القرصنة التابعة للشركة الدولية لحماية السفن، وليس للتسليم إلى إريتريا (انظر المرفق 6.5 للاطلاع على دراسة حالة بشأن الشركة الدولية لحماية السفن).

باء - صادرات الأسلحة والذخيرة*

٣٥٧ - وبالإضافة إلى الدعم العسكري المقدم من إريتريا لجماعات المعارضة المسلحة في جميع أنحاء المنطقة، على النحو الموثق في الفرع السابع أعلاه، فقد ثبت لفريق الرصد أن كبار المسؤولين في حكومة إريتريا هم أيضا ضالعون في تجارة الأسلحة عبر السودان ومصر، وحصل الفريق على إفادات من شهود عيان مستقلين، بالإضافة إلى تقارير استخباراتية، تفيد بوقوع العديد من هذه الحوادث في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١. وعلى الرغم من أن بعض الحوادث المذكورة في هذا الفرع قد وقعت قبل اتخاذ مجلس الأمن قراره ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، فإنها ترسم نمطا للأنشطة الإريترية في مجال الاتجار بالأسلحة لا يزال ساريا حتى يومنا هذا.

٣٥٨ - ولا يعدو الاتجار بالأسلحة انطلاقا من إريتريا الغربية أن يكون مجرد عنصر في عملية تهريب أوسع نطاقا بكثير ومربحة للغاية، يشرف عليها اللواء تيكلاي كيفلي ''مانجوس''، قائد المنطقة العسكرية الغربية (انظر أيضا الفقرات ٢٦٢، و ٣٣٠، و ٣٦٢ أعلاه، و ٣٦٢، و ٤١٦، و ٤٢٠ أدناه). ونظيره السوداني الرئيسي في هذا النشاط العابر للحدود هو مبروك مبارك سليم، وزير الدولة الحالي للنقل في السودان، وهو أيضا تاجر ثري وزعيم سابق للجماعة المتمردة المنحلّة المسماة ''الأسود الأحرار''، التي كانت تشكل في السابق جزءا من تحالف المعارضة السودانية في ''الجبهة الشرقية''، المدعوم من إريتريا. ويعمل سليم، الذي ينحدر من قبيلة الرشايدة، بشكل وثيق مع مهربين من الرشايدة لهم قدم راسخة في هذا المضمار، وينشطون بعلم تام من المسؤولين الحكوميين على الجانبين كليهما من الحدود(٢٨٩).

* في الفقرة ٦ من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، قرر مجلس الأمن ''ألا تقوم إريتريا ببيع أو توريد أو نقل أي أسلحة أو أعتدة ذات صلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من إقليمها أو بواسطة رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع أعلامَها وأن تحظر جميع الدول الأعضاء الحصول من إريتريا، بواسطة رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع أعلامَها، على الأصناف والتدريبات والمساعدات المبينة في الفقرة ٥ أعلاه، سواء كان منشؤها في إقليم إريتريا أم لا''.

(٢٨٩) حصل فريق الرصد على هذه المعلومات عن طريق مقابلات متطابقة أُجريت مع (أ) دبلوماسيين إريتريين سابقين، مقرهما في الخرطوم، في كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ (ب) وعضو سوداني سابق في الجبهة الشرقية،

٣٥٩ - وحسب إفادة أحد كبار ضباط المخابرات المصرية، شنت طائرات بدون طيار هجمات في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٩ على قوافل محمّلة بالأسلحة حاولت التسلل داخل مصر انطلاقا من السودان، وذلك في إطار ما وصفه (هو ومصادر دبلوماسية أخرى) لفريق الرصد على أنها عملية مصرية إسرائيلية مشتركة[٢٩٠]. وأكد هذه الأقوال شاهد عيان سوداني أجرى معه فريق الرصد مقابلةً، حيث علم الشاهد من أحد سائقي هذه القوافل أن عملية التهريب نظمها أفرادٌ ادعوا أنهم يتصرفون بناء على تعليمات من مبروك مبارك سليم[٢٩١]. وقد أكد السائق، بالإضافة إلى مصادر إريترية أخرى أجرى معها فريق الرصد مقابلات في شرق السودان، أن أُسر رجال قبيلة الرشايدة الذين لقوا حتفهم في الهجوم حصلت على تعويضات من حكومة إريتريا[٢٩٢].

٣٦٠ - وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٩، أفاد ضابط سابق في الجيش الإريتري له اتصالات حالية بعناصر من قوات الدفاع الإريترية، بأن قافلة تتألف من سائقين ينحدرون من قبيلة الرشايدة، وشخص فلسطيني، وركاب لبنانيين، انطلقت في شكل موكب من أسوان بمصر في اتجاه سيناء. وكانت القافلة تحمل ٤٥ من الأسلحة المضادة للدبابات و ٢٥ قذيفة سطح - جو، بالإضافة إلى أسلحة شخصية يستخدمها حراس القافلة[٢٩٣]. وقال المصدر لفريق الرصد إن قائد القافلة كان ضابطا في الجيش الإريتري تلقى تدريبه الجمهورية العربية السورية[٢٩٤]. وأجرى فريق الرصد مقابلات مع مصادر متعددة أكدت بشكل مستقل أن جيش إريتريا يضم عددا من ضباط الجيش هم إما مرابطون في الجمهورية العربية السورية أو تلقوا تدريبهم هناك[٢٩٥].

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛ (ج) ودبلوماسي سوداني مقره في أسمرة، في كانون/يناير ٢٠١١؛ (د) ومساعد سابق للسيد مبارك، في آذار/مارس ٢٠١١.

(٢٩٠) مقابلة أُجريت في الخرطوم، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وكان الحدث موضع تغطية واسعة النطاق في وسائط الإعلام. انظر، على سبيل المثال، www.timesonline.co.uk/tol/news/world/middle_east/article6122337.ece.

(٢٩١) مقابلة أُجريت في الخرطوم، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

(٢٩٢) مقابلات أُجريت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

(٢٩٣) معلومات من إريتريا، جرى فك شفرتها ونقلها إلى الفريق بشكل شخصي في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(٢٩٤) معلومات من إريتريا، جرى فك شفرتها ونقلها إلى الفريق بشكل شخصي في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(٢٩٥) مقابلات أُجريت مع لواء سابق في الجيش الإريتري، ودبلوماسي إريتري سابق، وعميل سابق في المخابرات الإريترية في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وكانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٣٦١ - وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠١١، شاهد مقاتل ينتسب إلى جماعة مسلحة سودانية كانت تدعمها إريتريا في السابق قافلة مماثلة تمر في المنطقة الحدودية بين السودان ومصر على مقربة من بلدة حلايب. وكانت القافلة تتألف من زهاء ٢٠ سيارة رباعية الدفع موزعة إلى ثلاث مجموعات، تسافر على مسافة عدة كيلومترات من بعضها بعضا، ولا يحمل أي منها لوحات أرقام. ويبدو أن الأفراد الذين كانوا على متنها هم مزيج من أفراد قبيلة الرشايدة ومواطني بعض بلدان الشرق الأوسط، وكثيرون منهم كانوا يحملون أسلحة شخصية[٢٩٦].

٣٦٢ - وعلم فريق الرصد من مصدر إريتري، يدّعي أنه كان يزاول أنشطة تهريب البشر لفترة طويلة لحساب اللواء تيكلاي كيفلي ''منجوس'' (انظر الفقرات ٤٢١ إلى ٤٢٤ أدناه)، بأنه قد أوفد لأول مرة إلى مصر للعمل ضمن قافلة محملة بالأسلحة في عام ٢٠٠٨. ووفقا لإفادة المصدر، فإن العناصر التي هو على اتصال بها تؤكد أن هناك عملاء إريتريين مرابطين في مصر ما زالوا ينسقون بشكل اعتيادي أنشطة الاتجار بالأشخاص والأسلحة عبر سيناء في عام ٢٠١١[٢٩٧].

٣٦٣ - وبغية مواصلة التحقيق على هذا المسار، طلب فريق الرصد إلى السلطات المصرية موافاته بتفاصيل إضافية بشأن منع أنشطة التهريب من هذا القبيل، بما في ذلك تقارير وسائط الإعلام التي أفادت بقيام القوات المصرية بشن هجوم على قافلة في آذار/مارس ٢٠١١[٢٩٨]، بيد أن الفريق لم يتلق ردا على استفساره حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

تاسعا - التمويل لأغراض دعم انتهاكات القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)*

٣٦٤ - من الصعب للغاية الحصول على بيانات موثوقة عن الاقتصاد الإريتري. وحتى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يتمكن من إدراج إريتريا في دليله الأخير عن التنمية البشرية، الصادر في عام ٢٠١٠، نظرا لعدم وجود بيانات يمكن التحقق منها دوليا[٢٩٩]. ويصنف

---

(٢٩٦) معلومات حصل عليها الفريق لأول مرة في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١، ثم بشكل أكثر عمقا في آذار/مارس ٢٠١١.

(٢٩٧) مقابلة أُجريت مع مصدر مقره في مصر في آذار/مارس ٢٠١١.

(٢٩٨) http://af.reuters.com/article/egyptNews/idAFLDE72D0VP2011314 شوهدت في ١٤ آذار/مارس ٢٠١١.

(٢٩٩) استثني من دليل التنمية البشرية أربعة عشر بلدا، هي إريتريا، وأنتيغوا وبربودا، وبوتان، ودومينيكا، وساموا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسيشيل، وعمان، وغرينادا، وفانواتو، وكوبا، ولبنان، بالإضافة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك بسبب النقص في البيانات المجمعة والمؤكدة دوليا. والعديد من هذه البلدان يوفر ملاذات مالية في الخارج.

* في الفقرة ١٩ (ب) من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، قرر مجلس الأمن أنه: [يجوز لفريق الرصد] النظر في أي معلومات ذات صلة بتنفيذ الفقرتين ١٦ و ١٧ أعلاه ويتعين توجيه نظر اللجنة إليها.

صندوق النقد الدولي إريتريا بحسبانها من أقل البلدان نموا في العالم، حيث يقدر أن نصيب الفرد الإريتري من الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٣٣١ دولارا فحسب في عام ٢٠٠٨، ووصل متوسط معدل النمو إلى - ٠,٩ في المائة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩. والاقتصاد الوطني عرضة لصدمات خارجية خطيرة ولارتفاع معدل التضخم، في الوقت الذي ما برحت الحكومة تتحمل منذ عام ٢٠٠٥ عجزا تجاريا سنويا يتراوح بين ١٥ و ٢٥ في المائة، وخدمة دين عام تصل إلى زهاء ١٥٠ في المائة. ومنذ عام ٢٠٠٧، بدأت إريتريا تتكبد تكاليف متأخرات المدفوعات الخارجية المستحقة للدائنين الثنائيين. ومن الممكن أن يتحسن الوضع المالي الرسمي لإريتريا بفضل أنشطة التنقيب عن الذهب في منجم بيشا، التي بدأت تؤتي ثمارها في أواخر عام ٢٠١٠.

٣٦٥ - وعلى الرغم من الفقر النسبي الذي تعانيه إريتريا، فإنها طالما تصرفت - ولا تزال تتصرف على المنوال ذاته في تقدير فريق الرصد - كراعية لجماعات المعارضة المسلحة في جميع أنحاء المنطقة، بل وحتى خارجها[٣٠٠]. ويعزى هذا التناقض الظاهري إلى وجود اقتصاد غير رسمي واسع النطاق ومعقد، يقوم في ظله كبار المسؤولين في الحكومة الإريترية والجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة بجمع إيرادات غير رسمية تقدر بمئات الملايين من الدولارات سنويا والتحكم فيها، وتتأتى تلك الإيرادات إلى حد كبير من الضرائب المفروضة على إريتريي الشتات ومن ترتيبات الأعمال التجارية الخاصة بمشاركة شركات تديرها الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة أو الشراكات التجارية في الخارج.

٣٦٦ - وبناء على المعلومات المحصلة خلال الولاية الحالية، صار بمقدور فريق الرصد أن يخلص إلى أن هناك أنشطة مالية سرية تنفذ من أجل دعم انتهاكات حظر توريد الأسلحة، وتمول أساسا عن طريق هذا الجهاز المالي غير المشروع، الذي يتسم بسعة نطاقه وتمركزه في الخارج وينخرط في أعمال غير مشروعة إلى حد كبير، ويسيطر عليه ويديره مسؤولون من دوائر المخابرات والجيش والكوادر الحزبية، على أن العديد منهم يتصرف بصفة ''غير رسمية''.

ألف - تمويل المشتريات العسكرية

٣٦٧ - ظلت المشتريات العسكرية تنجز لوقت طويل عن طريق القنوات الرسمية للدولة الإريترية والشبكات غير الرسمية المنضوية تحت الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة.

(٣٠٠) هناك أدلة كثيرة تشير، على سبيل المثال، إلى أنه في الفترة ما بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٨، احتضنت إريتريا عناصر من نمور تاميل إيلام للتحرير لسري لانكا، ووفرت لهم المساعدة العسكرية.

بيد أنه من الناحية المالية، تتلاشى الفوارق بسهولة بين الحزب والدولة، بل وأحيانا تزول هذا الفوارق عن عمد. وقد رفضت حكومة إريتريا مناقشة ممارساتها في مجال المشتريات العسكرية مع فريق الرصد، ومن العسير الحصول على سجلات المعاملات.

٣٦٨ - ويبدو أن ضلوع مسؤولي الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة في عملية المشتريات العسكرية ليس تطورا جديدا. فقد زعمت مصادر موثوق بها أثناء المقابلات التي أجراها فريق الرصد أن هاغوس غبريهيووت مايشو (الملقب هاغوس ''كيشا'') شارك في الماضي في عملية شراء المعدات العسكرية، وادعت تحديدا أنه شارك في شراء طائرات مقاتلة قبل صدور القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)[٣٠١]. وطلب فريق الرصد لقاء السيد غبريهيووت في معرض إنجاز مهامه بأسمرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ثم مرة أخرى في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بغية الحصول في جملة أمور على رده على هذه الادعاءات، لكن حكومة إريتريا رفضت رسميا هذا الطلب[٣٠٢].

٣٦٩ - وأكد مدير المصرف التجاري لإريتريا، يماني تسفاي، لفريق الرصد أن غبريهيووت كان يشارك في إطار ''مجلس الرقابة على العملة الصعبة'' في القرارات المتعلقة بتقديم العملة الصعبة، وكان يمارس السلطة التقديرية الحصرية بشأن هذه القرارات منذ الاجتماع الأخير للمجلس في عام ٢٠٠٩[٣٠٣]. ولما كانت الحاجة تدعو إلى إنجاز معاملات ضخمة بالعملة الصعبة لشراء السلع والخدمات العسكرية الأجنبية، فما من شك أن موارد الحزب والمشاركة الشخصية لرئيس الإدارة الاقتصادية للجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة، كان لهما دور على ما يبدو في إنجاز تلك المعاملات.

٣٧٠ - وخلال مقابلة أجراها فريق الرصد مع تسفاي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أنكر السيد تسفاي مشاركة مصرفه في أي أنشطة لإنجاز مشتريات لقوات الدفاع الإريترية[٣٠٤]. غير أنه عاد وأقر، في جلسة متابعة عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بأنه سافر إلى أوكرانيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ضمن وفد يرأسه اللواء تيكلاي هابتيسيلاسي، قائد القوات

---

(٣٠١) مقابلة في آب/أغسطس ٢٠١٠، وفي أمستردام في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(٣٠٢) رسالة فريق الرصد الموجهة إلى الممثل الدائم لإريتريا، ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. انظر المرفق ١٢.

(٣٠٣) أُجريت المقابلة في المصرف التجاري لإريتريا، في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وقد كان السيد تسفاي عضوا سابقا في وحدة الاستخبارات العسكرية المسماة ''لواء ٧٢''، وأوفد إلى السودان خلال حرب التحرير الإريترية في أواسط الثمانينيات عندما كانت تلك الوحدة تنشط في غسل ورقات الدولار الأمريكي النقدية المزيفة (انظر الفقرة ٤٠٤ أدناه) في إطار الجهود المبذولة لزيادة الموارد المالية لجيش التحرير (استنادا إلى مقابلات منفصلة مع مختلف المسؤولين الإريتريين السابقين، أيلول/سبتمبر ٢٠١٠).

(٣٠٤) أُجريت المقابلة في المصرف التجاري لإريتريا، في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

الجوية لإريتريا، من أجل تقديم المساعدة في الجوانب المالية المتعلقة بأي عقود يحتمل توقيعها، ملمّحاً أن الغرض من البعثة لم يشمل المشتريات العسكرية[٣٠٥]. وقال لفريق الرصد إنه كان يتصرف بصفته الشخصية وليس بصفته ممثلا للمصرف التجاري لإريتريا، وأصر على أنه لم تجر أي معاملات[٣٠٦].

٣٧١ - وهناك مسؤولون كبار آخرون يجسّدون على ما يبدو الغموض الذي يكتنف أدوار الدولة والحزب والأفراد في هذا الصدد، من بينهم العقيد ويلدو غيريسوس باريا، قائد الكيان المعروف عادة باسم ''اللواء الآلي'' التابع لقوات الدفاع الإريترية، والعميد تي آمي أبرهة كينفو العامل في مكتب الأمن القومي. وتفيد التقارير بأن العقيد باريا يسيطر على حصة كبيرة من واردات إريتريا من قطع الغيار والمركبات والآليات، بعضها يمكن استخدامه في صيانة المركبات والمعدات العسكرية الأخرى. ويسود الاعتقاد بأن العميد تي آمي أبرهة (المعروف أيضا باسم ميغيلي) قد أسس شركة جديدة لأعمال البناء، اسمها أعمال البناء في القرن الأفريقي، تعمل الآن في إريتريا[٣٠٧].

باء - هيكل التمويل ومراقبته: النظم الاقتصادية الإريترية الرسمية وغير الرسمية

٣٧٢ - وفقاً للولاية المنوطة بفريق الرصد والقاضية بالتحقيق في الدعم المالي لانتهاكات حظر توريد الأسلحة التي ارتكبتها حكومة إريتريا في الصومال والمنطقة في عمومها، جمع الفريق معلومات مما يربو على عشرين مصدرا إريتريا لها معرفة مباشرة بالهياكل المالية للجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة والحكومة الإريترية، وكذلك من أعضاء جماعات معارضة مسلحة تنشط في المنطقة، تلقت دعما ماليا ولوجستيا من حكومة إريتريا في وقت سابق.

٣٧٣ - وتتولى إريتريا أساسا إدارة اقتصادين متوازيين: فمن جهة، هناك الاقتصاد الرسمي الذي تدير الدولة دواليبه بشكل ظاهري، ومن جهة أخرى، هناك نظام مالي غير شفاف، يعمل إلى حد كبير خارج البلد، وتسيطر عليه عناصر من الحزب الحاكم ومناصروهم. ووفقا

(٣٠٥) رفضت الحكومة الإريترية طلب فريق الرصد المؤرخ ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ عقد لقاء مع اللواء هابتيسيلاسي وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين. انظر الفقرة ٣٦٧ أعلاه والمرفق ١٢.

(٣٠٦) أُجريت المقابلة في المصرف التجاري لإريتريا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. عجز السيد تسفاي عن تذكر نوع العقود التي كان يدعى إلى تقديم المشورة بشأنها، أو الأشخاص الذين كان يلتقيهم، أو أي كيانات زارها أثناء مقامه بأوكرانيا.

(٣٠٧) أُجريت المقابلات مع رجال أعمال إريتريين يعملون في إريتريا، وذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

لمسؤولين حكوميين، تنجز المعاملات في إطار النظام الاقتصادي الرسمي بشكل حصري تقريبا بالنفكة، وهي العملة الوطنية الإريترية غير القابلة للتحويل، ويتسم هذا النظام بعجز مزمن في العملة الصعبة، يحد نظريا من قدرة إريتريا على تقديم الدعم المالي للجماعات المسلحة الأجنبية.

٣٧٤ - وما الاقتصاد غير الرسمي الذي تسيطر عليه الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة سوى إرث، في العديد من النواحي، للنظام المالي الذي كانت تطبقه جبهة التحرير الشعبية لإريتريا أثناء معركة الكفاح من أجل التحرير. ففي ظل هذا الاقتصاد، تنجز معاملات العملة الصعبة بمعدل أعلى بكثير مما ينجز في الاقتصاد الرسمي، ويكاد هذا الاقتصاد يدار بالكامل تقريبا من الخارج عن طريق شبكة معقدة ومتعددة الجنسيات من الشركات والأفراد والحسابات المصرفية، والكثير منها لا يجهر بأي انتماء لا للجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة ولا للدولة الإريترية، ويزاول بشكل اعتيادي أنشطة ''مريبة'' أو غير مشروعة. وعلى الرغم من استحالة الحصول على أرقام موثوق بها عن حجم هذا الاقتصاد غير الرسمي، يبدو أنه كبير بما يكفي لإجراء هذه الأنواع من العمليات الخارجية الموصوفة في هذا التقرير.

٣٧٥ - ويمارس الرقابة الرسمية على الاقتصاد الإريتري مؤسستان رئيسيتان هما: وزارة المالية ومصرف إريتريا، وكلاهما يعاني عجزا مزمنا في العملة الصعبة. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، قال مدير المصرف التجاري لإريتريا، يماني تسفاي، لفريق الرصد بأنه ليس لدى إريتريا رصيد يذكر من احتياطي النقد الأجنبي: فنسبة ودائع المصرف المقيدة بعملة النفكة تصل إلى ٩٥ في المائة، ومصرف إريتريا هو الذي سيضطلع بإدارة احتياطات إريتريا من العملة الصعبة لو وُجدت، لكن الوضع ليس كذلك''[٣٠٨].

٣٧٦ - ويتولى رسميا إدارة ودائع العملة الصعبة، بالكمية المتوافرة، مجلس الرقابة على العملة الصعبة، الذي يضم ممثلين عن وزارة التنمية الوطنية، ووزارة المالية، ومصرف إريتريا، والمصرف التجاري لإريتريا، ومدير إدارة الشؤون الاقتصادية للجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة، هاغوس غبريهيووت (الملقب هاغوس ''كيشا'')[٣٠٩]. غير أنه في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، قال مدير المصرف التجاري لإريتريا لفريق الرصد إن المجلس لم يجتمع منذ عام ٢٠٠٩، وإن القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد من العملة الصعبة إنما

(٣٠٨) مقابلة أُجريت مع يماني تسفاي، بأسمرة، في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٣٠٩) قدم يماني تسفاي هذا التوضيح للفريق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

يتخذها في واقع الأمر مدير إدارة الشؤون الاقتصادية للجبهة الشعبية[٣١٠]. ويعني ذلك أن تلك الإدارة تمارس سيطرة فعلية على موارد العملة الصعبة التي تجمعها السفارات الإريترية في الخارج من الضرائب المفروضة على إريتريي الشتات، بالإضافة إلى عائدات معاملات الملحقين التجاريين لدى السفارات في الخارج، الذين ينفذون معاملات نيابة عن الشركات التي تسيطر عليها الجبهة الشعبية[٣١١].

٣٧٧ - وقد توطدت قوة السيد غبريهيووت والسيد تسفاي بسبب الغموض المؤسسي الذي يكتنف إجراء معاملات العملة الصعبة. ووفقا لأقوال عدة مسؤولين سابقين في الحكومة الإريترية شاركوا في عمليات مالية واستخباراتية في الماضي، فإن السيد غبريهيووت هو المنسق المالي العام لجميع عمليات العملة الصعبة المتعلقة بأنشطة إريتريا في مجال المشتريات، بما في ذلك دعم الجماعات المسلحة في المنطقة، في حين أن السيد تسفاي (الذي كان ضابطا سابقا في ''لواء ٧٢''، وهي وحدة المخابرات العسكرية في الجبهة الشعبية) إنما يقدم المشورة التقنية لدعم العمليات المالية التي يشرف عليها السيد غبريهيووت[٣١٢].

جيم - شركة البحر الأحمر وغيرها من الشركات المملوكة للجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة

٣٧٨ - تشكل الشركات المملوكة للجبهة الشعبية مصدرا من المصادر الرئيسية لإدرار الدخل لصالح الحزب الحاكم، ومن ثم، للدولة الإريترية. وأهم هذه المصادر شركة البحر الأحمر، التي أنشئت في الأصل كعملية للتمويل السري تحت رمز ''٠٩''، وكانت تباشر أنشطة تجارية في جميع أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط من أجل جمع الموارد المالية لتغذية الكفاح في سبيل تحرير إريتريا[٣١٣]. واليوم، صارت شركة البحر الأحمر شركة تجارية مملوكة للحزب، تضطلع بولاية رسمية هي استيراد المواد الغذائية الأساسية لتبيعها بأسعار ثابتة. ووفقا

(٣١٠) مقابلة أجريت مع يماني تسفاي، بأسمرة، في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(٣١١) طلب فريق الرصد إتاحة الفرصة له لإجراء مقابلة مع رئيس إدارة الشؤون الاقتصادية للجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ للتحقق من صحة هذه المعلومات، لكنه لم يحصل على الإذن للقيام بذلك. وبدلا من ذلك، رتبت الحكومة الإريترية لقاء مع هيئة إدارة شركة البحر الأحمر التي تملكها الجبهة الشعبية، لكي تدلي بردود، باسم إدارة الشؤون الاقتصادية للجبهة الشعبية، على ما يطرح عليها من أسئلة، لكن المديرين أخبروا فريق الرصد بأنهم ليسوا مؤهلين ولا مخولين القيام بذلك.

(٣١٢) وفقا لإفادة المسؤولين السابقين في المخابرات الإريترية والدبلوماسيين السابقين، الذين أجريت معهم مقابلات في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٣١٣) مقابلة أُجريت مع مسؤول سابق في الأمن القومي، عمل بالموازاة لدى شركة البحر الأحمر في آب/أغسطس ٢٠١٠.

لمسؤولين في الشركة، تجري معاملات الشراء أساسا على يد ميهاري وولدسيلاسي، الملحق التجاري في القنصلية الإريترية في دبي، وعن طريق إريكوميرس[٣١٤]، وهي شركة تجارية إريترية مقرها في لندن، وتضطلع أيضا بمعاملات تحويلات المغتربين وتودع أرصدتها لدى مصرف ناتويست والمصرف التجاري الدولي الأول بمالطة[٣١٥].

٣٧٩ - وقد حصل فريق الرصد على قائمة بمختلف شركات أعمال الهندسة والبناء المرتبطة بالجبهة الشعبية، بما فيها شركة غيديم لأعمال البناء، وشركة سيغين لأعمال البناء، وشركة GHEDECC، وشركة As.Be.Co، وشركة Rodab المساهمة، وشركة BDHO المساهمة، وشركة Debaat Eritrea Bldg، وبعض هذه الشركات يعمل في الخارج[٣١٦]. وقد علم فريق الرصد أيضا أن إدارة الشؤون الاقتصادية للجبهة تسيطر على عدد من الشركات الأجنبية والحسابات المصرفية في الخارج، وهي مسجلة باسم أفراد إريتريين يحملون جنسية مزدوجة، وليس باسم الحزب.

٣٨٠ - وتتزع الشركات التابعة للجبهة الشعبية إلى إنجاز معاملاتها المصرفية لدى مصرف الإسكان والتجارة في إريتريا، الذي يملكه الحزب وله حسابات مصرفية مراسلة لدى مصارف Citibank NY، وDZ Bank، و Commerzbank، و BNL، في الولايات المتحدة وألمانيا وإيطاليا[٣١٧].

دال - الضرائب المفروضة على إريتريي الشتات وتحويلاتهم

٣٨١ - لعل أهم مصدر للدخل الذي تحصل عليه الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة هو المكوس المقتطع بنسبة ٢ في المائة من ضريبة الدخل المفروضة على المواطنين الإريتريين المقيمين في الخارج[٣١٨]. ويقدر عدد الإريتريين الذي يعيشون في الشتات بنحو

(٣١٤) مقابلة أُجريت مع مسؤولي شركة البحر الأحمر بأسمرة، في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(٣١٥) معلومات عن الشبكات المصرفية لشركة إريكوميرس، قدمها موظف سابق في إريكوميرس، نيسان/أبريل ٢٠١١. ووفقا لسجلات الشركة ولإفادة موظف سابق في شركة إريكوميرس، فإن أصحاب الشركة هم السيد أمانويل أمان وولديسيوم، والدكتور تيوولدي وولديكيدان، وشركة البحر الأحمر.

(٣١٦) معلومات مقدمة من مصدر دبلوماسي في أسمرة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ومن مسؤولين سابقين في دوائر المخابرات والأوساط المالية في إريتريا.

(٣١٧) مقابلة أُجريت مع مسؤولين في مصرف الإسكان والتجارة، بأسمرة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٣١٨) تزعم بعض المصادر أن معدل الضريبة رُفع إلى ٣ في المائة.

١,٢ مليون إريتري – أو ٢٥ في المائة من مجموع السكان[٣١٩]، يتمركز معظمهم في أمريكا الشمالية وأوروبا والشرق الأوسط. ووفقا لتقديرات شتى الضباط المعنيين بإنفاذ القانون على الصعيد الوطني، ولأقوال شهود عيان إريتريين، وعملاء سابقين في الحكومة الإريترية في الشتات، يقدر أن حكومة إريتريا تجمع بهذه الطريقة عشرات – بل وربما مئات – الملايين من الدولارات في السنة.

٣٨٢ – وتتعدد مبررات فرض الضريبة. فقد ذكر أحد كبار المسؤولين الإريتريين لفريق الرصد في وصفه لهذه الضريبة بأنها ضريبة على ملكية الأرض تُفرض على الإريتريين المغتربين أو الحاملين لجنسية مزدوجة الذين يملكون أراض أو عقارات في وطنهم[٣٢٠]. ووصفها العديد من المغتربين الإريتريين في مختلف البلدان لفريق الرصد بأنها مقابل لأداء ''خدمة قنصلية''. فعلى سبيل المثال، يجب على أي مواطن إريتري يسعى إلى تجديد جواز السفر أو الإريتريين حاملي جوازات سفر أجنبية الذين يطلبون تأشيرة دخول لزيارة إريتريا أن يدلوا بمستندات تثبت دفعهم ضرائب في البلد المضيف[٣٢١]. وعلى هذا الأساس، يجري احتساب الضريبة بنسبة ٢ في المائة، ويجب على الفرد سداد المبلغ، عن طريق شيك أو حوالة مالية، في حساب تشرف عليه السفارة الإريترية المحلية. بل وحتى الأفراد الذين لم يحتاجوا إلى أي ''خدمات قنصلية'' لعدة سنوات هم مطالبون بسداد ''المتأخرات'' عن السنوات التي لم يدفعوا فيها الضريبة.

٣٨٣ – وقد يتعرض الممتنعون عن دفع هذه الضرائب للحرمان من حق الدخول إلى إريتريا، أو لمصادرة ممتلكاتهم، أو مضايقة أفراد أسرهم في إريتريا. وفي الحالات التي تعتبر فيها مستندات البلد المضيف عديمة الحجية، قد يعمد موظفون غير رسميين بالسفارة الإريترية أو موظفو الحزب إلى رصد أنشطة جماعات الشتات الإريتري بغية تقييم دخلها ودرجة امتثالها.

٣٨٤ – ويستنتج من المقابلات التي أجراها فريق الرصد مع مسؤولين ماليين سابقين في الجبهة الشعبية وفي حكومة إريتريا أن هذه الودائع بالعملة الصعبة تديرها الجبهة الشعبية، بتوجيه من هاغوس غيبريهيووت، ولا تدار عن طريق مؤسسات حكومية من قبيل مصرف

---

(٣١٩) انظر: International Monetary Fund estimate, 2009, from "IMF Executive Board Concludes 2009 Article IV Consultation with the State of Eritrea, 30 November 2009".

(٣٢٠) مقابلة أُجريت مع مسؤول إريتري، في نيسان/أبريل ٢٠١١.

(٣٢١) تعتبر سجلات الضرائب مؤشر دخل موثوقا به أكثر من بيانات الدخل، التي قد تعرض بطريقة مغرضة أو مطففة.

إريتريا، والمصرف التجاري لإريتريا، ووزارة المالية أو الخزانة. وتحوّل الضرائب المحصلة على هذا النحو إلى حسابات مختلف السفارات الإريترية في الخارج، ثم تنقل بعدئذ من حساب سفارة إلى حساب سفارة أخرى، رهنا بالاحتياجات التشغيلية، أو تحوّل إلى حسابات في الخارج يملكها القطاع الخاص(٣٢٢).

٣٨٥ - وتسيطر إدارة الشؤون الاقتصادية للجبهة الشعبية أيضا على ملايين الدولارات من العملة الصعبة في شكل تحويلات مالية يودعها أفراد الشتات الإريتريون الذين يبعثون المال إلى أفراد الأسرة والأصدقاء في إريتريا. وتبعث ودائع التحويلات عن طريق خدمة شركة هيمبول (Himbol) لنقل الأموال، التي تسيطر عليها الجبهة الشعبية ولها مكاتب -- رسمية وغير رسمية على السواء -- في السفارات ومراكز الجاليات الإريترية في الخارج، وتستخدم وكالات نقل الأموال الدولية كوكلاء لإنجاز التحويلات.

٣٨٦ - وتتراكم تحويلات العملة الصعبة لدى شركة هيمبول وفي الحسابات المصرفية للسفارات خارج إريتريا، بينما يستلم المعنيون بالأمر في إريتريا أموالهم بعملة النفكة المحلية. ولما كانت شركة هيمبول مملوكة للجبهة الشعبية، فبمقدور إدارة الشؤون الاقتصادية للجبهة الشعبية أن تدير ودائع العملة الصعبة في الخارج حسبما تراه مناسبا. ومثلما هو الحال بالنسبة لإيرادات الضرائب التي تجمع في حسابات السفارة، تنقل هذه الأموال إلى حسابات تسيطر عليها الجبهة الشعبية لدى المصارف المراسلة، أو تنقل إلى حسابات السفارات (الرسمية أو غير الرسمية)، أو تصرف نقدا لكي ينقلها السعاة ''الدبلوماسيون'' الإريتريون بواسطة الحقيبة الدبلوماسية(٣٢٣).

٣٨٧ - وعلى الرغم من أن إريتريا ليست الدولة الوحيدة التي تفرض التزامات ضريبية على مواطنيها المقيمين في الخارج، فإن الأسلوب الذي تنتهجه في تنفيذ هذه السياسة يتسم ببعض الجوانب الفريدة من نوعها. فأولا، قد تفرض الضريبة على رعايا أجانب من أصل إريتري، بغض النظر عما إذا كانوا يحملون جنسية مزدوجة أم لا. ثم إن الدبلوماسيين العاملين في البعثات الإريترية في الخارج يدأبون على جباية الضرائب، وهي ممارسة تنتهك دون أي شك أحكام اتفاقية فيينا بشأن العلاقات القنصلية. وفي المواقع التي لا توجد فيها بعثات دبلوماسية

(٣٢٢) مقابلات أُجريت مع مسؤولين ماليين سابقين في الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة وفي حكومة إريتريا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وكانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(٣٢٣) استمع فريق الرصد إلى عدة شهادات أدلى بها أفراد تُعرض عليهم خدمة إريتريا أو يحصلون على جوازات سفر دبلوماسية لغرض وحيد هو العمل بمثابة حاملي أموال في الحقائب الدبلوماسية، وتشمل تلك الشهادات إفادة أحد المصادر الذي شارك شخصيا في إدارة شؤون العملة الصعبة وحسابات السفارة، في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

أو قنصلية إريترية، كثيرا ما يقوم عملاء الحزب أو نشطاء المجتمع المحلي بجمع الضرائب بشكل غير رسمي، وقد تعتبر أنشطتهم شكلا من أشكال الابتزاز في نظر بعض الهيئات القضائية.

هاء – جمع التبرعات وجهود التعبئة التي تبذلها الجبهة الشعبية في الشتات

٣٨٨ – تجمع الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة ملايين الدولارات في كل سنة عن طريق المناسبات الاجتماعية والسياسية المنظمة في مناطق الشتات الإريتري، التي تعمل بوصفها أيضا منابر لجمع التبرعات للحزب. وتتسم فروع الجبهة في السويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وإيطاليا بأهمية خاصة في هذا الصدد، حيث تشكل العمود الفقري للتجمعات الدولية التي تنظم مؤتمرات دولية لعموم الجبهة ولشبيبة الجبهة[٣٢٤]. ويقوم مسؤولو السفارات الإريترية وأفراد منتسبون لها بانتظام بعقد مناسبات اجتماعية وثقافية وسياسية لجمع الأموال، بما في ذلك تجمعات حاشدة لمناهضة فرض عقوبات الأمم المتحدة – منذ أواخر عام ٢٠٠٩ –، وذلك في أستراليا، وألمانيا، وإيطاليا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

٣٨٩ – ويضطلع يماني غبري – آب أيضا، بوصفه رئيسا لإدارة الشؤون السياسية للجبهة الشعبية، بالإشراف على أنشطة شبيبة الجبهة، وهو يواظب على حضور هذه المناسبات كمشارك أو ضيف شرف[٣٢٥]. وتوجه إيرادات المناسبات التي تنظمها شبيبة الجبهة إلى الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة عن طريق مناضلي الحزب أو موظفي السفارة، في بعض الأحيان. ومن بين أبرز منظمي هذه الأحداث عالم تيكلايغيورغيس، رئيس اللجنة التنسيقية للأعياد الوطنية في السويد، وسيراك باهلبي، وهو مواطن يحمل الجنسيتين الإريترية والبريطانية وشريك مقرب من السيد غيبريهيووت، أحد منسقي فرع شبيبة الجبهة بالمملكة المتحدة. ومن أبرز نشطاء الجبهة الشعبية في الولايات المتحدة صوفيا تسفاماريام، التي تنظم برامج الجبهة الشعبية في الولايات المتحدة انطلاقا من مركز الجالية الإريترية في واشنطن العاصمة، وتشارك بانتظام في مناسبات دولية أخرى تنظمها الجبهة الشعبية في أوروبا، وهي مؤلفة غزيرة الإنتاج على شبكة الإنترنت. أما في إيطاليا، فيتولى مسؤولو السفارة الإريترية في إيطاليا تنظيم المناسبات هناك.

---

(٣٢٤) انعقد المؤتمر السنوي لشبيبة الجبهة لعام ٢٠١١ في أوسلو في نيسان/أبريل ٢٠١١.

(٣٢٥) أشار فريق الرصد في تقريره السابق (S/2010/91) إلى السيد غبري–آب بوصفه منسقا رئيسيا للدعم المقدم لجماعات المعارضة المسلحة الصومالية.

٣٩٠ - وعادة ما يُعلن عن مناسبات جمع التبرعات التي تنظمها الجبهة الشعبية وشبيبة الجبهة الشعبية على المواقع الشبكية التالية: www.ypfdj.com، www.meadna.com، www.eritreacompass.com، www.eritrean-smart.org، www.alenalki.com، www.dehai.org، www.raimoq.com، وهناك أيضا العديد من تجمعات شبيبة الجبهة الشعبية على الموقع الشبكي لفيسبوك.

واو - التبرعات المالية المباشرة

٣٩١ - بالإضافة إلى الضرائب والتحويلات المالية، تتلقى السفارات الإريترية في الخارج تبرعات مباشرة من أنصار إريتريا العاملين في بلدان مضيفة. وقد تصل قيمة هذه التبرعات إلى مئات الملايين من الدولارات في السنة. فعلى سبيل المثال، حصل فريق الرصد على عينة من مستندات وزارة المالية الإريترية، تبين جمع السفارة الإريترية في نيروبي لملايين الدولارات خلال عام ٢٠١٠ من رجال الأعمال الإريتريين العاملين في كينيا وأوغندا ورواندا وبوروندي وجنوب السودان (انظر الملحق 11.1).

٣٩٢ - وهناك بعض الحكومات الأجنبية التي تقدم أيضا دعما ماليا مباشرا لحكومة إريتريا. ولعل دولة قطر هي أهم شريك اقتصادي لإريتريا، فقد أقر مسؤولون قطريون لعدة دبلوماسيين أجانب بأن حكومتهم قدمت دعما ماليا مباشرا كبيرا لحكومة أسمرة. ووفقا لعدة مقابلات أجراها فريق الرصد مع دبلوماسيين ومسؤولين إريتريين سابقين ورجال أعمال، فإن القسط الأوفر من هذا الدعم يقدم نقدا.

٣٩٣ - وبالمثل، كانت الجماهيرية العربية الليبية راعية للقيادة الإريترية منذ مدة طويلة، حيث قدمت لها الدعم المالي المباشر والمساهمات العينية، بل ويُزعم أن هذه المساهمات شملت أيضا منتجات نفطية. وتلقى الفريق أيضا مستندات تثبت وجود حساب مصرفي سري واحد على الأقل في الجماهيرية العربية الليبية، كان يشغّله أحد كبار المسؤولين الإريتريين، وما زال الفريق يحقق في المسألة.

زاي - الشبكات السرية للمشاريع التجارية والأعمال المصرفية للجبهة الشعبية في الشتات

٣٩٤ - ما فتئت النظم المالية للجبهة الشعبية تزداد تعقيدا وغموضا على مدى السنوات الأخيرة. وفي عام ٢٠٠٤، قامت السلطات الأمريكية بمداهمة مكاتب شركة هيمبول (Himbol) وإغلاقها، عندما اكتشفت أن الشركة ليست مسجلة كمؤسسة مالية على النحو الواجب، مما أجبر الجبهة الشعبية على البحث عن سبل جديدة لمناولة التحويلات المالية

للإريتريين في الولايات المتحدة. وبعد عام ٢٠٠٧، تم فرض قيود إضافية على أحد الخيارات الأخرى، أي استخدام الحسابات المصرفية للسفارة، عندما أقدمت حكومة الولايات المتحدة على إغلاق قنصلية إريترية في أوكلاند، بولاية كاليفورنيا، حيث تتمركز جالية إريترية كبيرة في الشتات. وبعد صدور قرار مجلس الأمن ١٩٠٧ (٢٠٠٩) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أصدر هاغوس غيبريهيووت، حسب إفادة عدة مصادر إريترية، تعليمات جديدة لتحسين وسائل التستر على طرق إدارة التحويلات المالية للجبهة الشعبية.

٣٩٥ - ومن بين التقنيات المستخدمة تسخير أفراد ليس لهم صفة رسمية - يحملون في غالب الأحيان جنسية مزدوجة - من أجل تنسيق جمع الأموال والتحويلات النقدية باسم الجبهة الشعبية. ويشمل هؤلاء الأفراد سائقي سيارات الأجرة، وأصحاب محلات البقالة، ووكلاء الأسفار، بل إن بعضهم قد يدير في الواقع شركات صورية صغيرة باسم الجبهة الشعبية[٣٢٦]. ولا تتجاوز قيمة تحويلات العملة الصعبة التي ينجزونها بوجه عام ١٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، ومردّ ذلك على ما يبدو هو تجنب صدور تقارير تبلغ عن تحويلات مشبوهة للأموال[٣٢٧]. والطريقة الأخرى هي تكليف أفراد، بصفتهم الشخصية، بحمل الأموال نقدا عبر الحدود، وقد يمنحون أحيانا جوازات سفر دبلوماسية إريترية لهذا الغرض الوحيد[٣٢٨].

٣٩٦ - وعلى سبيل المثال، فبينما يتولى برهان غيبريهيويت، وهو مسؤول كبير في السفارة الإريترية بواشنطن العاصمة، تنسيق الشؤون المالية للقنصلية في الولايات المتحدة، فإن هناك وكلاء غير منتسبين للقنصلية، يوجد مقرهم في الولايات المتحدة، يقومون بانتظام بنقل أموال الجبهة الشعبية نقدا إلى دبي وإلى وجهات أجنبية أخرى. ووفقا لموظفين سابقين في السفارة الإريترية في واشنطن العاصمة، وهما تسفاي باريوس، وهو رجل أعمال في واشنطن العاصمة يُزعم أنه يدير ما لا يقل عن محطة بترين واحدة لحساب هاغوس غيبريهيووت في منطقة العاصمة، ومارثا سليمان، التي تقيم في شيكاغو، والتي تدعي أن لديها أعمال تجارية في دبي

---

(٣٢٦) أكدت المقابلات التي أجريت مع أكثر من عشرين موظفا قنصليا سابقا في مختلف السفارات الإريترية صحة هذه المعلومات.

(٣٢٧) مراسلة مع مسؤولين عن إنفاذ القانون، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

(٣٢٨) مقابلة أُجريت مع مسؤول مالي سابق في الجبهة الشعبية، في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ومع مسؤول سابق في الأمن القومي، في آب/أغسطس ٢٠١٠، وأجريت أيضا مقابلات مع العديد من الدبلوماسيين الإريتريين السابقين في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ونيسان/أبريل ٢٠١١.

وممتلكات عقارية في الولايات المتحدة[٣٢٩]. وقد نما إلى علم فريق الرصد أن هناك عدة أفراد إريتريين آخرين يُزعم أنهم يؤدون خدمات مماثلة في كاليفورنيا ونيفادا ومنطقة واشنطن العاصمة باسم السفارة الإريترية، وما زال التحقيق جاريا بهذا الشأن.

٣٩٧ - وهناك قسط على الأقل من أموال الجبهة الشعبية التي يتم جمعها في أمريكا الشمالية وأوروبا يحوّل تاريخيا عن طريق السفارة الإريترية في إيطاليا، التي لديها حسابات في مصرف Unicredit Banca di Roma في ميلانو وروما. ومثلما هو الحال في الولايات المتحدة، يضطلع عدد من رجال الأعمال الإريتريين في إيطاليا أيضا بدور ميسّري الإجراءات المالية لحساب الجبهة الشعبية. ووفقا لمسؤولين سابقين في حكومة إريتريا لهم معرفة مباشرة بهذه الشبكات، فإن أحد أهم هؤلاء الميسّرين هو غيرماي أوكبي، وهو مواطن إريتري يقيم في في ميلانو وشخص مقرب من الرئيس أسياس أفورقي، وقد عمل وكيلا للشؤون المالية والمخابرات في إيطاليا لحساب جبهة التحرير الشعبية لإريتريا/الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة على مدى زهاء ٣٠ عاما. ويزعم أن السيد أوكبي، الذي يدير وكالة أسفار صغيرة في ميلانو، يعتمد في أعماله على مساعدة ضابط في المخابرات الإريترية، يعرف باسم هايلي زيرون. وبالمثل، تم تحديد مطعم أفريقيا في ميلانو، الذي يملكه تزيهاي توكوي، كمحل تجاري منسوب إلى الجبهة الشعبية ويساهم بشكل مباشر في ملء خزائن الحزب[٣٣٠]. ووفقا لمسؤولين في الحكومة الإيطالية، يعتقد أن هؤلاء الأفراد استضافوا مسؤولا عسكريا إريتريا يعرف باسم ''كيفلي''، جاء للقيام بمشتريات عسكرية، وهو يبلغ تقاريره إلى العقيد ويلدو غيريسوس باريا (انظر أيضا الفقرتين ٣٧١ أعلاه و ٤٠٣ أدناه)، وذلك لمدة شهر في نهاية عام ٢٠١٠[٣٣١].

٣٩٨ - ويبدو أن الشبكات المالية للجبهة الشعبية في إيطاليا لها صلات وثيقة مع خلايا الحزب في سويسرا. وحسب هذه المصادر نفسها، فإن عددا من وكلاء الجبهة الشعبية في إيطاليا يسافرون بانتظام إلى سويسرا، حيث تعمل شركات مماثلة نيابة عن الجبهة الشعبية. وقد اطلع فريق الرصد على صور لعدد من هؤلاء الوكلاء المزعومين.

---

(٣٢٩) رسائل متبادلة بالبريد الإلكتروني مع اثنين من المسؤولين القنصليين السابقين في سفارة إريتريا في واشنطن العاصمة، في آذار/مارس ٢٠١١.

(٣٣٠) ضابط متقاعد في الجيش الإريتري، خدم في إيطاليا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠؛ وأجريت مقابلة مع موظف سابق في الشؤون المالية لحكومة إريتريا، في آذار/مارس ٢٠١١.

(٣٣١) مقابلة ومراسلات مع مسؤولين حكوميين إيطاليين، في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٣٩٩ - وفي السويد، يتولى تنسيق الشؤون المالية للجبهة الشعبية جمال عبد العليم، وهو موظف في سفارة إريتريا في استوكهولم، مكلف بجباية ضرائب إريتريي الشتات. ومثلما هو الحال في بلدان أخرى، يشارك أيضا في تمويل خزائن الحزب إريتريون لا صفة رسمية لهم. وغبريهيويت غبريميدهين ناشط رائد من نشطاء الجبهة الشعبية في السويد، يضطلع، بتوجيه من مكتب شؤون الشتات التابع للجبهة الشعبية في أسمرة، بتنظيم فعاليات الحزب، بما في ذلك المظاهرات المناهضة لنظام الجزاءات الذي فرضته الأمم المتحدة، وينسق مع ممثلي جماعات المعارضة الصومالية والإثيوبية في السويد. ويدأب أبيبا تيكلاي، الذي يُزعم أيضا أنه من ميسّري التحويلات المالية لحساب الجبهة الشعبية، على الانتقال بين السويد وإريتريا وإيطاليا. ويقوم مايكل هايلي، وهو شخص آخر يُزعم أنه يجري معاملات مالية لحساب حكومة إريتريا، بالسفر بانتظام بين السويد وآسيا[٣٣٢].

٤٠٠ - وفريق الرصد على بيّنة من وجود شبكات مماثلة عبر المملكة المتحدة[٣٣٣] وفي سائر البلدان الأوروبية، وهو يوصي بمواصلة التحقيقات في احتمال تورطها في تمويل انتهاكات العقوبات أو تيسيرها.

حاء - القناصل الفخريون والشركاء التجاريون في الخارج

٤٠١ - يؤدّي رجال الأعمال الأجانب، وبعضهم يعيّن قناصل فخريين، دورا رئيسيا في الشبكات المالية للجبهة الشعبية في الخارج. وفي العديد من الحالات التي وُجه إليه انتباه فريق الرصد، يبدو أن هؤلاء الأفراد ضالعون بشكل عميق في معاملات المشتريات العسكرية، بل وفي أنشطة إجرامية، في بعض الحالات.

٤٠٢ - وقد عمل بير دجياني بروسبيريني، الموظف السابق في حكومة لومباردي بإيطاليا، قنصلا فخريا لإريتريا في ميلانو إلى أن اعتقلته السلطات الإيطالية وزجت به في السجن بتهمة الغش والفساد. ووفقا لإفادة ضابط سابق في الجيش الإريتري كان قد تعرّف على السيد بروسبيريني، فقد كانت له يد أيضا في شراء سفن لحساب إريتريا [٣٣٤]. وقد ذُكر اسمه أيضا في قضية تهريب تجهيزات إلى إيران، يُزعم أنها مزدوجة الاستعمال، ويجري حاليا التحقيق معه في قضية مماثلة تتصل بإريتريا.

---

(٣٣٢) معلومات قدمتها مصادر إريترية مقيمة في السويد، لها صلات فعلية مع شبكات الجبهة الشعبية في السويد، وذلك في آذار/مارس ٢٠١١.

(٣٣٣) قدم فريق الرصد تفاصيل إلى مسؤولين بريطانيين تتعلق بشخص إريتري ضالع في التحويلات المالية بشكل منهجي، وما زال الفريق يجري تحرياته في المسألة.

(٣٣٤) مقابلة أُجريت مع مصدر عسكري إريتري، في السويد، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٤٠٣ - وللحكومة الإريترية أيضا روابط متينة مع شركة بيتشيني للأعمال التجارية، التي تتخذ من بيروجيا، بإيطاليا، مقرا لها، والتي تصدر قطع الغيار والآليات. والممثل القانوني للشركة هو أسميروم ميكونين، رجل الأعمال الإريتري الذي يعمل بشكل وثيق مع الجبهة الشعبية، وهو أيضا شريك تجاري للعقيد ويلدو غيروس باريا[٣٣٥]. وقد زار الشركة الرئيس أسياس أفورقي شخصيا[٣٣٦]. واستنادا إلى المعلومات المالية التي حصل عليها فريق الرصد، تصدر هذه الشركة منتجات إلى ما يربو على ١٠٠ بلد مختلف، بما في ذلك ما قيمته ٤٠ مليون يورو من الصادرات لكل من إريتريا وغينيا الاستوائية على التوالي على مدى الثلاث عشرة سنة الماضية. وتلقى فريق الرصد معلومات موثوقا بها من مصدر في دوائر إنفاذ القانون تشير إلى أن الشرطة السويسرية تحقق حاليا مع أحد المساهمين في شركة بيتشيني بتهمة غسل الأموال.

٤٠٤ - وعُيّن رجل الأعمال الثري عبد الله مطرجي قنصلا فخريا لإريتريا في لبنان[٣٣٧]. ووفقاً لإفادة مسؤول إريتري سابق يوجد مقره في السودان، كان أبوه غسان مطرجي هو الذي سهّل تعيينه، حيث كان يعمل بشكل وثيق مع أعضاء في جبهة التحرير الشعبية لإريتريا في مجال غسل الدولارات المزيفة في السودان لحساب ''لواء ٧٢''[٣٣٨]. وقد صدر حكمٌ بحق غسان مطرجي في بيروت، في عام ١٩٩٧، بتهمة تزوير دولارات الولايات المتحدة ومحاولة ترويج هذه الدولارات في لبنان[٣٣٩]. ويبدو أيضا أن إحدى محاكم بيروت وجهت له لائحة اتهام في عام ١٩٩٥، تشمل الاتجار بالأسلحة والمعدات العسكرية[٣٤٠].

٤٠٥ - والقنصل الفخري لإريتريا في باكستان هو شاكيل كاشميروالا، رجل الأعمال البارز في مجال صناعة الطيران[٣٤١]. وفي عام ٢٠٠٦، استضاف القنصل الفخري وفداً رفيع

---

(٣٣٥) مقابلات أُجريت مع رجال أعمال إريتريين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

(٣٣٦) مقابلة أُجريت مع مصدر إيطالي في بيروجيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وانظر الصفحة ٥ من المستند المنشور على العنوان: http://www.comune.perugia.it/resources/docs/sindaco/dic06.pdf.

(٣٣٧) http://eritreanconsulate-lb.com/root/aboutconsolate/Hononary.html.

(٣٣٨) مقابلة أُجريت مع رجل أعمال إريتري سابق، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وكانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(٣٣٩) على النحو المنقول من مستندات المحكمة في لبنان في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، والمبيّن في الموقع الشبكي http://www.lebanon.com/news/local/1997/3/21.htm.

(٣٤٠) مقال صحفي صادر عن وكالة رويترز للأنباء، أعادت طبعه دار Winnipeg Free Press، في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٥.

(٣٤١) http://www.kashmirwalagroup.com/director.htm.

المستوى من المسؤولين العسكريين الإريتريين في زيارة لباكستان، حيث ادعى أنه رافقهم أثناء زيارة مصانع ذخيرة أو ”منشآت للذخيرة“[٣٤٢].

دراسة حالة: دبي، مركز المعاملات المالية الإريترية في الخارج

٤٠٦ - إن دبي مركز رئيسي للشبكات المالية التابعة للجبهة الشعبية في الخارج، حيث تعمل كقناة يتدفق عبرها جزء كبير من الإيرادات - في شكل ضرائب، وتحويلات مالية، وتبرعات - التي يجمعها إريتريو الشتات في أمريكا الشمالية وأوروبا والشرق الأوسط. فيمكن بالتالي توجيه هذه الأموال لتنفيذ طائفة من الأهداف، بما في ذلك العمليات السرية الإريترية. وتبحث هذه الدراسة أحد المسارات المحتملة لأموال الجبهة الشعبية، أي من الولايات المتحدة، عن طريق دبي ونيروبي، إلى أيدي جماعات المعارضة المسلحة في الصومال ومنطقة القرن الأفريقي.

٤٠٧ - وتحتضن أوكلاند، وكاليفورنيا، ومنطقة واشنطن العاصمة جزءا من أكبر الجاليات الإريترية في الولايات المتحدة، ومن ثم، فهي توفر مصادر رئيسية لتمويل الجبهة الشعبية. وكما هو موضح في الفقرات ٣٩٤ إلى ٤٠٠ أعلاه، يودع قسط من هذه الأموال في الحسابات المصرفية لسفارة إريتريا، غير أن النصيب الأوفر منه يُنقل عن طريق شبكات مالية ما فتئت تزداد غموضا، تشغّل شركات لتحويل الأموال وأفرادا لحمل النقدية. ووفقا لمصادر إريترية، يشتبه في أن تسفاي (أو عدي) مريم هو أحد ميسّري هذه الإجراءات المالية. فبالموازاة مع عمله كسائق سيارة أجرة في أرلينغتون بولاية فيرجينيا، كان تسفاي مريم، وهو مواطن إريتري يحمل جنسية أمريكية مزدوجة، ينظم عمليات نقل مئات الآلاف من الدولارات لأفراد إريتريين ولشركات تجارية ترتبط بالجبهة الشعبية في دبي. وقد أكد موظفو إنفاذ القانون أن سائق سيارة أجرة يقيم في ولاية فرجينيا ضالع في نقل أموال غير مشروعة إلى دبي، لكنهم لم يدلوا باسم الشخص المعني بالأمر.

٤٠٨ - ووفقا للمعلومات المالية التي حصل عليها فريق الرصد من مصادر في دوائر إنفاذ القانون مكلفة بالتحقيق في هذه التحويلات، تشمل قائمة متلقي الأموال في دبي الأشخاص الآتية أسماؤهم:

- غبريمسكل تسفاماريام غيدي
- ديسبيلي أبرهة

---

(٣٤٢) http://archives.dawn.com/2006/06/06/local19.htm.

- أبيل هايلي آب
- وولدو كفامريم هابتي
- دانيال عبادي
- بينيام تيويلدي
- شركة عبادي لمواد البناء
- شركة مياكوم للتجارة العامة
- شركة زارا للتجارة العامة
- شركة الأبطال لتجارة الملابس الجاهزة
- شركة التجارة العامة الفاخرة، المحدودة
- شركة عبادي لأعمال البناء والتجارة، المحدودة

٤٠٩ - ولم يثبت فريق الرصد بعد الغرض من إرسال هذه الأموال، ولا السبب وراء فتح جميع المستفيدين حسابات لدى مصرفي ستاندرد تشارترد بنك (Standard Chartered Bank) وبنك دبي التجاري[٣٤٣]. بيد أن فريق الرصد تلقّى معلومات من مصادر إريترية متعددة في دبي والولايات المتحدة تشير إلى أن الشركات والأفراد الواردة أسماؤهم في هذه القائمة ينتسبون إلى الجبهة الشعبية وقد يكون لهم دور في غسل أموالها.

٤١٠ - ووفقا لموظفين قنصليين إريتريين سابقين ورجال أعمال إريتريين في دبي، فإن القنصلية الإريترية في دبي، وتحديدا ملحقها التجاري ميهاري وولديسيلاسي، تقوم أيضا بدور رئيسي في هذه الترتيبات. وتودع القنصلية الإيرادات الواردة في حساب لدى مصرف HSBC، وهو المصرف المفضل للحكومة الإريترية والجبهة الشعبية نظرا إلى اتساع نطاق تغطيته العالمية. وبالإضافة إلى الإشراف على عمليات هذا الحساب، يدير السيد وولديسيلاسي المشتريات باسم شركة البحر الأحمر، وينسق الأنشطة التجارية عن طريق بعض الشركات الوهمية المذكورة أعلاه[٣٤٤].

---

(٣٤٣) معلومات قدمها موظفو إنفاذ القانون خلال عام ٢٠١٠.

(٣٤٤) مقابلة أُجريت مع موظفين في شركة البحر الأحمر، في أسمرة، في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٤١١ - وقد دأب كبار الشخصيات العسكرية الإريترية على السفر إلى دبي بشكل منتظم، حيث يقومون بتنسيق معاملاتهم المالية عن طريق القنصلية في دبي[٣٤٥]. وعلى سبيل المثال، سافر اللواء تيكلاي هابتيسيلاسي إلى دبي في طريقه إلى أوكرانيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، في إطار مهمة اعترف أحد كبار المسؤولين في حكومة إريتريا بأنها مهمة مشتريات عسكرية (انظر الفقرة ٣٧٠ أعلاه). ويقوم اللواء تي آمي أبرهة والعقيد تيويلدي هابتي نيغاش (انظر الفرع السابع أعلاه) بزيارات منتظمة إلى دبي[٣٤٦]. ويسافر تيسفاليديت هابتيسيلاسي، وهو المسؤول الأعلى درجة في مكتب الرئيس، بشكل منتظم إلى الصين وأوروبا الشرقية عبر دبي[٣٤٧].

٤١٢ - وانطلاقاً من دبي، توجَّه حصة على الأقل من العملة الصعبة المتدفقة إلى نيروبي، حيث تتلقى السفارة الإريترية تحويلات إلى الحسابات الموجودة تحت سيطرتها[٣٤٨]. وقد حصل الفريق على معلومات من مصادر على اطلاع علم بالمعاملات المالية للسفارة تشير إلى أن السفارة استخدمت حسابات مقوّمة بالدولار لدى مصرف ''ستاندرد تشارترد بنك'' ومصرف ''باركليز بنك'' في نيروبي لتلقي ودائع بالدولار من الخارج[٣٤٩].

٤١٣ - وتعدّ سفارة دولة إريتريا في نيروبي محورا لوجستيا رئيسيا للدعم المالي واللوجستي المقدم لأنشطة المخابرات الإريترية المتصلة بالصومال منذ أمد طويل (انظر الفقرات ٣١٥ إلى ٣٢٦ أعلاه، ودراسة الحالة بشأن صلات المخابرات الإريترية بالجماعات المسلحة الصومالية في المرفق ٨,٥)، التي تتولى تنسيق المدفوعات إلى الأفراد المنتسبين إلى حركة الشباب. ويجري إيفاد مسؤولين إريتريين بشكل منتظم من أجل استرداد الأموال من حساباتهم المصرفية للسفارة في نيروبي، ثم توزع هذه العائدات على مختلف الصوماليين لتغطية تكاليف أسفارهم وعملياتهم في كينيا والصومال[٣٥٠]. وقال مصدر شارك شخصيا في هذه المعاملات لفريق

(٣٤٥) رجل أعمال إريتري، دبي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ومسؤول مالي سابق في الجبهة الشعبية، كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(٣٤٦) مقابلة أُجريت مع ستة مصادر إريترية مستقلة مقرها في نيروبي ودبي، وذلك في آب/أغسطس ٢٠١٠ وكانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(٣٤٧) مقابلة أُجريت مع رجل أعمال إريتري، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

(٣٤٨) مقابلتان أجريتا مع دبلوماسي إريتري سابق، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ومع مسؤول مالي بالجبهة الشعبية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(٣٤٩) مقابلتان أجريتا مع دبلوماسي إريتري سابق، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ومع مصدر في سفارة إريتريا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

(٣٥٠) مقابلتان أجريتا مع شخصين كانا يعملان بسفارة إريتريا في نيروبي، ومقابلتان أخريان مع شخصين يُستدعيان بشكل منتظم لارتياد السفارة في نيروبي.

الرصد إنه تلقّى تعليمات بانتظام تقضي بسحب عشرات الآلاف من الدولارات من حساب مصرف ''باركليز بنك'' التابع للسفارة الإريترية في نيروبي، وذلك لهذا الغرض تحديدا[٣٥١]. وقد وثقت المدفوعات المقدمة لأفراد جماعات المعارضة الصومالية المسلحة في الفقرات ٣١٥ إلى ٣٢٦ من هذا التقرير، وتم إيداع مستندات إثبات إضافية بهذا الشأن في محفوظات الأمم المتحدة.

٤١٤ - وتستفيد أنشطة تجارة التهريب بين إريتريا والسودان أيضا من الدعم المقدم من هياكل الشراء التابعة للجبهة الشعبية في دبي، حيث تنظم العمليات عن طريق القنصلية الإريترية في المنطقة وشركة البحر الأحمر. ويتم بشكل منتظم تهريب السلع العامة التي تشتريها الجبهة الشعبية وشركة البحر الأحمر في دبي من إريتريا إلى السودان، وذلك في انتهاك للقوانين الجمركية[٣٥٢].

طاء - تجارة السلع المهربة مع السودان

٤١٥ - تلقى فريق الرصد معلومات من عشرات المصادر الإريترية والسودانية بشأن تجارة السلع المهربة بين إريتريا والسودان التي تبلغ قيمتها ملايين الدولارات. ولسفارة دولة إريتريا في السودان دور رئيسي في هذه التجارة غير المشروعة.

٤١٦ - وعلى الجانب الإريتري من الحدود، يتولى اللواء تيكلاي كيفلي بشكل رئيسي تنسيق أنشطة التهريب. ونظيراه على الجانب السوداني هما مبروك مبارك سليم (انظر الفقرتين ٣٥٨ و ٣٥٩)، وحامد عبد الله، رجل الأعمال الثري الذي يتخذ من الخرطوم مقرا له، وهو يعدّ ذخراً لدوائر المخابرات السودانية والإريترية على السواء، وله صلات قرابة مع شرطة الحدود التي تتولى مراقبة الحدود السودانية الإريترية. وهو يستضيف بانتظام المسؤولين الإريتريين الذين يزورون الخرطوم، مثل يماني غيبرياب، وعبد الله جابر، واللواء كيفلي، وقد شارك في بيع معادن خردة بقيمة ملايين الدولارات لمجموعة الشركات السودانية (GIAD) في عام ٢٠١٠[٣٥٣].

---

(٣٥١) مقابلة مع مسؤول حكومي إريتري سابق، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٣٥٢) مقابلتان أجريتا مع رجل أعمال إريتري مقره في دبي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ومع مسؤول مالي بالجبهة الشعبية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(٣٥٣) أكد المعلومات المذكورة أعلاه مسؤولان سابقان في سفارة إريتريا في الخرطوم، ومسؤولان حكوميان سودانيان سابقان، وممثل سابق لمتمردين من شرق السودان، وذلك خلال المقابلات التي أجريت في الخرطوم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٤١٧ - يتم توريد السلع العامة، بما في ذلك الأجهزة الإلكترونية والسلع الخفيفة مثل السكر والكحول، من الإمارات العربية المتحدة وأماكن أخرى إلى ميناء مصوع في إريتريا باستخدام بوليصة شحن للسودان. ثم تنقل الحاويات إلى بلدة تيسيني على الحدود الإريترية، حيث يتم فتحها وتُباع محليا أو تهرّب عبر الحدود إلى داخل السودان، وبالتالي يتم تجنب الإجراءات الجمركية الرسمية في كلا الجانبين من الحدود[٣٥٤]. وتحوّل الأموال المجموعة عن طريق عمليات التهريب في إطار هذه ''السوق الحرة'' إلى دولارات بمساعدة حامد عبد الله، ثم ترسل إلى اللواء كيفلي في إريتريا، بنقلها عن طريق الحسابات المصرفية لسفارة دولة إريتريا في الخرطوم، أو يجري غسلها من خلال وكالات الحوالة[٣٥٥].

٤١٨ - وتستخدم سفارة دولة إريتريا في الخرطوم الأموال التي يتم جمعها من تجارة التهريب لشراء المنتجات الزراعية المطلوبة في إريتريا، وكذلك للحصول على منتجات النفط والغاز بأسعار مخفّضة من السودان[٣٥٦]. غير أنه يجري أيضا تحويل أموال للجماعات المسلحة في المنطقة، ولشراء العتاد العسكري.

٤١٩ - وقد أُبلغ فريق الرصد من جانب مسؤولين سابقين عملوا في سفارة إريتريا في الخرطوم، بأن كبير ضباط الأمن في السفارة، أنديبيرهان برهي، كان يحوّل بانتظام أموالا من الخرطوم إلى جماعات صومالية وجماعة أورومو، وغيرها من الجماعات المعارضة المسلحة، عن طريق الحوالات، وبأن عيسى أحمد عيسى، الذي كان حتى الآونة الأخيرة يشغل منصب سفير إريتريا في الخرطوم لعدة سنوات، كان يشارك في عمليات غسل الأموال عبر أوروبا الشرقية بغرض شراء عتاد عسكري[٣٥٧].

٤٢٠ - والمخابرات الإريترية أيضا ضالعة بشكل عميق في العمليات المالية التي تجري في جوبا، بجنوب السودان، حيث تسيطر الجبهة الشعبية على شركات للفنادق وتوزيع المياه وسوق التأمينات، بالتواطؤ مع شركاء محليين. وجوبا هي أيضا وجهةٌ اعتيادية للعديد من عملاء المخابرات الإريترية المعروفين.

---

(٣٥٤) مقابلة أُجريت مع مسؤول حكومي إريتري سابق، في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(٣٥٥) مقابلات مع مصادر إريترية متعددة في الخرطوم، أُجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ومع مسؤول مالي سابق في الجبهة الشعبية، في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(٣٥٦) مقابلات أُجريت مع رجل أعمال سوداني ومسؤول سابق في حكومة السودان، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ومع مسؤول مالي سابق في الجبهة الشعبية ومسؤول يتخذ من الخرطوم مقرا له، في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(٣٥٧) مقابلات أُجريت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وكانون الثاني/يناير ٢٠١١.

ياء – تهريب الأشخاص والاتجار بهم

٤٢١ – يمثل نزوح الشباب الإريتري المثبت بالأدلة، هرباً من الفقر أو ''الخدمة الوطنية'' الإلزامية، فرصة أخرى للفساد والعائدات غير المشروعة. وقد تفشى تهريب الأشخاص لدرجة أنه من المستحيل ممارسة هذا الضرب من التهريب دونما تواطؤ من الموظفين الحكوميين ومسؤولي الحزب، ولا سيما ضباط الجيش العاملين في المنطقة الحدودية الغربية، التي يرأسها اللواء تيكلاي كيفلي ''منجوس''. ووصفت مصادر متعددة لفريق الرصد أسلوب تعاون المسؤولين الإريتريين مع المهربين المنتمين لقبيلة الرشايدة لتيسير نقل حمولتهم البشرية عن طريق السودان إلى مصر وخارجها. وهذه الشبكة هي نفسها المتورطة، من عدة نواح، في تهريب الأسلحة عبر سيناء وإلى غزة[٣٥٨].

٤٢٢ – ووفقا لمسؤولين سابقين في الجيش الإريتري ولنشطاء دوليين في مجال حقوق الإنسان، يفرض الضباط العسكريون الضالعون في هذه الممارسة أداء زهاء ٣ ٠٠٠ دولار عن كل شخص يغادر إريتريا. وكثيرا ما يختار الإريتريون الذي يسعون إلى مغادرة البلاد بصورة غير قانونية (أي دون الحصول على تأشيرة خروج) – ولديهم القدرة على دفع هذه الرسوم – أداء ما يطلب منهم لتفادي خطر السجن.

٤٢٣ – غير أنه في بعض الحالات، قد يطالب المهربون بدفع فدية إضافية تصل إلى ٢٠ ٠٠٠ دولار للفرد الواحد من أجل الإفراج عن المحتجزين لديهم. وأوضح أحد الإريتريين الضالعين بشكل مباشر في عمليات التهريب إلى مصر لفريق الرصد كيف يجبر أفراد الأسرة على إرسال الأموال المطلوبة، عن طريق وكالات تحويل الأموال، إلى مسؤولين إريتريين يعملون في سفارتي إريتريا في مصر وفي إسرائيل من أجل تأمين الإفراج عن أقاربهم[٣٥٩].

٤٢٤ – وبرغم أن حكومة إريتريا تحظر تهريب البشر، وعمدت، حسبما تفيد التقارير، إلى سجن بعض المسؤولين بتهمة المشاركة في هذه الممارسة، فإن بعض كبار الموظفين الحكوميين و/أو مسؤولي الحزب المرتبطين بقيادة اللواء كيفلي يحققون أرباحا من هذه الممارسة[٣٦٠]. وقد حصل فريق الرصد على تفاصيل حساب مصرفي سويسري تودع فيه عائدات التهريب، وزود السلطات السويسرية بمعلومات تتصل بهذا الحساب، مشفوعة بتفاصيل هوية منسق

(٣٥٨) مقابلة مع أفراد إريتريين ضالعين بشكل مباشر في عمليات تهريب الأشخاص، أُجريت في آذار/مارس ٢٠١١.

(٣٥٩) مقابلة أُجريت مع أفراد إريتريين ضالعين بشكل مباشر في عمليات تهريب الأشخاص، في آذار/مارس ٢٠١١.

(٣٦٠) مقابلة أُجريت مع مصدر إريتري، في سويسرا، في آذار/مارس ٢٠١١.

عصابة التهريب الذي يتخذ من سويسرا مقرا له وبعناوينه وأرقام الاتصال به، وتفاصيل عن شركاء المنسق المرابطين في مصر.

كاف – عمليات التعدين

٤٢٥ – لاحظ فريق الرصد أن إريتريا شرعت في إنتاج كميات من الذهب تواكب تطور صناعة التعدين فيها. ولئن كانت الإتاوات والضرائب التي تدفعها شركات التعدين تؤدَّى للخزينة الإريترية، فليس واضحا، نظرا إلى الطابع الضبابي الذي تتسم به إدارة الشؤون المالية بإريتريا، ما إذا كانت تلك الأموال ستوجه لتمويل انتهاكات قرار مجلس الأمن ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، حتى ولو دفعت الشركات الرسوم المفروضة عليها في الحسابات الحكومية الرسمية[٣٦١].

عاشرا – الأعمال التي تعيق تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٢ (٢٠٠٩)*

٤٢٦ – منذ صدور قرار مجلس الأمن ١٨٦٢ (٢٠٠٩)، أحرز تقدم كبير نحو تنفيذ أحكامه، والفضل في ذلك يعود إلى حد كبير لوساطة حكومة دولة قطر، التي قَبِلت وساطتها كلتا الدولتين الطرفين في النزاع، فقامت بنشر بعثة صغيرة لحفظ السلام في المنطقة الحدودية المتنازع عليها على مقربة من رأس الدميرة في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وقد سحبت إريتريا قواتها من المنطقة المتنازع عليها، ولم ينشب أي نزاع مسلح منذ تدخل دولة قطر.

٤٢٧ – غير أن فريق الرصد حدد نوعين من الأعمال التي يحتمل أن تعيق تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩)، هما رفض إريتريا مناقشة مسألة الأفراد العسكريين الجيبوتيين المفقودين في القتال، ودعمها لفصيل جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية – المقاتلة (*FRUD*).

ألف – الأفراد العسكريون الجيبوتيون المفقودون في القتال

٤٢٨ – أفادت حكومة جيبوتي بأن الاشتباكات الحدودية التي اندلعت في عام ٢٠٠٩ أسفرت عن ٣٠ قتيلا و ٣٩ جريحا و ٤٩ معوقا في صفوف الجنود الجيبوتيين. وتشير

---

(٣٦١) اتصل فريق الرصد بشركة نيفسان للتعدين التي يوجد مقرها في كندا، والتي أنشأت مشروعا مشتركا مع حكومة إريتريا لاستغلال منجم بيشة، ويفهم الفريق بأن حكومة إريتريا قد بدأت تتلقى مدفوعات الإتاوات بقيمة ملايين الدولارات اعتبارا من عام ٢٠١١، ومن المقرر أن تسترد حصتها من الصادرات بمجرد أن يسترد المشروع المشترك تكاليفه.

* في الفقرة ١٥ (ج) من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، حظر مجلس الأمن الأعمال التي تعيق ”تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩) المتعلق بجيبوتي“.

التقارير إلى أن تسعة عشر من الأفراد العسكريين الجيبوتيين، بمن فيهم ضابط، هم في عداد المفقودين في القتال؛ وتفترض السلطات الجيبوتية أن هؤلاء أسرى حرب لدى السلطات الإريترية[٣٦٢].

٤٢٩ - وقد رفضت حكومة إريتريا حتى اليوم تقديم معلومات عن هذه المسألة إلى أي طرف ثالث، وقالت لفريق الرصد إنها لن تناقش المسألة لأن النزاع قيد التسوية تحت رعاية حكومة دولة قطر. وأبلغ وزير خارجية جيبوتي فريق الرصد بأن حكومته أثارت المسألة مع السلطات القطرية[٣٦٣]. بيد أن مسؤولا قطريا رفيع المستوى أخبر فريق الرصد بأن مبادرة حكومته تقتصر على البعدين المتعلقين بالمسائل ''القانونية ورسم الخرائط'' في النزاع[٣٦٤].

٤٣٠ - ويشكل نقص التعاون من جانب إريتريا في هذه المسألة تحديا لأحكام الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، التي يطالب فيها المجلس ''بأن تتيح إريتريا معلومات بشأن المقاتلين الجيبوتيين المفقودين في القتال منذ المواجهات التي وقعت في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ ليتأكد المعنيون بالأمر من وجود أسرى حرب جيبوتيين ويقفوا على ظروفهم''. غير أن فريق الرصد يرى أنه سيكون من السابق لأوانه الاستنتاج بأن صمت إريتريا يشكل عرقلة لقرار مجلس الأمن ١٨٦٢ (٢٠٠٩)، ويوصي بإتاحة مزيد من الوقت وهامش مناورة أوسع لمبادرة السلام القطرية بغية معالجة جوانب النزاع كلها.

باء - الدعم الإريتري لفصيل مقاتلي جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية - المقاتلة

٤٣١ - ما فتئت إريتريا تحتضن وتدعم، على النحو المبين في الفقرات ٢٦٨ إلى ٢٧٦ أعلاه، فصيلا متشددا للجماعة المعارضة المسلحة الجيبوتية، هو فصيل مقاتلي جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية، وذلك منذ عام ٢٠٠٨ على الأقل.

٤٣٢ - ولا تشرف القوة القطرية لحفظ السلام المنشورة على الحدود بين جيبوتي وإريتريا سوى على قطاع صغير (٥ إلى ٦ كيلومترات) من الحدود على مقربة من راس الدميرة، وبالتالي، فليس بوسعها أن تراقب أو تمنع التحركات التي تجري عبر الحدود في أقصى الجنوب.

---

(٣٦٢) وزارة خارجية جيبوتي، *Lourdes Pertes Subies Par l'Armée Djiboutienne* (الخسائر الفادحة التي تكبدها الجيش الجيبوتي)، تموز/يوليه ٢٠١٠. وتتضمن الوثيقة معلومات عن هوية الأفراد المعتبرين في عداد المفقودين في القتال.

(٣٦٣) مقابلة أُجريت في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

(٣٦٤) مقابلة أُجريت في ٩ شباط/فبراير ٢٠١١.

٤٣٣ - وعلى الرغم من ضيق نطاق أنشطة فصيل جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية - المقاتلة وضعف أثرها حتى اليوم، فإنها توحي بغياب الالتزام لدى إريتريا بعملية السلام، وتقوض آفاق نجاح تسوية النزاع الحدودي، وتعرض للخطر تطبيع العلاقات بين جيبوتي وإريتريا. ولذلك، يرى فريق الرصد أن الدعم الإريتري لفصيل جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية - المقاتلة يشكل عائقا أمام تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩).

الملاحظات والاستنتاجات والتوصيات

حادي عشر - تعاون الدول مع فريق الرصد

٤٣٤ - يسر فريق الرصد أن يلاحظ أن مستوى التعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية خلال فترة هذه الولاية قد شهد بوجه عام تحسناً ملحوظاً قياسا إلى التجربة السابقة. بيد أن هناك مجالات تستدعي التحسين، وبعض الاستثناءات الملحوظة في تقييم فريق الرصد الإيجابي إجمالا للتعاون. وترد معلومات إضافية بهذا الشأن في المرفق ١٣.

٤٣٥ - ويعرب فريق الرصد عن التقدير بوجه خاص للمساعدة المقدمة من مضيفه، حكومة كينيا، التي سمحت للفريق باتخاذ مكتب الأمم المتحدة في نيروبي مقرا له.

٤٣٦ - وقد زار فريق الرصد مقديشو ست مرات في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ ونيسان/أبريل ٢٠١١، وهو يعرب عن عميق الامتنان لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على ما بذلته من دعم لوجستي وفني سخي طوال فترة ولايته.

٤٣٧ - وقد ضربت حكومة بلغاريا مثلا عاليا في مجال التعاون مع طلبات فريق الرصد للحصول على المساعدة في تعقب الأسلحة والذخائر. ففي جميع الحالات، قدمت السلطات البلغارية معلومات أساسية ومستندات تفي بمتطلبات فريق الرصد أو تفوقها.

٤٣٨ - وبالمثل، يود فريق الرصد أن ينوه بحكومة رومانيا على مستوى تعاونها العالي. فقد استجابت رومانيا لطلبات المساعدة في الحصول على المعلومات الأساسية والمستندات اللازمة لتمكينه من تعقب الأسلحة والذخائر المصنعة في رومانيا.

٤٣٩ - واجتمع فريق الرصد خلال فترة ولايته مع مسؤولين من مختلف السلطات الصومالية، ولا سيما مع الحكومة الاتحادية الانتقالية، وصوماليلاند، وبونتلاند. وفي جميع الحالات، وضع المسؤولون أنفسهم رهن إشارة فريق الرصد، وتبادلوا المعلومات معه بطريقة شفافة.

٤٤٠ - وأخيرا، يود فريق الرصد أن ينوه بموظفي مكاتب إدارة شؤون السلامة والأمن بالأمانة العامة في نيويورك وكينيا والصومال لما بذلوه من دعم استثنائي لفريق الرصد خلال ولايته، ولكفالتهم أمن أعضائه.

ثاني عشر - الملاحظات والاستنتاجات

ألف - الصومال

٤٤١ - إن مرونة حركة الشباب، برغم افتقارها إلى التأييد الشعبي ومعاناة قيادتها من انقسامات داخلية مزمنة، تعزى أساسا إلى ضعف الحكومة الاتحادية الانتقالية وعدم قدرتها على تعزيز جاذبيتها السياسية، أو تقاسم السلطة مع سائر القوى الفعلية القائمة بحكم الواقع السياسي والعسكري السائد في البلد.

٤٤٢ - ويشكل الفساد المستشري في أوصال قيادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية - وما ينجبه من نزاعات بين مسؤولي الحكومة الاتحادية الانتقالية على السلطة والموارد - العقبة الكأداء أمام قيام سلطة انتقالية متماسكة ومؤسسات حكومية فعالة. واستطراداً، يمكن الدفع بأن الفساد يشكل أيضا العقبة الكأداء الوحيدة التي تحول دون دحر حركة الشباب وفروعها الأجنبية في الصومال.

٤٤٣ - ففساد المؤسسات الاتحادية الانتقالية لا يحول فحسب دون توحيد صفوف قوات الأمن، بل إنه ينخر أيضا اللحمة السياسية لقمة الهرم، ويعوق التقاسم الحقيقي للسلطة مع الهيئات غير المنضوية تحت الحكومة الاتحادية الانتقالية (مثل بونتلاند، وجلمدج، وأهل السنة والجماعة)، ويصرف الوزراء وشخصيات بارزة أخرى عن الوفاء بمهامهم الرسمية للسعي بالأحرى إلى اقتناص الفرص التجارية المربحة والانتفاع من مشاريع المعونة. ونتيجة لذلك، انخفضت الميزانية التشغيلية للحكومة إلى ما دون الدخل الفعلي بكثير، ودأبت الحكومة على عدم دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية، وصار الجنود يتركون الخدمة العسكرية للانضمام إلى صفوف المعارضة أو القراصنة، أما الذخيرة فتباع لحركات المعارضة.

٤٤٤ - ولعل الأهم من ذلك أن هذا الوضع يوحي بأن التجارة، وما تدرّه من عائدات حيوية، إنما تذهب إلى المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب، حيث توفر الحركة بيئةً للتجارة الصومالية تتسم بقدر أكبر من الانضباط والقدرة على التنبؤ وتحقيق الأرباح. وبعبارات واقعية للغاية، إن حركة الشباب بصدد التحول إلى مشروع تجاري، حيث غدت شبكةً من المصالح المتعاضدة في الصومال، وكينيا، والشرق الأوسط، بل وتوغّلت أبعد من ذلك. وحتى رجال الأعمال الذين لا يشاطرون حركة الشباب إيديولوجيتهم تجدهم

لا يتحمسون لرؤية الحكومة الاتحادية الانتقالية الضارية والفاسدة تحلّ محل الإسلاميين. وبالنظر إلى ما لأفراد مجتمع الأعمال التجارية من نفوذ على دواليب المشهد السياسي والعسكري في عشائرهم، فلا غرابة أن تفتقر الحكومة إلى أي قاعدة دعم محلية ذات شأن.

٤٤٥ - وما لم تُتخذ خطوات لتغيير هذه المعادلة، فمن غير المرجح أن تسفر عملية إعادة تنظيم المؤسسات الاتحادية الانتقالية المرتقبة في آب/أغسطس ٢٠١١ عن قيام هيئة قادرة على توسيع نطاق سلطة الحكومة أو استعادة زمام المبادرة من حركة الشباب في ساحة المعركة. ولذلك، يوصي فريق الرصد، في الفرع الثالث عشر أدناه، باتخاذ عدد من التدابير الرامية على السواء إلى الحد من تأثير المفسدين داخل الحكومة الاتحادية الانتقالية وممارساتهم الضارة، وإلى ثني مجتمع الأعمال عن التواطؤ مع حركة الشباب في جهودها الهادفة إلى الاستيلاء على السلطة عن طريق الهيمنة على الاقتصاد الصومالي.

باء - إريتريا

٤٤٦ - في حين كان الدعم الإريتري لجماعات المعارضة المسلحة الأجنبية يقتصر في الماضي على العمليات العسكرية التقليدية، فإن المؤامرة الرامية إلى تقويض مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ التي كانت تتوخى شن هجمات ضد أهداف مدنية بغرض التسبب في إصابات جماعية، والاستخدامُ الاستراتيجي للمتفجرات بغية إشاعة مناخ من الخوف، كانت تمثل تحولا نوعيا في التكتيكات الإريترية. ولا يمكن تبرير أفعال من هذا القبيل في سياق النزاع الثنائي بين إريتريا وإثيوبيا.

٤٤٧ - وإن مشاركة الضباط الإريتريين المسؤولين عن تخطيط هذه العملية وتوجيهها في عمليات خارجية أخرى تنفذ في جيبوتي وكينيا وأوغندا والصومال والسودان، عن طريق الاضطلاع بأدوار إشرافية وتنفيذية على السواء، إنما توحي بارتفاع مستوى المخاطر المحدقة بالمنطقة ككل. فخطة أديس أبابا تشير على ما يبدو إلى أن الشبكات التي يشرفون عليها والتي كانوا يستخدمونها في الماضي من أجل جمع المعلومات الاستخبارية وتنفيذ العمليات المالية غير المشروعة وتهريب الأشخاص وتقديم شتى أشكال الدعم للجماعات المسلحة التقليدية، صار بالإمكان استخدامها الآن كشبكات دعم لتنفيذ عمليات أكثر عنفا ودمارا. ولذلك، يوصي فريق الرصد، في الفرع الثالث عشر أدناه، باعتماد جملة سبل ووسائل للحد من قدرة مديرية العمليات الخارجية الإريترية على تنفيذ عمليات من هذا النوع في المستقبل.

ثالث عشر – التوصيات

ألف – الصومال

التهديدات المحدقة بالسلام والأمن

٤٤٨ – يوصي فريق الرصد بما يلي:

(أ) ينبغي أن تشرع لجنة مجلس الأمن القائمة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا دون مزيد من التأخير في تعيين الأفراد والكيانات الإضافية التي يقترحها فريق الرصد أو الدول الأعضاء لتشملها التدابير المحددة الهدف بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨) و/أو قرار مجلس الأمن ١٩٠٧ (٢٠٠٩)؛

(ب) وفقاً لأحكام الفقرة ٨ (أ) من قرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨)، يتعين اعتبار الكيانات والأفراد الذين يهددون بزعزعة استقرار المناطق، أو عسكرة النزاعات السياسية أو الاجتماعية، أو التحريض على العنف بين الطوائف، مشمولين بالتدابير المحددة الهدف، جنبا إلى جنب مع مموليهم وميسّريهم وأنصارهم الفعليين؛

(ج) ينبغي اعتبار أي عضو من أعضاء المؤسسات الاتحادية الانتقالية يأتي أعمالا تهدد العملية السياسية، أو تقوض تماسك الحكومة الاتحادية الانتقالية أو قواتها الأمنية، أو تنتقص بشكل آخر من قدرة الحكومة الاتحادية الانتقالية على الوفاء بولايتها، خاضعا لتعيين اللجنة من أجل تطبيق تدابير محددة الهدف بحقه؛

(د) ينبغي أن تنظر حكومة كينيا على سبيل الاستعجال، بالتعاون مع قادة المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، في اتخاذ تدابير للحد من أنشطة بث روح التطرف والتجنيد وتعبئة الموارد التي يقوم بها المنتسبون إلى حركة الشباب والمتعاطفون معها في كينيا؛

(هـ) ينبغي أن تنظر حكومة كينيا في إنشاء مراكز لإعادة تأهيل المقاتلين الكينيين العائدين من الصومال، ومنح العفو لكل من يقبل ارتيادها.

أموال حركة الشباب

٤٤٩ - يوصي فريق الرصد بما يلي:

(أ) ينبغي أن ينظر مجلس الأمن واللجنة في جميع أنشطة التجارة غير المحلية عبر الموانئ الواقعة تحت سيطرة حركة الشباب، التي توفر الدعم لأي كيان تم تعيينه، بغية تطبيق التدابير المحددة الهدف بحق الأفراد والكيانات الضالعة في هذه التجارة؛

(ب) ينبغي أن تحظر الحكومة الاتحادية الانتقالية رسميا جميع أنواع التجارة التي تقوم بها السفن التجارية الكبيرة عن طريق الموانئ الواقعة تحت سيطرة حركة الشباب، ولا سيما كيسمايو، ومركا، وباراوي، وأن تلتمس تعاون الدول المجاورة، وبخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك الدول التي لديها أصول بحرية والمطلة على المحيط الهندي، في إنفاذ الحظر؛

(ج) ينبغي أن تلزم الحكومة الاتحادية الانتقالية جميع السفن التجارية التي ترسو في ميناء مقديشو بتفريغ كامل حمولتها، وأن تلتمس مساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في رصد هذا المرسوم وإنفاذه؛

(د) ينبغي أن تنظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، وبخاصة سلطات دبي والشارقة، في فرض تدابير أكثر صرامة على القوارب الشراعية المشاركة في التجارة مع الصومال، وأن تتحقق بوجه خاص من مطابقة حمولتها مع تصريحاتها الجمركية و/أو بوليصات الشحن؛

(هـ) ينبغي أن ينظر مجلس التعاون الخليجي و/أو دوله الأعضاء في فرض حظر على جميع واردات الفحم من الصومال؛

(و) ينبغي أن تقوم الحكومة الاتحادية الانتقالية، وتحديدا هيئة ميناء مقديشو، باستعراض المعدلات التي تفرض بموجبها الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات، بهدف كبح التجارة غير المشروعة مع كيسمايو؛

(ز) ينبغي أن تضع الحكومة الاتحادية الانتقالية وغيرها من السلطات الصومالية، بالتشاور مع الشركاء الدوليين ذوي الدراية بالموضوع، إطارا تشريعيا لقطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات المصرفية، وتحويل الأموال، التي تتطلب قدرا أكبر من الدقة والشفافية (أي باعتماد سياسات شاملة تقوم على مبدأ ''اعرف عميلك'').

القرصنة

٤٥٠ - يوصي فريق الرصد بما يلي:

(أ) ينبغي أن تشرع اللجنة، دون مزيد من التأخير، في تعيين القراصنة المعروفين الذين حدد فريق الرصد أو الدول الأعضاء هويتهم لتطبيق التدابير المحددة الهدف بحقهم؛

(ب) ينبغي أن ينظر مجلس الأمن، كتدبير مؤقت ريثما يتم إنشاء محكمة دولية أو أي آلية قانونية أخرى متعددة الأطراف لمكافحة القرصنة، في إنشاء هيئة تحقيق متخصصة تناط بها ولاية جمع المعلومات، وإقامة الأدلة، وتسجيل إفادات الشهود فيما يتعلق بأعمال القرصنة الصومالية، بما يشمل بوجه خاص تحديد هوية قادة القراصنة، والممولين، والمفاوضين، والميسّرين، وشبكات الدعم، والمستفيدين. وسوف تكون المعلومات التي تجمعها الآلية الجديدة متاحة لأغراض فرض الجزاءات، ولاستخدامها في نهاية المطاف للمتابعة القانونية أمام المحاكم الوطنية أو الدولية؛

(ج) ينبغي أن تنظر اللجنة في اعتبار المحركات الخارجية التي تعمل بقوة ٤٠ حصانا فما فوق، والتي كثيرا ما تستخدم في الصومال لتوفير قوة الدفع لزوارق القراصنة الهجومية، أصنافا ''مزدوجة الاستخدام''، يشكل نقلها أو بيعها أو تصديرها إلى الصومال خرقا محتملا لحظر توريد الأسلحة العام والكامل ويقتضي الحصول على إذن من اللجنة. وينبغي عندئذ توجيه إخطار بهذا الشأن، عن طريق الدول الأعضاء، إلى سلطات الجمارك الوطنية، بالإضافة إلى المصنعين والمصدرين وشركات تجارة الجملة والتجزئة في المحركات البحرية الخارجية؛

(د) ينبغي أن يعمل الأمين العام، عن طريق ممثله الخاص لشؤون الصومال، مع السلطات الصومالية، وبخاصة الحكومة الاتحادية الانتقالية، وبونتلاند، وصوماليلاند، من أجل وضع إطار تنسيقي وتنظيمي شفاف لمنح تراخيص الصيد، مع إطلاع الأطراف الفاعلة الدولية المعنية، بما فيها فريق الرصد والقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي، على تفاصيل الإطار؛

(هـ) ينبغي أن ينظر العنصر البحري لحلف الناتو، الذي يوجد مقره في نورثوود، في تعيين ضابط مسؤول يجوز لفريق الرصد أن يوجه له طلبات رسمية للتعاون وأن يتبادل معه معلومات بشأن المسائل المتصلة بالقرصنة، بالإضافة إلى قنوات الاتصال المناسبة؛

(و) ينبغي أن ينظر مجلس الأمن في الخيارات المتاحة لإنشاء إطار قانوني دولي لتنظيم أنشطة الشركات الخاصة للأمن البحري وتوفير الحماية المسلحة للسفن في المياه الدولية.

حظر توريد الأسلحة

٤٥١ - يوصي فريق الرصد بما يلي:

(أ) ينبغي أن ينظر مجلس الأمن في توضيح ما إذا كان حظر توريد الأسلحة العام والكامل المفروض على الصومال ينطبق على المياه الإقليمية الصومالية (١٢ ميلا بحريا) أو المنطقة الاقتصادية الخالصة الصومالية (٢٠٠ ميل بحري)؛

(ب) ينبغي أن ينظر مجلس الأمن في إلزام جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية التي تتحصل على ذخائر أو أسلحة أو مواد عسكرية في الأراضي الصومالية، أو تكون موجهة للصومال، أو يكون الصومال مصدرها، بأن تقوم بتسجيل السمات التعريفية لهذه الأصناف وموافاة فريق الرصد بها وفقا لأحكام الفقرة ٦ من قرار المجلس ١٤٢٥ (٢٠٠٢)؛

(ج) ينبغي أن يقوم مجلس الأمن والناتو والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء المشاركة في عمليات مكافحة القرصنة في خليج عدن والمحيط الهندي بتوسيع نطاق ولايات تلك القوات البحرية بغية إنفاذ حظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال وإريتريا عن طريق الصعود إلى السفن المشبوهة وتفتيشها؛

(د) ينبغي أن ينظر الأمين العام، عن طريق ممثله الخاص، في استحداث برنامج للقطاع الأمني لمساعدة السلطات الصومالية في المجالات التالية:

- الاحتفاظ بقوائم جرد لجميع الأسلحة التي في حوزتها؛
- تسجيل الأسلحة والذخائر الموزعة على قواتها ورصد استخدامها؛
- تخزين جميع الأسلحة والذخيرة بشكل آمن، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة المصادرة من الجماعات والجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول؛

(هـ) ينبغي أن يشمل أي شكل من أشكال الدعم المقدم لمؤسسات قطاع الأمن عنصرا مكرسا لإدارة القطاع الأمني، بما في ذلك نظم الدفع، بغية تعزيز الشفافية والانضباط والمساءلة، مع الحد في الوقت نفسه من الفساد وتسرب الأسلحة والذخيرة إلى الأسواق المحلية أو جماعات المعارضة المسلحة.

إعاقة وصول المساعدات الإنسانية

٤٥٢ - يوصي فريق الرصد بما يلي:

(أ) ينبغي أن ينظر مجلس الأمن في تمديد الإعفاء المنصوص عليه في الفقرة ٤ من القرار ١٩٧٢ (٢٠١١) من الالتزامات المفروضة على الدول الأعضاء بموجب الفقرة ٣ من القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨) ليشمل ''سائر الجهات الفاعلة المحايدة في مجال العمل الإنساني''؛

(ب) ينبغي أن يستحدث منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية للصومال، بالتشاور مع فريق الرصد، وسيلة لإذكاء وعي الجهات الفاعلة المحلية والدولية في مجال العمل الإنساني، وكذلك السلطات الصومالية، بشأن الأحكام الإنسانية ذات الصلة من نظام الجزاءات، وما يقع على عاتقها من التزامات بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك حظر إعاقة وصول المساعدات الإنسانية؛

(ج) ينبغي للحكومات المانحة التي يحتمل أن تقيد أنظمتها الحالية تنفيذ عمليات في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب، أن تتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وكذلك المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية من أجل وضع مبادئ توجيهية تشغيلية واضحة لتنفيذ تلك التدابير، والقيام بتنقيحها دوريا مع مراعاة مستوى الاحتياجات إلى المساعدة الإنسانية ووجهات نظر تلك الكيانات في ضوء الخبرة العملياتية في الميدان؛

(د) ينبغي أن تضع إدارة صوماليلاند الصيغة النهائية للقانون المعلّق الرامي إلى توضيح حقوق المشردين والالتزامات الواقعة على عاتق الإدارة، بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الدولية والمحلية في مجال العمل الإنساني، بغية تلبية احتياجات هؤلاء المشردين داخل أراضيها؛

(هـ) ينبغي أن تكف إدارة بونتلاند عن القيام بأي عمليات أخرى لترحيل المشردين داخليا؛

(و) ينبغي أن تأخذ إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن زمام المبادرة بالاشتراك مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في تسريع إجراء التقييمات الأمنية (بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة المعنية)، وعمليات إزالة الألغام في المناطق الآمنة من مقديشو وعلى طول الحدود الكينية الصومالية، بغية تسهيل وصول المساعدات الإنسانية واستئناف العمليات الإنسانية في هذه المواقع.

باء – إريتريا

٤٥٣ - يوصي فريق الرصد بما يلي:

(أ) ينبغي أن ينظر مجلس الأمن في تشجيع الدول الأعضاء على وضع مبادئ توجيهية صارمة لإبداء الحرص الواجب من جانب المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك المصارف المتعددة الجنسيات، التي لها معاملات أو تستضيف حسابات مراسلة للمصارف الإريترية، وسفارات دولة إريتريا، وكيانات الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة أو الشركات التابعة لها، وفي الطلب إليها أن تتعاون مع فريق الرصد في تحقيقاته؛

(ب) ينبغي أن ينظر مجلس الأمن في تشجيع الدول الأعضاء على وضع مبادئ توجيهية صارمة لإبداء الحرص الواجب من جانب شركات التعدين العاملة في إريتريا في ما يتعلق بدفع الضرائب والإتاوات، وأي شكل آخر من أشكال الدخل المتأتي من منتجات التعدين لحكومة إريتريا، وذلك بهدف منع استخدام هذه الأموال في انتهاك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) ينبغي أن تطالب الحكومات الوطنية الحكومة الإريترية بوقف انتهاك اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية من جراء قيام دبلوماسييها بجمع ضرائب تتجاوز الحدود الإقليمية، وأن تدرس تشريعاتها المحلية لتقرير ما إذا كان قيام وكلاء الحزب أو ''مراقبي'' المجتمع المدني بجمع الأموال في أراضيها عملا قانونيا بالفعل - ولا سيما عندما يقترن بالتخويف أو الإكراه -، وإذا كان خلاف ذلك، أن تصدر تعليماتها إلى سلطات إنفاذ القانون باتخاذ الإجراءات المناسبة؛

(د) ينبغي أن تنظر الحكومات الوطنية في رفع الامتيازات والحصانات الممنوحة لإريتريا بموجب اتفاقية فيينا، حتى تعترف حكومة دولة إريتريا رسميا بمسؤولياتها بموجب الاتفاقية وتقوم بإنفاذها، وذلك أساسا لمنع استخدام الحقيبة الدبلوماسية في النقل غير المشروع لأموال الجبهة الشعبية؛

(هـ) ينبغي أن تقوم الهيئات الوطنية لإنفاذ القانون ودوائر المخابرات، ولا سيما في منطقة شرق أفريقيا، بتوعية موظفيها إزاء المخاطر المحتملة التي تشكلها مديرية العمليات الخارجية الإريترية، وأن تعطي أولوية أكبر لرصد أنشطة هذه المديرية، وأن تعزز تبادل المعلومات مع شركائها.

Annex 1

Threats to peace and security

Annex 1.1.: Mogadishu

Annex 1.1.a.: African Union Mission in Somalia area of operations as of 24 March 2011

Current Posture – Mogadishu

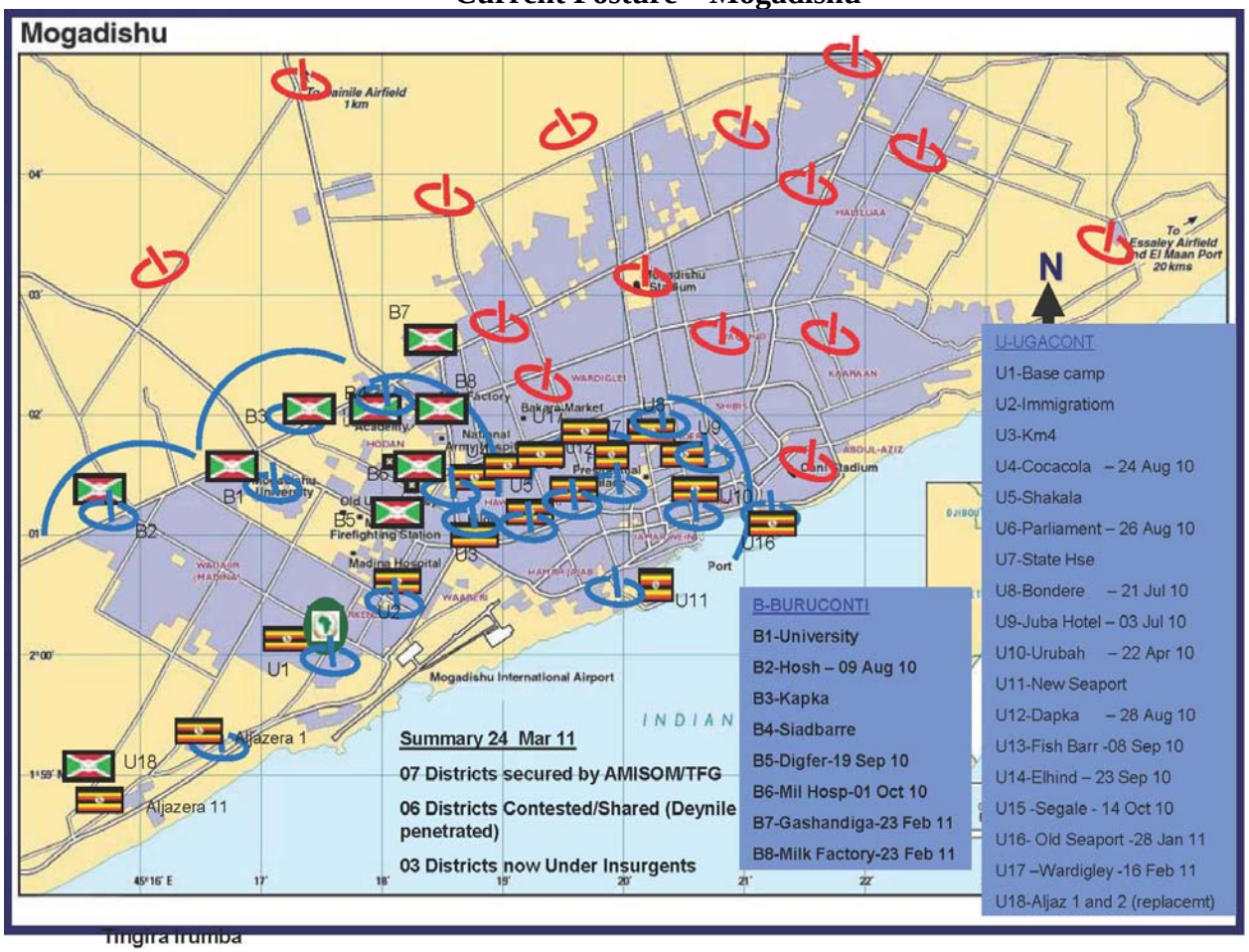

Annex 1.1.b.: Mogadishu incident review from April 2010 to April 2011[1]

Mogadishu Incident Review (April 2010 to April 2011)*

Incident	*Apr-10*	*May-10*	*Jun-10****	*Jul-10*	*Aug-10*	*Sep-10*	*Oct-10*	*Nov-10*	*Dec-10*	*Jan-11*	*Feb-11*	*Mar-11*	*Apr-11*	*Total*
Sniper	7	7	0	11	10	20	14	7	18	5	9	7	15	130
Grenade	2	1	2	28	7	4	2	15	18	9	34	15	18	155
IED	9	10	1	5	11	12	5	17	4	8	6	9	1	98
Inter-TFG	4	2	4	2	1	2	2	1	2	6	0	5	7	38
Suicide	1	0	0	0	4	1	0	0	0	1	1	2	0	10
AOG (RECCE)**	0	3	0	0	1	0	0	3	1	0	0	0	1	9
Attacks against TFG	12	15	3	10	30	22	17	42	20	13	9	21	33	247
Attacks against AMISOM	19	11	1	13	12	27	34	45	55	41	48	76	52	434
Direct Attacks TFG/AMISOM	31	26	4	23	42	49	51	87	75	54	57	97	85	681

* Data used in preparing this MIR (Mogadishu Incident Review) has been sourced from information provided by AMISOM, UN Agencies International NGOs, including information accessed from open source during the period April 2010 to April 2011.

** AOG (RECCE) is defined as any incident involving an unidentified individual or suspected insurgent who is shot and/or arrested while approaching and/or attempting to gain unauthorized entry into an AMISOM area of control.

***During the month of June 2010, due to information gaps the Monitoring Group was able to record incidents from 01 to 15 June 2010 only.

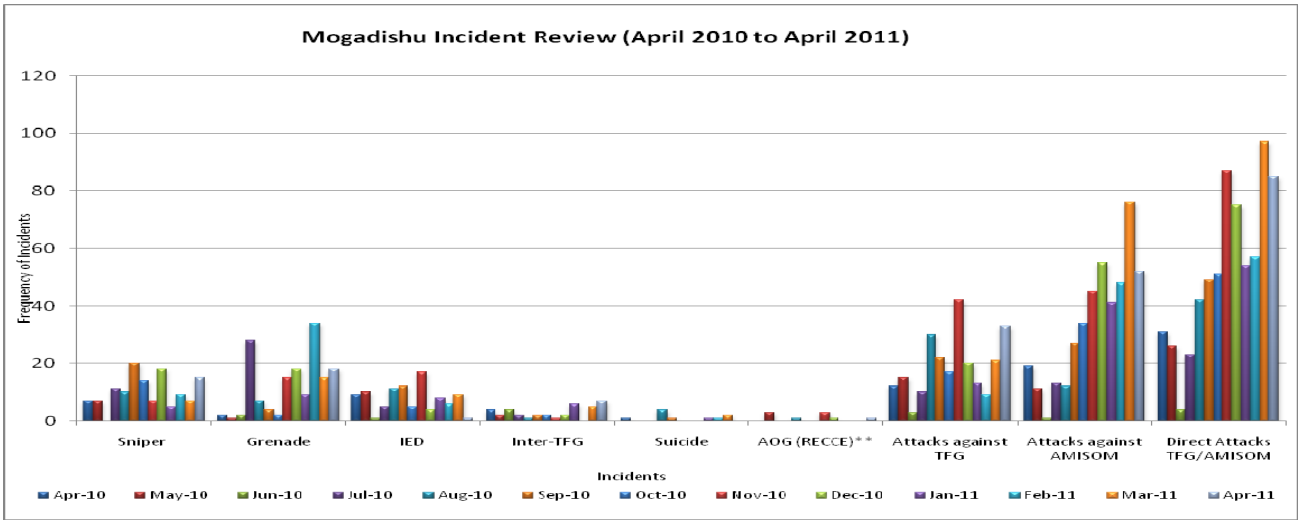

[1] Compiled by the UN Somalia and Eritrea Monitoring Group 1916 (2010).

Annex 1.1.c.: Civilian improvised explosive device casualties from April 2010 to April 2011

Civilians Casualties by IEDs* [1]

Year	Month	Casualties	Wounded
2010	April	2	2
	May	Several	Several
	June	0	0
	July	8	2
	August	0	Several
	September	0	0
	October	0	0
	November	33	22
	December	5	6
2011	January	0	0
	February	4	6
	March	4	14
	April	0	0
Total		**56+**	**52+**

* The number of civilians killed is likely to be more than those stated above.

* Statistics have been retrieved from the Mogadishu Incident Logs from April 2010 to April 2011.

[1] Compiled by the UN Somalia and Eritrea Monitoring Group 1916 (2010).

Annex 1.1.d.: Attacks on African Union Mission in Somalia and Transitional Federal Government forces from April 2010 to April 2011[1]

Apr-10	Direct Attacks	Snipers	IEDs	Grenades	Suicide
On target	31	7	5	1	
Recovered/premature detonation			4	1	1
AMISOM Casualties					
TFG Casualties	1	3	4		

May-10	Direct Attacks	Snipers	IEDs	Grenades	Suicide
On target	26	7	7	1	0
Recovered/premature detonation			3		
AMISOM Casualties	1				
TFG Casualties	4		7		

Jun-10*	Direct Attacks	Snipers	IEDs	Grenades	Suicide
On target	4	0	1	2	0
Recovered/premature detonation					
AMISOM Casualties					
TFG Casualties	2		5		

*During the month of June 2010, due to information gaps the Monitoring Group was able to record incidents from 01 – 15 June 2010 only.

Jul-10	Direct Attacks	Snipers	IEDs	Grenades	Suicide
On target	23	11	4	11	
Recovered/premature detonation			2	16	
AMISOM Casualties	3	1			
TFG Casualties	7	2	3		

[1] Note: Data used in preparing this "Direct, Snipers, IEDs, Grenades & Suicide attacks Incident Review April 2010 to April 2011" has been sourced from information provided by AMISOM, UN Agencies International NGOs, including information accessed from open source during the period April 2010 to April 2011. Compiled by the UN Somalia and Eritrea Monitoring Group 1916 (2010).

Aug-10					
	Direct Attacks	**Snipers**	**IEDs**	**Grenades**	**Suicide**
On target	42	10	11	3	2
Recovered/premature detonation*			2	2	1
AMISOM Casualties	4	1			
TFG Casualties	12	5	1		

*On 13 August 2010, a suspected Vehicle Borne IED unsuccessfully attempted to penetrate AMISOM defenses at the Siyad Barre Academy. The suspected vehicles were repulsed.

Sep-10					
	Direct Attacks	**Snipers**	**IEDs**	**Grenades**	**Suicide**
On target	49	20	9	3	1
Recovered/premature detonation*			4	1	1
AMISOM Casualties	1	6			
TFG Casualties	22	6	1		

*On 09 September 2010, AOG militants attacked Mogadishu International Airport with 02 VBIEDs. 01 VBIED detonated killing 02 TFG officers and 03 civilians. 02 mortar rounds were also concurrently fired at the Airport (Medina) Gate, the attacks were repulsed by AMISOM forces and 04 AOGs were POA. The second VBIED was recovered and demobilized together with 01 walkie‑talkie and 02 SMGs.

Oct-10					
	Direct Attacks	**Snipers**	**IEDs**	**Grenades**	**Suicide**
On target	51	14	2	2	
Recovered/premature detonation			3		
AMISOM Casualties	5				
TFG Casualties	15				

Nov-10					
	Direct Attacks	**Snipers**	**IEDs**	**Grenades**	**Suicide**
On target	87	7	10	14	
Recovered/premature detonation			7	1	
AMISOM Casualties	6	1			
TFG Casualties	10	1		2	

Dec-10					
	Direct Attacks	**Snipers**	**IEDs**	**Grenades**	**Suicide**
On target	75	18		16	
Recovered/premature detonation			4	2	
AMISOM Casualties	8	4			
TFG Casualties	3	3			

Jan-11					
	Direct Attacks	**Snipers**	**IEDs**	**Grenades**	**Suicide**
On target	54	5	7	9	
Recovered/premature detonation*			1		1
AMISOM Casualties	2	2			
TFG Casualties	18	3			

*On 14 January 2011, 1 of 4 VBIEDs prepared to be deployed by AOG elements targeting AMISOM positions exploded prematurely. As a result, 4 AOG militants were killed and 6 others were seriously injured. The dead included Sheik Isse and Sheik Saleh.

Feb-11					
	Direct Attacks	**Snipers**	**IEDs**	**Grenades**	**Suicide**
On target	57	9	5	34	
Recovered/premature detonation*					1
AMISOM Casualties	26**				
TFG Casualties	25	2			

*On 2 February 2011, 1 VBIED prematurely detonated as it was being prepared.
**Note: While we note that the official number of casualties 26 as recorded in AMISOM Sitreps (for the month of February 2011), we are aware, based on credible information (AU Confidential Report on Fatalities) that 32 casualties are yet to be officially authorized by the AU.

Mar-11					
	Direct Attacks	**Snipers**	**IEDs**	**Grenades**	**Suicide**
On target	97	7	2	15	1
Recovered/premature detonation*			7		1
AMISOM Casualties	18	1			
TFG Casualties	22	2	10		

*On 07 March 2011, a suicide bomber detonated his vest at the Hotel Walleye in Hawlwadag, when he was challenged by guards. No deaths reported except suicide bomber, though a number of civilians were injured.

Apr-11					
	Direct Attacks	**Snipers**	**IEDs**	**Grenades**	**Suicide**
On target	85	15	1	18	
Recovered/premature detonation					
AMISOM Casualties	9	1			
TFG Casualties	16	3			

Annex 1.2.: Images of materiel recovered from Atom's militia[1]

Mountainous terrain of eastern Sanaag region

Puntland security forces preparing for operations against Atom

[1] Source: Puntland State of Somalia regional administration

Electrical and explosives-related materials, including detonators and Bodyguard motorcycle alarms

Bodyguard alarm remote and receiver

Small arms, ammunition and other materiel

Annex 1.3.: Case Study: the Sool Sanaag Cayn Army

1. In November 2010, fighting erupted in the areas of Kaalshaale, a rural area to the east of Buuhoodle in southern Togdheer region.[1] The violence initially took the form of small scale skirmishes between clan militias from the Isaaq / Habar Je'elo and the Darod / Harti / Dhulbahante, but rapidly escalated into a large scale conflict, involving the Somaliland armed forces, militia elements affiliated with the Puntland administration and an autonomous militia force calling itself the Sool Sanaag Cayn Army (SSCA). By the time a ceasefire was established, over 100 people had been reported killed and over 150,000 displaced. In April 2011, as serious drought gripped the region, tensions in Sool region remained high, the SSCA remained active, and the threat of renewed violence remained very real – all of which conspired against the provision of assistance to the people who needed it most and threatening a serious humanitarian crisis.

2. The Kaalshaale clashes and the emergence of the SSCA are illustrative of a relatively new and disturbing trend: the 'diasporization' of the Somali conflict. Like several other largely notional Somali 'states' and 'authorities', the SSCA is a project largely conceived, funded and led by members of the Somali diaspora, who have appropriated legitimate local grievances to advance personal political ambitions and – in some cases – to enrich themselves.[2] Although in many cases these entities exist principally in cyberspace and have little or no impact on the ground, in other cases, such as the SSCA, diaspora 'warlords' make effective use of the Internet and social networking media to mobilize and radicalize their constituencies, aggravate hostilities, raise funds and obstruct reconciliation.

Background to the conflict

3. Contested between Somaliland and Puntland, Sool region has long been an area of tension and sporadic violence. Dhulbahante clan elites have been divided between those who support the administration in Hargeysa and — since its establishment in 1998 — the administration in Garowe. In recent years, however, Dhulbahante disaffection with both Somaliland and Puntland has given rise to a growing constituency within the clan that supports neither administration and seeks autonomy within a unitary Somali state. As elsewhere in Somalia, such choices often reflect local competition for power and resources between sub-clan elites.

4. A 2002 visit to the capital of Sool region, Laas 'Anood, by then president of Somaliland, Dahir Rayale Kahin, triggered clashes and the subsequent take-over of the town by pro-Puntland administration. In 2007, shifting politics within the Dhulbahante presented an opportunity for pro-Somaliland forces to recapture the town and establish a new administration. Many Dhulbahante opposed to Somaliland's authority abandoned the town and have yet to return. Sool region has since remained divided but relatively stable, with neither Somaliland nor Puntland eager to engage in direct confrontation with the other for control of the region. But the emergence of the SSCA, which challenges the influence of both administrations, has served as a catalyst for growing tension and

[1] Referred to by the Puntland administration and many members of the Dhulbahante clan as 'Cayn'.
[2] Other such diaspora projects include Awdal State, Maakhir State, Central State, Banaadirland, Xamar iyo Xamar Daye, Midland Republic and many others.

military escalation, and complicated the prospects of a peaceful, political settlement of the disputed region.

Formation and evolution of the SSCA

5. On 16 October 2009, a conference of eminent personalities from the Dhulbahante clan in Nairobi declared the formation of '*Hoggaanka Mideynta iyo Badbaadinta Gobolada SSC ee Soomaaliya* ('The Unity and Salvation Authority of the SSC Regions of Somalia'), with Suliman Ahmed Issa 'Hagle-Toosiye' as 'President' and Ali Hassan Ahmed 'Sabarey' as his 'Vice President.' The two leaders are, respectively, American and Canadian citizens.

6. One of the driving forces behind the Nairobi conference was the Northern Somali Unionist Movement (NSUM), a broad Dhulbahante diaspora network, chaired since its inception by a Somali from Sweden named Mohamed Ali Mirreh.[3] Formed in 2007, in response to the capture Laas Aanood by a combination of the Somaliland army and affiliated Dhulbahante clan militias, the NSUM moved quickly to declare the formation of a military wing, the Somali Unity Defence Alliance (SOUDA).[4] In an undated communiqué posted on the NSUM website, the NSUM subsequently announced that the name SOUDA would be changed to Sool, Sanaag, and Cayn Army (NSUM/SSCA).[5]

7. The SSCA's initial military efforts under the leadership of Colonel Abdiaziz Garamgaram were unpromising. During the course of 2008, the militia made no appreciable progress against the Somaliland presence in Sool, and Garamgaram himself was accused of misappropriating US$50,000 funds collected on behalf of his forces by the NSUM.[6]

8. In late 2008, Suliman Ahmed Issa 'Hagle-Toosiye', a medical professional from Columbus, Ohio, returned to Somalia to contest Puntland's presidential election. When it became apparent that his status as a member of the Dhulbahante clan and a political unknown made his candidacy unrealistic, he lowered his ambition to the post of Vice President. A member of the Faarah Garaad sub-clan of the Dhulbahante, the three other competitors for the post were from the Mohamud Garaad sub-clan, including the eventual winner, Abdisamad Ali Shire, a prominent military commander.[7] Ten months later, at the Nairobi conference, Xagle Toosiye was elected 'President' of the SSCA instead.

---

[3] In a statement to the press on 17 October 2009, NSUM spokesman Osman Hassan Haji Omar stated that a 42-member delegation of the NSUM had participated in the conference and affirmed his movement's political and financial support for its outcomes, including a pledge of cooperation with the SSCA leadership. Accessed at http://www.buhodle.net/index.php/component/content/article/1-latest-news/57-afhayeenka-ururka-nsum-oo-ka-war-bixinaya-shirkii-nairobi-.html.

[4] See "*Digniin Culus Oo Ka Soo Baxday Ururka SOUDA*" ('Grave warning issued by the SOUDA organization'), accessed at http://www.n-sum.org/?q=node/29

[5] "*Bayaan kasoo baxay gudida fulinta NSUM/SOUDA*" ('Announcement from the Executive Committee of the NSUM/SSCA'), undated. Accessed at http://www.n-sum.org/?q=node/30

[6] Interview with Abdirahman Mohame Osman 'Boobe', NSUM representative in Ohio, USA, 9 May 2009. Accessed at http://www.xargaga.net/index.php?name=News&file=article&sid=3885.

[7] Abdisamad Ali Shire is a member of the Dhulbahante / Mohamud Garaad sub-clan; Hagle-Toosiye is from the Dhulbahante / Faarah Garaad. Competition within and between the elites of these sub-clans has helped to define the evolution of the SSCA.

9. Between 2007 and late 2009, the dispute for control of Sool region had been characterized by constant, but low intensity conflict. But the establishment of the SSCA created heightened tension and hostilities soon escalated. The organization engendered mixed feelings within the Dhubahante clan (many of whom perceived it as a political platform for disgruntled Faarah Garaad leaders)[8] and was perceived as a potential threat by leaders in Somaliland, Puntland and Ethiopia. On 21 May 2010, Ethiopian forces launched a raid against SSCA militia in Buuhoodle town, on the Somali-Ethiopian border, an action described by the NSUM as "war crimes and crimes against humanity."[9] When the TFG received a delegation of SSCA leaders in mid-December 2010 and, according to unconfirmed media reports, provided a combination of military and/or financial assistance, Puntland President Faroole responded by accusing unnamed TFG Ministers from Puntland of supporting "anti-peace elements.[10] In return, the NSUM issued a press release pledging its "Unshakable Loyalty to the TFG and Somalia", accusing President Faroole of "betrayal" of the SSC cause.[11]

The Kaalshaale Conflict

10. The clashes at Kaalshaale began as a essentially nomadic dispute over pastoral resources. In late 2010, businessmen from the Isaaq / Habar Je'elo sub-clan constructed some cement water reservoirs (known as *berkedo*) in the Kaalshaale area — a grazing area shared between the Habar Je'elo and neighbouring clans of the Dhulbahante / Faarah Garaad. The construction of the reservoirs was interpreted by the local Dhulbahante as an attempt by the Habar Je'elo to lay claim to the territory, and they resisted with armed force. Attempts to calm the situation by local elders were derailed by a series of provocations on both sides. The Somaliland administration rushed forces to the area — a move widely perceived among the Dhulbahante as supporting their Habar Je'elo adversaries — while the SSCA also mobilized militia for the battle

11. By nomadic standards, the violence in Kaalshaale, and the nearby districts of Hagoogane and Meygaagle, was exceptionally serious. Although reliable statistics are not yet available, Dhulbahante elders told the Monitoring Group that more than 100 people are believed to have been killed,[12] and Somaliland government sources provided UNHCR with an estimate that 33,000 households to have been affected by the violence.[13]

12. Parties on all sides nevertheless seized the opportunity to inflame the situation even further. Civil society figures in Hargeysa told the Monitoring Group that the Chairman of the Guurti (Upper

[8] Interviews with Dhulbahante leaders and politicians on 4,5, and 7 April, 2011.
[9] NSUM Press Release, *Ethiopia and Somaliland's unholy alliance against SSC regions*, 24 May 2010. Accessed at http://wardheernews.com/Organizations/NSUM/05_24_10_NSUM_Press_Release.html
[10] The leader figure within the TFG on the SSCA issue is alleged to be Abdikarim Jaama, the current Minister of Information, who like Hagle-Toosiye is a member of the Faarah Garaad sub clan of the Dhulbahante.
[11] NSUM Executive Committee Press Release, *SSC Unshakable Loyalty to the TFG and Somalia,* 24 January 2011. Accessed at http://www.buzzle.com/articles/nsum-denounces-unrepresentative-regimes-puntland-and-somaliland-supports-unity-peace-in-somalia.html.
[12] Interview with two Dhulbahante elders from the Buuhoodle area (Faarah Garaad / Reer Hagar sub clan), 4 April 2011.
[13] Email communication, 21 April 2011.

House of Parliament), whose sub-clan members had built the reservoirs that triggered the conflict in the first place, had instigated a campaign to label the SSCA as a 'terrorist' organization and an ally of Al-Shabaab.[14] The NSUM likewise described the Somaliland administration of being the offspring of a "terrorist organization" and accused it of committing a "war crime" in the Buuhoodle area.[15]

13. The SSCA's description of the situation appears to have been exaggerated for propaganda purposes. In a press release dated 1 March 2011, the "SSC Regional Administration of Somalia" stated:

> So far hundreds have been killed in the battleground, more than a thousand are wounded, and tens of thousands are displaced, as a result of the war. The two opposing armies (numbering in the thousands and heavily armed) are holding on their positions with the fighting on and off on a daily basis. However, the SSC forces have achieved consecutive victories as they repulsed the repeated attacks of the secessionist camp in numerous times inflicting them serious casualties.[16]

14. This account appears to validate criticism of the SSCA offered by Dhulbahante elders from the Buuhoodle area (including one whose father and uncle were killed by Somaliland forces). By their account, the SSCA has dramatically exaggerated its own size and role in an attempt to attract additional funding from the diaspora:

> "They [the SSCA] are entirely dependent on external funding. They get money, cause trouble, and use that to raise more money […] The fighting at Kaalshaale was really between two clans over land, but the SSCA provided ammunition and fuel […] Their forces were kept mainly at Dharkeyn, not at Kaalshaale, since no other community will accept them."[17]

15. Ultimately, the Kaalshaale clashes were resolved by a three-point agreement:

- Somaliland forces were withdrawn from the immediate area
- The reservoirs were buried (and the Somaliland authorities offered compensation to their 'owners')
- All prisoners on both sides were released

16. The incident has nevertheless further damaged relations between the Dhulbahante and the authorities in Hargeysa, and the root causes of tension in the region remain very much intact. In the

---

[14] Interviews with civil society figures and elders, 3-7 April 2011.
[15] NSUM Press Release, *Somaliland Militia unleash new aggression in Buuhoodle Region,* 1 February 2011. Accessed at http://www.n-sum.org/?q=node/1.
[16] SSC Regional Administration of Somalia, *EU Delegation's Recent Statement on the Conflict in the Sool, Sanaag, and Cayn regions of Somalia Does not Reflect the facts on the Ground*, 1 March 2011. Accessed at http://www.boocame.com/?p=11329
[17] Interviews with Dhulbahante elders, 4 April 2011.

absence of genuine political dialogue, the situation in Sool region remains ripe for the SSCA or other spoilers to reignite armed conflict.

Analysis

17. In the assessment of the Monitoring Group, the SSCA can be characterized as an opportunistic and arguably mercenary militia force that has successfully appropriated legitimate local grievances and exploited radical diaspora sentiment for its own political and financial gain. Although not responsible for instigating the Kaalshaale incident, the NSUM/SSCA leadership moved quickly to escalate the conflict and incite inter-communal conflict. Political entrepreneurs in the Somaliland camp were also quick to portray the conflict in terms that would justify military escalation and impede reconciliation.

Annex 2

Al-Shabaab as a regional threat

Annex 2.1.: Case study: the '11/7' Kampala Bombings

1. On 11 July 2010, near-simultaneous bombings killed 79 people at a rugby club and an Ethiopian restaurant in Kampala, where crowds had gathered to watch live broadcasts of the World Cup football championships.[1] A third explosive device failed to detonate.

2. Investigations to date have revealed a complex plot involving mainly Kenyan conspirators operating principally between Kenya and Uganda, including several individuals who allegedly received military training from Al-Shabaab in Somalia.

3. Phone records from a mobile handset attached to a suicide vest that failed to detonate have provided investigators with insights into the communication patterns of the conspirators. Together with testimony from suspects who have been apprehended, a fairly comprehensive picture of the plot has begun to emerge. The Monitoring Group has since been given access to some of the official accounts and criminal files relating to the blasts.

4. The principle suspect and alleged mastermind of the plot is a Kenyan national named Omar Awadh Omar, who was charged by Ugandan prosecutors in September 2010, together with a the Chairman of Kenya's Muslim Human Rights Forum, Al Amin Kimathi. Another key suspect in the planning of the attacks is a Somali known as "Jabir", who allegedly served as an explosives instructor for Al-Shabaab under direct command of Ahmed Abdi Godane, the group's 'Amir' who had links to other senior figures in Al-Shabaab and Al-Qaeda East Africa. He is known to have visited Uganda at least four times before the July 2010 attack, and was allegedly captured on CCTV footage in Kampala prior to the attacks.

5. According to investigators, a Kenyan national named Mohamed Ali Mohamed, who is believed to have trained with Al-Shabaab in Somalia,[2] allegedly brought explosive material from Somalia to Mombasa, where he may have obtained additional components for the bombs. By this account, Mohamed left the explosives with an associate in Kenya, then proceeded to Uganda where he later acted as the focal point for assembly of the explosive devices.

6. Meanwhile, law enforcement officials believe that Hijar Selemen Nyamandondo, a Tanzanian national, travelled by Landcruiser from Tanzania to Kenya in late April 2010, where he collected the suicide vests before proceeding to Kampala in early May.

7. Investigators believe that two Kenyan nationals, Hussein Hassan Agade — also believed to have received training from Al-Shabaab in Somalia — and Idris Christopher Magondu were responsible for arranging safe houses in Uganda, including in the western town of Mbale, and facilitated the transfer of the suicide bombers between Kenya and Uganda.

---

[1] http://www.bbc.co.uk/news/10593771

[2] According to an alleged police report leaked to the media. See, for example, Steven Candia and agencies, *Uganda detains top al-shabaab commander*, New Vision Online, access at http://www.newvision.co.ug/detail.php?newsCategoryId=12&newsId=732933

8. The suicide bombers apparently included a Ugandan national named Kakasule, allegedly trained in Somalia in 2009, an unknown male of Somali origin, and Hassan Luyima, another Ugandan national whose explosive device failed to detonate. The phone recovered from his vest belonged to his brother, Issa Ahmed Luyima, who had allegedly been radicalized in Kenya and Tanzania, before training with Al-Shabaab in Somalia. Records from Luyima's phone demonstrate communications between him and Ismael Kaigwa (aka "Dino), who trained with Luyima in Somalia and is believed to have been involved in military operations against AMISOM.

9. Two additional suspects of Tanzanian and Kenyan origin, who are believed to have been involved in the logistical aspects of the operation, and whose phone numbers are linked to the wider network of conspirators, have also been in contact with three Moroccan nationals who were arrested in Kenya while attempting to cross into Somalia between April and May 2010. Such international linkages appear to indicate an even wider network of A-Shabaab cooperation and influence.

Annex 2.1.a.:
Mobile phone linkages to key suspects of the Kampala bombings, 11 July 2010

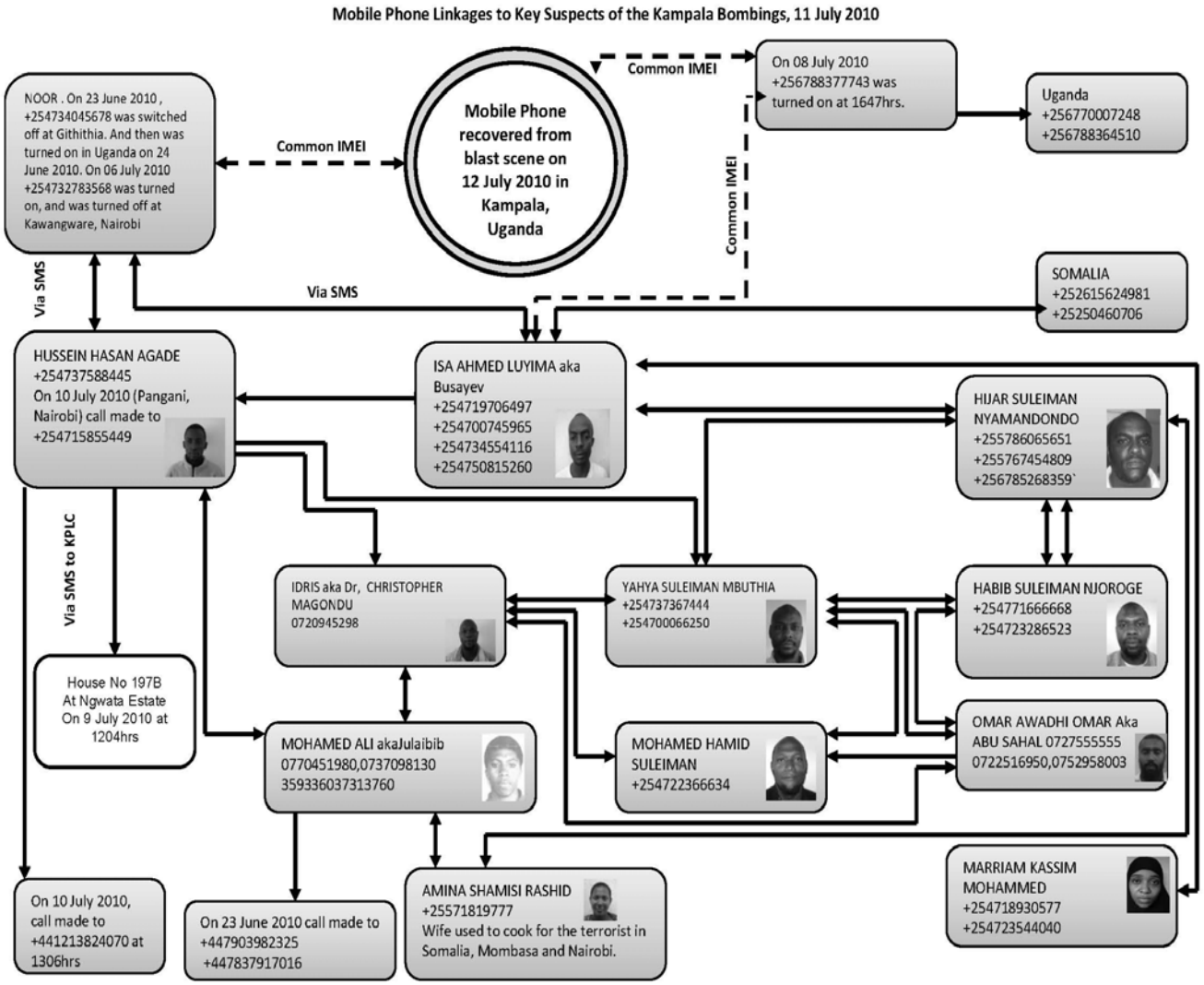

Annex 2.1.b:
Summary of mobile phone linkages and activities of key suspects of the Kampala bombings, 11 July 2010

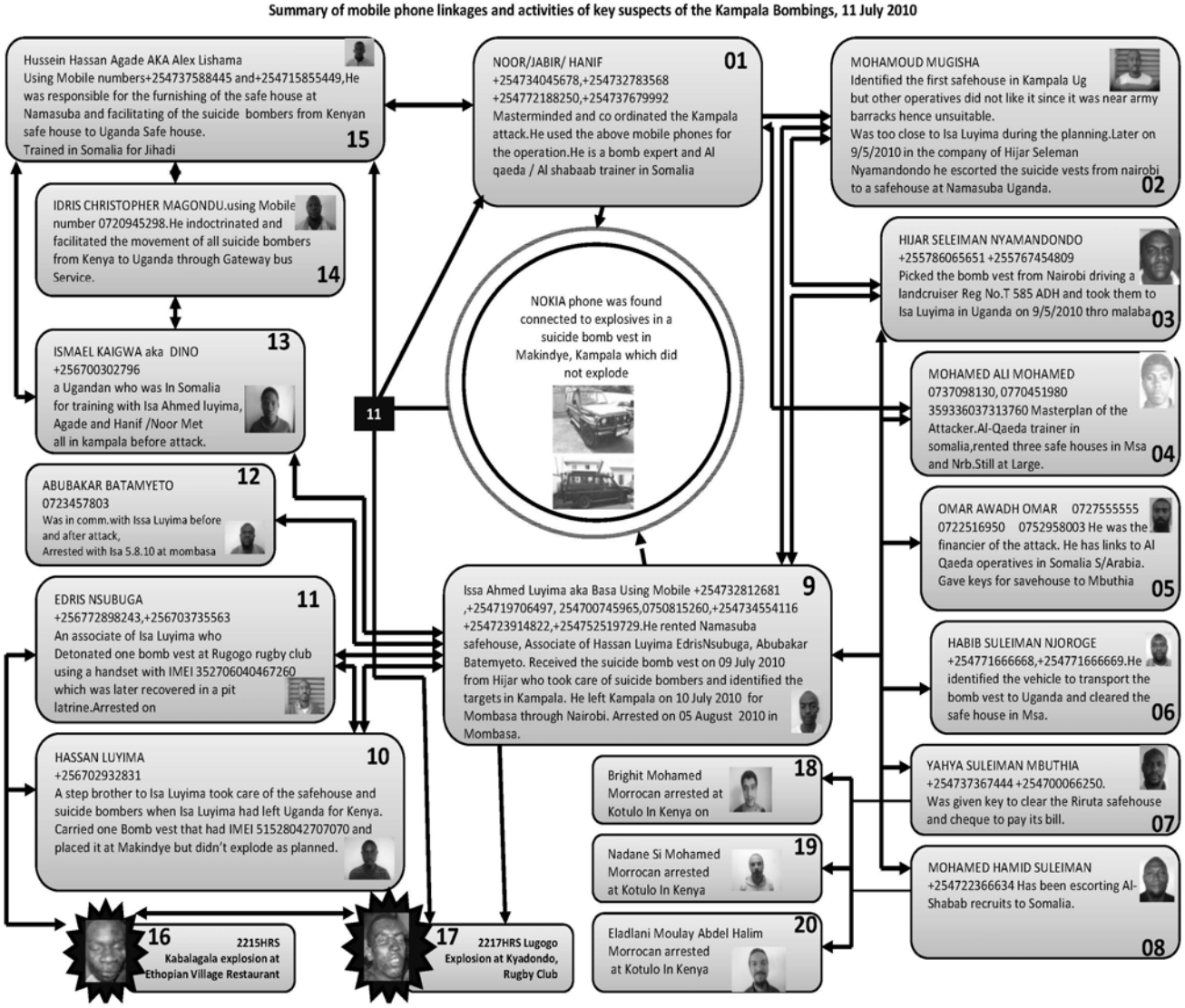

Annex 2.2.: Case study: Muslim Youth Centre

1. The Monitoring Group has learned of extensive Kenyan networks linked to Al-Shabaab, which not only recruit and raise funds for the organization, but also conduct orientation and training events inside Kenya. Similar, but smaller networks, are believed to exist elsewhere in East Africa, and Al-Shabaab has also established functional linkages with jihadist groups in north, west, and southern Africa.

2. In the past, Al-Shabaab's presence in Kenya has been concentrated primarily within the ethnic Somali community. But since 2009, the Group has rapidly expanded its influence and membership to non-Somali Kenyan nationals who, according to Monitoring Group estimates, today constitute the largest and most structurally organized non-Somali group within Al-Shabaab.[1]

3. During the course of this mandate, Monitoring Group investigations have focused principally upon the activities of the Muslim Youth Center (MYC), commonly known as Pumwani Muslim Youth (PMY). One of several pro Al-Shabaab indigenous Kenyan groups, the MYC is operationally active both in Kenya and Somalia with strong links to other East African countries.[2]

4. From its roots as an informal self-help group in the Majengo area of Nairobi, the MYC was officially established in December 2008, and swiftly evolved from a 'rights forum' claiming to articulate the social, economical and religious grievances of impoverished and disaffected young Muslims into one of the largest support networks for Al-Shabaab in Kenya.

5. Officially, the MYC Constitution defines the group as a 'community based-organization' that aims to provide youth with religious counselling; to further the cause of Islam; and to advance and promote peace and peaceful co-existence through the championing of justice, human rights and inclusiveness.[3] In practice, members of the group openly engage in recruiting for Al-Shabaab in Kenya and facilitate travel to Somalia for individuals to train and fight for 'jihad' in Somalia.

6. In Nairobi, the principal leaders of MYC include:

- Acting-Chairman/Amiir: Idriss Nyaboga[4]
- Secretary: Hussein Ally
- Organizing Secretary: Abdi Mohamed
- Treasurer: Abdi Mohamed Mbithuka; and
- Coordinator: Mohamed Musa "Bamer"[5]

[1] According to a former MYC member who had fought in Somalia in 2009 and returned to Kenya in 2010, this core group of African 'foreign fighters' has been actively engaged in Somalia as early as 2006 or 2007. Interview, 9 March 2011.
[2] The Monitoring Group is currently investigating two other indigenous Kenyan groups with reported links to Al-Shabaab.
[3] For MYC Constitution, 2.2.a
[4] The Monitoring Group has learned that since the departure of Ahmad Iman Ali to Somalia in 2009, Muslim Youth Centre (MYC) continues to have acting Chairmen / 'Amiirs' to oversee its affairs in Kenya. To date, there have been four: Jafar Ismail; Ismail Abubakar aka Amiir Mzungu; Abass Mwai; and Idriss Nyaboga.

7. In Somalia, the MYC chain of command comprises:

- Amiir/Chairman: Ahmad Iman Ali;
- Senior Commander: Juma Ayub Otit Were "Taxi driver";
- Senior Commander: Suleiman Irungo Mwangi "Karongo" aka Habib[6]
- Senior Commander: Mohamed Murithi "General";
- Senior Commander: Wahome Tajir Ali "Abu Jafar"; and
- Commander: Ramadan Osao "Captain".

MYC and Al-Shabaab

8. MYC's ideological orientation appears to have been strongly influenced by Sheikh Aboud Rogo,[7] a Kenyan Islamic cleric, based in Mombasa, who is an open advocate of Al-Shabaab and is suspected of direct links with the organization. Rogo was charged in 2002 with alleged involvement in the Al-Qaeda bombing of the Paradise Hotel near Mombasa, but acquitted in 2005 for lack of evidence.[8] In December 2010, he was again arrested and charged in connection with an explosion near a Kampala-bound bus in the capital Nairobi.[9]

9. Rogo's association with the MYC was initially established by Ahmad Iman Ali, who was a student at Rogo's religious school in Mombasa, but since Ahmed Iman's departure for Somali, Togo's main point of contact has been Sylivester Opiyo Osodo (aka 'Musa') who heads MYC's resource center. Opiyo has made regular visits to Rogo in Mombasa and arranges Rogo's travel itinerary to and from Majengo, where the Sheikh has delivered lectures to the MYC membership.[10] Rogo's inspirational videos are distributed widely by MYC members for the purposes of radicalization and recruitment into Al-Shabaab. Prior to his arrest in 2010, Rogo reportedly travelled to Somalia for six months — apparently to bolster his credentials as a 'jihadist' — where he was hosted by Al-Shabaab.[11]

10. Other members and associates of the Pumwani Muslim Youth (PMY), the MYC's predecessor, are believed to have begun making visits to Somalia as early as 2006.[12] According to multiple sources

[5] In a 22 March 2011, interview with the Monitoring Group, "Bamer" claimed to be part of an MYC faction opposed to its members joining Al-Shabaab in Somalia.

[6] "Karongo" was widely reported killed in early 2009, but a recent audio recording obtained by the Monitoring Group appears to indicate that he is still alive, using the pseudonym "Habib". Laura Zuena Mwangi, "Karongo's" sister, positively identified "Habib's" voice be that of her brother on 14 May 2011.

[7] On 12 and 13 May 2011, the Monitoring Group was given access to the video archives of MYC and obtained video evidence of Sheikh Ali Bahero, Sheikh Hassan, Abu Katada and Abu Nuseyba offering pro-jihad lectures to MYC members.

[8] Andrew England, *Kenya struggles to tackle threat of terrorism*, Financial Times July 29 2005, accessed at http://www.ft.com/cms/s/0/c63a3f3a-ffcd-11d9-86df-00000e2511c8.html#axzz1LwSJ677Q

[9] Reuters, *Kenya charges two with al-Shabaab membersh*ip, 22 December 2010, accessed at http://af.reuters.com/article/worldNews/idAFTRE6BL2S620101222

[10] Interview with a former MYC member on 9 March 2011, and a serving MYC member on 10 April 2011.

[11] Multiple independent sources, and an official Kenyan source on 1 April 2011.

[12] On 14 May 2011, the Monitoring Group interviewed "Zuena" the sister of Suleiman Irungo Mwangi "Karongo" who confirmed that her brother ("Karongo") had left for Somalia around this period. "Zuena" believes that her brother who at the time had recently converted to Islam was taken to Somalia by the "Taxi driver" (Juma Ayub Otit Were).

in Majengo interviewed by the Monitoring Group, among the first of these was Juma Ayub Otit Were "Taxi Driver"[13], who has since been instrumental in smuggling other MYC members across the border. A number of other 'brokers' involved in human smuggling have also aided Kenyan Al-Shabaab supporters to travel to Somalia, using several Eastleigh Hotels, including Royal Hotel in Eastleigh, Nairobi as points of departure.[14] These brokers exploit Kenya's proximity to Somalia, its porous borders and corrupt border and security officials in order to facilitate the passage of MYC members and other indigenous to travel to Somalia on their '*hijra'* to fight alongside Al-Shabaab.

11. The growing numbers of MYC members and other indigenous Kenyans involved in the Somali conflict has not escaped notice. On 15 July 2008, an Al-Shabaab force of 30-40 fighters, including an MYC member named Mohamed Juma Rajab (aka Qa'Qa "Kadume"), ambushed a column of TFG and Ethiopian forces 60km from Baidoa at Bardaale. In the course of the fighting, Qa'Qa, an RPG shooter, was killed. After the incident, a senior Al-Shabaab commander, Al-Amiriki is seen in a video titled *"Ambush at Bardale"* eulogizing Qa'Qa's as an ideal Mujahedeen. In a further acknowledgement of the Kenyans' role within Al-Shabaab ranks, a senior MYC member, Wahome Tajir Ali "Abu Jafar", is featured in a November 2010 Al-Shabaab video release, which Monitoring Group believes to be a recruitment pitch targeting Swahili-speaking Africans.[15]

12. On 20 March 2011, Ras Kamboni militia under the command of Sheikh Ahmed Madobe, together with Kenyan-trained TFG forces, attacked Al-Shabaab militias in the district of Dhobley in Lower Juba. After several hours of heavy fighting Ras Kamboni militia and TFG forces retreated. The Monitoring Group has since learned that several members of the Kenyan contingent in Somalia fought alongside Al-Shabaab during this clash, including an MYC commander named Ramadan Osao "Captain". In a telephone call from Dhobley to a key Pumwani Riyadha Mosque Committee (PRMC) member on 21 March 2011, "Captain" described Al-Shabaab's victory over the Ras Kamboni forces and cited the "victory" as justification for more members of MYC to travel to Somalia to join the ranks of Al-Shabaab.[16]

13. The Muslim Youth Center (MYC) is based in Nairobi, but has also developed a strong network of members and sympathizers in areas such as Eldoret, Garissa and Mombasa. The Kenyan chapter's core responsibilities include addressing the social and economic needs of its membership[17], preparing members to "cross-over"[18] into Somalia for 'jihad',[19] outreach, and propaganda.

[13] Interviews with multiple sources, including a relative of Juma Ayub Otit Were "Taxi driver" on 10 April 2011, In March 2011, the Kenyan security agencies issued an arrest alert for Juma Ayub Otit Were "Taxi driver".

[14] Interview with a Kenyan former Al-Shabaab fighter, Nairobi, 23 March 2011. The source claimed he had been lodged at the hotel en route to Somalia by immigration "broker" in 2009. The Royal Hotel management has provided contradictory responses to Monitoring Group requests for information and has declined request to provide access to its booking and guest records.

[15] Accessed at http://ia700200.us.archive.org/1/items/t-222/And-Inspire-The-Believers.rm

[16] Some PRMC members frequently receive updates from MYC members in Somalia. The Monitoring Group has identified one key PRMC official who has received numerous calls from MYC commanders, including 'Amiir' Ahmad Iman Ali.

[17] For MYC associates and known members in East Africa, see Annex 2.2.b.

[18] The phrase "cross-over" in Majengo and among MYC members is used to describe when an individual has or is intending to travel to Somalia to join Al-Shabaab.

14. Since 2008, the Monitoring Group has learned that a weekly newsletter, Al-Misbah[20] published by MYC for its Kenyan audience has disseminated extremist material in support of both Al-Shabaab and Al Qaeda. In a series of weekly issues from 9 October to 26 November 2009, under the headline *"Jihaad is our Religion"*, Al Misbah published a seminal article of Anwar al Awlaki, a senior Al Qaeda figure based in Yemen, entitled *"44 Ways of Supporting Jihaad"*, which encouraged readers to support the 'mujahideen' with moral support, by paying their expenses, contributing to their medical needs, and spreading the writings of the Mujahideen and their scholars.[21]

15. The same edition included a number of related articles, including a critique of TFG by a Sheikh Abu Muhammed al-Maqdisi, entitled *"A Message in Support of Mujahideen in Somalia and Exposing The Suspicions of Dajjaal Scholars"*,[22] which openly praised the leadership of Al-Shabaab and offered an 'Islamic critique' of President Sheikh Sharif Ahmad's ties with the West. In addition to the article, Al-Misbah also advertised the sale of Jihad T-shirts, which included children's sizes, bearing the inscription *"Jihaad is our Religion"*.

16. Information and video evidence presented to the Monitoring Group confirms that the T-shirts advertised in Al-Misbah were in fact part of a consignment used during a 'jihad training session' for young children at Masjid Nuur (Nuur Mosque) in Kawangware, Nairobi on 20 October 2009.[23] During an initial interview with the Monitoring Group, the Imam of the mosque denied that MYC had used the Mosque to recruit for Al Shabaab. But when presented with a photo of one of the young participants who had attended the MYC session, [24] he admitted that such an event must have taken place secretly at the Mosque.[25] The Imam also told the Group that Idris Christopher Magondu, an MYC associate who is currently in detention in Kampala for his alleged role in the Kampala bombings of July 2010, had frequented the mosque on numerous occasions.[26]

17. 'Jihad training sessions' typically consist of classroom-based lectures using examples of 'Islamic struggles' such as conflicts in Afghanistan, Iraq, and Yemen; profiles of certain radical clerics and their ideologies; and videos of previous MYC events.[27] They may also involve outdoor activities. One such event took place on 27 September 2009, at the Sir Ali Muslim Club in Nairobi. Although advertised as an "Eid funfair and celebration" with camel-rides and other entertainment, the

[19] During the course of 2009, the Monitoring Group learned from both current and former MYC members, that following a decision by its 'Amiir', Ahmad Iman Ali to embark on a Hijra to Somalia in 2009, an aggressive attempt ensued to radicalize and recruit for the purposes of supporting Al-Shabaab.

[20] For Al-Misbah newsletter and articles, see 2.2.c.

[21] Al-Misbah newsletter, issue 087, 6 November 2009.

[22] Al-Misbah newsletter, issue 085, 23 October 2009.

[23] MYC Training session, "Jihaad Katika Misingi Ya Quraan Na Sunnah", 20 October 2009, accessed at http://www.archive.org/details/JihaadKatikaMisingiYaQuraanNaSunnah. The video depicts approximately 20-30 children in a classroom, listening to Amiir Ahmad Iman's lecture on jihad. One young is wearing a "Jihad is our Religion" T-shirt.

[24] For photo of young boy at jihad recruitment session by MYC, see Annex 2.2.d.

[25] Interview, 20 April 2011.

[26] According to governmental sources, Idris Christopher Magondu facilitated the movement of the Kampala suicide bombers from Kenya to Uganda through Gateway Bus Service. Monitoring Group sources inside MYC also confirm the close links between Idris and its members.

[27] Such as an MYC recruitment session that took place from 24 to 26 December 2009 in Nyeri, organized by Sheikh Ali Bahero and allegedly sponsored in part by PRMC (Pumwani Riyadha Mosque Committee).

Monitoring Group has obtained photographic evidence that MYC held a 'jihad training exercise' at the grounds on 27 October 2009, attended by at least 50 MYC members wearing combat style waistcoats with the inscription *"Jihaad is our Religion"*.[28] Rental of the club premises was covered by a deposit of KES 35,000 by an individual named 'Feisal Musa' on behalf of the Park Road Youth Group — a partner Muslim youth group with close links to MYC 'Amiir' Ahmad Iman Ali.[29] After initial denials and contradictory testimonies, the Sir Ali Muslim Club Manager and some Committee members now acknowledge that this event did take place, but do not admit that any para-military training took place.[30]

18. In January 2010, MYC had a further opportunity to exhibit its commitment to Al-Shabaab. Early in the month, Jamaican Muslim preacher, Abdullah al-Faisal had been arrested by the Kenyan authorities. In response, MYC members led by Mohamed Murithi "General"[31] planned and participated in violent demonstrations in the Nairobi town centre,[32] which were captured in a 45-minute video produced by MYC's media wing, Hijra Media, entitled *"Nairobi Intifada, 15 January 2010"*. The video is accompanied by a background theme song "*Nairobi Tutafika"* sung by Wahome Tajir Ali "Abu Jafar" an MYC commander based in Somalia and close confidant of 'Amiir' Ahmed Iman Ali. The video opens with the Al-Shabaab logo, and a message from MYC pledging that the "Muslim youth of Kenya support our Mujahideen brothers in Somalia..." and includes footage of deceased Kenyan Al Qaeda figure, Saleh Al Saleh Nabhan. The Monitoring Group has positively identified a number of MYC members who appear in the video wearing 'jihad' T-shirts and carrying the Al-Shabaab flag while engaging in violence against Kenyan security officials.[33]

Extending the 'jihad' to Kenya

19. Ahmad Iman Ali, the "Amiir of MYC" and "Amiir of Majengo"[34] has more recently emerged as the 'Amiir' of East African jihadists in Somalia.[35] Having based himself in Somalia since 2009, he is currently believed to command an estimated force of between 200 and 500 fighters, most of whom are Kenyans, and specifically MYC members — including minors[36] — from Majengo who have been motivated by his persistent proselytizing.[37] Ahmed Iman's success in recruiting fighters and mobilizing funds for the cause, appear to have earned him steady ascendancy within Al-Shabaab.[38]

---

[28] See Annex 2.2.e
[29] See Annex 2.2.f
[30] Interviews on 26 and 31 March 2011. The Monitoring Group also notes that this event did not have a police permit, which would normally be required, for public events at the Club.
[31] Mohamed Murithi "General" is believed to be a MYC senior commander currently in Somalia and originally from the Dandora Estate in Nairobi.
[32] For pictures of MYC members at the al-Faisal demonstrations on 15 January 2010, see Annex 2.2.g.
[33] MYC DVD produced by Hijra media, "Nairobi Intifada, 15 January 2010", sourced on 17 March 2011
[34] The Monitoring Group has been told by numerous MYC informants that the 'Amiir' of MYC is by right the 'Amiir' of Majengo (Muslim youth).
[35] See Annex 2.2.h
[36] Interview with two minors from MYC, 21 April 2011
[37] Interview on 25 March 2011 with a former MYC combatant who had served four months in Somalia, including in Bardale and Kismayo.
[38] Interview on 25 March 2011.with a former MYC fighter who had fought alongside Al-Shabaab in 2010. The source stated he was taken to see 'Amiir' Ahmad Iman Ali immediately upon arrival in Somalia.

The Monitoring Group believes that he now intends to conduct large-scale attacks in Kenya, and possibly elsewhere in East Africa.

20. During a 13 September 2010 lecture, addressing MYC combatants and other Swahili-speaking fighters in Somalia, Ahmad Iman dissuaded Kenyan Muslims from engaging in national politics, urging them instead to "*Chinja" (cut),* "*Chonga" (peel)* and "*Fiyeka" (slash)"* the throats of the [Kenyan] infidels and "to hit back and cause blasts [in Kenya]" similar to the Kampala bombings. [39]

21. In another undated message, uploaded to the Internet on 30 December 2010, Ahmad Iman encouraged MYC members to begin jihad in Kenya by attacking its institutions. Part of the message urged its members to contemplate "...a man who says, strap the bombs on me and let me blow myself up in the Parliament building of Kenya".[40]

22. On 7 March 2011, Kenyan security officials issued an alert against nine MYC members suspected to have trained in Somalia.[41] Among the MYC members listed in the alert were:

- Juma Ayub Otit Were "Taxi Driver", a senior MYC commander in Somalia serving with Al-Shabaab;
- Abass Mohamed Mwai a combatant fighting in Somalia alongside Al-Shabaab;
- Sylivester Opiyo Osodo aka 'Musa', a close confidant of Kenyan Sheikh Aboud Rogo who serves as MYC's 'librarian' in charge of its resource center; and
- Abdulrahman Mutua Daud.

23. A serving MYC member independently informed the Monitoring Group that members have been returning to Kenya from Somalia since late 2010, with a view to conducting possible operations in Kenya, at the direction of Amiir Ahmad Iman.[42] The same sources have indicated that some MYC members not mentioned in the alert are currently in hiding in Mombasa, but continue to be supported financially by MYC and its supporters.[43] They have also shown the Monitoring Group an MYC 'safe house' 60 kilometers from Nairobi, previously used by MYC senior commander, Juma Ayub Otit Were "Taxi driver" and other MYC members.

24. On 9 October 2009, MYC advertising through its Al-Misbah newsletter urged members to attend a MYC symposium from 10 to 11 October 2009. Among the speakers of the symposium were Sheikh Ali Bahero[44] and 'Amiir' Ahmad Iman Ali.[45] On 10 October 2009, Sheikh Ali Bahero delivered a lecture titled *"Role of the Youth in Da'wah"*, which focused primarily on preparing for

[39] Uploaded to the internet on 23 December 2010. Accessed at http://www.archive.org/details/UnyongeKatikaUmmahWaKiislamu3.
[40] Muslim Youth Center. "Unyonge Katika Ummah Wa Kiislamu part 2", accessed at http://www.archive.org/details/UnyongeKatikaUmmahWaKiislamu2
[41] The Monitoring Group has obtained information indicating that approximately twenty MYC members entered Kenya from Somalia in February 2011.
[42] Interviews with current and former MYC members, February-April, 2011
[43] Interviews with current and former MYC members, February-April, 2011.
[44] According to Monitoring Group sources in MYC, Sheikh Ali Bahero remains one MYC's most prolific visiting clerics.
[45] Al-Misbah newsletter, issue 083, 9 October 2009.

Jihad and how to reach Somalia. In the video of the symposium viewed by the Monitoring Group, Ali Bahero is seen justifying child recruitment of Al-Shabaab in saying: "...the prophet was recruiting children [for Jihad] from the age of 13. Al-Shabaab is doing the same; similar to what the prophet did". In addition, he is also featured describing to his MYC audience travel routes to Somalia from Nairobi by telling them:

> "…let's not be hasty. We have to have a plan. If I want to get to where [President Sheikh Sharif Ahmad] Sharif is I have to catch a bus from Nairobi to Malindi, and then get to Lamu and then get onto a boat to our final destination [Somalia]."[46]

25. This trend is principally aimed at externalizing the conflict, as the Monitoring Group believes was the primary motive for the Kampala bombings in 2010. Currently, the Monitoring Group is investigating the possible role of MYC in the incident, and has also established a connection between a number of the key suspects involved in the bombings to MYC commanders and Amiirs.

Commerce, Charity and Crime: Al-Shabaab Financial Support Networks in Kenya

26. Al-Shabaab supporters in Kenya have established an extensive and complex financial support system to sustain their own activities, sponsor the travel of recruits to Somalia, support the Kenyan families of Al-Shabaab members in the field, and provide financial contributions to the jihadist cause. The movement considers such funding to be critical to sustaining the presence of east African jihadists fighting alongside Al-Shabaab in Somalia. On 27 March 2011, Ahmad Iman issued a directive to his Kenyan associates, that the organization should "direct all the money to Al-Shabaab because it is their right [...] He [Ahmad Iman] instructed us to stop the construction [of the mosque] and re-direct the money to that side [Somalia]."[47]

27. A key pillar of Kenyan financial support for Al-Shabaab is the Pumwani Riyadha Mosque Committee (PRMC), which owns a large section of land in Majengo, including Gikomba market — the largest second-hand clothes market in Kenya. Historically, lots in the market place have been leased in order to raise funds for the mosque. But in 2008, under the pretext of establishing a 'self-help group', Ahmad Iman succeeded in persuading the PRMC to appoint Pumwani Muslim Youth members as 'rent collectors'. The negotiation resulted in PMY members receiving a percentage of the rent, thus providing income and employment for a large number of young Muslims in Majengo.[48] When Ahmad Iman was appointed the PRMC secretary on 7 June 2009, the PMY/MYC, with the tacit blessing of the PRMC, became the de facto 'owners' of Gikomba market and appropriated all its revenues.[49]

---

[46] MYC Symposium CD filmed by O I Video productions in association with Muslim Youth Center, Martib Center, 10 October 2009.

[47] Confidential audio recording of a PRMC official, dated 27 March 2011, describing discussion dated 26 March 2011 with 'Amiir' Ahmad Iman Ali from Somalia using mobile number +252618739735. Audio provided to Monitoring Group on 28 March 2011.

[48] PMRC financial documents, including audit spreadsheets and voucher-books from Gikomba market, indicate rent payments between KES 3,000 -15,000 per month, part of which is allocated to PMY (later MYC) members. These documents all indicate that a large number of PMY members were receiving monthly payments for acting as "guides".

[49] Interview with PRMC Accounting Officer, 31 March 2011

28. Bank statements and other related documents obtained by the Monitoring Group confirm that MYC also benefits from direct financial contributions by PRMC in support of its Al-Shabaab related activities. Since at least August 2009, the PMY/MYC has been receiving approximately KES20,000 per month from PRMC's Gulf African Bank account, ostensibly for the publication of Al-Misbah.[50] At the same time, PRMC supports a number of families in Majengo, Nairobi as part of the Mosque's community support program, including the families of MYC members fighting alongside Al-Shabaab in Somalia.

29. In February 2010, for example, MYC member Ramadan Shuaib "Giggs" travelled to Somalia. However, an 11 April 2010 audio recording of PRMC members discussing the reported "cross over" of Mohamed Said Oribo, an MYC member and a Majengo 'Amiir' aspirant, the audio obtained by the Monitoring Group indicates that regular payments continue being made to Giggs.[51] Likewise, a source familiar with MYC member Henry Saidi Irangu "Baba", who left to join Al-Shabaab in Somalia in February 2011, confirmed to the Monitoring Group that both "Baba" and his family continue to receive financial assistance from PRMC.[52]

30. PRMC's funding of MYC also involves the sponsorship of travel to Somalia to join the ranks of Al-Shabaab. An audio recording of a PRMC discussion, reinforced by multiple interviews, confirms PRMC financial assistance for MYC members to join Al-Shabaab.[53] Monitoring Group investigations suggest that such funding comes both from PRMC's 'official' Gulf African Bank account (no. 08100025010), and also from a second account with Chase Bank (no. 601259001), whose existence is known only to a select group of PRMC Committee members.[54]

31. Since it was opened on 1 October 2010, the PRMC Chase Bank account has only received 'internal' transfers from the PRMC's Gulf Bank account, with one notable exception: a deposit of KES500,000 on 17 February 2011 from Kenyan Member of Parliament Amina Abdalla.[55] In an interview with the Monitoring Group, the MP confirmed her close association with Ali Abdulmajid, a senior official of PRMC and Vice Chairman of Riyadha Mosque Committee, [56] and acknowledged that she has frequently sought the assistance of MYC members for campaigning purposes. But she described the funds as a contribution to Riyadha Mosque's reconstruction fundraising and denied any knowledge of linkages between PRMC or MYC and Al-Shabaab. The Monitoring Group believes that the donation in question was solicited by PRMC members under false pretences, in part for funding MYC activities in Somalia, and has no evidence to suggest wilful wrongdoing on the part of the MP.

---

[50] Interview with former Al-Misbah writer, February 2011, and PRMC bank statements provided to Monitoring Group by Gulf African Bank. Independent sources have told the Monitoring Group that PRMC contributions to Al-Misbah are ongoing.

[51] Audio recording of PRMC members dated 11 April 2011. The Monitoring Group is also aware that a number of PRMC officials have close family members in the MYC who are active in Somalia.

[52] Interview with a family member of "Baba", 14 April 2011

[53] Audio recording of interview with PRMC Assistant Treasurer and PRMC Office Manager, both officials openly admitted to "sponsoring" MYC, 5 April 2010.

[54] According to the Monitoring Group's inspection of PRMC's Chase Bank account, the following cheques were deposited: cheque for 40,000KES tendered on 17 January 2011; and cheque for 250,000KES tendered on 7 February 2011; cheque for 100,000KES tendered on 16 February 2011

[55] See Annex 2.2.i

[56] Ali Abdulmajid is the brother of Abdallah Abdulmajid, an active member of MYC.

32. Other senior Kenyan politicians have also in the past donated funds to PRMC. For example, the Monitoring Group has learned that on 12 September 2009, the Kenyan Minister of Tourism, Najib Balala made a "public cash donation" of KES200,000 to a PRMC's Riyadha Mosque reconstruction fundraising event.[57] The Minister's donation was deposited into the PRMC's Development Steering Committee's account at Habib Bank (account no. 302178-03) — an account that was, at the time, overseen by 'Amiir' Ahmad Iman and other MYC members. The Monitoring Gorup has received credible information indicating that that funds deposited into this and other accounts (PRMC Gulf African Bank) controlled by 'Amiir' Ahmad Iman were used at least in part to finance his passage to, and upkeep in, Somalia in late 2009.[58] The Monitoring Group has no evidence to suggest that Minister Balala was aware that his financial contribution to the PRMC might be used to support Al-Shabaab.

33. The Monitoring Group obtained an audio recording of a 7 May 2011 phone call between members of PRMC and MYC combatants in Somalia that clearly demonstrates PRMC's continued funding of MYC combatants fighting alongside Al-Shabaab.[59] During the conversation between Ramadan Osao "Captain" a MYC commander and the PRMC official, "Captain" can be heard persistently appealing to the official to send funds to the combatants and requests for US$1,000 to be sent to the indigenous Kenyan contingent with Al-Shabaab, noting that "…this is what [they] should contribute to because the material world has no meaning now…". In response, the PRMC official repeatedly promises to assist in finding a way to send the requested funds.

34. Another reliable source of financial support for the MYC is the Afwan Medical Center (AMC). Since 2008, AMC has paid for advertising space in MYC's weekly Al-Misbah newsletter, which propagated jihad and openly supports Al-Shabaab. On 21 February 2009, AMC assisted MYC in opening a bank account at the Gulf African Bank, Eastleigh branch, into which regular deposits of KES 15,000 were made over a period of six months (between 2009 and 2010) in the name of Dr. Ali Omar Salim (managing director of AMC) and of the AMC itself.[60]

[57] Other senior Kenyan politicians invited to the fundraising event included: Sheikh Muhammad Usman, Hon. Amina Abdallah, Hon. Simon Mbugua (Area MP) and Hon. Sheikh Dor. See Annex 2.2.j.

[58] According to multiple MYC sources, Monitoring Group, the 12 September 2009 event was conceptualized and organized by Ahmad Iman, and the donations from the event formed a large part of the funds he took to Somali. Interviews on 12 and 13 June 2011.

[59] See Annex 2.2.k.

[60] According to MYC bank records from 22 February 2009 to 21 March 2011, Dr. Ali Omar Salim (MD of Afwan Medical Center) last deposited 15,000KES into MYC's bank account on 24 July 2010. However, confidential sources confirm that Afwan Medical Center continues to fund MYC through regular cash payments.

FURQAN CHACHA
ADVOCATE
P.O. Box 47402 - 00622
NAIROBI - KENYA

] TREASURER

]

Drawn by:

Chacha A. Mwita Advocate,

Statehouse Avenue, Gem Apartments - 2B, P.O. Box 43120 – 00100, Nairobi, Kenya.

/433

An

MUSLIM YOUTH CENTER

CONSTITUTION

Drawn by:

Chacha A. Mwita Advocate
Statehouse Avenue
Gem Apartments, 2B
Box 43120 – 00100
Nairobi, Kenya

I Certify that this is a true Copy of the Original

SAAD M. SAAD - ADVOCATE
P. O. Box 25949-00504, NAIROBI

MUSLIM YOUTH CENTER CONSTITUTION

1) NAME:
The name of the Group shall be Muslim Youth Center (hereinafter referred to as MYC)

2) OBJECTS :-
A)

i. To promote the self-sufficiency of the Muslim Community through identification of the causes of poverty within the Community and undertaking of effective programs to eradicate poverty;
ii. To give the Basic Foundation of Islam in knowledge, assistance, participation and awareness to the Muslim Youth in particular and to the Community in general;
iii. To further the Cause of Islam both inside and outside the Mosque.
iv. To promote and protect the Religious and Communal Rights of the Muslims in our Community;
v. To conduct or arrange for regular Islamic lectures, classes, sermons by renowned scholars in Mosques, Social Halls, Schools, Institutions within Pumwani Division;
vi. To set up and run Religious and secular schools, libraries, resource centres for youths within the Division for the purpose of nurturing and developing talents among the youth;
vii. To render assistance for the advancement of the Muslim community in Religion, education, health, training, social & welfare;
viii. To give Religious counsel to the youth (in particular) and foster social development by strengthening the Spiritual life.
ix. To wage war against drug abuse, child abuse & molestation, prostitution, gangster terrorism, domestic-violence and AIDS.
x. To respond effectively to natural and man-made disasters such as diseases, famine, displacement that may befall the Community;
xi. To advance and promote peace and peaceful co-existence by championing justice, human rights, inclusiveness and integration in national initiatives, mediation and resolution of conflict.
xii. To network with other Organizations and People sharing the aspirations of MYC for the benefit of the Muslims in particular;
xiii. To implement any other charitable objectives conforming to Islam and which MYC deem desirable;

B) In furtherance of the said objects MYC shall exercise the following POWERS:-
xiv. To study, survey and do research on the areas of need;

I Certify that this is a true Copy of the Original
SAAD M. SAAD - ADVOCATE
P.O. Box 25949-00504, NAIROBI

xv. To provide educational services (including setting or/and working with universities, technical and social training establishments and, schools, and in due case provide/supply/distribute library facilities, teachers, books, learning equipment and scholarships for Kenyan students) where the resources otherwise available are adequate;

xvi. To take such steps as are necessary to assist impoverished communities to combat poverty, malnutrition, hunger, disease and sickness, illiteracy, and promote business and job opportunities;

xvii. To care and advocate for the needy and victims of disasters, senior citizens and persons with disabilities within the Community;

xviii. To invite well-wishers to work with MYC on a Voluntary basis but accept any allowance that shall be handed out for any type of work that has been done for MYC;

xix. To raise funds by inviting and receiving contributions from any person or persons whatsoever by way of Grants, Islamic loan and soft loan, sadaka, subscription, donation and otherwise; PROVIDED THAT MYC shall not engage in any activity or object not permissible in Islam;

xx. To cooperate and collaborate with communities, legal bodies and statutory authorities operating in similar development and charitable fields and to network and we share and exchange information, advice and ideas;

xxi. To be able to own property in the name of the group and dispose off the same where need be;

xxii. To make regulations for the management of any property which may be acquired;

xxiii. To arrange and provide for any or join in arranging and providing for meetings, lectures, seminars, holding exhibitions, and training courses;

xxiv. To arrange educational or religious broadcasts by way of publication of educational or religious books and articles in newspapers, magazines, pamphlets, journals and by any other means or mode of dissemination of information;

xxv. To consult with and seek the opinion of and advice from any individual(s), organizations, societies or institutions;

xxvi. To do all such other lawful things as are necessary for the attainment of the said objects;

3) **MEMBERSHIP QUALIFICATION & REQUIREMENT**

a) Persons of Muslim faith and adherents to Qur'an & Sunnah, with integrity and high standing in the society and above the age of 18 years are eligible for membership of MYC and shall, subject to the approval of the founder members, become a member on payment of an entrance fee to be determined by the executive committee from time to time.

I Certify that this is a true Copy of the Original
SAAD M. SAAD-ADVOCATE
P. O. Box 25948-00603, Nairobi

b) Every member shall pay a monthly subscription of Kshs 100 not later than the 15th day of each month.

c) Any member desiring to resign from MYC shall submit his resignation to the secretary, which shall take effect from the date of receipt by the secretary of such notice.

d) Any member may be expelled from membership if a general meeting of MYC shall resolve by a two third majority of the members present that such a member should be expelled on the grounds that his conduct has adversely affected the reputation or dignity of MYC, or that he/she has contravened any of the provisions of the constitution of MYC.

e) The executive committee shall have power to suspend a member from his membership until the general meeting of the group following such suspension but notwithstanding such suspension a member whose expulsion is proposed shall have the right to address the general meeting at which his expulsion is to be considered.

f) Any person who resigns or is removed from membership shall be entitled to a refund of his subscription or any money contributed by him/her at a ratio to be determined by the executive committee.

g) Any member who falls into arrears with his/her monthly subscription for more than six months shall automatically cease to be a member of MYC and his/her name shall be struck off the register of members. The executive committee may, however at its discretion, reinstate such member on payment of the total amount of subscription outstanding.

4) OFFICE BEARERS

THE EXECUTORS OF THIS CONSTITUTION ARE THE FOUNDER MEMBERS, TO HOLDER THE POSITIONS OF CHAIRMAN, SECRETARY AND TREASURER RESPECTIVELY.

a) The office bearers of MYC shall be :-
   i) The Chairman
   ii) The Vice Chairman
   iii) The Secretary
   iv) The Assistant Secretary
   v) The Treasurer
   . All of whom shall be fully paid up members of MYC and shall be elected after a three year term at the annual general meeting.
   vi) 3 co-opted members on the bases of specialized knowledge and training.

b) All office bearers shall hold office from the date of election for a period of three years, subject to the conditions contained in sub-paragraphs (c) and (d) of this rule shall be eligible for re-election.

c) Any office bearer who ceases to be a member of MYC shall automatically cease to be an office bearer thereof.

d) Office bearers may be removed from office in the same way as is laid down for the expulsion of members in rule 3 (d) and vacancies thus created shall be filled by persons elected at the general meeting resolving the expulsion.

I Certify that this is a true copy of the Original
SAAD M. SAAD- ADVOCATE
P.O Box

5) DUTIES OF OFFICE BEARERS

a) Chairman: the chairman shall, unless prevented by illness or other sufficient cause, preside over all meetings of the executive committee and at all general meetings.

b) Vice Chairman: the Vice chairman shall perform any duties of the Chairman in his absence.

c) Secretary: the secretary shall deal with all the correspondence of MYC under the general supervision of the executive committee. In case of urgent matters where the executive committee cannot be consulted, he shall consult the Chairman or if he is not available, the Vice chairman. The decisions reached shall be subject to ratification or otherwise at the next executive committee meeting. He shall issue notices convening all meetings of the executive committee and all general meetings of MYC and shall be responsible for keeping minutes of all such meetings and for the preservation of all records of proceedings of MYC and of the executive committee.

d) Assistant Secretary: if there will be created the position of Assistant Secretary, he shall perform all the duties of the secretary and such other duties as shall be assigned to him by the secretary or executive committee whether the secretary is present or not.

e) Treasurer: the Treasurer shall receive and shall also disburse, under the directions of the executive committee, all moneys belonging to MYC and shall issue receipts for all moneys received by him and preserve vouchers for all moneys paid by him. The Treasurer is responsible to the executive committee and to members that proper books of account of all moneys received and paid by MYC are written up, preserved and available for inspection.

f) Assistant Treasurer: if there will be created the position of Assistant Treasurer, he shall perform such duties as may be specifically assigned to him by the Treasurer or by the executive committee and in the absence of the Treasurer shall perform the duties of the Treasurer.

6) THE EXECUTIVE COMMITTEE

a) The executive committee shall consist of all the office bearers, the three founders of MYC and 3 other co-opted members; such executive committee members shall hold office until the following third annual general meeting. The executive committee shall meet at such times and place as it shall resolve but shall meet not less than once every month.

b) Any casual vacancies for the members of the executive committee caused by death or resignation shall be filled by the executive committee until the next annual general meeting of the group. Vacancies caused by members of the executive committee removed from office will be dealt with as shown in rule 4 (d).

7) DUTIES OF THE EXECUTIVE COMMITTEE

a) The executive committee shall be responsible for the management of MYC and for that purpose may give directions to the office bearers as to the manner in which, within the law, they shall perform their duties. The executive committee shall have power to appoint such sub-committees as it may deem desirable to make reports to the executive

committee upon which such action shall be taken as seems to the executive committee desirable.

b) All moneys disbursed on behalf of MYC shall be authorized by the executive committee except as specified in rule 12 (d).

c) The quorum for meetings of the executive committee shall be not less than 5 members.

8) GENERAL MEETINGS

a) There shall be two classes of general meetings; annual general meetings and special general meetings.

b)

i) The annual general meeting shall be held not later than 30th January in each year. Notice in writing of such annual general meeting, accompanied by the annual statement of account and the agenda for the meeting shall be sent to all members not less than 21 days before the date of the meeting and, where practicable, by press advertisement not less than 14 days before the date of the meeting.

ii) The agenda for any annual general meeting shall consist of the following:

- Confirmation of the minutes of the previous annual general meeting.
- Consideration of the accounts.
- Confirmation of the founder members.
- Election of the rest of the office bearers and the board of trustees where necessary in accordance with rule 10 (e) after a period of three years.
- Appointment of auditors in accordance with rule 11 (a)
- Such other matters as the executive committee may decide or as to which notice shall have been given in writing by a member or members to the secretary at least four weeks before the date of the meeting.
- Any other business with the approval of the chairman.

c) A special general meeting may be called for any specific purpose by the executive committee. Notice in writing of such meeting shall be sent to all members not less than 7 days before the date of such meeting.

d) A special general meeting may also be requisitioned for a specific purpose by order in writing to the secretary of not less than 7 members and such meeting shall be held within 21 days of the date of the requisition. The notice for such meetings shall be as shown in rule 8 (c) and no matter shall be discussed other than stated in the requisition.

e) Quorum for general meetings shall be not less than two third of the registered members of MYC.

9) PROCEDURE AT MEETINGS

a) At all meetings of MYC the Chairman, or in his absence, the Vice Chairman, or in the absence of both these officers, a member selected by the meeting shall take the chair.

b) The Chairman may at his discretion limit the number of persons permitted to speak in favor of or against any motion.

c) Resolutions shall be decided by simple voting by a show of hands. In the case of equality of votes, the chairman shall have a second or casting vote.

10) TRUSTEES

a) As a matter of time, there might be formed a Trust, which will act as the Governing body of MYC and all its activities.
b) The founder members will be co-opted members with rights to vote in the board of Trustees.
c) The Trust shall supervise, and manage all the assets of MYC.
d) All land, buildings and other immovable property and all investments and securities which shall be acquired by the group shall be vested in the name of the Trust, and executed by not less than the three founders and four trustees who shall be members of the group.
e) The trustees shall pay all income received from properties vested in the Trustees to the treasurer. Any expenditure in respect of such property which in the opinion of the Trustees is necessary or desirable shall do it as outlined for the common good of the Trust and/or MYC.
f) Tenure of office of the trustees, their retirement, and other management procedure are as will be contained in the Trust Deed to be adopted.

11) AUDITOR

a) An auditor shall be appointed for the following year by the annual general meeting. All MYC's accounts, records and documents shall be opened to the inspection of the auditor at any time. The treasurer shall produce an account of his receipts and payments and a statement of assets and liabilities made up to a date which shall not be less than six weeks and not more than two months before the date of the annual general meeting. The auditor shall examine such annual accounts and statements and either clarify that they are correct, duly vouched and in accordance with the law or report to MYC in what respect they are found to be incorrect, unvouched or not in accordance with the law.
b) A copy of the auditor's report on the accounts and statements together with such accounts and statements shall be furnished to all members at the same time as the notice convening the annual general meeting is sent out. An auditor may be paid such honorarium for his duties as may be resolved by the annual general meetings appointing him.
c) No auditor shall be an office bearer or a member of the executive committee of MYC.

12) FUNDS

a) The funds of MYC may only be used for the following purposes :
   i) Meeting running expenses of MYC
   ii) Supporting all the projects of MYC
   iii) Remittance of required payments to statutory bodies
   iv) Any other business subject to the approval of the executive committee

b) All moneys and funds shall be received by and paid to the treasurer and shall be deposited by him in the name of MYC in any bank or banks approved by the executive committee.

c) No payment shall be made out of the bank account without a resolution of the executive committee authorizing such payment and there shall be THREE signatories to the account, whereby any TWO can transact and one of the TWO must be founder members.

d) Among the THREE signatories a minimum of TWO of them will be founder members, unless otherwise as will be resolved by the executive committee from time to time.

e) A sum not exceeding Kshs 3,000 may be kept by the Treasurer for petty disbursements of which proper accounts shall be kept.

f) The executive committee shall have power to suspend any office bearer who it has reasonable cause to believe is not properly accounting for any of the funds or property of MYC and shall have power to appoint another person in his place. Such suspension shall be reported to a general meeting to be convened on a date not later than a month from the date of such suspension and the general meeting shall have full power to decide what further action should be taken in the matter.

g) The financial year of MYC shall be from 1st January to 31st December.

13) BRANCHES

Branches of MYC may be formed with the approval of the executive committee and the social services and they will adopt the same constitution as that of the headquarters with the following exceptions:

a) The aims and objects will not include the formation of branches.

b) Amendments to the constitution can only be made by the headquarters of MYC in accordance with the provisions of rule 14.

c) The provisions of rule 15 shall apply to branches but, in addition, branches will not be dissolved without consultation with their headquarters.

14) AMENDMENTS TO THE CONSTITUTION

Amendments to the Constitution of MYC must be approved by at least a two-thirds majority of members at a general meeting of MYC. They cannot, however, be implemented without the prior consent in writing of the social services officers, obtained upon application to him made in writing and signed by three of the office bearers.

15) DISSOLUTION

a) MYC shall not be dissolved except by a resolution passed at a general meeting of members by a vote of two-thirds of the members present. The quorum at the meeting shall be as shown in rule 8(e). If no quorum is obtained, the proposal to dissolve MYC shall be submitted to a further general meeting which shall be held one month later. Notice of this meeting shall be given to all members of the group at least 14 days before the date of the meeting. The quorum for this second meeting shall be the number of members present.

I Certify that this is a true Copy of the Original

SAAD M. SAAD - ADVOCATE
P. O. Box 25949-00504 NAIROBI

b) Provided, however, that no dissolution shall be effected without prior permission in writing of the social services office, obtained upon application to them made in writing and signed by three of the office bearers.

c) When the dissolution of MYC has been approved by the social services office, no further action shall be taken by the executive committee or any office bearer of MYC in connection with the aims of MYC other than to get in and liquidate for cash all the assets of MYC. Subject to the payment of all the debts of MYC, the balance thereof shall be distributed in such other manner as may be resolved by the meeting at which the resolution for dissolution is passed.

16) INSPECTION OF ACCOUNTS AND LIST OF MEMBERS

The books of account and all documents relating thereto and a list of members of MYC shall be available for inspection at the registered office of MYC by any officer or member of MYC on giving not less than seven days notice in writing to MYC.

IN WITNESS WHEREOF the Founder members have hereunto set their respective hands on this 30th day of DECEMBER 2008.

SIGNED by AHMAD IMAN ALI]

In the presence of:]

FURQAN CHACHA
ADVOCATE
P.O. Box 97602 - 00622
NAIROBI - KENYA

]

CHAIRMAN

SIGNED by HUSSEIN ALLY]

In the presence of:]

FURQAN CHACHA
ADVOCATE
P.O. Box 97602 - 00622
NAIROBI - KENYA

]

SECRETARY

SIGNED by ABDI MOHAMED MBITHUKA]

In the presence of:]

FURQAN CHACHA
ADVOCATE
P.O. Box 97602 - 00622
NAIROBI - KENYA

]

TREASURER

Drawn by:

Chacha A. Mwita Advocate,

Statehouse Avenue, Gem Apartments - 2B, P.O. Box 43120 – 00100, Nairobi, Kenya.

I Certify that this is a true Copy of the Original

SAAD M. SAAD - ADVOCATE
P. O. Box 25949-00504, NAIROBI

Annex 2.2.b.: Muslim Youth Centre organizational chart[61]

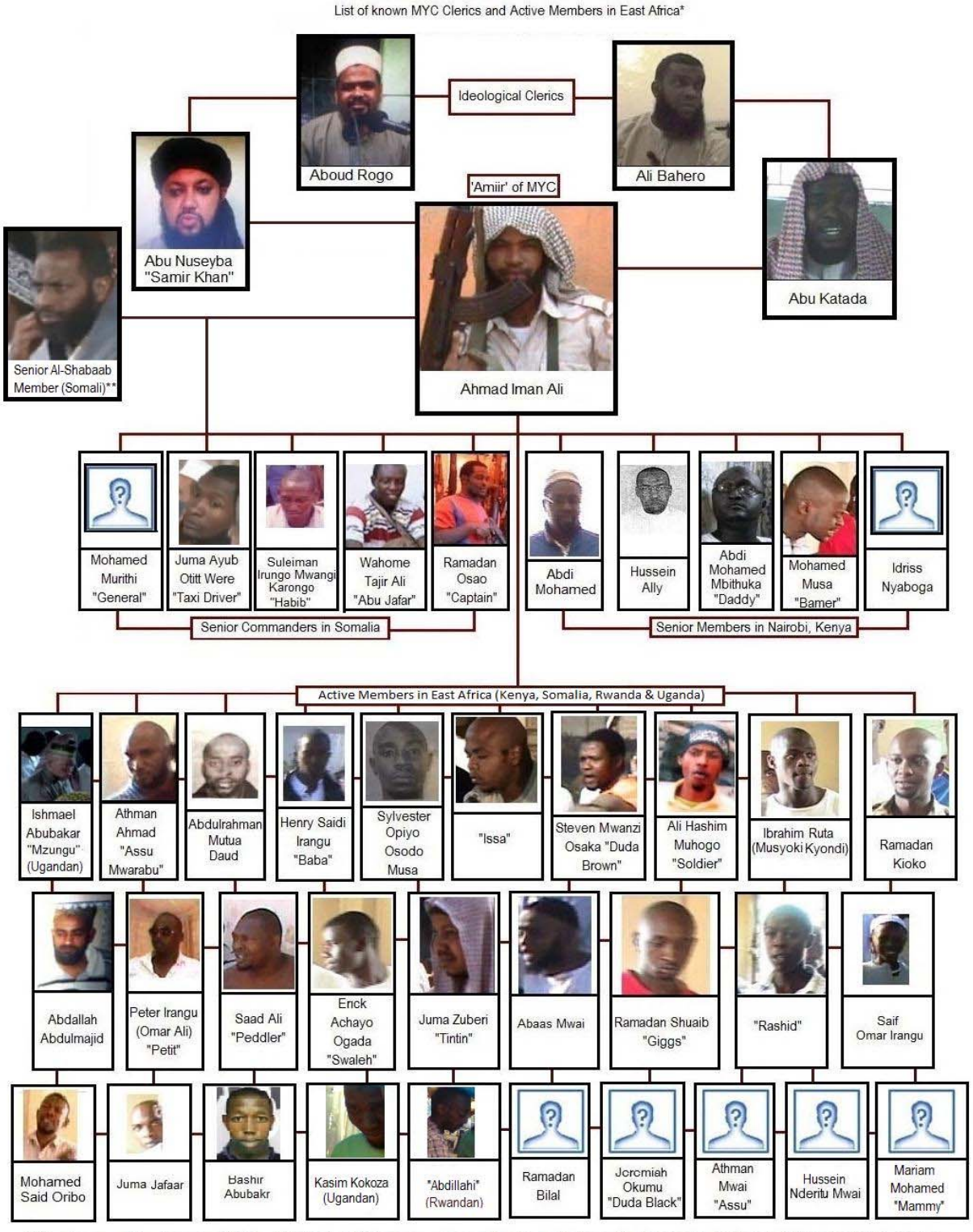

* The above mentioned names of MYC members in East Africa represent a small fraction of the group that is linked to Al-Shabaab in Somalia. The Monitoring Group is also aware that some of the aforementioned members have been apprehended.

** The Senior Al-Shabaab Member is believed to have overall shared responsibility with Juma Ayub "Taxi driver" and is based in Eastleigh, Nairobi. His name is currently unknown.

Annex 2.2.c.: Al-Misbah weekly newsletters (No. 083, No. 085 and No. 087)

MUSLIM YOUTH CENTER
Preference for Others

AL-MISBAH

شباب المركز الإسلامي

A PUBLICATION OF MUSLIM YOUTH IN MAJENGO, PUMWANI

Issue No.083

This newsletter contains some of Allah's names. Do not throw in trash, Either store, shred, or circulate. Shukran

Shawwal 20, 1430/09 Oct, 2009

Jihaad is Our Religion!

Why Calamities and Destructions are Happening to Muslims?

By: Mohamad Sharis Abdul Karim

Dear brothers, one question that may arise in our mind is why are these calamities, and destructions happening to Muslims. Yes, indeed the oppressors are the wrong doers. They make destruction and kill Muslims and steal their properties. On the other side, it is worth for us to look on ourselves so that we can improve our weaknesses. I would like to recite one Hadith… and I don't intend to elaborate on it. Let us read it and we judge it ourselves.

The companion 'Abdullaah Ibn 'Abbaas r.a., narrated that the Prophet sallallaahu 'alaihi wa sallam said: "Five matters result when five things happen: If people break their covenant with Allaah, He will send an enemy against them; If they rule by other than the Law of Allaah, poverty will spread among them; If they are deceptive in trade, Allaah will deprive them of crops and will be struck with famine; And if they withhold the payment of Zakaah, they will be struck with drought" [At- Tabaraani]

In another narration he sallallaahu 'alaihi wa sallam said: "*If they break the covenant of Allaah and His Messenger, Allaah will send an external enemy against them who will seize some of their possessions; If they do not rule by the Book of Allaah, nor attempt to implement everything in it, Allaah will spread enmity among them.*"

Conversely, obeying Allaah and His Messenger sallallaahu 'alaihi wa sallam is the source of victory. Allaah says **"O you who have believed, if you support Allaah, He will support you [by giving you victory]." [Surah Muhammad Ayah 7]** Indeed, Allah gives victory to those who deserve it. And most of the times defeat comes from ourselves.

One night, Sa'd Ibn Abi Waqqaas, may Allaah be pleased with him, was checking on his army during the battle of Qaadisiyyah. He passed by the tent of one group of Mujahideen at night and found the men inside praying Qiyaam, or voluntary night-prayer, and remarked: **'Victory comes from such a tent'** and then he passed by another tent and found the men inside sleeping and remarked: **'Defeat comes from such a tent.'**

This was despite the fact that the men who were sleeping only missed a recommended prayer and not an obligatory one; yet Sa'd considered missing this recommended act to be a valid reason for defeat.

Let us avoid destructions, disasters and humiliation. Muslims have experienced too many appalling tragedy in their own lands, First it was Palestine, then Afghanistan, then Bosnia, then Chechnya, then Iraq, and now Somalia, and tomorrow we never know whose turn it will be.

The Prophet sallallaahu 'alaihi wa sallam was once asked: "***Would we be punished by disasters which befall us while we have righteous people amongst us?***" he sallallaahu 'alaihi wa sallam replied: "***Yes, if evil becomes widespread.***" Allaah says clearly on this issue in al Quraan: **"*And fear the Fitnah (affliction and trial, etc.) which affects not in particular (only) those of you who do wrong (but it may afflict all the good and the bad people), and know that Allâh is Severe in punishment*". [Surah Al-Anfaal: 25]**

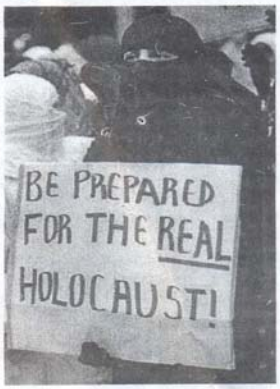

Therefore, if Muslims truly wish for safety from destruction and attain victory in Jihaad, then they must change and improve what is in themselves as Allaah says that which translates as: "***Verily! Allâh will not change the good condition of a people as long as they do not change their state of goodness themselves. But when Allâh wills a people punishment, there can be no turning back from it, and they will find besides Him no protector***". **[Surah Ar-Ra'd: 11]**

Al-Misbah Newsletter is a Publication By Muslim Youth Center and it is distributed for DA'WAH Purposes to over 4000 Muslims FREE of CHARGE
YOUR GENEROUS DONATION WILL ASSIST IN ITS PUBLICATION AND INCREASE CIRCULATION:
Bankers: Gulf African Branch: Eastleigh
A/c: Muslim Youth Center
A/c No: 0810002201
For MPESA Donation, send to 0723 330 153

"JIHAD IS OUR RELIGION"
T-Shirts FOR SALE
Adult Size Kshs 300/=
Kids Kshs 250/=
Call 0722 228 584 / 0722 647 147 / 0723 002 727

Al-Misbah is a Publication of **Muslim Youth Center**, *Majengo, Pumwani. PO Box 13130-00200 City Square, Nairobi, Kenya, Tel: 0722 228 584 / 0722 647 147 email: myccenter09@gmail.com*

2 English

The Muslim Fortress

Supplication against the enemies

"Allahumma Munzil-il-Kitaabi, Sarii'-il-hisaabi, ihzim-il-ahzaaba, Allahumma-hzimhum wazalzilhum." [Muslim3/1362]

ALIVE HEART

QUR'AN

Allah SW says: "O you who believe! What is the matter with you, that when you are asked to march forth in the Cause of Allah (i.e. Jihaad) you cling heavily to the earth? But little is the enjoyment of the life of this world as compared to the Hereafter. If you march not forth, He will punish you with a painful torment and will replace you by another people; and you cannot harm Him at all, and Allah is Able to do all things" [TAWBAH 38-39]

HADITH

"If you transact (interest), be busy with cattle, content in farming, and abandon JIHAAD, Allah will instill weakness in you, He will NOT remove it till you return to your RELIGION" [Tirmidhi]

NOTABLE QUOTES

Suppose you were to die tomorrow: How will you spend your last day?

America's Terrorism

NOAM CHOMSKY: Darfur – It's a good question why Darfur is such an issue. I mean, there's a lot of killing in Darfur. The numbers are apparently mostly made up, but it's substantial. On the other hand, it isn't a fraction of the dead in Iraq, let's say, and it isn't even a tiny fraction of the dead in the Congo right near by. So why is there a huge campaign about Darfur, and not one about a hundred times as bad about the Congo, and one a thousand times as bad about Iraq? Because we're doing them. It's not for pretty reason, I think. .

44 Ways of Supporting Jihaad

By Anwar al Awlaki [www.anwar-alawlaki.com]

[*continued from last week*]

6. Taking care of the family of a Mujahid

Taking care of the family of the mujahid could be by protecting them, tending to their needs, providing them with financial assistance and protecting their honor. The Messenger of Allah (saaws) says: ***"Anyone of you who takes care of the family and wealth of a mujahid will receive half the reward of the mujahid"*** (Muslim) The duty towards protecting the honor of the wives of the mujahideen on the ones who stay behind is like their duty towards protecting the honor of their mothers. If a person who stays behind promises to take care of the wife of a mujahid but then betrays him, on the Day of Judgment the mujahid will be told that this man betrayed you so take whatever you want from his good deeds. So he will take whatever he likes. (Muslim)

"Whoever does not fight, sponsor a fighter, or take care of the family of a fighter, will be afflicted with a disaster before he dies." (Abu Dawud)

If a person fears for the safety of his family, Shaytan can take advantage of that and prevent that person from going to Jihad. Even if such a person disobeys Shaytan and does go to Jihad, Shaytan can come to him and weaken his heart by whispering to him about the loved ones he left behind. Therefore, taking care of the families of the mujahideen would help their morale and that is why Islam devoted this attention to taking care of the family and wealth of the mujahideen. [*To be continued next week*]

RIBAAT

MASJID NUUR SOWETO

Allah SW says: *"How often a small group overcame a mighty host by Allah's Leave!"* [Al-Baqarah 249]

All Shabaab are invited to a one day Ribaat at Masjid Nuur in Soweto, on the 10th of Oct, 2009 from Asr prayers till Fajr the next day.

Several Sheikhs will address various topics.

Theme: Al-Shabaab in the Reawakening of The Ummah!

Make a point to Attend and get to know your duty in This Very Noble Ummah.

The Program Timetable

SATURDAY after Asr:
Sheikh Ali Bahero
"Verily they are the youth..."
Sheikh Shaban Ismael
"Role of the Youth in Da'wah"

SATURDAY after Maghrib:
Dr. Mohammad Uthman
"The future is for Islam"
Sheikh Suid Bafana
"The Methodology of Sunnah"

SUNDAY after Fajr
Al-Akh Ahmad Iman
"Al-Walaa wal Baraa"
Sheikh Hassan Mohamad
"State of the Ummah vs the Sahabas and the Solution"

AL MISBAH

MUSLIM YOUTH CENTER
Preference for Others

Markazu-Shabaab-il-Islam

This is a Muslim Youth Center which has several Da'wah activities aimed at offering educational opportunities for the needy, economic empowerment for the less fortunate, uplifting the youth in all areas of need; combating illiteracy, poverty and diseases and much more!

The center is based in Majengo, Pumwani Nairobi

Contact: 0723 003 727 0722 554 564
Email: mshabaabislam@gmail.com
For Da'wah Activities update visit: Markazu-Shabaab-il-Islam, Majengo, Pumwani. (next to Masjid Sunnah, Chelsea Hotel)

Afwan Medical Centre & Nursing Home

Opposite Pumwani Maternity, Main Entrance
P. O. Box 46041 - 00100 Nairobi Tel: 0723 937630/ 0722 107811/ 0722 734732

Services available;

- Children's Clinic
- Hypertension & Heart Specialist Clinic
- Laboratory
- Pharmacy
- Dental Clinic
- Maternity
- Surgery
- Circumcision
- Diabetic Clinic
- Home-based Care
- Ear, Nose, Throat Specialist

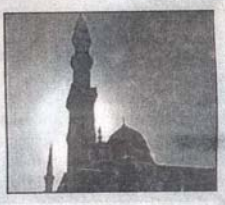

Muslim Youth Library
This is a project of Muslim Youth Center and it offers a wide range of learning facilities and programs: Arabic language, Friday Khutbas, Al-Misbah, Islamic Literature & Durus, Computers and much more!
The Library is Open Mon-Sun
09:00 hrs - 21:00 hrs

SHEIKH ALI BAHERO
IN NAIROBI for DA'WAH

FRIDAY KHUTBA:
LANDHIES MOSQUE

FRIDAY after Maghrib:
PUMWANI MOSQUE

SATURDAY after Asr:
MASJID NUUR, SOWETO

SATURDAY after Maghrib:
MASJID HURUMA

SUNDAY MORNING 10:00am
MASJID KIBERA
LADIES SESSION ONLY

SUNDAY after Dhuhr
MARATIB MAJENGO
LADIES ONLY SESSION

SUNDAY after Maghrib
MASJID KIBERA

MONDAY after Dhuhr
JAMIA MASJID

For info on the Sheikh Bahero Da'wah Program
Call: 0722 162 566
0728 326 344

Sheikh Baheros Mawaidha CDs are available in plenty. Visit us in Majengo or call the above numbers. Shukran.

Namna 44 za Kusaidia Jihaad

na Anwar al Awlaki [*www.anwar-alawlaki.com*]
[*inaendelea kutoka wiki jana*]

6. Kusimamia familia ya Mujaahid

Kusimamia familia ya Mujaahid inawezekana kwa kuwahifadhi, kuangalia mahitaji yao, kuwapa usaidizi wa kifedha na kulinda heshima zao. Mtume wa Allah (SAW) amesema: "***Yeyote atakaye waangalia familia na mali ya Mujaahid basi atapata nusu ya malipo ya Mujaahid***" (Muslim) Jukumu la kuhifadhi heshima za wake wa Mujahideen kwa wale waliobaki nyuma badili ya kwenda katika Jihaad ni kama jukumu lao la kulinda heshima za mama zao. Ikiwa mtu atabaki nyuma asende katika Jihaad na achukue ahadi ya kumuangalia mke wa Mujaahid kisha amgeuke, Siku ya Kiama yule Mujahid ataambiwa kuwa huyu mtu alikugeuka basi chukua unachotaka katika amali zake njema. Kisha yule Mujaahid atachukua anachotaka. (Muslim)

"*Yeyote ambaye hatapigana Jihaad, wala kumsimamia Mujaahid, wala kuangalia familia ya Mujaahid, atapatikana na janga kabla ya kufa kwake.*" (Abu Dawud)

Ikiwa mtu anakhofia usalama wa familia yake, basi Shetani atachukua fursa hiyo na kumzuiliya mtu huyo kwenda katika Jihaad. Hata kama mtu huyo atamuasi Shetani na ende katika Jihaad, Shetani aweza kumshawishi na kuvunja moyo wake kwa ajili ya wapenzi wake aliyowaacha nyuma. Kwahiyo, kusaidia familia za Mujahideen itawapa Mujahideen motisha na utulivu. Na ndiyo Uislamu ikapatia kipao mbele Usimamizi wa familia na mali za Mujaahdeen. [*itaendelea wiki ijayo*]

Kinga ya Muislamu

Dua ya Kuwaombea Maadui

"*Allahumma Munzil-il-Kitaabi, Sarii'-il-hisaabi, ihzim-il-ahzaaba, Allahumma-hzimhum wazalzilhum.*" *[Muslim3/1362]*

UHAI MOYONI

QUR'AN

Allah amesema: "Enyi MLioaminil Mna nini mnapoambiwa "Nendene (Jihad) kwa ajili ya dini ya Allah mnajitia uzito katika ardhi? Je, mumekuwa radhi na maisha ya dunia kuliko ya Akhera? Lakini starehe za maisha ya dunia kwa Akhera ni kidogo. Kama hamtakwenda atakuadhibuni kwa adhabu inayoumiza, na atwaleta watu wengine badala yenu, wala hamtamdhuru na chochote, na Allah ni Muweza juu ya kila kitu" [TAWBAH 38-39]

HADITH

"Mukifanya biashara (ya riba), na kushughulikia mifugo na kuridhika na mazao kisha mukawacha JIHAAD basi Allah huwavisha UNYONGE, hatowavua mpaka murudie DINI yenu" (Tirmidhi)

KAULI ZA HEKIMA

Je UKIJUA kuwa utakufa kesho.
Vipi utatumia siku yako ya mwisho?

Ugaidi wa Amerika

NOAM CHOMSKY: Darfur – ni suala zuri Kwanini Darfur iwe ni lenga. Namaanisha, uvaji ni mwingi Darfur. Idadi ya walouawa pengine ya kubuniwa, lakini ni kiasi. Kwa sura nyingine, siyo chembe ya walioulilwa Iraq, kwa mfano, na hata siyo chembe ndogo ya waliouawa Congo hapo jirani. Basi kwanini kuna Kampeini kubwa kuhusu Darfur, na hakuna usemi hata mmoja wa mauaji maovu mara mia ndani ya Congo, na mengine maovu mara elfu ndani ya Iraq? Kwasababu sisi ndiya wenye kuyafanya. Siyo kwa sababu nzuri, nadhani. .

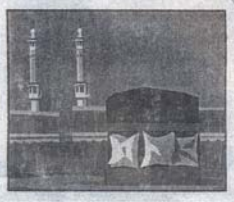

Maktabatu-Shabaab-il-Islam
Huu ni mradi wa Markazu-Shabaab-il-Islam na inapeana vifaa tofauti pamoja na barnamij za elimu:
Lugha ya kiarabu, Khutba za Ijumaa, Al-Misbah, Vitabu vya Kiislamu na Durus, Kompyuta na mengineo!
Maktaba inafunguliwa Jumatatu hadi Jumapili
09:00 hrs - 21:00 hrs

Afwan Medical Centre & Nursing Home

Opposite Pumwani Maternity, Main Entrance
P. O. Box 46041 - 00100 Nairobi Tel: 0723 937630/ 0722 107811/ 0722 734732

Services available:

- Children's Clinic
- Hypertension & Heart Specialist Clinic
- Laboratory
- Pharmacy
- Dental Clinic
- Maternity
- Surgery
- Circumcision
- Diabetic Clinic
- Home-based Care
- Ear, Nose, Throat Specialist

Markazu-Shabaab-il-Islam
Hiki ni kituo cha Vijana Waislamu na inajikhusisha na barnamij tofauti za Da'wah kwa Malengo ya kupeana nafasi ya Masomo ya wanaohitajia, Kuwainua kiuchumi wasiojiweza, kuinua Vijana kila sehemu , kupigana vita na Ujinga, Ufukara, Magonjwa na mengineo!
Kituo hiki kanapatikana Majengo, Pumwani, Nairobi

Contact: 0723 002 717 0722 326 566
Email: maktabatushabaabilislam@gmail.com
For Da'wah Activities update visit:
Maktabatu-Shabaab-il-Islam,
Majengo, Pumwani.
(next to Masjid Sunnah, Chelsea Hotel)

Annex 2.2.c.: Al-Misbah Weekly Newsletter, Issue No.085, 23 October 2009

MUSLIM YOUTH CENTER
Preference for Others

AL-MISBAH

شباب المركز الإسلامي

A PUBLICATION OF MUSLIM YOUTH IN MAJENGO, PUMWANI

Issue No.085

This newsletter contains some of Allah's names. Do not throw in trash, Either store, shred, or circulate. Shukran

Dhul-Qa'dah 4, 1430/23 Oct, 2009

Jihaad is Our Religion!

Fighting Against Government Armies in the Muslim World

July 14, 2009 - 1430 رجب 23 الثلاثاء

by Anwar alAwlaki Filed under Imam Anwar's Blog

Any army in the world exists with the sole purpose of defending the people from their enemies. But the armies of the Muslim world exist with the sole purpose of defending the interests of the enemies from the Muslims! This is one of the most ironical situations in our history!

These armies serve two purposes: Defending the King or President along with their associates and secondly, defending the interests of the enemies of the ummah, the Zionists and Crusaders. These armies are blocking each and every attempt to re-establish Khilafah and Islamic law. They stand against those who want to establish Islam through Jihad and they even stand in front of those who seek to reach government through peaceful means as what happened in Algeria in the past. In other words, there can be no Islam with the presence of these armies.

The Islamic rule states that whatever is needed to establish an obligation becomes an obligation.

Establishing Islamic sharia is an obligation, and fighting in the cause of Allah is an obligation, and if that cannot be achieved except by fighting against these armies then that becomes an obligation.

These armies are the defenders of apostasy in the Muslim world. They fight against Sharia and kill the Muslims who attempt to bring it back. They are fighting on behalf of America against the mujahideen in Pakistan, Somalia and the Maghrib. If this is the case with these armies how could anyone place the blame on the ones who fight them, accusing them of fighting against Muslims?! What kind of twisted fiqh is this? The blame should be placed on the soldier who is willing to follow orders whether the order is to kill Muslims as in Swat, bomb Masjids as with the Red Masjid, or kill women and children as they do in Somalia, just for the sake of a miser salary. This soldier is a heartless beast, bent on evil, who sells his religion for a few dollars. These armies are the number one enemy of the ummah. They are the worst of creation. Blessed are those who fight against them and blessed are those shuhada who are killed by them.

"JIHAD IS OUR RELIGION"
T-Shirts FOR SALE
Adult Size 300/= Kids 250/=
Contact: 0722 228 584
0722 647 147 / 0723 002 727

44 Ways of Supporting Jihaad

By Anwar al Awlaki (www.anwar-alawlaki.com) [continued from last week]

8. Sponsoring the families of the prisoners of war:

Taking care of the family of a prisoner is equal in reward to taking care of the family of a mujaahid. It is extremely important for such a practice to become the norm so that in the future when our brothers go out in the path of Allah they would know that if they die or if they are captured their families would be taken care of

9. Providing Moral support and encouragement for the mujahideen:

When the mujahideen hear Imams making dua for them, scholars giving fatwas supporting them and the Muslim masses praising them, this boosts their morale and gives them the strength to carry on.

However, we find that many Muslims betray their brothers by speaking against them. We see scholars issuing fatwas in support of the apostate governments in their fight against the mujahideen. One should not underestimate the detrimental effect such betrayal has on the mujahideen.

Al-Misbah Newsletter is a Publication By Muslim Youth Center and it is distributed for DA'WAH Purposes to over 4000 Muslims FREE of CHARGE
YOUR GENEROUS DONATION WILL ASSIST IN ITS PUBLICATION AND INCREASE CIRCULATION:
Bankers: Gulf African Branch: Eastleigh
A/c: Muslim Youth Center
A/c No: 0 8 1 0 0 0 2 2 0 1
For MPESA Donation, send to 0723 330 153

VACANCY: Secretary cum Receptionist

Allah SW says: *"(Yusuf) said: 'Set me over the store-houses of the land; I will indeed guard them with full knowledge!'* [Yusuf: 55]

REQUIREMENTS: Respectful Muslim Lady; Secondary Certificate; Computer Literate in all packages; Experience in Secretarial and Reception work: (Accounts Experience is an added advantage.) Qualified personnel are requested to apply for the above position.

Deadline: 30th Nov 2009 For more details, Kindly Contact the following numbers: 0722 752 : 39 / 0715 216 808

Al-Misbah is a Publication of Muslim Youth Center, Majengo, Pumwani. PO Box 13130 00200 City Square, Nairobi, Kenya, Tel: 0722 228 584 / 0722 647 147 email: myccenter09@gmail.com

2 English

The Muslim Fortress

Supplication against the enemies

"Allahumma Munzil-il-Kitaabi, Sarii'-il-hisaabi, ihzim-il-ahzaaba, Allahumma-hzimhum wazalzilhum." [Muslim3/1362]

ALIVE HEART

QUR'AN

Allah SW says: "O you who believe! What is the matter with you, that when you are asked to march forth in the Cause of Allah (i.e. Jihaad) you cling heavily to the earth? But little is the enjoyment of the life of this world as compared to the Hereafter. If you march not forth, He will punish you with a painful torment and will replace you by another people; and you cannot harm Him at all, and Allah is Able to do all things" [TAWBAH 38-39]

HADITH

"If you transact (interest), be busy with cattle, content in farming, and abandon JIHAAD, Allah will instill weakness in you, He will NOT remove it till you return to your RELIGION" [Tirmidhi]

IMPORTANT NOTICE

TA'LEEM PROGRAM:

At Parkroad Masjid
[courtesy of Kabarnet]

Sunday: Sheikh Hassan Mohamed
Subject: Aqeedah

Wednesday: Sheikh Abdulatif
Subject: Fiqh

Friday: Sheikh Ahmad Uthman
Subject: Tafseer

Sheikh Hassan Mohamed has a Darsa in Majengo, Masjid Sunnah on Saturdays
Subject: Hadith [40 Annawawi]
All Durus are conducted after Maghrib
All are Welcome. Shukran!

Militants and Algerian Army Clash in Desert [Oct 10, 2009]

ALGIERS (AP) — Ten Islamist militants and three soldiers were killed in a fierce gun battle in the Sahara Desert when a convoy of heavily armed militants was attacked by the Algerian Army, officials said Saturday. The gunmen, crossing the desert in a caravan of several 4-by-4 vehicles, took refuge in remote terrain near the Great Erg, the world's largest sand dune, early Friday when they saw they were being trailed by the army and special police forces, the officials said. They fought off the security forces, killing three and wounding two others, said an elected official in the town of Bechar, 610 miles southwest of Algiers, the capital. A security chief in Bechar said the security forces, supported by army helicopters, killed 10 militants, including three who did not appear to be Algerian nationals. The officials gave no reports of arrests. The authorities seized several heavy machine guns and large quantities of ammunition and medicine after the clash, they said. Both officials spoke on condition of anonymity because Algerian emergency laws forbid discussing developing security matters. Several independent Algerian newspapers also reported the clash on Saturday. There was no comment from the government. While Islamist militants have claimed responsibility for multiple bomb attacks in northern Algeria, the south of the country has largely been spared the violence. But many security experts believe that Algeria's militants use the sprawling southern deserts as rear bases and for trafficking weapons, drugs and illegal migrants over the region's porous borders with sub-Saharan countries like Mali and Niger. The militant group known as Al Qaeda in the Islamic Maghreb also has been blamed for several kidnappings of Western tourists in the desert over the last few years. Its fighters are a leftover from a civil war between radical Islamists and government forces that killed up to 200,000 people in Algeria during the 1990s. The group merged with Al Qaeda in 2006.

The Army of Yemen Confronts the Mujahideen [Aug 1, 2009]

In the first confrontation between the government of Yemen and the Mujahideen, the government suffered a humiliating defeat. The fight began between a military convoy and one of the mujahideen in the area of Marib. The convoy was made up of tanks, artillery, armored vehicles and foot soldiers. When the confrontation began with the mujaahid brother, the mujahideen of the surrounding areas poured in and surrounded the army. The army used artillery to bomb the houses of the brothers but the shells fell on houses of members of the tribe who were against the mujahideen. The fight started at noon July 30th and ended at sunset. The result of the battle was five destroyed tanks, two armored vehicles, at least 3 soldiers killed and five soldiers taken prisoners. The brothers also took over an entire truck load of weapons in addition to other pieces of equipment left behind by the fleeing soldiers. Casualties amongst the ranks of the mujahideen: None. None killed, none injured and no damage to their houses or property either. The first face to face fight between the army and the mujahideen ended in a resounding victory for the mujahideen. May Allah bless them with further victories. The army pulled out after asking for a truce from the mujahideen. May this be the beginning of the greatest Jihaad, the Jihaad of the Arabian Peninsula that would free the heart of the Islamic world from the tyrants who are deceiving the ummah and standing between us and victory.

MUSLIM YOUTH CENTER
Preference for Others

Markazu-Shabaab-il-Islam
This is a Muslim Youth Center which has several Da'wah activities aimed at offering educational opportunities for the needy, economic empowerment for the less fortunate, uplifting the youth in all areas of need, combating illiteracy, poverty and diseases and much more!
The center is based in Majengo, Pumwani, Nairobi
Contact: 0723 002 727 0722 228 364
Email: wahabaabislam@gmail.com
For Da'wah Activities update visit: Maktabatu-Shabaab-il-Islam, Majengo, Pumwani
(next to Masjid Sunnah, Chelsea Hotel)

Afwan Medical Centre & Nursing Home
Opposite Pumwani Maternity, Main Entrance
P. O. Box 46041 - 00100 Nairobi Tel: 0723 937630/ 0722 107811/ 0722 734732
Services available:
- Children's Clinic
- Hypertension & Heart Specialist Clinic
- Laboratory
- Pharmacy
- Dental Clinic
- Maternity
- Surgery
- Circumcision
- Diabetic Clinic
- Home-based Care
- Ear, Nose, Throat Specialist

Muslim Youth Library
This is a project of Muslim Youth Center and it offers a wide range of learning facilities and programs:
Arabic language, Friday Khutbas, Al-Misbah, Islamic Literature & Durus, Computers and much more!
The Library is Open Mon-Sun
09:00 hrs - 21:00 hrs

Militants and Algerian Army Clash in Desert [Oct 10, 2009]

ALGIERS (AP) — Mujahideen kumi na wanajeshi watatu waliuawa katika mapambano makali sana katika jangwa la Sahara, pale ambapo mlolongo wa Mujahideen walivamiwa na jeshi la Aljeria, wahusika walisema Jumamosi. Mujahideen, katika kuvuka jangwa kwa mlolongo wa magari ya 4-by-4, walipumzika karibu na *Great Erg*, mlima wa changarawe uliomkubwa duniani, asubuhi ya ijumaa walipogundua wanafuatwa na wanajeshi na polisi, wahusika walisema. Waliwapiga vita hao wanajeshi, wakawaua watatu na kujeruhi wawili, alisema mhusika aliyechaguliwa mji wa Bechar, maili 610 kusini-magharibi mwa Algiers, mji mkubwa. Mkubwa wa wanajeshi huko Bechar alisema wanajeshi, wakisaidiwa na helikopta za kijeshi, waliuwa Mujahideen kumi, wakiwemo watatu ambao walikuwa kutoka nchi tofauti. Wahusika hawakupeana habari yeyote ya uzuizi. Watawala walipata baadhi ya bunduki kubwa, risasi nyingi na madawa baada ya vita, walisema. Wahusika wote wawili walizungumza kwa sharti ya kutotajwa kwa sababu kanuni za Aljeria zimeharamisha kuzungumziya mambo yenye kugusia usalama. Baadhi ya magazeti ya Aljeria pia yaliangazia hilo tukio mnamo Jumamosi. Kulikuwa hamna jibu kutoka kwa serikali. Wakati ambapo Mujahideen wamekiri kushambulia kwa bomu kaskazini mwa Aljeria, kusini mwa nchi kumeepukana na vita hivyo. Lakini wengi wa wataalamu wanaamini kuwa Mujahideen wa Aljeria wanatumia ardhi ya kusini kama kambi na njia ya kupitisha silaha, madawa pamoja na Mujahideen wa nje, katika mipaka iliyowazi imepakana na nchi za Sahara kama Mali na Naija. Kikundi cha Mujahideen kinachoitwa Al Qaeda katika Maghreb pia limeshutumiwa kuteka nyara watalii wakimagharibi humo jangwani miaka ya nyuma. Wapiganaji wake ni waliobaki katika vita vya kiraia baina ya Mujahideen na jeshi la serikali ambapo kulikufa watu 200,000 wa Aljeria miaka ya tisini. Hicho kikundi kikaungana na Al Qaeda mwaka wa 2006.

Jeshi la Yemeni wapambana na Mujahideen [Aug 1, 2009]

Mapambano ya kwanza baina ya serikali ya Yemeni na Mujahideen, serikali ilipata kipigo kikali cha kudhalilishwa. Vita vilianza baina ya mlolongo wa wanajeshi na mmoja wa Mujahideen katika sehemu ya Marib. Huo mlolongo ulikuwa na vifaru, mabomu, magari ya silaha na wanajeshi wa miguu. Mapambano yalipoanza baina ya ndugu yetu Mujaahid, Mujahideen kutoka sehemu jirani walifika na kuzunguka hao wanajeshi. Wanajeshi walirusha mabomu kwa nyumba za ndugu zetu lakini ziliangukia nyumba za kabila lililokuwa likiwapinga Mujahideen. Vita vilianza mchana Julai 30 na kuisha jua lilipozama. Natija ya vita hivyo ilikuwa kulipuliwa vifaru tano, gari mbili za silaha, wanajeshi watatu kuuawa na tano kushikwa mateka. Ndugu zetu Mujahideen pia walichukua lori nzima iliyojaa silaha pamoja na silaha zingine zilizoachwa na wanajeshi waliokuwa wakikimbia: Je kulikuwa na majeruhi katika Mujahideen. La. Hakuna aliyeuawa, hakuna aliyejeruhiwa, wala nyumba zao hazikuathiriwa wala mali zao. Mapambano ya kwanza ana kwa ana baina ya Mujahideen na hilo jeshi ulimalizika na ushindi mkubwa sana wa Mujahideen. Tunamuomba Allah awaneemeshe na ushindi zaidi. Hilo jeshi la serikali walijiondosha baada ya kuomba amani kwa Mujahideen. Tunaomba huu uwe ndiyo mwanzo wa Jihaad kubwa katika bara la Arabu ambayo itaweka huru kitovu cha ulimwengu wa Kiislamu kutokana na wasaliti wanaohadaa Ummah na kusimama dhidi yetu na Ushindi.

2 Kiswahili

Kinga ya Muislamu

Dua ya Kuwaombea Maadui

"Allahumma Munzil-il-Kitaabi, Sarii'-il-hisaabi, ihzim-il-ahzaaba, Allahumma-hzimhum wazalzilhum." [Muslim3/1362]

UHAI MOYONI

QUR'AN

Allah amesema: "Enyi MLioaminil Mna nini mnapoambiwa "Nendeni (Jihaad) kwa ajili ya dini ya Allah mnajitia uzito katika ardhi? Je, mumekuwa radhi na maisha ya dunia kuliko ya Akhera? Lakini starehe za maisha ya dunia kwa Akhera ni kidogo. Kama hamtakwenda atakuadhibuni kwa adhabu inayoumiza, na atwaleta watu wengine badala yenu, wala hamtamdhuru na chochote, na Allah ni Muweza juu ya kila kitu" [TAWBAH 38-39]

HADITH

"Mukifanya biashara (ya riba), na kushughulikia mifugo na kuridhi'a na mazao kisha mukawacha JIHAAD basi Allah huwavisha UNYONGE, hatowavua mpaka murudie DINI yenu" [Tirmidhi]

TANGAZO MUHIMU

TA'LEEM PROGRAM:

At Parkroad Masjid

[courtesy of Kabarnet]

Sunday: Sheikh Hassan Mohamed
Subject: Aqeedah
Wednesday: Sheikh Abdulatif
Subject: Fiqh
Friday: Sheikh Ahmad Uthman
Subject: Tafseer

Sheikh Hassan Mohamed has a Darsa in Majengo, Masjid Sunnah on Saturdays
Subject: **Hadith (40 Annawawi)**
All Durus are conducted after Maghrib
All are Welcome. Shukran!

Maktabatu-Shabaab-il-Islam
Huu ni mradi wa Markazu-Shabaab-il-Islam na inapeana vifaa tofauti pamoja na barnamij za elimu:
Lugha ya kiarabu, Khutba za Ijumaa, Al-Misbah, Vitabu vya Kiislamu na Durus, Kompyuta na mengineo!
Maktaba inafunguliwa Jumatatu hadi Jumapili
09:00 hrs - 21:00 hrs

Afwan Medical Centre & Nursing Home

Opposite Pumwani Maternity, Main Entrance
P. O. Box 46041 - 00100 Nairobi Tel: 0723 937630/ 0722 107811/ 0722 734732

Services available:

- Children's Clinic
- Hypertension & Heart Specialist Clinic
- Laboratory
- Pharmacy
- Dental Clinic
- Maternity
- Surgery
- Circumcision
- Diabetic Clinic
- Home-based Care
- Ear, Nose, Throat Specialist

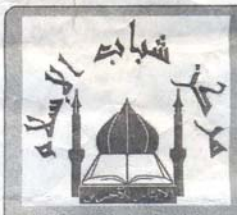

Markazu-Shabaab-il-Islam
Hiki ni kituo cha Vijana Waislamu na inajikhusisha na barnamij tofauti za Da'wah kwa Malengo ya kupeana nafasi ya Masomo ya wanachitajia, Kuwaunua kiuchumi wasiojiweza, kuinua Vijana kila sehemu , kupigana vita na Ujinga, Ufukara, Maganjwa na mengineo!
Kituo hiki kanapatikana Majengo, Pumwani, Nairobi

Contact: 0723 002 727 / 0722 218 944
E-mail: sahabah.islam@gmail.com
For Da'wah Activities update visit - Maktabatu-Shabaab-il-Islam, Majengo, Pumwani
(next to Masjid Sunnah, Chalaza Hotel)

Annex 2.2.c.: Al-Misbah Weekly Newsletter, Issue No.087, 6 November 2009

MUSLIM YOUTH CENTER
Preference for Others

AL-MISBAH

A PUBLICATION OF MUSLIM YOUTH IN MAJENGO, PUMWANI

Issue No.087

This newsletter contains some of Allah's names. Do not throw in trash, Either store, shred, or circulate. Shukran

Dhul-Qa'dah 18, 1430/06 Nov, 2009

Jihaad is Our Religion!

"A Message In Support Of Mujahideen in Somalia And Exposing The Suspicions Of the Dajjaal Scholars" - by Sheikh Abu Muhammed al-Maqdisi

Praise be to God, Who glorified Islam and Muslims, and humiliated polytheism and polytheists. Prayers and peace be upon the leader of the mujahideen and the seal of the prophets and messengers, upon his family, his companions, and those who follow his guidance to the Day of Judgment. What delights the eye of every monotheist is the degree of excellence, the purity of the methodology, the clearness of the announcements, and the maturity of the leadership`s perceptions. This delighted the monotheists and saddened the polytheists. It gave us hope in an eminent victory, for this ummah, and a manifest conquest. Today, I address my message to the heroes and the mujahideen of Somalia (the Mujahideen Youth Movement) may God grant them victory, and honor them with religion and may He empower their banner. We have followed their news and some of their requests for advisory opinions have reached us. We were delighted to see their eagerness in seeking the truth, and their quest for God`s satisfaction. We witnessed the purity of their methodology, the clearness of their banner, and their adherence to it. I ask God, to Whom belong Might and Majesty, to Honor them, Support them, Empower their banner, and Restrain their enemy. And if the state of the mujahideen there is so, then, no wonder America is interfering in the jihad in Somalia, fighting the mujahideen whose vision is clear and methodology is upright, and supporting those who declared war against the mujahideen. The news and statements that emerged from within Somalia and America recently, clearly show that Washington is now meddling in Somalia`s affairs, through political and military support to the government of Shaykh Sharif Shaykh Ahmad.

On 23 August, Shaykh Sharif said that his government has political and strategic ties with the United States of America, and on that ground, it is necessary to improve such ties. Moreover, he explained that the country was in need for the US support to restore security and stability in Somalia. In an interview with the Al-Jazeera News Channel, he said that public interest requires cooperation with the United States, because they came under the threats of al-Qaeda and the piracy. He said: *"For these reasons, I accepted to shake hands with the US Secretary of State Hillary Clinton, although I am an Islamist president, necessity required taking such a step."* I say Shaykh Sharif is aware of the necessities, but he does not give them their right precedence. The truth is that with such excuse he is deceiving the Somali people, and portraying the event as a mere handshake with a woman that was required by necessity, in order to obscure a stark reality and in an attempt to cover it with this manipulation. In fact, with this handshake, he put his hand in the hand of the enemies, and contracted a support deal with them, sided by them, and favored their enmity and outward show over the mujahideen. This is the truth of Shaykh Sharif`s handshake with the US Secretary of State. It was not a mere handshake with a passing woman. As for a discussion about the non-permissibility to shake hands with women from a Religious standpoint, this is the view of the Murji`ah (non-righteous scholars) of this era. In that respect, they constrain religion and the Shari`ah. It is well-known that they (the non-righteous scholars) categorize it within the great sins, on which they pour a great deal of talk, a great more thinking than that devoted to matters of infidelity and polytheism, and the handshake is so trivial compared to Sharif`s championing the infidels and siding by them against the mujahideen. Prior to that and more specifically, on 6 August last year, the US Secretary of State, Hillary Clinton pledged to continue supporting the transitional government in Mogadishu, financially and militarily. At that time, Clinton met with the Somali President Shaykh Sharif Shaykh Ahmed in the Kenyan capital Nairobi, where she vowed to continue supporting his government in its confrontations with the mujahideen. In a press conference she held with Shaykh Ahmed at the US embassy in Kenya on 6 August, Hillary Clinton said: *"The international community and the United States continue to support the Somali transitional government."* She warned that the control of the Mujahideen Youth Movement over Mogadishu would provide a safe haven to Al-Qaeda Organization in Somalia, a matter that would threaten the United States. The US Secretary of State added that the United States takes the threats that arise from the extremist Mujahideen Youth Movement very seriously. Thus, in fact, the issue relates to the security of America, which wants to turn or rather it has already turned Shaykh Sharif into a policeman to guard its interests in Somalia. It turned him into a puppet, an authorized agent, or a replica of the tyrants that rule in the other lands of Muslims today, and who are faithful to the care of Israeli and US interests in the region. Therefore, he sides with the US enemy, supporting it against the mujahideen, and surely not for Hilary Clinton`s blue eyes, Shaykh Sharif attacked al-Qaeda and said: *"it is a terrorist organization that adopts the Takfiri ideology and makes permissible to shed the people`s blood,"* He added: *"Islam and Muslims disavow al-Qaeda`s actions."* He was acting totally like those heralds at the doors of hellfire, and the imposters, who follow the methodology of the one-eyed Antichrist in their employment of religion. They talk in one-eyed Antichrist`s name deceiving the people and confusing truth with falsehood and mixing the path to paradise with the path to hellfire. Last Updated on Mon, 12 October 2009 18:48

BROWSE THE *WORLDWIDEWEB* AT *SATELLITE* SPEED WHILE HAVING A CUP OF *CAPUCCINO* AT *COCOABERRY* CYBERCAFE. AT *AL-AMEEN* MASJID IN JUJA, EASTLEIGH.

For more info visit: www.umsak.org, uislamu.wordpress.com, www.revolutionmuslim.com, www.anwar-alawlaki.com

Al-Misbah Newsletter is a Publication By **Muslim Youth Center** and it is distributed for **DA'WAH** to over **4000 Muslims FREE of CHARGE** YOUR GENEROUS DONATION WILL ASSIST IN ITS **PUBLICATION & INCREASE CIRCULATION:** Bankers: **Gulf African, Eastleigh** Branch A/c No: **0 8 1 0 0 0 2 2 0 1** For MPESA, send to 0723 330 153

Al-Misbah is a Publication of Muslim Youth Center, *Majengo, Pumwani. PO Box 13130-00200, City Square, Nairobi, Kenya, Tel: 0722 228 584 / 0722 647 147 email: myccenter09@gmail.com*

The Muslim Fortress

Supplication against the enemies

"Allahumma Munzil-il-Kitaabi, Sarii'-il-hisaabi, ihzim-il-ahzaaba, Allahumma-hzimhum wazalzilhum." [Muslim3/1362]

ALIVE HEART

QUR'AN

Allah SW says: "O you who believe! What is the matter with you, that when you are asked to march forth in the Cause of Allah (i.e. Jihaad) you cling heavily to the earth? But little is the enjoyment of the life of this world as compared to the Hereafter. If you march not forth, He will punish you with a painful torment and will replace you by another people; and you cannot harm Him at all, and Allah is Able to do all things" [TAWBAH 38-39]

HADITH

"People will come to a time, there hearts will be the hearts of *A'ajim* it was asked: and what is the hearts of A'ajim The Prophet answered: it is the love of the world, their way is the way of the nomads whatever Allah bestows upon them they invest it in cattle, THEY SEE JIHAD AS HARMFUL, and SADAQAH as an Expense" [Mujma'Zawaaid]

IMPORTANT NOTICE

TA'LEEM PROGRAM:

At Parkroad Masjid

[courtesy of Kabarnet]

Sunday: Sheikh Hassan Mohamed
Subject: Aqeedah
Wednesday: Sheikh Abdulatif
Subject: Fiqh
Friday: Sheikh Ahmad Uthman
Subject: Tafseer

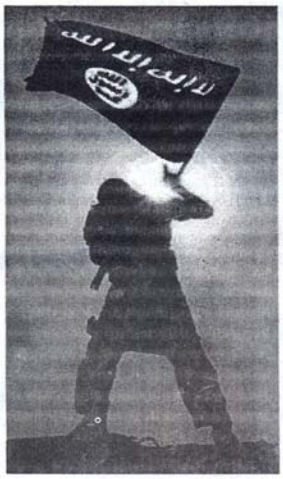

44 Ways of Supporting Jihaad

By Anwar al Awlaki [*www.anwar-alawlaki.com*]

[*continued from last week*]

12.Defending the Mujahideen and standing up for them

The Messenger of Allah (saaws) says: ***"Whoever protects the reputation of his brother, Allah will protect his face from Hell Fire on the Day of Judgment" (Related by al Tirmithi)*** He also says: ***"Any person who betrays a Muslim whose sanctity is being violated and reputation is being dishonored, Allah will betray him when he is in need of help and any person who protects a Muslim whose sanctity is being violated and reputation is being dishonored, Allah will assist him when he is in need of help" (Related by Abu Dawud)*** It is therefore our Islamic duty to stand up for the ones who are defending us and our religion. As a rule of thumb, we should never side by word or deed against our brothers in Islam especially the ones who have given up their lives for Islam and we should never side by word or deed with the disbelievers who are the enemies of our most beloved, Allah subhanahu wa ta'aala. And if one cannot speak the truth then at least they should remain silent.

13. Fighting the lies of the Western Media

The perceptions of many Muslims are formed by the Western media. Allah says: ***"O you who have believed, if there comes to you a disobedient one (fasiq) with information, investigate, lest you harm a people out of ignorance and become, over what you have done, regretful" (49:6)*** So what about when the news is coming from a kafir rather than a fasiq?! The danger of the Western media stems from the fact that it puts on the cloak of truth and objectivity when in reality it is no more than the mouthpiece of the devil. Can't you see that the Western media is constantly trying to underplay the atrocities committed by the West while exaggerating the violations – which are few and far in between - committed by Muslims? Can't you see how the Western media succeeded in presenting the awlyaa' (friends) of Allah, the ones who are fighting in His cause, as the followers of evil, while it presents the Pharaoh of this day and his armies as the army of good? The Western media is so good in its deception that its lies pass on a wide section of the Muslim ummah. The fact is that this media demonizes the mujahideen, spreads lies about them, blows out of proportion their mistakes, tries to sow the seeds of disunity amongst them, attempts to ruin the reputations of their leaders, and ignores or demonizes the scholars of truth when on the other hand, it glorifies and promotes the scholars of falsehood. So my dear brothers and sisters part of your duty is to campaign amongst Muslims to raise their awareness regarding this issue. You should encourage them to be careful and critical of the Western media. A Muslim should not believe Western sources unless they are confirmed by a trustworthy Muslim one. I say a "trustworthy" Muslim source because the verse was warning us from accepting the news of a disobeying Muslim. Now that is not to say that we should not believe the media in anything it says even in its weather forecasts! No, what we are saying is that you should not believe what they say about Islam and Muslims. A media source that could otherwise be very objective and truthful could become a fabricator when it comes to covering news on Muslims. That is how the disbelievers dealt with Muslims since the dawn of history…and there is no reason for us to believe why that would change.

MUSLIM YOUTH CENTER
Preference for Others
Markazu-Shabaab-il-Islam
This is a Muslim Youth Center which has several Da'wah activities aimed at offering educational opportunities for the needy, economic empowerment for the less fortunate, uplifting the youth in all areas of need, combating illiteracy, poverty and diseases and much more!
The center is based in Majengo, Pumwani, Nairobi
Contact: 0723 002 727 0722 228 564
E-mail: ashabaabilislam@gmail.com
For Da'wah Activities update visit: Markabatu-Shabaab-il-Islam, Majengo, Pumwani
(next to Masjid Sunnah, Chelsea Hotel)

Afwan Medical Centre & Nursing Home
Opposite Pumwani Maternity, Main Entrance
P. O. Box 46041 - 00100 Nairobi Tel: 0723 937630/ 0722 107811/ 0722 734732
Services available:
- Children's Clinic
- Hypertension & Heart Specialist Clinic
- Laboratory
- Pharmacy
- Dental Clinic
- Maternity
- Surgery
- Circumcision
- Diabetic Clinic
- Home-based Care
- Ear, Nose, Throat Specialist

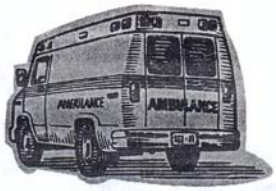

Muslim Youth Library
This is a project of Muslim Youth Center and it offers a wide range of learning facilities and programs:
Arabic language, Friday Khutbas, Al-Misbah, Islamic Literature & Durus, Computers and much more!
The Library is Open Mon-Sun
09:00 hrs - 21:00 hrs

Namna 44 za Kusaidia Jihaad

Na Anwar al Awlaki [www.anwar-alawlaki.com]
[inaendelea toka wiki jana]

2 Kiswahili

Kinga ya Muislamu
Dua ya Kuwaombea Maadui
"Allahumma Munzil-il-Kitaabi, Sarii'-il-hisaabi, ihzim-il-ahzaaba, Allahumma-hzimhum wazalzilhum." [Muslim3/1362]

12.Kuwalinda Mujahideen na kusimama nao pamoja

Mtume wa Allah (saaws) amesema: ***"Yeyote atakaye ilinda heshima na jina la ndugu yake, Allah atavilinda uso wake kutokana na moto wa Jahannam Siku ya Malipo" (imepokewa na al Tirmithi)*** Pia Mtume (saaws) akasema: ***"Mtu yeyote atakae msaliti Muislamu ambaye heshima yake itaharibiwa na jina lake kuchafuliwa, Allah atamsaliti wakati atakuwa na haja ya usaidizi. Na yeyote atakaye mlinda na kumnusuru Muislamu mwenye kuvunjiwa heshima yake na jina lake kuharibiwa, Allah atamsaidia wakati atahitajia msaada" (imepokewa na Abu Dawud)*** Kwa hivyo ni jukumu letu la Uislamu kuwasimamia wanaotutetea sisi pamoja na Uislamu. Kwa kawaida, ni lazima tujiepushe na kuwapiga vita ndugu zetu, ima kwa maneno au vitendo, khasa waliotoa maisha yao kwa ajili ya Uislamu na pia tusishirikiane, ima kwa maneno au vitendo, na makafiri ambao ni maadui wa Allah subhanahu wa ta'aala. Na ikiwa mtu hawezi kuzungumza ukweli basi ni bora kwake kunyamaza kimya.

13. Kupiga Vita Uongo wa Khabari za Magharibi

Fikra za Waislamu wengi zinaambatana na khabari za Magharibi. Allah amesema: ***"Enyi mlioamini, ikiwa atawajieni mtu muasi (faasiq) na khabari, zichunguzeni, huenda mukadhuru watu bila ya kujua, na kisha mukawa, kwa mliyoyatenda, wenye kujuta" (49:6)*** Je ikiwa khabari zenyewe zatoka kwa makafiri na si faasiq?! Hatari ya khabari za magharibi ni kuwa zinachipuka kutokana na vazi la haki na malengo lakini ukweli khasa ni kwamba ni mdomo unaotangaza malengo ya shetani. Je huoni kuwa khabari za kimagharibi daima wanajaribu kufanya mauaji makubwa waliyoyafanya wenyewe kuwa ni mambo sahali ama mauaji madogo yaliyofanywa na Waislamu kuyafanya ni makubwa na yamepindukia mpaka? Huoni kuwa wanakhabari wa kimagharibi walivyofaulu kuwafanya wapenzi wa Allah wanaopigana katika Njia Yake, kuwa ni wafuasi wa maovu, na kumfanya fir'aun wa zama zetu pamoja na majeshi yake kuwa ndiyo jeshi la wema? Wanakhabari wa Magharibi ni wataalamu katika kuhadaa mpaka uongo wao unaenea wengi katika Waislamu. Ukweli ni kwamba hizi khabari zinawatia doa mujahideen, kueneza uongo kuwahusu, wanafanya makubwa makosa madogo ya mujahideen, wanajaribu kutia mbegu ya chuki baina yao, wanajaribu kuwatia dosari viongozi wao, na kutowajali ama kutusi wasomi wa haki, ama katika upande wa pili, inawatukuza na kuwainua wasomi waovu. Kwa hiyo ndugu zangu moja katika jukumu lenu ni kuwaelezea Waislamu, kuwafahamisha kuhusu hili jambo. Uwatilie bidii wawe waangalifu na wachunguzi wa khabari za magharibi. Muislamu asiamini khabari za Magharibi mpaka zithibitishwe na khabari za Waislamu wakweli. Nasema *"Waislamu wakweli"* kwa sababu aya ilikuwa inatuonya kukubali khabari za Muislamu faasiq. Na haimaanishi kuwa tusiamini khabari zozote za Magharibi hata za hali ya anga! La, tunachosema ni kuwa usiamini wanachosema kuhusu Uislamu na Waislamu. Kituo cha Khabari ambacho huenda kikawa chenye malengo na ukweli yaweza kuwa ni wazushi wanapozungumzia khabari za Waislamu. Hivyo ndivyo makafiri wamekuwa wakikaa na Waislamu tangu zama za historia... na hamna sababu yoyote kuonesha kuwa hilo huenda likabadilika.

UHAI MOYONI

QUR'AN

Allah amesema: "Enyi MLioamini! Mna nini mnapoambiwa "Nendene (Jihaad) kwa ajili ya dini ya Allah mnajitia uzito katika ardhi? Je, mumekuwa radhi na maisha ya dunia kuliko ya Akhera? Lakini starehe za maisha ya dunia kwa Akhera ni kidogo. Kama hamtakwenda atakuadhibuni kwa adhabu inayoumiza, na atwaleta watu wengine badala yenu, wala hamtamdhuru na chochote, na Allah ni Muweza juu ya kila kitu" [TAWBAH 38-39]

HADITH

"Watu watafika zama, nyoyo zao zitakuwa nyoyo za *A'ajim* iliulizwa: na nini nyoyo za *A'ajim* Mtume akauliza: ni mapenzi ya hii dunia, njia yao ni njia ya mabedui, chochote Allah anawaneemesha nacho wao hulitia katika mifugo, WANAONA JIHAD NI MADHARA, na SADAQAH ni Gharama" [MujmaZawaid]

TANGAZO MUHIMU

TA'LEEM PROGRAM:

Sheikh Hassan Mohamed has a Darsa in Majengo, Masjid Sunnah
Every Saturday
Subject: Hadith [40 Annawawi]
All Durus are conducted after Maghrib
All are Welcome. Shukran!

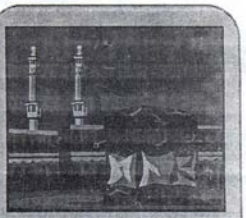

Maktabatu-Shabaab-il-Islam
Huu ni mradi wa Markazu-Shabaab-il-Islam na inapeana vifaa tofauti pamoja na barnamij za elimu:
Lugha ya kiarabu, Khutba za Ijumaa, Al-Misbah, Vitabu vya Kiislamu na Durus, Kompyuta na mengineo!
Maktaba inafunguliwa Jumatatu hadi Jumapili
09:00 hrs - 21:00 hrs

Pumwani Riyadha Mosque Committee

Hereby takes this opportunity to remind all its members of the **Continuing Member Registration Exercise** at Maratib offices.
Please make a point of confirming your Registration.
The exercise has been extended for one more week.
Closing date 14th November 2009

Want to Assist in Da'wah advertise with us . . .
Every Cent goes to Our Numerous Da'wah Activities
Call 0723 002 727 / 0722 228 584 / 0722 647 147

"JIHAD IS OUR RELIGION"
T-Shirts FOR SALE
Adult Size 300/= Kids 250/=
Contact: 0722 228 584
0722 647 147 / 0723 002 727

Markazu-Shabaab-il-Islam
Hiki ni kituo cha Vijana Waislamu na inajikusisha na barnamij tofauti za Da'wah kwa Malengo ya kupeana nafasi ya Masomo ya wanachitaja, Kuwainua kiuchumi wasiojiweza, kuinua Vijana kila sehemu, kupigana vita na Ujinga, Ufukara, Magonjwa na mengineo!
Kituo hiki kinapatikana Majengo, Pumwani, Nairobi
Contact: 0723 002 727 0722 228 584
Email: maktababilisla@gmail.com
For Da'wah Activities update visit: Maktabatu-Shabaab-il-Islam, Majengo, Pumwani.
(next to Masjid Sunnah, Chelsea Hotel)

Annex 2.2.d.:
Photograph of minor at a Muslim Youth Centre recruitment session, 20 October 2009[62]

Unidentified young boy at MYC Jihad training session, Masjid Nuur (Nuur Mosque) in Kawangware, Nairobi on 20 October 2009

[62] Note: the image has been distorted to protect the subject's identity.

Annex 2.2.e.:
Photo of Muslim Youth Centre "Jihad training" at Sir Ali Muslim Club, Nairobi, 27 September 2009

Annex 2.2.f:
Muslim Youth Centre receipt for "Jihad training" event at Sir Ali Muslim Club, September 2009

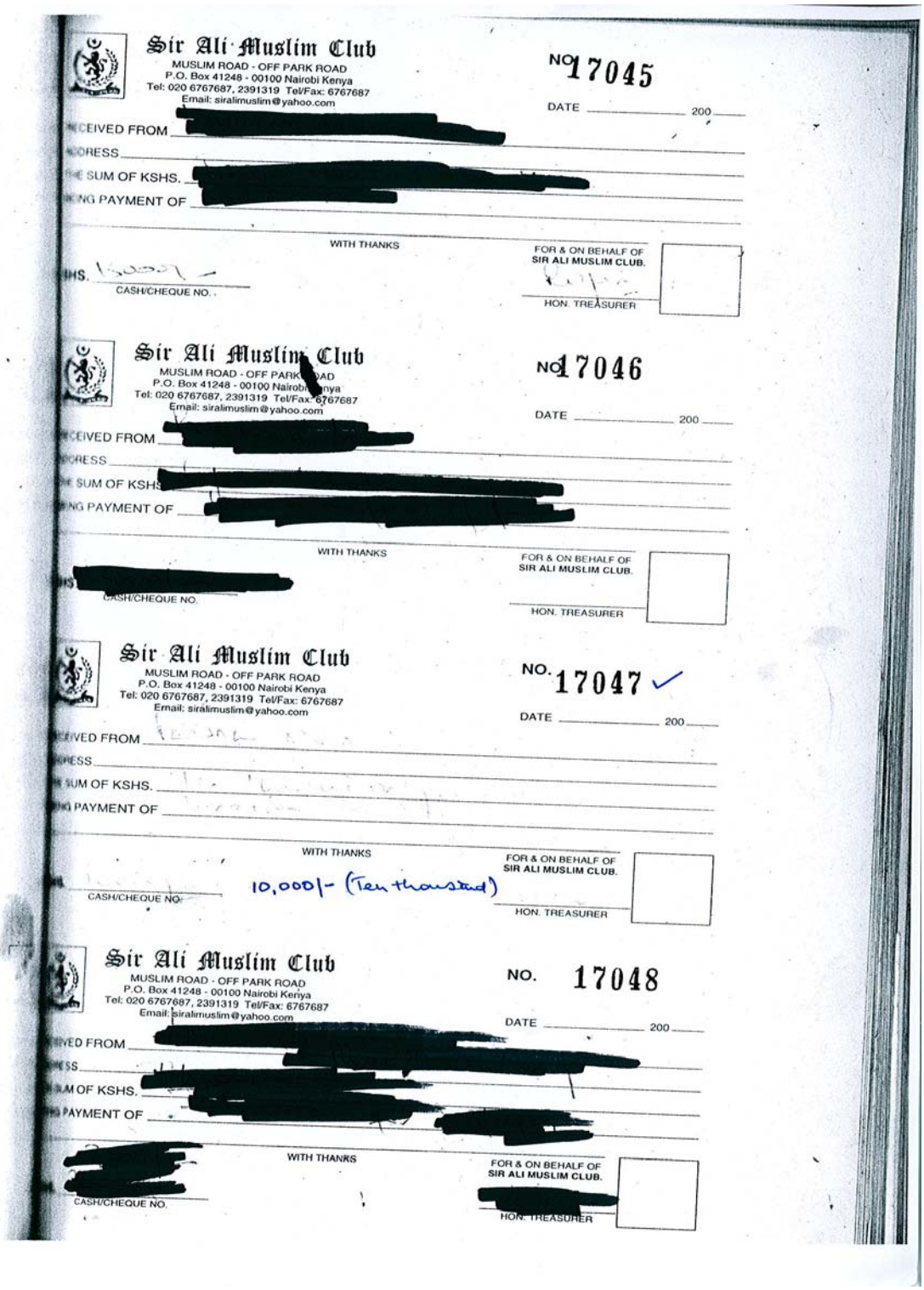

Sir Ali Muslim Club
MUSLIM ROAD - OFF PARK ROAD
P.O. Box 41248 - 00100 Nairobi Kenya
Tel: 020 6767687, 2391319 Tel/Fax: 6767687
Email: siralimuslim@yahoo.com

NO. 17045
DATE _____ 200____
RECEIVED FROM [redacted]
ADDRESS
THE SUM OF KSHS. [redacted]
BEING PAYMENT OF
WITH THANKS
KSHS. 1,000/-
CASH/CHEQUE NO.
FOR & ON BEHALF OF SIR ALI MUSLIM CLUB.
HON. TREASURER

Sir Ali Muslim Club
MUSLIM ROAD - OFF PARK ROAD
P.O. Box 41248 - 00100 Nairobi Kenya
Tel: 020 6767687, 2391319 Tel/Fax: 6767687
Email: siralimuslim@yahoo.com

NO. 17046
DATE _____ 200____
RECEIVED FROM [redacted]
ADDRESS
THE SUM OF KSHS [redacted]
BEING PAYMENT OF [redacted]
WITH THANKS
KSHS [redacted]
CASH/CHEQUE NO.
FOR & ON BEHALF OF SIR ALI MUSLIM CLUB.
HON. TREASURER

Sir Ali Muslim Club
MUSLIM ROAD - OFF PARK ROAD
P.O. Box 41248 - 00100 Nairobi Kenya
Tel: 020 6767687, 2391319 Tel/Fax: 6767687
Email: siralimuslim@yahoo.com

NO. 17047 ✓
DATE _____ 200____
RECEIVED FROM
ADDRESS
THE SUM OF KSHS.
BEING PAYMENT OF
WITH THANKS
KSHS. 10,000/- (Ten thousand)
CASH/CHEQUE NO.
FOR & ON BEHALF OF SIR ALI MUSLIM CLUB.
HON. TREASURER

Sir Ali Muslim Club
MUSLIM ROAD - OFF PARK ROAD
P.O. Box 41248 - 00100 Nairobi Kenya
Tel: 020 6767687, 2391319 Tel/Fax: 6767687
Email: siralimuslim@yahoo.com

NO. 17048
DATE _____ 200____
RECEIVED FROM [redacted]
ADDRESS
SUM OF KSHS.
PAYMENT OF
WITH THANKS
KSHS. [redacted]
CASH/CHEQUE NO.
FOR & ON BEHALF OF SIR ALI MUSLIM CLUB.
HON. TREASURER

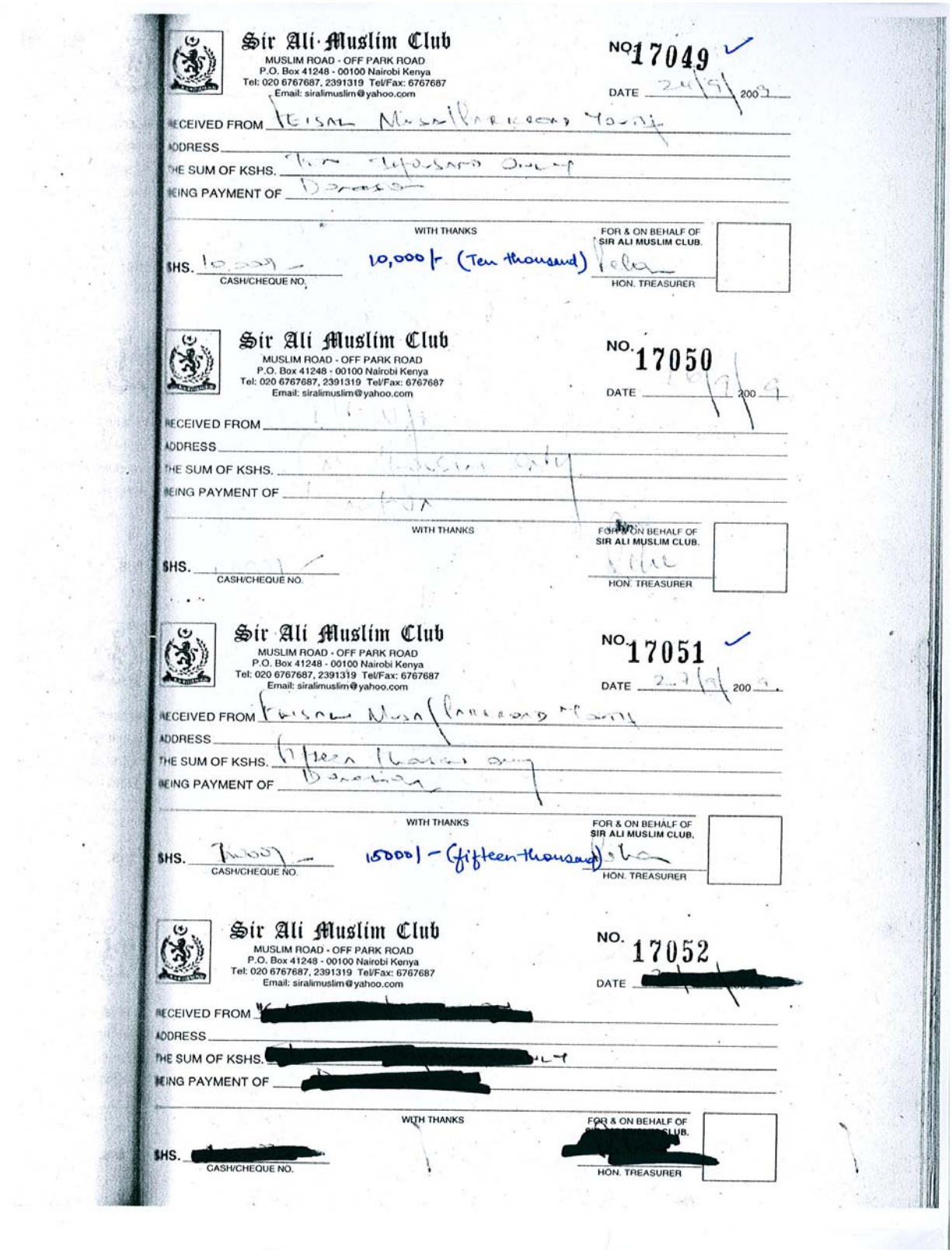

Sir Ali Muslim Club
MUSLIM ROAD - OFF PARK ROAD
P.O. Box 41248 - 00100 Nairobi Kenya
Tel: 020 6767687, 2391319 Tel/Fax: 6767687
Email: siralimuslim@yahoo.com

NO. 17049
DATE 24/9/2009
RECEIVED FROM Faisal Musa Park Road Mosq
ADDRESS
THE SUM OF KSHS. Ten thousand Only
BEING PAYMENT OF Donation
WITH THANKS
FOR & ON BEHALF OF SIR ALI MUSLIM CLUB.
KSHS. 10,000/- 10,000/- (Ten thousand)
CASH/CHEQUE NO.
HON. TREASURER

Sir Ali Muslim Club
MUSLIM ROAD - OFF PARK ROAD
P.O. Box 41248 - 00100 Nairobi Kenya
Tel: 020 6767687, 2391319 Tel/Fax: 6767687
Email: siralimuslim@yahoo.com

NO. 17050
DATE 24/9/09
RECEIVED FROM
ADDRESS
THE SUM OF KSHS.
BEING PAYMENT OF
WITH THANKS
FOR & ON BEHALF OF SIR ALI MUSLIM CLUB.
KSHS.
CASH/CHEQUE NO.
HON. TREASURER

Sir Ali Muslim Club
MUSLIM ROAD - OFF PARK ROAD
P.O. Box 41248 - 00100 Nairobi Kenya
Tel: 020 6767687, 2391319 Tel/Fax: 6767687
Email: siralimuslim@yahoo.com

NO. 17051
DATE 24/9/2009
RECEIVED FROM Faisal Musa Park Road Mosq
ADDRESS
THE SUM OF KSHS. Fifteen thousand only
BEING PAYMENT OF Donation
WITH THANKS
FOR & ON BEHALF OF SIR ALI MUSLIM CLUB.
KSHS. 15000/- 15000/- Fifteen thousand
CASH/CHEQUE NO.
HON. TREASURER

Sir Ali Muslim Club
MUSLIM ROAD - OFF PARK ROAD
P.O. Box 41248 - 00100 Nairobi Kenya
Tel: 020 6767687, 2391319 Tel/Fax: 6767687
Email: siralimuslim@yahoo.com

NO. 17052
DATE [redacted]
RECEIVED FROM [redacted]
ADDRESS
THE SUM OF KSHS. [redacted]
BEING PAYMENT OF [redacted]
WITH THANKS
FOR & ON BEHALF OF [redacted]
KSHS. [redacted]
CASH/CHEQUE NO.
HON. TREASURER

Annex 2.2.g.:
Photograph of Muslim Youth Centre members at the Abdullah al-Faisal demonstration, 15 January 2010

Members of MYC at Abdullah al-Fazial demonstrations, Nairobi, 15 January 2010.

Annex 2.2.h.: Photographs of ‘Amiir’ Ahmad Iman Ali

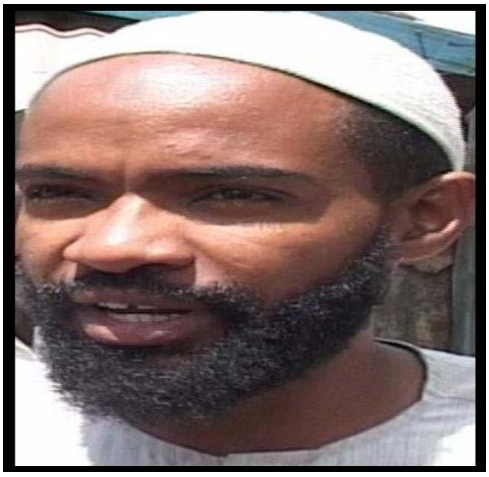

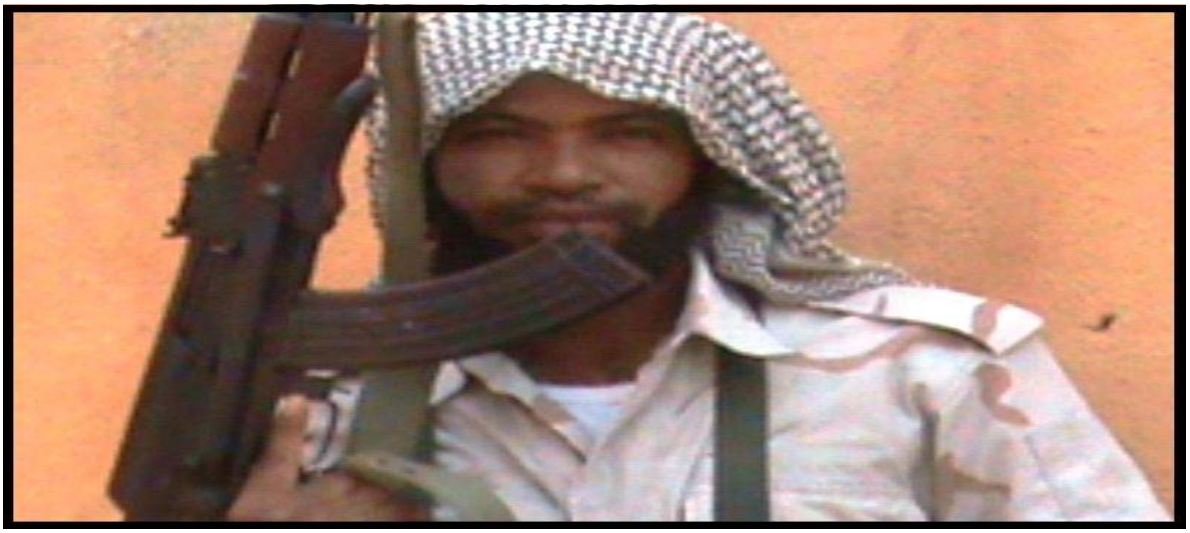

Annex 2.2.i.: Copy of cheque donation by Honourable Amina Abdullah, Member of Parliament

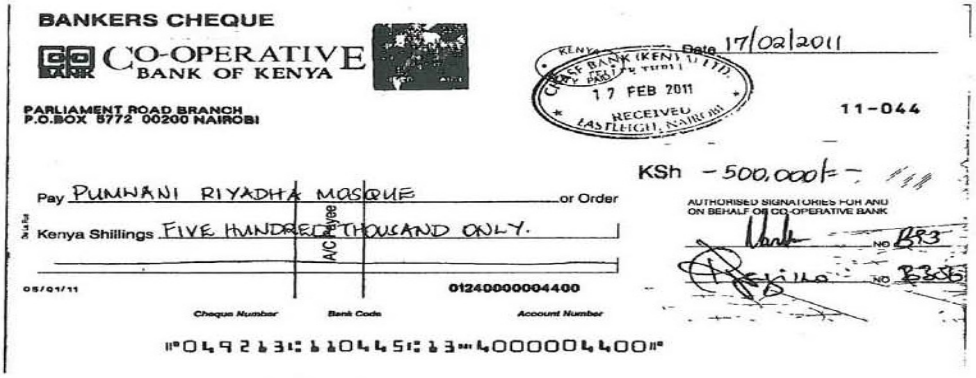

BANKERS CHEQUE

CO-OPERATIVE BANK OF KENYA

PARLIAMENT ROAD BRANCH
P.O.BOX 5772 00200 NAIROBI

Date 17/02/2011

17 FEB 2011 RECEIVED EASTLEIGH, NAIROBI

11-044

KSh -500,000/=

Pay PUMWANI RIYADHA MOSQUE or Order

Kenya Shillings FIVE HUNDRED THOUSAND ONLY.

A/C Payee

AUTHORISED SIGNATORIES FOR AND ON BEHALF OF CO-OPERATIVE BANK

05/01/11

012400000004400

Cheque Number Bank Code Account Number

⑈049213⑈ ⑆104451⑆13⑈4000004400⑈

Pumwani Riyadha Mosque Committee

A/c No. 6012590001

CHASE BANK (KENYA) LTD. NAIROBI

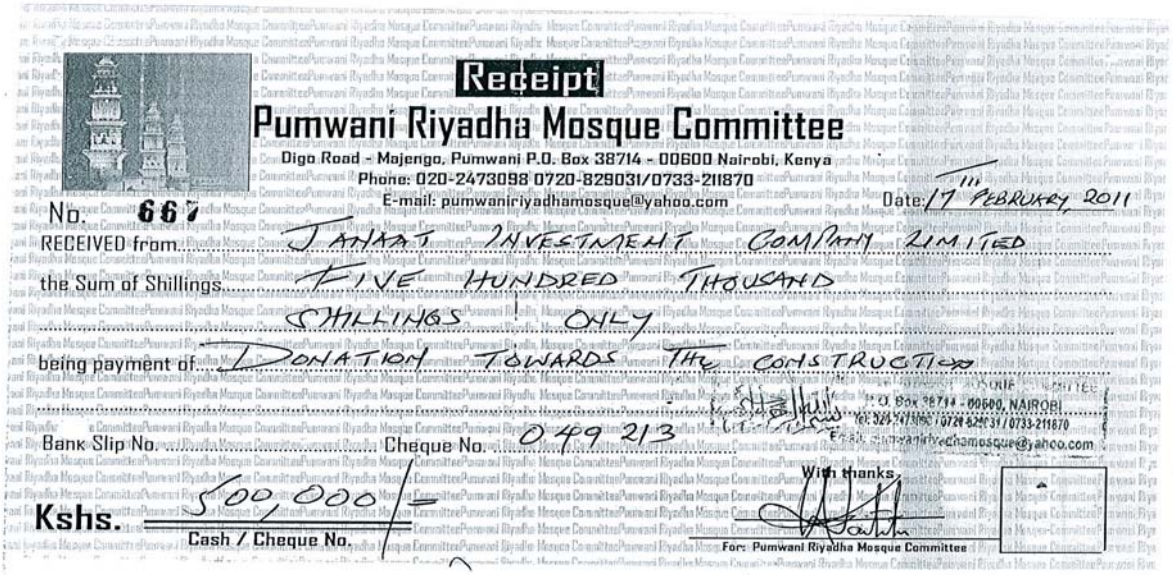

Receipt

Pumwani Riyadha Mosque Committee

Diga Road - Majengo, Pumwani P.O. Box 38714 - 00600 Nairobi, Kenya
Phone: 020-2473098 0720-829031/0733-211870
E-mail: pumwaniriyadhamosque@yahoo.com

No. 667

Date: 17 FEBRUARY 2011

RECEIVED from JAHAZI INVESTMENT COMPANY LIMITED

the Sum of Shillings FIVE HUNDRED THOUSAND SHILLINGS ONLY

being payment of DONATION TOWARDS THE CONSTRUCTION

P. O. Box 38714 - 00600, NAIROBI
Tel: 020-2473098 / 0720-829031 / 0733-211870
E-mail: pumwaniriyadhamosque@yahoo.com

Bank Slip No. Cheque No. 049213

With thanks

Kshs. 500,000/=

Cash / Cheque No.

For: Pumwani Riyadha Mosque Committee

Annex 2.2.j.:
Kenyan Tourism Minister Najib Balala at Pumwani Riyaddha Mosque Committee/Muslim Youth Centre fund-raising event

Minister of Tourism, Najib Balala talking to MYC members including Abdul Karuri "Lovy", Abdi Mbithuka "Daddy" at the Riyadha Mosque site

'Amiir' Ahmad Iman Ali coordinating the PRMC Fundraising event, with Najib Balala (circled behind on right) in discussion with other PRMC/MYC Members

Minister Najib Balala (left) handing a PRMC Development Steering Committee member a cash donation at the fund raising event

Excerpt from a PRMC flyer for the event

THE COMMITTEE MEMBERS

The current Pumwani Riadha Mosque Committee consists of the following members:

Chairman	Hamadi Munyi
Vice Chairman	Ali Abdul Majid
Secretary	Ahmad Iman Ali
Assistant secretary	Abdul Karuri
Treasurer	Dr. Abdallah Iddi
Assistant Treasurer	Issa Mohammed
Organising secretary	Abdi Mbithuka

Members:

Asha Kobonde	Suleiman Karanja
Zaituni Hassan	Juma Rajab
Amina Hassan	

The Development Steering committee Members is made up of

Chairman	Abdallah Ndope
Treasurer	Mohammed Muya
Assistant treasurer	Dr. Abdallah Iddi
Secretary	Ahmad Iman Ali
Assistant secretary	Abdul Karuri
Organising Secretary	Abdi Mbithuka

Annex 2.2.k.:
Transcript of audio recording of Ramadan Osao "Captain" and a Pumwani Riyaddha Mosque Committee member, 7 May 2011[63]

"D": Yes, yes.

Captain: There is no other better way.

"D": Yes, I agree.

Captain: You see how hard we are working; you should send us at least 1,000 Mzee. (laughs)

"D": (laughs) Yes. (Pauses) How are the rest?

Captain: With God's grace they are all fine.

"D": Ok. I will find a way to assist.

Captain: Hustle to find a way to get us the money. You know of those men who spend all their dollars on food and women. Find a way to get them to send money for our work.

"D": Ok, yes, yes.

Captain: This is what they should contribute to because the material world has no meaning now.

"D": Ok, yes.

Captain: God willing. Hustle, hustle. Work hard to send us the money.

"D": Ok, fine. I will. How is the Amiir [Ahmad Iman Ali]?

Captain: All are well. In fact, we are together with God's grace.

"D": Ok. That is good. Please pass my regards to all of them.

Captain: Ok. Have a word with Habib.[64] [Speaker 03]

"D": Thank you.

Karongo: (greets in Arabic) How are you?

"D": Fine, fine, with God's grace.
Karongo: We have not heard from you in a long time.

---

[63] On 7 May 2011, a telephone conversation took place between a PRMC official (using either +254723816658 or +254739714377) to +252 615740396 and a number associated with "Captain" (who also uses +252 618 508 948 and +8824 52909485).

[64] "Habib" is Suleiman Irungo Mwangi "Karongo", who is a physical trainer for Al Shabaab recruits. On 14 May 2011, the Monitoring Group interviewed Laura Zuena Mwangi who confirmed the voice of her brother "Karongo" as being "Habib".

“D”: With God’s grace, we are not complaining.

Karongo: You have heard of that Sheikh [Osama Bin Laden]. After several years he has found his way here.

“D”: Who is that? (Remembers) Oh yes! After how many years?

Karongo: After more than 20 years.

“D”: In that verse (quotes a verse in Arabic) Allah chooses his fighters.

Karongo: Yes, there is also a Hadith (verse) that says that a true Muslim has to find the reason. Without reason, you cannot justify the fight.

“D”: Yes, yes. What happened with Asuu?

Karongo: Asuu, just like you had mentioned. He was chosen. And he was taken to Ethiopia (border of Ethiopia). But there was one of the leaders training them who died in Nairobi when he went there for treatment.

“D”: And I hear that they have gone into hiding there. Are they still there?

Karongo: Yes they are still there. They are determined to smuggle themselves through the Kenya-Somalia border.

“D”: Ok. If they are caught, they will become Shaheed (martyrs).

Karongo: That is where they are training and fighting.

“D”: And where are you? Are you also stationed at the border?

Karongo: No. But I usually frequent the border with the rest every day.

“D”: Ok. That is good.

Karongo: I am here with the Amiir and (name indistinct)

“D”: Aha! That is nice. Let me top up my phone with money and call you back again to talk to the rest.

Karongo: Ok. God be with you.

“D”: Ok.

End.

Annex 2.3.: Abdirahman Abdi Salawat passport

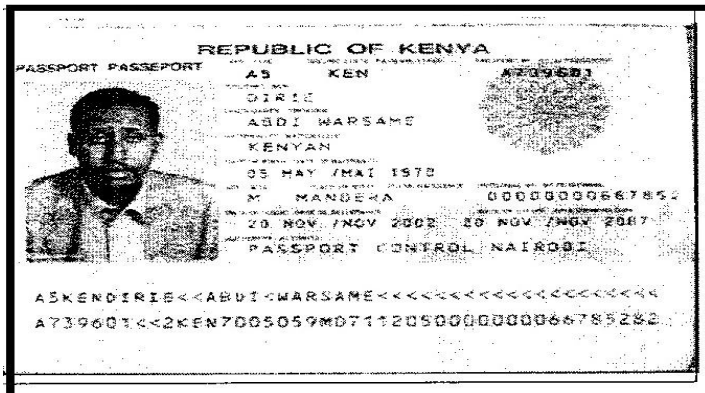

Forename :
Surname : DIRIE
DOB : 5/5/1970
Birth Place :
Height : 0.0
Gender : Male
Weight : 0.0
Occupation :
Nationality : KEN Kenya
Ethinicity :
Hair Color :
Eye Color :

Document Type	Document Number	Country	Issue Date	Expiration
KENYAN PASSPORT A	A739601	KEN Kenya		20/11/2012

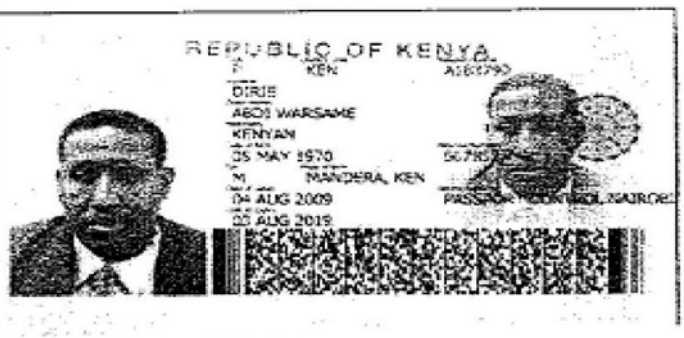

Forename : ABDI WARSAME
Surname : DIRIE
DOB : 5/5/1970
Birth Place :
Height : 0.0
Gender : Male
Weight : 0.0
Occupation :
Nationality : KEN Kenya

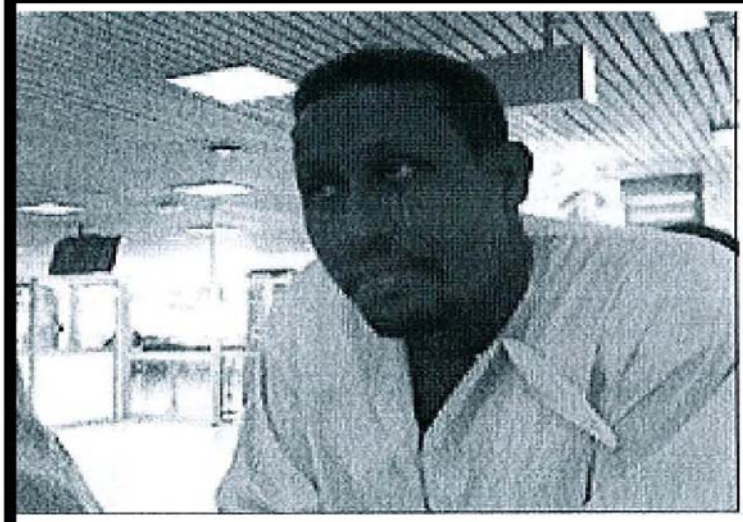

Forename :
Surname : DIRIE
DOB : 5/5/1970
Birth Place :
Height : 0.0
Gender : Male
Weight : 0.0
Marital Status :
Nationality : KEN Keny
Ethinicity :
Hair Color :
Eye Color :

Annex 3

Al-Shabaab finances

Annex 3.1.: Case study: Al-Shabaab's 'charcoal for sugar' trade cycle

Charcoal Exports: Somalia's 'Black Gold'

1. Southern Somalia's principal export product, charcoal is gathered from pastoralist and agricultural areas, mainly from acacia forests in riverine zones between the Juba and Shabelle rivers.[1] Packaged and sold in sacks weighing 23-25kg each, charcoal has become the most lucrative source of income for Al-Shabaab. An estimated 80% of charcoal produced in Somalia is destined for export, mainly to GCC countries and only the remaining 20% for local population consumption.[2]

2. The Monitoring Group estimates the total trade volume of charcoal exports from southern Somalia to be in the range of 3.5-4.5 million sacks per year,[3] representing revenues for Al-Shabaab in excess of $15 million a year.[4]

Charcoal being loaded on a vessel in port of Kismaayo on 25 April 2011

CASE STUDY: Saleh Da'ud Abdulla, a privileged exporter of charcoal

The most important charcoal trader operating between Kismaayo and Baraawe, and the largest single exporter of charcoal to the GCC countries is Saleh Da'ud Abdulla (also spelled Dawud). He is the General Manager of Al Baoon Trading Co. L.L.C.[5] (also spelled Al Baun Trading Co. in Somalia),

[1] The UAE currently enforce a ban on livestock imports from southern Somalia.
[2] Zach Baxter, The Inventory of Conflict & Environment (ICE) case studies, Number 201, May, 2007, American University, accessed online on 13 April 2011 http://www1.american.edu/ted/ice/somalia-coal.htm. The practice of charcoal production in Somalia also causes grave environmental damage and exacerbates community conflicts.
[3] Several interviews conducted in the UAE with charcoal traders between November 2010 and March 2011.
[4] This is a conservative estimate.
[5] Al Baoon General Trading L.L.C. was registered in the Dubai Chamber of Commerce & Industry on 6 November 1995. Its Dubai License Number is 238116. Al Baoon listed shareholders are Ahmad Saeed Abdulla Al Sharif from the UAE and, Saleh Dawud Abdulla from Somalia (Annex 3.1.a). By law, most registered companies in the UAE need a UAE national partner or sponsor.

a general trading company based in Dubai, and alleged owner of MV Jhowhar (IMO 7707968),[6] a Panama flagged 'roll-on roll-off' (Ro-Ro) cargo vessel with a deadweight tonnage of 9,302 tons that regularly transports around 250,000 sacks of charcoal.[7] Da'ud also owns a company in Saudi Arabia.[8]

Business associates describe Da'ud as an ideological affiliate of Al-Shabaab, who prefers to collaborate only with partners who share his ideological orientation, mainly in Somalia and Saudi Arabia.[9] Three of his Somali partners are among the biggest charcoal exporters from Al-Shabaab controlled areas[10], and Hassan Dheere, a high-ranking Al-Shabaab officer at the port of Baraawe[11], is also a close business associate of Da'ud.

The Monitoring Group obtained two cargo manifests showing that Al Baoon Trading shipped 148,960 sacks of charcoal from the port of Kismaayo and 65,346 sacks of charcoal from the port of Baraawe to the port of Jizan in Saudi Arabia on 7 and 24 September 2010 respectively (Annex 3.1.b).

According to other charcoal traders from Kismaayo, Da'ud dominates the local market by buying charcoal at inflated prices and selling it at significant discounts in the GCC, incurring heavy losses on his side in return for shutting competitors out of the market.[12] Moreover, several of Da'ud's shipments between September 2010 and April 2011 burned in transit, incurring additional financial losses on his part.[13] According to other charcoal traders, Da'ud is able to sustain these losses because Al-Shabaab members and sympathizers in Saudi Arabia launder their contributions to the movement through Da'ud's accounts abroad, which also permits him to recoup his losses.[14]

In an attempt to verify these allegations, the Monitoring Group obtained a cheque issued by Al-Baoon showing its trading account as being domiciled at Mashreq bank in Dubai, United Arab Emirates (Annex 3.1.c). The Monitoring Group has written to the UAE authorities asking for records of Mr Dawud's accounts as well as his corporate profile in the UAE but received no reply.[15]

---

[6] The registered owner of MV Jhowhar is Abdullahi/Alzahrani (IMO 5352479), Care of Jerusalem Shipping LLC (IMO 5134270), Hamriya Port Office 81, al-Hamriya Port, PO Box 87650, Dubai, United Arab Emirates. However, according to a Dubai based Somali transporter and trader, Saleh Da'ud is the "real" owner of MV Jhowhar (Interview conducted in Nairobi on 27 April 2011). In addition, the Monitoring Group obtained documentation showing that the consignee of Al Baoon charcoal shipments in Saudi Arabia is AlZahrani (See Annex 3.1.b).

[7] According to confidential military sources, MV Jhowhar was found present loading charcoal in Baraawe between 01 and 15 January 2011.

[8] Interviews conducted in Dubai with charcoal traders and transporters on 9 December 2010 and 6 February 2011.

[9] Interviews conducted in Dubai with Somali commodity and charcoal traders on 13 December 2011 and 6 February 2011.

[10] Interview conducted in Nairobi on 27 April 2011 with a Kismaayo resident and charcoal trader.

[11] Interview conducted in Nairobi on 20 April 2011 with a Dubai-based trader and transporter.

[12] Several interviews conducted in the UAE with charcoal traders in the UAE on 13 December 2010 and 6 February 2011.

[13] According to the transporter, part (about 40%) of the above mentioned cargo that sailed from Kismaayo and Baraawe to Jizan caught fire on the port of Jizan in early October 2010 (interview with the owner of MV QSM Dubai on 09 December 2010). In addition, the Group learned that MV Jhowhar caught fire at least 2 times during the course of the mandate (interview conducted in Nairobi on 20 April 2011 with a Dubai-based trader and transporter).

[14] Several interviews conducted in the UAE with charcoal traders on 06 February 2010.

[15] SEMG Letter to the Permanent Representative (PR) of the UAE, 16 April 2011.

Workers discharging 41,100 sacks of charcoal arriving from Southern Somalia at the creek port at Sharjah, UAE, on 8 February 2011

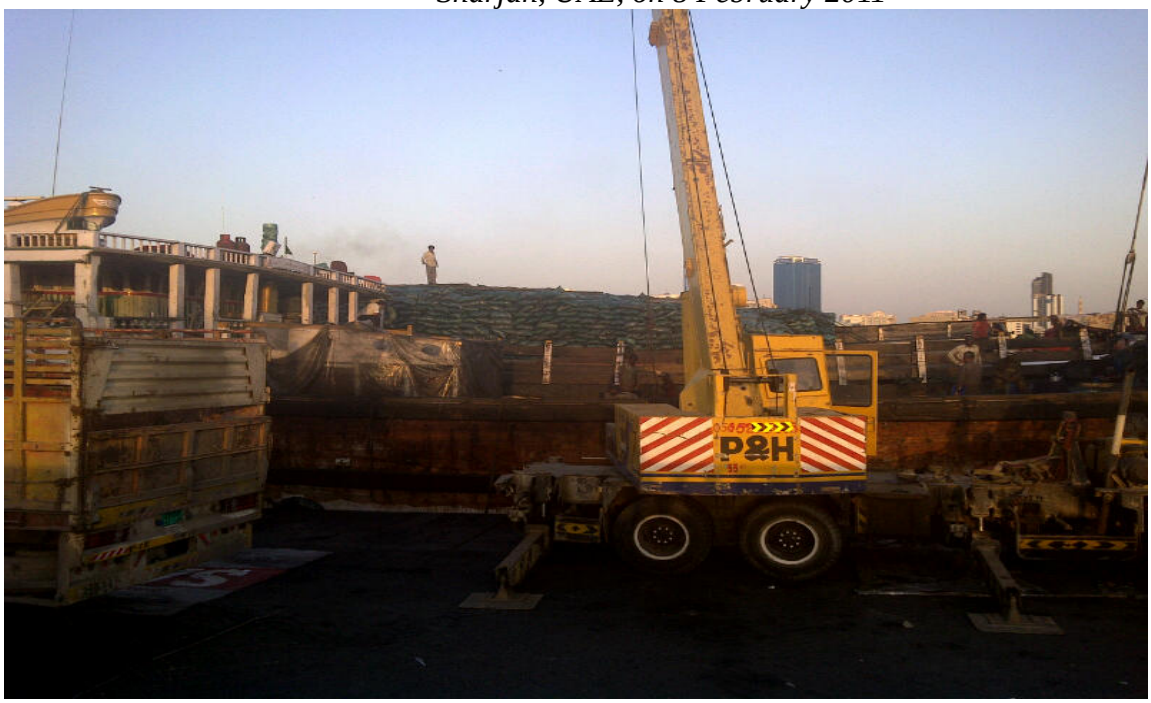

Imports of sugar and other commodities

3. The charcoal export trade is closely linked to the importation of sugar and other commodities to Al-Shabaab-controlled areas. Many vessels calling at Kismaayo discharge commodities before loading charcoal cargoes.

4. The Monitoring Group conservatively estimates the total volume of sugar imports in southern Somalia to be between 20,000 and 40,000 metric tons per year, most of which is imported via the port of Kismaayo in 50 kilogram sacks, and smuggled overland to neighbouring countries, particularly Kenya.[16] Import taxes on this trade represent estimated revenues of between US$400,000 and $800,000 per year for Al-Shabaab.[17] As with the charcoal trade, privileged sugar traders, affiliated with Al-Shabaab, are not taxed.

5. Most of the sugar imported to Somalia is supplied by international sugar and commodity trading houses and coordinated by a relatively small number of Somali traders based in the United Arab Emirates. Other commodities destined for Somalia, such as milk powder, vegetable oil, wheat

[16] Commonly imported soft commodities are: sugar, rice, vegetable oil, milk, wheat flower and other consumption products. Commonly imported goods are: vehicles, diesel, and medicines.

[17] In April 2011, the Kismaayo port authorities fixed the sugar and foodstuff commodities import tax at $1.00 per 50kg sack, up from $0.50 per sack in mid-2010. In April 2011, the Kismaayo market price of each 50 kg sack of sugar was KES 2,700-3,200 (approximately US$33-US$40). Interview conducted in Nairobi on 20 April 1011 with a Dubai-based trader and, on 27 April 2011 with a Kismaayo resident and charcoal trader.

flour (as well as some high value goods such as electronics and vehicles) are traded by small UAE-based Somali traders who may also deal smaller volumes of sugar.

Privileged sugar importers

6. Like the charcoal trade, some of the major Somali commodity traders appear to benefit from privileged relationships with Al-Shabaab. The Monitoring Group has gathered evidence relating to a network of Somali businessmen who have anchored their operations in Dubai, and are linked to the charcoal trade.

7. The two largest sugar traders exporting to Kismaayo are Nour Mowafaq General Trading LLC (NMFQ)[18] and Sinwan General Trading LLC (SINWAN)[19], both of which are based in Dubai. Officially, NMFQ is managed by three Dubai-based traders from Bossaso and is a well-known exporter of sugar to Somalia (mainly to Bossaso and Mogadishu).[20] NMFQ shareholders have informed the Monitoring Group that NMFQ has traded large volumes of sugar with Abdulqadir Haji Abukar Adaani, the son of Abukar Omar Adaani, who was cited in the Monitoring Group's March 2010 report as a financier of Al-Shabaab.[21] The managers of NMFQ and Abdulqadir Haji Abukar Adaani shared the same office until 2006, and many of its directors have worked as traders in offices in Dubai operated by Abukar Omar Adaani.[22]

8. SINWAN is linked to Ahmed Nur Ali Jim'aale, who has been designated under Security Council Resolution 1267 (1999) for his prior association with the Somali Al-Qaeda-affiliated organization, Al-Itihaad Al-Islaami.[23] SINWAN's listed shareholders are Abdulrahman Sharafeddin from the UAE and, Abdirahman Ahmed Ali from Djibouti.[24] According to SINWAN business partners and former associates, Mr. Abdirahman Ahmed Ali is the son of Ahmed Nur Jim'aale.[25] In addition, Mohamud Omar Adaani, brother and business partner of Abukar Omar Adaani, owns at least 12.5 percent of SINWAN.[26]

[18] Nour Mowafaq General Trading L.L.C. was registered in the Dubai Chamber of Commerce & Industry on 25 March 2002. Its Dubai License Number is 532731. NMFQ shareholders are Saeed Khalifa Mohamad AlFeqaei from the UAE, Abdul Qader Hassan Saeed from Ethiopia, Jeeli Mahmood Mohamad from Somalia, Ahmed Hassan Saeed from Ethiopia, Farah Hersy Ali from Ethiopia and, Abdulrhman Juma Saleh from Kenya (Annex 3.1.d). By law, most registered companies in the UAE need a UAE national partner or sponsor.

[19] SINWAN General Trading L.L.C. was registered in the Dubai Chamber of Commerce & Industry on 22 December 2009. Its Dubai License Number is 632562 (Annex 3.1.e).

[20] The three traders are: Abdul Qader Hassan Saeed (Managing Director), Farah Hersy Ali (Director) and, Jeeli Mahmood Mohamad. Interview conducted in Dubai with Abdul Qader Hassan Saeed and Jeeli Mahmood Mohamad on 5 April 2011.

[21] S/2010/91, paragraph 254.

[22] Interviews conducted in Dubai with several Somali traders on 12 and 13 December 2010 and 05 February 2011.

[23] Interview conducted with SINWAN business partners and former associates in Dubai on 31 March 2011.

[24] By law, most registered companies in the UAE need a UAE national partner or sponsor.

[25] Interview conducted with SINWAN business partners and former associates in Dubai on 27 and 31 March 2011.

[26] Mohamud Omar Adaani, who holds a Djiboutian citizenship, was mentioned in the Somalia Monitoring Group report S/2010/91 dated 10 March 2010 paragraph 254. Interview conducted in Dubai with Abdulqadir Haji Abukar Adaani on 31 March 2011. Abdulqadir Adaani was a shareholder (24%) in SINWAN and sold his shares to Abdirahman Ahmed Ali on 17 March 2011 (Annex 3.1.e).

9. The Monitoring Group has learned that Mr. Abdilrahman Ahmed Ali and Mr. Mohamud Omar Adaani signed a confidential Memorandum of Understanding establishing the real shareholder structure of SINWAN.[27] Although this MOU is not legally binding in the UAE, it may be applicable in Djibouti given that both its signatories are Djibouti nationals.[28] Dubai-based Somali traders refer to SINWAN as a Jim'aale-Adaani front company.[29]

10. As proof of NMFQ and SINWAN's commercial relationship, the Monitoring Group has obtained documentation showing that NMFQ sold over 351,300 sacks of sugar (or 17,565 Metric Tons (MTs) of sugar) to SINWAN between May 2010 and March 2011. A NMFQ manager confirmed that SINWAN shipped part of the consignments to Kismaayo.[30]

11. While the full scale of their trading into Kismaayo in unknown, the Monitoring Group has obtained documentation demonstrating that these two companies traded at least 15,000 MT of sugar via Kismaayo between June 2010 and March 2011.[31]

12. On 2 May 2010 NMFQ chartered the MV Jaikur II[32] to transport 75,000 sacks of raw sugar to Kismaayo, and on 7 August 2010, it chartered the MV QSM Dubai[33] to transport a further 117,500 sacks. Although the shipments on MV QSM Dubai failed to declare Kismaayo as a destination on the Bill of Lading, NMFQ Managing Director Abdul Kadir Hassan Said sent a letter to the ship owner asking him to divert part of the shipments to Kismaayo.[34] On 24 August 2010 the MV QSM Dubai was effectively spotted at Kismaayo anchorage.[35]

13. Local purchasers of the 75,000 sacks on the MV Jaikur II paid at least US$75,000 in import taxes to the Al-Shabaab authorities in Kismaayo. The 117,500 sacks carried by the MV QSM Dubai represented a further $117,500 to the same authorities.[36]

14. In early April 2011, SINWAN chartered two motor supply vessels (MSV) vessels, Raj Sagar and Al-Alam, to Mogadishu and Kismaayo. These vessels were each transporting around 10,000 tons of raw sugar purchased from NMFQ.[37]

15. In addition to operations of SINWAN and NMFQ to Kismaayo, the Monitoring Group has obtained evidence that other sugar importers are shipping their product to Kismaayo, much of which

---

[27] Interview conducted in Dubai with Abdulqadir Haji Abukar Adaani on 31 March 2011.
[28] Interview conducted in Dubai with a Dubai based Somali trader on 4 April 2011.
[29] Interviews with Dubai based Somali traders on 27 March 2011 and on 5 April 2011.
[30] Interview conducted in Dubai with Abdul Qader Hassan Saeed and Jeeli Mahmood Mohamad on 5 April 2011.
[31] Interview conducted in Dubai with Abdul Qader Hassan Saeed and Jeeli Mahmood Mohamad on 5 April 2011.
[32] Comoros flagged general cargo vessel (IMO 7420235), operated by Batroun Shipbrokers Co. LLC, Dubai Hamriya Harbour, PO Box 97417, Dubai, United Arab Emirates (registered owner: Emirates Coasts Shipping LLC, al-Hamriya Port, PO Box 99230, Dubai, UAE).
[33] Panama flagged general cargo vessel (IMO 7610062), operated by Qawareb Ship Management LLC, UAE (registered owner: QSM Dubai LTD, UAE).
[34] Interview conducted in Dubai with a transporter familiar with MV QSM Dubai on 9 December 2010.
[35] Information obtained from confidential military source.
[36] As discussed in Annex 3.2 Kismaayo port authority charges $1 per bag of 50 Kg of sugar.
[37] Interview conducted in Dubai with Abdul Qader Hassan Saeed and Jeeli Mahmood Mohamad on 5 April 2011.

is in turn smuggled into Kenya. In November and December 2010, for example, the Monitoring Group collected in Garissa, the capital of Kenya's North Eastern Province, sugar bags bearing the NMFQ logo smuggled from Kismaayo.

A 50 kg sugar sack with NMFQ logo found in Garissa, Kenya

16. In February 2011, the Monitoring Group collected several bags of sugar from the Dagahaley refugee camp in northeastern Kenya that had also been smuggled via Kismaayo. In this case, the sugar had been sold to another Dubai-based company, Mogadishu Stars,[38] which is managed by Abdulrazak Ali Warsame and his brother Mohamad Ali Warsame. Two separate sources have told the Monitoring Group that Mr. Mohamad Ali Warsame has a very close working relationship with Mr. Nur Jim'aale.[39] Abdulrazak Ali Warsame admitted to the Monitoring Group that Mogadishu Stars chartered MV Rozen[40] in October 2010 to transport 2,900 metric tons of raw sugar cargo from Madagascar to Kismaayo.[41]

[38] Mogadishu Stars General Trading L.L.C. was registered in the Dubai Chamber of Commerce & Industry on 1 August 2007. Its Dubai License Number is 587457. It has eight registered shareholders (see annex 3.1.f).

[39] Interviews conducted in Dubai with a Dubai based Somali trader on 4 April 2011 and in Nairobi with a Mogadishu-based researcher on 3 April 2011. Mohamad Warsame is from the same sub-clan as General Mohamed Farrah Aidid, and was once known as being General Aidid's representative in Bakaara market. Through his presence in Bakaara, he has developed a working relationship with Mr. Jim'ale.

[40] St Vincent and Grenadines flagged general cargo vessel (IMO 7510688), operated by Motaku Shipping Agencies Ltd , Tangana Road, PO Box 80419, Mombasa, Kenya (registered owner: Park Navigation).

[41] Mogadishu Stars was responsible to deliver the goods on MV Rozen in Kismaayo. Interview conducted in Dubai on 6 April 2011.

Picture of a 50 Kg brown Sugar sack collected in Dagahaley camp

17. Commodity and charcoal traders work closely together to sustain the profitable charcoal-sugar cycle via Kismaayo. For example, Abdul Kadir Hassan Said, the managing director of NMFQ personally introduced charcoal dealer Saleh Da'ud Abdulla (see Case Study above) to the owner of MV QSM Dubai and encouraged the latter to transport Da'ud's charcoal cargo from Kismaayo to the Saudi Arabian port of Jizan.[42] Furthermore, when a business dispute erupted between the owner of MV QSM Dubai and Da'ud, Abdul Kadir Hassan Said, the managing director of NMFQ attempted to mediate a settlement between them.[43]

18. Abdurahman Ali Warsame (also spelled Werseme),[44] an individual trader based in Dubai, personifies the charcoal-sugar trade cycle through Kismaayo, and contraband trade into Kenya. On 5 May 2010, NMFQ shipped 20,000 sacks of 50 kg of sugar to Abdurahman Ali Warsame. The consignment was shipped to Kismaayo with the MV Jaikur II. On 7 August 2010, NMFQ shipped another 20,000 bags of sugar to Abdurahman Ali Warsame with the MV QSM Dubai to Kismaayo.[45] In late December 2010, Warsame chartered MSV Rezaqalah to transport charcoal from Kismaayo and Baraawe to Saudi Arabia. In addition, on 3 April 2011 he chartered MV Amal[46] to transport 123,840 sacks of charcoal from Kismaayo and Baraawe to the port of Jizan in the Saudi Arabia.[47]

[42] Interview conducted in Dubai with a transporter familiar with MV QSM Dubai on 9 December 2010.
[43] Interview conducted in Dubai with a transporter familiar with MV QSM Dubai on 9 December 2010.
[44] Not related to above mentioned Abdulrazak Ali Warsame and his brother Mohamad Ali Warsame.
[45] Interview conducted in Dubai with Abdul Qader Hassan Saeed and Jeeli Mahmood Mohamad on 5 April 2011.
[46] Jordan flagged general cargo vessel (IMO 8204080). Registered owner and manager are unknown on date of writing.
[47] Interview conducted in Nairobi on 20 April 2011 with a Dubai-based trader and transporter familiar with MV Amal (Annex 3.1.g).

Annex 3.1.a.: Company profile Al Baoon General 2011

DATE 15/12/2010

غرفة دبي
DUBAI CHAMBER

Company Profile

Member Number	34304		
Company Name	AL BAOON TRADING CO. (L.L.C.)		
Nationality	United Arab Emirates		
License Number	238116	**License Issue Auth.**	Deptartment of Economic Development
Registration Date	11/06/1995	**Commercial Reg No**	45014
Legal Status	Limited Liability Company		

ADDRESS

Po Box Number	15545	DUBAI			
Phone	2721628	**Fax** 2721528	**Email Address**	albaoon@emirates.net.ae	
Area	Al Daghaya		**Street** N/A		
Building Name	MOHAMAD MAHMOOD ALDALAL				
License Issue Date	10/06/1995		**License Expiry Date**	09/06/2011	
Membership Renewal Date	25/07/2010		**Membership Expiry Date**	09/06/2011	
No Of Employees			**Authorized Capital**	300,000	

ACTIVITIES

General Trading

PARTNERS

		%	
AHMAD SAEED ABDULLA AL SHARIF	United Arab Emirates	51.000	PARTNER
SALEH DAWUD ABDULLA	Somalia	49.000	PARTNER

غرفة تجارة وصناعة دبي تأسست ١٩٦٥ — DUBAI CHAMBER 11 EST.1965 — Dubai Chamber of Commerce & Industry

More Business Information on the mentioned company available on Credit Rating Unit . Call 800-Rating (728464

غرفة تجارة وصناعة دبي
Dubai Chamber of Commerce & Industry
P.O. Box 1457 - Dubai, U.A.E.
Tel (+971) 4 2280000 هاتف
Fax (+971) 4 2211646 فاكس
www.dubaichamber.ae

Page 1

Annex 3.1.b.: Kismaayo-Baraawe port manifest for Al Baoon General Trading

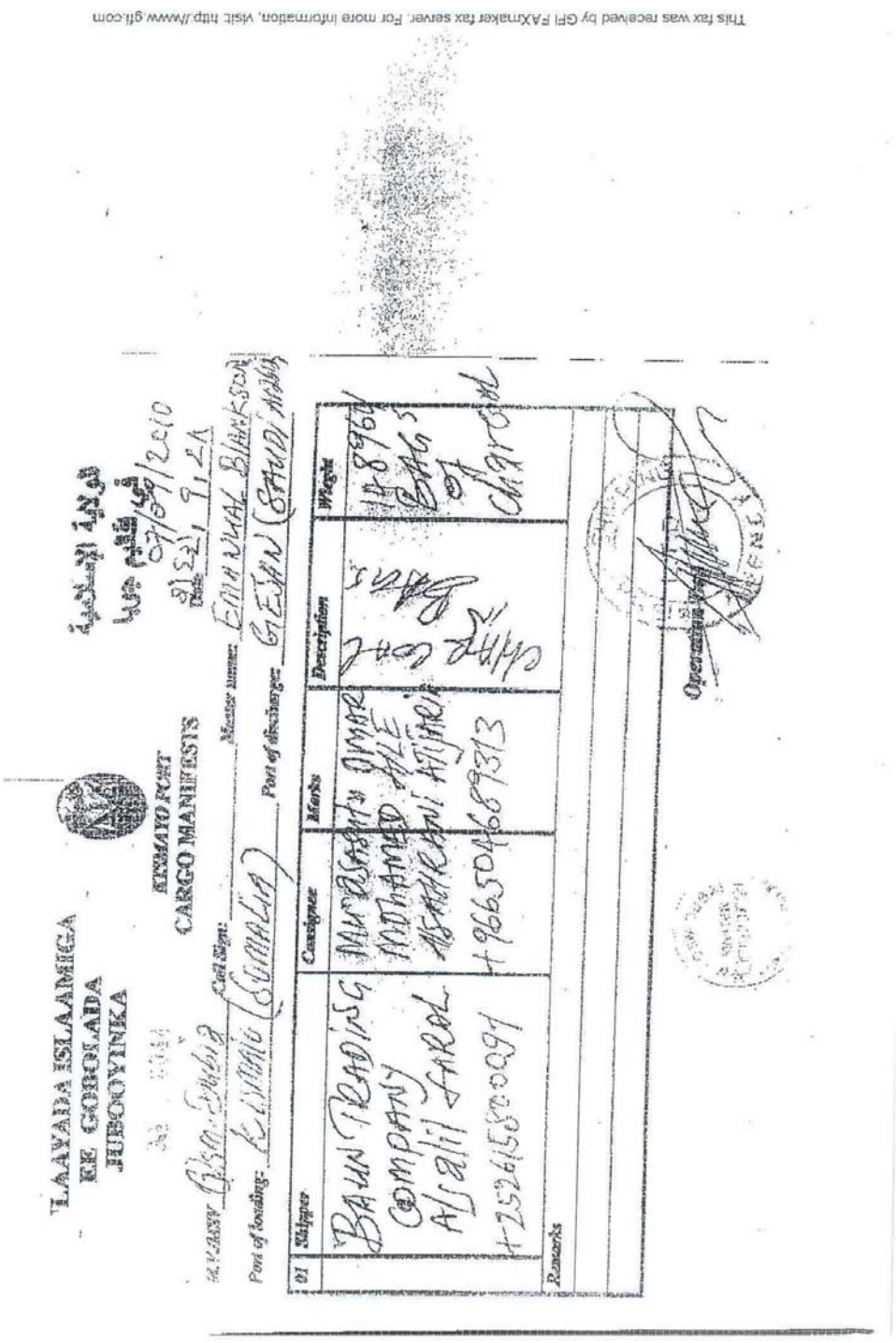

Annex 3.1.c.: Cheque from Al Baoon General Trading

Error! Objects cannot be created from editing field codes.

Annex 3.1.d.: Company profile Nour Mowafaq General Trading 2011

DATE 12/12/2010

غرفة دبي
DUBAI CHAMBER

Company Profile

Member Number	67837		
Company Name	NOUR MOWAFAQ GENERAL TRADING (L.L.C)		
Nationality	United Arab Emirates		
License Number	532731	**License Issue Auth.**	Deptartment of Economic Development
Registration Date	25/03/2002	**Commercial Reg No**	58953
Legal Status	Limited Liability Company		

ADDRESS

Po Box Number	64467	DUBAI			
Phone	2257973	**Fax** 2257974	**Email Address**		
Area	Al Rigga		**Street**	Al Ras Street.	
Building Name	Mohamad Hassan Baba Hassan Bldg.				
License Issue Date	24/03/2002		**License Expiry Date**	23/03/2011	
Membership Renewal Date	23/03/2010		**Membership Expiry Date**	23/03/2011	
No Of Employees			**Authorized Capital**	1,000,000	

ACTIVITIES

General Trading

PARTNERS

		%	
SAEED KHALIFA MOHAMAD ALFEQAEI	United Arab Emirates	51.000	PARTNER
ABDUL QADER HASSAN SAEED	Ethiopia	24.000	PARTNER
JEELI MAHMOOD MOHAMAD	Somalia	11.000	PARTNER
Ahmed Hassan Saeed	Ethiopia	5.000	PARTNER
Farah Hersy Ali	Ethiopia	5.000	PARTNER
Abdulrhman Juma Saleh	Kenya	4.000	PARTNER

More Business Information on the mentioned company available on Credit Rating Unit . Call 800-Rating (728464

غرفة تجارة وصناعة دبي
Dubai Chamber of Commerce & Industry
P.O. Box 1457 - Dubai, U.A.E.
Tel. (+971) 4 2280000 هاتف
Fax (+971) 4 2211646 فاكس
www.dubaichamber.ae

Annex 3.1.e.:
Company profile Sinwan General Trading 2011 & Sinwan-Adaani separation letter

DATE 29/03/2011

غـرفـــة دبـــي
DUBAI CHAMBER

Company Profile

Member Number	178704		
Company Name	SINWAN GENERAL TRADING L.L.C		
Nationality	United Arab Emirates		
License Number	632562	**License Issue Auth.**	Deptartment of Economic Development
Registration Date	22/12/2009	**Commercial Reg No**	1052074
Legal Status	Limited Liability Company		

ADDRESS

Po Box Number	186576		
Phone		**Fax**	**Email Address**
Area			**Street**
Building Name	N/A		
License Issue Date	17/12/2009	**License Expiry Date**	16/12/2011
Membership Renewal Date	17/12/2011	**Membership Expiry Date**	16/12/2011
No Of Employees		**Authorized Capital**	

ACTIVITIES

General Trading

PARTNERS

		%	
ABDULRAHMAN SHARAFEDDIN	United Arab Emirates	51.000	PARTNER
ABDILRAHMAN AHMED ALI	Djibouti	49.000	PARTNER

غرفة تجارة وصناعة دبي تأسست ١٩٧٥ غرفة دبي DUBAI CHAMBER 11 EST. 1965 Dubai Chamber of Commerce & Industry

More Business Information on the mentioned company available on Credit Rating Unit . Call 800-Rating (728464

غـرفـــة تجـــارة وصنـــاعـــة دبـي
Dubai Chamber of Commerce & Industry
P.O. Box 1457 - Dubai, U.A.E.
Tel (+971) 4 2280000 هاتف

Page 1

SHARE SALE DEED & AMENDMENT ON MEMORANDUM OF ASSOCIATION OF A

SINWAN GENERAL TRADING L.L.C

It is on / 03 /2011, this agreement is made between:

1- MISS. SAFYA JUMA KHALFAN MOHD BIN SUHAIL, U.A.E National, holder of Passport No. **A1558717**, Residing in Dubai, U.A.E. (Represented in signing by **MR. MOHAMED ABDULLAH ABDULLAH** vide a power of attorney)
(Hereinafter called the **"First Party"**)

2- MR. ABDILRAHMAN AHMED ALI, Djibouti National, holder of Passport No: **RD93480,** Residing in Dubai.U.A.E.
(Hereinafter called the "**Second Party**").

3- MR. ABDULKADIR ABUKAR OMAR, Kenyan National, holder of Passport No: **B140846,** Residing in Dubai, U.A.E.
(Hereinafter called the "**Third Party**").

4- M/S ALWAHA STAR FACILITIES MANAGEMENT (LLC) Issued a Trade License under No: **(582936).** (Represented in signing by **MR. MOHAMED ABDULLAH ABDULLAH**, vide a power of attorney)
(Hereinafter called the "**Fourth Party**").

PREAMBLE

Whereas, The First, second & third parties were signed a memorandum of association which was authenticated by the notary public of Dubai courts on **16/11/2009** serial No **:(122041/1/2009)** in the trade name **SINWAN GENERAL TRADING (LLC)** for which a trade license issued from the department of economic development. (It would be referred hereafter the company)

محاكم دبي
DUBAI COURTS
17 MAR 2011
الكاتب العدل
Notary Public

عقد بيع حصص وملحق بتعديل عقد التأسيس

سينوان للتجارة العامة

(شركة ذات مسئولية محدودة)

انه في يوم الموافق / ٠٣ /٢٠١١م، تم الاتفاق بين كل من–

١- الأنسة / **صافية جمعة خلفان محمد بن سهيل المهيري** ، إماراتية الجنسية وتحمل جواز سفر رقم : **A1558717** ، مقيمها في دبي ، الامارات. (ويمثله هنا في التوقيع السيد/ **محمد عبدالله عبدالله** بموجب الوكالة المصدقة)
(ويشار اليه فيما بعد بـ **"الطرف الاول"**).

٢- السيد/ **عبد الرحمن احمد علي** ، جيبوتي الجنسية ويحمل جواز سفر رقم: **RD93480** ، مقيم في دبي ، الامارات.
(ويشار اليه فيما بعد بـ **"الطرف الثاني"**).

٣- السيد/ **عبد القادر ابوكار عمر**، كينيا الجنسية ويحمل جواز سفر رقم : **B140846** ، مقيم في دبي،الامارات.
(ويشار اليه فيما بعد بـ "**الطرف الثالث**").

٤- السادة / **نجم الواحة لخدمات ادارة المنشآت (ش.ذ.م.م)** المرخصة من دائرة التنمية الاقتصادية بدبي برقم ٥٨٢٩٣٦ (ويمثلة هنا في التوقيع السيد/ **محمد عبد الله عبد الله** بموجب الوكالة المصدقة)
(ويشار اليها فيما بعد بـ **"الطرف الرابع"**).

تمهيد

سبق سبق للاطراف من الاول والثاني والثالث اعلاه ان وقعوا عقد تأسيس شركة ذات مسئولية محدودة للاسم التجاري **سينوان للتجارة العامة (ش.ذ.م.م)** وثق لدى الكاتب العدل بدبي في ٢٠٠٩/١١/١٦ تحت رقم محرر (٢٠٠٩/١/١٢٢٠٤١) التي صدر لها الرخصة التجارية من دائرة التنمية الاقتصادية بذات الاسم التجاري ويشار اليه هنا وفيما بعد بكلمة **الشركة**
(ويشار اليها هنا فيما بعد بالشركة)

And now the 1st party wish to sell their full portion totally 51% shares in the capital of the company respectively to the 4th party accepting the sale. As well as the 3rd party wish to sell their full portion of 24% shares in the capital of the company respectively to the 2nd party accepting the sale.

Whereas all the parties are hereby desirous & agreed to amend some articles of the original memorandum.

So they agreed upon the under mentioned terms and conditions:

First: The preamble is an integral part of this amendment agreement.

Second: Sale & Transfer

A) The 1st party sold and transferred full portion of shares totally (51%) of the capital of the company to the 4th party against an amount of DH 510,000/. As well as the 3rd party sold and transferred full portion of shares (24%) of the capital of the company to the 2nd party against an amount of DH 240,000/

b) The represent of the 1st party & the 3rd party himself hereby declares that they received the value of the above mentioned soled shares, and their signatures in this agreement will be considered confirmation of acceptance without any other receipt voucher therefore

c) The 4th party has right to occupy the place of purchased shares from the 1st party and the 2nd party has right to occupy the place of purchased shares from the 3rd party respectively with full liabilities & rights in the company.

THIRD: Amendment to the MOA:

1-Amendment of the Preamble:

The preamble of the main memorandum has been amended adding the name of the 4th party and deleting the name of the 1st & 3rd parties from the main agreement of the association & any other places where the name of partners being mentioned.

DUBAI COURTS
17 MAR 2011
الكاتب العدل
Notary Public
2

حيث ان الطرف الاول يرغب في بيع كامل حصصه في الشركة تبلغ (٥١%) وذلك الى الطرف الرابع القابل لذلك .

كما ان الطرف الثالث يرغب في بيع كامل حصصه في الشركة تبلغ (٢٤%) وذلك الى الطرف الثاني القابل لذلك.

وحيث ان الأطراف يرغبون في تعديل بعض مواد عقد التأسيس.

لذا اتفقوا على الأحكام والشروط الآتية :

اولا : يعتبر التمهيد جزء لا يتجزء من هذا الملحق.

ثانيا : التنازل

الف – باع واسقط وتنازل الطرف الاول كامل حصصه في الشركة والبالغة (٥١%) من رأس المال، وذلك الى الطرف الرابع القابل لذلك مقابل مبلغ وقدره (٥١٠٠٠٠) درهم . كما باع واسقط وتنازل الطرف الثالث كامل حصصه في الشركة (٢٤%) من رأس المال، وذلك الى الطرف الثاني القابل لذلك مقابل مبلغ وقدره (٢٤٠٠٠٠) درهم

ب- ويقر ممثل الطرف الاول والطرف الثالث بنفسه بأنهما قبضا قيمة الحصص المباعة كاملا، ويعتبر توقيعهما على هذا العقد بمثابة اقرار منه بالقبض وعوضا عن أي ايصال آخر

ج- يحل الطرف الرابع محل الطرف الاول والطرف الثاني محل الطرف الثالث في نصيبهما في رأس المال بالقدر الذي آلت اليهما وفي جميع حقوقه والتزاماته في الشركة .

ثالثا : تعديل عقد التأسيس

ا- تعديل الديباجية

تعدل ديباجة عقد التأسيس باضافة اسم الطرف الرابع وحذف اسم الطرف الاول والثالث في عقد التأسيس وفي اي مكان آخر ورد اسماء الشركاء بالعقد.

2-Amendment of the Article No: (6) the capital of the company:

Distribution of the capital of the company mentioned in the paragraph no: (6-1) in the Article No: 6 of the main memorandum and the proportion of the shares in the company will be as under:

Name of Partner	No of shares	Value in dirham	Per in capital
Fourth Party	510	510,000	51%
Second party	490	490,000	49%

3-Amendment of Article No: (13) Distribution of net Profit:

Distribution of profits & losses mentioned in the paragraph no: (13-2) in the Article No: 13 of the main agreement of association wherein the profits and loss shall be distributed among the parties as under:

Fourth party	20%
Second party	80%

FOURTH: other rules

The partners agreed to add the main agreement to read as under:

The fourth party or her power of attorney is authorized - in case of the absence second party from U.A.E for the period of six months or more and also in case the second party did not renew the trade license of the company within the 2 months after expiry date- to deal the company in the name of second party and on his behalf in all aspects, to cancel the shares, change the ownership, sign the agreements, and amendments, attest these agreements, to delete the name of the second party from the trade license, commercial register and to cancel the partnership, to do the settlement of the company, to appoint legal officials for the settlement and to do necessary procedures. The fourth party is also authorized to receive the security amount which is deposited to the immigration dept... Dubai, in the name of the company by the second party, in the name of second party and on his behalf. The fourth party has the right to proceed with documents, to receive, to take out intended specimens from the concern office in this regard, to sign and to pay required fees.

محاكم دبي DUBAI COURTS
17 MAR 2011
الكاتب العدل Notary Public

٢- تعديل المادة (٦) رأس مال الشركة

يعاد توزيع رأس مال الشركة الوارد في الفقرة (٦-١) من المادة السادسة في عقد التأسيس بين الأطراف حسب نصيبه في رأس مال الشركة وذلك على النحو التالي:

اسم الشركة	عدد الحصص	القيمة بالدرهم	النسبة رأس المال
الطرف الرابع	٥١٠	٥١٠٠٠٠	%٥١
الطرف الثاني	٤٩٠	٤٩٠٠٠٠	%٤٩

٣- تعديل المادة (١٣) توزيع الارباح والخسائر

الف- يعاد توزيع الارباح والخسائر الواردة في الفقرة (١٣-٢) من المادة (١٣) في عقد التأسيس حيث يتم توزيع الارباح والخسائر بين الشركاء بالنسبة التالية

الطرف الرابع	%٢٠
الطرف الثاني	%٨٠

رابعا: احكام متفرقة

تم الاتفاق على اضافة في عقد التأسيس لتقرأ على النحو التالي :

الطرف الرابع او لمن ينوب عنه حق - في حالة غياب الطرف الثاني عن الدولة لمدة ستة اشهر واكثر أو عدم تجديد الرخصة التجارية للشركة الى مدة شهرين من تاريخ الانتهاء- ان يقوم مقام الطرف الثاني وينوب عنه بالتصرف المطلق في الشركة بكافة اوجه التصرفات والبيع وغير ذلك من الاشكال القانونية ونقل ملكيتها وتوقيع العقود والملاحق وتوثيقها وانسحاب وادخال الشركاء والقيام باجراءات حذف اسم الطرف الثاني من الرخصة التجارية والسجل التجاري وشهادات القيد وفسخ الشراكة وحل تصفية الشركة وتعيين المصفى القانوني وعمل ما يلزم في هذا الخصوص والاستلام مبلغ التأمين الخاص بالشركة والمودع لدى ادارة الجنسية والاقامة بدبي من قبل الطرف الثاني ، وذلك باسم الطرف الثاني ونيابة عنه ولتقديم المعاملات واستلامها وسحب النماذج المعدة لهذا الغرض وتوقيعها وسداد الرسوم المقررة

The fourth party has the right to represent and sign on behalf of the second party in front of all authorities, govt. / non govt. departments, including economics dept... ministry of labor, municipality, commercial registration office, chamber of commerce, banks, etisalat, dewa notary public, in front of all personalities and other concern authorities in this regard. The fourth party is also authorized to sign in all necessary documents and agreements in front of the related authorities in this regard and to proceed with all the required procedures accordingly in the name of the second party and on his behalf. The fourth party has the right to appoint anybody to do all or some of these powers.

وان يمثل عن الطرف الثاني والتوقيع نيابة عنه ايام حميع مطالبات والدوائر الرسمية وغير الرسمية ذات العلاقة بما فيها دائرة التنمية الاقتصادية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية والبلدية والسجل التجاري وغرفة التجارة والصناعة والبنوك والاتصالات وهيئة المياه والكهرباء والكاتب العدل والاشخاص الطبيعيين والاعتباريين وأية جهة أخرى ذات علاقة،
وكذلك بالتوقيع نيابة عنه علي أية أوراق أو مستندات أو عقود متعلقة بالعمل الموكل به امام المراجع المختصة، وله حق توكيل الغير في كل أو بعضه.

FIFTH: The other terms and conditions of the main memorandum of association shall remain the same without any alteration & will be continued in affect which shall not violate the conditions of this amendment agreement.

خامسا:
تبقي باقي احكام ومواد عقد التأسيس الاخرى كما هو دون تعديل وتسري الى المدى الذي لا يخالف احكام هذا الملحق.

SIXTH: This amendment agreement shall be considered as an integral part of the main memorandum of association & will be read & described with the same.

سادسا :
يعتبر هذا العقد والملحق جزء لا يتجزء من عقد التأسيس ومكملا له ويقرأ ويفسر معه .

SEVENTH: COPIES
This agreement has been made in (6) Similar copies, each parties shall have a copy and 5th copy will be retained by the Notary Public after authentication and rest 6th copy for necessary legal processing .
This Agreement is read out before the parties and they understood the terms & conditions and accepting the contains have signed hereunder:

سابعا :
حرر هذا العقد من (٦) نسخ متطابقة لها ذات القوة في الاثبات يحتفظ كل طرف بنسخة وتودع الخامسة لدى الكاتب العدل لغايات التوثيق والسادسة للاجراءات الرسمية
تلي هذا العقد والملحق على اطرافه وتفهموا احكامه وقبلوها وعليه وقعوا

Signature of the First party ..... **الطرف الاول :**

Signature of the Second party ..... **الطرف الثاني :**

Signature of the Third party ..... **الطرف الثالث :**

Signature of the Fourth party ..... **الطرف الرابع :**

DUBAI COURTS 4
17 MAR 2011
الكاتب العدل
Notary Public

Annex 3.1.f.: Company profile Mogadishu Stars General Trading 2011

DATE 12/12/2010

غرفة دبي
DUBAI CHAMBER

Company Profile

Member Number	112332		
Company Name	MOGADISHU STARS GENERAL TRADING (L.L.C)		
Nationality	United Arab Emirates		
License Number	587457	**License Issue Auth.**	Deptartment of Economic Development
Registration Date	08/01/2007	**Commercial Reg No**	1001075
Legal Status	Limited Liability Company		

ADDRESS

Po Box Number	1471	DUBAI			
Phone	2279326	**Fax**	2279329	**Email Address**	
Area	Al Rigga			**Street**	
Building Name	Ahmad Adnan Real Estate				
License Issue Date	01/11/2006			**License Expiry Date**	31/10/2011
Membership Renewal Date	02/11/2010			**Membership Expiry Date**	31/10/2011
No Of Employees				**Authorized Capital**	

ACTIVITIES

General Trading

PARTNERS

		%	
IBRAHIM ALI HEMAED ALMARZOQI	United Arab Emirates	51.000	PARTNER
Abdulrazak Ali Warsame	Netherlands	15.000	PARTNER
Ahmed Noor Ali Jamah	Uganda	10.000	PARTNER
MOHAMAD ALI WARSAME	Djibouti	8.000	PARTNER
Abdulqader Warsame Malon	Uganda	4.000	PARTNER
Abdulrahman Warsame Malon	Uganda	4.000	PARTNER
Ahmed Mahmood Abdi	Uganda	4.000	PARTNER
Ali Warsame Noor	Uganda	4.000	PARTNER

More Business Information on the mentioned company available on Credit Rating Unit . Call 800-Rating (728464

غرفة تجارة وصناعة دبي
Dubai Chamber of Commerce & Industry
P.O. Box 1457 - Dubai, U.A.E.
Tel (+971) 4 2280000 هاتف
Fax (+971) 4 2211646 فاكس
www.dubaichamber.ae

Page 1

Annex 3.1.g.: MV *Amal* bill of lading Brava-Jizan, 3 April 2010[48]

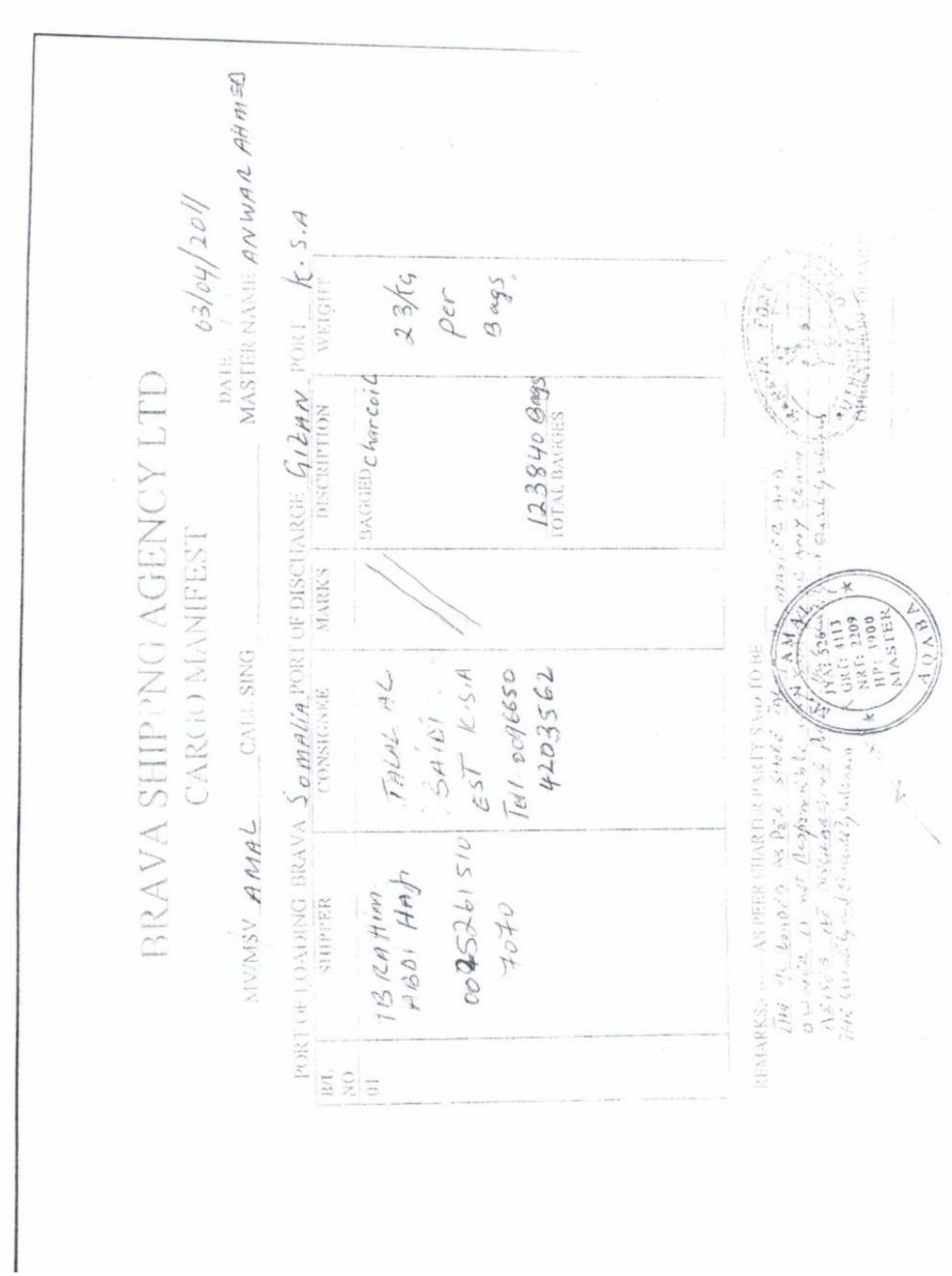

BRAVA SHIPPING AGENCY LTD
CARGO MANIFEST

MV/MSV AMAL CALL SING DATE 03/04/2011
MASTER NAME ANWAR AHMED

PORT OF LOADING BRAVA Somalia PORT OF DISCHARGE GIZAN PORT K.S.A

BL NO	SHIPPER	CONSIGNEE	MARKS	DESCRIPTION	WEIGHT
01	IBRAHIM ABDI Hajji 00252615510 7070	TAHAL AL SAIDI EST K.S.A Tel 00966504203562	//	BAGGED Charcoal 123840 Bags TOTAL BAGGES	23/kg Per Bags

REMARKS: AS PER CHARTER PARTY S.A.O TO BE

IMO 5360
GRT 4113
NRT 2209
HP 1900
MASTER
TOGO

[48] Brava is also spelt ‘Baraawe’ in the Somali language.

Annex 3.2.: Case study: Al-Shabaab taxation at ports

1. Charcoal traders with privileged relationships with Shabaab are not directly taxed at export, although producers and transporters of charcoal are taxed up until the point of export and smaller traders with no direct business relationship with Al-Shabaab are also taxed at export locations. Similarly, taxes on imports of sugar are not levied on businessmen who enjoy direct privileged relationship with Al-Shabaab, including those businessmen who are part of the sugar-for-charcoal trading cycle, but are levied on smaller opportunistic traders taking. While Al-Shabaab does not directly control this trade, it nevertheless welcomes it as it generates additional revenues for the armed group.

2. Local charcoal producers pay a "production tax" of 2.5%, in return for which they receive production 'certificates'. The charcoal is transported to port on trucks, whose owners are also required to pay a tax of 2.5% of the estimated value to Al-Shabaab. In addition, if stopped at a checkpoint, truck owners pay a checkpoint fee per truck (Annex 3.2.a and 3.2.b). Failure to pay taxes can lead to seizure of the consignment and/or imprisonment.[1]

3. The six main ports for charcoal export in southern Somalia are all controlled by Al-Shabaab:

- Kismaayo
- Baraawe
- Marka
- Buur Gaabo
- Eel Ma'an
- Qudha

4. The major export points for charcoal are from Kismaayo in Lower Jubba and Baraawe in Lower Shabelle.[2] From Kismaayo, high-grade charcoal is exported on large vessels, and from Baraawe, low-grade charcoal is exported via barges for transfer into larger vessels anchored offshore. The port of Kismaayo can accommodate vessels up to 180 meters in length with a maximum draft of about 8 meters. It has 2 berths measuring 340 meters and 280 meters respectively and 2 roll-on roll-off (Ro-Ro) ramps. A Kismaayo resident, who declined to be named, told a UN media office that three to four vessels loaded with charcoal left the port every week.[3] Baraawe has no infrastructure or facilities and accommodates only small boats or barges to transport charcoal to large vessels anchored offshore.

5. In April 2011, the Group learned that Kismaayo port authorities fixed the charcoal export tax to $1.20 per sack up from $0.90 per sack in February 2011 and $0.50 per sack in December 2010.[4]

[1] As reported by Radio Mogadishu on 24 September 2010 "eight business people involved in the export of charcoal have been arrested by al-Shabaab in the region of Lower Jubba. This after the business people allegedly refused to pay levies to the al-Shabaab administration in the region." Interview conducted in Nairobi on 27 April 2011 with a Kismaayo resident and charcoal trader.

[2] The Monitoring Group learned that Abdulkadir Ali Issa, a Hawiya/Habar Gidir/Suleiman is a leading charcoal producer in Baraawe. He allegedly owns between 16 and 18 charcoal factories and more than 60 trucks. He produces between 5,000 and 8,000 sacks of charcoal per day and employs more than 200 workers.

[3] IRIN, "SOMALIA: Charcoal trade booming despite ban", 20 January 2011, accessed online on 13 April 2011, http://www.irinnews.org/Report.aspx?ReportId=91679.

[4] Interviews conducted in the UAE with charcoal traders between November 2010 and March 2011.

Baraawe port authorities fixed the charcoal export tax to $0.60 per sack in April 2011 up from $0.50 per sack in February 2011.[5]

6. Larger motor vessels can export between 75,000 and 250,000 sacks of charcoal. Thus, in addition to docking fees, each vessel generates US$90,000-$300,000 in Kismaayo or US$45,000-US$150,000 off Baraawe. Smaller vessels, such as dhows, can carry between 15,000 and 55,000 sacks of charcoal. Thus, each dhow generates US$18,000-US$66,000 in Kismaayo, or US$9,000-US$33,000 in Baraawe.[6]

7. The owners of barges that carry the charcoal from Baraawe to offshore vessels pay a tax of 2.5% of the estimated value of their cargo. While smaller boats are charged $0.5 per sack of charcoal. Porters employed for loading and discharging charcoals must also pay 2.5% of their salaries to Al-Shabaab.

Table: Tax figures for charcoal production in Al-Shabaab controlled areas in April 2011

Producers	Workers	Transporters	Buyers	Small Boat/ Transporters	Port workers	Dhows/ Vessels	Exporter
2.5% of business	2.5% of income	2.5% of business + checkpoint per truck	2.5% of business	2.5% of business	2.5% of income	Docking fees	Export tax per sacks of charcoal

8. The charcoal trade is affected by seasonal factors. Charcoal is more expensive during the rainy season, and freight costs are more expensive during the monsoon season.[7] Thus, depending on the season, the C&F (custom and freight) price of charcoal in the UAE or Saudi varies approximately between $5 and $7 per sack. A sack of Somali charcoal sells approximately between $8 and $11 in the UAE and Saudi Arabia.[8] These variations are reflected in the taxation table below.

Table: Charcoal Export Tax in Kismaayo and Baraawe in April 2011 (prices are approximated per sack)

List of Exported Goods	Market Price in Somalia	Shipping Cost		AS Tax	Small Boat Charge	Lever Charge	Other Expenses	Total Cost C&F GCC		Market Price in UAE in AED		Market Price in UAE in USD	
		Low Season (Oct. to Apr.)	High Season (May to Sep.)					Low Season (Oct. to Apr.)	High Season (May to Sep.)	Low Season (Oct. to Apr.)	High Season (May to Sep.)	Low Season (Oct. to Apr.)	High Season (May to Sep.)
Kismaayo Charcoal (sack 23-25Kg)	$3 - $3.5	$1.50	$2.50	$1.20		$0.20	$0.50	$6.10	$7.10	AED28-32	AED34-35	Approx. $7.8-8.9	Approx. $9.45-9.72
Barawe Charcoal (sack 23-25Kg)	$2 - $2.5	$1.50	$2.50	$0.60	$0.50	$0.40	$0.10	$5.00	$6.00	AED29-34	AED35-37	Approx. $8.05-9.45	Approx. $9.72-10.38

[5] Interviews conducted in the UAE with charcoal traders between November 2010 and March 2011.
[6] Interviews conducted in the UAE with Somali charcoal traders and transporters between November 2010 and March 2011, as well as observation in the creek in Dubai and Sharjah.
[7] Interviews conducted in the UAE with freighters between November 2010 and March 2011.
[8] Interviews conducted in the UAE with charcoal traders between November 2010 and March 2011.

9. Some privileged companies are permitted to export charcoal tax free, using green colored sacks reserved exclusively for Al-Shabaab-approved enterprises. These sacks are not available for purchase on the local market, and are usually sourced in Dubai, the UAE.[9]

Picture: Bundle of Green Charcoal Sacks destined to Kismaayo (picture taken on Dubai Creek on 31 March 2011)

10. With regards to sugar and other commodities, large vessels docking in Kismaayo pay a docking fee, and the porters who offload sugar cargoes also contribute 2.5% of their earnings to Al-Shabaab.

11. Al-Shabaab's revenues don't end at the port. Once cleared, sugar is delivered to local warehouses, and then onwards to border areas and smuggled to Kenya or Ethiopia. Local sugar buyers and transporters must pay 2.5% of the estimated value of their commerce to the local Al-Shabaab authorities and, if stopped at an Al-Shabaab checkpoint, transporters must pay an additional 'checkpoint fee' per truck.[10]

Table: Sugar Import Tax in Kismaayo in April 2011 (prices are approximated in USD)

Kismaayo: List of Imported Goods	Market Price in April 2011	Shipping Cost		Custom Fees	Handling Charges	Truck Transport + Offloading (not included if product sold on the port)	Total Cost from port to Warehouse (exc. Shipping)	Total ShippingCosts and Custom Fees		Transport to Liboi/Garissa etc..	Wholesale Costs in Garissa in April 2011	
		Low Season (Oct. to Apr.)	High Season (May to Sep.)					Low Season (Oct. to Apr.)	High Season (May to Sep.)		Purchase Price	Sell Price
Rice/Sugar/weatflower (sack of 50Kg)	**$33-$40**	$2-$2.5	$3-$5	$1.00	$0.25	$0.35	$1.60	$3.6-$4.1	$4.6-$6.6	$6.00	$45.00	$53-$55
Rice/Sugar/weatflower Metric Ton	**$660-$800**	$40-$50	$60-$100	$20.00	$5.00	$7.00	$32.00	$72-$82	$92-$132	$120.00	$900.00	$1060-$1100

[9] Interview conducted in Nairobi on 27 April 2011 with a Kismaayo resident and charcoal trader. Also on 31 March 2011, the Monitoring Group observed bundles of empty green sacks of charcoal being loaded on MSV Al Arif MNV 2091 and exported to Kismaayo.

[10] Interview conducted in Dubai with a commodity trader on 4 April 2011.

Annex 3.2.a.: Taxation routes (with call outs)

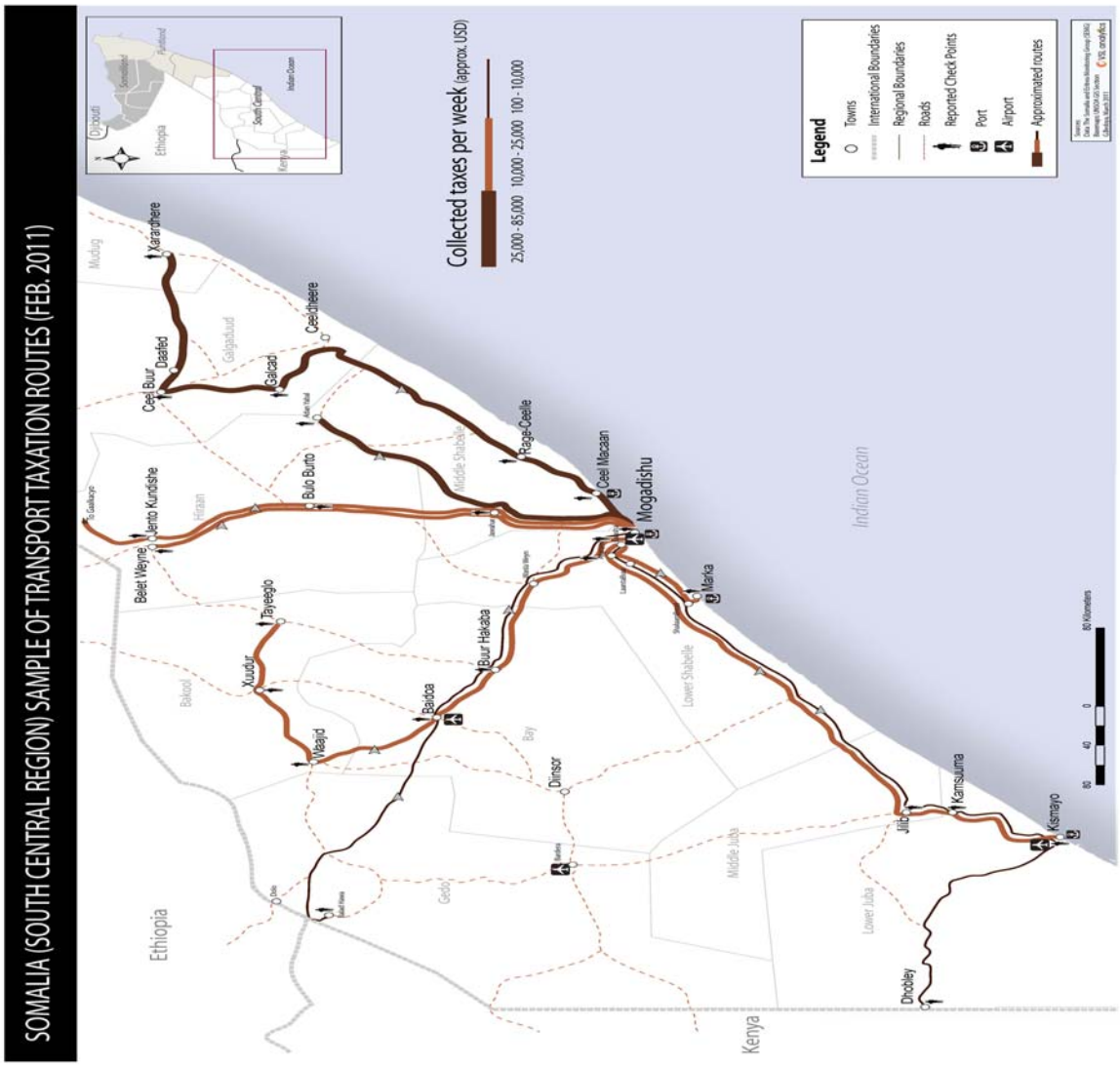

Annex 3.2.b.: Taxation routes (without call outs)

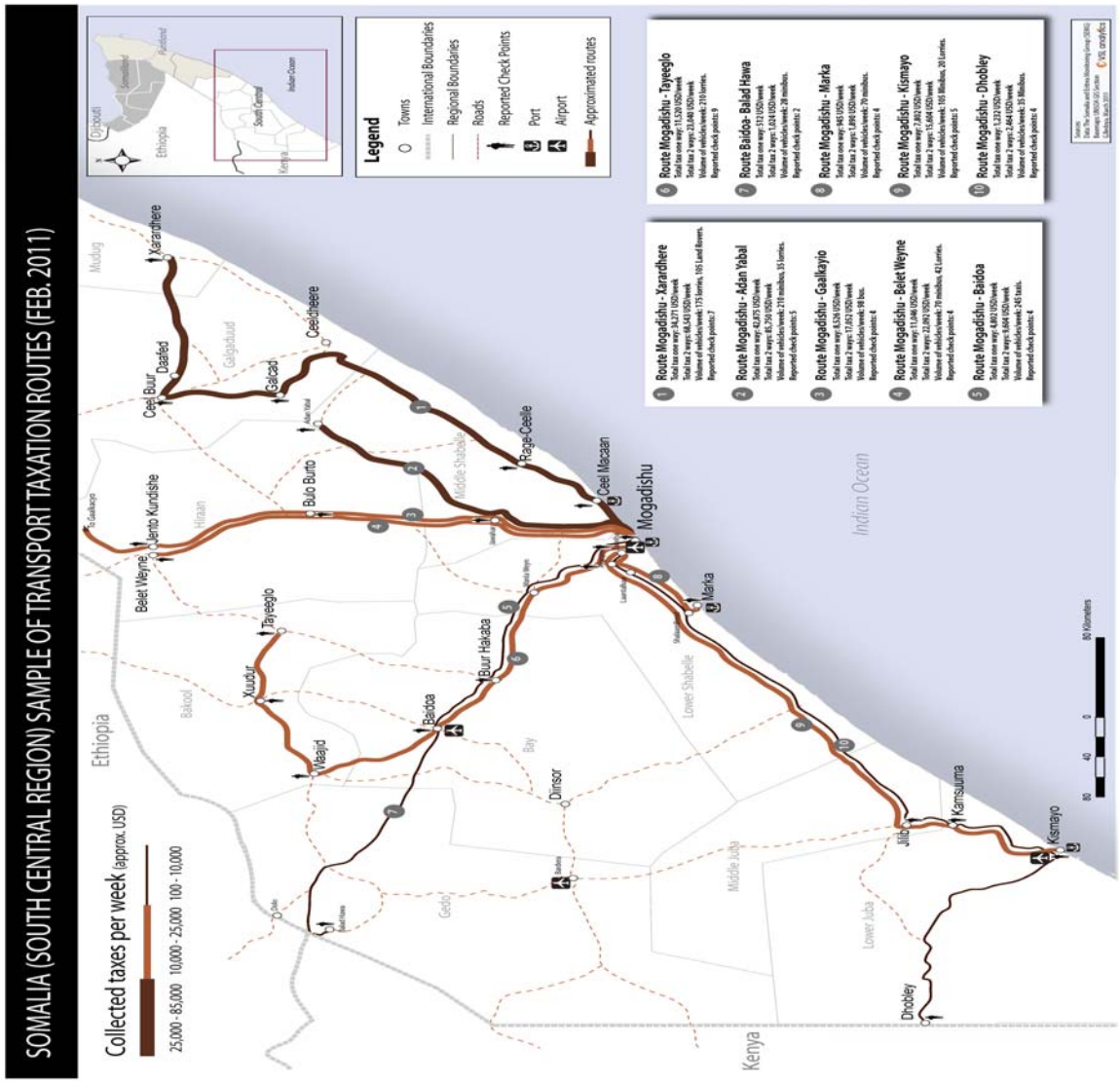

Annex 4

Piracy

Annex 4.1.: Pirate Tactics, Techniques and Procedures

Annex 4.1.a.: Pirate attack on the MV *Almezaan*

1. On 23 March 2010 at 0800 UTC[1], the Panama-flagged and UAE-based general cargo vessel MV Almezaan (IMO 7906710)[2] came under pirate attack while en route to Mogadishu, reportedly at position 0348N.04808E, an estimated 33NM off the coast of Somalia. The vessel issued a distress call.

2. Eight minutes later, at 0808UTC, UKMTO[3] confirmed the attack and monitored a radio call from the vessel saying that the 'security team has returned fire' and that the pirates are approaching the vessel for a second attack.[4].

3. Half an hour later, the MV Almezaan reported its current position to be 0345N.04807E, roughly 3NM away from its previous position. It also stated that the vessel had been attacked by 3 skiffs carrying pirates armed with AK47's and that the MV Almezaan's 'on board security' had fired parachute flares. No casualties were reported.[5]

4. Spanish EUNAVFOR frigate ESPS NAVARRA, patrolling not far from the incident, immediately responded to the distress call from the vessel. At 0916 UTC the helicopter of the ESPS Navarra detected a pirate whaler and two skiffs heading towards the Somali coast at position 0354N.04758E, being 11.75NM (course 301°) from the initial reported position of the MV Almezaan. The helicopter forced the pirates to stop by firing warning shots, using a 12.7mm heavy machine gun. At 1003 UTC the Spanish Navy vessel deployed a boarding team onto the skiffs and the whaler. At about the same time, two other skiffs were detected in the vicinity and stopped as well.

5. Upon boarding the two skiffs, the Spanish team found a dead body on one of them, with a gunshot wound to the thorax. The boarding team also observed numerous, small calibre bullet holes in the skiff. The bottom of the skiff was found to be full of water, mixed with blood, and contained a large quantity of ammunition and cartridges. Among the weapons were 3 RPG grenades and 3 launchers.

6. At 1300 UTC[6] the boarding team then boarded the two other skiffs, which had been stopped nearby. As both skiffs contained lots of fishing equipment and none of the usual evidence of piracy activity, they were determined to be genuine fishing boats and fishermen and not part of the PAG. Both fishing skiffs were released and continued on their way.

---

[1] As reported by the Captain of the MV Almezaan , Mr. Syed Sohail Hasan, Pakistani nationality.
[2] Owned by Shahmir Maritime (IMO 1519448), Care of Biyat International Group of Companies LLC, PO Box 50255, Dubai, UAE.
[3] The UK Maritime Trade Operations (UKMTO), based in Dubai, acts as the primary point of contact for merchant vessels and liaison with military forces in the region.
[4] UKMTO confidential reporting obtained by the Monitoring Group.
[5] UKMTO confidential reporting obtained by the Monitoring Group.
[6] After the 1st boarding and securing the crime scene.

7. At the same time (1300 UTC), the medical officer from the ESPS Navarra boarded the skiff with the dead body, confirmed the victim's death and reported that the body had two bullet wounds to the thorax of a small calibre, probably either 5.56mm or 7.62mm. The state of rigor mortis indicated the moment of death to have been 4-5 hours prior to the EU boarding — approximately the same time as the reported attack on the MV Almezaan.

8. At 1900 UTC the bullet-pierced skiff was cast adrift and the 6 pirates and the corpse were taken on board the ESPS Navarra, together with their remaining skiff.

9. The six pirates identified their deceased associate and stated that two other members of their group had been killed and fallen overboard during the shoot-out with the ship they had attacked. All pirates identified the ship as a general cargo vessel and, when in sight of the MV Almezaan, confirmed that it corresponded to the ship they had attacked, but were not able to identify the vessel by name.

10. A day later, on 24 March 2010 at 0800UTC the Captain of the MV Almezaan accepted a request for boarding, permitting an ESPS Navarra team to board his vessel, accompanied by the EUNAVFOR FHQ Legal Advisor.

11. According to the MV Almezaan's Captain, his vessel was bound for Mogadishu when it was attacked at position 0354N, 04806E[7] by a PAG that had opened fire with AK47 assault rifles. He stated that although the vessel lacked the speed to escape, the crew had managed to repel the PAG by firing parachute rocket flares at them. Asked about the presence of arms or an armed escort on board of the MV Almezaan, the Captain said that he 'assumed' he didn't have any security on board and that the ship wasn't carrying any type of weapons. When shown pictures of the skiffs and the whaler, he said that they were different from the ones involved in the incident and that the pirates apprehended by EUNAVFOR therefore couldn't have been those who had attacked his ship. Consequently, the Captain did not wish to file a formal complaint against the individuals apprehended by the ESPS Navarra.[8]

12. The ESPS Navarra boarding team had no authority to conduct a more thorough search of the MV Almezaan and returned to their vessel, leaving the MV Almezaan to continue its journey to Mogadishu.

13. Since the Captain and crew of the MV Almezaan had not identified the pirates or filed a complaint, they could not be held legally responsible for the assault against the MV Almezaan. Moreover, the pirates' confession and the presence of heavy weaponry in their skiff was considered insufficient evidence to merit sending them to stand trial in Kenya. They were released and returned to the Somali coast. The body of the deceased pirate was handed over to AMISOM in Mogadishu.

[7] Position is located close (6NM) to initial reported position, and close (8NM) to the position where the pirates were found, 28 NM off the Somali coastline and 46NM off Ceeldheere.
[8] As per the Captain's written declaration provided to EUNAVFOR.

Analysis

14. The MV Almezaan is a 30-year-old 'low and slow'[9] UAE-based general cargo vessel, which routinely sails between the UAE, Yemen and Somalia. The vessel has not adopted any of the 'best practices' prescribed by the shipping industry for counter-piracy, and has never registered or reported its journeys with MSCHOA[10] or UKMTO. In the past, it has twice been hijacked by Somali pirates.[11]

15. The location and position of the reported attack is consistent with the location of the PAG apprehended by the ESPS Navarra, given the timing between the initial distress call and the arrival of the helicopter at the scene. The details of the MV Almezaan's distress call are also consistent with description of the PAG and its weapons. No other PAG's were detected in the vicinity of the incident and the pirates identified the MV Almezaan as the vessel they had attacked.

Conclusions

16. The nature of the injuries to the deceased pirate, and the bullet holes in the skiff, indicate that a firefight took place. The time of death of the victim, as determined by the medical officer of ESPS Navarra, is consistent with the timing of the reported attack. In view of the MV Almezaan's initial report to UKMTO, that the vessel had come under attack by a PAG and that its security team had returned fire, the Monitoring Group believes that a firefight took place between the PAG and the MV Almezaan. The MV Almezaan Captain's claim that his crew deterred a team of heavily armed pirates only by using parachute flares is not credible.

17. The Monitoring Group therefore believes that the vessel MV Almezaan was indeed carrying weapons on board with the purpose of protecting and defending themselves against Somali pirates. The incident took place inside the Somali Exclusive Economic Zone and the MV Almezaan then continued its journey to Mogadishu, presumably with weapons on board, in violation of the general and complete arms embargo on Somalia.

18. The operator of the vessel, Biyat International Group of Companies LLC[12] and its managing director Mr. Mohammed Iqbal, has not replied to a letter from the Monitoring Group seeking clarification.

[9] Max 6.2 knots.
[10] Maritime Security Center-Horn of Africa.
[11] May and November 2009.
[12] Biyat International Group of Companies LLC., PO Box 50255, Dubai, UAE.

Annex 4.1.b.: Hijacking of the MV *Victoria*

1. In the afternoon of 5 May 2009, approximately 120NM north of Bossaso (Puntland), the German-owned bulk carrier MV Victoria[1] was sailing through the calm waters of the 'Internationally Recommended Transit Corridor' of the Gulf of Aden (IRTC) in an unescorted convoy. The UKMTO[2] registered vessel was coming from Kandla (India), where it had loaded 10,000 tons of rice, and was destined for Jeddah, Saudi Arabia, to offload its cargo.

2. The crew, consisting of 11 Romanian seafarers, all between 22 and 64 years old, were well aware of the risk sailing through pirate infested area and had implemented some basic security measures to defend themselves from potential attacks.[3] However, loaded to full capacity, and with only a 2-metre high freeboard,[4] they also realized they were an easy target for pirates.

3. At around 1510PM Local Time (LT), the ship's radar screen showed a boat approaching the MV Victoria at relatively high speed. Three crewmembers present on the bridge had the small boat in sight and described it as a skiff, off the port side of the MV Victoria at an approximate distance of 4 miles. The three crewmembers remained on the lookout, positioning themselves on portside, starboard and the head of the bridge.

4. The ship's Captain was immediately called to the bridge, where he took manual control of the vessel and initiated evasive manoeuvres, turning the ship in starboard direction. However, the evasion tactics significantly slowed the ship speed, from 12.5 knots to 10, and then eventually to only 5 knots. At the same time the First Officer on board reported the incident to nearby naval vessels and informed the crew of the MV Victoria via SPA[5] that the vessel was under pirate attack.

5. As the skiff rapidly drew nearer, the crew counted 8 or 9 armed pirates on board. As a last resort to repel the attackers, the crew started the fire-hoses, but soon realized they couldn't develop sufficient pressure to direct jets of water against the pirates. A few moments later the first pirate boarded the MV Victoria using an aluminium ladder, immediately followed by his armed companions, and the crew heard shots being fired at the forecastle of the ship. As the pirates climbed on board, the Captain pushed the ship's security button, which sends out a distress signal directly to the owning and managing shipping company.[6] The MV Victoria had now officially been hijacked at position 13°22'00" N 049°23'00" E.[7]

---

[1] IMO 9290074 — Call sign V2BQ5 — 2004 build — Antigua & Bermuda flagged — German owned and managed.
[2] The UK Maritime Trade Operations (UKMTO) office in Dubai acts as the primary point of contact for merchant vessels and liaison with military forces in the region.
[3] Cutting of the last stair wells leading up to the bridge, welding metal plates to the windows, securing the engine room and positioning some fire-hoses on deck.
[4] The distance between the level of the water and the upper surface of the *freeboard* deck amidships at the side of a hull.
[5] Public Address System, communication system for use aboard ships.
[6] Intersee Schiffahrtsgesellschaft mbH & Co. KG, Weedendamm 26-28, 49733 Haren (Ems)— Germany.
[7] Ten minutes after being hijacked a naval helicopter arrived at the scene but could do no more than to ascertain itself that the ship had been hijacked.

Towards anchorage at Eyl

6. Having climbed onto the ship's command deck, the pirates fired through the bridge's glass housing, forcing the Captain, the First Officer and one other crewmember present on the bridge, to open the door and surrender. The three were then held at gunpoint, instructed to call all crewmembers to the bridge and told to lie down on the deck.[8] As soon as all eleven members of the crew were gathered on the bridge and the Captain identified, the latter was escorted to his cabin and instructed to bring back to the bridge a crew list, the crew's passports and a cargo list.

7. Back on the bridge the pirates made it clear to the Captain that they wanted to go to Eyl, a town on the north-eastern coast of Somalia, notorious as a base for pirates. Unfamiliar with the location, the Captain opened an electronic chart of Somalia. The pirate leader, clearly conversant with navigation charts, decisively pointed with his finger at a point on the map and said again, "Eyl". The chief and 2nd engineers were instructed to adopt heading 1.30 and were sent to the engine room to get the vessel moving. All remaining crewmembers were ordered to stay on the bridge, while the MV Victoria set sail for Eyl Somalia, towing the pirate skiff aft.[9]

8. En route to Eyl, an incoming call was received on the ship's satellite phone, which the crew was initially not allowed to answer. However, after repeated calls and some urging from the crew, the pirates were eventually persuaded to allow the call to be answered. The caller turned out to be the shipping company's security officer, to whom the crewmembers were able to officially confirm the hijacking.

9. Over the next 74 days, the pirates made good use of the MV Victoria's satellite phone, reportedly placing 1631 phone calls in total.

73 days anchored off Eyl

10. The journey to Eyl lasted about two days, during which the crew was obliged to spend the entire time, day and night, on the bridge of the vessel and were not allowed to talk to each other.[10] The MV Victoria arrived at Eyl on Thursday, 7 May 2009, at 0925AM LT and anchored approximately 7NM offshore. The pirate attack team then left the ship and were replaced by a new group of pirates.[11]. Among them was the pirates' senior commander, accompanied by negotiator "Loyan" (see Annex 4.2). Upon arrival, the crew was instructed to hoist one of the new group's skiffs aboard, which they did, using the ship's cranes.[12]

11. The pirate commander spoke only to the MV Victoria's Captain, explaining how things were expected to evolve during the negotiations with the shipping company. He also permitted the crew to

[8] The pirates were armed with an RPG launcher, machine guns and pistols
[9] The pirate skiff never made it to Eyl and got lost during the voyage.
[10] It subsequently emerged that between the hijacking and arrival at Eyl the crew's cabins were searched and that some personal belongings were taken.
[11] Guards, have a duty to guard and look after the crew and to prevent the ship of being hijacked by other pirate gangs.
[12] By lifting the skiff it accidently hit the hull of the MV Victoria and got severely damaged

move off the bridge into other quarters. The commander then left and was only seen 2 or 3 more times during the hijacking.[13]

12. The crew spent the next 73 days of the detention and negotiation phase, until 18 July 2009. Overall, they were well treated during that period,[14] with exception of some minor incidents. Water and rice were available on board ship, and the pirates regularly supplied themselves and the crew with fresh rations including flour, potatoes, onions, goat, pineapple compote, juices (guava), and fruits. Towards the end they also brought fresh water in plastic drums, and fuel.

13. The crew estimated the total size of the pirate gang at approximately 32 men, of whom 16 to 18 stayed on board at any one time to guard the crew and vessel. Between 6 and 8 men were always on duty. Three of appeared to enjoy seniority and exercised some authority over the others.[15] One of these three had been involved in the initial hijacking at sea[16] and was the only pirate who ever issued direct threats against the crew.[17] They asked the crew for alcohol and appropriated for themselves the crew's cameras and laptops.[18]

14. The pirates appeared to be on constant alert, apparently at the threat of attack by other pirate gangs. For defence they disposed of the following weapons: 2 light machine-guns with bipods, 1 RPG launcher, 14 Kalashnikov-type assault rifles and two pistols. The weapons were shared between the pirates and usually held by the guards on duty. One particular group of guards were seen cleaning their weapons on a daily basis. They also conducted assembly and disassembly competitions with the assault rifles. One of the machine guns was positioned on the deck, right in front of the bridge.

15. The guards were regularly supplied with *qaad,*[19] which sometimes resulted in heated discussions and quarrels, several fistfights and even a shoot out. On one occasion a guard was tied up by his fellow pirates and brought to shore.

16. The crew noticed other hijacked vessels anchored in the vicinity of the MV Victoria.[20] One crew member described Eyl like a well-organized parking lot, where each vessel had a dedicated parking area. Once a vessel was released and had left Eyl, the others moved up to the next parking area, making space for the next hijacked vessel to arrive.

---

[13] When negotiations moved into their final phase, the commander spent7 to 10 days on the vessel. However, crewmembers cannot exclude the possibility that there were actually two commanders.

[14] The female First Officer of the MV Victoria was never harmed, a guarantee she received from negotiator Loyan upon arrival in Eyl.

[15] Crew believed they were named (phonetically) Ismail, Barcal and Ferer.

[16] According to a crew debrief in Salalah (Oman) on 23 July 2009 he is believed to have received US$ 150,000,00 as his share of the ransom, while the other two 'leaders' each received US$80,000,00.

[17] He told the crew that if the owner did not pay in time, he would kill a crew member every 24 Hrs.

[18] Most of the crew's personal belongings like cell phones, cameras, laptops etc. were returned to them shortly before the end of the hijacking.

[19] Qaad, also known as khat or miraa, is an evergreen shrub *(Catha edulis)* native to East Africa and the Arabian Peninsula, having dark green opposite leaves that are chewed fresh for their stimulating effects.

[20] Voices heard on VHF and visual observations refer to hijacked vessels MV Malaspina Castle (Eyl, 6 Apr 2009-9 May 2009), MV Hansa Stavanger (Eyl, 4 Apr 2009-3 Aug 2009) and MV Horizon 1 (8 Jul 2009-8 Oct 2009).

17. On an unknown date, at least two of the MV Victoria's crew heard the sound of an aircraft overflying the vessel, followed by the sound of an object plunging into the water. Shortly afterwards, the pirates were supplied with a package containing fresh t-shirts and bed sheets.[21]

Negotiations and ransom drop

18. Negotiations for the release of the vessel were handled by pirate negotiator 'Loyan', whom crewmembers described as "different", "friendly", and "wise", and apparently not a member of the pirate gang on board the MV Victoria. Loyan appeared instead to be an outsider who was "appointed" by the pirate commander to negotiate with the shipping company. Although Loyan seemed to have no direct authority over the pirates on board of the vessel, he nevertheless appeared to be influential.

19. In the early stage of the negotiations Loyan came and went regularly. The crew was usually not present during the negotiations on the bridge and therefore didn't have much interaction with him. However, as negotiations entered their final phase, Loyan stayed on board the ship day and night.

20. In general, the negotiations for the release of the MV Victoria have been described as fairly smooth, although at the very end they faltered and were delayed for at least 14 days by a disagreement over US$ 50,000. From an initial demand by the pirates for US$ 8 million, the ransom demand eventually descended to a mutually agreed sum of US$ 1.95 million.[22] Later, the pirates communicated to the media that they had received US$ 1.8 million for the release of the vessel. It therefore appears that pirate negotiator Loyan and the pirate commander kept US$ 150,000 for themselves from the total amount.[23]

21. The ransom was due to be air dropped into the water on 17 July 2009. Just prior to that date, all pirates involved in the operation came to the ship to collect their shares.[24] All were then supplied with brand new beige military uniforms, boots and belts in order for them to leave the ship dressed like Puntland security forces. Loyan told the crew that the pirates could either leave the ship immediately after the money drop, or that they could stay on board and secure the safety of the crew until the vessel was ready to leave. The crew accepted the second offer.

22. On 17 July 2009 at 11:45AM LT the money was parachuted into the ocean near the MV Victoria. It was quickly recovered and brought on board, where it was divided between the pirates. As agreed with the crew, the pirates remained on board until the early morning of 18 July 2009,[25] when the MV Victoria set sail for Salalah, Oman.[26]

---

[21] The aircraft was not visually observed. Nevertheless, the crewmembers firmly believed that the package of T-shirts and sheets was delivered by airdrop.

[22] At a very early stage of the negotiations, Loyan shared with the Captain of the MV Victoria his calculation of the final ransom payment and came up with a target figure of US$ 2 million.

[23] Negotiating a separate amount for themselves is a tactic routinely used by pirate negotiators, as in such cases as the MV Pompei, MV York, Barge DN 127 (Jan De Nul), and others.

[24] Crew members estimated their number at about 30.

[25] 0500AM local time.

[26] On its way to Salalah, north of Socotra, the MV Victoria had a rendez-vous with a tug boat, set up by the shipping company, who provided the crew with medicine, water and other logistical supplies. In Salalah the crew was debriefed on the hijacking and returned home. A forensic team of the German Federal State Investigation Office arrived on 20 July 2009 in Oman in order to record all traces and evidence necessary for the initiated investigation. Later the vessel was brought to Delfzijl, Holland, to conduct necessary repairs due to the vessel's long and immobile stay in the water.

What does a hijacking case cost?

23. The MV Victoria hijacking is illustrative of the costs typically associated with an act of piracy. The total cost of the MV Victoria hijacking represents **€3,219,885.80**, which are broken down as follows:

Direct costs of the hijacking[27]:

- Company costs (travel, communication, hotel, meetings, etc.)
- Cash stolen by the pirates on board the hijacked vessel
- Communications from the vessel
- Lawyers
- Private security risk company (negotiations, ransom delivery, debrief etc.)
- Ransom payment
- Charter of a tug boat after the hijacking
- Port and agent's fees
- Repairs (hull, machinery, equipment, computers, etc.)
- Medical costs

In the case of the MV Victoria, these direct costs amounted to **€2,585,161.27**.

24. In addition, the shipping company suffers the indirect costs deriving from the loss of hire of the vessel. In the MV Victoria's case these involved 141.5 days, corresponding to a total cost of **€634,724.53.**

25. In most cases, the direct costs of a hijacking may be eligible for coverage under a shipping company's 'Kidnap & Ransom' and 'Hull and Machinery' insurance policies. However, while the ransom payment itself and the fees of the private security companies negotiating and delivering the ransom money are typically covered right away by the responsible underwriter, other costs may be contested. The situation may be further complicated when a policy involve multiple underwriters, or when it is unclear clear which underwriter or which policy covers which costs.[28] In the case of the MV Victoria hijacking, some costs have already been advanced by underwriters, while liability for other costs has yet to be determined.

[27] Not limited to the costs mentioned.
[28] This could possibly be further complicated by the fact that one policy may be covered by different underwriters.

Annex 4.1.c.: Modified skiff

Modified skiff with storage and universal mount for use of heavy or light machine guns (2010 seizure)

Annex 4.1.d.: Seized pirate document (distribution of shares)

This document was recovered from Somali pirates on 5 March 2010 (Indian Ocean). The document shows the distribution of shares according to each pirate's contribution and position within the operation.

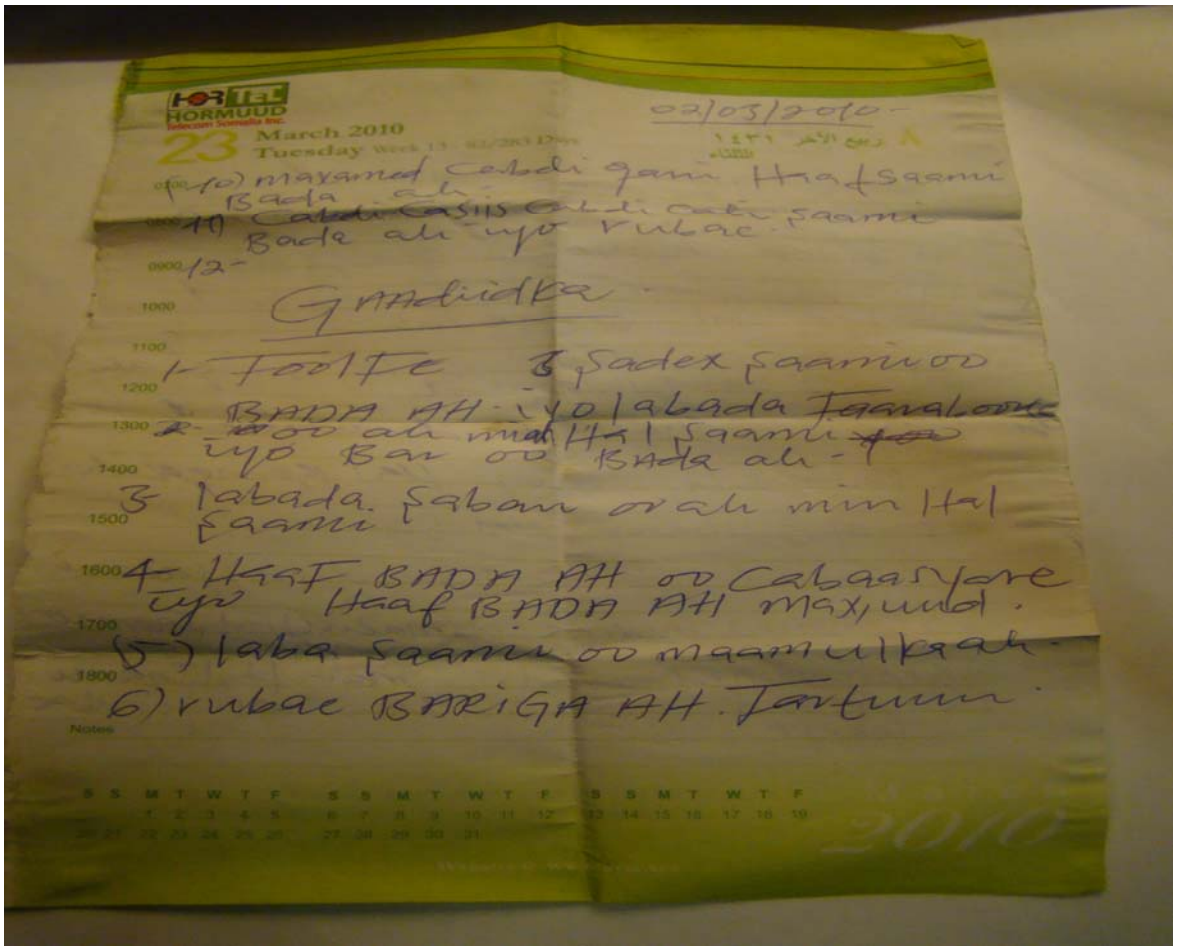

Translation

10) Mohamed Abdighani one sea share.

11) Abdiaziz Abdi Ali one and one quarter sea share.

Equipment

1) Volvo (whaler): three sea shares.
2) The two skiffs: one and a half sea shares for each.
3) The two RPG's: one share each.
4) Half sea share for Abaas Yare and the same for Mohamud.
5) Two shares for the administration.
6) Quarter sea share for Fartuun.

Annex 4.1.e.: Weapons, equipment and motherships 2010-2011

Typical arsenal of old weapons (2011EU NAVFOR seizure) used by sea-going pirates, comprising pistols[1], Kalashnikov-pattern assault rifles, PKM light machine guns, or equivalent

[1] The most common pistols used among pirates are the Makarov and Tokarev (TT).

Typical arsenal of RPG grenades (2010 EU NAVFOR seizure), RPG launchers and RPG expulsion charges, commonly used by sea-going pirates during an attack on a merchant vessel

Weapons of sea-going pirates often include knives of various manufacture (2010 seizure)

Typical pirate attack skiffs with 60HP Yamaha outboard engine, ladder with welded bow, grappling hook, ropes, and spare fuel (2010)

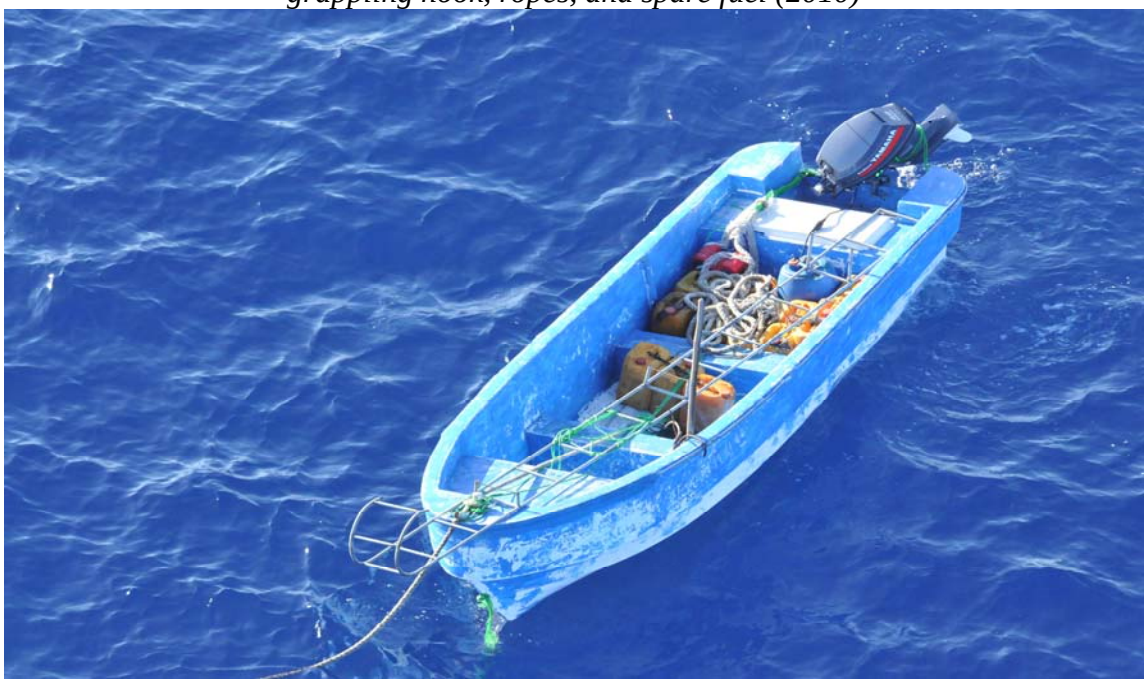

Picture of skiff and pirates taken during attack on MV Vancouver Bridge (11 March 2011)

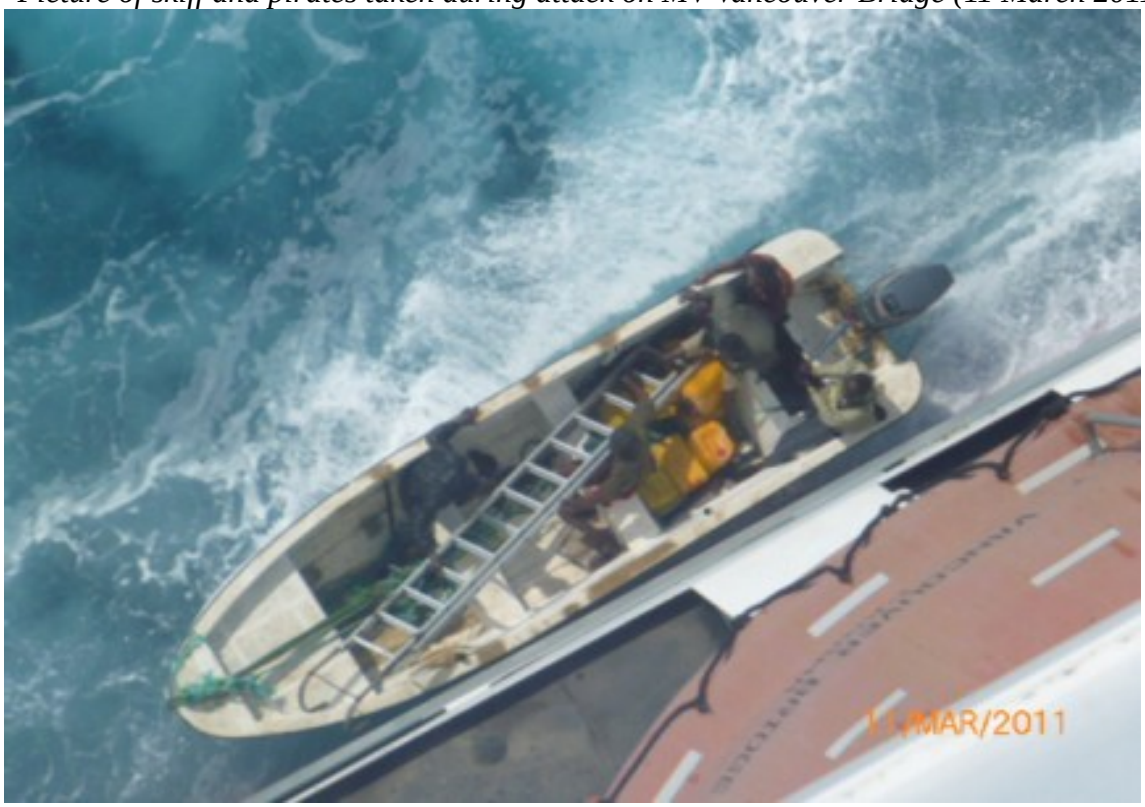

Typical pirate 'whaler' motherships, used as a logistical base and platform from which to launch attacks against merchant vessels (2010)

Typical hijacked 'dhow' mother ships with skiffs on board and towed (2010-2011). Used by pirates as a logistical base[2] and platform from which to launch attack skiffs against merchant vessels

[2] For transporting commodities, fuel, weapons, skiffs, outboards, etc.

Pirated fishing vessel used as mothership (February 2011)

Pirated merchant vessel (MV) used as mothership: Al Nisr Al Saudi (October 2010)

Annex 4.2.: Case study: Loyaan Siciid Barte, pirate negotiator

1. Another development has been the growing importance of pirate negotiators, also called 'interpreters', within piracy networks. Important negotiators in 2009 and 2010 included Ali Hassan Sharmarke, Looyaan Si'id Barte (see below), Mohamed Saaili Shibin, and Ahmed Saneeg.

2. Negotiators are entrusted with one of the most important tasks in the business: to get the shipping company to pay the maximum amount of ransom for the release of its hijacked vessel. Some negotiators may be involved with two or more ships at the time, sometimes for different networks.[1] At the time of writing, some 14 pirate negotiators are negotiating the release of 25 merchant ships, trawlers and a sailing yacht in exchange for millions of dollars.

3. Since negotiators must master foreign languages, especially English, they are usually recruited from outside pirate networks, operating essentially as 'consultants' to pirate militias, although often linked by clan affiliation. Many have worked or studied outside Somalia, and continue to travel abroad.

4. A pirate negotiator must follow his employer's instructions carefully and any negotiation techniques he employs must be discussed in advance with the pirate leader, but he (and so far, all negotiators have been male) must also possess the social skills required to bring the parties to agreement. Threats to kill the hostages are a common tactic, as is prolonging the negotiations by maintaining long periods of silence.

5. Generally, a negotiator will only spend enough time on board ship to conduct his negotiations, except during the final and decisive phase when he may stay on board day and night. In his communications with the owners or the operators of the hijacked vessel, the negotiator uses a pseudonym to conceal his own identity. He also changes his cell phone number on a regular basis, although many prefer only to use the ship's satellite phone to engage in communications.

6. Pirate negotiators typically receive twice the share awarded a pirate guard for their services, although this varies across pirate groups. But in a number of cases negotiators have also extracted additional, secret payments from shipping companies either for themselves, or in concert with the pirate militia leader, in some cases giving instructions for funds to be wired to a foreign account.[2] As their earnings grow, some negotiators have also emerged as investors in pirate operations as well.

Looyaan Si'id Barte

7. On 29 January 2009, just before dawn, the Bahama-flagged and German-operated gas tanker MV Longchamp (IMO 9005106) was hijacked by seven Somali pirates off the southern coast of Yemen at position 14°01'00"N, 049°41'00"E , about 60NM from the port of Al-Mukalla in the Gulf of Aden. The vessel was ordered to sail to the Somali fishing town of Eyl, a notorious hub of pirate activity, where it

[1] In one particular case a negotiator was involved in 4 or 5 hijacking cases simultaneously.
[2] E.g. MV Pompeï (18 April 2009-29 June 2009) – MV Victoria (05 May 2009-18 July 2009), MV York (23 October 2010-09 March 2011).

was subsequently anchored. Soon after its arrival the ship was visited by a Somali pirate negotiator, apparently appointed by the pirate gang, who contacted the Hamburg-based operator of the Longchamp, Bernhard Schulte Shipmanagement GmbH & Co. KG ('BSMD').

8. The hijacking of the Longchamp was the first of 20 Somali hijacking cases in which pirate negotiator 'Loyan' was reportedly involved between January 2009 and April 2011.[3] These include:

1. MV Longchamp (29 Jan 2009-28 Mar 2009)
2. MV Malaspina Castle (06 Apr 2009-09 May 2009)
3. MV Win Far 161 (06 Apr 2009-11 Feb 2010)
4. MV Patriot (25 Apr 2009-04 Jun 2009)
5. MV Ariana (02 May 2009-10 Dec 2009)
6. MV Victoria (05 May 2009-18 Jul 2009)[4]
7. MV Navios Apollon (28 Dec 2009-28 Feb 2010)
8. MV St James Park (28 Dec 2009-04 May 2010)
9. MV Asian Glory (01 Jan 2010-11 Jun 2010)
10. MV Al Nisr Al Saudi (02 Mar 2010-07 Dec 2010)
11. MV Frigia (23 Mar 2010-29 Jul 2010)
12. MV Samho Dream (04 Apr 2010-06 Nov 2010)
13. MV Marida Marguerite (08 May 2010-28 Dec 2010)
14. MV Panega (11 May 2010-09 Sep 2010)
15. MV Polar (30 Oct 2010-to present)
16. MV Hannibal II (11 Nov 2010-17 Mar 2011)
17. MV Jahan Moni (05 Dec 2010-14 Mar 2011)
18. MV Thor Nexus (25 Dec 2010-12 Apr 2011)
19. MV Sinin (12 Feb 2011-to present)
20. MV Irene SL (09 Feb 2011-08 Apr 2011)[5]

9. As of April 2011, Loyan was still actively involved in 2 hijacking cases.[6] It cannot be ruled out that he has been involved in other cases as well, possibly using aliases.

10. In his negotiations with shipping companies and professional negotiators engaged by corporate risk firms, 'Loyan' tries to remain as anonymous as possible, calling himself 'Loyan', "Leon" and "Ali", or sometimes using pseudonyms like "Blue Moon", "Red Sun", "Seabird" or "Bluefish".

11. Loyan's services have been much in demand over the past two years.[7] Although primarily employed by the Puntland Piracy Network (PPN), he has performed at least 6 negotiations on behalf

[3] Of which 17 cases have been corroborated by multiple independent sources.
[4] In addition to various credible sources Loyan's involvement as a pirate negotiator in the hijacking of the MV Victoria has been reported in an article by Canadian freelance journalist Jay Bahadur in June 2010 who visited Eyl in June 2009 while the MV Victoria was there anchored: http://www.ft.com/cms/s/0/e5f60614-7d23-11df-8845-00144feabdc0.html#axzz1JHJN0NCU
[5] A Greek flagged, owned and managed Crude Oil Tanker, released on 08 April 2011 and ransomed for a record amount of US$11 million.
[6] MV Polar (30 Oct 2010) and MV Sinin (12 Feb 2011).
[7] 8 hijackings in 2009, 9 in 2010 and 2 so far in 2011.

of the Hobyo-Harardheere (HHN) network as well, suggesting that he has established a solid reputation with leaders of both groups.

12. In September 2010, while simultaneously involved in 3 hijacking cases, he took on a fourth case, replacing another pirate negotiator called 'Ali Jama'[8] as lead negotiator for the ransom of the MV Marida Marguerite. Three months later, however, on 8 December 2010, Loyan made his last phone call to the Marida Marguerite's owners and was in turn replaced by Ali Jama who, finalized the negotiations and released the vessel on 28 December 2010. Loyan was told that his dismissal was due to a lack of communication with the pirates and the crew on the MV Marida Marguerite but was probably also related to the fact that he was negotiating 5 vessels at the same time.[9]

13. Based on standard pirate business models (see Annex 4.3), the Monitoring Group estimates that, between January 2009 and April 2011, Loyan received at least US$500,000.00 for his services as a principal negotiator. In addition, given the substantial income he has generated so far and his deep involvement in the piracy 'business', it is highly likely that Loyan has also participated in some piracy operations as an investor.

Personal details

14. Loyan is described as being in his early forties, around 1.75 metres tall, medium build, and dark-skinned, with short hair and a goatee. He wears both prescription glasses and sunglasses and has one false eye, reportedly on the left side of his face, and surrounded by a scar. On board a vessel he is usually seen dressed in *macawiis*,[10]a t-shirt and slippers. He sometimes chews *qaad*.

15. Loyan speaks good English and may possess Russian language capabilities[11]. He is a skilled communicator and negotiator who often manages to finalize the ransom agreement at close to the amount he has targeted from the outset. Shipping company negotiators have described him as generally polite, straightforward, and determined, but also capable of being threatening when he feels the need.[12]

16. In various hijackings Loyan has been described by crewmembers as friendly, polite, clean, and well-mannered. On his occasional visits on board ships, he spends only sufficient time for the conduct of negotiations. However, when negotiations enter the final stage, Loyan stays on board of the vessel day and night. He makes regular phone calls to consult the pirate commander.

[8] Identified by a credible confidential source as 'Mohammad Saaili Shibin', approximately 55 years old, born in Qardho, Somalia, from the Osman Mahmud clan.

[9] MV Al Nisr Al Saudi (2 Mar 2010-7 Dec 2010), MV Marida Marguerite (8 May 2010-28 Dec 2010), MV Polar (20 Oct 2010-to present), MV Hannibal II (11 Nov 2010-17 Mar 2011), MV Jahan Moni (5 Dec 2010-14 Mar 2011).

[10] A *lungi* or wrap commonly worn by Somali men.

[11] As reported by crewmembers of the MV Malaspina Castle who claimed that Loyan appeared to be listening and understanding conversations they had in Russian.

[12] In one particular hijacking case, towards the end of the negation, Loyan issued the threat that if several million dollars was not agreed to be paid in three days they would start killing a crew member every 24 hrs from the end of that day, as declared by a confidential source to the Monitoring Group.

17. In his interactions with several crewmembers Loyan has told them that he was born in Dhinowda, Somalia, to a wealthy family, and to have a wife and three children who have lived in Mogadishu.[13] He claims to have studied abroad and to have lived in Dubai, India and Djibouti. At times he has mentioned a brother living in the United States. In conversations with the Romanian crew of the MV Victoria, he appeared to be knowledgeable about the country, and spoke of a female cousin who had studied in Romania in a distant past.[14]

18. On the basis of its investigations to date, the Monitoring Group believes that Loyan's real name is in fact Looyaan Siciid Barte, and that he is a member of the Darod / Majerteen / 'Iise Mahmud clan, Ahmed Khayre sub-clan. He is married to a woman named Najmo Ali Igal, who possesses Swedish travel documents and is believed to reside in Göteborg, Sweden. She is a member of the Darod / Majerteen / Omar Mahmud clan, Reer Khalaf sub clan, which inhabits parts of northern Mudug region.

19. In September 2009, Loyan was contacted by Sajeeth K., Business Develop Manager at Interman Training & Software Solutions,[15] a company based in Sharjah, UAE, which provides online computer training services. On the basis of its investigations the Monitoring Group believes that it is highly likely that the company had previously sold one of his products to him and therefore may have had access to some of his financial data. Unfortunately, several emails and a letter of the Monitoring Group sent to Sajeeth K. and the company remained unanswered.[16]

20. The Monitoring Group also believes that some of Loyan's past travels between 2004 and to date were conducted with Djibouti Airlines. The letter the Monitoring Group has sent to the company requesting for additional information remained unanswered.[17]

21. In the recent past, Loyan's presence has been established in Lithuania (22 to 26 April 2009), Djibouti (13 July 2010, and 10 to 12 August 2010), Sweden (24 August 2010) and Kenya (11 October 2010). It is also possible that Loyan has recently travelled to the United Kingdom.[18]

Associates of Looyaan Si'id Barte

Cabdiraxmaan Ciise Oomaar

22. In 2010, Loyan was in regular contact with an individual named Cabdiraxmaan Ciise Oomaar, who sent Loyan numerous articles about piracy and ongoing hijacking cases from London, United

[13] Dhinowda is a coastal village, pirate den, between Eyl and Garacad, is part of Nugaal region and is exclusively inhabited by Majerteen / Ciise Mahmoud clan.
[14] Before 1998.
[15] Postal Code 24075, Sharjah, UAE.
[16] A copy of the letter was shared with the Government of the UAE. A separate letter sent to the Government of the UAE remained unanswered.
[17] A copy of the letter was shared with the Government of Djibouti.
[18] Letters sent by the Monitoring Group to the Governments of Lithuania, Sweden and the UK remained unanswered.

Kingdom.[19] The information obtained has been communicated to the Government of the United Kingdom to obtain additional identifying information about the individual.

Abdulkadir Muse Hirsi Nur (Nickname 'Computer')

23. As a senior pirate negotiator Loyan is associated with a well-organized pirate group from the Ciise Mahmoud clan, previously operating from Puntland. The pirate group is allegedly called "The Berets" and is headed by an individual widely known in Puntland as 'Computer' or 'Kumbuyuutar',[20] whose involvement has been established in the MV Victoria, MV Panega and MV Patriot hijackings — all of which were handled by Loyan.

24. Computer has been positively identified as Abdulkadir Muse Hirsi Nur[21] who calls himself the 'Colonel of the Berets'.[22] He is a resident of Garowe and a member of the Darod / Majerteen / Ciise Mahamud clan, Abokor Ciise sub-clan.

25. In the early months of 2008, the leader of the Puntland Pirate Network Abshir Boyah employed him to work as a psychic with his pirate network.[23] Later Abshir Boyah promoted him to a financier and leader of a 35-member pirate group, which was to become a member gang of the Puntland Pirate Network.

26. In June 2010, a year after a visit to Eyl in June 2009, freelance journalist Jay Bahadur published an article in the Financial Times, wherein he identified an individual named 'Adulkhadar', nicknamed 'Computer', as a pirate commander and businessman with headquarters in Garowe, who had been involved in the hijacking of the German-operated vessel MV Victoria as principal investor responsible for supplying the start-up capital of the operation.[24]

27. In September 2010, Abdulkadir Musse Hirsi Nur was reportedly arrested in Garowe on charges of importing alcohol.

Abdi Yare (Nickname 'Small Abdi')

28. Loyan is also associated with one of the major pirate leaders and financiers in the Puntland Pirate Network named Abdullahi Ahmed Haji Farah[25], better known as 'Abdi Yare', who is in regular contact with the media. Yare runs a heavily armed pirate militia and used to have his base and

[19] Including articles related to the MV Al Nisr Al Saudi (02 Mar 2010-07 Dec 2010) and the MV Marida Marguerite (08 May 2010-28 Dec 2010).
[20] As mentioned on seized pirate documents in possession of the Monitoring Group.
[21] Abdulkadir Musse Hirsi Nur a.k.a. Computer is believed to be around 35 years old, married, two children and two brothers of which one is allegedly living in the USA. Speaks good English.
[22] As declared by crew members of the MV Panega on 16 Sep 10 who also stated that Loyan called himself the 'lawyer of the Berets'.
[23] Once a police lieutenant in Mogadishu, Computer returned to Puntland in the wake of the civil war in 1991, where he gained a local reputation as a psychic. (http://www.ft.com/cms/s/0/e5f60614-7d23-11df-8845-00144feabdc0.html#axzz1JHJN0NCU).
[24] http://www.ft.com/cms/s/0/e5f60614-7d23-11df-8845-00144feabdc0.html#axzz1JHJN0NCU.
[25] A.k.a. Abdulahi Farah Hassan.

headquarters in Garacad. He has also been operating in Hobyo and Haradheere and is in contact with both Mohammed Abdi Hassan[26] and his son Abdiqadir Mohammed Abdi. He is a member of the Darod / Majerteen / Omar Mahmud clan, Abdi Isse sub-clan.[27]

29. Loyan has been acting as a negotiator for Abdi Yare, who has become a major investor. They have been jointly involved in at least 5 hijackings.[28]

30. In addition, as a pirate leader and/or investor, Abdi Yare was reportedly involved in at least 10 other hijackings between 2008 and 2011.[29]

[26] A.k.a. 'Afweyne', meaning bigmouth . Assumed to be the biggest pirate leader in the Hobyo-Harardheere network but is believed to have retired. His son Abdiqadir has taken over his business.

[27] Reer Hirsi sub-clan.

[28] MV Win Far 161 (06 Apr 2009-11 Feb 2010), Navios Apollon (28 Dec 2009-28 Feb 2010), MV Samho Dream (04 Apr 2010-06 Nov 2010) - MV Marida Marguerite (08 May 2010-28 Dec 2010) and the MV Hannibal II - (11 Nov 2010-17 Mar 2011).

[29] MV Bright Ruby (10 Sep 2008-16 Oct 2008), Nipayia (25 Mar 2009-09 May 2009), MV Hansa Stavanger (04 Apr 2009-03 Aug 2009), MV Pompei (18 Apr 2009-29 Jun 2009), MV Alakrana (02 Oct 2009-15 Nov 2009), Dhow Saad 1 (Oct 2009-17 Mar 2010), SV Lynn Rival (23 Oct 2009-14 Nov 2010), MV York (23 Oct 2010-09 Mar 2011),MV Blida (01 Jan 2011-to present), MV Khaled Muhieddine K (20 Jan 2011-26 May 2011).

Annex 4.2.a: Sketch of pirate negotiator Loyaan Siciid Barte

Annex 4.3.:
Case study: pirates and finances – the Hobyo-Harardheere 'business model'

1. Piracy financing is more complex than widely believed. The notion that ransom payments disappear straight into pirates' pockets, and are then transferred to Dubai, Nairobi and Mombasa to invest real estate and commerce, is simplistic and in some ways misleading.

2. Pirate finances are usually managed by a 'Committee', who organize an operation and are responsible for managing all the costs. The Committee members usually consist of a chair,[1] the two principal investors, the commander of the sea-pirates and the commander of the terrestrial guard force. The Committee is supported in the financial aspects of its work by an accountant who is usually rewarded with a share equal to that of a guard.

3. Ransom payments must cover two types of expense: the 'cost' of the operation and the 'profit'. After a ransom drop, pirate leaders deduct the operational expenses or 'cost' from the total amount of ransom, before distributing the remaining money or 'profit' to participants in the operation. The profit is generally lower than the cost and is divided between the investors (30%), the guard force (30%) and the sea-pirates (40%).

Operational cost

4. The 'cost' of an average pirate operation typically includes the following:

- Committee members: usually 5 persons who collectively receive 5% of the total ransom amount for their work in the Committee, in addition to the return on their investment;
- Provisions for pirates and crew, both on board the hijacked ship and onshore, including food, drink, clothes, qaad, vehicles, equipment, weapons, outboard engines, fuel, etc.[2];
- *Shahaad*: a Somali social obligation to share wealth, whether in cash, or by showing generous hospitality, estimated at as much as 20% of the total ransom amount;
- Somali cook(s);
- Accountant(s);
- Logistics coordinator;
- Interpreter or negotiator[3];
- Payoffs to other local militia groups (to date only in Harardheere)[4].

[1] Pirate leader and investor.
[2] Variable cost, paid back at up to 300% of cost. Off duty expenses like cigarettes, phone cards and prostitutes are usually not included in the 'cost'.
[3] 2 shares equivalent to a guard force share
[4] Estimated at 5 to 10 % of the total ransom amount. Recent reports even speak of 20%

Profits

5. Investors in an operation share roughly 30% of the profit, according to their individual contributions. The remainder of the profit is distributed in the form of 'shares' to the participants. An individual can play multiple roles in an operation, organization and therefore collect multiple shares or fees.[5]

The khat business

6. A large proportion of the ransom money is invested by pirate leaders in the '*qaad* or '*miraa'* trade through Somali businessmen in Nairobi. Aircraft that fly *qaad* from Kenya into Somalia often return to Nairobi with cash — an important channel for piracy proceeds to leave the country. Pirate leader Mohammed Abdi Hassan 'Afweyne',[6] for example, is said to run such a business for the piracy network in Harardheere/Hobyo.

7. Most young pirates chew *qaad* as a way of passing the time, staying alert and socializing with their fellow pirates. They may spend weeks or months trying to hijack a ship, guarding the crew on board a hijacked ship, or providing protection onshore. Since few can afford the daily consumption of *qaad* for such extended period, *qaad* is usually provided to them on 'credit' by the pirate leaders, investors, and businessmen who control both the pirate network and the *qaad* business. Accounts are meticulously recorded, and the return for the *qaad* suppliers is huge, especially because they may charge the pirates as much as three times the market prices for qaad bought on credit.[7] In practice this means that a pirate pays up to US$150 for one 'kilo' of *qaad*, which normally sells for US$50 on the streets of Harardheere.[8]

8. The symbiotic dynamic between piracy and the *qaad* trade clearly offers some pirate leaders a way both to invest their proceeds and to generate additional profits, which can be invested outside Somalia.

---

[5] Pirate leader/investor, negotiator/investor, sea-pirate/guard/investor, etc …

[6] Afweyne is a nickname, meaning 'big mouth').

[7] The qaad supply to pirates on board hijacked vessels is considered to be an operational cost advanced by the investors, who subsequently reimburse themselves at vastly inflated rates (up to 300%).

[8] Market prices for *qaad* in Harardheere are reported as US$25/kg for *laari* (low quality) and US$50/kg for *caleynle* (higher quality).

Annex 5

Arms embargo violations

Annex 5.1.:
Case study: diversion of arms and ammunition from the Transitional Federal Government and affiliated militia

1. Despite AMISOM's oversight and TFG efforts at self-policing, ammunition continues to leak from the custody of TFG and militia commanders to the illicit market. The predominant perception in Mogadishu is that the TFG and pro-TFG forces sell between 1/3 to 1/2 of their ammunition.[1] While the Monitoring Group was unable to confirm this quantitatively, it observed a strong correlation between the ammunition issued to TFG and pro-TFG militia, ammunition sold in Bakaara market, and ammunition confiscated from Al-Shabaab. Between January and April 2011, the Monitoring Group undertook an evidentiary study to compare a total of 15 different varieties of 7.62x39, 7.62x54R, and 12.7x108 mm ammunition found in AMISOM stocks with 11 varieties of ammunition observed in Bakaara market and six varieties of ammunition that had been seized from Al-Shabaab.[2]

Table: Ammunition observed in Mogadishu January-April 2011

Calibre	Lot Number	AMISOM	Bakaara Market	Al-Shabaab
7.62x39	811_08	X	X	X(4)[a]
	323_03	X		
	322_02	X		
	61_77		X	X
	270_73		X	X
	81_07		X	
7.62x54R	AM_02	X	X	
	351_80	X		
	71_99	X	X	
	71_01	X	X	
	71_00	X		
	71_79	X		
	945_08	X	X	
	9611_78	X	X	
	071_704	X		
12.7x108	41_10	X	X	
	41_01	X	X	
	41_99	X		

[1] Interviews with multiple governmental, military, and non-governmental sources in Mogadishu, Somalia January-April 2011.
[2] Between January and April 2011 the Monitoring Group recorded spent cartridges from AMISOM's firing ranges that AMISOM confirmed were not distinguished from their normal stocks. Three independent sources collected data on ammunition from a total of six different arms dealers in Bakaara market. The TFG and AMISOM granted the Monitoring Group access to ammunition confiscated from Al-Shabaab on the battlefield. Each variety of ammunition constitutes a specific lot number, or head stamp, comprising hundreds of samples.
[a] The Monitoring Group inspected four separate samples of this type of ammunition, totalling more than 1,000 rounds.

2. Of the 11 varieties of ammunition observed in Bakaara market, eight of them bore the same lot number as those found in AMISOM ammunition stocks. Moreover, among the six varieties of ammunition seized from Al-Shabaab, four were of the same lot number as AMISOM ammunition.[3]

3. The Monitoring Group observed three varieties of 7.62x39 mm ammunition in AMISOM stocks between January and April 2011. One particular lot number — Factory 811, produced in 2008 (811_08) — was the most common 7.62x39 round found in AMISOM stocks. Large quantities of this round of ammunition were observed in Bakaara market in February 2011. Moreover, the same lot number was identified in four separate samples of ammunition that had been confiscated from Al-Shabaab, including a sack of 1,000 rounds seized by TFG security forces from Al Shabaab defectors in January 2011.

7.62x39 mm Factory 811
produced in 2008

4. During the same time period the Monitoring Group documented nine varieties of 7.62x54R mm ammunition in AMISOM stocks. Observations in Bakaara market reveal that five out of these nine, totalling more than 1,000 rounds were present. The Monitoring Group was not able to chronicle Al-Shabaab-held 7.62x54R mm ammunition.

AMISOM 7.62x54R mm ammunition observed in Bakaara market

5. Further, the Monitoring Group identified three varieties of 12.7x108 mm ammunition (for heavy machine gun) in AMISOM stocks, and recorded the existence of large quantities of two of those three types of ammunition in Bakaara market. The most commonly observed 12.7x108 mm cartridge in AMISOM stocks was the Factory 41, produced in 2010 (41_10). Sources from within Bakaara market

[3] Although the Monitoring Group observed matching lot numbers between samples, cross-contamination of ammunition in Bakaara market and Al-Shabaab samples due to non-TFG supply is a possibility, but unlikely in most cases considering the multiplicity of ammunition lot numbers that could have been imported from other sources.

revealed that in April 2011 approximately 90% of all 12.7x108 mm ammunition being sold in Bakaara Market bore lot number 41_10.[4] Since this type of ammunition was produced in 2010, it is improbable that it would have reached Mogadishu, illegally, in such a short period of time. The prevalence of this variety of ammunition in AMISOM stocks together with its widespread availability in Bakaara market strongly suggests that it was diverted from within Mogadishu. The Monitoring Group did not inspect any Al-Shabaab held 12.7x108 mm ammunition.

12.7x108 mm Factory 41 produced in 2010, 2001

6. Lastly, on 14 February 2011 AMISOM forces confiscated an RPG launcher and its associated ammunition from Al-Shabaab during a takeover of one of its strongholds. The Monitoring Group has been unable to fully trace the RPG launcher and grenade warhead, but was able to confirm that the expulsion charge was produced in Bulgaria by VMZ Co. Sopot in 2008. In November 2009, an End-User Certificate for the item was issued by the Ministry of Defense of Uganda, stating that the delivery was carried out by DynCorp International, a contractor to the US Government. The item was then delivered to the UPDF in accordance with US Department of State Africa Peacekeeping Contract No. 5-LMAQM-03-C-0034.[5]

RPG Expulsion charge confiscated from Al-Shabaab

[4] Interviews with confidential sources close to the arms trade in Mogadishu, Somalia April 2011.
[5] Letter of 28 March 2011 from the Government of the Republic of Bulgaria.

7. Since AMISOM and the TFG do not record serial numbers of items that are transferred from one party to the other, it is impossible to determine how this rocket part ended up in the hands of Al-Shabaab. However, experience suggests that this item was likely supplied by AMISOM to the TFG or one of its affiliated militias, and later sold illegally to an arms dealer, who in turn supplied it to Al-Shabaab.

Annex 5.2.: Bodyguard BM-518 receivers recovered in Somalia[1]

Serial Number	Location	Date Recovered
B10020202	Unknown, Somalia	01 August 2008
B02221102	Unknown, Somalia	01 September 2008
Not available	Unknown, Somalia	01 October 2008
A00002012	Unknown, Somalia	01 May 2009
D21201022	Galkayo, Somalia	29 April 2009
B10002211	Bur'o, Somaliland	23 July 2010
B11021110	Bur'o, Somaliland	23 July 2010
C12210000	Bur'o, Somaliland	23 July 2010
D21121122	Bur'o, Somaliland	23 July 2010
D21201010	Bur'o, Somaliland	23 July 2010
C12220001	Bur'o, Somaliland	23 July 2010
D21201101	Mogadishu, Somalia	10 August 2010
D22000120	Mogadishu, Somalia	10 August 2010
C12121121	Mogadishu, Somalia	10 August 2010
B10001002	Mogadishu, Somalia	10 August 2010
C11200010	Mogadishu, Somalia	10 August 2010
B10221122	Mogadishu, Somalia	10 August 2010
Not available	Mogadishu, Somalia	10 August 2010
C12122102	Mogadishu, Somalia	10 August 2010
B02112111	Mogadishu, Somalia	10 August 2010
Not available	Mogadishu, Somalia	30 September 2010
A00022110	Mogadishu, Somalia	15 October 2010
A00021111	Mogadishu, Somalia	15 October 2010
C12211011	Mogadishu, Somalia	15 October 2010
Not available	Galgala, Puntland	20 October 2010
Not available	Galgala, Puntland	20 October 2010
Not available	Galgala, Puntland	20 October 2010
Not available	Galgala, Puntland	20 October 2010
Not available	Galgala, Puntland	20 October 2010
Not available	Galgala, Puntland	20 October 2010
Not available	Galgala, Puntland	20 October 2010
Not available	Galgala, Puntland	20 October 2010
Not available	Galgala, Puntland	20 October 2010
Not available	Galgala, Puntland	20 October 2010
Not available	Galgala, Puntland	20 October 2010
B11010112	Bula Hawa, Somalia	27 October 2010
D22220121	Mogadishu, Somalia	30 November 2010

[1] This list includes BM-518 receivers recorded by the Monitoring Group and another agency that conducts analysis of IEDs. It is not exhaustive.

D22110111	Mogadishu, Somalia	15 December, 2010
D22202221	Mogadishu, Somalia	11 January 2011
D22200111	Mogadishu, Somalia	13 January 2011
A00000210	Mogadishu, Somalia	25 February 2011
B11022222	Mogadishu, Somalia	06 March 2011

Annex 5.3.: Aviation

Annex 5.3.a.: List of Somali Airfields controlled by armed opposition groups[1]

AIRFIELD	SURFACE	LENGTH	REGION	DISTRICT	ICAO/CACAS CODE
AFMADOW	Loose black soil	700	LOWER JUBA	AFMADOW	HCAM
BAIDOA	Asphat-deteriorating	3000	BAY	BAIDOA	HCMB
BALEDOGLE	Asphalt	2482	LOWER SHABELE	WANLA WEYN	HCIX
BARDERA	Gravel	1277	GEDO	BARDERA	HCMD
BUALE	Red clay	1000	MIDDLE JUBA	BUALE	HCBU
BURDUUBO	Murram gravel like soil	1000	GEDO	GARBAHARE	
BUULO BURTI	Murram gravel like soil	1000	HIRAN	BULO BURTI	
DAYNILE	Smooth gravel/sand	1800	BANADIR	MOGADISHU	HCDE
DINSOR	Red sandy soil	800	BAY	DINSOR	HCDN
DOLO	Loose Gravel	900	GEDO	DOLO	
EL BERDE	Compact Red soil	885	BAKOL	EL BARDE	
EL BUR		1600	GALGADUG	EL BUR	HCML
ELDERE	Murram gravel like soil	800	GALGADUG	EL DER	HCED
ESALEIGH		2400	BANADIR	MOGADISHU	HCMT
GABAHAREY	Murram gravel like soil	1000	GEDO	GARBAHARE	HCGH
GIALALASSI	Dirt	1000	HIRAN	JALALAQSI	
HARADERA	Sand and Dirt	1000	MUDUG	HARARDHERE	
HODDUR		1200	BAKOL	HUDUR	HCHO
JAMAMME	Hard packed coral	900	LOWER JUBA	JAMAME	HCJM
JILIB		1100	MIDDLE JUBA	JILIB	HCJL
JOWHAR	Loose Gravel	1800	MIDDLE SHABELE	JOWHAR	HCJH
KISMAYO	Asphalt	3700 (-450)	LOWER JUBA	KISMAYO	HCMK
K50	Hard Packed Sand	1850	LOWER SHABELE	AFGOYE	HCMW
LUQ	Dirt surface	1000	GEDO	LUUQ	
MARERRE	Murram gravel like soil	1092	MIDDLE JUBA	JILIB	
MERKA	Coral Sand/gravel	1600	LOWER SHABELE	MARKA	HCEM
QUANSADERE	Red Soil	1500	BAY	QANSAH DERE	
SACCO UEN	Red Clay	1000	MIDDLE JUBA	SAKOW	HCSU
TIEGLO	Hard Gravel		BAKOL	TIEGLO	HCTY
WAJID	Packed sandy gravel	1400	BAKOL	WAJID	HCWJ

Annex 5.3.b.:
Survey of civil aviation movements during Al-Shabaab's 'Ramadan Offensive'

1. During Al-Shabaab's Mogadishu 'Ramadan Offensive' of August/September 2010, the Monitoring Group received specific and credible reports of alleged arms deliveries by air to

[1] Source: ICAO, WFP, FAO/FSAU
Nota bene: At the time of writing, TFG-aligned militias had taken-over GABAHAREY, DOLO and LUQ airfields

Al-Shabaab. At the same time, the Monitoring Group observed an increase in the number of cargo flights to Somalia from Yemen.

2. On 3 September 2010, a credible source with reliable contacts on the ground indicated that two aircraft had landed in Kismayo with military equipment.[1] The next day, a UN confidential internal report mentioned that a "big plane" carrying weapons and ammunitions for Al-Shabaab landed in Kismayo. Both reports — neither of which could be independently verified — cited Eritrea as the origin of the flights.

3. The Monitoring Group has received further credible, detailed and specific information from a former Shabaab commander with residual contacts to the movement,[2] whose report has been corroborated and elaborated on by an intelligence official,[3] that three days later, on 6 September 2010, an aircraft offloaded weapons and ammunition at Kismayo airport. The cargo was reportedly loaded on seven trucks, six of which were destined to Al-Shabaab's Maslah camp in Mogadishu. Given the size of the convoy, it appears that the alleged consignment would have been delivered by a wide-body cargo aircraft, capable of carrying about 50 MT.

4. In an attempt to better understand civil aviation movements during the 'Ramadan Offensive', and possibly to verify some of these reports, the Monitoring Group conducted a survey of flight plans submitted to the Civil Aviation Caretaker Authority for Somalia (CACAS) during this period. The findings are as follows:

V-Berd Aviation

5. This aviation company, owned by South Airlines Co. and based in the Sharjah Airport International Freezone (SAIF), operated five flights to Somalia between 11 August and 9 September 2010 according to CACAS. Two Ilyushin Il-76 bearing registration EK-76592 and EK-76021 transported cargo to Somalia at this time. According to documentation provided by South Airlines main office at the SAIF, the cargo comprised mainly medicines and electronics. Since the end of October 2010, South Airlines and its affiliate companies have provisionally ceased operations to Somalia.[4]

[1] Interview with a former Nairobi-based security adviser on Somalia, 25 November 2010.
[2] Interview, Mogadishu, 16 December 2010.
[3] Interview, October 2011.
[4] Interview with South Airlines manager, Sharjah, 14 December 2010, and with South Airlines Director General, Sharjah, 22 February 2011.

Mega Aircompany

6. Mega Aircompany, a company registered in Kazakhstan, and which operates a Boeing B-727 Cargo aircraft bearing registration number UP-B2702 in Somalia, provided the Monitoring Group with flight reports and cargo manifests. According to CACAS data, "Mega Air" operated 25 flights to, from or within Somalia between 26 August and 22 September 2010. It appears from these records that the cargo offloaded in different Somali airports authorized by CACAS consisted principally of textiles and shoes.[5]

Air Victory Georgia

7. Registered in Georgia and Sharjah, Air Victory Georgia operates from Djibouti and Entebbe an Antonov An-12 bearing registration 4L-IRA. According to flight plans submitted to CACAS, "Air Victory" operated 20 flights to, from or within Somalia, including Hargeysa, Galkaa'yo, and Mogadishu, between 3 August and 23 September 2010. Despite two official requests sent to the company, no reply has been forthcoming.[6]

8. In addition, the Monitoring Group has identified several gaps in the flight plans submitted by Air Victory Georgia to the CACAS. For example, the above-mentioned An-12 flew from Entebbe to Hargeysa on 3 August 2010, and then from Mogadishu to Djibouti on 17 August 2010. There are indeed no records for any movement for a period of two weeks, considering that at least one flight should be recorded from Hargeysa to Mogadishu. Moreover, similar observations have been made throughout the period under scrutiny.

Examples of incomplete flight plans submitted by Air Victory Georgia to CACAS

Date	Flight No	Aircraft	Registration	From	To
2010/08/03	GVI5555	AN12	4LIRA	HUEN	HCMH
2010/08/17	GVI5555	AN12	4LIRA	HCMM	HDAM
2010/08/17	GVI5555	AN12	4LIRA	HDAM	HCMH
2010/08/23	GIV5555	AN12	4LIRA	HCMM	HDAM
2010/08/23	GIV5555	AN12	4LIRA	HDAM	HCMH
2010/08/26	GIV5555	AN12	4LIRA	HCMR	HDAM
2010/08/26	GVI5555	AN12	4LIRA	HDAM	HCMH
2010/08/29	GIV5555	AN12	4LIRA	HCMM	HDAM
2010/08/29	GIV5555	AN12	4LIRA	HDAM	HCMH
2010/09/02	GVI5555	AN12	4LIRA	HCMM	HDAM
2010/09/02	GIV5555	AN12	4LIRA	HDAM	HCMH

[5] Reply by Mega Aircompany referenced S/AC.29/2011/SEMG/OC.104.
[6] The Monitoring group also attempted to visit their premises in Sharjah on 14 December 2010, which were closed down.

2010/09/06	GVI5555	AN12	4LIRA	HCMM	HDAM
2010/09/06	GVI5555	AN12	4LIRA	HDAM	HCMH
2010/09/09	GVI5555	AN12	4LIRA	HDAM	HCMH
2010/09/09	GIV5555	AN12	4LIRA	HCMR	HDAM
2010/09/22	GIV5555	AN12	4LIRA	HCMH	HDAM

HUEN: Entebbe, Uganda / HDAM: Djibouti / HCMM: Mogadishu International Airport / HCMH: Hargeysa, Somalia / HCMR: Galkaa'yo, Somalia

9. As a result of this suspicious activity and failure to cooperate, the Monitoring Group recommends that Air Victory Georgia and its Antonov An-12 bearing registration 4L-IRA be placed under close scrutiny in the future.

Galex Guinée

10. On 5 September 2010, according to flights plans registered by CACAS, an Antonov An-26 operated by Galex Guinée and bearing registration number 3X-GFD allegedly flew from Ryan-Mukalla to Bosaaso, Puntland. However, official records obtained from the Guinean Civil Aviation Authority in Conakry indicates that Galex Guinée has been deregistered as a certified air operator since 6 December 2007. This was confirmed to the Monitoring Group by one of the main shareholders of another Guinean incorporated company, called Brise Air, whose current business associate used to co-own Galex Guinée.[7] Brise Air owns a fleet of An-26 aircraft, including the 3X-GFD in question, which it sub-leased to a Sharjah based company called Skyline Air Limited, which could not be reached.

11. The Monitoring Group has since learned of another An-26 bearing Guinean registration, 3X-GEL (which was removed from the registries by Guinean authorities on 13 July 2009) was also flying to Somalia from Ryan-Mukalla in March 2011, allegedly operated by Galex Guinée.

12. As a result of this suspicious activity and failure to cooperate, the Monitoring Group recommends that Galex Guinée and its fleet of aircraft be placed under close scrutiny in the future.

13. The Monitoring Group's survey of cargo flights recorded by CACAS provided no conclusive evidence to substantiate reports of arms deliveries by air into Al-Shabaab controlled areas. It did, however, demonstrate that even in airports controlled by responsible authorities, such as Hargeysa and Mogadishu, operators without proper registration, airworthiness certificates or even genuine flight plans are taking advantage of the absence of controls, and operating without restriction.

[7] Interview with Tehnoer general director, Dubai, 23 February 2011

Annex 5.4.: Case study: man-portable air defence systems in Somalia — how great is the threat?

1. Man-portable air defence systems, or MANPADS, are surface-to-air missiles intended for use against low-flying aircraft. Most models utilize an infrared (IR) homing device that locks onto aircraft at altitudes ranging from 2,000-8,000 meters, depending on the model. There are approximately 500,000-750,000 MANPADS in existence worldwide. While the vast majority of these are secured in state stockpiles, estimates suggest that more than 10,000 missiles are currently circulating among non-state actors.[1] Since the 1970s, more than 40 civilian aircraft have been hit by MANPADS, resulting in more than 800 deaths. Although governments are undertaking efforts to stem the illicit proliferation of MANPADS, they currently remain in the hands of about 25 non-state armed groups, including Al-Shabaab.[2]

2. Decades of lawlessness together with unimpeded arms trafficking to and throughout its territory have made Somalia no exception to the threat of MANPADS. According to open source databases and several testimonies, Somalia has received at least 450 MANPADS since the mid-1970s.[3] The majority of these have been used, sold on, or are no longer serviceable.[4] An attack on a Belarusian TransAVIAexport Airlines Ilyushin Il-76 aircraft on 23 March 2007 marks the only confirmed successful MANPADS attack during the current crisis.[5] Al-Shabaab has claimed that a surface-to-air missile was also used to shoot down an Ethiopian helicopter above Mogadishu on 30 March 2007, but the Monitoring Group has not been able to confirm this.[6] Lastly, AMISOM neutralized an Al Shabaab fighter near the airport in Mogadishu in October 2008 before he was able to fire an SA-7b.[7] Although there have been no known attempts to employ MANPADS since 2008, evidence gathered by the Monitoring Group suggests that a number of MANPADS still remain in circulation in Somalia. There are two types of MANPADS in Somalia: the SA-7b Grail and SA-18 Grouse.[8] While the two missiles have similar effective ranges, the SA-18 travels much faster, has a more advanced guidance system and contains a more powerful warhead.

3. During an Al-Shabaab rally on 21 October 2010 at the Maslah Compound in Mogadishu commemorating Sheikh Mustafa Abu Yazid, an Egyptian born Al Qaeda leader, who had been reported killed in May 2010 by a US missile air strike, Al-Shabaab displayed four SA-7bs, or variants thereof.

---

[1] The number of MANPADS in circulation has increased since conflict erupted in Libya, where hundreds, if not thousands, of MANPADS were pilfered from state stockpiles. Presentation at "Bilateral MANPADS and Brokering Seminars", 13 April 2011, Nairobi, Kenya.

[2] Berman, E, Schroeder, M, and Jonah Leff. "Research Notes: Man-Portable Air Defence Systems (MANPADS)." *Small Arms Survey*. January 2011. See also Eric G. Berman and Jonah Leff, "Light Weapons: Products, Producers, and Proliferation," Small Arms Survey 2008: Risk and Resilience, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 7-41.

[3] 08 April 2011, accessed at http://armstrade.sipri.org/armstrade/page/trade_register.php

[4] The average shelf life of a MANPADS is approximately 20 years, and can be considerably less if not stored in proper conditions.

[5] Report of the Monitoring Group on Somalia, S/2007/436, 18 July 2007.

[6] Interviews with sources in Mogadishu, Somalia, January-April 2011.

[7] Report of the Monitoring Group on Somalia, S/2010/91, 10 March 2010.

[8] SA-7b Grail and SA-18 Grouse are the US and NATO designations for the weapon. The Russian designation is 9K32M Strela-2M and 9K38 Igla, respectively.

Al-Shabaab rally on 21 October 2010 with SA-7bs on display

4. In September 2010, the Monitoring Group received a message via an intermediary, stating that a group of Al-Shabaab militia near 'Eel Buur in central Somalia was in possession of six MANPADS that they were looking to sell to an interested government. Photographs attached to the message, however, only reveal five missiles — SA-7bs — manufactured in the Soviet Union in the late 1970s. A western government received a similar request in June 2010, but allegedly via ASWJ, requesting US$200,000 for the missiles.[9] This discrepancy together with several oral testimonies regarding these MANPADS reveal that they are most likely in the possession of an arms dealer shopping them around for bidders.[10] Because these missiles have been in circulation for more than 30 years, there is no guarantee that they are still functional, which may explain the seller's intention to dispose of them.

Five SA-7bs being offered for buyback, two with markings

[9] Interview with western diplomatic source in Nairobi, Kenya on 19 November 2010.
[10] Interviews with various diplomatic and military sources January-April 2011.

5. In its March 2010 report the Monitoring Group provided preliminary details about 10 SA-7b MANPADS that had been confiscated from an arms dealer in Hargeysa, Somaliland. The weapons were reported to be part of an overall consignment of 25 missiles that were delivered by air from Eritrea to Guuri'eel in Central Somalia in April 2008. In contrast, various sources claim that these missiles remained in Somalia from the time of Siad Barre, having leaked out of State control following his demise. The Monitoring Group has not received sufficient evidence to support either claim. It has confirmed, however, that an arms dealer transported ten missiles to Hargeysa, while the rest reportedly remained with another arms dealer in Harardhere. The Monitoring Group inspected eight SA-7bs and their associated thermal batteries in November 2010 in Harar, Ethiopia, that had been confiscated from the arms dealer in Hargeysa (see annex 5.4.b). Coincidentally, four out of the eight missiles bear the same manufacturing marks as the SA-7bs that were attached to the buyback letter (described above). It is conceivable, therefore, that the five SA-7bs included in the buyback letter were part of the original consignment of missiles confiscated in Hargeysa.

6. The Monitoring Group requested export records on the above SA-7bs in November 2010. Russia confirmed that 10 of the SA-7bs described above were produced in the then USSR at the Degterev Plant in 1973-1979, but that "the appropriate inventory is not available."[11]

7. The Monitoring Group inspected three SA-18s that the Ethiopians had confiscated from Al-Shabaab in 2007 and 2008 (see annex 5.4.b). One of the SA-18s bearing the marks '9П39-1, 03-95, 03267' is in sequence with an SA-18 with marks '9П39-1, 03-95, 03268' recovered by AMISOM in 2008. Russia has confirmed that the two missiles were exported to Eritrea as a pair in the same box as part of an order in 1995.[12] The fact that they were packaged together in the same crate suggests that the two missiles were probably also delivered to Somalia as a pair. Russia further stated that markings on the other two missiles resemble those produced in Russia, but that the missiles were later re-marked, making it impossible to verify the origin.[13]

[11] Letter of 26 April 2011 from the Russian Federation.
[12] Letter of 26 April 2011 from the Russian Federation
[13] The consignment markings on the upper launch tube are '04-94' and '02-97', respectively. Russia, however, states that consignment '04-94' should read '04-94-2', and '02-97' should read '02-97-2'. Additionally, the marking '9П39' on the upper tube should read '9П39-1.' Letter of 26 April 2011 from the Russian Federation.

SA-18 confiscated in Hargeysa in 2009

SA-18 recovered in 2008

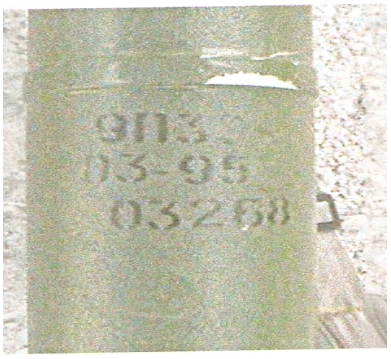

Analysis

8. The MANPADS under review in this section only represent a small sample of the overall MANPADS population in Somalia. While it is impossible to determine the exact number of MANPADS in circulation, information obtained from intelligence and military sources suggest that there exists a sufficient number available to pose a significant threat to aviation assets in Somalia.[14] One Western military official working on the issue estimates that there are up to a dozen MANPADS in Mogadishu alone,[15] which, if employed from the perimeter of Aden Adde International Airport, could have catastrophic results. The Monitoring Group recommends that law enforcement and security officials remain vigilant and cognizant of the threat that MANPADS pose in Somalia.

[14] Interviews and electronic correspondence with diplomatic and military sources, January-April 2011.
[15] Interview with military arms expert on 1 March 2011.

Annex 5.4.a.:
List and photographs of man-portable air defence systems and battery coolant units inspected in Harar, Ethiopia, November 2010

Item number	Item Type	Markings
1	9P54M/9M32M	Launcher: 9П54М, 12-73-2, 121003 Missile: 9М32М, 121003, ОФК
2	9P54M/9M32M	Launcher: 9П54М, 03-73-2, 03267 Missile: 9М32М, 03267, ОФК
3	9P54M/9M32M	Launcher: 9П54М, 11-76-2, 11375 Missile: 9М32М, 11375, ОФК
4	9P54M/9M32M	Launcher: 9П54М, 07-77, 07116 Missile: 9М32М, 07116, ОФК
5	9P54M/9M32M	Launcher: 9П54М, 01-78, 01633 Missile: 9М32М, 01633, С.Н.СН.
6	9P54M/9M32M	Launcher: 9П54М, 01-78, 01384 Missile: 9М32М, 01384, С.Н.СН.
7	9P54M/9M32M	Launcher: 9П54М, 11-78, 11125 Missile: 9М32М, 11125, С.Н.СН.
8	9P54M/9M32M	Launcher: 9П54М, 08-79, 08347 Missile: 9М32М, 08347, С.Н.СН.
9	9P39-1/9M39	Launcher: 9П39-1, 04-94, 04370 Missile: 9М39, 04-94, 04370, 04-94, HE FUZED
10	9P39-1/9M39	Launcher: 9П39-1, 03-95, 03267 Missile: 9М39, 03-95, 03267, 03-95, HE FUZED
11	9P39/9M39	Launcher: 9П39, 02-97, 021577 Missile: 9М39, 02-97-2, 021577, 02-97-2, 0-Ф, 0К.СНАР.

Thermal Batteries	Serial Number(s)
9Б17	47203051053
9Б17	47311285082
9Б17	47507197009
9Б17	7711327065
9Б17	7711327045
9Б17	7808241027
9Б17	7808241036
9Б17	7703062027
9Б17	7902053025
9Б17	7703062028
9Б17	7902046044
9Б17	7709053036
9Б238	2-11-1809, 11-97-1
9Б238	2-11-2523, 11-97-1
9Б238	06-146, 04-95-1
9Б238	06-128, 04-95-1
9Б238	06-106, 04-95-1
9Б238	08-146, 04-95-1

Launchers

SA-18

SA-7b

Item 1

Item 2

Item 3

Item 4

Item 5

Item 6

Item 7

Item 8

Item 9 upper & lower markings

Item 10 upper & lower markings

Item 11 upper & lower markings

Assorted BCUs

Annex 5.4.b: Markings of two SA-7b launchers from buyback request

Annex 5.5.: Non-compliant States and organization

France

1. The International Civil Aviation Office (ICAO) Civil Aviation Caretaker Authority for Somalia (CACAS) recorded one flight conducted by a De Havilland DHC-6, bearing registration FR-ACD and operated by the "Commandement du Transport Aérien Militaire (COTAM)", in Somalia on 3 September 2010. A second flight, operated by the "Marine Nationale" with an unregistered PUMA helicopter, took place on 14 October 2010.

2. The Monitoring Group is unaware of any notification to the Security Council Committee on Somalia and Eritrea concerning French military operations in Somalia, and on 13 April 2011 sent a letter to the Government of France requesting clarification and additional information.

3. According to information provided by the French government to the Monitoring Group, the first flight operated from Djibouti to Mogadishu was intended to assess Mogadishu land strip and airport facilities, while the helicopter flight from Djibouti to Hargeysa was related to an official visit to Somaliland.

Kenya

4. As described in the Monitoring Group's March 2010 report, the Kenyan Government has engaged in the training and support of Somali forces intended to confront Al-Shabaab in the Juba Valley and establish a secure buffer zone along its border with Somalia.[1] Although initially established with the endorsement of the TFG, and therefore eligible for external assistance, in the absence of authorization from the Committee, the "Jubaland Initiative", as it became known, was cited by the Monitoring Group as a technical violation of the arms embargo.

5. In March 2011, as part of a regional strategy to coordinate attacks against Al-Shabaab positions in south central Somalia, the Government of Kenya provided assistance to 'Jubaland' forces in conducting incursions in the town of Dhobley. According governmental sources, artillery for these incursions was provided by the Kenyan military, which included military helicopters to provide air support.[2]

6. By April 2011, the "Jubaland Initiative" appeared to have been subsumed by "Azania", a self-proclaimed authority established with Kenya's blessing and headed by former TFG Minister of Defence, Mohamed Abdi Mohamed "Gandhi". In early April 2011, forces loyal to "Gandhi", and Ahmed Madobe of the Ras Kamboni forces, armed with "technicals" reportedly provided by the Government of Kenya, launched an offensive to take the town of Dhobley.[3]

---

[1] S/2010/91, paragraphs 204-208.
[2] Communication with military source, May 2011.
[3] Communication with military source, May 2011.

7. In the absence of Committee authorization, any Kenyan support for the "Azania" forces continues to constitute a technical violation of the arms embargo.

Sudan

8. On 8 April 2010, a group of TFG recruits landed at Mogadishu International Airport from Khartoum after a training course. They travelled in an Antonov An-74 bearing registration ST-GFF operated by the Government of Sudan.

Sudanese AN-74 (ST-GFF) at Mogadishu International Airport on 8 April 2011.

9. CACAS records show that four Sudan military flights to Mogadishu International Airport took place between 10 October 2010 and 5 February 2011, AN-74 ST-GFF and another AN-74 aircraft bearing registration ST-BDT.

10. The Monitoring Group is unaware of any notification to the Security Council Committee on Somalia and Eritrea concerning this training programme, and on 13 April 2011 sent a letter to the Government of the Sudan requesting clarification and additional information. No reply has been forthcoming.

United States

11. CACAS records show that three flights into Somalia were conducted by "US Air Mobility Command" between 26 July 2010 and 23 November 2010. All of these flights were conducted with an unregistered Beechcraft C-12 Huron and a CASA CN-235 aircraft (registration N-66042).

12. A company called "Prescott Support Co", which is allegedly linked to the US Government,[4] has conducted 13 flights to Somalia with a Lockheed L-100-30 (382G) bearing United States registration N-3755P between 14 September 2010 and 20 February 2011.

13. Another operator, "RAM Services", leasing aircraft owned by "'S3B Leasing LLC', based in Alexandria, Virginia, and possibly linked to the United States Government, also conducted 17 flights to Somalia with a Saab 340 bearing US registration N-703RS between 27 October 2010 and 24 February 2011.

14. The Monitoring Group believes that some of these flights may have been related to United States Government support to Somali security sector institutions, but is unaware of any notification to the Security Council Committee on Somalia and Eritrea, and 12 April 2011 sent letters to the United States Government requesting clarification and additional information concerning all of these flights.

15. The United States government acknowledged in a letter to the Monitoring Group dated 1 June 2011 that 31 of the above-mentioned flights were related to US assistance to the security sector in Somalia. Although the US government received authorization from the Committee on 9 March 2011 to provide the TFG National Security Forces with military equipment and assistance, the information provided in the letter was not sufficient to permit the Monitoring Group to determine whether these flights were related to that exemption.

United Nations

16. The United Nations system, like the European Union, is engaged in a range of programmes and projects involving support to Somali security sector institutions. In resolution 1916 (2010), the Security Council decided that the notification and authorisation requirements described in paragraphs 11 (b) and 12 of resolution 1772 (2007) "also apply to supplies and technical assistance by international, regional and subregional organizations".[5]

17. The Monitoring Group has obtained additional information concerning a training course for TFG intelligence personnel provided in Uganda by a Ugandan private security company in November/December 2009, financed by the United Nations Trust Fund for Somalia and administered by the United Nations Political Office for Somalia (UNPOS), which was cited in the Group's March 2010 report as a technical violation.[6]

18. The intelligence training was in fact part of a broader, US$500,000 project entitled "Security Sector Development" conducted under the auspices of UNPOS senior political officer Bruno Mpondo-Epo through October 2010.

[4] European Parliament, Temporary Committee on the alleged use of European countries by the CIA for the transport and illegal detention of prisoners, Working document n°8, 16 November 2006, p.16
[5] S/RES/1916 (2010), paragraph 3
[6] See S/2010/91, paragraphs 215 and 216

19. According to the memorandum of understanding signed by UNPOS and disbursements vouchers, US$86,525 was paid in two instalments to a Ugandan company called Captiva Communication Ltd., also known as Captiva Marketing. The first component of the project consisted of a 15-day advanced security course on a range of topics for 15 Somali officers of the TFG National Security Agency in November 2009.[7] The second component of the project involved US$188,213 of technical assistance to the TFG, including a consultancy for the Ministry of Internal Security and funding for a Joint Security Committee (JSC) liaison office at the Somali Embassy in Nairobi, Kenya — 70 per cent of which was disbursed directly to the Somali Embassy.

20. As part of this project, General Patrick Karegyeya, former director of the Rwandan intelligence service, was awarded a 6-month contract as consultant to the Somali Ministry of National Security. In this capacity he sent a memorandum to the Minister describing his efforts to "source for security companies in South Africa operating above board and legally that would provide the required capacity on contractual basis". Their mandate would be to train security services, army and police, but also "to carry out operations aimed at securing and protecting the civilian population and government institutions" in "exceptional circumstances". In other words, he was seeking to identify PSCs to train TFG security forces and conduct military operations in Somalia, which would have been funded by the United Nations.

21. No authorisation from the Committee was sought or obtained by UNPOS for this project, which is currently subject to internal scrutiny.

22. In a separate case, a training course for 500 Somali TFG Police trainees commenced in Djibouti on 17 January 2011 under UNPOS auspices. The project is funded by a US$10 million contribution from the government of Japan to the UN trust fund for the Somalia security sector. According to UNPOS, this project includes also "the procurement of equipment and vehicles, the construction of eight police stations and payment of stipends". No authorization from the Committee has been sought or obtained.

23. On 27 May 2011, the Security Council Committee on Somalia and Eritrea has approved the ongoing training activities of 500 Somali police officers. UNPOS has also been informed that in the future arms embargo exemption requests need to be submitted prior to the commencement of project activities.

[7] "Training report submitted to UNPOS", 4 December 2009; the Monitoring Group has also obtained evidence that one of the trainers was a Saracen International (Uganda) employee.

Annex 6

Private security companies

Annex 6.1.: Private security companies operating in Somalia

1. The activities of private security companies (PSCs) represent a disturbing evolution with respect to violation of the general and complete arms embargo on Somalia. This trend has accelerated during the course of the Monitoring Group mandate, as a growing number of companies are now providing onshore security services, including support to AMISOM, support to the Transitional Federal Government and Puntland administration, and protection for private enterprises.

2. The Monitoring Group has engaged directly, during the course of its mandate, with numerous key actors from the private security sector currently deployed or planning to begin operations in Somalia. Few of these actors are aware of the implications of the arms embargo for their operations, especially in the context of support to Somali security sector institutions, or the training of private local security personnel.

3. In its March 2010 report, the Monitoring Group noted the absence of any provision for private security companies to obtain exemptions under resolution 1772 (2007), stating that this "creates ambiguities with respect to their compliance with the arms embargo." These ambiguities, however, relate only to the question of which authority may request an exemption from the Committee on a private security company's behalf — not whether an exemption is required. As noted in the Monitoring Group's March 2010 report, there is an urgent need for greater clarity this issue.[1] In the meantime, the Monitoring Group believes that the Committee should not permit this lacuna to be exploited by PSCs or their financiers as a loophole for circumventing the arms embargo or any other aspect of the sanctions regime.

4. The most egregious violations of the arms embargo during the Monitoring Group's current mandate were committed by the Hong Kong-registered company Southern Ace, and by the Lebanese-registered company Saracen International, together with affiliated companies registered in South Africa, Australia and Uganda. Case studies on these two companies are attached in Annexes 6.2 and 6.3 respectively.

5. Other PSCs currently active in Somalia include the following:

International Stability Operations Association (ISOA)

6. ISOA, formerly named International Peace Operations Association (IPOA), is a Washington DC based association which represents key actors of the "stability operations industry", including mainly private military (e.g. Blackwater USA until 2007) and logistics corporations. Founded and directed by Doug Brooks,[2] it acts as a lobbying group whose promotes its members among decision

[1] S/2010/91, paragraph 156.

[2] Author of many articles promoting private security companies, e.g. "Write a cheque, end a War", Conflict Trends, n°6, July 2000, "Forum: the dogs of peace", Post-Gazette, 7 March 1999, "Hope for the "Hopeless Continent": Mercenaries, Traders", Journal for the Southern African Region, 3, July-October 2000, or more recently "Ruthless humanitarianism: why marginalizing private peacekeeping kills people", in Private Military and Security Companies: Ethics, Policies and Civil Military Relations, Routledge, 2008.

makers in Washington, through "governmental advocacy", engaging "key actors involved in the resolution reconstruction from armed conflict". The association is also aimed at improving the image of contractors specialized in conflicts and post-conflict zones, promoting the role of private companies "operating under the umbrella of United Nations or government-led operations".[3]

7. Nine members of ISOA are currently or have recently been involved in Somalia: AECOM, Dyncorp, OSPREA logistics and PAE, contracted by the US Department of State to equip, deploy and train AMISOM,[4] Agility and RA International, contracted by the United Nations also in support of AMISOM, International Armored Group, which provided Saracen International Lebanon with four B6-type armoured vehicles, Hart Security and Threat Management Group, a former branch of Agility, mentioned respectively in the Monitoring Group reports in 2008 and 2010 for previous alleged contracts with the Puntland administration.

Somaliland

8. The Somaliland administration is in the process of introducing specific legislation with regards to activities of private security companies over their territory. In this perspective, a legal consultant funded by UNDP Somalia Rule of law and security program, has proposed that the Somaliland Ministry of Interior promulgate a decree introducing a legal framework to regulate the security sector.[5]

9. At the time of writing, only one private security company is officially operating in Somaliland, although many businesses, hotels and organizations are currently contracting armed individuals to secure their properties. The Special Protection Unit of Somaliland Ministry of Interior is in charge of the safety and security of members of the international community, providing protective escort services and external perimeter security for their staff and premises.

Physical Risk Solutions

10. Physical Risk Solutions (PRS), which existence has been mentioned in 2010 Monitoring Group report, is a private security company registered in Somaliland and managed by a South African former military. According to the company website, PRS is providing "extensive services" to their client, including "armed guarding" and a "PRS team action".

11. However, the company manager emphasized to the Monitoring Group that current restrictions imposed by Somaliland authorities do not allow armed guarding activities.[6] Consequently, PRS is

[3] ISOA website, accessed at www.stability-operations.org, 24 April 2011.
[4] DynCorp International, AECOM and Pacific Architects & Engineers (PAE, a Lockheed Martin company) have signed in September 2009 a five-years contract with the US Department of State Africa Peacekeaping Program (AFRICAP) which includes provision of logistics support, construction, military training and advising, maritime security capacity building, equipment procurement, operational deployment for peacekeeping troops, aerial surveillance and conference facilitation; in 2010, Dyncorp, in Somalia since February 2007 when AMISOM landed first in Mogadishu, was replaced by PAE and AECOM.
[5] Alphonso Gaskins, "Action taken to address the Somaliland Ministry of interior's concerns regarding the operation of private security companies in Somaliland", UNDP Somalia, 7 February 2011.
[6] Interview with Wayne Hermanson, Nairobi, 2 May 2011.

currently contracted by international organizations and NGOs to provide internal security services with trained but unarmed personnel, operating security screening and monitoring compounds security with the relevant equipment, including x-ray machines, metal detectors and CCTV systems.[7]

Select Armor

12. Select Armor is a private security company based in Virginia, USA, specialized in protection and training. According to specialized media, Select Armor was involved in 2006 in planning military operations in support of former TFG President Abdullahi Yusuf.[8]

13. On 15 October 2010, according to Somali media reports and Somaliland government officials, the Chief executive officer of Select Armor, Michele Lynn Golden-Ballarin, notorious in the region for her engagement with Somali pirates who have nicknamed her "Amira", was expelled from Somaliland.[9]

Michele Ballarin in Djibouti on 13 September 2009 for the appointment of Omar Abdirashid as Prime Minister of the TFG, among other dignitaries including Ethiopian militaries and AMISOM officials

14. A Somaliland Foreign Ministry official confirmed to the Monitoring Group the report,[10] stating that Michele Ballarin had obtained an invitation and visa through contacts in Somaliland parliament and arrived in the territory without the knowledge of the administration. She then sought meetings with various officials, including the Minister of Interior, in which she allegedly proposed a US$20

[7] Alphonso Gaskins, "Action taken to address the Somaliland Ministry of interior's concerns regarding the operation of private security companies in Somaliland", UNDP Somalia, 7 February 2011.
[8] "Mission Mogadishu", Africa Confidential, 8 September 2006; during an interview on 1 September 2010 with Voice of America Somali services, she also claimed to have been appointed in 2009 as a Presidential Advisor for Reconstruction and Humanitarian Assistance to the Office of TFG President Sheikh Sharif.
[9] "Mareykan lagu xanibey Barbera", Garowe online, 16 October 2010.
[10] Interview by telephone, 16 October 2010.

million scheme to upgrade Hargeysa airport and improve its security. She did not specify where the funds would come from, but reportedly implied that she represented a branch of the US government.

15. When Somaliland government officials became suspicious and began taking a closer interest in her presence, she and her associates reportedly left Hargeysa for Berbera where they tried to catch a departing flight. They were stopped and detained on the orders of the Minister of Interior. When the Foreign Ministry contacted the US embassy in Nairobi for clarification, they say they were told that she in no way represented the US government, but that the US government nevertheless requested her release in order to avoid diplomatic complications. She and her associates were subsequently permitted to leave.

16. The Monitoring Group has not received further reports of Select Armor activities in Somalia.

Triton International Ltd.

17. In its previous report, the Monitoring Group noted that Triton, a United Kingdom-based company, had been contracted by Somaliland authorities to provide assistance to the Somaliland coastguard, and that this information had been confirmed by the company.[11]

18. A source based in Somaliland and with direct knowledge of PSC activities in Somalia has since confirmed that the contract was still active.[12] The Monitoring Group has requested several times from Triton additional information, but no reply has been forthcoming.

Puntland

Pathfinder Corporation and Focus Africa

19. Pathfinder and Focus Africa are South-African companies contracted by the Puntland Petroleum and Mineral Agency (PPMA) to supervise the security aspects of the deployment in Puntland of foreign companies involved in oil exploration.[13]

Salama Fikira International

20. Salama Fikira is a private security company based in Kenya and with offices in Mauritius and Puntland, Somalia. They are contracted by Africa Oil Corporation, registered in Canada, to "protect Africa Oil Corp.'s activities in Puntland".[14] Africa Oil is leading a consortium of foreign oil companies which includes three companies incorporated in Australia (Range Resources,[15] Lion

[11] S/2010/91, paragraph 229.
[12] Interview with a confidential source, Nairobi, 2 May 2011.
[13] Interview with Focus Africa director, Nairobi, 31 March 2011
[14] Letter from Africa Oil chief executive officer to the Monitoring group dated 28 February 2011.
[15] Range resources acquired between October 2005 and June 2006 the exclusive rights for both Dharoor and Nogal blocks from Consort Private. On March and April 2006, international and Somali media reported on heavy fighting between Puntland forces protecting Range Resources exploration team and local militias in Majayahan, west of Bosaaso. On 4 March 2007, Africa Oil has acquired from Range Resources 80% participating interest in the licenses. On June 2008, Somali media reported that Africa Oil expatriates had to be relocated to Bosaaso following new fightings between Puntland forces and local militia in Ufayn, east of Bosaaso.

Energy Corporation and Red Emperor). The consortium had its license renewed in January 2011 by the Puntland government, and plans to begin drilling operations in the Dharoor valley, situated between Bosaaso and Garowe, within July 2011.

21. According to Salama Fikira's managing director, they have a permanent representation in Bosaaso, Puntland, providing risk assessment to Africa Oil and coordinating support provided by Puntland military and Police to protect Africa Oil's operations.[16]

22. Salama Fikira also offers "maritime crisis response" services, which may involve negotiations with Somali pirates for the release of hijacked vessels. On 24 May 2011, two Cessna aircraft operated by Phoenix Aviation bearing registration 5Y-BYD and 5Y-MJA were grounded on arrival at Mogadishu International Airport and their pilots and passengers, including several Salama Fikira employees, detained.[17]

23. According to Kenyan Government officials, the first aircraft registered 5Y-BYD arrived from Seychelles "with a lot of money which was made to pay pirates", and that "the crew of the two aircraft was intercepted while transferring the money to the second aircraft", which bore registration 5Y-MJA and arrived from Wilson Airport in Nairobi, because the operation "had not been declared in the clearance letter".[18]

Saracen International

24. See annex 6.3.

Mudug region

Southern Ace

25. See annex 6.2.

Mogadishu

Bancroft Global Development

26. Bancroft provides technical expertise to AMISOM and, under its auspices, to the TFG military. They have assisted AMISOM in modernizing their sight system for mortar fire, and are taking an active part in the training of TFG soldiers, from infantry tactics to administration and accountability, and of the presidential guard in charge of the TFG President personal security details.[19]

[16] Interview with Salama Fikira managing director, Nairobi, 15 March 2011.
[17] "Brits arrested in Somalia with £2.2 million ransom for pirates", The Daily Telegraph, 26 May 2011.
[18] Email to the Monitoring Group, 8 June 2011.
[19] Interview with Bancroft management, Mogadishu, 10 December 2010

27. It is the understanding of the Monitoring Group that Bancroft's status as a contractor for AMISOM means that its activities are subject to the exemption to the arms embargo provided for in paragraph 11(a) of UNSCR 1772.

Clear Ocean

28. On 11 August 2010, the TFG Minister of Foreign Affairs, Yusuf Hassan Ibrahim, signed a letter of endorsement for "the implementation of marine resource management in Somali territorial waters and its Exclusive Economic Zone" with a company called Clear Ocean, registered in the Commonwealth of Dominica and based in the UAE. The contract includes the "establishment of immediate monitoring and enforcement mechanisms in order to quell the current illegal fishing activities".[20] According to Clear Ocean internal documentation, the company allegedly signed a similar contract with Somaliland administration on 5 June 2010, and therefore planned to "install and manage a command control center in Berbera and Mogadishu".

29. On 18 January 2011, Norwegian media reported that the KNM Horten, a 2,664 ton military vessel with a helicopter deck and capacity for 155 crew and passengers, was purchased from the Norwegian Defence Logistics Organization by Clear Ocean for about US$9 million.

The KNM "Horten" at an unknown date

30. On this occasion, Svein Johnsen, Clear Ocean chief executive officer and co-owner of the company alongside Philippe Banse, declared that the company project was to acquire six other vessels, six helicopters and one surveillance plane, to "manage the fisheries, chase pirates and in general protect the waters as we will now be doing on behalf of the Somali government".[21]

31. In the same statement, Sven Johnsen, who has a military background, also said that "Clear Ocean vessels will have a weapons system on board that can stop a boat from a distance of two kilometers: if the pirates don't stop before getting within 800 meters of us, they will be stopped".[22]

[20] See Annex 6.1.b.
[21] "Norwegians to protect Somalia's fisheries", The Norway Post, 18 January 2011
[22] "Ship owners arm to fight piracy", Views and News from Norway, 18 January 2011

32. In line with this statement, the internal documentation obtained by the Monitoring Group lists the weaponry that Clear Ocean planned to purchase to undertake its alleged contract with TFG and Somaliland administration. It includes a 20 mm Regimental Ship Gun, an AK630 Gatling machine gun, NSV caliber 12.7mm supported by a laser rangefnder, OSV caliber 12.7mm, sniper rifles, AKM and PKM machine-guns and automatic pistols.

Clear Ocean planned armament according to its own commercial brochure

33. On 21 January 2011, the Norwegian ministry of Foreign affairs decided "not to grant an export licence" for the KNM Horten, since new information was given to the Ministry that Clear Ocean "now plans to arm the vessel so that it can provide security services off the coast of Somalia".[23]

34. In response to a Monitoring Group request for information, Clear Ocean admitted that the company will "at a later stage bring weapons and ammunition for own protection" in Somalia, informing the Monitoring Group "what we are bringing and in what quantities" to undertake "maritime patrol by air and sea of the EEZ".[24]

[23] "No export license for KNM Horten", Minister of Foreign Affairs of Norway, 21 January 2011
[24] Letter from Clear Ocean LLC, 15 November 2010

35. However, Clear Ocean's assertion that "FAO will support our operation based on a request from the TFG Minister of Fisheries" has been refuted by the director of fisheries of the United Nations Food and Agriculture Organization, who is specifically named as a reference in Clear Ocean letter.[25]

Compass Integrated Security Solutions

36. Compass is a Dubai-based private security company contracted by Supreme Group, a global logistics services company supplying food for example to US forces in Afghanistan, to protect their facilities, assets and operations all over the world. In Mogadishu, Supreme Fuels, contracted by UNSOA to provide fuel to AMISOM, subcontracts a local company, Nation Wide Enterprise, which is owned by a Somali businessman called Mohamed Duale.[26]

37. Compass has deployed in Mogadishu a team of eight expatriates to coordinate Duale's local militia, to secure the Supreme compound and to protect movements of staff within Mogadishu, mainly between their compound, located next to Mogadishu international airport, and AMISOM premises.[27]

38. A mission from the Monitoring Group was able to visit the Supreme Fuels compound, including the armory used by the local militiamen to store their weapons when off-duty, and was given a presentation by the Compass chief operations officer of the security scheme currently in place. The mission was also informed of the steps taken jointly by Supreme and Compass in order to find an international organization or a state to notify the Committee for an exemption to the importation of security equipment.[28]

Supreme Compound main gate on 8 April 2011 — Local armed guards are wearing uniforms and bearing badges for identification

[25] Interview with FAO director of fisheries, aquaculture policy and economics division by email, 26 January 2011
[26] Interview with Supreme fuels Operations support manager, Mogadishu, 8 April 2011
[27] Interview with Compass chief operations officer, Dubai, 20 February 2011
[28] Visit of the Monitoring group to Supreme fuel compound, Mogadishu, 8 April 2011

Polaris Business Investigation and Intelligence

39. Registered in Singapore, with an office in Nairobi and in the United-Kingdom, this company is co-owned by an American and a British national who claim to work in Mogadishu since the Ethiopian forces seized the capital in January 2007. Their compound is located next to Mogadishu International Airport.[29]

40. They are mainly contracted for construction works inside AMISOM compound, although they are also known for carrying out investigations, security and risk assessment, under the protection of a small local militia.[30]

SKA Air and logistics

41. SKA is a Dubai-based provider of aviation services and logistics contracted by the TFG to manage Mogadishu "Adan Adde" International airport. After the signature of a first agreement with former Prime Minister Omar Abdirashid Ali "Sharmarke" including also Mogadishu seaport,[31] SKA was eventually granted with a ten-year concession to manage airport services on 26 December 2010 by the government of Mohamed Abdullahi Mohamed "Farmajo".

42. On 30 December 2010, Prime Minister "Farmajo" was challenged by members of the Transitional Federal Parliament over the signature of this contract, given that SKA was widely perceived as being associated at that time with private security companies.[32]

SKA offices at Mogadishu "Adan Adde" International Airport on 24 January 2011

[29] Interview with PBI2 managing director, Nairobi, 18 May 2011; he also mentioned during the interview that his British partner was leaving the company.
[30] Interview with an intelligence official, Mogadishu, 10 December 2010.
[31] Interview with SKA manager, Mogadishu,11 December 2010.
[32] "Somali MPs call for all foreign companies exit", Shabelle Media Network, 29 December 2010.

43. Although SKA also provides "safety and security services",[33] according to its own commercial brochure, it is the assessment of the Monitoring Group that SKA is not involved in activities directly related to security or in support to the security sector in Somalia, even if some members of the SKA "security team" have been spotted by the Monitoring Group in Mogadishu.[34]

SKA security team in Iraq according to SKA brochure

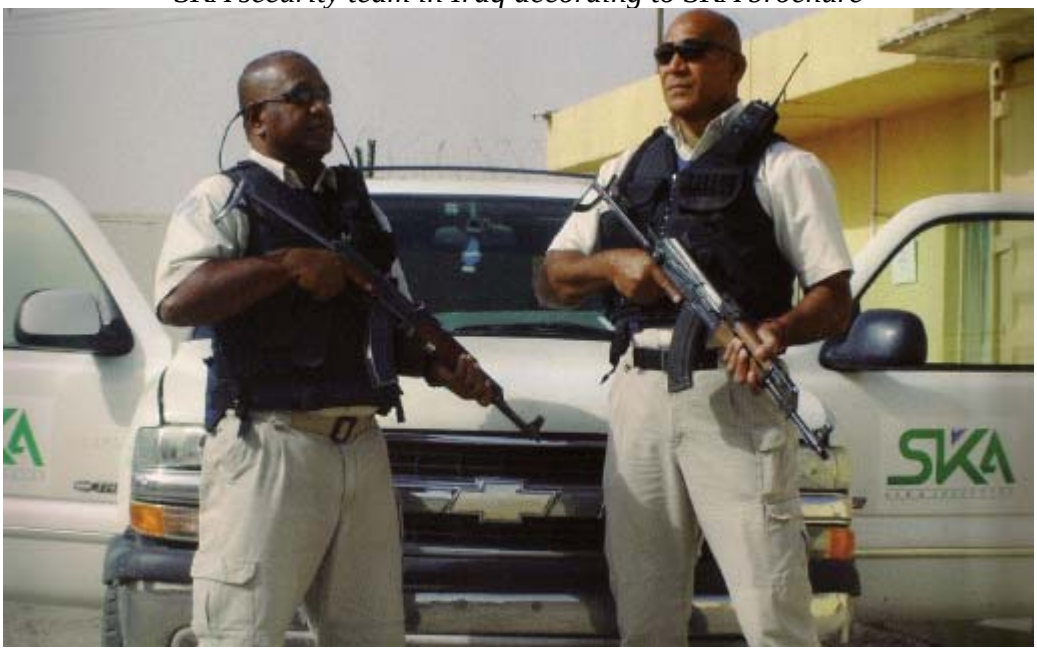

[33] SKA provides with its "own highly-skilled security team […] full protection and support for any sensitive mission requirements, as well as personal security detail (PSD), convoy escort and static security for compounds and facilities".
[34] The Monitoring Group visited SKA offices at Mogadishu international airport on 11 December 2010, 22 January 2011 and 9 April 2011.

Annex 6.1.a.: Transitional Federal Government letter of endorsement for Clear Ocean

Jamhuuriyadda Soomaaliya
Dowladda Federaalka KMG ah
Wasaaradda Arrimaha Dibadda
Xafiiska Wasiirka

جمهورية الصومال
الحكومة الفدرالية الإنتقالية
وزارة الخارجية
مكتب الوزير

Republic of Somalia
Transitional Federal Government
Ministry of Foreign Affairs
Office of the Minister

JS/WAD/XW/00 /08/10 Date: 11th August 2010

To: Mr. Svein Johnsen
Chief Executive Officer
Clear Ocean LLC
8 Coptall, Roseau Valley 00152
The Commonwealth of Dominica

Letter of endorsement for the implementation

of

Marine Resource Management in Somali Territorial waters

and

its Exclusive Economical Zone

A sound marine resource management program that secures income and development of the fishery sector in Somalia is one of the highest priorities for the Transitional Government of Somalia. The absence of control with Somali territorial waters and its Exclusive Economical Zone (EEZ) has resulted in significant damages and loss to the Somali population and its fishery sector which now vertically has been brought to a standstill.

Illegal fishing is currently flourishing due to lack of sustainable quotas, fishing regulations and the issuing of fishing licensees. The TFG welcomes the initiative taken by the Deputy Prime Minister and Minister of Fisheries and Marine Resources to engage with Clear Ocean in the establishment of immediate monitoring and enforcement mechanisms in order to quell the

current illegal fishing activities. The TFG further welcomes that Marine pollution inform of unregulated dumping of toxic waste in Somali territorial waters has been addressed and is incorporated in the contractual arrangements between the Ministry of Fisheries and Clear Ocean.

The TFG further endorses the quota regulations and mechanisms for the issuing of sustainable fishing licenses and welcomes the implementation of the Automatic Identification System (AIS) and the Vessel Monitoring System (VMS) which will allow for good control of vessels that operating in Somali waters.

The TFG is further pleased to see that marine conservation and the protection of coastal estuaries and wetlands have been addressed and will be protected through a monitoring and control program.

The TFG realizes that by implementing a sound monitoring and enforcement system that one of the key roots of piracy will be addressed and dealt with. It was exactly for the reasons of lawlessness and lack of monitoring and control that piracy blossomed and has by now brought the whole fishing industry in Somalia to a standstill.

The TFG herby fully endorses the implementation of a sound Marine Resource Management program in cooperation with Clear Ocean that will be given all necessary authorizations to enforce the MRM program in cooperation with the Ministry of Fisheries.

Hon. Yusuf Hassan Ibrahim
The Minister

Annex 6.2.: Case study: Southern Ace

1. Southern Ace Ltd. was officially established in Hong Kong on May 18, 2007 by owner and director Edgar Van Tonder for the purpose of "import and export of logging trucks and trailers and their spare parts".[1] Paul Calder Le Roux also known as Bernard John Bowlins is a 'silent partner' in the company, and believed by law enforcement officials concerned by the company's operations to be the actual owner.[2]

2. In January 2009, in association with a Somali businessman named Liban Mohamed Ahmed "Ottavio", Southern Ace made a proposal to the 'Gaalmudug State' administration, based in Gaalka'yo, presenting itself "traders and importers of fisheries products in Hong-Kong" and "interested in establishing operations in the central and coast of Somalia starting with the Mudug region".[3] Several months later, on 22 April 2009, Erwin Bockstaele, Southern Ace operations officer in Mudug and reportedly a former soldier, signed an agreement with the then President of the Gaalmudug administration, Mohamed Warsame Ali "Kimiko", establishing the company in association with Ali Hashi Dhoore, owner of the Iidan Fishing Company and candidate in the January 2009 TFG presidential election.[4]

3. By the end of April, Erwin Bockstaele, assisted by Shaun Right, also known as Abed Abu Radi, began recruiting militiamen from "Ottavio"s subclan (Hawiye/Habr Gedir/Sacad/Reer Nimacale), equipped with Kalashnikov-pattern assault rifles and light machine guns, offering up to US$300 per month.

[1] On 17 December 2010, Van Tonder was replaced at the head of the company by Richard Warren Talaro, a Philippine national.
[2] Interview with a military source, February 2011.
[3] See Annex 6.2.b.
[4] Interview with Mohamed Warsame Ali "Kimiko", Nairobi, 16 March 2011

Erwin Bockstaele, Misheck Dzichaunya and Shaun Right in Southern Ace compound in South-Gaalka'yo, on 13 July 2009

4. At the same time, the company began to purchase weaponry from the Gaalka'yo arms market, acquiring about 70 Kalashnikov-pattern assault rifles, 5 light and heavy machine-guns, 5 rocket-propelled grenade launchers, and one anti-aircraft ZU-23 machine-gun with 2,000 rounds of ammunition, as well as a number of handguns.[5] Southern Ace's arms purchases were so substantial that local officials in Gaalka'yo noted a significant rise in the price of ammunition and a shortage of ZU-23 rounds.[6]

5. Several of these weapons were mounted on vehicles, including two four-wheel drive vehicles mounted with light machine-guns, three pick-up trucks mounted with heavy machine-guns and two GMC trucks mounted with ZU-23.[7] Southern Ace also imported to Somalia radio equipment, Philippine army-style uniforms and bullet-proof jackets in support of their operations.

6. Meanwhile, "Ottavio" set up a company called GalSom Limited, and began to experiment with the cultivation of hallucinogenic plants, including opium, coca and cannabis, initially at the Southern Ace compound in south Gaalka'yo. The cultivation was later extended on a larger scale at the premises of the Iidan Fishing Company.[8] He was assisted in this endeavour by two Philippine

[5] Interview with military official, February 2011.
[6] Interview with a Galmudug official, Nairobi, 5 March 2011
[7] Interview with a former employee of Southern Ace in Somalia by email, 29 April 2011. One of the Zu-23 'technical' vehicles was apparently leased.
[8] Interview with a former employee of Southern Ace in Somalia by email, 18 April 2011. The Monitoring Group has also seen photographic evidence of GalSom's activities.

nationals, Ian Caballes and Donald Gimeno, a Zimbabwean and a South-African maintenance technician. In support of these activities, Galsom Ltd. and the Iidan fishing company imported generators, green houses, gardening tools, herbicides, fertilizer, a bulldozer, an excavator, a compactor, a drilling machine, and three small trucks from Philippines, China, Hong-Kong, Kenya and UAE.[9]

7. During an interview with the Monitoring Group in Djibouti on 2 December 2010, "Ottavio" admitted owning GalSom, and presented himself as Southern Ace representative in Gaalka'yo. He claimed to be head of a well-paid militia in the Mudug region, assisted by "armed international from different countries". He also acknowledged having purchased a greenhouse "for agricultural produce"

8. Local start up costs for the period March to June 2009 amounted to at least US$500,000, wired from Paul Calder Le Roux's company in Philippines, La Plata Trading, via a money transfer company based in Dubai, UAE.[10]

9. Early in 2010, the company established a new compound at Af Bawaarqo, about 180 kilometres east of Gaalka'yo and 50 kilometres north-west of the Iidan fish factory compound, mid-way between Hobyo to Jariiban. By this time, Southern Ace and its local associates operated a well-equipped, 220-strong militia from the Habar Gidir / Sa'ad / Reer Nim'aale sub-clan, supervised by a dozen Zimbabweans — one of the strongest forces in south Mudug region, with the potential to change the balance of power in the area (which may help to explain several grenade attacks on the company headquarters end of 2009 and early 2010). Southern Ace has been consequently engaged in supporting armed groups allied to the Galmudug administration in Gaalka'yo and Ahlu Sunna Wal Jama'a in the Mudug region. On 29 November 2010, in Godod (30 kms south-east of Gaalka'yo), militiamen from the Omar-Mahmud sub-clan of Majerteen, supported by four-wheel drive vehicles mounted with heavy-machine guns, attacked Sa'ad pastoral nomads causing allegedly heavy casualties from both sides. According to UN confidential reports, the fighting lasted several days and Southern Ace militia was engaged in fight and supported Sa'ad militiamen.[11]

10. Towards the end of March 2010, Le Roux planned to import by air a large quantity of heavy weapons, including 75 kilograms of C4 explosives, 200 land mines, one million rounds of 7.62 mm ammunition, and five AT-3 "Sagger" anti-tank missiles.[12] For this purpose, Mohamad Khalif Dhore, Gaalmudug's aviation Minister, issued an official letter stating that the Baandiiradley airstrip was suitable for landing of an Antonov 12.[13]

11. According to multiple sources interviewed by the Monitoring Group, the planned delivery never took place. Instead, in mid-2010 a dispute between Le Roux and "Ottavio" erupted, when Le Roux realized that he was paying his militiamen almost twice the market rate. As the crisis deepened,

[9] Interview with a former employee of Southern Ace in Somalia by email, 18 April 2011
[10] According to credible, confidential documentation seen by the Monitoring Group.
[11] Confidential UN report, 30 November 2010.
[12] Interview with a military source, February 2011.
[13] See Annex 6.2.c.

most of Southern Ace international staff left Somalia and in November 2010, "Ottavio", supported by the militiamen from his sub-clan, took over the leadership of Southern Ace in Gaalka'yo.

12. By January 2011, only two international Southern Ace personnel remained in Gaalka'yo, apparently handling administrative tasks. On 12 January 2011, Jirat Taeko, a Zimbabwean national, was reportedly killed at the gate of the compound in South-Gaalka'yo, following an argument with one of the company militiamen over financial issues.[14] "Ottavio" and three other Southern Ace local staff were subsequently jailed for three weeks by Gaalmudug authorities, and company assets, including weapons, were reportedly divided between local Habr Gedir/Sacad militias and the Gaalmudug authorities.[15]

13. By the time Southern Ace ceased operations in early 2011, the Monitoring Group estimates that Le Roux and his associates had spent approximately US$ 3 million in Somalia, including almost $1 million in militia salaries and over $US 150,000 on arms and ammunition.

[14] "Somalia: Zimbabwean Killed in Central Town", Shabelle Media Network, 13 January 2011.
[15] Interview with a Gaalmudug official, Nairobi, 5 March 2011

Annex 6.2.a.: Southern Ace company profile

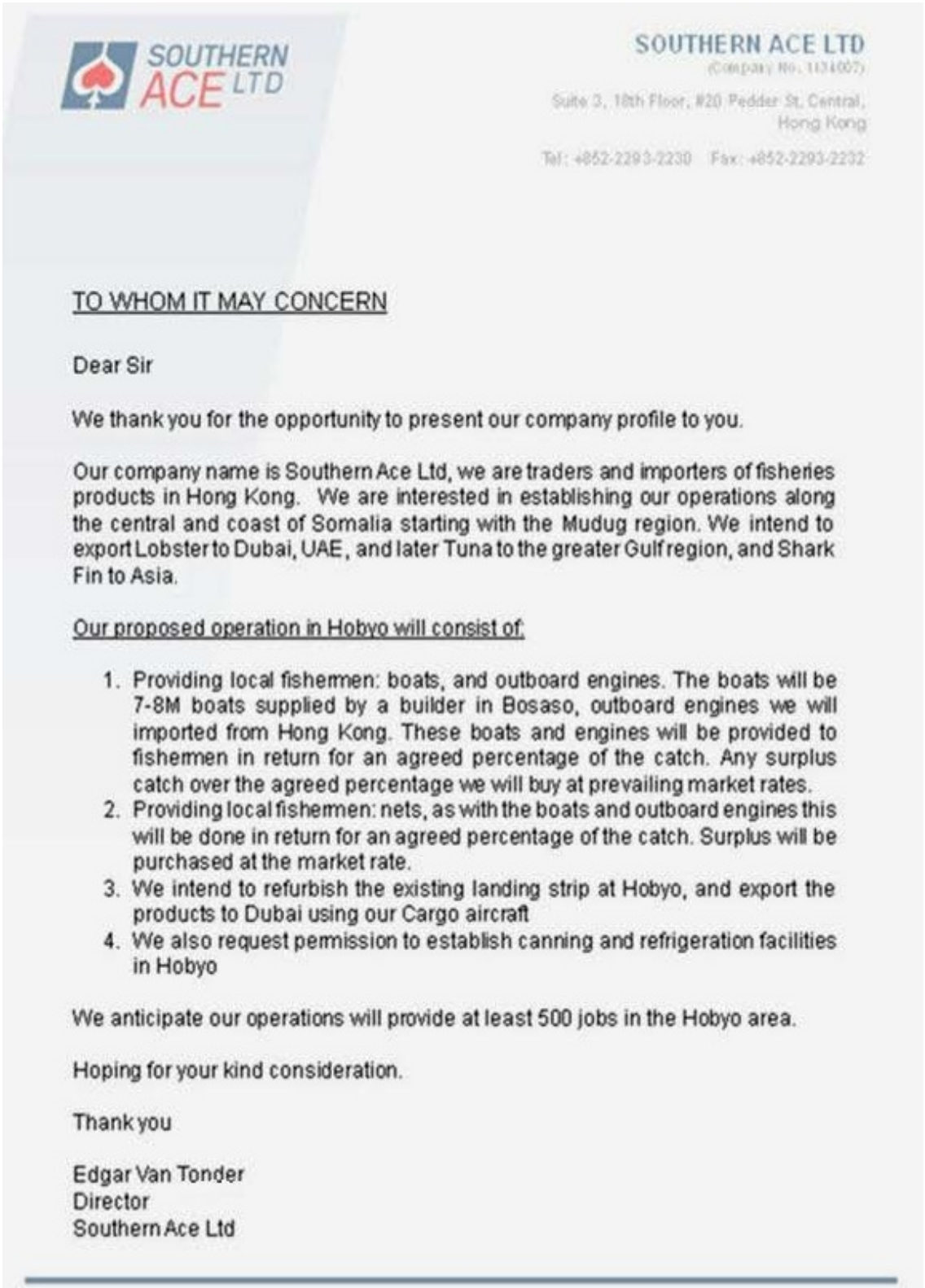

SOUTHERN ACE LTD

SOUTHERN ACE LTD
(Company No. 1134007)
Suite 3, 18th Floor, #20 Pedder St, Central,
Hong Kong
Tel: +852-2293-2230 Fax: +852-2293-2232

TO WHOM IT MAY CONCERN

Dear Sir

We thank you for the opportunity to present our company profile to you.

Our company name is Southern Ace Ltd, we are traders and importers of fisheries products in Hong Kong. We are interested in establishing our operations along the central and coast of Somalia starting with the Mudug region. We intend to export Lobster to Dubai, UAE, and later Tuna to the greater Gulf region, and Shark Fin to Asia.

Our proposed operation in Hobyo will consist of:

1. Providing local fishermen: boats, and outboard engines. The boats will be 7-8M boats supplied by a builder in Bosaso, outboard engines we will imported from Hong Kong. These boats and engines will be provided to fishermen in return for an agreed percentage of the catch. Any surplus catch over the agreed percentage we will buy at prevailing market rates.
2. Providing local fishermen: nets, as with the boats and outboard engines this will be done in return for an agreed percentage of the catch. Surplus will be purchased at the market rate.
3. We intend to refurbish the existing landing strip at Hobyo, and export the products to Dubai using our Cargo aircraft
4. We also request permission to establish canning and refrigeration facilities in Hobyo

We anticipate our operations will provide at least 500 jobs in the Hobyo area.

Hoping for your kind consideration.

Thank you

Edgar Van Tonder
Director
Southern Ace Ltd

Annex 6.2.b.: Letter from Gaalmudug Minister of Aviation, 25 January 2010

Gal-mudug state of Somalia
local Government

Dawlad Gobaleedka gal-Mudug
Dawlad Hoose

January 25, 2010

In who this may concern,

At request of the Cargo Company who will use the BAN airstrip located 60km from the city of Gaalkaicyo, Somalia to deliver equipment for the company named Galsom Ltd we, the government of Galmudug state assures and confirms that this airstrip is used for planes type AN12, Fokker 50 on full capacity or load for NGO's like ACRC (red cross) and UN Aircrafts.
The airstrip is covered with fine gravel on a rock surface base that can hold at least double the weight of a fully loaded AN12.
We also inform you that the landing days are Friday, Saturday, Sunday and Monday of every week.
Please be aware that sunset is around 5:30pm or 17:30 and no landing or take off lights are available at the airstrip location.
Galsom Ltd assured us they will handle the full security and transport of the equipment delivery.

Sincerely,

DAWLAD GOBOLEEDKA GALMUDUG
Wasaaradda Caalimaadka
JAMHUURIYADDA SOMALIA

Mohamad Kalif Dorre
Minister of aviation
Galmudug State, Somalia

Annex 6.3.: Case study: Saracen International

1. Between May 2010 and February 2011, Saracen has provided military training, equipment and vehicles to a military force, and deployed armed, foreign security personnel on Somali territory, in the initial phases of an operation that would have become the largest externally supported military activity in Somalia, after AMISOM.

2. The Monitoring Group believes that Saracen's operations since May 2010 represent a significant violation of the general and complete arms embargo on Somalia, which prohibits "all deliveries of weapons and military equipment"[1] and requires that any "supplies and technical assistance […] intended solely for the purpose of helping develop security sector institutions"[2] be authorised by the Security Council Committee pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) concerning Somalia and Eritrea. It is also the opinion of the Monitoring Group that Saracen's activities to date have represented a threat to peace and security in Somalia.

3. Saracen operates independently of all international, multilateral frameworks for support to the Somali security sector. Consequently, there is no way to ensure that forces trained and equipped by Saracen will in fact be employed for the declared purposes of the programme. Indeed, there are already indications that the Puntland authorities may have alternate objectives in mind for the force. Such ambiguity has engendered tensions between Puntland and its neighbours, as well as within Puntland itself. Parts of the Puntland population, neighbouring administrations, the Transitional Federal Government and the Transitional Federal Parliament, as well as parts of the international community have all called for the cessation of the programme.

4. Despite having been informed by the Monitoring Group in December 2010 of the need for Security Council authorization, at the time of writing Saracen's activities in Somalia have not been notified to the Security Council Committee on Somalia and Eritrea. On 17 February 2011, Saracen International reported to the Monitoring Group, through legal counsel, that it had suspended training activities in order to comply with relevant Security Council resolutions.[3] However, the Monitoring Group has since learned that uniformed Saracen trainees and Saracen-provided vehicles have been deployed as security details for Puntland officials and Saracen 'humanitarian' operations. Saracen's team subsequently conducted reconnaissance and recruiting activities in new areas of operations.

5. On 19 May 2011, the Puntland administration notified the Monitoring Group that "any agreements between Puntland and Saracen have been terminated, as of April 20, 2011, by mutual agreement," affirming that training could resume "pending a U.N. Security Council waiver which gives Puntland Government mandate to train its anti-piracy marine force (PMF), in line with U.N. Security Council Resolution 1976, of 11 April 2011."[4] Saracen nevertheless continued to maintain a presence in Puntland and showed no indication of withdrawing its personnel or materiel, pending authorization of the programme.

---

[1] Security Council resolution 733 (1992), paragraph 5.
[2] Security Council resolution 1772 (2007), paragraph 11(b).
[3] See Annex 6.3.b.
[4] Electronic communication with the Monitoring Group from the Puntland Presidency via Mohamed H. Barre, Puntland Liaison Officer in Kenya, 19 May 2011.

6. The Monitoring Group welcomes the Puntland administration's actions to rectify the situation with respect to the sanctions regime, as well as its stated commitment to comply with relevant Security Council resolutions, but will continue to monitor Saracen's activities closely.

Background to SARACEN involvement in Somalia

7. Saracen International Ltd was established in the British Virgin Islands in 1995, and has since opened offices in South Africa, Uganda, the DRC and Angola.[5] In 2005, Willem "Bill" Pelser, CEO of Saracen International (South Africa) and managing director of Saracen International (Uganda), first began to take an interest in the Puntland region of Somalia.[6]

8. On 28 October 2009, Lafras Luitingh, owner of Saracen International (South Africa) and Pelser's long-time business partner, reportedly met in Washington DC with former Blackwater and Xe Services Chief Executive Officer and owner, Erik Dean Prince. In December 2009, Luitingh travelled to the Middle East to meet with a consortium of anonymous donors to present a plan to fight piracy in Puntland and to train a personal security detail (PSD) for the President of the Transitional Federal Government (TFG). A confidential intelligence report provided to the Monitoring Group, as well as media reports, allege that this meeting involved Erik Prince and officials from Abu Dhabi in the United Arab Emirates.[7]

9. On 3 March 2010 an offshore company named Saracen International SAL (Société Anonyme Libanaise) was registered in Lebanon by Jamal Muhammad Balassi, a Ukrainian national of Palestinian origin, who serves as both Chairman of the Board of Governors and Managing Director of the company. When questioned by officials from the Lebanese Ministry of Justice, Balassi's partners in Saracen — one Palestinian and one Lebanese partner, both resident in Sidon, Lebanon — claimed to know nothing about the company's activities. Both were also described by the Ministry as apparently having a record for passing bad cheques and breach of fiduciary duty.[8] Although Balassi could not be reached by the Monitoring Group for comment,[9] information provided by the UAE Ministry of Interior indicates he is currently employed by Reflex Responses (R2) Management Consultancy,[10] a company linked to Erik Dean Prince.[11]

---

[5] See Annex 6.3.c.

[6] In July 2005, Bill Pelser established with two local partners a company called Universal Consultants with headquarters in Bosaaso, and a branch in Kampala, Uganda. According to the articles of association, one of the principal areas of company activity was to be "Consulting, especially in mining, oil exploration, fishing etc.". Universal Consultants subsequently tendered a bid for fishing rights licences and "means of discouraging unlawful fishing within the territorial waters of Puntland", issued by the Ministry of Fisheries of the Puntland Government (see Annex 6.3.d.).

[7] At the time of writing, the Monitoring Group received no reply to its letter to the Permanent Representative of the UAE to the UN of 4 May 2011 regarding Saracen, seeking additional information.

[8] Report of Said Mirza, Public Prosecutor at the Court of Cassation (Ministry of Justice), Beirut, 28 March 2011. See Annex 6.3.e.

[9] Lafras Luitingh and his lawyers, the Washington based law firm Steptoe & Johnson LLP, have not complied with the Monitoring Group's request that they provide Jamal Balassi's contact details.

[10] Reply to SEMG OC.61 from the Permanent representation of the UAE dated 19 May 2011.

[11] Mark Mazzetti and Emily B. Hager, "Secret Desert Force Set Up by Blackwater's Founder", The New York Times, 14 May 2011; Michael Roumi, R2 company president, confirmed to the New York Times after the publication of the article that Erik Dean Prince has been working for his company (accessed at http://www.nytimes.com/2011/05/15/world/middleeast/15prince.html?_r=1 on 7 June 2011).

10. Later the same month, Luitingh, met several times with Somali officials,[12] and signed two Memoranda of Agreement.[13] One of these memoranda, which Luitingh signed with the TFG on behalf of Saracen International (Lebanon), envisaged a training programme for TFG security forces, including a new presidential security unit, an anti-terrorism elite force, VIP protection, and a range of other skills. The second memorandum was signed with the Puntland administration, and envisaged the establishment of a heavily armed 'coast guard'. Saracen has failed to comply with Monitoring Group requests that it provide copies of these and other documents.

Saracen plans and operations in Mogadishu

11. On 5 October 2010, Luitingh travelled to Mogadishu together with consultant Michael Shanklin, a former CIA officer with prior experience in Somalia, and four other Saracen personnel. On 17 October 2010, Saracen received three Ford F350 B6-type armoured vehicles purchased in the UAE, with turrets for gun mounts.[14] A fourth armoured vehicle was delivered to Mogadishu on 21 October 2010.[15]

Two Saracen Ford F350 armoured vehicles with gun turrets

12. Saracen's presence and plans in Mogadishu rapidly became a source of contention. The AMISOM Force Commander, Major General Nathan Mugisha, expressed to the TFG his concerns

[12] Luitingh met on 15 March 2010 with TFG Prime Minister Omar Abdirashid Ali Sharmarke in Saudi Arabia; on 16 March 2010 with Puntland President Abdirahman Mohamed Faroole and Farah Ali Jama, current Puntland Minister of Finance, in Garowe, alongside Bill Pelser; and a few days later with TFG President H.E. Sheikh Sharif Sheikh Ahmed and Presidential Chief of Staff Abdulkareem Jama.

[13] Interview with Lafras Luitingh and his lawyers, Pretoria, 13 January 2011.

[14] Flight VBD6019 from Sharjah, UAE, operated by V-Berd Aviation with an Ilyushin Il-76 cargo aircraft bearing registration number EK-76592.

[15] An Ilyushin Il-76 registered EK-76245, operated by RusAviation, transported on 18 October 2010 the fourth vehicle from Sharjah to Djibouti; an Antonov An-12, bearing registration number 4L-IRA, which flew from Djibouti to Mogadishu on 21 October 2010 operated by Hamed Air Cargo, had probably previously delivered the vehicle to Mogadishu, but this could not be confirmed by the Monitoring group despite several requests to the declared operators of this aircraft.

"over unknown armed groups in the Mission area",[16] and the Transitional Federal Parliament also demanded, on 30 December 2010, that the TFG explain to parliament the details of contracts with "foreign companies illegally operating in the country".[17] Faced with such resistance, Saracen abandoned its plans for Mogadishu and, at the request of the AMISOM Force Commander, redeployed most personnel and their equipment by air to Bosaaso on 29 October 2010, maintaining only a token 'humanitarian' presence at the TFG presidency, renovating a medical clinic for TFG officials. On 22 January 2011, then TFG Minister of Information issued a statement to international and Somali media that "the Somali government is to suspend its contract with SARACEN International".[18] This was followed less than a week later with another statement from the Minister, dated 28 January 2011, that the TFG's decision to end the relationship with Saracen International "is binding on all Somali territories. That will apply to all parts of Somalia".[19]

Saracen Plans and Operations: Bosaaso

14. By the time of Saracen's withdrawal from Mogadishu, its operations in Bosaaso were well advanced: to establish a force of approximately 1,000-strong, equipped with 3 transport aircraft, 3 reconnaissance aircraft, 2 transport helicopters and 2 light helicopters. The maritime component of the force would be equipped with 1 command and control vessel, 2 logistical support vessels and 3 rigid-hulled inflatable boats (RHIBs) for rapid deployment and intervention. If fully implemented, these plans would establish the best-equipped indigenous military force anywhere in Somalia.

15. Just two days after the Saracen team redeployed to Bosaaso, on 31 October 2010, the MV NOORA MOON 1 delivered approximately 500 MT of equipment and hardware, including construction vehicles and also 85 pick-up trucks to the port of Bosaaso. Between October 2010 and February 2011, Saracen also chartered fifteen flights to Somalia from the UAE and Uganda, involving two Antonov An-32 cargo aircraft operated by Ayk Avia, carrying supplies for the Saracen training camp in Puntland.[20]

16. One of these flights, an Antonov An-32 registered EK-32604, was detained at Hargeysa airport, together with its crew and two passengers, by the Somaliland authorities on 10 December 2010. The flight, which had originated Entebbe was chartered by another company owned by Luitingh's, Australian African Global Investments Pty Ltd (AAGI),[21] and bore 583 kg of military-style khaki uniforms, including "combat t-shirts" and "SWAT" combat boots, as well as black battle harnesses and belts with magazine pouches destined for the trainees in Bosaaso.[22] The flight manifest, issued by Air Armenia, stated only that the cargo comprised clothing and spare parts. In a gesture illustrative of

[16] Statement by TFG Information Minister Abdulkareem Jama, "Response to stakeholders concern over unknown armed group in Mission area", date unknown.
[17] "Somali MPs says foreign firms operating in the country illegally", Shabelle Media Network, 30 December 2010.
[18] Jeffrey Gettleman, "Somalia Is Likely to Cut Ties to Mercenaries, Official Says", The New York Times, 23 January 2011.
[19] Katharine Houreld, "Somali region defies federal government over Saracen deal", Associated Press, 28 January 2011.
[20] Despite repeated Monitoring Group requests, Saracen has only provided cargo manifests and/or packing lists for 4 of the 15 flights.
[21] See Annex 6.3.f.
[22] See Annex 6.3.g.

the lack of transparency with which Saracen has managed its Somali operations, the commercial invoice issued by AAGI described the cargo simply as "camping & safari equipment".[23]

Note on Flight EK 32604[24]

On 10 December 2010 at 0845, an Antonov An-32 with tail registration number EK 32604 contacted Hargeysa tower and requested permission to land. The flight had originated at Entebbe and routed via Ethiopian airspace. The pilot provided a clearance reference for southern Somalia, not Somaliland, so the tower asked him the reason for landing. The pilot stated that he wanted to make a technical stop to upload fuel and permission was granted.

The aircraft entered Somali airspace at AXAPO (Fararweyne) at 0912 at an altitude of 21,000 feet, and landed at 0925. The aircraft landed with 2 hours fuel duration, en route to Bosaaso, which requires 1.5 hours. The onward routing was to Al-Ryan (OYRN) and Sharjah.

The flight manifest (copy on file) is issued by Air Armenia (P.O. Box 8256, Sharjah), and states that the cargo comprised clothing and car parts. Hargeysa civil aviation authorities were suspicious and demanded to inspect the cargo. Upon inspection, they discovered that the clothing included military uniforms, boots and web gear, and that the aircraft was carrying additional cargo not on the manifest. In addition to a six-man Russian crew, the aircraft was also carrying two South African passengers. Somaliland authorities grounded the aircraft and detained the passengers and crew, placing them under 'house arrest' at Ambassador Hotel.

The Somaliland authorities suspected the two South Africans, Chris Everson and Anton van de Merwe, of being military trainers associated with Saracen International's operations in Puntland. In a statement recorded after their arrest, the two described themselves as a freelance television crew employed by Moonlighting Films in Cape Town.

On 10 December 2010, the SEMG Coordinator contacted the Somaliland Foreign Minister, Mohamed Omar, for additional information. On 11 December 2010, Minister Omar invited the SEMG to assist the Somaliland authorities in investigating the incident. A mission comprising M. Bryden and C. Reyes departed for Hargeysa on 12 December 2010, returning to Nairobi on 14 December. The mission succeeded in accomplishing its three principle objectives: inspection of the aircraft and cargo; interviews with the passengers and crew; and review of relevant documentation. The mission also strengthened the working relationship between the SEMG and Somaliland authorities.

Findings

The flight originated in Entebbe and was operated by AYK AVIA, an Armenian aviation company. According to Capt. Boris Antoniv, the aircraft and crew had been based in Entebbe since 1 October 2010, under contract with Australian African Global Investments (AAGI SA (PTY)), a

[23] See Annex 6.3.h.

[24] This note is a narrative summary of events relating to the seizure of AN-32 EK 32604 in Hargeysa on 10 December 2010, based on the mission to Hargeysa of M. Bryden and C. Reyes on 12-14 December 2010.

South African-registered company headed by Lafras Luitingh. Luitingh is also the MD or CEO of Saracen International (South Africa), which is currently engaged in training militia at a base at Bandar Siyada, west of Bosaaso in Puntland, Somalia.

According to Capt. Antoniv, the aircraft and crew fly 2-3 rotations per month for AAGI, for a total of 6-7 flights since 1 October 2010. Antoniv stated that all flights have been to Bosaaso except for one rotation on 29 October 2010, when he transported 12 passengers from Mogadishu to Bosaaso (names on file with SEMG). One of the crago boxes was labelled 'Mog'.

Their point of contact in Entebbe is Lood Pepler, AAGI's 'Support Manager' (+27 826565889 / +256 788 572592, loodpepler@gmail.com). According to Everson, Pepler has been working as a construction supervisor at Saracen's facility in Bosaaso, but was temporarily deployed to Entebbe where he was Everson and van der Merwe's point of contact in December 2010. On 13 December 2010, Everson believed that Pepler was in Durban, where a large consignment of approximately 80 containers has been prepared for export to Saracen's facility in Bosaaso. Saracen's vessels MV Seafarer and MV Eaton are expected to call at Durban on 19 December 2010.

The cargo on the flight consisted of 583 kg of military-style khaki uniforms, including "combat t-shirts" and "SWAT" combat boots, as well as black battle harnesses and belts with magazine pouches. Also on the aircraft were a hand-held metal detector and wheeled security mirror for inspecting vehicles. The cargo had initially been shipped from Johannesburg to Entebbe with South African airlines (waybill No. 083JNB08614811) and was destined for Bosaaso. One of the boxes bore a label stating "To: L. Pepler".

The cargo waybill (copy on file), issued in Johannesburg by Global Reach Logistics on 30 November 2010, indicates the consignee as:

Puntland Development Group
1 Issa Avenue
State of Puntland
Bosaso, Somalia

Documents provided to the SEMG by an Arent Fox legal team claiming to represent the TFG in connection with Saracen's operations, indicate that the consignee for other deliveries of cargo to Saracen in Bosaaso is also the Puntland Development Group (contact person Issa Hassan Omer / Mohamoud Shido / Joseph Abdalla).

In addition to the manifested cargo, the flight also carried the two passengers and their camera gear. Journalists Everson and van der Merwe travelled from Johannesburg to Entebbe via Nairobi on Kenya airways late on 6 December 2010. Acting on the advice of producer Shawn Efran, who was already in Bosaaso at the Saracen camp (local phone +252 90 563807), Everson and van der Merwe's employer, Moonlighting Films (Theresa Ryan van Graan, +27 833302675), had contacted AAGI in South Africa (POC Liesl) who had arranged that they board the cargo flight from Entebbe.

Everson and van der Merwe had been scheduled to depart for Bosaaso with the AAGI-chartered cargo flight on 8 December 2010. However, the delayed arrival of the cargo from Johannesburg

delayed their departure until 10 December 2010. While in Uganda, their POC was Pepler, who on 9 December 2010 briefly took them to the Saracen International compound in Kampala.

Everson and van der Merwe claim that this was the first and only time they heard the name Saracen. All arrangements for the shoot had been made by Efran, who had told them only that they were to film a training facility for counter piracy operations in Bosaaso. Information shared with the Monitoring Group by the Somaliland authorities appears to substantiate this account.

According to Captain Antoniv, the original flight plan had been routed via Addis Ababa as a fuel stop, but because of routine 3-4 hour fuelling delays in Addis, Antoniv opted to route via Hargeysa instead, for the first time. Everson's account appears to corroborate Antoniv's, since he told the SEMG that the flight had originally been described to him as being of 8-9 hour duration, but that Antoniv later said there had been a change and it would last only 5 hours.

17. The consignment was officially destined for the Puntland Development Group (PDG), which has been contracted by SARACEN to provide local logistics support, select local personnel and pay trainee salaries. Shipping documents obtained by the Monitoring Group identify one of PDG's contact persons in Bosaaso and Dubai, UAE, as Mohamud Shido, a known associate of Khadar Abdirahman Faroole and Mohamed Abdirahman Faroole, sons of the current president of Puntland. The Monitoring Group has been told that Khadar Abdirahman Faroole is a partner in PDG, but has not been able to independently verify this assertion. According to Luitingh, PDG is directly funded by the "donors", not by Saracen.

18. On 23 December 2010, another logistical consignment, comprising 119 shipping containers, left the South African port of Durban on board the MV Seafarer, destined for the Saracen camp in Bosaaso via the United Arab Emirates. Documentation relating to the shipment again indicated the involvement of Luitingh's logistics company, AAGI, as well as UFA Consultants, a South African company owned by Saracen International (Uganda) CEO, Willem Hendrik Pelser.[25]

19. The MV Seafarer was escorted on its journey to Durban by the MV Eaton, which had previously been known as the MV McArthur and operated by private security company, Blackwater. Both the MV Eaton and MV Seafarer are currently owned and operated by Afloat Leasing Ltd, a company officially registered in Liberia and possessing offices in Malta, under the maritime directorship of former Blackwater employee, Joseph Russel D'Alfio (see case study on Afloat Leasing in Annex 6.5). Before routing to Durban, the Seafarer and Eaton had called at Djibouti port on 28 September 2010, where they leased automatic weapons for an on-board security team. Despite its military profile and the presence of armed security on board, D'Alfio has repeatedly denied that the MV Eaton serves in an escort role and has described it instead as a 'Offshore Support Vessel (OSV) or Survey Vessel'.[26]

[25] See Annex 6.3.i.

[26] As described in electronic communications authored by Joseph D'Alfio and obtained by the Monitoring Group, as well as in declarations by Afloat Leasing Ltd. to port and customs authorities at Mombasa, Durban, and the Seychelles. See also Annex 6.3.j.

Training and operations

20. Between 2 October 2010 and 17 February 2011, Saracen carried out basic military training courses for 470 soldiers and drivers selected by Puntland authorities and the PDG. The basic training included "fundamental disciplinary aspects of the military" and "training with weapons". In addition, most of the trainees were provided with a five-week specialized training for section leaders, drivers, signallers, medics and in the use of heavy machine-guns (DShK 12.7mm). Planned training on the use of the 40mm grenade launcher and the 82mm mortar did not take place because of lack of equipment.

21. According to an internal Saracen document obtained by the Monitoring Group, the Puntland government planned to make available to Saracen 195 AK-47 assault rifles with 74,188 rounds of 7.62 calibre ammunition, and 13 PKM light machine-guns with 4,647 rounds of 7.62 calibre ammunition, 2 12.7mm heavy machine-guns, 40mm grenade launchers and 82mm mortars.[27] On Thursday, 11 November 2010, most of the small calibre weaponry was delivered to Saracen. However, Saracen's project management was dissatisfied with the quality of the weapons and described the procurement process as "tedious and costly", suggesting in an internal document that the company should "pursue other avenues of procuring the needed equipment."[28] Two pictures obtained by the Monitoring Group show two foreigners, probably Saracen trainers, among Puntland Marine Force trainees carrying weapons during a parade on an unknown date.

Saracen trainees carrying weapons during a parade

22. By November 2010, Saracen trainees, personnel and equipment were already adopting a more operational role in Puntland. On 16 November 2010, for example, the four armoured Ford F350 imported airlifted to Bosaaso from Mogadishu were photographed while moving in convoy in the streets of Bosaaso.

[27] Puntland Marine Force, Management report, November 2010, pp. 7-8.
[28] Puntland Marine Force, Management report, November 2010, pp. 7-8 and 11.

Saracen armoured vehicles with gun turrets in the streets of Bosaaso

23. According to Luitingh, the four vehicles were once deployed as part of the Personal Security Details of Puntland President Faroole, assuring his protection during his travel by road from Bosaaso to Garowe. On this occasion, it is Luitingh's understanding that the turrets were mounted with heavy machine-guns.[29]

24. Similarly, the Monitoring Group has received multiple reports that most of the 85 vehicles imported by Saracen have been handed over to Puntland authorities, including, according to a UN report, ten vehicles specifically attributed to Puntland Police. Aerial photos taken of the Saracen training camp on February 2011 show only a small number of vehicles, including the four armoured F350, parked inside the compound, lending credence to this report.

Saracen compound, Bandar Siyada, Bosaaso, Puntland

25. On 17 February 2011, in response to Monitoring Group warnings that the company was operating in potential breach of the arms embargo, Saracen's legal counsel notified the Monitoring Group by letter that it had suspended all training activities, pending authorization from the Security Council Committee on Somalia and Eritrea.[30] Both this letter and Luitingh indicated that Saracen

[29] Interview with Lafras Luitingh and his lawyers, Pretoria, 13 January 2011.
[30] See Annex 6.3.b.

intended to resume operations in Puntland with a new appellation, but that in the meantime, Saracen personnel and assets would be used for "humanitarian" purposes.

26. On 24 February 2011, pictures taken in Garowe show Saracen staff and vehicles allegedly deployed in support of humanitarian deliveries to populations affected by the drought. One of these images, taken in the vicinity of the presidency compound in Garowe, shows a Puntland soldier wearing the characteristic Saracen Puntland Marine Force blue uniform, with corresponding headgear, and carrying an AK-47 assault rifle, or similar variant. Although the Monitoring Group has not been able to determine the status of all Saracen trainees, this image appears to indicate that at least some Saracen trainees are considered combat-ready and have been deployed on active duties.

Saracen staff, vehicles, and former trainee deployed on active duty in Garowe

27. On 18 April 2011, during a meeting with the Monitoring Group in Nairobi, Puntland President Faroole identified Saracen's 'anonymous' sponsor as the Government of the United Arab Emirates, and stated that he had been expecting the donor to apply for an exemption to the Security Council Committee on Somalia and Eritrea for Saracen operations in Puntland since February 2011.[31]

Potential threats to peace and security

28. It is the assessment of the Monitoring Group that Saracen's programme not only violates the arms embargo, but also constitutes a threat to peace and security. Saracen's presence has increased tension in north-eastern Somalia because its operations are perceived as a military threat by Puntland's neighbours, as well as by some parts of the Puntland population.

29. On 6 December 2010, the leader of the Gaalmudug regional administration, which borders Puntland to the south, alleged that Saracen's activities were part of a Puntland campaign to disrupt and destabilize Gaalmudug, and to "reignite the civil war".[32] On 11 December 2010, Somaliland Interior Minister, Mohamed Abdi Gaboose, stated during a press conference in Hargeysa that "the military training provided to Puntland is a threat to Somaliland's security and to that of the region in

[31] Interview with the Monitoring Group, Nairobi, 18 April 2011.
[32] See Annex 6.3.k.

general".[33] And on 28 January 2011, the TFG announced its decision to end its relationship with Saracen International, and to prohibit the company from operating anywhere in Somalia.[34]

30. Part of this tension reflects ambiguities over the force's intended role. In an interview with the Associated Press, Mohamed Faroole, President Faroole's son and adviser, stated that "the new force will hunt down pirates on land in the Galgala mountains", because "you cannot have oil exploration if you have insecurity".[35] Faroole was referring to highland areas populated by the Harti/Warsangeli clan, many of whom object to Puntland's plans for oil exploration, where there is no evidence that pirates have ever operated. It is the Monitoring Group's assessment that Warsengeli apprehension over the Saracen programme has engendered support within the clan for Mohamed Said "Atom", a Warsengeli militia leader linked to Al-Shabaab. Saracen's declared intention to deploy foreign trainers in a "mentoring" role during military operations on the field would only serve to inflame the situation further.

31. The Monitoring Group believes that such concerns are justified. The first units and platoons of the 'Puntland Marine Force' trained by Saracen are intended to serve as an elite land unit for the Puntland administration. Saracen's claim that its personnel and trainees are engaged in "humanitarian" operations in no way alters the fundamentally military character and role of this force, or the adverse impact of its presence on peace and security in the region.

[33] "Somaliland holds plane taking military supplies to Puntland", AFP, 10 December 2010.
[34] Katharine Houreld, "Somali region defies federal government over Saracen deal", Associated Press, 28 January 2011.
[35] Katharine Houreld, "1,000-man militia being trained in north Somalia", Associated Press, 1 December 2010.

Annex 6.3.a.:
Letter to the United Nations regarding cessation of counter-piracy training, 17 February 2011

STEPTOE & JOHNSON LLP
ATTORNEYS AT LAW

Stephen R. Heifetz
202.429.6227
sheifetz@steptoe.com

1330 Connecticut Avenue, NW
Washington, DC 20036-1795
Tel 202.429.3000
Fax 202.429.3902
steptoe.com

February 17, 2011

Mr. Matthew Bryden
Coordinator, Somalia Eritrea Monitoring Group
United Nations
Via Email: bryden@un.org

Mr. Kiho Cha
Secretary, Security Council Committee
United Nations
Via Email: cha@un.org

Ms. Mona Ali Khalil
Senior Legal Officer
United Nations
Via Email: khalil36@un.org

Ms. Assiya Akanay
Political Affairs Officer
United Nations
Via Email: akanay@un.org

Dear Messrs. Bryden and Cha and Mss. Khalil and Akany:

I am writing regarding the Somali counter-piracy project that we have discussed. As you know, that project is funded and otherwise supported by one or more "donor states," and the implementation of that project, in the form of counter-piracy training, has been undertaken by Saracen International and its personnel (collectively "Saracen").[1]

Saracen is committed to cooperation with the United Nations. In particular, Saracen seeks to fulfill the UN's calls for counter-piracy assistance and humanitarian services in Somalia, while complying with the UN's arms embargo on Somalia. Saracen has endeavored to utilize the UN's exceptions to the arms embargo to ensure that counter-

[1] For the purpose of this letter, "Saracen" also includes any successor entity and its personnel.

STEPTOE & JOHNSON LLP

piracy training does not violate the arms embargo. We appreciate your acknowledgment of Saracen's efforts in these regards and write to inform you of further such efforts.

We have highlighted certain ambiguities in UN resolutions regarding exceptions to the arms embargo, and you have provided guidance to clarify the UN's positions. In accordance with that guidance, Saracen wishes to inform you that it has ceased counter-piracy training in Somalia until one or more "donor states" complies with the UN Committee's "notice procedures," including the passage of the five-day "no objection" period.

In anticipation of resuming the counter-piracy training upon donor state compliance with the notice procedures, Saracen intends to leave some equipment and staff in Somalia. The role of Saracen's staff remaining in Somalia would be solely to ensure that the equipment and any related infrastructure are properly maintained and not misused or destroyed and, to the extent permissible, used for non-military social projects.

We would like to meet with you soon to ensure that Saracen's plans for maintaining equipment and staff, and for utilizing such equipment and staff for non-military ends, are consistent with UN rules. We look forward to continuing cooperation.

Sincerely,

Stephen R. Heifetz

Annex 6.3.b.: First page of Saracen company profile 2009

First page of "Saracen profile 2009" posted by Pieter Vos on www.slideshare.net, on October 2009

RSA OFFICE	DRC OFFICE	UGANDA OFFICE	ANGOLA OFFICE
60 Soutpansberg Rd Gezina, 0031 SOUTH AFRICA	19780 , 11 eme Rue Quartier Idustreil, Commune de Limete	Plot 254, Buziga Rise Munyonyo, Kampala UGANDA	Municpio Soyo, Bairro 1 de Maio PROVINCIA DO ZAIRE
Tel: +27 123295305 Fax: +27 123295951 mwpsyh@mweb.co.za	Tel: +243815049069 Tel: + 243816644889 billpelser@bushnet.net	Tel: +256 772200408 Fax: +256 41233516 saracen@bushnet.net	Tel: +244 924827094 pelserbill@yahoo.co.uk

CEO: Bill Pelser
International + 256 772 200 408
Email: billpelser@bushnet.net
pelserbill@yahoo.co.uk
saracen@bushnet.net

Annex 6.3.c.: Universal Consultants company registration

UNIVERSAL CONSULTANTS

On the 20th July 2005, the following three people have registered a company under the terms and conditions mentioned below:

A. The three partners are:
   1. Ali Haji Geelle Hassan
   2. Willem Hendrik Pelser
   3. Bashir Abdullah Saleh

B. The name of the company is "Universal Consultants"

C. The company is a limited company

D. The company's headquarters shall be in Bosaso town, Somalia and can have branches all over the world with the main branch being Kampala, Uganda.

E. Universal Consultants scope of business shall be:
   - General Trading.
   - Consulting, especially in mining, oil exploration, fishing, etc.
   - General Logistics.
   - Any other legal activity the board decides.

F. The company shares consist of 3,000 (three thousand) and will be distributed as follows:
   - Ali Haji Geelle Hassan – 750 (seven hundred and fifty)
   - Willem Hendrik Pelser – 750 (seven hundred and fifty)
   - Bashir Abdullah Saleh – 750 (seven hundred and fifty)
   - Reserved – 750 (seven hundred and fifty)

G. The three partners shall, to start with, be the Company Board of Directors.

H. The company capital shall be: US$ 500,000.00

I. Mr Ali Haji Geelle Hassan and Mr Willem Hendrik Pelser are hereby authorised to jointly open and operate company bank accounts outside Somalia, while Mr Bashir Abdullah Saleh and either of the two partners shall open and operate bank accounts in Somalia.

J. This document shall serve as the Article of Association and Memorandum of the company until such time that a more elaborate one is made.

K. Mr Willem Hendrik Pelser and Mr Ali Haji Geelle Hassan are hereby authorised to allocate the reserved 750 (seven hundred and fifty) shares to any potential investor whomever they see fit. They will inform the third partner upon their decision.

Signed:

1. Ali Haji Geelle Hassan .....
2. Willem Hendrik Pelser .....
3. Bashir Abdullah Saleh .....

Annex 6.3.d.:
English translation of file on Saracen International from the Ministry of Justice of Lebanon

Translated from Arabic

Republic of Lebanon

Ministry of Justice

Office of the Public Prosecutor at the Court of Cassation

No.: 285/m/2010

Subject: Request for information about the Saracen company, which is suspected of breaching the embargo on all delivery of weapons and military equipment to Somalia

Ref.: Your communication 989/3 dated 21 February 2011 and 8 March 2011

With reference to the above subject and reference, we transmit to you herewith a copy of the file on the Saracen International s.a.l. (offshore) company, full details of which are registered with the Beirut Commercial Registry.

It should be noted that the Central Department of Criminal Investigations undertook an investigation into the abovementioned company, which is contained in report No. 261/302 dated 23 February 2011, and reached the following conclusions:

- The man called Jamal Muhammad Balassi, a Ukrainian national of Palestinian origin, is the Chairman of the Board of Governors of the company and its Managing Director. He is authorised to be a sole signatory on its behalf. He normally lives in Ukraine and is not currently in Lebanon. He trades in iron and wood and is a telecommunications engineer.

- The man called Mohammad Ziad Hakam Agha is Palestinian electrical engineer who lives in Sidon and is a partner in the abovementioned company.

When he was questioned, he said that the company was not, as far as he knew, engaged in any trade. He knew nothing about its activities. Jamal Balassi wished to liquidate the company.

It appears that Agha has a record for passing bad cheques and breach of fiduciary duty.

- The man called Ibrahim Nassar is a Lebanese national who lives in Sidon. He is a car dealer and claims to know nothing about the company's activities. As Nassar is Lebanese, Jamal Balassi registered the company under his name and had recently asked him to sign papers in order to liquidate the company.

It appears that Nassar has a record for passing bad cheques and breach of fiduciary duty.

Kindly read and convey this information to the requesting party, together with the documents annexed hereto.

(*Signed*) Said **Mirza**

Public Prosecutor at the Court of Cassation

Beirut, 28 March 2011

Beirut

Commercial Court

Commercial Registry Department

To the manager:

Person requesting registration: Fadl Abu Thahr, attorney

A request has been received to deposit the articles of incorporation and register the company known as "Saracen International s.a.l. (offshore)" within one month of its establishment. In accordance with article 26, linked to articles 48 and 49 of the Commercial Code, set forth below is a summary of the articles of incorporation, of which two copies were produced:

1. Full name, nationality, birth date and place of residence of all shareholders:

- Jamal Muhammad Balassi, Ukrainian, born 1964. Passport No. EK 125539.

- Mohammad Ziad Hakam Agha, Palestinian, born 1958. File No. 78, statistical report No. 15270.

- Ibrahim Aly Nassar, Lebanese, born 1976. Register 22/Sidon central.

2. Name and address of commercial company:

Saracen International s.a.l. (offshore).

3. Company business:

In accordance with the provisions of Legislative Decree No. 46/83 and its amendments.

4. Type of company:

Offshore s.a.l.

5. Original headquarters and places in which it has branches and agencies, whether in Lebanon or abroad:

Office of Usama Abu Thahr, attorney, Damman Building, 6th floor, Fakhreddin Street, Sidon.

6. Names of partners and persons authorised as sole signatories for the company:

Jamal Muhammad Balassi, Chairman of the Board of Governors and Managing Director.

7. Company capital:

30 million Lebanese lira

8. Date of establishment:

9. Date of deposit:

10. Life of company:

99 years.

To Saracen International s.a.l. (offshore) (currently being incorporated):

This is to inform you that I, the undersigned, Usama Abu Thahr, attorney, have no objection to your company using my office in the Damman Building, 6th floor, Fakhreddin Street, Sidon, as a temporary address for the purposes of registration with the Beirut Commercial Registry

(*Signed*) Usama **Abu Thahr**

Attorney

Sidon, 9 March 2010

Republic of Lebanon

Ministry of the Interior

Personal identity card

Forename: Ibrahim

Family name: Nassar

Name of father: Aly

Full name of mother: Ghanduriyah Ahmad

Place of birth: Sidon

Date of birth: 1 January [? - blurred] 1976

Marital status: single

Date of issue: 11 October 2008

Register 22/Sidon central. South Lebanon

[Signature , name and designation illegible]

11/06/2011 474.11D	4	Hilda Dunn 11.29056

Minutes of extraordinary meeting of partners of Saracen International s.a.l. (offshore)

Beirut Commercial Registry. registration No. 1804078 dated 9 March 2010

At the invitation of the Managing Director, Mr. Jamal Muhammad Balassi, a meeting of all company partners was held in the office in Sidon of Usama Abu Thahr, attorney. Having considered the agenda, participants unanimously agreed upon the following:

1. To unanimously adopt the report prepared by the accountant, Mr. Ma'ruf Hanina.

2. To mutually indemnify the partners once they had liquidated the company and indemnify the company.

3. There being no other issues to address, the meeting was concluded and the partners signed these minutes, having adopted and approved the content.

[six signatures]

Annex 6.3.e: Australian African Global Investments air waybill flight EK-32604

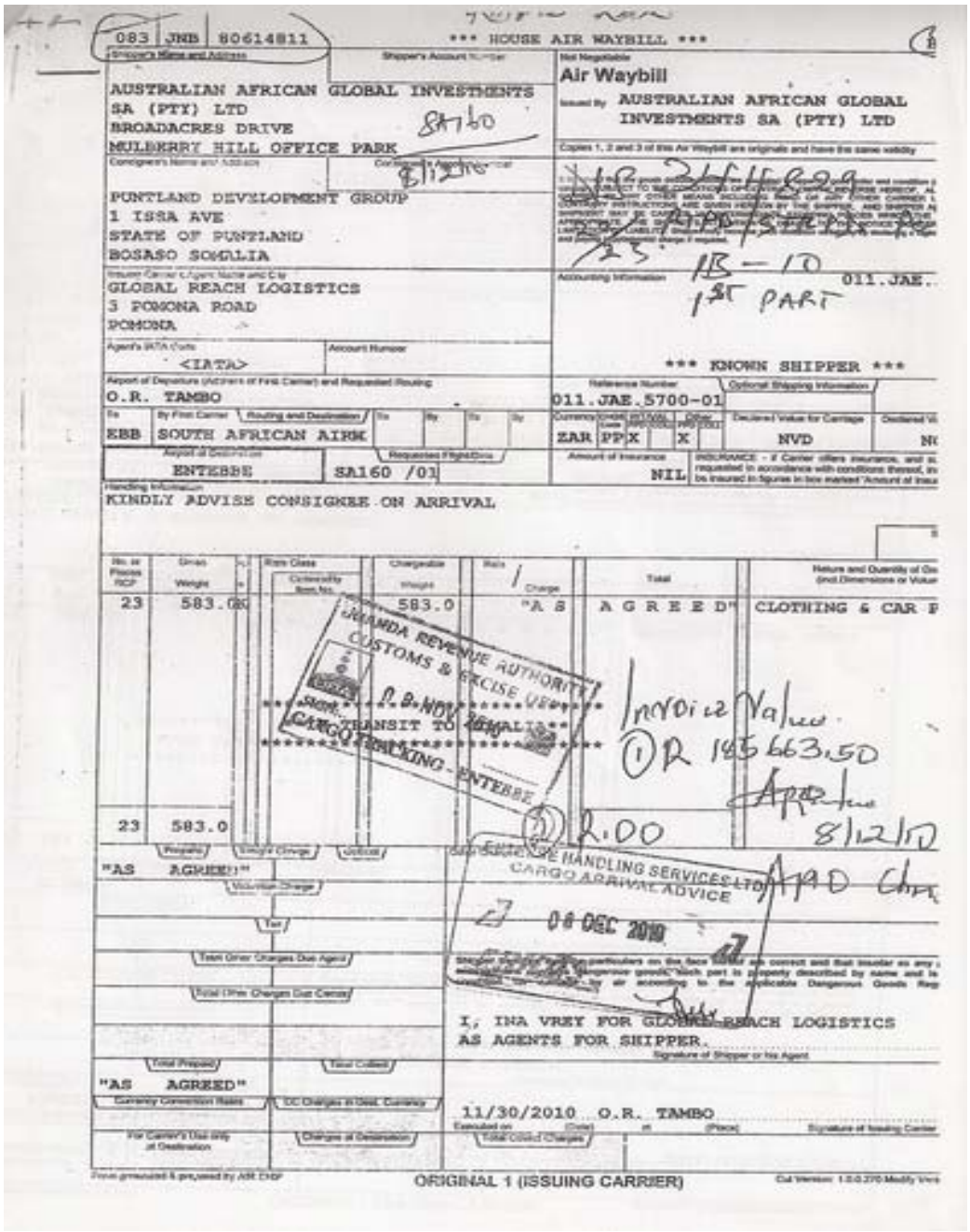

083 JNB 80614811 *** HOUSE AIR WAYBILL ***

Air Waybill

Issued By AUSTRALIAN AFRICAN GLOBAL INVESTMENTS SA (PTY) LTD

Copies 1, 2 and 3 of this Air Waybill are originals and have the same validity

AUSTRALIAN AFRICAN GLOBAL INVESTMENTS
SA (PTY) LTD
BROADACRES DRIVE
MULBERRY HILL OFFICE PARK

PUNTLAND DEVELOPMENT GROUP
1 ISSA AVE
STATE OF PUNTLAND
BOSASO SOMALIA

GLOBAL REACH LOGISTICS
3 POMONA ROAD
POMONA

<IATA>

O.R. TAMBO

EBB SOUTH AFRICAN AIRW

ENTEBBE

SA160 /01

011.JAE.5700-01

ZAR PP X X NVD

NIL

KINDLY ADVISE CONSIGNEE ON ARRIVAL

No. of Pieces RCP	Gross Weight	Rate Class	Chargeable Weight	Rate / Charge	Total	Nature and Quantity of Goods (incl. Dimensions or Volume)
23	583.0		583.0	"A S	A G R E E D"	CLOTHING & CAR P
23	583.0				2.00	

"AS AGREED"

UGANDA REVENUE AUTHORITY CUSTOMS & EXCISE ... TRANSIT TO SOMALIA ... CARGO TRACKING - ENTEBBE

Invoice Value
① OR 185663.50

8/12/10

EMIRATES HANDLING SERVICES LTD CARGO ARRIVAL ADVICE

08 DEC 2010

I, INA VREY FOR GLOBAL REACH LOGISTICS AS AGENTS FOR SHIPPER.

Signature of Shipper or his Agent

"AS AGREED"

11/30/2010 O.R. TAMBO

ORIGINAL 1 (ISSUING CARRIER)

Annex 6.3.f.:
Images of An-32 EK-32604 with cargo for Saracen International, at Hargeysa, December 2010

1. The following images are of an Antonov An-32, bearing registration EK-32604, carrying supplies for the Saracen training camp in Puntland. The aircraft was seized by Somaliland authorities on 10 December 2010 at Hargeysa International Airport.

AN-32 EK-32604 at Hargeysa International Airport

Combat style boots

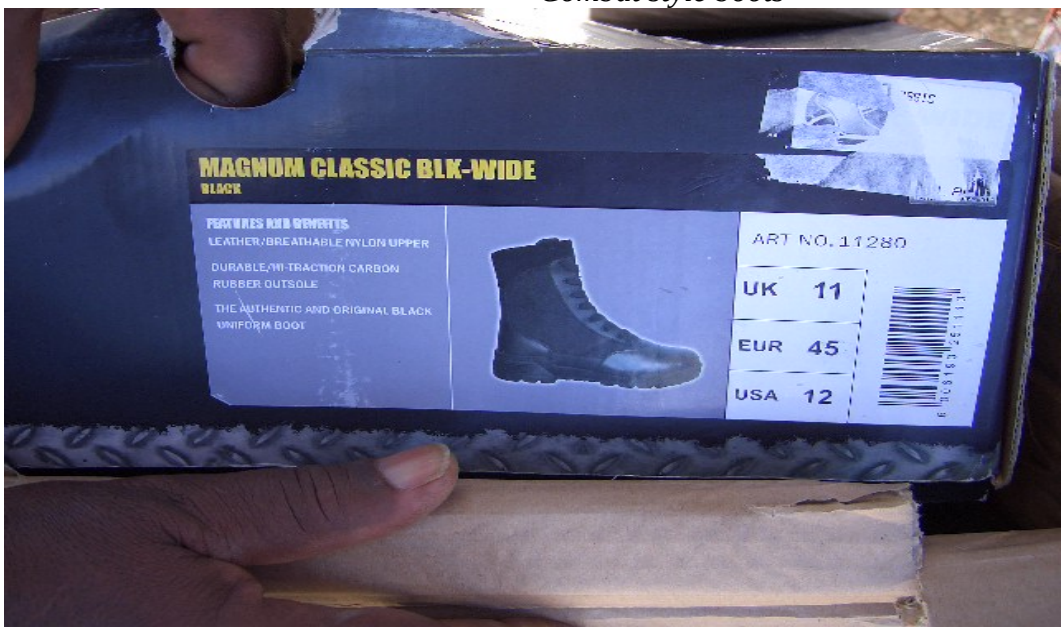

Box of 'combat' style trousers

Box of 'combat' style shirts

'Combat' harness for magazines, ammunition etc…

Handle held metal detector and security mirror

Annex 6.3.g.:
Australian African Global Investments invoice for Saracen International/Puntland Development Group

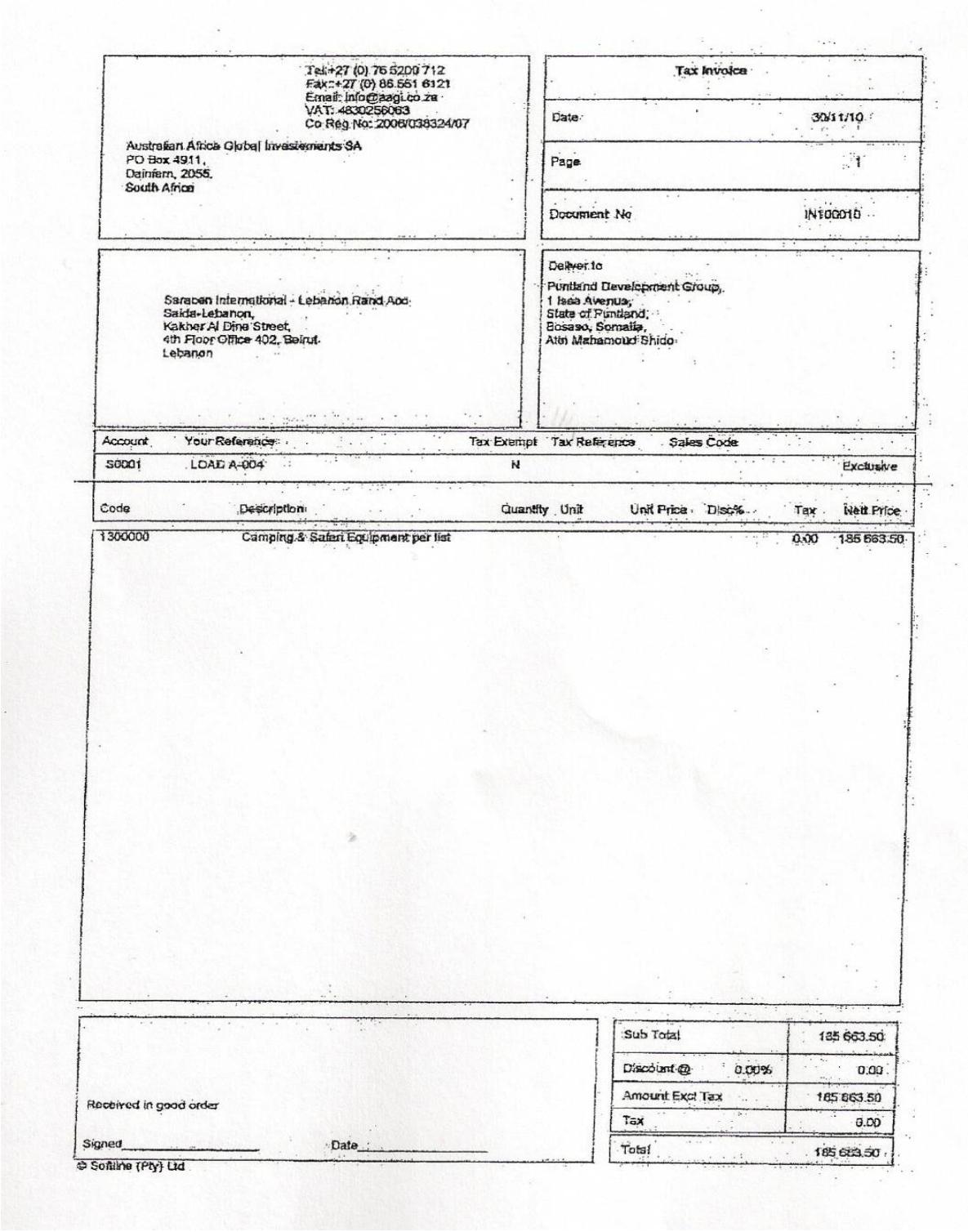

Tel:+27 (0) 76 5200 712
Fax:+27 (0) 86 561 6121
Email: info@aagi.co.za
VAT: 4830256063
Co Reg No: 2006/038324/07

Australian Africa Global Investements SA
PO Box 4911,
Dainfern, 2055,
South Africa

Tax Invoice

Date	30/11/10
Page	1
Document No	IN100010

Saracen International - Lebanon Rand Acc
Saida-Lebanon,
Kakher Al Dina Street,
4th Floor Office 402, Beirut
Lebanon

Deliver to
Puntland Development Group,
1 Issa Avenue,
State of Puntland,
Bosaso, Somalia,
Attn Mahamoud Shido

Account	Your Reference	Tax Exempt	Tax Reference	Sales Code
S0001	LOAD A-004	N		Exclusive

Code	Description	Quantity	Unit	Unit Price	Disc%	Tax	Nett Price
1300000	Camping & Safari Equipment per list					0.00	185 663.50

Received in good order

Signed_____ Date_____

Sub Total	185 663.50
Discount @ 0.00%	0.00
Amount Excl Tax	185 663.50
Tax	0.00
Total	185 663.50

© Softline (Pty) Ltd

Annex 6.3.h.: UFA Consultants invoice for Saracen International

UFA CONSULTANTS (Pty) Ltd

2000/020695/07

Reg Office: Soutpansberg Ave , Riviera, Pretoria
PO Box 25396 Gezina 0031

Tel: (012) 329 5305
Fax: (012) 329 5951

VAT INVOICE
VAT REG NO 4660205800

Deliver To: Date: 17 September 2010

Saracen International Limited

Invoice Number: 033/2010

Supply of the following:

Qty	Description	Unit price	Total$
630	Black webbelt	9.99	6 293.70
630	Bush hat (Blue)	10.45	6 583.50
630	Poncho (Blue)	24.58	15 485.40
1890	Coveralls	22.28	42 109.20
1890	T-shirts (Blue)	6.60	12 474.00
1890	Socks(blue)	8.45	15 970.50
1290	Boot canvas (blue)	45.31	58 449.90
630	Sleeping Bag (Blue)	35.33	22 257.90
630	Duffle bags(Blue or Khaki)	46.09	29 036.70
		VAT 14%	29 212.51
	TOTAL		$ 237 873.31

BANK DETAILS:
ABSA BANK SWIFT CODE ASBAZAJJC
UFA CONSULTANTS (Pty) Ltd
Branch code :333 845 ABSA Bank Lynnwoodrif
Acc number :4052645846 SWIFT CODE ABSAZAJJC

Annex 6.3.i.: MV Eaton — ship's particulars

AFLOATLEASING Ltd.

Ship's Particulars: EATON- Hydrographic Research-Offshore Support Vessel

Vessel Email: eaton@vesseloperations.com
VSAT Phone: **+356 277 802 06**
FLEET Broadband: **+870 773 132 329**

Nationality: ***Republic of Panama***
Call Sign: ***HO 7251***
Official #: ***41077-10-A***
IMO #: ***6602082***
International Ship Security Cert: **210100151**
Port of registry: ***Panama; R.P.***
Class***: ABS***

Year Built: **1966 / 2007**
Type of Vessel: **Offshore Support Vessel**
Type of Power: **Diesel**
Installed Power: **1800 (1268kw)**
Length Overall: **185' (48.8 m)**
Extreme Breadth: **11.58 m (38 ft.)**
Depth: **5.41 m (17.8 ft.)**
Drafts: **10' 9" (3.2m) Even Keel**
ITC Gross Tonnage: **787**
ITC Net Tonnage: **236**
Max Displacement: **1,071 LT** Deadweight: **344.75 mt**

MMSI#: **353006000;** INMARSAT C: **435300610**
PI Club: **NAVIGATORS**

Owners/Operators: ***AFLOAT*** *Leasing Ltd.*
Registered Office: 80 broad Street, Monrovia, Liberia
Vessel Operations office:
Tower Business Centre, 2nd floor,
Tower Street
Swatar BKR 4013 Malta
Tel: +356 2546 6059
Fax:+356 2546 6000
Email: afloat@vesseloperations.com

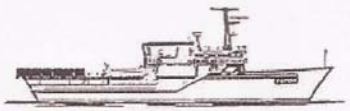

EATON

AFLOAT*LEASING Ltd.*
Vessel Operations: Tower Business Centre, 2nd Floor • Tower Street, Swatar BKR 4013, Malta •
Tel: +356 2546 6059 • Fax: +356 2546 6000 • 24 hr: +1 951 667 7749 • Email: afloat@vesseloperations.com

Annex 6.3.j.:
Gaalmudug letter to the international community concerning Saracen International

Dawlad-Goboleedka Galmudug
Soomaaliya
Xafiiska Madaxweynaha

Galmudug State Of
Somalia
Office Of The President

Ref: GMS/XM/279/10

Taariikh : 6/12/2010

TO: TFG, UNPOS, US, Djibouti, Kenya Ethiopia, Embassies in Nairobi, EU, AU, IGAD,

Arab League

Dear Mr/Ms

I would like on behalf of Galmudug State and on my own behalf to condemn and inform you about the barbaric, massacre, horrific atrocities against innocent nomads carried out by Puntland security forces on 6th of Dec, 2010. They have used armed vehicles and heavy weapons to kill as many herdsmen as possible. These forces were frequently attacking the nomads in the last two weeks. But the damage to human life and livestock was less in this bloody particular day.

This grave incident occurred North East of Galkaio, with in the boundary of Galmudug State, particularly Godod, Dameercad, Harar Dhaban, Buq Raas, Laase Dheer dheer, Docole ooman. all in Bitale District of Galmudug State. An area where so many nomads gathered in search of grass and water due to the wide spread severe drought in most parts of Galmudug State.

The number of people killed yesterday are 35, and 46 wounded including children and women and some who fled for their lives are yet missing. Also a large number of livestock were killed. They were simple peaceful traditional nomads who never experienced such inhumane brutal attack. Infarct, there were incidents before among the people in the area in dispute over grass and water but armed vehicles and heavy weapons were never used before.

The motive of this attack is :

1. Puntland Expansionist policy to force to flee and displace thousands of families.
2. Show of force after getting supply of armament and training by SARACEN

support to re-arm, attack and destroy the lives of innocent, badly drought hit population)

3. To disrupt destabilize Galmudug Adminstration.
4. To re-ignite the civil war and undermine international efforts to bring peace and stability in the region.

Therefore, we warn of the consequences of this recent violent activities of Puntland adimintration against the unarmed civilians. This will definitely cause a greater damage to the population in both administrations and displacement of thousands of families. Also, it will create an environment where Al-shabab and other extremist groups can operate. Galmudug have always been threatened by Alshabab in the South and Pirates off the 345 km coastline. Instead of allying with Galmudg authority, Puntland has opened a new front to Galmudug State to weaken the administration.

Our policy : enough is enough, live in peace and security with every community, spirit of reconciliation to resolve past disputes. Good neighbourhood, Cooperation not confrontation to develop our country.

Finally, we invite independent fact finding mission to come and see what's actually happening on the ground, the mass graves and the wounded in hospitals.

Kind Regards

H.E Mohamed Ahmed Alin

President of Galmudug State

Annex 6.4.: Case study: Afloat Leasing

1. Afloat Leasing Ltd., a Liberian-registered maritime company (IMO number 5540550), was established in 2010, apparently as a subsidiary of Saracen International (see Annex 6.3), and with the sole purpose of providing maritime support services to 'Saracen' operations in Somalia. In this context, the company owns and has been operating two Panamanian-flagged maritime vessels: the general cargo vessel MV Seafarer (IMO 8506414) and patrol vessel MV Eaton[1] (IMO 6602082).

Establishment and start-up

2. Afloat Leasing Ltd. was incorporated and registered in Liberia on 23 March 2010 (Registration Number C-113229) by 'Jamal Balassi', a Ukrainian national, who also served as both Chairman of the Board of Governors and Managing Director of Saracen International (Lebanon), which he had registered less than three weeks earlier.[2] Elected acting Director of the company, Jamal Balassi was assisted by Ms. Olena Komarcheva and Nataliya Yankovenka, both appointed acting Officers of the company. Balassi provided a PO Box number in Abu Dhabi as an address, but the documents of incorporation were couriered at the request of Mr. Balassi to his attention at: 'Liberia Hydro Tech', Ashmun & Johnson Street, Monrovia, Liberia. The official billing address or 'Address of Record' for the company was provided by Mr. Balassi as 'Flying Carpet S.A.L., Fakhr El Dean Street[3] Property 447, Section 20, 6th Floor, Saida, Lebanon.

3. Immediately engaged to provide logistical support for 'Saracen' operations in Somalia, Afloat Leasing Ltd., represented by its Director and signatory, Mr. Jamal Balassi, purchased on 26 May 2010 a general cargo ship named 'MV Irbe Venta, at a cost of US$2.5 million, from a shipping company in Latvia. The ship was physically transferred to Afloat Leasing at Naples, Italy in July 2010. The same month, the ship's name was changed to 'MV Seafarer', and subsequently flagged and registered with the Panamanian Registry.

4. On 13 July 2010, Afloat Leasing Ltd also acquired ownership of the 'MV McArthur' a maritime patrol vessel previously owned by 'Pelagian Maritime LLC', a subsidiary of the private security company Xe Services (formerly known as Blackwater) based in Moyock, United States. The vessel was subsequently renamed 'MV Eaton'.

5. Joseph D'Alfio, who had previously served as Captain of the MV McArthur on behalf of Xe Services, filed for the change of ownership, in his new capacity as 'Maritime Director' of Afloat Leasing, with an address in Malta at Tower Business Centre, 2nd Floor #235, Tower Street, Swatar,

---

[1] 1965 build and Panama-flagged, designed to carry as much as 2 type MD 369F (MD530F) helicopters and has a helicopter landing platform.

[2] The Government of Lebanon confirmed registration of Saracen International S.A.L. (Lebanon) at the address of attorney Usama Abu Thahr, Dammam Building, 6th floor, Fakhreddin Street in Saida, Lebanon for the purpose of registration with the Beirut Commercial Registry.

[3] Official name: Fakhreddin Street.

BKR 3013.[4] Apart from a 'change of ownership' document, the Monitoring Group has been unable to find any other evidence that the MV McArthur was in fact sold to new owners and if so, who signed the sales agreement. A request for clarification and specific information was sent to 'Pelagian Maritime LLC', but no reply received.[5] A request to the Government of Panama for specific information relating to the MV Eaton and MV Seafarer, available at the Maritime Authority of Panama, was not granted. In the absence of information to the contrary, the Monitoring Group believes that the MV Eaton may remain the *de facto* property of Pelagian Maritime LLC.

Arriving in Djibouti

6. Repainted in grey and black and tasked to pick up a cargo in Durban, South Africa, newly-owned and -crewed MV Eaton and MV Seafarer left the port of Naples, Italy, on 15 September 2010. Sailing together through the Mediterranean and Red Sea both vessels arrived in Djibouti port on the morning of 28 September 2010.

7. To turn the MV Eaton into a well-protected anti-piracy vessel, a 12-man security detail was flown from South Africa, arriving in Djibouti late September 2010. In the meantime, Mr. Joseph D'Alfio, representing himself as 'Maritime Director' of Afloat Leasing Ltd., obtained a 30-day license from the Djiboutian Government via its local agent 'Djibouti Maritime Security Services' (DMSS), allowing the MV Eaton to operate from the port of Djibouti with armed security on board.[6] D'Alfio, in his communications with DMSS, insisted that the MV Eaton was not a maritime security or escort vessel and that it would not be employed in either role.[7] Nevertheless, the Djiboutian license permitted Afloat Leasing to equip their security personnel with 9 AK47 assault rifles and one Browning BAR.208 automatic rifle, leased from the Djibouti Government, and to deploy them on the MV Eaton.

8. The next day, on 29 September 2010, both MV Eaton and MV Seafarer left the port of Djibouti for Durban and sailed into the Gulf of Aden in easterly direction. 5 days later[8] and on its way to Durban, the MV Seafarer encountered engine failure[9] some 202 nautical miles SSE of Socotra. Having difficulty finding assistance, the vessel remained dead in the water until approximately 19 October 2010, when the tug boat Alpha Pina (IMO 7508790),[10] came to the rescue and towed the MV Seafarer, in convoy with the MV Eaton, to Mombasa, Kenya.[11] All 3 vessels arrived in the port of

[4] The same address in Malta was provided by Mr. Jamal Balassi when he signed the 'Protocol of Delivery and Acceptance' of the MV Irbe Venta.
[5] In their response to a letter from the Monitoring Group, US private security company Xe/Blackwater stated that since 16 December 2010, Pelagian Maritime LLC was no longer affiliated with the company. Xe indicated to have forwarded the request of the Monitoring Group to the current owner. However, a reply from Pelagian Maritime LLC was never received.
[6] 3 times renewed according to 'Djibouti Maritime Security Services' (DMSS).
[7] Despite being a patrol or escort vessel providing maritime security, Afloat Leasing's Maritime Director Joseph D'Alfio has presented the MV Eaton as an 'OSV' (Offshore Supply Vessel) in all his communications with port authorities (see annex 6.3.i – MV Eaton ship's particulars).
[8] On 04 October 2010.
[9] Broken down steering gear.
[10] Owned by Mombasa based company 'Alpha Logistics Services (EPZ) Ltd.'
[11] While sailing from Mombasa to Socotra and back, the MV Alpha Pina was protected by an on board security team of private security company Salama Fikira.

Mombasa on 30 October 2010. The convoy took the most direct route to Mombasa, sailing through Somalia's Exclusive Economic Zone (EEZ) between 22 and 27 October 2010.

Mombasa (Kenya)

9. On 24 November 2010, the MV Eaton and the MV Seafarer were still docked at Mombasa port between Mbaraki Wharf and Likoni Ferry, adjacent to the F931 Louise-Marie, a Belgian frigate attached to EU NAVFOR's Somalia anti-piracy operation. Their extended stay was allegedly due to a deferred delivery of some spare parts.

10. In addition to the vessels' regular crew,[12] the 12 South African security guards who boarded the MV Eaton in Djibouti were still present. A document containing a list of names showed that the 12 South Africans were actually part of a 22 men strong security team, all South Africans, but not all present in Mombasa. The document letterhead also showed the name of a South African company: 'AAGI (PTY) Ltd', a company registered in South Africa and Australia, owned by the owner of Saracen International (South Africa), Lafras Luitingh (see Annex 6.3).

11. Upon arrival in Mombasa, the MV Eaton accurately declared the arms and ammunition previously boarded in Djibouti. However, the document provided to the authorities in Mombasa indicated that during the vessel's journey, 25 rounds had been fired.

12. A pre-arrival document of the MV Eaton identified Joseph Russel D'Alfio as the company's 'Security Officer' and gave the contact number for Afloat Leasing Ltd as +1 619 9524750, a cell phone number registered in San Diego,[13] USA, Mr. D'Alfio's hometown. The MV Eaton's previous ports of call, since owned by Afloat Leasing Ltd, were identified as Naples (Italy) and Djibouti (Djibouti). Its next port of call was mentioned as Durban (South-Africa).

13. When asked, the South African security men on board the MV Eaton gave vague and inconsistent replies about their assignment and the vessels' activities. One called the MV Eaton a 'research vessel', another called it a "support vessel", while a third referred to "fighting piracy".

14. Both vessels carried no cargo while in Mombasa port. Local logistical support and shipping services were facilitated by Sturrock Shipping (Kenya) Ltd.

Durban (South Africa)

15. On 11 December 2010 the MV Eaton and MV Seafarer left the port of Mombasa, sailing south. On 15 December 2010 both vessels were spotted together in the Strait of Madagascar.

16. Verification with South African authorities revealed that the MV Seafarer was indeed provisionally scheduled to berth at Maydon Wharf Multi-Purpose Terminal , berth 9 on 20 December 2010, and due to pick up a consignment of 400 containers. However, there was no indication of a visit from the MV Eaton to Durban.

[12] 23 crew members in total (12 on the MV Eaton and 11 on the MV Seafarer).
[13] San Diego, home of Xe's (Blackwater) training center.

17. On 19 December 2010 the MV Seafarer arrived alone in the port of Durban.

18. It eventually emerged that 119 containers[14] and 16 break-bulk consignments were scheduled for export from South Africa on the MV Seafarer. Documents obtained by the Monitoring Group showed that the consignment was shipped by two South African companies: AAGI (owned by Lafras Luitingh) and UFA Consultants (PTY) Ltd., owned by the CEO of Saracen International (Uganda), Willem Hendrik Pelser. Consignees of the shipment were identified as 'Saracen International Lebanon' and 'Danat Al-Emarat Commercial Broker Company'.[15] All freight handling and port storage fees, fuel and maintenance costs of the MV Seafarer were paid by AAGI.

19. On 23 December 2011 the MV Seafarer left the port of Durban and headed for Sharjah, UAE, without the usual escort of the MV Eaton. Given the nature and presumed final destination of the consignment, the Monitoring Group believes that the MV Seafarer intended to call at Bosasso, Somalia, to discharge cargo for the Saracen International operation in Puntland.

20. Three days after the MV Seafarer's departure,[16] the MV Eaton called unexpectedly at the port of Durban. Only 5 security personnel were on board, with no weapons. A subsequent interview with Luitingh revealed that the weapons on board the MV Eaton and 7 security men had been transferred at sea to the MV Seafarer.[17]

21. The MV Eaton remained more than one month in Durban, the time required for having its fitness quarters converted into a medical clinic with operating table. The vessel left Durban on 13 February 2011 with a crew of 12 Philippine nationals, 7 security personnel and one passenger on board, the latter describing himself as a film maker / photographer.[18] The MV Eaton was also carrying two white Alouette III helicopters, for 'temporary export'.[19] It is likely that weapons were brought on board the vessel, either before or soon after it departed Durban.[20] The MV Eaton's declared destination was Aden, Yemen.

22. The 'Maritime Director' of Afloat Leasing Ltd and operator of both the MV Eaton and the MV Seafarer was identified to authorities in Durban as Joseph D'Alfio, with offices in Malta.[21] D'Alfio described the MV Eaton to the Durban authorities as an 'Offshore Support Vessel'. Again, the refurbishment, the handling and clearing, fuel, maintenance and other local shipping costs provided to both the MV Eaton, were paid by AAGI.

---

[14] Including 115 refurbished 20' containers or prefabricated buildings used as housing, kitchen and ablution facilities for the purpose of building a construction camp.
[15] Address: Bur Dubai — Aud Mitha, Al Nasser Plaza Al Nasser Club, Office 118, Dubai, UAE.
[16] Arriving on 26 December 2010.
[17] Interview with Mr. Lafras Luitingh on 13 January 2011 in Pretoria, South Africa.
[18] Jean Bernard Rutagarama, a British citizen and New York-based film maker. Rutagarama was vague about his assignment, and before his departure from Durban claimed to have no idea about the vessel's next port of call.
[19] Type 316 B with registration A/C 1: ZU-RFD and frame number 1136 / A/C 2: ZU-RFC and frame number 1860. Both helicopters hold no registration markings.
[20] At Richards Bay (94 nautical miles NE of Durban) it is not uncommon to illegally transfer weapons onto ships via small ski or speed boats.
[21] Same address as previously indicated.

Sharjah (UAE) and Salalah (Oman)

23. Having left Durban on 23 December 2011 for Sharjah, UAE, with an estimated time of arrival (ETA) of 19 January 2011, the MV Seafarer was next sighted off Mozambique on 25 December 2011. The ship then reappeared NE of Socotra (Yemen) on 9 January 2011, where it had reduced speed and made an unusual change course in an unusual direction, suggesting engine trouble or a pirate attack. The ship was not sighted again until arriving in Sharjah on 24 January 2011.

24. The reason for the ship's suspicious and unexpected movements became only clear later, when it was revealed that the MV Seafarer's real intention was to visit Salalah, Oman, instead of Sharjah. However, because Afloat Leasing Ltd. Had neither a license nor authorization to have one of its ships enter the port of Oman with armed security guards on board, it had contacted DMSS in Djibouti to organize a 'rendez-vous' at sea in order to return the leased weapons. As requested, DMSS then sent its crew/fast supply vessel 'MV Stanford Nile' out to sea to pick-up the weapons. The transfer took place between 10 and 14 January 2011.

25. Once the weapons were disembarked, the MV Seafarer headed straight to the port of Salalah, Oman, where it arrived at anchorage for bunkering at 15 January 2011. According to Salalah Port Authorities the vessel stayed at anchorage until it departed for Jebel Ali, UAE, on 18 January 2011. It was further confirmed that the vessel had not berthed or discharged any cargo in Salalah.

26. On 24 January 2011 the MV Seafarer arrived in the port of Sharjah and shifted later to the port of Hamriyah where it has been docked until the time of writing.[22] The MV Noora Moon 1, another cargo vessel, which like the Seafarer has operated in support of Saracen operations in Somalia, was docked in Sharjah, UAE, since 28 November 2010, and did not leave the UAE until at least early April 2011.[23]

Port Victoria (Seychelles)

27. Leaving Durban with indication of routing to Aden, Yemen, the MV Eaton unexpectedly arrived in Port Victoria (Seychelles) on 25 February 2010.

The Seychelles authorities were initially informed that an urgent need for repairs had forced the crew to re-route to Port Victoria. However, when Joseph D'Alfio arrived in the Seychelles by air on 1 March 10, he claimed that the MV Eaton's presence in Victoria was due to dissatisfaction with the security team on board of vessel and that he wanted them off.[24] Later, he added that it was his company's intention to obtain a Seychelles license to operate the MV Eaton from port Victoria with armed security guards on board.

[22] At least until 28 May 2011.
[23] Possibly due to the suspension of training activities in Puntland communicated to the Monitoring Group by Saracen in its letter of 17 February 2011.
[24] Monitoring Group received confirmation that the security team left the Seychelles by air on 3 March 2011.

28. On board of the MV Eaton were 12 Philippine crew, 7 South African security personnel and one British passenger.[25] The vessel carried 2 white Alouette III helicopters and two high-speed rigid inflatable boats (RIBs), one of which was equipped with radar. In addition, 2 crossbows and 2 RAP4's (paintball capable M4 rifles)[26] were declared to customs. The ship also held 8 to 10 sets of weapons cleaning kits, sets of body armour and helmets. It did not declare any weapons.

29. D'Alfio claimed to the authorities that the two helicopters were to be transported to the UAE, where they have been sold to a small company to be dismantled and used for spare parts. He was unable, however, to identify the company that bought them, nor could he identify the port where the helicopters ought to be delivered. His statement appeared to contradict documentation showing that both helicopters had recently been serviced and stored in a manner that benefits operational deployment, as well as the declaration in Durban that they were only for 'temporary export'.

30. Afloat Leasing's local contact in the Seychelles appears to be a Mr. Roy Fonseka, Managing Director and founder of Pilgrims Security Ltd., a private security company based in the Seychelles.[27] Fonseka, was apparently trying to set up a business in maritime counter piracy operations, allegedly involving the use of the MV Eaton. He was said to be representing Afloat Leasing for that purpose, according to local officials in the Seychelles.

31. On 4 March 2010, Mr. Colin Patrick Moran[28] arrived in the Seychelles, coming from Dubai, UAE.[29] A Canadian citizen and 'Director of Operations, Afloat Leasing Services', he was introduced as being D'Alfio's boss. The purpose of Moran's visit to the island, as already indicated by Mr. D'Alfio, was to seek advice and permission from the Seychelles Government to set up a permanent and operational base for the company in port Victoria with the intention of importing arms and ammunition to equip its own vessel security guards. The MV Eaton would then be based in port Victoria and used for the purpose of ferrying security men and weapons onto Afloats' vessels in the vicinity of the Seychelles. Moran left the Seychelles by air on 8 March 2010. Later Afloat Leasing Ltd. officially applied for such a license.

32. On 8 April 2011, South African national Mr. Van Wyk Andrew[30] arrived in the Seychelles from Johannesburg via Dubai, to strip down the 2 helicopters aboard the MV Eaton for onward transit. He was joined on 14 April 2011 by another South African national named Joubert Johannes.[31] Both men stated that the helicopters would be trans-shipped to UAE.

33. In mid June 2011, the MV Eaton was still docked in the port of Victoria.[32] Local shipping services provided to the vessel had been arranged by Aquarius Shipping Ltd, based in the Seychelles. While first payments were provided to Aquarius in cash, further payments were expected by wire from

[25] Previously identified as Jean Bernard Rutagarama, photographer/film maker

[26] Automatic paintball marker designed like a real assault rifle, which only uses 1.5 joules of energy to launch a 0.029 oz. projectile a distance of 33 meters. The RAP4 can be fired 50 times with only 0.4 oz of CO2.

[27] Fonseka was reportedly arrested in the Seychelles in 2000 for illegal possession of a fire arm and ammunition.

[28] Full name Colin Patrick Joseph Moran.

[29] On the same day, Mr. Joseph D'Alfio left the Seychelles by air.

[30] Full name Van Wyk Andrew Peter.

[31] Full name Joubert Johannes Wilhemus

[32] Possibly due to the suspension of training activities in Puntland communicated to the Monitoring Group by Saracen in its letter of 17 February 2011.

Nomad Freight (PTY) Ltd., the MV Eaton's and MV Seafarer's local shipping agent in Durban, whose services to the MV Eaton and MV Seafarer were previously compensated by AAGI.

MV Inchon

34. The MV Inchon (IMO 8224535), Sierra Leone-flagged and described by its previous owner as a 'landing craft' is the newest Afloat Leasing Ltd. the third vessel in its fleet.[33] The vessel was bought last year in December 2010 from 'Al Jaber Shipping Agency and Marine Works LLC', a maritime company based in Abu Dhabi, UAE, and was renamed, reflagged and newly registered in January 2011. The vessel can be used as a helicopter landing and deployment platform but also to provide wide ranging logistical support.

35. At the time of writing, the vessel was docked in the UAE, Hamriyah (Sharjah) and would, according to its new owner, become operational in the coming months. Afloat Leasing Ltd. is further also looking for a refueling tanker vessel as a prospective purchase and has indicated the intention to expand its fleet size from three vessels to five.[34]

Bank Accounts

36. Information obtained by the Monitoring Group reveals that the operational costs of Afloat Leasing Ltd have been paid by a variety of entities, from various accounts with various banks in different countries. This web of payments appears to have been designed to complicate tracing, and to conceal the identity of the principal financiers of Afloat Leasing Ltd and — by extension — Saracen International.

37. The payment to the previous owner of the MV Irbe Venta, for example, was partly transferred from an account with the Liberia AccessBank in Monrovia, Liberia,[35] and partly from an account with the 'Trans Iraq Bank' in Dubai, UAE.[36]

38. The payment to DMSS in Djibouti for the weapons licenses and the leased weapons was wired from a bank account by name of 'Saracen International Limited' with the Standard Chartered Bank in Hong Kong, China.[37]

39. The purchase of the MV Inchon was paid for by a company called 'World Management International'[38] from a bank account with 'Credit Suisse AG' in Geneva, Switzerland.[39]

---

[33] The MV Inchon is an open deck cargo vessel onto which cargo is loaded and unloaded over a bow door/ramp. Its previous owner was Al Jaber Shipping Agency and Marine Works LLC, based in Abu Dhabi, UAE - http://www.ajshipping.com/fleets/popupFleet.aspx?fleet=aj17.

[34] Afloat Leasing's application for a license filed in the Seychelles (14 March 2011) indicates the ownership of a 4th vessel, chemical product tanker MV Aurelia (IMO 9084475). However, according to maritime databases, the vessel is provisionally still named MV Asprey and under ownership of Apnea Navigation Inc, a company registered Liberia, Monrovia, Broad Street 80.

[35] Account registered on the name of Jamal Mohamed Balassi (Afloat Leasing Ltd).

[36] Trans Iraq Bank in Dubai has not provided the Monitoring Group with any of its requested information.

[37] Afloat's Djibouti license was reportedly renewed 3 times.

[38] A finance and trade company with headquarters in Geneva, Switzerland and with a main operating branch in Abu Dhabi, UAE. The company is a major exporter of products related to the Oil & Gas sector.

40. The classification and survey company for the MV Seafarer registered a bank account with 'Deutsche Bank' for its client and identified 'Flying Carpet S.A.L. Lebanon' as the registered payer for services provided to Afloat Leasing Ltd., the latter with address in Malta.

41. A 17 December 2010 payment to the 'American Bureau of Shipping', the classification and survey company for the MV Eaton could, according to the company, not be identified by its receiving bank 'Royal Bank of Scotland/ABN AMRO' in Spain.

42. Various costs incurred in Durban, South Africa, including the equipment shipped for Saracen operations in Somalia, transport and forwarding costs, local port fees and services provided to the MV Seafarer and MV Eaton, etc., were paid for by Willem Hendrik Pelser and Lafras Luitingh via their respective South African companies, AAGI and UFA Consultants, through bank accounts registered with South African banks.

[39] Signed by a Mr. Mohamed El Shafie, General Manager at World Management International, Abu Dhabi, UAE.

Annex 6.4.a.: MV Eaton - Ship's Particulars

AFLOATLEASING Ltd.

Ship's Particulars: EATON- Hydrographic Research-Offshore Support Vessel

Vessel Email: *eaton@vesseloperations.com*
VSAT Phone: **+356 277 802 06**
FLEET Broadband: **+870 773 132 329**

Nationality: ***Republic of Panama***
Call Sign: ***HO 7251***
Official #: ***41077-10-A***
IMO #: ***6602082***
International Ship Security Cert: **210100151**
Port of registry: ***Panama; R.P.***
Class***: ABS***

Year Built: **1966 / 2007**
Type of Vessel: **Offshore Support Vessel**
Type of Power: **Diesel**
Installed Power: **1800 (1268kw)**
Length Overall: **185' (48.8 m)**
Extreme Breadth: **11.58 m (38 ft.)**
Depth: **5.41 m (17.8 ft.)**
Drafts: **10' 9" (3.2m) Even Keel**
ITC Gross Tonnage: **787**
ITC Net Tonnage: **236**
Max Displacement: **1,071 LT** Deadweight: **344.75 mt**

MMSI#: **353006000;** INMARSAT C: **435300610**
PI Club: **NAVIGATORS**

Owners/Operators: ***AFLOAT*** *Leasing Ltd.*
Registered Office: 80 broad Street, Monrovia, Liberia
Vessel Operations office:
Tower Business Centre, 2nd floor,
Tower Street
Swatar BKR 4013 Malta
Tel: +356 2546 6059
Fax:+356 2546 6000
Email: afloat@vesseloperations.com

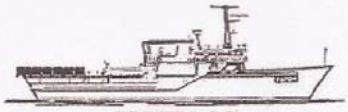

EATON

Annex 6.5.: Case study: Protection Vessels International

1. In December 2010, a vessel named the Sea Scorpion, owned and operated by Protection Vessels International Ltd. (PVI), a UK-based private maritime security company established in 2008, entered Eritrean territorial waters with security personnel, weapons and equipment. The Eritrean authorities subsequently seized the vessel and detained the crew, and have since accused PVI of "orchestrating acts of espionage and terrorism."[1] In meetings with Eritrean officials in Asmara in February 2011, the Monitoring Group requested additional information, but received no reply.

Summary of events[2]

2. PVI provides armed counter-piracy security services to vessels in the Red Sea and Gulf of Aden. According to PVI, because of the lack of an operational 'port base' in the Red Sea, the Sea Scorpion was deployed as a floating platform for storing and transferring weapons, equipment and personnel between operations.[3]

3. In early-December 2010, a combination of circumstances obliged PVI to operate the Sea Scorpion for unscheduled and unplanned assignments, which resulted in the vessel consuming more fuel than expected.

4. On or about 14 December 2010, driven by bad weather and a desperate need for fuel, the Sea Scorpion anchored close to an island north of the Eritrean port of Massawa, to wait for the weather to improve and to consider possible options.[4]

5. PVI contacted the Eritrean authorities by radio to request a visit by the Sea Scorpion to the port of Massawa for refueling and re-supply, but claim not to have received a clear response. Through non-Eritrean channels however, PVI learned that the Eritrean authorities would impound the vessel and its crew if it entered the port with weapons.

6. In order to clarify the situation, PVI's port liaison officer, Chris Collison, flew to Massawa to explore possible local assistance from port or shipping agents.[5] According to PVI, the company had very little contact with Collison during his visit to Eritrea, due to communications limitations, but were at some point informed that sufficient fuel and provisions could be supplied at a cost of US$25,000, payable to a local Eritrean shipping agent identified as 'Finan Ships & Port Services

[1] Press release: "Crimes of the British Institution PVI and its members in Eritrea". Ministry of Foreign Affairs of the Government of the State of Eritrea, 7 June 2011. Accessed at http://www.shabait.com/news/local-news/5925-press-release

[2] Based on extracts from an official PVI statement (21 Jan 11), an interview conducted with PVI's managing director Barry Roche, London 10 Feb 2011, and the press release: "Crimes of the British Institution PVI and its members in Eritrea". Ministry of Foreign Affairs of the Government of the State of Eritrea, 7 June 2011. Accessed at http://www.shabait.com/news/local-news/5925-press-release

[3] See annex 6.4.a

[4] Technically, the company may then already been in breach with the arms embargo on Eritrea.

[5] PVI estimates Collison's arrival date in Massawa to be between 12 and 15 December 2010, but isn't able to confirm due to the fact that Collison is still detained in Massawa. The Government of Eritrea states that he applied for a visa on 13 December 2010 and arrived in Asmara by air on 17 December 201.

Corporation'. Collison introduced himself to 'Finan' as a representative of 'Quest Expeditions', another company owned by PVI Director Dom Mee, afraid that identifying himself as a representative of a private security company might have complicated things. The Eritrean Government accuses Collison of having posed as a tourist to conceal his real identity and giving a "fabricated account" of his business in Massawa.

7. On or about 17 December 2010, PVI decided to sail the Sea Scorpion and two rigid-hulled inflatable boats (RHIB's)[6] to Massawa for refueling and resupply.[7] However, prior to sailing, one of the RHIB's[8] was dispatched to a nearby Eritrean island where all the weapons and security equipment is temporarily left behind, hidden and guarded by 8 men. According to the Eritrean Government, PVI personnel actually made several visits to Romia Island, the first of which took place on 22 November 2010, where they conducted a reconnaissance patrol which they recorded on video footage.[9]

8. Meanwhile, in the port of Massawa, the Sea Scorpion took on fuel and provisions, but lacked the money to pay for them.[10] An initial plan to fly the cash to Massawa had to be abandoned because London Heathrow airport was closed for three days due to weather conditions.[11] According to PVI the money was eventually wired to the relevant 'Payment Agent' as agreed upon and proof of the payments was emailed to the Sea Scorpion to facilitate their departure.[12] In Massawa, however, either confusion or a dispute over payment persisted and, with the matter unresolved, the Sea Scorpion and its crew, carrying only one RHIB,[13] left port prematurely on 23 December 2010 around 1930PM Local Time (LT).[14] According to the Eritrean Government, PVI had not obtained permission to depart and the Sea Scorpion sailed with its lights off.

9. Soon after the Sea Scorpion's departure the vessel was intercepted by an Eritrean naval vessel. The remaining RHIB was immediately dispatched to the island to collect the 8 men, weapons and equipment, but was overloaded and much of the gear had to be left behind.[15] While the Sea Scorpion and the four personnel aboard were taken into custody by the Eritrean authorities, the RHIB and its

[6] The RHIBs needed repairs to tubes, according to PVI.
[7] There is some discrepancy over dates: according to the Eritrean Government, Collison departed Asmara for Massawa on 18 December 2010, and contacted the Finan offices in Massawa on 19 December 2010.
[8] Registration number KC252
[9] In their 7 June 2011 press release the Eritrean Government accused PVI of having already visited or anchored at Romia Island on 22, 26 and 30 November 2010. PVI only acknowledges having anchored the Sea Scorpion at Romia Island on 30 November 2010, due to the technical failure of one of its engines, and refutes the other allegations.
[10] According to PVI, the vessel was allowed only 1500l of fuel, which was less than requested, and insufficient to undertake its planned voyage Estimated at 5 freezers worth of meat, vegetables, etc ...
[11] Due to weather conditions Heathrow Airport (London) closed down on 18-19 and 20 December 2010.
[12] On 23 December 2010 PVI wired US$ 9,000 to Citibank New York, for the benefit of 'Sinan Shipping Corporation', for settling of 'port admin charges'; on 24 December 2010, PVI wired an additional US$6,100 to the Bank of Eritrea, for the benefit of 'Finan Ships & Port Services Corporation Massawa', for settling of the costs for fuel and provisions.
[13] RHIB Pacific 22 was left in the port of Massawa as it was not reparable due to complete failiure of her stern and shaft.
[14] Confusion may have arisen over the issue of payment since only one payment (for fuel and provisions) had been settled by PVI on 23 December 2010. A second payment (port and admin charges) was not transferred until 24 December 2010.
[15] Later found and seized by Eritrean authorities (see annex 6.4.b)

passengers were picked up later by a 'customer vessel', a container ship for which PVI was due to provide and armed security escort.[16]

10. Four PVI employees spent almost six months in detention in Eritrea. On 7 June 2011, the Eritrean Ministry of Foreign Affairs issued a communiqué asserting that the detainees would be "held accountable for organizing acts of terrorism and sabotage, as well as concealing evidences [sic]," and made reference to a "legal process." However, on 12 June 2011, the British Foreign and Commonwealth Office announced the release of the four men, and thanked the Government of the State of Qatar for facilitating their return.[17]

Conclusions

11. It is the assessment of the Monitoring Group that the Sea Scorpion's entry into Eritrean territorial waters carrying arms, ammunition, and military equipment technically constituted a violation of the arms embargo imposed on Eritrea pursuant to Security Council resolution 1907 (2009). However, the Monitoring Group has seen no evidence to suggest that the arms, ammunition and equipment in question were destined for import to, or use in, Eritrea.

[16] The container ship disembarked the RHIB after passing through the Bab El Mandeb (near Ras Bir). Later, the RHIB re-appeared, unannounced, in the port of Djibouti, on 26 December 2010 at 1000hrs LT, with weapons and security guards on board.

[17] Foreign and Commonwealth Office press statement, "Foreign Office welcomes release of British men from Eritrea", 12 June 2011. Accessed at http://www.fco.gov.uk/en/news/latest-news/?view=News&id=613189882

Annex 6.5.a:
Abandoned weapons, ammunition and equipment in Eritrea

Motor Yacht 'Sea Scorpion' (Protection Vessel International Ltd.)

Abandoned weapons, ammunition and equipment in Eritrea
Weapons:
- 9 SIG pistols
- 12 SIG rifles
- 2 AR 10 rifles
- 1 FAL rifle
- 1 Tikka 3 (308) rifle
- 2 SAR M14 rifles

(and related ammunition)

Equipment:

- 2 night sights
- 9 Vertex Radio
- 3 'Spotme' devices
- 2 Satellite phones
- 1 night vision goggle
- 2 binoculars
- 2 Cobra security cables
- 14 body armours and helmets

Annex 6.6.: Responses from private maritime security companies

1. In total twenty nine (29) private maritime security companies were approached of which six (6) companies claimed not to be involved yet in providing 'armed' protection.[1] One of these, Mercator International Ltd., claims to only act as a 'charterer' for PMSC's, but has been found taking responsibility for security personnel, weapons and ammunition in that capacity as well. Of the remaining 23 companies:

2. Nine (9) companies have failed to respond to the Monitoring Group's letters:
    1. Armaments Ltd. (Kenya)
    2. Advanfort Company (USA)
    3. Barantas Security Group Ltd. (New Zealand)
    4. EOS Risk Management Ltd. (UK)
    5. Gallice Security (France)
    6. International Project Management FZE (UAE)
    7. Orchid Maritime Ltd. (UK)
    8. REDFour Security Group (UK)
    9. Securewest International Inc. (UK)

3. Seven (7) companies have provided no information in response to the Monitoring Group's letters:
    1. Espada Logistics and Security Group, Inc. (USA)
    2. Maritime Asset Security and Training — MAST (UK)
    3. Naval Guards Ltd. (UK)
    4. Shield Consulting Co (Korea)
    5. Solace Global Maritime (UK)
    6. Spear Security Group (PTY) Ltd. — SSG (South-Africa)
    7. Vessel Offshore Management Pte Ltd. (Singapore)

4. Two (2) companies have provided limited information in response to the Monitoring Group's letters:
    1. International Ships Support Group — ISSG (UK)
    2. Muse Professional Group Ltd. (Seychelles)

5. Five (5) companies fully cooperated by providing all the requested information:
    1. Drum Cussac (UK)
    2. Group 4 Securicor (Djibouti)
    3. Gulf of Aden Group Transits (Seychelles)
    4. Neptune Maritime Security (UK)
    5. Triskel Services (UK).

[1] Either because they were still exploring legal issues, or they were still setting up their logistical and operational network, or they hadn't developed any clients yet.

Annex 7

Obstruction of humanitarian assistance

Annex 7.1.: Acts of obstruction against humanitarian operations

Annex 7.1.a.:
Summary of major acts of obstruction against humanitarian operations by date (2010 / early 2011)[1]

*Please note: Incidents during which Al-Shabaab demanded taxes, fees, or registration do not indicate payment, unless evidence is duly noted.
*Please note: The majority of incidents described in this annex were perpetrated by Al-Shabaab leadership or factions. See report text and other annexes for further information on other perpetrators.

2010

January

1. In the Bal'ad Corridor in late 2009 an international organization (IO) had clearance from local leaders to provide humanitarian assistance, but when it tried to transport materials to the area by truck in early 2010 it was told to pay US$5 per box. It abandoned the operation.[2]

2. From 1-7 January Al-Shabaab required humanitarian organizations in Merka, Baraawe, and other areas of Lower Shabelle to register, and to submit staff and vehicle lists. Many organizations reportedly complied with this request.

3. On 3 January Al-Shabaab entered two WFP warehouses in Lower Shabelle. They reportedly distributed some food and burned the rest, which they claimed was expired.

4. On 4 January, in response to Al-Shabaab pressures, WFP issued a statement announcing that it would temporarily close its offices in Waajid, Bu'aale, Gaarbaharey, Afmadow, Jilib and Beledweyne. It continued to work in Somaliland, Puntland, and parts of Mogadishu.

5. On 4 January Al-Shabaab looted WFP offices in Bu'aale and ordered them closed.

6. On 7 January Al-Shabaab required humanitarian organizations in Baidoa to obtain clearance to travel outside the town.

7. On 12 January the main hospital in Beledweyne was hit by two mortars and two employees of an IO were injured.

8. On 12 January Al-Shabaab in Baidoa entered a UN compound with an inventory list and seized UN assets.

[1] Sources of data on these incidents include UN agencies, international organizations and AMISOM, many of whom prefer to remain anonymous to protect operations.
[2] Interview with sseveral IO officers, Nairobi, 28 October 2010.

9. On 16 January the body of an NGO staff member was found in Mogadishu.

10. On 25 January a lorry loaded with 24 metric tons of WFP food on its way from a warehouse in Berbera, was hijacked and looted by 50 armed militias in a rural area near Gaalka'yo.

11. On 26 January a blast killed 6 civilians and injured dozen of others at a clinic run by AMISOM. Al-Shabaab claimed responsibility.

12. On 28 January Al-Shabaab renewed its requirements of registration of NGOs in Bay and Bakool.

February

13. On 3 February ASWJ militants erected illegal checkpoints in Dhuusomareeb in Gaalgaduud and collected taxes from passing commercial trucks. They also went to the main hospital and demanded that local NGOs pay 500 USD to contribute to the defence of the town. When the head of hospital refused to pay he was ordered to temporarily stop operations.

14. On 10 February Al-Shabaab stole a UN armoured vehicle and searched a WFP office in Bakool.

15. On 22 February a truck carrying 24 metric tons of WFP food was looted in Mudug. Some of the food was recovered.

16. On 28 February Al-Shabaab requested that humanitarian organizations operating in Baidoa register by 20 March.

17. Several UN agencies limited their distribution to non-Shabaab-held areas when faced with threats from 'freelance profiteers,' as well as organized Shabaab factions.

18. In early 2010 in Hiiraan medicines were being sent by an organization to Beledweyne Hospital but the delivery was stopped by Al-Shabaab in a nearby town.

19. In early 2010 in a town some dozen miles north of Mogadishu an organization had established a health post, but when the organization decided to upgrade the post. Al-Shabaab stopped them for more than a month.

March

20. On 1-2 March Al-Shabaab entered a WFP compound in Middle Juba and a WFP warehouse in Lower Juba, and instructed WFP's contracted guards to hand over the keys to both..

21. On 2 March Al-Shabaab in Middle Shabelle required local and international aid organizations to pay 5,000 USD — 1,000 from the local and 4,000 from the IOs.

22. On 2 March some ASWJ forces entered the main hospital in Dhuusomareeb and ordered humanitarian agencies there to pay 500 USD as a contribution to local security. But the ASWJ administration had apparently not issued this order and they had the soldiers arrested.

23. On 13 March Al-Shabaab occupied a local NGO compound in Bakool and ordered staff members to vacate the area.

April

24. In April Al-Shabaab in Baidoa arrested a local NGO director and protection monitor. He was held for 7 months in harsh conditions and tortured.

25. On 7 April Al-Shabaab occupied a WFP compound in Bakool.

26. On 12 April Al-Shabaab in Middle Juba required aid agencies to release their operational plans and budgets in order to be allowed to continue to operate.

27. 19 April Al-Shabaab raided a house often used as an office for a local human rights organization in Baidoa. One staff person was arrested.

28. On 19 April Al-Shabaab occupied the office of a local NGO in Lower Juba.

29. On 22 April Al-Shabaab in Hiiraan requested that all aid organizations pay US$ 1,000-2,000.

30. On 29 April Al-Shabaab in Middle and Lower Juba required all aid organizations in those regions to register with its humanitarian office in Kismayo.

31. Al-Shabaab closed the Buulohawa office of a local Somali Kenyan organization based in Mandera. The leaders of this organization were targeted from April until September. It continued to provide some assistance in Buulohawa, but could only do so by travelling back and forth across the border.[3]

32. In a case of post-distribution monitoring in Lower Shabelle, local partners were detained. The women in the group were quickly released, others were held for several months.

May

33. Al-Shabaab visited the offices of an IO working in Baidoa and Waajid and instructed local staff to stop operations until further notice.

[3] Interview with Somali NGO director, Mandera, 17 January 2011.

34. On 16 May Al-Shabaab in Middle and Lower Juba requested that humanitarian organizations register with them and sign a list of 9 rules. A number of organizations reportedly complied with this request. Two NGOs were asked to suspend their operations and leave the area entirely.

35. On 17 May a WFP contracted driver was killed in Mudug.

36. On 17 May Al-Shabaab entered IO offices in Bay and Bakool and ordered them to stop operations until further notice.

37. On 24 May Al-Shabaab in Hiiraan renewed its demand that all IOs pay US$3,000.

38. On 25 May the Puntland Minister of Planning and International Cooperation suspended a stakeholder meeting in Garowe organized by a local NGO to promote peace in Puntland. The situation was later amicably resolved through discussions with government officials and the meeting was completed in October 2010.

39. On 27 May Al-Shabaab entered and occupied a local aid organization in Lower Juba for the second time.

40. On 31 May Al-Shabaab in Middle Juba requested that all IOs stop using boats to deliver aid to villages across the river, allegedly to prevent the collapse of the river banks. The order was revoked days later.

June

41. IMC was expelled in June 2010 from Hiiraan and Bakool regions. It was accused by Al-Shabaab regional authorities of propagating Christianity.

42. Hisb'ul Islam asked all IOs to pay US$400 and all local NGOs to pay US$300 monthly registration fees in Jowhar.

43. On 2 June Al-Shabaab required all NGOs to pay a monthly registration fee of US$300 for local organizations and US$400 for IOs in order to continue their operations in Middle Shabelle.

44. On 12 June TFG police and military clashed near the policy academy in Hamar Jabjab district, killing 2 civilians and 8 TFG forces. It was reported that TFG police tried to stop TFG soldiers from stealing food from WFP-hired vehicles. Local Somali NGOs expressed concern about obstruction to assistance caused by repeated clashes between various TFG forces.[4]

45. On 15 June Al-Shabaab entered the office of an IO in Beledweyne, searched through files and looted office equipment.

[4] Interview with UN official, Nairobi, 4 February 2011.

46. On 15 June the Gaalgaduud administration issued a letter to UN agencies and IOs requesting them to open offices there within 3 months. Failure to comply would result in their prohibition from operations in the area.

47. On 20 June Al-Shabaab burned medical supplies confiscated from an IO in Beledweyne, saying that the medicine was expired.

48. On 28 June Al-Shabaab entered the office of a local organization in Baidoa and took computers. They also requested contracts, and a percentage of contract budgets as payment.

49. In mid-2010 Al-Shabaab attacked an IO office in Lower Juba and stole medicines.[5]

50. In a neighbourhood of Mogadishu, an IO was prevented from launching a shelter project unless it paid US$80,000. It refused and the project ceased.[6]

51. Since June 2010 when Al-Shabaab took Beledweyne bulk payments were demanded of some organizations.

52. Al-Shabaab closed the Lower Juba office of a Somalia-wide minority rights organization. It has been trying to re-open in a number of areas in the Jubas and Hiiran, but had not yet been successful by the end of 2010.[7]

July

53. On 1 July Al-Shabaab in Bakool accused two staff members of an IO of mismanagement and issued a decree to terminate their contracts. They were evacuated.

54. On 7 July Al-Shabaab stopped Child Health Day activities throughout Hiiran.

55. On 12 July Al-Shabaab in Baidoa requested that an IO submit a detailed list of its national staff working in Bay and Bakool. The organization did not comply.

56. On 14 July Al-Shabaab in Baidoa reportedly burned drugs and wheat they alleged had expired, which they had confiscated from warehouses.

August

57. Al-Shabaab expelled ADRA from Bay, Bakool and Hiiran.

58. Al-Shabaab expelled World Vision from the Jubas, Bay and Bakool.

[5] Interview with IO head of office, Nairobi, 19 October 2010.
[6] Interview with sseveral IO officers, Nairobi, 28 October 2010.
[7] Interview with minority rights leader, Nairobi, 14 December 2010.

59. Al-Shabaab expelled Diakonia from Bay and Bakool, though the organization had closed its office at the end of 2008.

60. A local Somali-Kenyan organization operating in border regions closed after WFP shut down and World Vision was expelled. The NGO had employed 300 young people. When its partner organizations were forced to leave, Al-Shabaab officers stepped in to try to recruit the young people, particularly in Gedo.[8]

61. On 22 August Al-Shabaab burned food items confiscated from warehouses in Beledweyne and Mogadishu, and additional food items found on trucks driving from central to southern Somalia.

62. On 23 August Al-Shabaab called a meeting in Beledweyne to transmit taxation instructions to aid agencies in the area. Organizations in Beledweyne refused to pay. The same instructions were transmitted to aid agencies operating in Lower and Middle Shabelle, Bay and Bakool, and Lower and Middle Juba.[9]

63. A local Somali organization was asked to pay taxes. It refused and nothing happened; it was just told to do its job.[10]

64. In Kismayo staff members of an IO were asked to pay rent for its office.[11]

65. Shabaab factions demanded taxes of tens of thousands USD per six month period per district of town per organization in Shabaab-held areas. Reportedly some organizations did succumb to their threats, in Kismayo, Hiiraan and Gedo. Some agencies and organizations were contacted individually or in large meetings by local Shabaab leaders, in parts of Gedo, and in Beledweyne. Some local staff and implementing partners paid on behalf of agencies and IOs in order to keep working.[12]

66. A Somali NGO that continued to work in the Jubas and Bay reported that it was asked to make payments in mid-2010 but refused. It was simply told that it could continue to operate.[13]

67. In August/September 2010 Al-Shabaab demanded an agreement with an organization for 20% of its project budget, rent for use of public buildings, car rental, and taxes from its staff members. It refused to pay anything, but assumed that staff members or contractors paid something out of their own salaries for 'security.' Al-Shabaab did not react to the organization's refusal.[14]

[8] Interview with Somali NGO director, Nairobi, 18 February 2011.
[9] Interview with national IO officer, Nairobi, 14 October 2010; interview with IO head of office, Nairobi, 26 Nov 2010.
[10] Interview with UN program officer, Nairobi, 10 November 2011.
[11] Interview with IO program officer, Mogadishu, 30 January 2011.
[12] Interview with national IO officer, Nairobi, 14 October 2011.
[13] Interview with Somali NGO director, Nairobi, 18 November 2010.
[14] Interview with IO head of office, Nairobi, 12 January 2011.

68. In Kismayo, a flight with national staff for an IO was stopped. The staff members were interrogated and later released. The IO stopped flights into Kismayo.[15]

69. In central Somalia a vehicle belonging to an IO was stopped. The perpetrators claimed its cargo was infested with insects and demanded to inspect the entire stock. The stock was burned.[16]

September

70. Al-Shabaab made demands for taxes from most organizations still operating in Shabaab-held areas of southern and central Somalia. The September 2010 demands for taxation were generally reported to be: US$10,000 for an initial fee; US$10,000 for a one-time registration fee; US$6,000 every six months thereafter; 20% of the organizational budget (for local NGOs); and 10% on all vehicles.[17]

71. On 1 September Al-Shabaab expelled Muslim Aid UK from Afgooye, Lower Shabelle for not having registered.

72. Al-Shabaab expelled Mercy Corps from Hiiraan and Middle Shabelle.

73. Al-Shabaab expelled Horn Relief from Lower Juba.

74. Al-Shabaab expelled FEWS NET from all areas under their control, but FEWS NET had no physical presence in south central Somalia at that time.

75. On 16 September MSF closed its project at Hawa Abdi Hospital in Afgooye in response to an incident during which Hisb'ul Islam targeted Hawa Abdi.

76. On 22 September Al-Shabaab disallowed four national aid staff to implement planned livelihood projects in Bay and Bakool allegedly due to a lack of presence in these regions by the sponsoring UN agency.

77. The 23rd of September was the deadline for local and international aid organizations to pay the required Al-Shabaab registration fees in Hiiran, Bay, Bakool, Middle and Lower Shabelle, and Middle and Lower Juba.

78. An IO that continued to work in the Shabelles, Hiiran, Banadir and Middle Juba received a demand from Al-Shabaab for taxation around the time of the Ramadan offensive. It refused to pay.[18]

[15] Interview with IO program director, Nairobi, 19 October 2010.
[16] Interview with IO head of office, Nairobi, 26 November 2010.
[17] Interviews with aid workers in Nairobi in October and November 2010.
[18] Interview with IO head of office, Nairobi, 15 October 2010.

79. Al-Shabaab made demands for taxes on most organizations still operating in Al-Shabaab-held areas of southern and central Somalia. The September 2010 demands for taxation were generally reported to be: US$10,000 for an initial fee; US$10,000 for a one-time registration fee; US$6,000 every six months thereafter; 20% of the organizational budget (for local NGOs); and 10% on all vehicles.[19]

October

80. On 1 October a hand grenade was thrown at a warehouse belonging to local organizational partners in Mogadishu.

81. On 7 October Al-Shabaab occupied a maternal and child health clinic and two training centers operated by an IO in Middle and Lower Juba, reportedly in relation to a demand for payment.

82. On 26 October Al-Shabaab disrupted an IO supporting the main hospital in Beledweyne, resulting in the temporary suspension of hospital operations.

83. In October Shabaab leaders warned civilians not to go to AMISOM hospitals, but desperate civilians continued to do so nonetheless.[20]

November

84. On 6 November a local humanitarian aid worker was gunned down and killed in Mandera, Kenya by Al-Shabaab based in Buulohawa. Local Somali aid organizations reported that after he was killed they too were threatened.[21]

85. On 13 November unidentified armed men killed a WFP-contracted truck driver in Mudug, and looted 80 bags of food being shipped to Gaalgaduud.

86. On 25 November Al-Shabaab in Gedo required local aid organizations in the region to register and pay US$5,000.

87. Al-Shabaab in Beledweyne were still demanding registration payments for water and farming projects in late 2010.[22]

88. Colleagues of the NGO director who was held by Al-Shabaab in Mogadishu and Baidoa for 7 months were forced to flee the country due to increasing threats after his escape in November.

[19] Interviews with aid workers in Nairobi in October and November 2010.
[20] Interview with national IO officer, Nairobi, 14 October 2010.
[21] Interview with officers from several UN agencies, Nairobi, October-December 2010.
[22] Interview with IO head of office, Nairobi, 8 November 2010.

December

89. A prominent local Somali NGO was forced to close its offices in Jowhar in December when it was told to pay taxes. Its office has since been occupied by Al-Shabaab.[23]

90. On 1 December Al-Shabaab required local aid organizations to renew their registration and pay a yearly fee of US$5,000 in Bay and Bakool.

91. On 6 December a guard working with a prominent local organization was shot dead in an ambush in Laas Qoray while participating in a cash distribution program.

92. On 2 December Al-Shabaab searched the flight of an IO in Middle Juba.

93. On 14 December the TFG Deputy Minister for Water, Energy and Petroleum announced his intention to suspend the operations of Concern, DRC, DBG, UNICEF and ICRC. His statement was later retracted.

94. On 19 December Al-Shabaab suspended a UN agency in Bay for not having registered in Mogadishu.

95. On 19 December Al-Shabaab in Hiiraan renewed its demand for US$10,000 registration fees for IOs and US$5,000 registration fees for local organizations.

96. On 20 December Al-Shabaab in Bay required two IOs to pay a registration fee of US$10,000.

97. On 23 December at least 15 representatives from local organizations and elders met to discuss Al-Shabaab's registration demands in Baidoa.

Early 2011

98. On 25 January Al-Shabaab expelled GREDO and TAWAK from Bay and Bakool. They were accused of operating in TFG-controlled areas of Mogadishu.

99. On 31 March Al-Shabaab looted Water for Life in Lower Shabelle. The organization subsequently suspended its operations.

100. On 11 April 2011 the OCHA office in Baidoa was raided and assets were seized without violence.

101. Al-Shabaab recently announced at a center for HIV/AIDS in Merka that anyone with HIV or AIDS should be trained as suicide bombers because 'they're not going to survive anyway.'[24]

[23] Interview with Somali NGO officer, Nairobi, 18 April 2011.
[24] Interview with Somali NGO directors, Nairobi, 18 April 2011.

Annex 7.1.b.:
Summary of major acts of obstruction against humanitarian operations by region / zone (2010)[1]

*Please note: Incidents during which Al-Shabaab demanded taxes, fees, or registration do not indicate payment, unless evidence is duly noted.
*Please note: The majority of incidents described in this annex were perpetrated by Al-Shabaab leadership or factions. See report text and other annexes for further information on other perpetrators.
*Please note: Several incidents described in this annex occurred in multiple regions; these cases are therefore repeated as appropriate.

2010

General Somalia

1. On 4 January WFP issued a statement announcing that it would temporarily close its offices in Waajid, Bu'aale, Gaarbaharey, Afmadow, Jilib and Beledweyne. It continued to work in Somaliland, Puntland, and parts of Mogadishu.

2. Several UN agencies limited their distribution to non-Shabaab-held areas when faced with threats from 'freelance profiteers,' as well as organized Shabaab factions.

3. A local Somali organization was asked to pay taxes. It refused and nothing happened; it was just told to do its job.[2]

4. In August/September 2010 Al-Shabaab demanded an agreement with an organization for 20% of its project budget, rent for use of public buildings, car rental, and taxes from its staff members. It refused to pay anything, but assumed that staff members or contractors paid something out of their own salaries for 'security.' Al-Shabaab did not react to the organization's refusal.[3]

5. Al-Shabaab expelled FEWS NET from all areas under their control, but FEWS NET had no physical presence in south central Somalia at that time.

6. Al-Shabaab made demands for taxes on most organizations still operating in Al-Shabaab-held areas of southern and central Somalia. The September 2010 demands for taxation were generally reported to be: US$10,000 for an initial fee; US$10,000 for a one-time registration fee; US$6,000 every six months thereafter; 20% of the organizational budget (for local NGOs); and 10% on all vehicles.[4]

[1] Sources of data on these incidents include UN agencies, IOs and AMISOM, many of whom prefer to remain anonymous to protect operations.
[2] Interview with UN program officer, Nairobi, 10 November 2011.
[3] Interview with IO head of office, Nairobi, 12 January 2011.
[4] Interviews with aid workers in Nairobi in October and November 2010.

Mogadishu/Banadir

7. In the Balaad Corridor in late 2009 an international organization (IO) had clearance from local leaders to provide humanitarian assistance, but when it tried to transport materials to the area by truck it was told to pay US$5 per box. It abandoned the operation.[5]

8. On 16 January the body of an NGO staff member was found in Mogadishu.

9. On 26 January a blast killed 6 civilians and injured dozen of others at a clinic run by AMISOM. Al-Shabaab claimed responsibility.

10. In early 2010 in a town some dozen miles north of Mogadishu an organization had established a health post, but when the organization decided to upgrade the post. Al-Shabaab stopped them for more than a month.

11. On 12 June TFG police and military clashed near the policy academy in Hamar Jabjab district, killing 2 civilians and 8 TFG forces. It was reported that TFG police tried to stop TFG soldiers from stealing food from WFP-hired vehicles. Local Somali NGOs expressed concern about obstruction to assistance caused by repeated clashes between various TFG forces.[6]

12. In a neighbourhood of Mogadishu, an IO was prevented from launching a shelter project unless it paid US$80,000. It refused and the project ceased.[7]

13. An IO that continued to work in the Shabelles, Hiiraan, Banadir and Middle Juba received a demand from Al-Shabaab for taxation around the time of the Ramadan offensive. It refused to pay.[8]

14. In October Shabaab leaders warned civilians not to go to AMISOM hospitals, but desperate civilians continued to do so nonetheless.[9]

15. On 1 October a hand grenade was thrown at a warehouse belonging to local organizational partners in Mogadishu.

16. On 14 December the TFG Deputy Minister for Water, Energy and Petroleum announced his intention to suspend the operation of Concern, DRC, DBG, UNICEF and ICRC. His statement was later retracted.

[5] Interview with sseveral IO officers, Nairobi, 28 October 2010.
[6] Interview with UN official, Nairobi, 4 February 2011.
[7] Interview with sseveral IO officers, Nairobi, 28 October 2010.
[8] Interview with IO head of office, Nairobi, 15 October 2010.
[9] Interview with national IO officer, Nairobi, 14 October 2010.

Lower Shabelle

17. From 1-7 January Al-Shabaab required humanitarian organizations in Merka, Baraawe, and other areas of Lower Shabelle to register, and to submit staff and vehicle lists. Many organizations reportedly complied with this request.
18. On 3 January Al-Shabaab entered two WFP warehouses in Lower Shabelle. They reportedly distributed some food and burned the rest, which they claimed was expired.

19. In a case of post-distribution monitoring in Lower Shabelle, local partners were detained. The women in the group were quickly released, others were held for several months.

20. On 23 August Al-Shabaab called a meeting in Beledweyne to transmit taxation instructions to aid agencies in the area. Organizations in Beledweyne refused to pay. The same instructions were transmitted to aid agencies operating in Lower and Middle Shabelle, Bay and Bakool, and Lower and Middle Juba.[10]

21. On 1 September Al-Shabaab expelled Muslim Aid UK from Afgooye, Lower Shabelle for not having registered.

22. On 16 September MSF closed its project at Hawa Abdi Hospital in Afgooye in response to an incident in which Hisb'ul Islam targeted Hawa Abdi.

23. The 23rd of September was the deadline for local and international aid organizations to pay the required Al-Shabaab registration fees in Hiiraan, Bay, Bakool, Middle and Lower Shabelle, and Middle and Lower Juba.

24. An IO that continued to work in the Shabelles, Hiiraan, Banadir and Middle Juba received a demand from Al-Shabaab for taxation around the time of the Ramadan offensive. It refused to pay.[11]

25. On 31 March Al-Shabaab looted Water for Life in Lower Shabelle. The organization subsequently suspended its operations.

26. Al-Shabaab recently announced at a center for HIV/AIDS in Merka that anyone with HIV or AIDS should be trained as suicide bombers because 'they're not going to survive anyway.'[12]

Middle Shabelle

27. On 2 March Al-Shabaab in Middle Shabelle required local and international aid organizations to pay US$5,000—1,000 from the local and 4,000 from the IOs.

[10] Interview with national IO officer, Nairobi, 14 October 2010; interview with IO head of office, Nairobi, 26 Nov 2010.
[11] Interview with IO head of office, Nairobi, 15 October 2010.
[12] Interview with Somali NGO directors, Nairobi, 18 April 2011.

28. Hisb'ul Islam asked all IOs to pay US$400 and all local NGOs to pay US$300 monthly registration fees in Jowhar.

29. On 2 June Al-Shabaab required all NGOs to pay a monthly registration fee of US$300 for local organizations and US$400 for IOs in order to continue their operations in Middle Shabelle.

30. Al-Shabaab expelled Mercy Corps from Hiiraan and Middle Shabelle.

31. On 23 August Al-Shabaab called a meeting in Beledweyne to transmit taxation instructions to aid agencies in the area. Organizations in Beledweyne refused to pay. The same instructions were transmitted to aid agencies operating in Lower and Middle Shabelle, Bay and Bakool, and Lower and Middle Juba.[13]

32. The 23rd of September was the deadline for local and international aid organizations to pay the required Al-Shabaab registration fees in Hiiraan, Bay, Bakool, Middle and Lower Shabelle, and Middle and Lower Juba.

33. An IO that continued to work in the Shabelles, Hiiraan, Banadir and Middle Juba received a demand from Al-Shabaab for taxation around the time of the Ramadan offensive. It refused to pay.[14]

34. A prominent local Somali NGO was forced to close its offices in Jowhar in December when it was told to pay taxes. Its office has since been occupied by Al-Shabaab.[15]

Lower and Middle Juba Regions

35. On 4 January, in response to Al-Shabaab pressures, WFP issued a statement announcing that it would temporarily close its offices in Waajid, Bu'aale, Gaarbaharey, Afmadow, Jilib and Beledweyne. It continued to work in Somaliland, Puntland, and parts of Mogadishu.

36. On 1-2 March Al-Shabaab entered a WFP compound in Middle Juba and a WFP warehouse in Lower Juba, and instructed WFP's contracted guards to hand over the keys to both.

37. On 12 April Al-Shabaab in Middle Juba required aid agencies to release their operational plans and budgets in order to be allowed to continue to operate.

38. On 19 April Al-Shabaab occupied the office of a local NGO in Lower Juba.

39. On 29 April Al-Shabaab in Middle and Lower Juba required all aid organizations in those regions to register with its humanitarian office in Kismayo.

[13] Interview with national IO officer, Nairobi, 14 October 2010; interview with IO head of office, Nairobi, 26 Nov 2010.
[14] Interview with IO head of office, Nairobi, 15 October 2010.
[15] Interview with Somali NGO officer, Nairobi, 18 April 2011.

40. On 16 May Al-Shabaab in Middle and Lower Juba requested that humanitarian organizations register with them and sign a list of 9 rules. A number of organizations reportedly complied with this request. Two NGOs were asked to suspend their operations and leave the area entirely.

41. On 27 May Al-Shabaab entered and occupied a local aid organization in Lower Juba for the second time.

42. On 31 May Al-Shabaab in Middle Juba requested that all IOs stop using boats to deliver aid to villages across the river, allegedly to prevent the collapse of the river banks. The order was revoked days later.

43. In mid-2010 Al-Shabaab attacked an IO office in Lower Juba and stole medicines.[16]

44. Al-Shabaab expelled World Vision from the Jubas, Bay and Bakool.

45. In Kismayo staff members of an IO were asked to pay rent for its office.[17]

46. Shabaab factions demanded taxes of tens of thousands of U.S. dollars per six month period per district of town per organization in Shabaab-held areas. Reportedly some organizations did succumb to their threats, in Kismayo, Hiiraan and Gedo. Some agencies and organizations were contacted individually or in large meetings by local Shabaab leaders, in parts of Gedo, and in Beledweyne. Some local staff and implementing partners paid on behalf of agencies and IOs in order to keep working.[18]

47. A Somali NGO which continued to work in the Jubas and Bay reported that it was asked to make payments in mid-2010 but refused. It was simply told it could continue to operate.[19]

48. Al-Shabaab expelled Horn Relief from Lower Juba.

49. On 23 August Al-Shabaab called a meeting in Beledweyne to transmit taxation instructions to aid agencies in the area. Organizations in Beledweyne refused to pay. The same instructions were transmitted to aid agencies operating in Lower and Middle Shabelle, Bay and Bakool, and Lower and Middle Juba.[20]

50. On 7 October Al-Shabaab occupied a maternal and child health clinic and two training centers operated by an IO in Middle and Lower Juba reportedly in relation to a demand for payment.

---

[16] Interview with IO head of office, Nairobi, 19 October 2010.
[17] Interview with IO program officer, Mogadishu, 30 January 2011.
[18] Interview with national IO officer, Nairobi, 14 October 2011.
[19] Interview with Somali NGO director, Nairobi, 18 November 2010.
[20] Interview with national IO officer, Nairobi, 14 October 2010; interview with IO head of office, Nairobi, 26 Nov 2010.

51. An IO that continued to work in the Shabelles, Hiiraan, Banadir and Middle Juba received a demand from Al-Shabaab for taxation around the time of the Ramadan offensive. It refused to pay.[21]

52. On 2 December Al-Shabaab searched the flight of an IO in Middle Juba.

53. In Kismayo, a flight with national staff for an IO was stopped. The staff members were interrogated and later released. The IO stopped flights into Kismayo.[22]

54. Al-Shabaab closed the Lower Juba office of a Somalia-wide minority rights organization. It has been trying to re-open in a number of areas in the Jubas and Hiiraan, but had not yet been successful by the end of 2010.[23]

Gedo

55. Shabaab factions demanded taxes of tens of thousands of U.S. dollars per six month period per district of town per organization in Shabaab-held areas. Reportedly some organizations did succumb to their threats, in Kismayo, Hiiraan and Gedo. Some agencies and organizations were contacted individually or in large meetings by local Shabaab leaders, in parts of Gedo, and in Beledweyne. Some local staff and implementing partners paid on behalf of agencies and IOs in order to keep working.[24]

56. A local Somali-Kenyan organization operating in border regions closed after WFP shut down and World Vision was expelled. The NGO had employed 300 young people. When its partner organizations were forced to leave, Shabaab officers stepped in to try to recruit the young people, particularly in Gedo.[25]

57. On 6 November a local humanitarian aid worker was gunned down and killed in Mandera, Kenya by Al-Shabaab based in Bullohawa. Local Somali aid organizations reported that after he was killed they too were threatened.[26]

58. On 25 November Al-Shabaab in Gedo required local aid organizations in the region to register and pay US$5,000.

59. Al-Shabaab closed the Buulohawa office of a local Somali-Kenyan organization based in Mandera. The leaders of this organization were targeted from April until September. It continued

[21] Interview with IO head of office, Nairobi, 15 October 2010.
[22] Interview with IO program director, Nairobi, 19 October 2010.
[23] Interview with minority rights leader, Nairobi, 14 December 2010.
[24] Interview with national IO officer, Nairobi, 14 October 2011.
[25] Interview with Somali NGO director, Nairobi, 18 February 2011.
[26] Interview with officers from several UN agencies, Nairobi, October-December 2010.

to provide some assistance in Buulohawa, but could only do so by travelling back and forth across the border.[27]

Bay and Bakool Regions

60. Al-Shabaab visited the offices of an IO working in Baidoa and Waajid and instructed local staff to stop operations until further notice.

61. On 7 January Al-Shabaab required humanitarian organizations in Baidoa to obtain clearance to travel outside the town.

62. On 12 January Al-Shabaab in Baidoa entered a UN compound with an inventory list and seized UN assets.

63. On 19 December Al-Shabaab suspended a UN agency in Bay for not having registered in Mogadishu.

64. On 28 January Al-Shabaab renewed its requirements of registration of NGOs in Bay and Bakool.

65. On 10 February Al-Shabaab stole a UN armoured vehicle and searched a WFP office in Bakool.

66. On 28 February Al-Shabaab requested that humanitarian organizations operating in Baidoa register by 20 March.

67. On 13 March Al-Shabaab occupied a local NGO compound in Bakool and ordered staff members to vacate the area.

68. In April Al-Shabaab in Baidoa arrested a local NGO director and protection monitor. He was held for 7 months in harsh conditions and tortured.

69. On 7 April Al-Shabaab occupied a WFP compound in Bakool.

70. 19 April Al-Shabaab raided a house often used as an office for a local human rights organization in Baidoa. One staff person was arrested.

71. On 17 May Al-Shabaab entered international organizational offices in Bay and Bakool and ordered them to stop operations until further notice.

72. IMC was expelled in June 2010 from Hiiraan and Bakool regions. It was accused by Al-Shabaab regional authorities of propagating Christianity.

[27] Interview with Somali NGO director, Mandera, 17 January 2011.

73. On 28 June Al-Shabaab entered the office of a local organization in Baidoa and took computers. They also requested contracts, and a percentage of contract budgets as payment.

74. On 1 July Al-Shabaab in Bakool accused two staff members of an IO of mismanagement and issued a decree to terminate their contracts. They were evacuated.

75. On 12 July Al-Shabaab in Baidoa requested that an IO submit a detailed list of its national staff working in Bay and Bakool. The organization did not comply.

76. On 14 July Al-Shabaab in Baidoa reportedly burned drugs and wheat they alleged had expired, which they had confiscated from warehouses.

77. Al-Shabaab expelled ADRA from Bay, Bakool and Hiiraan.

78. Al-Shabaab expelled World Vision from the Jubas, Bay and Bakool.

79. Al-Shabaab expelled Diakonia from Bay and Bakool, the organization had closed its office at the end of 2008.

80. On 23 August Al-Shabaab called a meeting in Beledweyne to transmit taxation instructions to aid agencies in the area. Organizations in Beledweyne refused to pay. The same instructions were transmitted to aid agencies operating in Lower and Middle Shabelle, Bay and Bakool, and Lower and Middle Juba.[28]

81. A Somali NGO that continued to work in the Jubas and Bay reported that it was asked to make payments in mid-2010 but refused. It was simply told it could continue to operate.[29]

82. On 22 September Al-Shabaab disallowed four national aid staff to implement planned livelihood projects in Bay and Bakool allegedly due to a lack of presence in these regions by the sponsoring UN agency.

83. The 23rd of September was the deadline for local and international aid organizations to pay the required Al-Shabaab registration fees in Hiiraan, Bay, Bakool, Middle and Lower Shabelle, and Middle and Lower Juba.

84. Colleagues of the NGO director who was held by Al-Shabaab in Mogadishu and Baidoa for 7 months were forced to flee the country due to increasing threats after his escape in November.

85. On 1 December Al-Shabaab required local aid organizations to renew their registration and pay a yearly fee of US$5,000 in Bay and Bakool.

[28] Interview with national IO officer, Nairobi, 14 October 2010; interview with IO head of office, Nairobi, 26 Nov 2010.
[29] Interview with Somali NGO director, Nairobi, 18 November 2010.

86. On 20 December Al-Shabaab in Bay required two IOs to pay a registration fee of US$10,000.

87. On 23 December at least 15 representatives from local organizations and elders met to discuss Al-Shabaab's registration demands in Baidoa.

88. On 25 January Al-Shabaab expelled GREDO and TAWAK from Bay and Bakool. They were accused of operating in TFG-controlled areas of Mogadishu.

89. On 11 April 2011 the OCHA office in Baidoa was raided and assets were seized without violence.

Hiiraan

90. In early 2010 in Hiiraan medicines were being sent by an organization to Beledweyne Hospital but the delivery was stopped by Al-Shabaab in a nearby town.

91. On 12 January the main hospital in Beledweyne was hit by two mortars and two employees of an IO were injured.

92. On 22 April Al-Shabaab in Hiiraan requested that all aid organizations pay US$1-2,000.

93. On 24 May Al-Shabaab in Hiiraan renewed its demand that all IOs pay US$3,000.

94. IMC was expelled in June 2010 from Hiiraan and Bakool regions. It was accused by Al-Shabaab regional authorities in Hiiraan of propagating Christianity.

95. On 15 June Al-Shabaab entered the office of an IO in Beledweyne, searched through files and looted office equipment.

96. On 20 June Al-Shabaab burned medical supplies confiscated from an IO in Beledweyne, saying that the medicine was expired.

97. Since June 2010 when Al-Shabaab took Beledweyne bulk payments were demanded of some organizations.

98. On 7 July Al-Shabaab stopped Child Health Day activities throughout Hiiraan.

99. Al-Shabaab expelled ADRA from Bay, Bakool and Hiiraan.

100. On 22 August Al-Shabaab burned food items confiscated from warehouses in Beledweyne and Mogadishu, and additional food items found on trucks driving from central to southern Somalia.

101. On 23 August Al-Shabaab called a meeting in Beledweyne to transmit taxation instructions to aid agencies in the area. Organizations in Beledweyne refused to pay. The same instructions

were transmitted to aid agencies operating in Lower and Middle Shabelle, Bay and Bakool, and Lower and Middle Juba.[30]

102. Al-Shabaab factions demanded taxes of tens of thousands of U.S. dollars per six month period per district of town per organization in Shabaab-held areas. Reportedly some organizations did succumb to their threats, in Kismayo, Hiiraan and Gedo. Some agencies and organizations were contacted individually or in large meetings by local Shabaab leaders, in parts of Gedo, and in Beledweyne. Some local staff and implementing partners paid on behalf of agencies and IOs in order to keep working.[31]

103. Al-Shabaab expelled Mercy Corps from Hiiraan and Middle Shabelle.

104. The 23rd of September was the deadline for local and international aid organizations to pay the required Al-Shabaab registration fees in Hiiraan, Bay, Bakool, Middle and Lower Shabelle, and Middle and Lower Juba.

105. An IO that continued to work in the Shabelles, Hiiraan, Banadir and Middle Juba received a demand from Al-Shabaab for taxation around the time of the Ramadan offensive. It refused to pay.[32]

106. On 26 October Al-Shabaab disrupted an IO supporting the main hospital in Beledweyne, resulting in the temporary suspension of hospital operations.

107. Al-Shabaab in Beledweyne were still demanding registration payments for water and farming projects in late 2010.[33]

108. On 19 December Al-Shabaab in Hiiraan renewed its demand for US$10,000 registration fees for IOs and US$5,000 registration fees for local organizations.

109. In central Somalia a vehicle belonging to an IO was stopped. The perpetrators claimed its cargo was infested with insects and demanded to inspect the entire stock. The stock was burned.[34]

Gaalgaduud

110. On 3 February ASWJ militants erected illegal checkpoints in Dhuusomareeb in Gaalgaduud and collected taxes from passing commercial trucks. They also went to the main hospital and demanded that local NGOs pay US$500 to contribute to the defence of the town. When the head of hospital refused to pay he was ordered to temporarily stop operations.

[30] Interview with national IO officer, Nairobi, 14 October 2010; interview with IO head of office, Nairobi, 26 Nov 2010.
[31] Interview with national IO officer, Nairobi, 14 October 2011.
[32] Interview with IO head of office, Nairobi, 15 October 2010.
[33] Interview with IO head of office, Nairobi, 8 November 2010.
[34] Interview with IO head of office, Nairobi, 26 November 2010.

111. On 2 March some ASWJ forces entered the main hospital in Dhuusomareeb and ordered humanitarian agencies there to pay US$500 as a contribution to local security. But the ASWJ administration had apparently not issued this order and it had the soldiers arrested.

112. On 15 June the Gaalgaduud administration issued a letter to UN agencies and IOs requesting them to open offices there within 3 months. Failure to comply would result in their prohibition from operations in the area.

Mudug

113. On 25 January a lorry loaded with 24 metric tons of WFP food on its way from a warehouse in Berbera, was hijacked and looted by 50 armed militias in a rural area near Gaalka'yo.

114. On 22 February a truck carrying 24 metric tons of WFP food was looted in Mudug. Some of the food was recovered.

115. On 17 May a WFP contracted driver was killed in Mudug.

116. On 13 November unidentified armed men killed a WFP-contracted truck driver in Mudug, and looted 80 bags of food being shipped to Gaalgaduud.

Puntland

117. On 25 May the Puntland Minister of Planning and International Cooperation suspended a stakeholder meeting in Garowe organized by a local NGO to promote peace in Puntland. The situation was later amicably resolved through discussions with government officials and the meeting was completed in October 2010.

Somaliland

118. On 6 December a guard working with a prominent local organization was shot dead in an ambush in Laas Qoray while participating in a cash distribution program.

Annex 7.2.: Al-Shabaab expulsion, taxation a384nd registration

Annex 7.2.a.: Cases of expulsion by Al-Shabaab

1. On 8 August the UN issued an advisory stating that three international organizations had been informed of their closure in Somalia. In a press statement issued that day Al-Shabaab's 'Office for Supervising the Affairs of Foreign Agencies' ordered World Vision, ADRA and Diakonia to close their offices and operations.[1] All three are faith-based organizations which were accused of being 'Christian-affiliated.' Within weeks Horn Relief, Mercy Corps and FEWS NET were also ordered to close by Al-Shabaab. All were accused of being 'western-affiliated' and 'U.S.-funded.' The closures of these six organizations together impacted the lives of hundreds of thousands of vulnerable Somali civilians. Para.2: 29 September 2010

Horn Relief

2. Horn Relief had been operating primarily in and around Afmadow and Kismayo where Al-Shabaab controlled the local authorities. It was first told to register and pay US$500 in the last week of August. But within days of the first registration demand it was told that the US$500 applied to local NGO registration, while Horn Relief was considered international and would be required to pay US$10,000. Horn Relief began to prepare for the possible closure of its offices. It tried to negotiate for an extension to the deadline, but Shabaab leaders told its staff members they were no longer negotiating with Nairobi-based NGOs, and seized its office. Horn Relief had already been expelled before the announcement was posted on the internet. On 29 September 2011 Horn Relief issued its own statement.[2]

3. Prior to that time Horn Relief was not perceived as a U.S. organization; it is operated entirely by Somali staff. In Afmadow, at the time of its expulsion, Horn Relief was one of the few organizations left serving the needs of the people. Farmers were just planning for the next harvest; there were major procurements waiting.

4. The community asked the local Shabaab if Horn Relief were being expelled because it could not or would not pay taxes. The community had done everything it could to support Horn Relief; that was why the organization was able operate as long as it did, despite restrictions on operations and travel. But contacts with municipal Al-Shabaab offices began to suffer as officials were sent to fight elsewhere, and the void was filled by the Al-Shabaab Shuura, which centralized control and began imposing 'taxes.' Any space there had been to negotiate locally disappeared.

Mercy Corps

5. Though a secular organization, Mercy Corps was accused by Al-Shabaab of promoting Christianity. As a U.S.-based organization, it may have been targeted for expulsion because of the

[1] http://edition.cnn.com/2010/WORLD/africa/08/10/somalia.aid.groups/#fbid=9aLLp9IWTjM&wom=false.

[2] http://www.garoweonline.com/artman2/publish/Press_Releases_32/Somalia_aid_group_Horn_Relief_responds_to_Al_Shabaab.shtml; and interviews with IO officer, Nairobi, 20 October 2010 and 22 April 2011.

actions of Florida (USA) minister who threatened to burn a copy of the Qur'an in April 2011. In southern Somalia Mercy Corps had been working with local partners, with just a couple of local staff members in Mogadishu, housed by another organization. Following its 'expulsion' even these few remaining staff members were evacuated.[3]

FEWS NET

6. There were no prior conditions demanded by Al-Shabaab of FEWS NET, just the announcement of its expulsion. The organization believed its expulsion was linked to the reaction of Shabaab to a Florida minister who threatened to burn the Qur'an. It also believed it was related to its receipt of USAID funding. The announcement had little impact on its operations, so it didn't respond.[4]

World Vision

7. World Vision was expelled by Al Shabaab from six locations, mainly in Bay and Bakool regions. In one town in Middle Juba, food and salaries were distributed when the local office learned of possible Al-Shabaab action. On the day World Vision was expelled, it received a call early in the morning, before the announcement was made public, saying that all its offices were being raided and its staff members expelled. World Vision issued its own statement in response.[5] All of its substantial moveable assets were taken. Its own security guards were left in place for a short time to guard the premises and its national staff members were 'invited' to become 'volunteers' for Al-Shabaab.

8. This expulsion resulted from a directive by the Al-Shabaab *Shuura* in Mogadishu World Vision had previously enjoyed good relations with the local communities and authorities in the areas in which it operated, and had been permitted to remain despite having refused to pay the Ramadan-period tax imposed by Al-Shabaab. Some observers believed the primary reason World Vision was expelled was not because it is a Christian organization (because it was locally perceived as Somali-run and devoutly religious) or because it was U.S.-affiliated, but rather because Al-Shabaab was short on cash at the time. World Vision will not return to southern Somalia until there is secure space in which to operate again.

ADRA

9. Four ADRA projects were expelled by Al Shabaab on 9 August 2010. By mid-day it learned of the Al-Shabaab press release announcing its expulsion on the grounds that it was allegedly 'spreading Christianity.'[6]

Diakonia

10. Diakonia was not operational in southern Somalia at the time of its expulsion.[7]

---

[3] Interview with IO officers, Nairobi, October 2010.
[4] Interview with IO officer, Nairobi, 27 October 2010.
[5] http://www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db900SID/MUMA-88786A?OpenDocument and interview with World Vision officer, Nairobi, October 2010.
[6] Interview with IO officer, Nairobi, October 2010.
[7] Interview with head of UN agency, Nairobi, 27 October 2010.

Annex 7.2.b.:
Al-Shabaab taxation and registration — additional examples and trends

1. *Al-Shabaab* efforts to control and profit from international and local humanitarian actors through registration and taxation have been persistent, but implementation has varied from region to region and over time. The severity of the measures has typically reflected the degree to which the central Al-Shabaab *Shuura* has become involved in their implementation, and may also reflect the influence of foreign fighters at any given place and time.

2. Overall, demands for payment increased during the course of 2010, notably from the month of July when the *Shuura* began to assert greater control, and peaked about the time of the August/September 'Ramadan Offensive', suggesting at least a partial linkage between Al-Shabaab taxation demands and financing of military operations. However, by the end of 2010, demands for taxation had eased.

Demands for Taxation

3. In Mogadishu, many local NGOs encountered checkpoints and roadblocks at which Al-Shabaab made demands for money, non-food items or food. For part of the year they reported the common dilemma of three separate roadblocks per single trip — manned by TFG militias, Al-Shabaab and, until they were defeated, Hisb'ul Islam in Afgooye. Though these organizations were mainly operating in TFG-held areas, they still needed to pass through areas under others' control. Fees demanded were contingent on the size of the shipments being transported.[1]

4. One international organization that had remained operational in Somalia and Somaliland for decades began to encounter difficulties with Al-Shabaab authorities in a number of regions. In mid-2010, after receiving 20 conditions and a demand for payment to Al-Shabaab, the organization offered to provide a description of its operations and their benefits to the community. The organization agreed with Al-Shabaab that agencies shouldn't distribute food during harvest time, and that seeds, fishing nets and other livelihood support could be more appropriate than food aid. Al-Shabaab and the organization 'agreed to disagree' over the issue of taxation, no payments were made, and the organization continued its work.[2]

5. Likewise, a Somali NGO working in the Juba Valley and Bay told the Monitoring Group that it had been asked to make payments in mid-2010, but refused. Expecting to be expelled, the staff had cleaned out their office, but successive deadlines passed and Al-Shabaab took no action. Eventually, the organization was told that it could continue to operate.[3]

[1] Somali NGO focus group interview, Mogadishu, 11 December 2010.
[2] Interview with IO head of office, Nairobi, 1 December 2010.
[3] Interview with Somali NGO director, Nairobi, 18 November 2010.

6. In Kismayo staff members of an IO were asked to pay rent for their office, which they did. They were careful to cooperate with the local Al-Shabaab authorities and received no further demands for payment.[4]

Influence of the Al-Shabaab 'Shuura'

7. Multiple humanitarian sources interviewed by the Monitoring Group pointed to mid-2010 as a turning point, when the Al-Shabaab *Shuura* wrested control from local Al-Shabaab leaders and began to assert its own authority through a systematic rotation of commanders and militias. From that point onwards, organizations reported increasing attempts at extortion by Al-Shabaab, not only from aid organizations, but also from businesses, recipients of remittances and even at the household level. Taxation 'in kind' included abduction of male children as soldiers and female children as 'wives.'

8. In Beledweyne, several agencies dated the first serious pressure they encountered for the payment of registration fees from July 2010. Neither Ahlu Sunna wal Jama'a, nor Hisb'ul Islam, had sought payments there. But after Al-Shabaab established control in Beledweyne, bulk payments were demanded, including a registration fee, a 20 per cent tax on construction, and a US$10,000 'contribution'.

9. Local staff of NGOs in Beledweyne called a meeting to discuss Al-Shabaab demands for payment and to present a common response. They chose to refuse to pay. [5] As a result, some organizations maintained only a sporadic presence in Beledweyne, depending on who controlled the town at a given time. When Al-Shabaab was expelled, agencies could deploy personnel, monitor programmes and honour their contracts - sometimes for only a few days before Al-Shabaab returned again.[6]

10. One organization in Hiiran reported that it was able to remain operational despite its inability to pay. At first no attempts were made to stop its work, though it eventually chose to shut down some programmes on its own. The organization focused on life-saving interventions and accepted no United States funding, which its staff believed allowed them to keep working.[7]

11. In August 2010, Al-Shabaab launched a fund-raising campaign for reconstruction of a bridge destroyed in fighting in Beledweyne.[8] Organizations in Hiiran region were approached individually and asked to contribute between US$50,000 and US$200,000. Again they came to a common decision not to pay. The deadline passed without any immediate reaction from Al-Shabaab. It was roughly two weeks later when Al-Shabaab leadership in Mogadishu and Kismayo gave orders for raids to expel three organizations from Hiiran and other regions. Shabaab representatives from Mogadishu, including foreigners, were present during some of these raids.

---

[4] Interview with IO program officer, Mogadishu, 30 January 2011.
[5] Interview with national officer for IO, Nairobi, 14 October 2010; interview with IO head of office, Nairobi, 26 November 2010.
[6] Interview with IO head of office, Nairobi, 15 October 2010; interview with IO head of office, Nairobi, 26 November 2010.
[7] Interview with IO head of office, Nairobi, 6 December 2010.
[8] Interview with IO head of office, Nairobi, 26 November 2010.

12. Elsewhere in central and southern Somalia, aid agencies responded to Al-Shabaab financial demands in different ways. A number of aid agencies wrote to local or central Al-Shabaab authorities in mid-2010 — some repeatedly — to protest demands for payments and remind them of the consequences of obstructing aid. Some sent letters to the central *Shuura*, others to the 'indigenous Shabaab' — local Al-Shabaab leaders presumed to have closer ties to local communities than foreign-affiliated Shabaab.[9] Only a few organizations received a response.

13. In August/September 2010 Al-Shabaab demanded that an organization operating in southern Somalia pay 20% of its project budget, rent for use of public buildings, car rental, and taxes from its staff members to Al-Shabaab. The organization refused to pay anything, but assumed that staff members or contractors paid out of their own salaries for their own 'security.' Al-Shabaab did not react to the refusal, and the agency continued operations.[10]

14. Another international organization operating across much of southern Somalia told the Monitoring Group that they no longer employed anyone but Somali or Somali diaspora staff for their field operations. When Al-Shabaab's 'Ramadan Offensive' got underway in late August 2010, the agency — like many others — received a demand for payment of taxes, which it refused. In addition, in one area in south central their delivery of supplies for a multimillion-dollar project was stalled when they refused to pay a 20% tax.[11]

15. After the failure of the Ramadan Offensive, rifts within the Al-Shabaab leadership and a renewed focus on military operations, were accompanied by a perceptible easing in Al-Shabaab's demands on humanitarian organizations in many areas. Nevertheless, cases of harassment and extortion persisted. For example, in November 2010, Al-Shabaab was still demanding registration payments for water and farming projects in Beledweyne, though in January 2011 an agreement was reached on terms under which water trucking was permitted to resume.[12]

16. A local Somali NGO was forced to close its offices in Jowhar in December 2010, when central Shabaab pressures overcame the support it had enjoyed from local authorities, and the organization was told that it would have to pay taxes. The office has since been occupied by Al-Shabaab.[13]

Strategies for avoiding payment

17. One prominent international organization told the Monitoring Group that Al-Shabaab was simply looking for excuses to close down aid agency operations and expel them from Somalia. Accusations of Christian or U.S. affiliation provided convenient justifications. Other humanitarian aid workers told the Monitoring Group they believed that the foreigners in Al-Shabaab were the driving force behind the expulsions, because only foreigners would be indifferent to the needs of local communi-

[9] Interviews with multiple international aid workers, Nairobi and Mandera, October 2010 to January 2011.
[10] Interview with IO head of office, Nairobi, 12 January 2011.
[11] Interview with IO head of office, Nairobi, 15 October 2010.
[12] Interview with IO head of office, Nairobi, 8 November 2010.
[13] Interview with Somali NGO officer, Nairobi, 18 April 2011.

ties.[14] But the ability of some aid agencies to continue to operate in Al-Shabaab-controlled areas suggests a more complex picture. A variety of coping strategies have permitted a small number of organizations to resist Al-Shabaab's apparent hostility towards humanitarian organizations.

18. Among the scores of UN agencies, international organizations and local NGO employees interviewed by the Monitoring Group, more than a dozen have continued to operate, despite the harsh and challenging operational environment in south central Somalia. One of these was an organization that continued to provide aid in Afgooye and Mogadishu throughout the year. This organization attributed its success to an 'open door policy,' and the value it placed in the trust of local leaders and authorities. It also cited the importance of its commitment to operational neutrality. Local community members conducted negotiations on access with local authorities on their behalf.

19. Some medical aid workers believed they were exempted from TFG and Shabaab checkpoint fees because their services were desperately needed by both entities. One told the Monitoring Group that he and his colleagues had routinely been stopped at Al-Shabaab checkpoints (including by their 'humanitarian coordinators'), but that these situations were generally fairly quickly resolved.[15] One agency noted that at times it received 'free support' from local Shabaab leaders, who provided them with security during transport or distribution of relief supplies. Others said they seemed to be targeted less frequently if they were providing drought-related assistance.[16]

20. One UN agency with a solid reputation for development of local capacity, as well as success in meeting immediate humanitarian needs, believed that Al-Shabaab couldn't stop its activities because these benefitted the most basic economic foundations of Somali society, including Al-Shabaab families. This organization utilized an effective means of cash transfer to beneficiaries and local institutions, an individual voucher program within a cash-for-work system. The structure of the work of this organization — simultaneously conducted at village, district, region and central levels — with communities and with TFG counterparts — ensured a relatively clear verification and certification process, while paying for services from the bottom up allowed this agency to avoid a dangerous concentration of materials and funds.[17]

21. In Gedo region, when the Al-Shabaab authorities learned about this system, they attempted to stop it, but failed. Instead, they decided that it was improper to tax individuals for their work, and allowed the programme to continue.

22. In southern and central Somalia, it seems likely that some NGO implementing partners have been paying nominal taxes on behalf of international agencies — relatively small amounts in comparison with the taxes Al-Shabaab imposes on private enterprise.[18] One organization still able to operate

[14] Interview with IO head of office, Nairobi, 28 October 2010; multiple interviews with UN officials from November 2010 to March 2011.
[15] Interview with Somali NGO, Mogadishu, 30 January 2011; interview with national IO program officer, Mogadishu, 30 January 2011; interview with IO head of office, Nairobi, 19 October 2010.
[16] Interview with IO head of office, Nairobi, 11 January 2011.
[17] Interview with Somali UN consultant, Nairobi, 21 February 2011.
[18] Interviews with UN agency officials and other sources, Nairobi, December 2010-March 2011.

in Afgooye for much of 2010 had a clear policy of refusing to pay taxes, and was emphatic that none of its local partners paid for them either. But virtually no other international organization interviewed by the Monitoring Group could state with such certainty that no one was paying 'taxes' to Al-Shabaab on their behalf.

23. Sometimes local transporters would provide money at an Al-Shabaab checkpoint, or make a payment to local authorities. This often appeared to be done without the knowledge of contracting organizations.[19] Most took serious precautions against this, including prohibiting the distribution of non-food items by local partners, but limitations on access blocked their ability to verify compliance.[20]

24. One local Somali organization in Lower Shabelle responded to Al-Shabaab taxation demands by keeping a low profile, and making changes in operational procedures. Among other measures, the NGO began to use unmarked food sacks without international branding.[21] The organization was asked to pay taxes, but refused and was simply told to 'do their job.' They believe they were left relatively unimpeded because of their local community relationships.

25. For the vast majority of international humanitarian actors, however, such ad hoc and localized solutions have been insufficient to permit a resumption of activities in Al-Shabaab areas. Many have told the Monitoring Group that they would need Al-Shabaab to take genuine and concrete steps to remove the current restrictions they have imposed. Demands for taxation of humanitarian activities must cease, along with the physical threats to staff and beneficiaries.[22]

26. Some aid agencies, however, are less categorical about the conditions under which they would agree to operate. One international aid official told the Monitoring Group that it was necessary for aid agencies themselves to: distinguish between those Al-Shabaab leaders who facilitate humanitarian operations and those who hinder them, avoiding the latter while engaging the former in constructive dialogue; be patient with changes among stakeholders; maintain proximity to projects; demonstrate respect for local communities, and advocate with elders; and, finally, refuse to acquiesce to any demands to pay to continue operations.[23]

[19] Interview with former UN agency aid worker, Nairobi, 9 January 2011.
[20] Interview with several IO officers, Nairobi, 28 October 2010.
[21] Interview with UN agency program officer, Nairobi, 10 November 2011.
[22] Interview with UN agency head of office, Nairobi, 18 October 2010.
[23] Interview with IO head of office, Nairobi, 8 November 2010.

Annex 7.3.: Humanitarian aspects of the mandate of the African Union Mission in Somalia

1. According to its humanitarian mandate, AMISOM should be: enhancing coordination between AMISOM, TFG and the UN country team in order to ensure greater access; creating a conducive security environment in Mogadishu and other regions, to enable humanitarian agencies to reach the civilian population with much-needed assistance; and undertaking community support projects, including in the areas of water supply, health services and social service infrastructure development, in the areas under AMISOM/TFG control.[1]

2. Some humanitarian agencies have objected to the real or perceived 'integration' of military, political and humanitarian operations, which could potentially jeopardize their neutrality and independence. AMISOM officials have responded to such concerns by clarifying that their humanitarian mandate is limited to facilitating, "as may be required and within its capabilities, humanitarian operations, including the repatriation and reintegration of refugees and the resettlement of IDPs."[2] AMISOM leaders have said they would welcome independent humanitarian operations in areas under their control.[3]

3. Despite limited resources, AMISOM has played a *de facto* role in providing humanitarian assistance — most notably medical care — to civilians around Mogadishu. AMISOM hospital facilities had treated 140,000 civilians and conducted 3,200 surgeries as of March 2010,[4] and they were reportedly treating 12,000 patients per months as of late 2010.[5] AMISOM troops shared food and also provided other materials to IDPs. They reportedly delivered over 60,000 liters of clean water per day.[6]

4. However, AMISOM forces still stand accused by Somali and international observers of indiscriminate fire and the killing of civilians. Some UN officials have told the Monitoring Group that

[1] Based on AMISOM mission plan developed for the humanitarian department according to its mandate; and AMISOM mission mandate.
[2] Ibid.
[3] Interview with AMISOM official, Mogadishu, 27 January 2011.
[4] Interviews with AMISOM doctors, Mogadishu, 10 December 2010.
[5] Interview with AMISOM official, Nairobi, 7 April 2011.
[6] Interview with AMISOM official, Nairobi, 7 April 2011.

they do not believe that such actions were all 'isolated incidents' carried out by 'low level soldiers.'[7] AMISOM officials have refuted most allegations against them, arguing that reporting by the media and international organizations has conflated TFG and AMISOM actions, and confused 'indirect fire' with intentional targeting.[8] AMISOM continues to work under a Chapter VI mandate, but modified its rules of engagement to make operations more sensitive in civilian populated areas.[9] It has also issued statements of apology for several incidents that resulted in civilian casualties or the destruction of property.[10]

[7] Interviews with UN agency officials, Nairobi, 8 October 2010 and 27 April 2011.
[8] Interviews with TFG, AMISOM and UN officials, October 2010 to January 2011.
[9] Interview with AMISOM official, Nairobi, 9 October 2010.
[10] www.allheadlinenews.com/articles/7020625091?/Somalia:%20AMISOM%20Takes%20Its%20Apology%20For%20Civilian%20Deaths#ixzz16MyL1vY. http://allafrica.com/stories/201101260410.html. http://www.allheadlinenews.com/briefs/articles/90032178?Somalia%3A%20AMISOM%20arrests%20soldiers%20who%20hurt%20Mogadishu%20civilians#ixzz1FWGSMK9X.

Annex 7.4.: Transitional Federal Government registration and regulation of humanitarian activities

1. Registration with the TFG was sometimes perceived by humanitarian actors as a form of obstruction, according to several aid agencies. Most local partners were not keen to be identified with the TFG as it put them at even greater risk from Al-Shabaab.[1] A TFG spokesperson responded that NGOs seemed to resent regulatory authority they were trying to impose after so many years of complete absence of oversight over their activities in Somalia. He stated that the TFG takes the safety of NGOs very seriously.[2]

2. A former TFG minister described relations between the government and humanitarian organizations to the Monitoring Group as 'amicable,' including the provision of letters of exemption and waivers to organizations. But simultaneously the TFG was developing mechanisms to register all non-governmental organizations operating in Somalia.

3. On 3 October the former TFG Ministry of Humanitarian Affairs and Resettlement issued a letter requiring all aid agencies to register at his office and the office of the Mayor of Mogadishu by the end of the month.[3]

4. At the same time, many TFG officials and some UN officials noted increasing opportunities made available for humanitarian operations in TFG-controlled areas that were not being utilized. A group of Mogadishu district commissioners said UN agencies could and should return to TFG-controlled areas.[4] A deputy minister correctly noted that since late 2010 displaced persons had been relocating from Al-Shabaab-held areas of north Mogadishu, Afgooye, and rural areas surrounding Mogadishu to TFG-held areas of the city, where they believed they would find humanitarian aid.[5] Ministers appeared generally frustrated both with the minimal international aid presence in Mogadishu, and with a lack of coordination between international agencies and relevant TFG ministries. One Minister stated, "The major dilemma has become obstruction on one side and absence of resources on the other."[6]

5. TFG officials called for humanitarian operations to resume in a number of areas outside Mogadishu as well, yet generally lacked the authority or capacity to assure a secure operating environment in those areas.

---

[1] Interviews with several IO officials, Nairobi, October-December 2010.
[2] Email received on 27 May 2011.
[3] Annexed below.
[4] Focus group with Mogadishu district commissioners, Mogadishu, 11 December 2010.
[5] Interviews with several IO and TFG officials, Nairobi and Mogadishu, December 2010-January 2011.
[6] Interview with TFG minister, Mogadishu, 28 January 2011.

Annex 7.4.a.: Transitional Federal Government non-governmental organization registration

JAMHUURIYADDA SOOMAALIYA
Xukuumadda Federaalka KMG
Wasaaradda Arrimaha
Bani'aadanimada & Dib U Dajinta

جمهورية الصومال
الحكومة الفيدرالية الانتقالية
وزارة الشئون الإنسانية وإعادة التوطين

Xafiiska Wasiirka

مكتب الوزير

Transitional Federal Government of the Somali Republic
Ministry of Humanitarian Affairs & Resettlement
Office of the Minister

Ref: MOHAR/370/009 **Date: 01/09/010**

To: Mr. Mark Bowden UN Resident / Humanitarian Coordination (RC/HC) For Somali Office - Nairobi, Kenya

CC: Banadir Mayor& Governor

Subject: Cooperation

The Ministry of Humanitarian Affairs and Resettlement is the entry point of International NGOs and Local NGOs working in Somalia.

The ministry has been discussed with the Banadir Regional Administration on ways of coordinating the food distribution and improving the quality of life for the population of Mogadishu specially the displaced and the vulnerable people.

After a long discussion with the Banaadir Administration we have reached a conclusion that Banadir Administration is the best institution in the collaboration with us all humanitarian operation in the Banadir region.

On that background we urge all concerned agencies and any other body that is involved in humanitarian issues and relief to work with Banadir Administration particular the office of the mayor of Mogadishu.

On the other hand all agencies International and local NGOs required registering in the ministry and those who working in the Banadir Region are also required registering in the Banadir Regional Administration.

Therefore the ministry ask for UNOCHA to distribute order for registering all INGOs local and international both the ministry and the office Bandir administration before30 October 2010 .

Your cooperation in this matter will be highly appreciated.

Best regards

Dr.Mahamud Abdi Ibrahim
Minister of Humanitarian Affairs & Resettlement

E- mail: garwayne2002@hotmail.com/ hum.affairs-resetlm@live.com
Contact phones: +2526-1-5447502, /+25250998064.
Fax No: 252 1 856976

Annex 7.5.: Puntland — obstacles to humanitarian assistance

1. The Monitoring Group was unable to access Puntland during this mandate due to restrictive and at times contradictory UN regulations. It nevertheless collected data from a number of local NGO, international organization (IO) and UN sources, and met with Puntland officials in Nairobi and Addis Ababa, including Puntland President Faroole.

2. Government officials complained that aid to Puntland fell far short of requirements of the local community and of the approximately 139,000 IDPs hosted in the region.[1] UN agencies reported regular requests from Puntland officials for timely and comprehensive humanitarian aid to address poverty and unemployment, drought conditions, and post-conflict destruction of property. There was broad consensus that the overall level of poverty in Puntland remained unacceptably high, and the humanitarian situation therefore fragile. As one informant stated, "One failed rain and everything collapses."[2]

3. Aid agencies also reported increasing incidents of common and organized crime, as well as clan-related violence, which contributed to overall insecurity in the region, directly and indirectly impacting the operational environment.[3] Government officials denied such an increase and noted that, despite terrorist and pirate operations they were fighting, in March 2011 international UN and NGO personnel were able to carry out a drought assessment by road without a security incident.

4. Several organizations reported being compelled to give away food in the absence of reliable police protection in much of the region. Puntland officials reported just one case of theft of food aid in a drought-affected area, which was reportedly recovered by Puntland police.

5. Some organizations were also concerned about increasing requirements for official registration by the Puntland government.[4] They reported that demands for MOUs, registration and staff records sometimes obstructed their operations in the region.[5] In one case the Governor of Gaalka'yo reportedly stopped an NGO meeting, although he later apologized. Puntland officials acknowledged a clear government policy to register NGOs and international organizations, but stated it was for the purpose of ensuring transparency and accountability of humanitarian operations.

6. One organization noted that when they needed to travel to villages or IDP settlements they were vulnerable to abuse by assigned Special Police Unit (SPU) personnel. They reported several incidents during which their staff members were unlawfully held by SPU officers until they received extortion payments.[6]

---

[1] UNHCR Total IDPs in Somalia, March 2011.
[2] Interview with IO director, Nairobi, 4 April 2011.
[3] Data provided by UN officers, April 2011.
[4] Interview with Somali NGO officials, Nairobi, 10 December 2010.
[5] Interviews with several IO and UN officials, Nairobi, October 2010-April 2011.
[6] Interview with IO head of office, Nairobi, 29 October 2010; other sources.

Annex 7.6: Somaliland — obstacles to humanitarian assistance

1. Since the election of a new government in June 2011, administrative restrictions and demands on humanitarian actors reportedly diminished, but some obstacles reportedly remained, particularly with respect to the Ministry of Interior.

2. Most local NGOs and UN agencies identified inadequate funding as the greatest obstacle to the provision of adequate assistance in Somaliland.[1] The newly revitalized 'National Human Rights Commission' reoriented itself toward economic rights.[2] Local umbrella organizations mobilized to improve their outreach and effectiveness in the provision of aid, as did related UNDP-supported community security projects across Somaliland.[3] In one innovative move, Somaliland's new Minister of Education abolished most educational fees, thus removing an obstacle to UN assistance for water, sanitation and other structural support for schools. According to Edna Aden, director of the women's hospital bearing her name in Hargeisa, and others, what Somaliland most lacks is technical assistance, and institution and capacity building. There were substantial international pledges of aid made to and for Somaliland, but evidence of fulfilment of those pledges was not yet in evidence.

3. The inordinate concentration of aid agencies in Hargeysa produces an uneven distribution of assistance throughout Somaliland — arguably constituting an obstacle to the provision of humanitarian assistance to remote or marginalized areas. The absence of donor representation in Somaliland also makes it difficult for local NGOs to present their funding needs and proposals.[4]

4. Drought, climate change and erratic rains seriously affected rural areas of Somaliland. Increased numbers of urban poor moved to Hargeysa and other towns due to increasing related economic need, and exacerbating tensions in rural areas.[5] Government officials criticized UN agencies for focusing attention and funding on southern Somalia while neglecting local humanitarian needs.

5. Though security concerns were far fewer in Somaliland than in southern and central Somalia, they still prevented many humanitarian actors from regular access to Sool and eastern Sanaag as well as parts of south-eastern Togdheer.[6] Conflicts over land and water in Buhoodle, Las Anod and Kalshaale continued and obstructed aid.

---

[1] Interviews with several local NGOs and umbrella organizations, Hargeysa, February 2011.
[2] Interview with Interim Chair of the NHRC, Hargeysa, 24 February 2011.
[3] Interview with UNDP official, Hargeysa, 23 February 2011; UNDP Community Safety and Security Analysis for Burao; UNDP CSSA for Las Canood; UNDP District level peace building ; UNDP Monitoring and Assessment Toolkit; UNDP Observation of Conflict and Violence Prevention; UNDP Women as Victims and Vectors of Peace.
[4] Interview with NGO director, Hargeysa, 24 February 2011.
[5] Independent Scholars Group: Need to Address Pastoral Land Degradation and Increasing Rural Conflicts in Somaliland. 29 January 2011.
[6] Interview with IO head of office, Nairobi, 26 October 2010.

Annex 7.7.:
Obstruction of assistance by other regional authorities, freelance militias and bandits

1. Al-Shabaab expulsions and other threats against aid workers in the south, combined with OFAC and other restrictions on operations in Al-Shabaab-held areas, led many UN agencies and NGOs to shift their activities to northern and central Somalia in late 2010. While self-proclaimed authorities often established some degree of stability for humanitarian operations, they also introduced efforts to control assistance, as well as arbitrary — and sometimes restrictive — conditions on aid access and delivery.

2. Aid agencies asked for guidance from the UN and donor governments on how to negotiate with whom and what to pay, including taxes and other demands imposed by various regional and local authorities.[1]

3. Gaalka'yo was the site of numerous IED attacks, assassination attempts and assassinations. While many aid agencies were able to operate in north Gaalka'yo, and a smaller number in South Gaalka'yo, the area remained volatile.

4. In southern Gaalka'yo (south Mudug region), incidents of forced taxation of aid agencies by Gaalmudug administration officials were reported.[2]

5. Ahlu Sunna Wal Jama (ASWJ) controlled much of Gaalgaduud region, and at times imposed limitations on vehicle transport.[3] Humanitarian officials also reported that ASWJ began requests for payments from NGOs in 2010.[4]

6. In late June 2010, the 'Himan iyo Heeb' administration condemned aid agencies for failing to support communities under their control. An international humanitarian consultant and his driver working for Save the Children, conducting an assessment for possible re-engagement in 'Himan iyo Heeb' and Gaalgaduud, were abducted from Adado in October 2010.[5]

7. In December 2010, a guard working for a prominent Somali NGO was shot dead while participating in a cash distribution program in Laas Qoray village, which is contested by Somaliland and Puntland, and administered by neither. According to NGO officials, the perpetrators were young bandits. The killer was apprehended, and within two months local clans reimbursed the stolen money. The perpetrator was later killed by the family of his victim.

---

[1] Interview with IO head of office, Nairobi, 15 October 2010.
[2] Email received from IO official, 27 May 2011.
[3] Interview with UN head of agency, Nairobi, 27 October 2010.
[4] Email received from IO official, 27 May 2011; other IO representatives in late 2010.
[5] Interviews with several UN agencies and IOs, Nairobi, November-December 2010; interview with the former hostage, Nairobi, 18 November 2010.

Annex 7.8.: Review of World Food Programme operations and corrective measures

1. Since January 2010, WFP has withdrawn from all areas of southern Somalia except Mogadishu, but remained active in Mudug, Gaalgaduud, Puntland and Somaliland. The organization has generally enjoyed freedom of movement when dealing with regional authorities, but faced some impediments to transportation in the contested zone between Somaliland and Puntland. It continued to supply 16 wet feeding centres across Mogadishu, feeding at which jumped from 65,000 to 80,000 people per day by early 2011.

2. WFP has taken a variety of measures in response to findings in the March 2010 Monitoring Group report with respect to misappropriation of food aid. Immediately following publication of the report, WFP announced that it was suspending the contracts of three individuals named in the report pending further investigation. According to one WFP staff member, "at the time of the last SMG report all the central mechanisms were not yet in place, not yet adapted to a climate like Somalia." However, WFP Somalia has since begun to reform mechanisms for accountability and transparency, especially in Mogadishu. WFP has kept the Monitoring Group closely informed of the measures taken by the organization to address past problems, while taking into account Somalia's exceedingly challenging circumstances.

3. In May 2010, the WFP Inspector General shared with the UN Sanctions Committee a December 2009 internal report in response to media allegations regarding WFP contractor improprieties and possible diversion of aid.

4. In 2010 WFP began to rotate local transport contractors regularly. In mid-year, the organization imposed a 3-month suspension of operations after national staff members were killed. It has conducted integrated assessments roughly every 6 months, and shared the findings of those assessments with the Country Office and WFP headquarters. WFP has also begun to take beneficiary finger prints on distribution lists as acknowledgement of receipt of food assistance by heads of family, and has established a hotline to report diversion or improper distribution of food assistance.[1]

5. In June 2010 WFP produced a document entitled, "Review of Allegations Regarding WFP Operations in Somalia Contained in the Report of the Monitoring Group on Somalia dated 10 March 2010." The document outlined WFP's initial responses to 13 identified allegations from the March 2010 SMG report.

6. In November 2010 the SEMG met with WFP external auditors to discuss their terms of reference regarding WFP operational risk, assessment of current control mechanisms, and further recommendations in light of a number of recent investigations, including the March 2010 SMG report. The WFP external auditors were not tasked with further investigation into SMG evidence, but did review the work of the WFP Inspector General, while focusing on the primary allegations made in the March 2010 SMG report. The SEMG provided its full support for the external audit, and additional information as requested. The WFP external auditors later published their findings in a report entitled, "Exter-

[1] See Annex 7.8.a for a copy of the card advertising this hotline.

nal Audit Report: World Food Programme's Somalia Operations" in January 2011, and the WFP management response to that report was released later the same month.

7. In December the SEMG met with the WFP Inspector General in Nairobi. At that time the SEMG recommended that WFP establish a system of tracking sub-contractors, as well as contractors. The IG raised changes already made by WFP management, including the requirement that contract allocations must be approved by the Somalia country director. At that time the organization was considering ways to ensure access to final distribution points for better oversight of deliveries. Investigations had also been carried out regarding specific incidents. It is the understanding of the SEMG that the WFP IG has continued investigation into half a dozen allegations from the last SMG report, including staff accountability and systems weaknesses. WFP has since appointed a dedicated 'compliance officer' to ensure adequate oversight in application of WFP rules/regulations in the context of WFP Somalia operations, assist in identification and mitigation of risks, and provide support in enhancement of internal controls. The SEMG has welcomed this commitment to preventive control of WFP operations and contracting.

8. In January 2011, WFP contracted two third party entities to monitor food distribution activities in central Somalia and Mogadishu to complement its monitoring activities in areas where WFP staff had limited or no access due to security constraints. In cases of reported looting or any similar incident, the first step was to approach local elders and other authorities to ascertain the facts, regain any lost materials, and conduct an assessment of the incident. WFP introduced a fine of US$1,000 per metric for partners who lost or misused food, except in well-documented situations of *force majeure*.

9. In April 2011, the SEMG received information about the implementation of suggested changes in WFP procedures. Since December the WFP IG's office conducted further investigation in their Somalia office in Nairobi regarding specific areas identified by the IG's review of the information provided by the SEMG. They also reviewed two areas identified by the WFP External Auditor's Report issued in January 2011.

10. In late April 2011, the SEMG was provided with a copy of the Inspector General's Investigation of Allegations Contained in the Report of the Monitoring Group on Somalia and the Observations made by the External Auditor on WFP Somalia Operation. The IG reported that virtually all of the recommendations from his previous investigation report in 2009 have been implemented by WFP management, resulting in improved reporting and tracking mechanisms, stricter control of contracting and assessment procedures, and adoption of alternative programming tools within the Somalia context. One additional item, the development of an alternative framework for operations in high-risk environments, was still in process.

11. While finding a number of previous allegations unsubstantiated, the IG also offered the following recommendations to the Somalia Country Office of WFP:

- Adequately plan its food pipeline to avoid breaks that cause more expensive local/ regional purchases to be made;

- Ensure any requests for more expensive local/regional purchases are adequately justified;
- Ensure there is adequate evidence to justify amounts of expenditure incurred and to ensure that WFP obtains 'best value';
- Ensure that requests for waivers of competition are adequately justified and that complete information is submitted to the HQ Procurement and Contracts Sub-Committee (PCSC);
- Adhere to instructions given by the HQ PCSC.

12. The IG also offered the following recommendations to the Procurement Division:

- Closely scrutinize requests for local/regional purchase of food that result in additional expenditure being incurred and ensure they are adequately justified;
- Ensure that the Procurement Authority submits adequate justification for requests for waivers of competition.

Annex 7.8.a.: World Food Programme compliant hotline

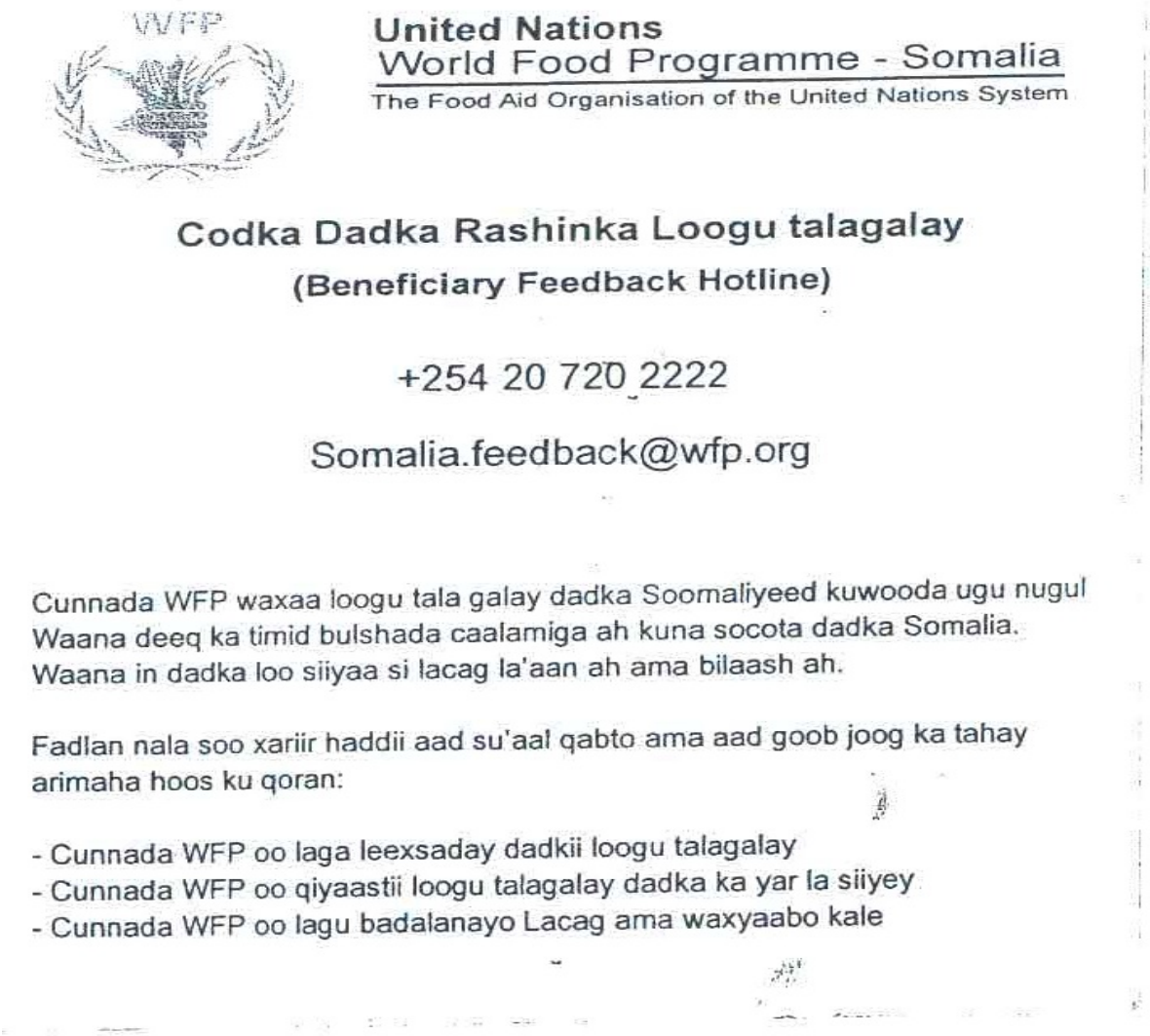

United Nations
World Food Programme - Somalia
The Food Aid Organisation of the United Nations System

Codka Dadka Rashinka Loogu talagalay
(Beneficiary Feedback Hotline)

+254 20 720 2222

Somalia.feedback@wfp.org

Cunnada WFP waxaa loogu tala galay dadka Soomaliyeed kuwooda ugu nugul
Waana deeq ka timid bulshada caalamiga ah kuna socota dadka Somalia.
Waana in dadka loo siiyaa si lacag la'aan ah ama bilaash ah.

Fadlan nala soo xariir haddii aad su'aal qabto ama aad goob joog ka tahay arimaha hoos ku qoran:

- Cunnada WFP oo laga leexsaday dadkii loogu talagalay
- Cunnada WFP oo qiyaastii loogu talagalay dadka ka yar la siiyey
- Cunnada WFP oo lagu badalanayo Lacag ama waxyaabo kale

Annex 8

Support for armed groups in the region

Annex 8.1.: Eritrean training facilities

1. In support of its external operations, Eritrea maintains an extensive and complex network of training centres, camps and facilities. While training of foreign armed opposition groups is conducted under the auspices of the National Security Agency (NSA), training centres are often co-located with military facilities, and logistics and material are often provided by the military.

2. The Monitoring Group's description of training facilities is based largely, but not exclusively, on interviews with over 100 former members of 6 armed opposition groups, including:

- Al-Shabaab (AS)
- Hisb'ul Islam / Somali Islamic Front[1]
- Hisb'ul Islam / ARS Asmara
- Ogaden National Liberation Front (ONLF)
- Oromo Liberation Front (OLF)
- *Front Pour le Restauration de la Démocratie* (FRUD)

3. Testimony from these interviews has been consistent with respect to locations, place-names, identities of key officers, and the nature of the training given, particularly in central and eastern Eritrea. However, the function and even location of some of the smaller facilities has changed over time, so some of the information in this report may already be outdated.

Kiloma

4. The principal training facility in eastern Eritrea is at Kiloma, near Assab in Southern Red Sea Province. Kiloma is a permanent Eritrean military installation, which serves as a hub for smaller, apparently temporary facilities established for the purposes of training foreign armed groups. Former trainees from the ONLF, Hisb'ul Islam and Al-Shabaab have described their experiences at this facility to the Monitoring Group.[2] Detainees from the ONLF and FRUD also told the SEMG that they had seen trainees from Somali, Oromo (OLF) and Afar rebel groups at Kiloma between 2007 and 2009.[3]

5. The eastern sector is under the command of General Gerezgiher Andemariam "Wuchu" who replaced General Haile Samuel "China". Former trainees frm several different armed opposition groups have told the Monitoring Group that training activities in the Southern Red Sea zone are supervised by Colonel Asaynet, who reportedly replaced Colonel 'Wedi Seyoum' upon his death in 2010.[4]

---

[1] Also known as *Jabhadda Islaamiga Soomaaliyeed* or JABISO.
[2] Interviews conducted with armed group members in November 2010
[3] Interview with Mohamed Jabhaa, 30 November 2010. He specifically identified other Afar groups at Kiloma as Afar Liberation Front (ALF), Ugugumo (Afar Revolutionary Democratic Front or ARDUF) and Rayah.
[4] Multiple sources: ONLF, OLF and Mohamed Jabhaa.

6. ONLF detainees interviewed in Jigjiga in November 2010 told the Monitoring Group that when 300 ONLF trainees arrived at Kiloma in 2008, where they were first received by Colonel Assaynet. The training school commander at the time was known as 'Tesfay' and their training course was supervised by a Colonel 'Simon'. Trainees also accurately described Colonel "Musa" (aka Tewelde Habte Negash), who used to visit their camp occasionally in a supervisory capacity. Subjects taught at the school included basic infantry training, heavy weapons, explosives, telecommunications, tank training, METIS, and SAMs. Sixty of the trainees also received some form of leadership training.[5]

Ras Darma

7. In June 2008, clashes between Eritrean and Djiboutian forces in the border area near Ras Dumeira threatened to escalate into generalized conflict. According to ONLF detainees, their training at Kiloma was briefly relocated to Ras Darma, a coastal village to the north of Assab, further from the Djiboutian border. From Ras Darma, the trainees were again relocated to a camp at Een, near the village of Shi'ib, to the north of Massawa, until the completion of training in 2010.

Een

8. The training camp at Een has been operational since at least late 2008 or early 2009. Numerous fighters from both the ONLF and OLF have described their experiences at this facility to the Monitoring in considerable detail.[6] OLF trainees at Een also encountered Tigrigna speaking militia whom they referred to as 'Demhit' — a nickname for the Tigrayan People's Democratic Movement (TPDM).[7] Members of the OLF also told the Monitoring Group that their trainers in the camp often compared them to Al-Shabaab, describing the Somali militants as courageous and capable fighters.

9. ONLF and OLF trainees uniformly identified the Een camp commander as Colonel Jamal.[8] Among the other instructors at Een identified by trainees, the most important appear to have been:

- Colonel Salim (Deputy Camp Commander)
- Colonel Abraha (commander of special 'OLF' facility)
- Major Debesai (explosives)
- Captain Tesfaye (unarmed combat)
- Simon (navigation)
- Ibrahim (basic military skills)

10. According to trainees, subjects taught at Een included basic military training, "commando" or "ranger" training, which involved advanced infantry skills and unarmed combat, weapons training, explosives, sniper skills, and preparation for operations in arid environments.

[5] Interviews with former ONLF fighters, 10 November 2010. Other instructors identified by trainees included 'Mesfin' (navigation) 'Yosef' (heavy weapons and navigation), Dawid (anti tank weapons) and 'Mengiste-ab'.
[6] Interviews with former ONLF fighters in November 2010 and with OLF detainees in February 2011.
[7] Interviews with OLF detainees in February 2011.
[8] Interviews with former OLF fighters trained at the camp, February 2011; interviews with former ONLF fighters trained at the camp, December 2010.

11. A separate training facility was established at Een in late 2009, for OLF recruits being prepared for a special, covert mission timed to coincide with the February 2010 African Union summit in Addis Ababa (see OLF case study in main section of the report). The commander of the facility was Colonel Abraha, under the guidance of Colonel Jamal. Colonels General Te'ame and Colonel Gemachew also regularly visited this facility to observe the progress of the trainees.

Anda'ali

12. Unlike members of other Afar rebel groups from Ethiopia, who trained in the vicinity of Kiloma, the first training camp for militia from the Djiboutian FRUD was established at Ghibdo, about 40 km from Assab, in approximately October 2008. In mid-2009, due to a number of desertions, the training was moved further away from the border, first to Debasim, then towards the end of 2009 to Anda'ali.

13. The training facility at Anda'ali is primitive and offers only basic military training and small arms training. Djiboutian security forces do not rate the skill level of combatants trained in these camps very highly.

Other facilities

14. Former fighters and detainees interviewed by the Monitoring Group also referred to a number of other training facilities, some of them very rudimentary and probably temporary. The most important of these include:

- Asmara: safe houses in Asmara hosted foreign fighters and were described as centres of theoretical training in explosives, intelligence and counter-intelligence / operational security; areas in the vicinity of Asmara, especially quarries, were described as having been used for practical explosives training;
- Dek'emhare: areas in the vicinity of Dek'emhare were used for some basic infantry and explosives training, notably the Hamalait Hotel;
- Gahayre: formerly a training site for Somali armed opposition groups, including Hisb'ul Islam; uncertain whether it is still active;
- Muluber: described by OLF fighters as an exclusively OLF facility under OLF leadership
- Teseney: infantry training

Annex 8.2: Images of Front pour la restauration de l'unité et de la démocratie-Combattant Training at Anda'ali, October 2009

Left to right: unknown, Mohamed Kadd'ami, Mohamed Jabhaa, Hassan Muqbil

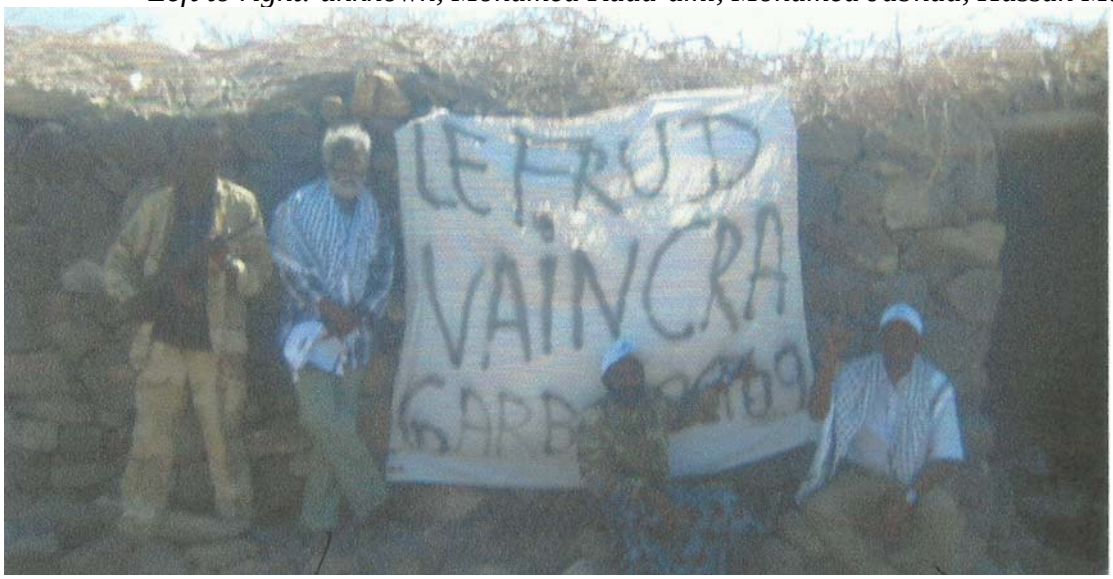

FRUD-C Fighters at Anda'ali, October 2009

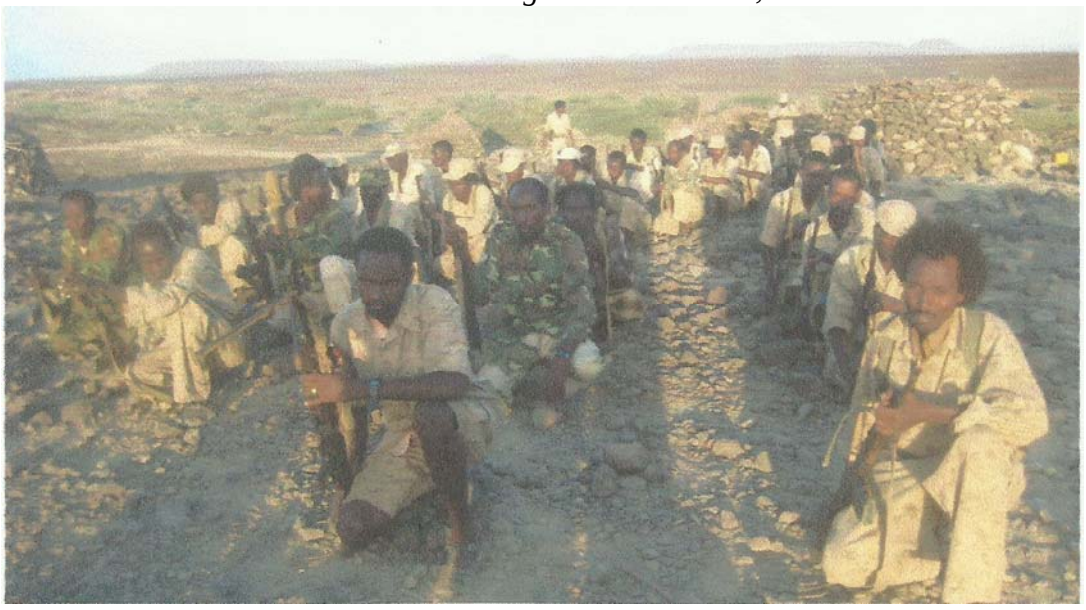

Annex 8.3.: Case study: The Ogaden National Liberation Front "Alanside force"

1. In early September 2010, a group of Ogaden National Liberation Front (ONLF) fighters travelled by boat from Eritrea to a point near the port village of Lughaya on the northwestern coast of Somaliland. They travelled in two dhows, one large and one small, believed by the fighters to have been seized from Yemeni fishermen by the Eritrean authorities. The ONLF unit, which had been named '*Alanside* (the Flag Bearers) comprised 204 men under command of Ahmed Wali Sheikh Abdillahi, nicknamed 'Sanweyne'.[1]

2. After disembarking armed with their arms and equipment, the group walked to a nearby rendez-vous, where they were met by three hired trucks dispatched from Boraama to transport them to the Ethiopian border.[2] According to members of the ONLF force, local Somaliland military officials had been bribed to allow them freedom of passage.[3] However, due to a tip-off to the Somaliland police, the ONLF fighters were intercepted at Baxaarasaaf, near the village of Abdulqaadir, and fled into the hills towards the Ethiopian border. In haste, they abandoned some of their weapons and equipment, including 62 rounds of Type-69 RPG ammunition.[4] In addition they left behind two Kalashnikov-pattern assault rifles, 10 military training manuals/notebooks, and one Eritrean Nakfa note. Some of the notebooks were UNICEF-issued schoolbooks with a list of "important dates in Eritrean history" printed on the back cover (pictures of these items are contained in annex 8.3.b). An ONLF commander subsequently interviewed in Ethiopia by the Monitoring Group confirmed that his unit had abandoned the RPGs during their escape because of their weight, and stated that they had been provided to the force by Colonel Jamal, commander of the training camp at Een, Eritrea.[5]

Type-69 RPG rounds captured in Somaliland (4 lot numbers)

[1] A survivor of the force told the SEMG that the name was given by Adaani, the Deputy of Admiral Osman.
[2] Interview with Chief of Somaliland Criminal Investigation Department, 14 October 2010, and ONLF prisoners, Jigjiga, December 2010.
[3] Interviews with former ONLF fighters on 10 November 2010.
[4] A Monitoring Group mission travelled to Hargeysa in October 2010 to inspect the material that had been confiscated by the Somaliland authorities. Among the 62 RPG rounds, the Monitoring Group inspected 21, finding that they were divided into four distinct lot numbers (3-91-93, 7-91-93, 8-91-93, 2-92-73), all of which manufactured by China in the early 1990s. The Monitoring Group sent a letter to China on 15 November 2010 to request details on the sale of the items. In its response dated 14 January 2011, China stated that, "no further information can be provided because the factory producing the weapons was closed down a long time ago."
[5] Interview, November 2010

3. The main ONLF force fled across the border on 13 September 2010, where Ethiopian security forces intercepted them near Sinujiif. In the course of brief series of running battles, most of the ONLF fighters were either killed or captured. Seventy-six members of the group were taken into Ethiopian custody, together with their weapons, equipment and documents. These included two passports containing Eritrean visas issued in Djibouti, medicine, two receipts from Assab military hospital dating from 2009, a video camera with footage from Eritrea showing training activities, and a GPS unit containing coordinates of the ONLF's movement through Somaliland into Ethiopia (see Annex 8.3.c).[6]

Map showing movement of ONLF fighters, based on recovered GPS coordinates:

4. The training manuals, like those recovered in Somaliland, contain detailed notes on weapons and explosives training and English language instruction in military nomenclature, annotated in a mix

[6] This material was directly inspected by the Monitoring Group

of Amharic and Tigrigina.[7] The handwritten notes inscribed in the books were dated as late as 3 July 2010 (See Annex 8.3.c).

5. The Monitoring Group also inspected 21 Kalashnikov-pattern assault rifles, four RPG launchers, four general-purpose machine guns, two Dragunov-type sniper rifles, more than 50 F-1 grenades, seven RPGs, and hundreds of rounds of 7.62x39 and 7.62x54R rounds of ammunition that the Ethiopian authorities seized from the '*Alanside* force. The majority of this weaponry was either too dated or bore indecipherable markings rendering it difficult to identify the origin.

6. However, the RPGs were assembled by a Bulgarian manufacturer, VMZ Sopot, in 1990-1991. A licence (No. 1473 of 02 March 1999) for the export of 50,000 pieces was signed with the Ministry of Defence of Eritrea. On 10 March 1999, the "Thor Alice" cargo ship delivered the ammunition from Port Bourgas, Bulgaria to Eritrea.[8]

7. The Monitoring Group has sent a letter to the People's Republic of China on 12 April 2011 to inquire about three Type-69 RPG launchers and two Type-56 assault rifles and is awaiting for a response.

Weapons seized from the 'Alanside force in Ethiopia

8. All 76 detainees, including one still seriously injured, confirmed to the Monitoring Group their affiliation with the ONLF, their training and deployment from Eritrea via Somaliland to Ethiopia, and the circumstances of their capture. One of the ONLF unit commanders stated to the Monitoring Group that he had last seen Colonel Negash (using his alias 'Musa' and providing an accurate physical description) at Een at the beginning of September 2010. Upon departure from Een, he claimed that the

[7] Although Tigrigna serves as a *lingua franca* in Eritrea, members of Ethiopian armed opposition groups received much of their instruction in Amharic, which is the language they most commonly share with their Eritrean instructors.

[8] Information provided by Bulgarian authorities in writing on 5 January 2011. See Annex 8.3.d for contract and end-user certificate.

group was accompanied by Jamal to Massawa, where they were received by Negash and transported to Assab, where they embarked on the dhows.[9]

9. The Monitoring Group then questioned five of the group in greater detail about their backgrounds, recruitment, and training. One detainee told the SEMG that 80 trainees from the cohort remained behind at Een.[10] In late October 2010, one month after the deployment of the 'Alanside force, a serving senior ONLF official confirmed to the SEMG that "ONLF forces still train in Eritrea, often in the vicinity of trainees from other Ethiopian armed groups, including the Sidamo Liberation Front, Amharas, Tigreans and Gambella people."[11]

[9] Interview with former ONLF fighters on 10 November 2010.
[10] Interview with former ONLF fighters on 10 November 2010.
[11] SEMG interview with senior ONLF official, 14 October 2010.

Annex 8.3.a.: Materiel recovered from Ogaden National Liberation Front “Alanside force” in Somaliland

One Nakfa Note

Training manual cover showing “Important Dates in Eritrean History”

Page from ONLF fighter's training notebook showing dates 22 December 2009 to 6 January 2010

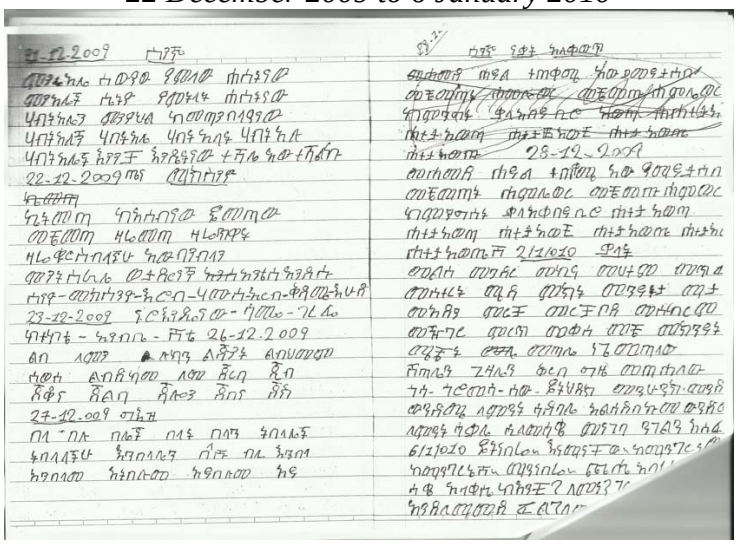

Page from ONLF fighter's notebook showing marksmanship theory

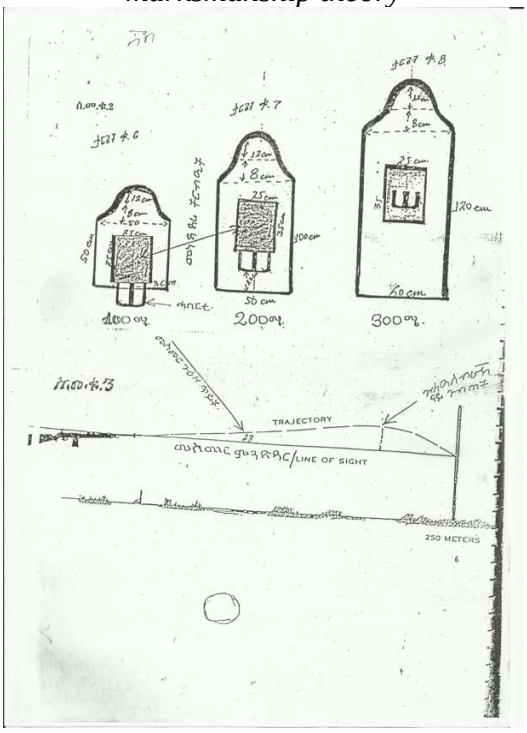

Two Kalashnikov-Pattern Assault Rifles

Sample of 62 rounds of Type-69 RPG ammunition

Annex 8.3.b.: Materiel recovered from Ogaden National Liberation Front “Alanside force” near Jgjiga

Receipt from Assab Military Hospital (1)

Receipts from Assab Military Hospital (2)

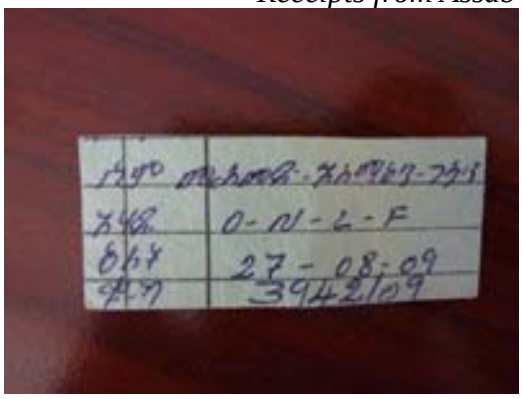

Passport with Eritrean visa (1)

Passport with Eritrean visa (2)

Video footage showing Eritrean Flag

Video footage showing Eritrean license plate

GPS unit: recorded waypoints map route via Somaliland (see Annex 8.3 paragraph 3)

Table of Contents from
Navigation Training Manual

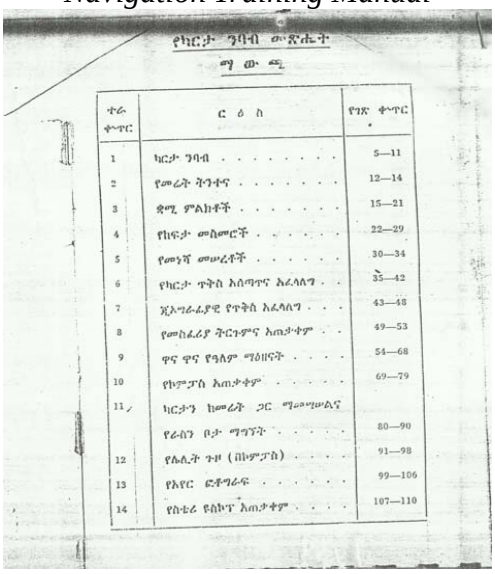

የካርታ ንባብ መጽሔት

ማ ው ጫ

ተራ ቁጥር	ር ዕ ስ	የገጽ ቁጥር
1	ካርታ ንባብ	5—11
2	የመሬት ትንተና	12—14
3	ቋሚ ምልክቶች	15—21
4	የከፍታ መስመሮች	22—29
5	የመጎሻ መሠረቶች	30—34
6	የካርታ ጥቅስ አሰጣጥና አፈላለግ . .	35—42
7	ሂሳብ-ጊራፊያዊ የጥቅስ አፈላለግ . . .	43—48
8	የመስፈሪያ ትርጉምና አጠቃቀም . .	49—53
9	ዋና ዋና የዓለም ግዕዘናት	54—68
10	የኮምፓስ አጠቃቀም	69—79
11	ካርታን ከመሬት ጋር ማመሣሠልና የራስን ቦታ ማግኘት	80—90
12	የሌሊት ጉዞ (በኮምፓስ)	91—98
13	የአየር ፎቶግራፍ	99—106
14	የስቲሪ የስኮፕ አጠቃቀም	107—110

Training notebook dated 3 July 2010

Training notebook showing artillery rounds

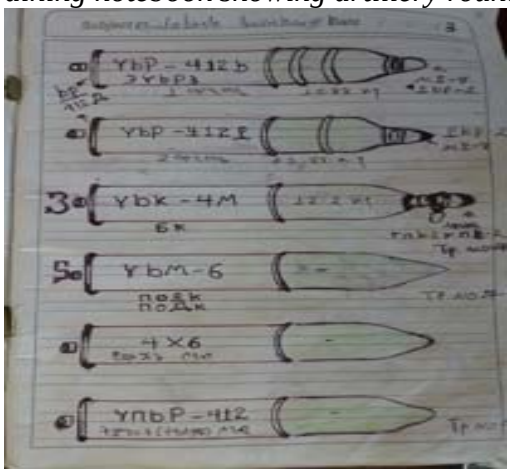

Annex 8.3.c:
Eritrean end-user certificate for arms and ammunition purchased from Bulgaria

ኤምባሲ ሃገረ ኤርትራ
ሞስኮ

سفارة دولة ارتريا
موسكو

EMBASSY OF
THE STATE OF ERITREA
MOSCOW

ዕለት (Date) 21-02-1999
ማሕተር (Ref.) EB 029/99

التاريخ:
الاشارة:

END USER CERTIFICATE

I, Naizghi Keflu Bahta, Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary of the State of Eritrea to the Russian Federation in Moscow certify:

1 That the Embassy of the State of Eritrea in Moscow on behalf of the MINISTRY OF DEFENCE OF THE STATE OF ERITREA have ordered the under mentioned items to be delivered from BUL-ER INTERNATIONAL LTD.

I	82 mm Shell	25 000 pcs.
II	100 mm 3VBK-9	10 000 pcs.
III.	PG – 7 VN (VL)	50 000 pcs.
IV	7.62 X 54 Cartridge	300 000 pcs.
V.	7.62 X 39 Cartridge	100 000 000 pcs.
VI	Hand grenades RG-42 /RGD-5/	175 000 pcs.
VII.	Hand grenades F-1	75 000 pcs.

2.The goods mentioned above are to be exclusively used by the Ministry of Defense of the State of Eritrea.

3 We also certify that the goods above are for our own use and will not be re-exported transferred or sold to any third party.

4 We confirm that the goods above will not be used for purposes associated with chemical, biological or nuclear weapons or missiles capable of delivering such weapons nor will they be resold if we know or suspect that they are intended or likely to be used for such purposes.

Signed: ናይዝጊ ክፍሉ ባህታ

Name: Naizghi Keflu Bahta

Status: Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary of the State of Eritrea to the Russian Federation

Stamp:

Moscow 129090, Meschanskaya Street No. 17 Tel. (007-095) 971-06-20 Fax (007-095) 971-37-67
129090 МОСКВА ул. МЕЩАНСКАЯ, 17 тел (007-095) 971-06-20 факс (007-095) 971-37-67

CONTRACT No. BULER – 017/18.02.1999

BUL ER INTERNATIONAL LTD.
ADDRESS: BACHO KIRO STR.45, SOFIA, BULGARIA
REPRESENTED BY **DOTCHO CHIKOV- DIRECTOR**
HEREINAFTER REFERRED TO AS THE SUPPLIER.

AND

MINISTRY OF DEFENCE OF THE STATE OF ERITREA
REPRESENTED BY
H.E.AMBASSADOR NAIZGHI KEFLU BAHTA
HEREINAFTER REFERRED TO AS THE CUSTOMER.

HAVE ON THIS 18 DAY OF FEBRUARY 1999, IN SOFIA
CONCLUDED THE PRESENT CONTRACT AS FOLLOWS:

ARTICLE No. 1
SUBJECT, QUANTITY AND PRICE

THE SUPPLIER SHALL SELL AND DELIVER TO THE CUSTOMER AND THE CUSTOMER SHALL ACCEPT AND PAY WITHIN THE TERMS AND WAY OF PAYMENT, MENTIONED IN THE APPENDIX THAT IS INDIVISIBLE PART OF THE PRESENT CONTRACT.
THE CUSTOMER HAS NOT THE RIGHT TO RE-EXPORT THE GOODS AS PER THIS CONTRACT WITHOUT THE PERMISSION OF THE COMPETENT BULGARIAN AUTHORITIES.
THE VALUE OF THE GOODS TO BE UNDERSTOOD CIF ERITREA (ASMARA BY AIR, MASSAWA BY SEA) ACCORDING TO INCOTERMS 1993, ISSUED BY THE INTERNATIONAL CHAMBER OF COMMERCE, PARIS.
ALL TAXES, DUTIES AND BANK CHARGES, ETC., DUE TO IN CONNECTION TO THIS CONRACT SHALL BE ON THE ACCOUNT OF THE RESPECTIVE PARTY IN ITS COUNTRY.

BUL ER INTERNATIONAL Ltd.

ARTICLE No.2
TECHNICAL SPECIFICATION, INSPECTION AND ACCEPTANCE

THE SUPPLIER WARRANTS THAT THE GOODS SUBJECT HEREOF SHALL BE DELIVERED IN CONFORMITY WITH THE TECHNICAL DOCUMENTATION VALID IN BULGARIA .

ARTICLE No.3
TERMS OF PAYMENT

THE TOTAL VALUE OF THE GOODS SUPPLIED AS PER THIS CONTRACT SPECIFIED IN THE APPENDIX OF THE CONTRACT ON BASIS FOB IN CONFORMITY TO INCOTERMS 1993
THE TOTAL VALUE OF THIS CONTRACT IS A NET PRICE AND PAYMENT SHALL BE IN THE FOLLOWING WAY:
FOR THE TOTAL VALUE OF THE GOODS SPECIFIED IN THE APPENDIX THE CUSTOMER SHALL OPEN AN IRREVOCABLE, CONFIRMED, TRANSFERABLE L/C IN FAVOUR OF THE SUPPLIER. THE SUPPLIER SHALL PREPARE PROFORMA INVOICE OF THE CONTRACT ON BASIS OF FOB POR T AIRPORT SOFIA/BOURGAS.

THE L/C SHALL BE OPENED BY THE CUSTOMER WITHIN TWO WORKING DAYS AFTER ACQUIRING EXPORT LICENCE PERMIT FOR THIS CONTRACT.

FIRST DELIVERY SHALL BE PERFORMED WITHIN FIVE DAYS AFTER OPENING THE L/C.

THE SUPPLIER SHALL CONFIRM TO THE CUSTOMER AND THE BANK THE FOLLOWING DOCUMENTS:

1) COMMERCIAL INVOICE - DULY SIGNED (THREE FOLD)
2) BILL OF LADING/AWB - 1 COPY
3) PACKING LIST - 2 COPIES
4) CERTIFICATE OF QUALITY - 2 COPIES

THE PAYMENT SHALL BE DONE IN FAVOUR OF:
BUL ER INTERNATIONAL LTD.
BANK: CB BIOCHIM
1, Ivan Vazov str.
BANK CODE: 6609660
ACCOUNT: 111 729 3900

WITHIN THREE DAYS AFTER DELIVERY OF THE ITEMS.

ARTICLE No.4
DELIVERY

THE SUPPLIER UNDERTAKES TO DESPATCH THE GOODS CIF ERITREA (ASMARA BY AIR.MASSAWA BY SEA) ACCORDING TO INCOTERMS 1993 AS STIPULATED IN THIS CONTRACT.
THE DATE OF DELIVERY SHALL BE CONSIDERED AS THE DATE FOR FULFILLMENT OF THE DELIVERY AND ON THIS DATE THE PROPERTY OF THE GOODS AND THE RISK ARE TRANSFERRED ON THE CUSTOMER.

ARTICLE No.5
CLAIMS AND GUARANTEES

THE CUSTOMER HAS THE RIGHT TO CLAIM TO THE SUPPLIER UP TO 30 (THIRTY) DAYS AFTER THE DATE OF SHIPMENT IF QUANTITY DISCREPANCIES ARE FOUND AS FOLLOWS:

THE NUMBER OF BOXES DOES NOT CORRESPOND TO THE NUMBER OF BOXES STATED IN THE CONSIGNMENT NOTE.
THE QUANTITY AND QUALITY OF THE ITEMS IN THE BOXES DOES NOT CORRESPOND TO THE QUANTITY AND QUALITY STATED IN THE PACKING LIST.
THE SUPPLIER IS NOT RESPONSIBLE FOR DEFECTS WHICH OCCUR AS A RESULT OF IMPROPER STORAGE, USAGE OR MAINTENANCE OF THE GOODS, WHEN THE INSTRUCTIONS OF THE PRODUCER ARE NOT OBSERVED.

BUL ER INTERNATIONAL Ltd. BULGARIA

ARTICLE No.6
PACKING

THE PACKING SHALL BE THE STANDARD PACKING OF THE MANUFACTURER SUITABLE FOR AIR AND SEA TRANSPORT.

THE MARKING, IF ANY, SHALL BE AS AGREED BETWEEN THE PARTIES.

ARTICLE No.7
FORCE MAJEURE

EACH CIRCUMSTANCE OF EXTRAORDINARY CHARACTER, THAT MIGHT OCCUR AFTER SIGNING OF THE CONTRACT DUE TO UNFORESEEN OR UNFORESEEABLE REASON AND SHALL MAKE THE FULL OR PARTIAL FULFILLMENT OF THE OBLIGATIONS IMPOSSIBLE SHALL BE CONSIDERED AS FORCE MAJEURE.

AS FORCE MAJEURE SHALL BE CONSIDERED SUDDEN CIRCUMSTANCES AS: EARTHQUAKES, FLOOD, WAR WHETHER DECLARED OR NOT, REVOLUTIONS, CIVIL WAR, RIOTS, STRIKES, INSURRECTION, INDUSTRUAL STRIKE AND STRIKE IN TRANSPORT SECTOR, IF THEY ENTAIL IMPOSSIBILITY OF EXECUTION OF THE CONTRACT OR DELAY IN THE EXECUTION OF THE CONTRACT.

THE COUNTRY INVOKING THE FORCE MAJEURE CIRCUMSTANCES SHALL NOTIFY THE OTHER PARTY BY CABLE ABOUT THE OCCURRENCE OF SUCH AN EVENT WITHIN TEN DAYS FROM ITS COMMENCEMENT. UPON TERMINATION OF THE FORCE MAJEURE SHALL APPLY THE SAME PROCEDURE WITHIN THE SAME PERIOD OF TIME.

WHEN IT BECOMES IMPOSSIBLE TO IMPLEMENT THE CONTRACT WITHIN THE STATED SCHEDULE BY REASON OF FORCE MAJEURE, THE PARTY WHO IS UNDER THE INFLUENCE OF FORCE MAJEURE SHALL HAVE THE RIGHT TO POSTPONE HIS CONTRACTUAL OBLIGATIONS FOR A PERIOD EQUAL TO THE PERIOD OF FORCE MAJEURE SO NOT TO EXTEND THE IMPLEMENTATION PERIOD

SPECIFIED IN THE CONTRACT. IN THIS CASE THE DELAY IN THE CONTRACT EXECUTION BE DEEMED TO BE JUSTIFIED.

IF THE FORCE MAJEURE CIRCUMSTANCES LAST MORE THAN ONE MONTH, BOTH PARTIES SHALL MEET AND DISCUSS THE FURTHER PROCEDURE FOR SETTLING THE MATTERS OF THE PRESENT CONTRACT.

ARTICLE No.8
ARBITRATION

ALL DISPUTES ARISING IN CONNECTION WITH THIS CONTRACT SHALL BE SETTLED IN A FRIENDLY MANNER. BUT IF NO AGREEMENT COULD BE REACHED THE RULES FOR RECONCILIATION AND ARBITRATION OF THE BULGARIAN CHAMBER OF COMMERCE SHALL BE APPLIED.

ARTICLE NO.9
MISCELLANEOUS

1. THIS CONTRACT OR ANY PARTS OF IT SHALL NOT BE ASSIGNABLE BY EITHER PARTY UNLESS SUCH ASSIGNMENT IS MUTUALLY AGREED TO IN WRITING BY BOTH THE SUPPLIER AND THE CUSTOMER.

2. NO MODIFICATION OF THIS CONTRACT SHALL BE BINDING UNLESS IN WRITING AND SIGNED BY BOTH PARTIES.

3. NEITHER PARTY SHALL NOT DIVERT FULLY OR PARTIALLY ITS RIGHTS AND OBLIGATIONS ARISING FROM THE HEREWITH CONTRACT TO ANY THIRD PARTY WITHOUT THE WRITTEN CONSENT OF THE OTHER PARTY.

ARTICLE No. 10
COMING INTO FORCE

THE CONTRACT COMES INTO FORCE WHEN THE SUPPLIER AND THE CUSTOMER OBTAIN THE EXPORT LICENCES AND ALL OTHER RELEVANT DOCUMENTS CONNECTED WITH THE DEAL.

THIS CONTRACT IS MADE UP IN 2 (TWO) COPIES, ONE COPY FOR EACH PARTY.

FOR THE SUPPLIER

BUL ER INTERNATIONAL

MINKO MINKOV
GENERAL MANAGER

FOR THE CUSTOMER

MOD OF THE STATE
OF ERITREA

H.E.NAIZGHI KEFLU BAHTA
AMBASSADOR

Annex 8.4.:
Case study: planned "Oromo Liberation Front" operation to disrupt the African Union Summit (contained in section VII. E of the report)

Annex 8.4.a.: Sample pages of Oromo Liberation Front contact list in Asmara

Note the references on both pages to General Te'ame 'Mekele' (spelt X-Mee in Oromiffa language) and to the ONLF offices.

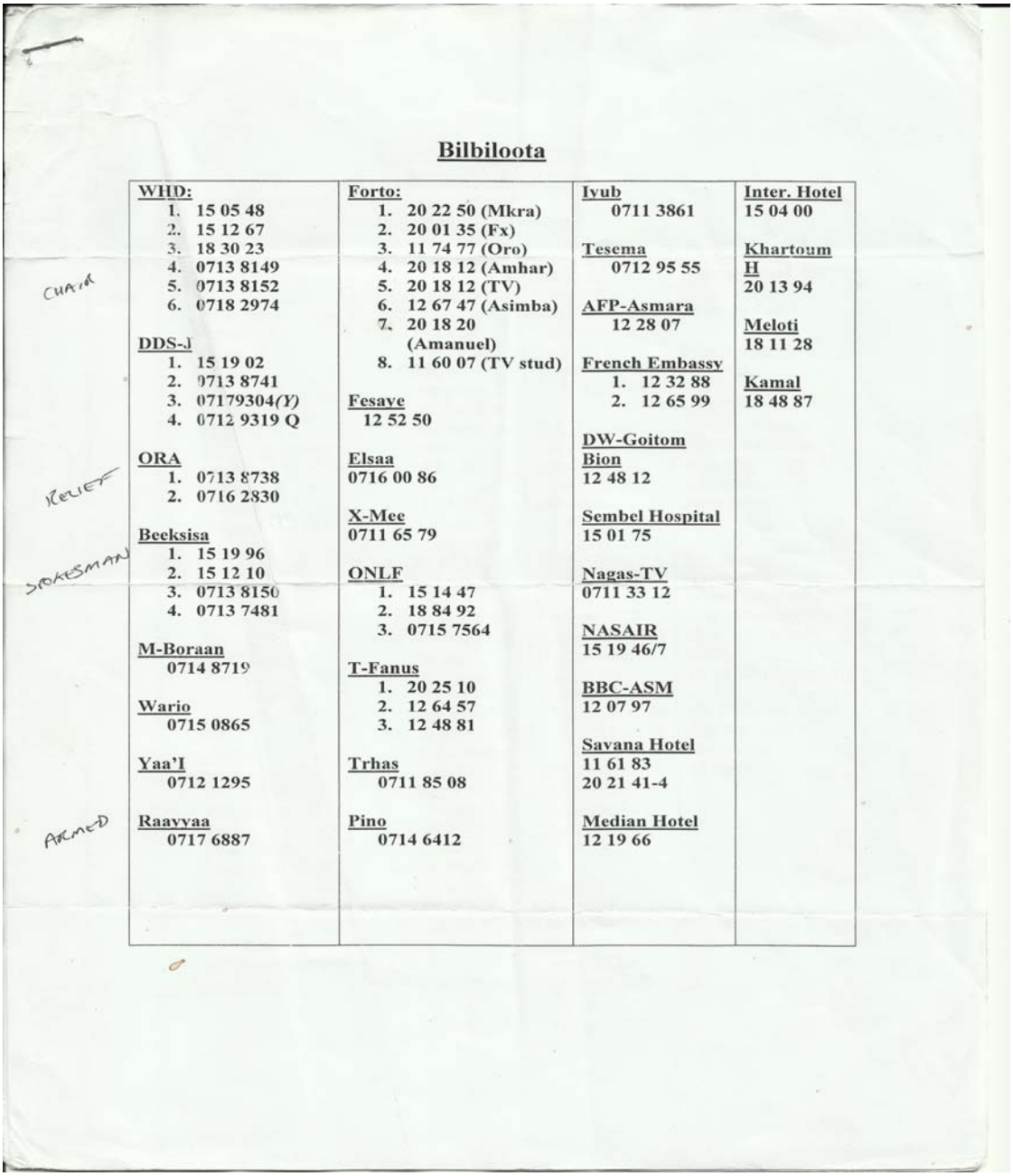

Bilbiloota

WHD: 1. 15 05 48 2. 15 12 67 3. 18 30 23 4. 0713 8149 5. 0713 8152 6. 0718 2974 **DDS-J** 1. 15 19 02 2. 0713 8741 3. 07179304*(Y)* 4. 0712 9319 Q **ORA** 1. 0713 8738 2. 0716 2830 **Beeksisa** 1. 15 19 96 2. 15 12 10 3. 0713 8150 4. 0713 7481 **M-Boraan** 0714 8719 **Wario** 0715 0865 **Yaa'I** 0712 1295 **Raayyaa** 0717 6887	**Forto:** 1. 20 22 50 (Mkra) 2. 20 01 35 (Fx) 3. 11 74 77 (Oro) 4. 20 18 12 (Amhar) 5. 20 18 12 (TV) 6. 12 67 47 (Asimba) 7. 20 18 20 (Amanuel) 8. 11 60 07 (TV stud) **Fesaye** 12 52 50 **Elsaa** 0716 00 86 **X-Mee** 0711 65 79 **ONLF** 1. 15 14 47 2. 18 84 92 3. 0715 7564 **T-Fanus** 1. 20 25 10 2. 12 64 57 3. 12 48 81 **Trhas** 0711 85 08 **Pino** 0714 6412	**Iyub** 0711 3861 **Tesema** 0712 95 55 **AFP-Asmara** 12 28 07 **French Embassy** 1. 12 32 88 2. 12 65 99 **DW-Goitom** **Bion** 12 48 12 **Sembel Hospital** 15 01 75 **Nagas-TV** 0711 33 12 **NASAIR** 15 19 46/7 **BBC-ASM** 12 07 97 **Savana Hotel** 11 61 83 20 21 41-4 **Median Hotel** 12 19 66	**Inter. Hotel** 15 04 00 **Khartoum H** 20 13 94 **Meloti** 18 11 28 **Kamal** 18 48 87

2. **15 12 10** (Dpt Off. & own recording studio) 3. **0713 8150** (Licho, Head) 4. **0713 7481** 5. (Malkamu) **Michel Boran** (Accountant & cashier, Finance Dpt) **0714 8719** **Wario or Warqu** (Chairman's driver & Bodyguard) **0715 0865** **Yaa'I Melka** (ORA godown) **0712 1295** **Mohammed Raya** (General duty vehicle driver) **0717 6887**	radio programs studio technician. Studio in the city centre) **General Mekele (Te'ame)** **0711 65 79-cell** **ONLF Offices** 1. **15 14 47** 2. **18 84 92** 3. **0715 7564 (Mr. Bashir)** **T-Fanus** (Internet & OLF Web Host) 1. **20 25 10** 2. **12 64 57** 3. **12 48 81** **Ms Trhas** (Eri musician lady) **0711 85 08** **Mr. Pino** (Eri Piano/organ trainer, an own bizz) **0714 6412**	installer) **0711 33 12** **NASAIR** (Weekly Asm-Nrb-Asm air line) **15 19 46/7** **BBC-ASM** **12 07 97** **Savana Hotel** **11 61 83** **20 21 41-4** **Median Hotel** **12 19 66**	

2

Annex 8.4.b.: Sample money transfer records

Records of transfer of US$3,000 by Omar Idriss for Payment of Team on 8 January 2011[1]

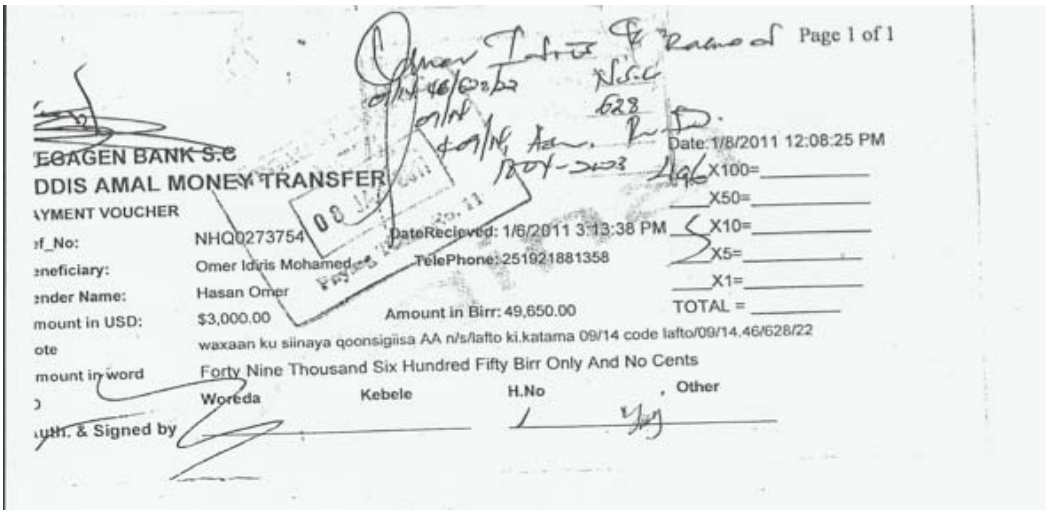

EGAGEN BANK S.C
DDIS AMAL MONEY TRANSFER
AYMENT VOUCHER
f_No: NHQ0273754
neficiary: Omer Idris Mohamed
nder Name: Hasan Omer
mount in USD: $3,000.00
ote waxaan ku siinaya qoonsigiisa AA n/s/lafto ki.katama 09/14 code lafto/09/14.46/628/22
mount in word Forty Nine Thousand Six Hundred Fifty Birr Only And No Cents
Woreda Kebele H.No , Other
Sign. & Signed by
DateRecieved: 1/6/2011 3:13:38 PM
TelePhone:251921881358
Amount in Birr: 49,650.00
Date 1/8/2011 12:08:25 PM
X100=
X50=
X10=
X5=
X1=
TOTAL =
Page 1 of 1

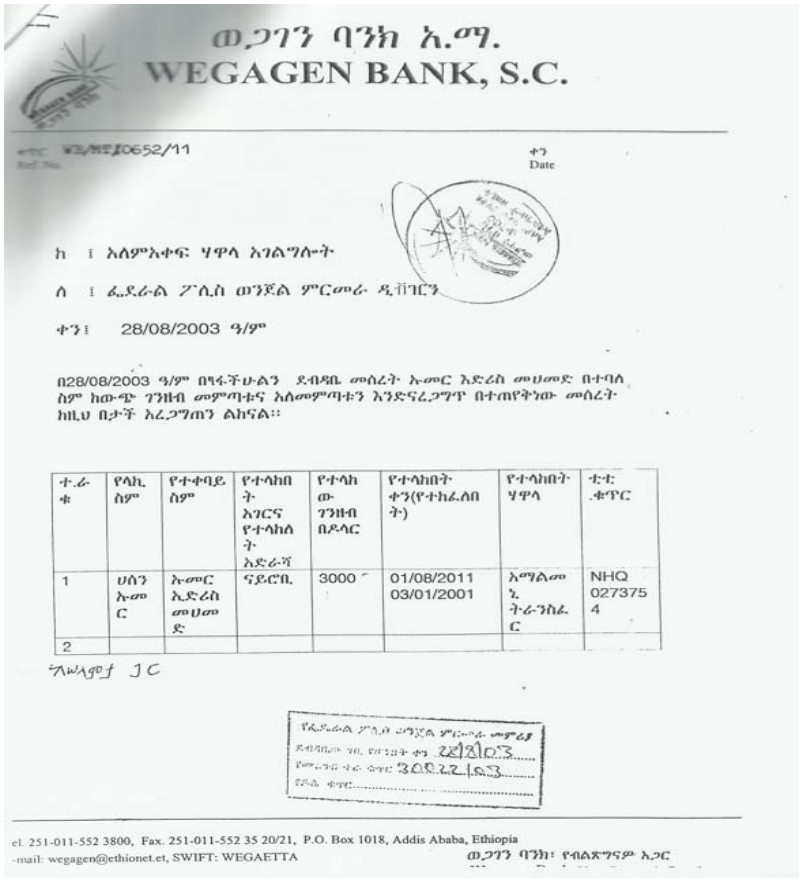

ወጋገን ባንክ አ.ማ.
WEGAGEN BANK, S.C.

ቀን Date

ከ ፡ አለምአቀፍ ሃዋላ አገልግሎት

ለ ፡ ፌደራል ፖሊስ ወንጀል ምርመራ ዲቪዝዮን

ቀን ፡ 28/08/2003 ዓ/ም

በ28/08/2003 ዓ/ም በዓፋችሁልን ደብዳቤ መሰረት ኡመር አድሪስ መህመድ በተባለ ስም ከውጭ ገንዘብ መምጣቱና አለመምጣቱን እንድናረጋግጥ በተጠየቅነው መሰረት ከዚህ በታች አረጋግጠን ልከናል።

ተ.ቁ	የአከ ስም	የተቀባይ ስም	የተላከበት አገርና የተላከለት አድራሻ	የተላከ ው ገንዘብ በዶላር	የተላከበት ቀን(የተከፈለበት)	የተላከበት ሃዋላ	ቲቲ .ቁጥር
1	ሀሰን ኡመር	ኡመር ኢድሪስ መህመድ	ናይሮቢ	3000	01/08/2011 03/01/2001	አማልመኒ ትራንስፈር	NHQ 0273754
2							

ሻለቃ ጀ C

የፌዴራል ፖሊስ ወንጀል ምርመራ መምሪያ
ደብዳቤው ገቢ የተደረገበት ቀን 28/8/03
የመረጃው ተረ ቁጥር 30822/603
የሰጪ ቁጥር

el. 251-011-552 3800, Fax. 251-011-552 35 20/21, P.O. Box 1018, Addis Ababa, Ethiopia
-mail: wegagen@ethionet.et, SWIFT: WEGAETTA
ወጋገን ባንክ፡ የብልጽግናዎ አጋር

[1] There are two records because Wegagen Bank acts as an agent for Amal Money Transfer.

Records of transfer of US$500 received by Omar Idriss for Enani Melesi on 8 January 2011

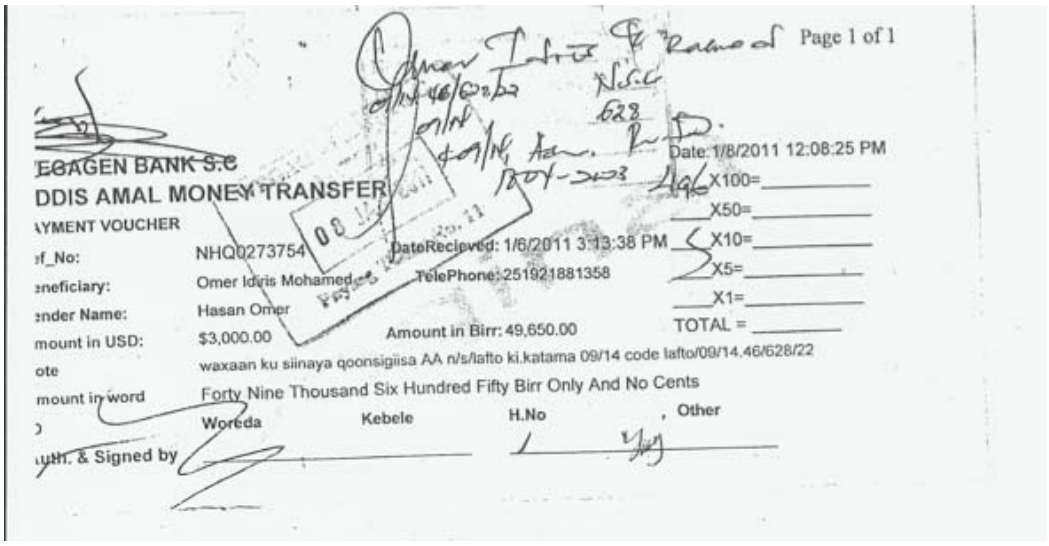

Page 1 of 1

EGAGEN BANK S.C

DDIS AMAL MONEY TRANSFER

AYMENT VOUCHER

Date: 1/8/2011 12:08:25 PM

X100=_____

X50=_____

X10=_____

X5=_____

X1=_____

TOTAL = _____

f_No:	NHQ0273754
neficiary:	Omer Idris Mohamed
nder Name:	Hasan Omer
mount in USD:	$3,000.00
ote	waxaan ku siinaya qoonsigiisa AA n/s/lafto ki.katama 09/14 code lafto/09/14.46/628/22
mount in word	Forty Nine Thousand Six Hundred Fifty Birr Only And No Cents

DateRecieved: 1/6/2011 3:13:38 PM

TelePhone: 251921881358

Amount in Birr: 49,650.00

Woreda Kebele H.No , Other

uth. & Signed by

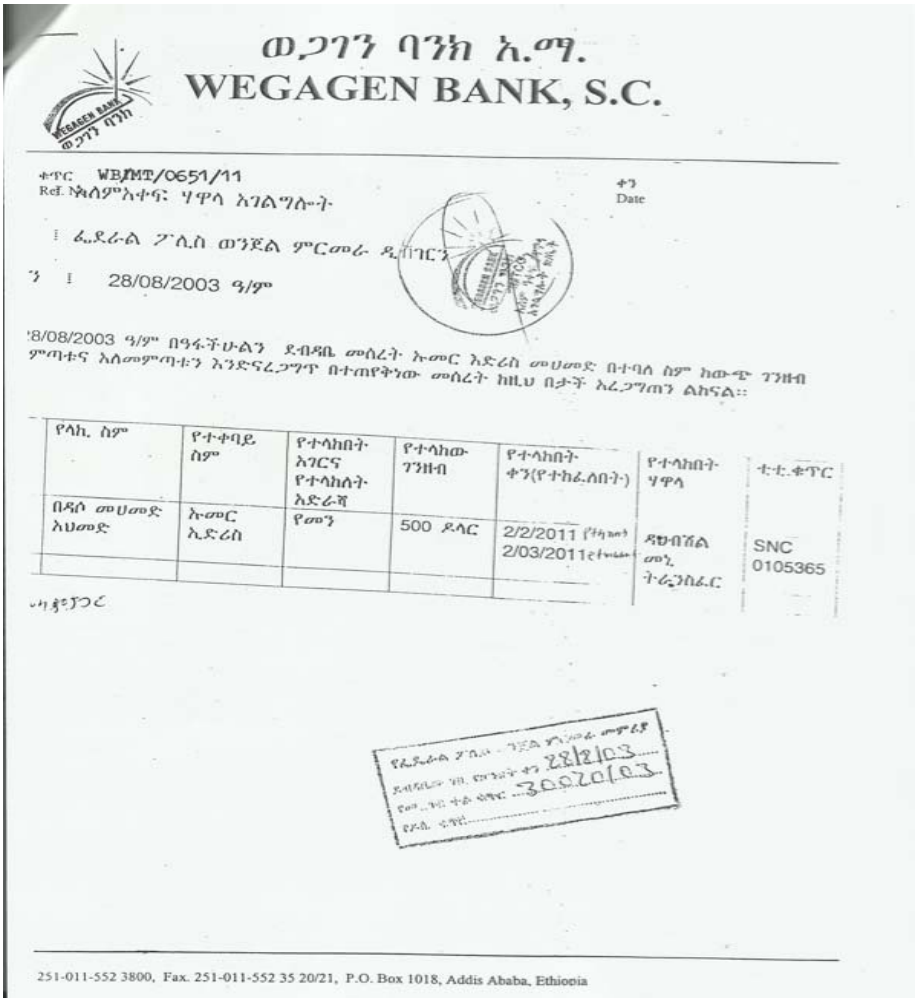

ወጋገን ባንክ አ.ማ.
WEGAGEN BANK, S.C.

ቁጥር WB/MT/0651/11
Ref. ኦፕሬሽንስ ሃላፊ አገልግሎት

ቀን Date

፡ ፌደራል ፖሊስ ወንጀል ምርመራ ዲቪዝዮን

ን ፡ 28/08/2003 ዓ/ም

'8/08/2003 ዓ/ም በዓሩችሁልን ደብዳቤ መሰረት· ኡመር አድሪስ መሀመድ በተባለ ስም ከውጭ ገንዘብ ምጣቱና አለመምጣቱን አንድናረጋግጥ በተጠየቅነው መሰረት ከዚህ በታች አረጋግጠን ልከናል።

የላኪ ስም	የተቀባይ ስም	የተላከበት አገርና የተላከለት አድራሻ	የተላከው ገንዘብ	የተላከበት ቀን(የተከፈለበት)	የተላከበት ሃዋላ	ተ.ቁ.ቁጥር
በዳሶ መሀመድ አህመድ	ኡመር አድሪስ	የመን	500 ዶላር	2/2/2011 / 2/03/2011	ጳዝዘሽል መኒ ትራንስፈር	SNC 0105365

ሥነ ፅ/ቻ/ር

የፌዴራል ፖሊስ ... ወንጀል ምርመራ መምሪያ
ደብዳቤው ገቢ የወጣበት ቀን 28/8/03
የመ...ክር ቁጥር 3002/03
የፖሊስ ጣቢያ

251-011-552 3800, Fax. 251-011-552 35 20/21, P.O. Box 1018, Addis Ababa, Ethiopia

Records of separate transfers to Sifen Chala Bedada on 31 July 2010 and 24 December 2010

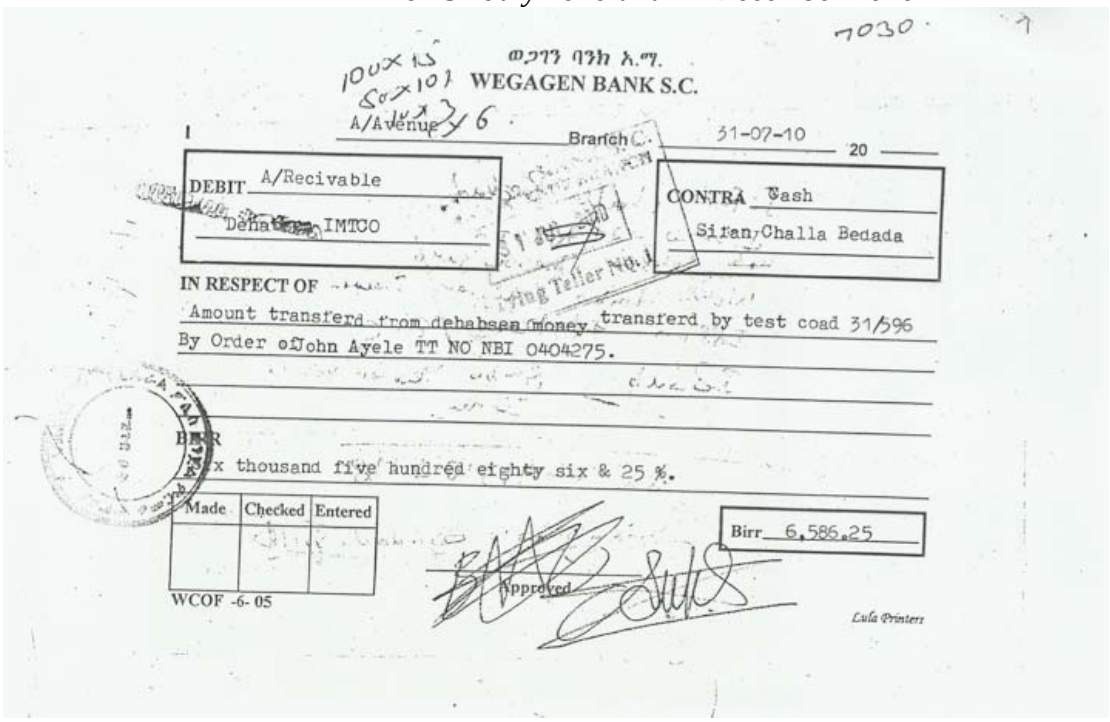

ወጋገን ባንክ አ.ማ.
WEGAGEN BANK S.C.

A/Avenue 3/6 Branch C. 31-07-10 20

DEBIT A/Recivable
IMTCO

CONTRA Cash
Sifan Challa Bedada

IN RESPECT OF
Amount transferd from dehabsan money transferd by test coad 31/596
By Order of John Ayele TT NO NBI 0404275.

Six thousand five hundred eighty six & 25 %.

Made	Checked	Entered

WCOF -6- 05

Birr 6,586.25

Approved

Lula Printers

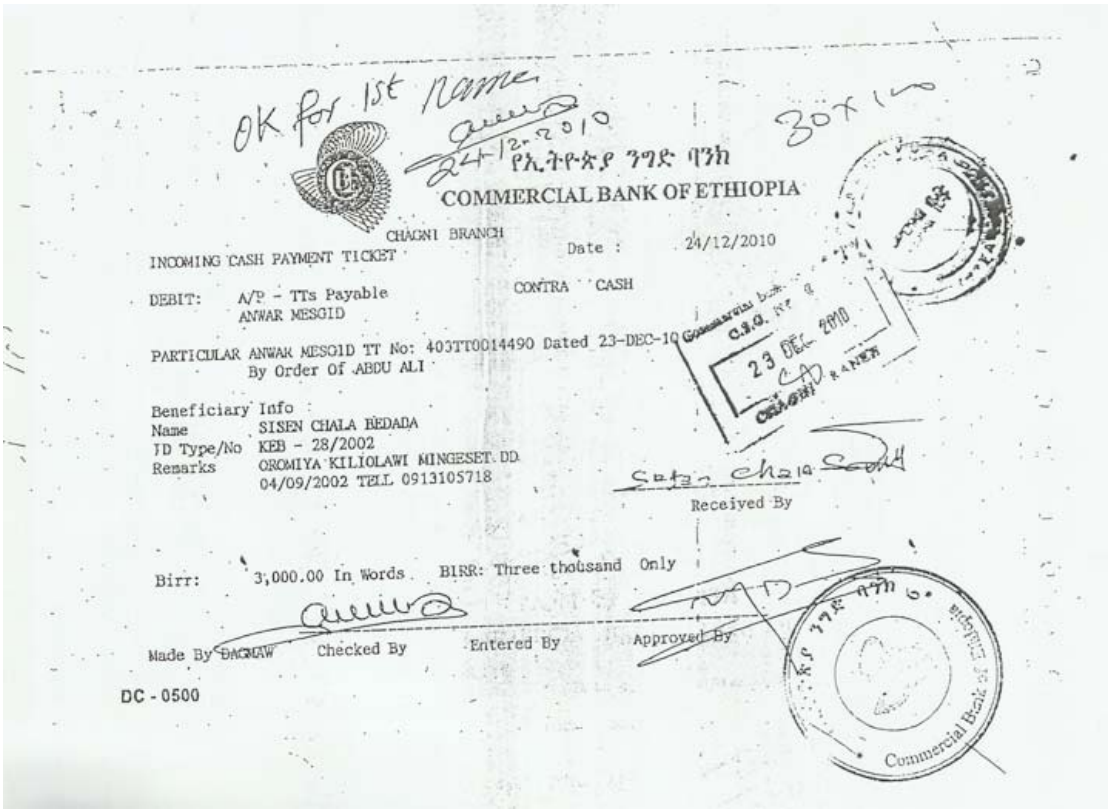

OK For 1st Name
24-12-2010

የኢትዮጵያ ንግድ ባንክ
COMMERCIAL BANK OF ETHIOPIA

CHAGNI BRANCH

INCOMING CASH PAYMENT TICKET

Date : 24/12/2010

DEBIT: A/P - TTs Payable
ANWAR MESGID

CONTRA CASH

PARTICULAR ANWAR MESGID TT No: 403TT0014490 Dated 23-DEC-10
By Order Of ABDU ALI

Beneficiary Info
Name SISEN CHALA BEDADA
ID Type/No KEB - 28/2002
Remarks OROMIYA KILILOLAWI MINGESET DD 04/09/2002 TELL 0913105718

Received By

Birr: 3,000.00 In Words BIRR: Three thousand Only

Made By Checked By Entered By Approved By

DC - 0500

Annex 8.4.c.:
Selected images of explosives and materiel recovered from Oromo Liberation Front team arrested in Addis Ababa

C-4 plastic explosive concealed in food sacks

RDX detonator cord

Detonators with packing slip

Medical supplies and oral rehydration packets manufactured in Eritrea

Sniper scope sold to Eritrea by Romania in 2004

Annex 8.4.d.:
Eritrean end-user certificate for arms and ammunition purchased from Romania

Supporting documentation obtained by the Monitoring Group and archived with the United Nations demonstrates conclusively that one of the PSL Sniper Rifles referred to in Item 3 of this document was in the possession of Imam Sa'id Ahmed at the time of his arrest.

Annex 8.4.e.: Sample telephone records for Omar Idriss Mohamed

Sample phone records for SIM cards found in the possession of Omar Idriss Mohamed. A more comprehensive archive, including the records of other team members, is archived with the United Nations.

ANNEX 1

ሃገረ ኤርትራ
ሚኒስትሪ ምክልኻል
ቤ/ጽ ሚኒስተር

EDF

دولة ارتيريا
وزارة الدفاع
مكتب الوزير

The State of Eritrea
MINISTRY OF DEFENCE
OFFICE OF THE MINISTER

To Whom It May Concern:

END USER CERTIFICATE
No MOD-031/08/04/2004

THE MINISTRY OF DEFENCE OF THE STATE OF ERITREA HEREBY CERTIFIES THAT SAGE CONULTANTS LTD, SUITE 24,WAETERGARDENS 6, GIBRALTAR, WILL SUPPLY THE ITEMS LISTED BELOW.

S/N	DESCRIPTION	Qty
1	CAL. CAL. 7.62 x 39 MM CARTRIDGES	20,000,000.Pcs
2	CAL. 7.62 x 39 MM RPK MG	3,000 Pcs
3	CAL. 7.62 x 54 MM SNIPER RIFLE PSL	1,000 Pcs
4	82 MM HE MORTAR SHEELS	50,000 Pcs

WE CERTIFY THAT WE ARE THE END USER OF THE ABOVE-MENTIONED ARTICLES. WE FURTHER CONFIRM THAT THESE GOODS WILL NOT BE RE-EXPORTED OR SOLD TO A THIRD PARTY UNDER ANY CONDITIONS WATESOEVER, WITHOUT WRITTEN APPROVAL OF THE RELEVANT AUTHORITIES OF THE COUNTRY OF ORIGIN.

For and behalf of
The Ministry of Defence
Of Eritrea

Joint Secretary / Chief of Staff

The Embassy of the State of Eritrea in Berlin confirms the authenticity of the Seal of the Ministry of Defence of Eritrea and the signature that are shown above.

EMBASSY OF THE STATE OF ERITREA CONSULAR SECTION BERLIN

ቴሌ.Tel : 201844/202874
ፋክስ/Fax: 291-1- 124920-125326

ቁ.ሳ. ፖ./P.O. Box 629
አስመራ-ኤርትራ ASMARA-ERITREA

ص.ب. ٦٢٩
اسمرا - ارتريا

تلفون ٢٠١٨٤٤/٢٠٢٨٧٤
فاكس: ١٢٥٣٢٦-١٢٤٩٢٠-١-٢٩١

IN	908783549	2911110236	01-DEC-2010 08:16:49	93.00	93.00	0.00
IN	908783549	909188762	01-DEC-2010 10:02:49	72.00	120.00	0.00
IN	908783549	918207770	01-DEC-2010 10:30:27	70.00	70.00	0.00
IN	908783549	914752531	01-DEC-2010 10:52:09	338.00	338.00	0.00
IN	908783549	904425279	01-DEC-2010 15:33:22	75.00	120.00	0.00
IN	908783549	901379480	01-DEC-2010 15:38:09	33.00	60.00	0.00
IN	908783549	909188762	01-DEC-2010 17:58:43	48.00	48.00	0.00
IN	908783549	917605300	01-FEB-2011 07:51:39	165.00	165.00	0.00
IN	908783549	919145341	01-FEB-2011 09:19:02	137.00	180.00	0.00
IN	908783549	178900552	01-FEB-2011 09:54:19	27.00	60.00	0.00
IN	908783549	2911110236	01-FEB-2011 11:46:19	12.00	12.00	0.00
IN	908783549	919145341	01-FEB-2011 12:23:51	25.00	25.00	0.00
IN	908783549	126289168	01-FEB-2011 13:17:34	9.00	9.00	0.00
IN	908783549	919280919	01-FEB-2011 14:26:34	12.00	12.00	0.00
IN	908783549	919280919	01-FEB-2011 14:27:11	60.00	60.00	0.00
IN	908783549	919280919	01-FEB-2011 14:30:15	19.00	19.00	0.00
IN	908783549	919280919	01-FEB-2011 16:01:48	79.00	120.00	0.00
IN	908783549	2911110236	01-FEB-2011 17:45:20	6.00	60.00	0.00
IN	908783549	919280919	01-FEB-2011 18:38:46	76.00	76.00	0.00
IN	908783549	919280919	01-FEB-2011 18:55:58	22.00	60.00	0.00
IN	908783549	923398019	01-FEB-2011 19:23:15	14.00	14.00	0.00
IN	908783549	923398019	01-FEB-2011 20:11:54	84.00	120.00	0.00
IN	908783549	925450756	01-JAN-2011 07:08:34	37.00	60.00	0.00
IN	908783549	925450756	01-JAN-2011 12:21:12	26.00	60.00	0.00
IN	908783549	917368937	01-JAN-2011 13:02:56	18.00	18.00	0.00
IN	908783549	2911110236	01-JAN-2011 14:01:59	170.00	180.00	0.00
IN	908783549	902668479	01-JAN-2011 14:47:55	17.00	60.00	0.00
IN	908783549	919145341	01-JAN-2011 15:03:35	64.00	120.00	0.00
IN	908783549	904425279	01-JAN-2011 15:28:25	21.00	21.00	0.00
IN	908783549	902668479	01-JAN-2011 15:46:34	9.00	60.00	0.00
IN	908783549	906484435	01-JAN-2011 16:35:29	41.00	60.00	0.00
IN	908783549	919280919	01-JAN-2011 16:36:43	10.00	10.00	0.00
IN	908783549	919280919	01-JAN-2011 16:37:22	41.00	60.00	0.00
IN	908783549	2911127085	01-JAN-2011 16:50:28	29.00	29.00	0.00
IN	908783549	918946647	01-JAN-2011 16:51:29	16.00	60.00	0.00
IN	908783549	919280919	01-JAN-2011 16:53:29	17.00	60.00	0.00
IN	908783549	909188762	01-JAN-2011 16:54:25	12.00	60.00	0.00
IN	908783549	929505849	01-JAN-2011 17:28:23	8.00	8.00	0.00
IN	908783549	926312585	01-JAN-2011 17:39:24	47.00	47.00	0.00
IN	908783549	923381845	01-JAN-2011 18:25:43	37.00	60.00	0.00
IN	908783549	919145341	01-JAN-2011 18:25:43	37.00	60.00	0.00
IN	908783549	2911110236	01-JAN-2011 19:18:22	15.00	15.00	0.00
IN	908783549	905483384	01-JAN-2011 19:18:22	15.00	15.00	0.00
IN	908783549	909188762	01-JAN-2011 20:05:55	167.00	180.00	0.00
IN	908783549	925450756	01-JAN-2011 20:05:55	167.00	180.00	0.00
IN	908783549	904425279	01-JAN-2011 20:10:53	460.00	480.00	0.00
IN	908783549	925450756	01-JAN-2011 20:10:53	460.00	480.00	0.00
IN	908783549	914487124	01-JAN-2011 20:53:06	78.00	78.00	0.00
IN	908783549	918946647	01-JAN-2011 20:53:06	78.00	78.00	0.00
IN	908783549	925450756	01-JAN-2011 21:37:34	7.00	60.00	0.00
IN	908783549	919280919	01-JAN-2011 21:37:34	7.00	60.00	0.00
IN	908783549	918946647	01-JAN-2011 22:08:40	88.00	88.00	0.00

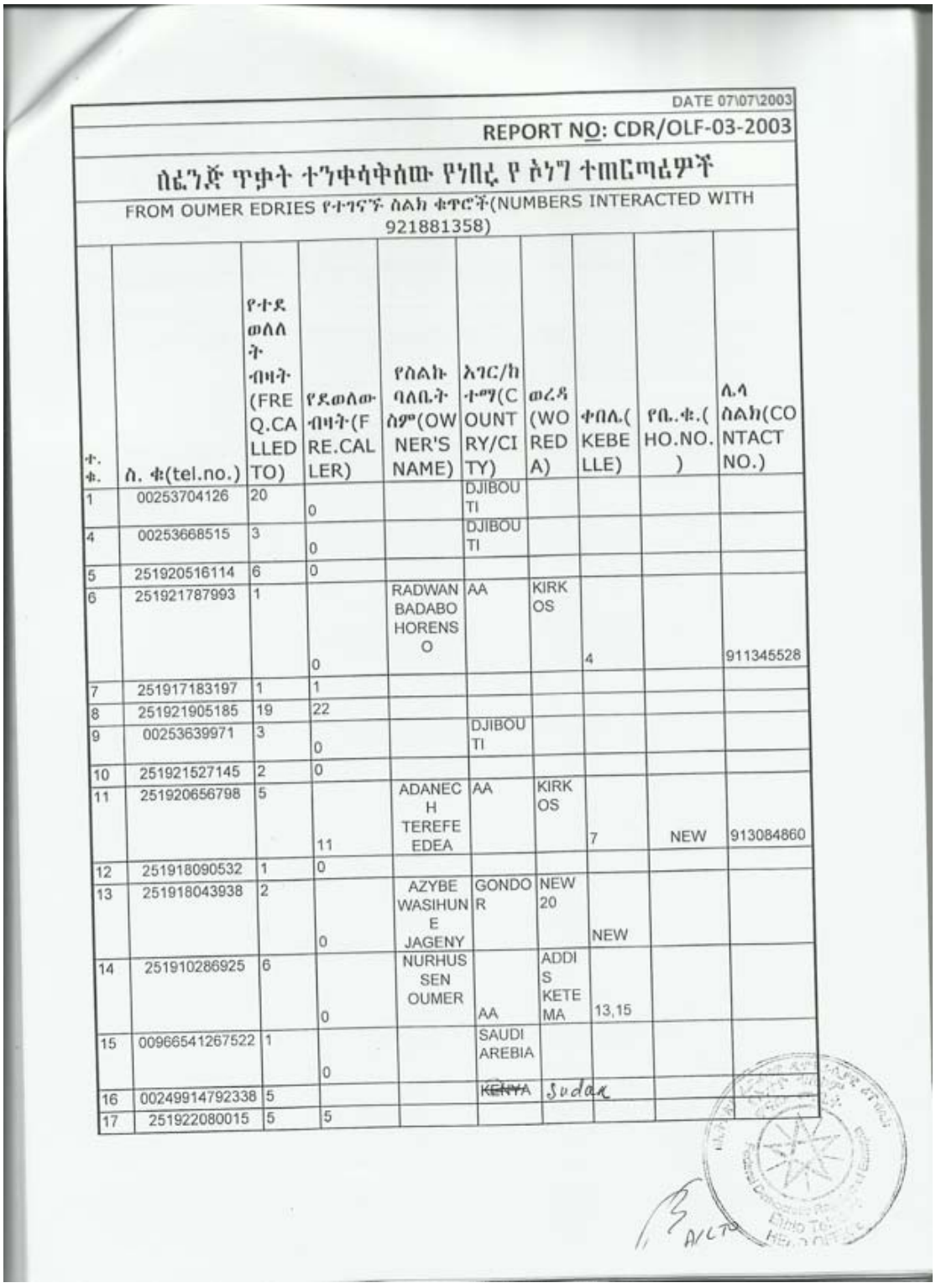

DATE 07\07\2003

REPORT NO: CDR/OLF-03-2003

ስፈንጅ ጥቃት ተንቀሳቅሰው የነበረ የ ሶነግ ተጠርጣሪዎች

FROM OUMER EDRIES የተገናኙ ስልክ ቁጥሮች(NUMBERS INTERACTED WITH 921881358)

ተ.ቁ.	ስ. ቁ(tel.no.)	የተደወለለት ብዛት (FREQ.CALLED TO)	የደወለው ብዛት(FRE.CALLER)	የስልኩ ባለቤት ስም(OWNER'S NAME)	አገር/ከተማ(COUNTRY/CITY)	ወረዳ (WOREDA)	ቀበሌ(KEBELLE)	የቤ.ቁ.(HO.NO.)	ሌላ ስልክ(CONTACT NO.)
1	00253704126	20	0		DJIBOUTI				
4	00253668515	3	0		DJIBOUTI				
5	251920516114	6	0						
6	251921787993	1	0	RADWAN BADABO HORENSO	AA	KIRKOS	4		911345528
7	251917183197	1	1						
8	251921905185	19	22						
9	00253639971	3	0		DJIBOUTI				
10	251921527145	2	0						
11	251920656798	5	11	ADANECH TEREFE EDEA	AA	KIRKOS	7	NEW	913084860
12	251918090532	1	0						
13	251918043938	2	0	AZYBE WASIHUNE JAGENY	GONDOR	NEW 20	NEW		
14	251910286925	6	0	NURHUSSEN OUMER	AA	ADDIS KETEMA	13,15		
15	00966541267522	1	0		SAUDI AREBIA				
16	00249914792338	5			~~KENYA~~	Sudan			
17	251922080015	5	5						

Annex 8.5.:
Case study: Eritrean intelligence links with Somali and other armed opposition groups

1. One of the Eritrean officers most closely engaged in liaison and support to Somali armed groups since at least 2003 is military intelligence Colonel Tewelde Habte Negash, also known by the aliases Amanuel Kidane, Wedi Kidane, Colonel "Musa", and Colonel "Hagos", under the supervision of General Te'ame 'Meqele'. Colonel Negash has been identified and his activities described to the Monitoring Group by numerous ex-combatants of Somali armed groups (including Al-Shabaab and Hisb'ul Islam / Somali Islamic Front, and the Islamic Courts Union), the ONLF, the OLF, former Eritrean Government officials, and a current Eritrean intelligence asset.[1]

Colonel Tewelde Habte Negash a.k.a. 'Musa'

2. According to these sources, Negash has operated intermittently from the Eritrean Embassy in Kenya, where he developed long standing relationships with various Somali (and Ethiopian) armed opposition group members who reside or transit in Kenya. Among the services they claim he has provided are issuance of Eritrean passports, financial support, training and logistical support. Negash has also been identified by multiple eyewitnesses as exercising a supervisory function over the training of certain Somali and Ethiopian armed opposition groups in Eritrea.

3. The Monitoring Group's first eyewitness account of Negash dates from 2002, when an OLF source claims that his group was provided with timing devices for explosives by Negash.[2] In 2003, a

[1] Colonel Negash's profile has been corroborated by former ONLF commanders interviewed on 10 November 2010, former OLF commanders interviewed on 12 November 2010, a former Hisb'ul Islam military officer interviewed on 7 April 2011 and numerous Eritrean sources interviewed between September 2010 and April 2011.
[2] Interview, 12 November 2010

senior ONLF official told the Monitoring Group he encountered Negash at the Eritrean embassy in Nairobi, where he was sitting at a desk covered with Eritrean passports and passport pictures of Somali looking individuals. The eyewitness subsequently obtained an Eritrean passport from Negash.[3] ONLF sources also claim that Negash coordinated an airlift of weapons and ONLF fighters from Eritrea to Dhuusomareeb, Somalia, by telephone from Nairobi in 2004..[4]

4. Following the ICU take-over in Mogadishu in 2006, Negash spent considerable time in Mogadishu, coordinating support to a variety of armed groups, including the ICU and its militant wing, Al-Shabaab, as well as the ONLF and OLF. A Somali translator present at several meetings told the Monitoring Group that Negash and his associates were hosted in a residence belonging to ICU financier Abukar Omar Adaani, and described a series of meeting between Negash and ICU and Al-Shabaab military officials, including Yusuf Indha'adde and Aden Hashi Ayrow.[5]

5. An ONLF eyewitness says Negash provided explosives training in Mogadishu in 2006.[6] An OLF eyewitness also claims that Negash trained members of his group in the use of TNT and C4 explosives in Mogadishu overt he same period.[7] A former Somali Al-Shabaab fighter trained in Eritrea between 2007 and 2009, told the Monitoring Group that his group's members were given training in suicide bombing and vehicle-borne improvised explosives devices (VBIEDs) at Kiloma training camp, and that his trainers frequently referred to Negash — using one of his aliases — during the course of this training.[8]

6. According to a senior ICU military official, in early 2007, following Ethiopia's military intervention in Somalia, Negash reportedly fled with 7 other Eritreans to Kenya, where they initially settled at the Hagadheera refugee camp, until some of the group were arrested. He appears then to have resumed activities from Kenya, from which he was deported in 2008, at least in part because of his alleged attempts to involve himself in ransom negotiations for Somali pirates who had seized the MV Faina, a vessel carrying Ukrainian military equipment whose cargo was bound for South Sudan via Kenya. Following his deportation in 2008, Negash travelled to Uganda and began conducting his operations from there.[9]

---

[3] Interview10 November 10

[4] Interview with former ONLF logistics officer and associates, November 2010.

[5] Interviews with ONLF translator and other senior officials, November 2010 and corroborated by Yusuf Indha'adde in Mogadishu in April 2011. These testimonies did not support allegations made in the Monitoring Group's November 2006 report that 2,000 Eritrean combat troops were deployed to Somalia (S/2006/913, paragraph 37).

[6] ONLF official, November 2010.

[7] Interview, 11 November 10

[8] The Somali fighter said he was recruited in Djibouti by Somali Islamists, sent to Eritrea and then trained with a group of Al-Shabaab at Kiloma base in a separate group from OLF and ONLF trainees also present at this camp. The fighter was sent back to Djibouti in 2009, and was subsequently instructed by his Somali leaders to travel to Ethiopia.

[9] Kenyan law enforcement agents confirmed in March 2011 that Colonel Negash was deported in 2008 and 2009. While the Monitoring Group has been unable to independently confirm Negash's link to the Faina, it has seen documents related to his deportation. A former officer in the Embassy of the State of Eritrea in Nairobi interviewed 28 September 2010 and three sources with inside knowledge of Embassy of the State of Eritrea in Nairobi interviewed in October 2010 all confirmed Negash had subsequently infiltrated into Uganda.

7. In 2009, Negash returned to Kenya and was again deported, this time for his association with Somali armed opposition group cells in Kenya and Somalia.[10] According to Kenyan law enforcement officials, Negash, together with Eritrean diplomat Mohamed Mantai (appointed Ambassador to the Sudan in April 2011) and an embassy employee, travelled overland from Uganda, through Kenya, and on to Somalia in September 2009 where he met with members of al-Shabaab and other armed groups. On 21 September 2009, he departed Mogadishu crossing into Kenya at the Dobley-Liboi border crossing, before travelling through Kenya to the Uganda border post at Busia, where he was arrested by Kenyan authorities on 26 September 2009 and subsequently deported again.[11] An Eritrean official has acknowledged the episode, but told the Monitoring Group that Negash and his colleagues were on a mission with diplomatic and "humanitarian" objectives, on behalf of a third government and with the full knowledge of the TFG.[12]

8. A close associate of Negash, Eritrean national and alleged intelligence asset Hanibal Kahsay Menghistie, was also arrested and deported from Kenya to Eritrea in June 2009. According to an eyewitness, Kenyan authorities seized several foreign and Eritrean passports from Hanibal's residence at the time of his arrest.[13]. According to law enforcement agents and Eritrean and Kenyan sources close to Hanibal, he was involved as part of a lucrative human trafficking network run by the Embassy of the State of Eritrea in Kenya and was an associate of Negash.[14]

9. Between June 2009 and early 2011, Hanibal travelled back and forth between Eritrea and Uganda, passing through South Sudan at least once.[15] Acting on specific information provided by the Monitoring Group, the Ugandan authorities arrested him in Kampala in early 2011. At the time of his arrest he was in possession of several SIM cards, one of which held a text message relating to the preparation of a passport and the transfer of US$8,000, and contained numbers of the Embassy of the State of Eritrea in the Sudan in its phonebook. In an interview with the Monitoring Group, Hanibal confirmed his association with Negash, stating that they frequented casinos regularly together in Nairobi where Negash spent large amounts of money. He denied working with Negash at the Embassy of the State of Eritrea to Kenya but did however confirm reports that Negash was deported from Kenya for dealings with Al-Shabaab, according to information he received in 2008. Hanibal also denied that he was captured with foreign passports, but admitted that two of his friends attempted to bribe the Kenyan arresting officers with over 150,000 Kenyan shillings.[16]

10. An Eritrean official told the Monitoring Group that his Government is aware of Hanibal's smuggling activities, but denied that he works for the Eritrean government and said Hanibal would be

[10] Interview with former officer in the Embassy of the State of Eritrea in Nairobi in September 2011, four sources with inside knowledge of Embassy of the State of Eritrea in Nairobi interviewed in October 2010, and interview with former embassy colleague of Mr Negash, in February 2011.
[11] Kenyan intelligence source, March 2011.
[12] Interview with senior Eritrean official, April 2011.
[13] Interview, Nairobi, October 2010.
[14] Documentary details received by law enforcement agency in February 2011, interviews with Kenyan sources in September 2010 and October 2010, interview with Eritrean source known to Hanibal, February 2011.
[15] Information taken from copies of Hanibal's passport and his statement given to Ugandan authorities.
[16] Hanibal insisted that his arrest had been due to bogus traffic violation planted on him by the ex-husband of his Kenyan mistress.

arrested if he returned to Eritrea.[17] The Monitoring Group does not consider this credible as Hanibal himself admitted he spent much of 2010 in Eritrea.

11. According to sources close to the Embassy of the State of Eritrea in Kenya, Negash has continued to operate between Eritrea, Uganda and South Sudan during the course of 2010 to maintain his involvement with Somali opposition groups. One source who receives regular financial contributions from the Embassy of the State of Eritrea in Kenya informed the Group that Negash was back in Kenya in 2010 and travelled to Hargeisa, Somaliland, in late September or early October 2010.[18] A former associate of Negash also confirmed that he was sighted several weeks later at the Dobley-Liboi border crossing between Kenya and Somalia, which is under Al-Shabaab control.[19]

12. In Eritrea, Negash was also involved in training programmes at military camps in Eritrea where ONLF and Somali armed fighters were based up to 2010.[20] Dozens of captured ONLF fighters involved in the failed September 2010 "*Alanside*" operation described in Annex 8.3 above confirmed that Negash was involved in their training during the time they were moved between Kiloma, Ras Darma and Een camps.

13. The Monitoring Group believes that Eritrean presence in Uganda and South Sudan is indicative of a wider Eritrean intelligence effort dedicated to supporting armed groups in the region including Al-Shabaab. In addition to Negash, the Monitoring Group has identified a cell of at least four other Eritrean intelligence officers deployed to Uganda, via Sudan, reportedly headed by a Colonel Yonas who reports to General Teklai Kifle 'Manjus' and his associate in external operations, Colonel Fitsum Yitshak "Lenin".[21]

14. Both Negash and Yonas are hosted regularly by Eritrea's Consul General in Juba, Alem Negash who is a former intelligence official within the Brigade 72 (a military intelligence unit of the EPLF), and was based at the Embassy of the State of Eritrea in Khartoum before his deployment to Juba. Prior to that, he was based at the Embassy of the State of Eritrea in Nairobi, where he managed Eritrean relations with Somalia.[22]

15. In late 2010, an Eritrean military source informed the Group about the visit by an Eritrean intelligence officer to the town of Mbale in eastern Uganda, where he met Somali armed opposition group members and reported directly back to Colonel Fitsum.[23] Although no further details of the meeting are available, the Group notes that Mbale hosts a significant Somali population, and was the location where some materials used in the July 2010 bombings in Kampala were warehoused.

---

[17] Interview with senior Eritrean official, April 2011.
[18] Interview, October 2010.
[19] Interview, November 2010
[20] Interviews with more than 90 ONLF and Somali prisoners, as well as former ONLF officials, conducted between 9-11 November 2010.
[21] Fitsum is also believed to serve as Te'ame's deputy in the external operations directorate.
[22] Former Eritrean official who served in Sudan, September 2010.
[23] Information received by phone and email on 12 December 2010, from an active Eritrean Defence Force officer.

16. On the basis of Colonel Tewelde Habte Negash's past record of involvement with armed opposition groups throughout the region, especially in Somalia, and his senior role in the Eritrean external operations directorate headed by Te'ame, the Monitoring Group concludes that Negash's continued activity in Uganda, South Sudan, Kenya and Somalia represents a threat to peace and security in the region, and recommends vigilance on the part of regional governments.

Annex 8.5.a.:
Sample receipts of payments from the embassy of Eritrea

Sample of documents showing payments from the Embassy of the State of Eritrea to Ugaas Abdi Dahir, Mohamed Wali Sheikh Ahmed Nuur and Abdirahman Ahmed Shaakir (aka Abdurahman Ahmed Shaker).

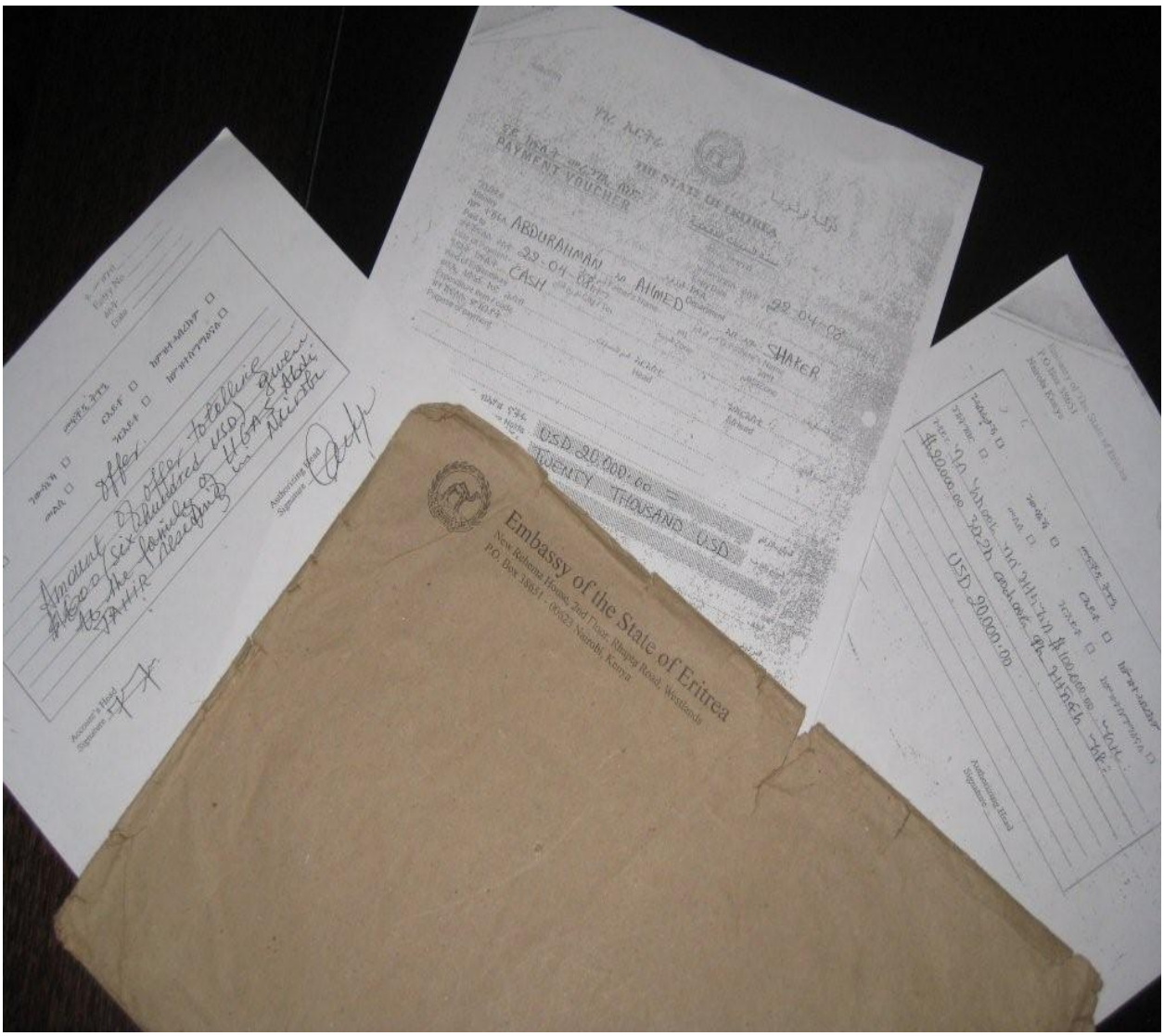

Annex 9

Arms imports and external assistance

Annex 9.1.:
Summary of findings to date on military cooperation between Eritrea and the Islamic Republic of Iran

1. The Monitoring Group has received numerous reports, including several eyewitness testimonies, relating to alleged military and intelligence cooperation between Iranian and Eritrean officials prior to Security Council resolution 1907 (2009). While the Group has continued to observe and document linkages between Iran and Eritrea, it has obtained no evidence during the current mandate that the relationship currently involves violations of resolution 1907.

2. Diplomatic relations between Eritrea and Iran were initiated in 2002 when Iranian diplomats visited the Embassy of the State of Eritrea in Khartoum and inquired about forging diplomatic links.

3. Former Eritrean diplomats in Khartoum say that diplomatic relations between Eritrea and Iran strengthened after 2007, and that President Afwerki had offered President Mahmoud Ahmedinejad the possibility of using Eritrea as a strategic backwater and transit point, in exchange for financial assistance from Iran.[1]

4. The Group has interviewed an eyewitness who lived in Eritrea between 2005 and 2009 who said that he had met and talked to a group of approximately 30 Iranians in the port of Assab in February 2009. The eyewitness stated the Iranians had told him they were on a "government to government mission" and witnessed them offloading military equipment from a vessel docked in Assab port.[2]

5. The central Iranian official responsible for coordinating Eritrean-Iranian relations since 2007 is reportedly known in Sudan as Amr Al-Musawi, and once officially served as the cultural affairs attaché in the Iranian embassy in Khartoum.[3] He is now believed by foreign diplomats in Khartoum to reside in Tehran, but still travels frequently to Sudan and Eritrea.[4]

6. Diplomatic sources in Asmara — from diverse Arab, African and European countries — have confirmed visits by Iranian diplomats and security officials to Asmara during the course of 2010.[5] A Sudan government official said he had personally met an Iranian delegation arriving in Eritrea from Yemen in early 2010 and had also been asked to welcome another group at Asmara international airport, which flew in from Sudan later on in 2010.[6] The Iranian official known as Amr Al-Musawi also visited Asmara during the course of 2010 and led a delegation to Massawa that year.[7]

---

[1] Two separate interview with two separate former Khartoum based diplomats, September 2010

[2] Interview in Mogadishu, 8 April 2012

[3] Interview with former diplomat based in Embassy of the State of Eritrea in Khartoum, 30/8/10, and separate Eritrean source, November 2010.

[4] http://www.sudanvisiondaily.com/modules.php?name=News&file=article&sid=41108 is the only open source reference to Amr Al-Musawi, and refers to him as a cultural affairs official of the government of Iran.

[5] Diplomats in Asmara in September 2010 and January 2011.

[6] Interview in September 2010.

[7] Interviews with diplomats in Asmara in September 2010 and January 2011, and with Eritrean source with government contacts in Massawa, November 2010.

Annex 9.2.: Copy of ownership documentation of the MV *Nizar M*

This document was provided to the Monitoring Gorup by the Ministry of Interior in Georgia. The documentation is barely legible, and a request to Panama for additional information was not responded to. However documents obtained by TransArms USA, and archived at the United Nations, have corroborated the names of all three directors of Tala Maritime Corporation, the owner of the Nizar M, as Soubhi Mohammed Koussa, Kholoud Khaled Youzbashi and Ibrahim Moustafa Abou Hassanin.

03/15/2011 TUE 3:55 FAX 12127591832 Mission of Georgia 003/008

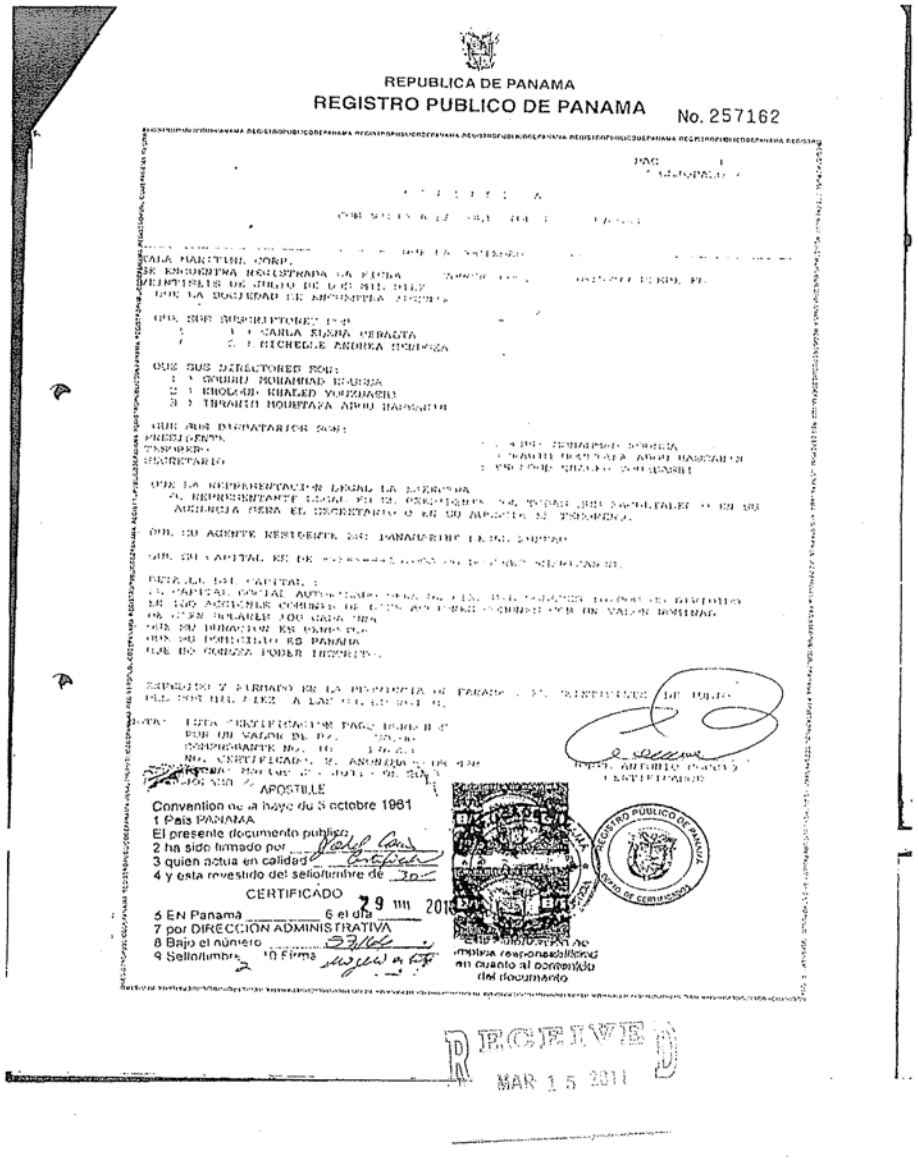

REPUBLICA DE PANAMA
REGISTRO PUBLICO DE PANAMA No. 257162

APOSTILLE
Convention de la Haye du 5 octobre 1961
1 País PANAMA
El presente documento publico
2 ha sido firmado por
3 quien actua en calidad
4 y esta revestido del sello/timbre de
CERTIFICADO
5 EN Panama 6 el dia 29 MAR 2011
7 por DIRECCION ADMINISTRATIVA
8 Bajo el número
9 Sello/timbre 10 Firma
Autoridad que no asume responsabilidad en cuanto al contenido del documento

RECEIVED
MAR 15 2011

Annex 9.3.: Statement by Kafi Holdings Agency

Kafi Holdings, a company based in Mogadishu, received a cargo of cement and rice on the MV Hyang Ro Bong, before it set sail for the Al-Shabaab-controlled port of Kismaayo

KAFI HOLDINGS AGENCY

TEL: --62548882 / 5541191 / 601571
Email: kafi.holdings@yahoo.com
Mogadishu Somalia

STATEMENT OF FACT

NAME OF THE VESSEL:	HYANG RO BONG
FLAG:	D. P. R. of KOREA
PORT OF REGISTERY:	NAMPO
PORT OF LOADING:	KARACHI/PAKISTAN
PORT OF DISCHARGING:	MOGADISHU/SOMALIA
B/s QUANTITY:	6,000 M/T of CEMENT, 800 M/T of RICE
VSL ARRIVED & ANCHOR:	01:15 Hours Lt on 23/12/2010
PILOT ON BOARD:	07:17 Hours Lt on 24/12/2010
VSL BEARTHED:	08:25 Hours Lt on 24/12/2010
FREE PRATIQUE GRANTED:	10:26 Hours Lt on 24/12/2010
N.O.R. TENDERED:	01:20 Hours Lt on 23/12/2010
N.O.R. ACCEPTED:	01:20 Hours Lt on 23/12/2010
VSL COMMENCED DISCH:	16:30 Hours Lt on 24/12/2010
VSL COMPLETED OPERATION:	08:30 Hours Lt on 28/12/2010
RECEIVED PORT CLEARENCE:	08:45 HRS Lt
VSL SAILED:	10:35 HRS Lt
NEXT PORT:	KISMAYO/SOMALIA

D.P.R. KOREA M/V HYANG RO BONG HYANG RO BONG KOREA SINHUNG SHIPPING CO.

RECEIVER

KAAFI HOLDINGS AGENT SOMALIA

Annex 10

Aircraft maintenance

Annex 10.1:
Eritrean Sukhoi Su-27 at the "AviaRemontny Zavod VVO 713" aircraft maintenance facilities in Zaporozhye, Ukraine (date unknown)

Su-27SK "Flanker" single-seater with Eritrean flag, ERAF camouflage paintings and "608"

Su-27UB "Flanker" double-seater trainer aircraft with "609" markings

Eritrean Su-27SK with “608” marks along a Su-27UB “Flanker” double-seater with blue camouflage and the “73” marks of the Ukraine Air Force

Eritrean Su-27SK with “608” marks together with foreign technicians

Annex 10.2:
Eritrean Pilatus Porter PC-6 bearing Eritrean flag, registration number E3-AAS and “EMIC” titles

Picture taken in Altenrhein, Switzerland, on 10 June 2010

Picture taken in Altenrhein, Switzerland, on 15 June 2010

Annex 11

Financing

Annex 11.1.:
Sample documentation of financial contributions from Eritrean businessmen to the embassy of Eritrea in Kenya

Sample of documentation obtained by the Monitoring Group showing financial contributions from Eritrean businessmen in the East Africa region to the Embassy of the State of Eritrea in Kenya. A copy of the passport of Salih Omar Abdu, ambassador of the State of Eritrea in Kenya, has been included in the sample to demonstrate authenticity of the information. The original documentation has been archived in full at the United Nations.

Annex 12.:
Correspondence between the Monitoring Group and the Government of Eritrea

UNITED NATIONS NATIONS UNIES

Monitoring Group on Somalia and Eritrea

REFERENCE: S/AC.29/2010/SEMG/OC.5 24 August 2010

Excellency,

Further to your letter of 20 August 2010, and in light of the Monitoring Group's evolving commitments, I should like to propose that our team visit Asmara between 15 and 20 September 2010, subject to the availability of flights. In this connection, the United Nations Secretariat will coordinate with your Mission in due course further details regarding the visit of the Monitoring Group to Asmara.

The principal topics we intend to discuss with the Eritrean Government include the following:

- The Eritrean Government's assessment of allegations made in previous Monitoring Group reports;
- Measures taken by the Eritrean Government to comply with the terms of the arms embargos on both Somalia and Eritrea;
- The status of the Eritrea-Djibouti dispute and measures taken by either or both sides to comply with resolution 1862 (2009);
- Clarification of the nature of the relationship between the Eritrean Government and Somali opposition groups, including members of those groups based in Eritrea;
- Any information that the Eritrean Government wishes to provide to the Monitoring Group relevant to its mandate.

We also intend to brief your officials regarding the work of the Monitoring Group under its current mandate.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Matt Bryden
Coordinator
Monitoring Group on Somalia and Eritrea
Security Council resolution 1916 (2010)

His Excellency
Mr. Araya Desta
Permanent Representative of Eritrea
to the United Nations
New York

Permanent Mission of Eritrea
to the United Nations

ቀዋሚ ልኡኽ ኤርትራ ናብ ውድብ ሕቡራት ሃገራት
البعثة الأرترية الدائمة لدى الأمم المتحدة

31 August 2010

Dear Mr. Bryden,

In reference to your letter of 24 August 2010 regarding the Monitoring Group's mission trip to Eritrea, I have the honour to inform you that the Government of Eritrea is ready to receive you in Asmara between 13 and 16 September 2010.

In this connection, I wish to reiterate that the Government of Eritrea welcomes the Group to Asmara and will do its best to make the Group's mission as productive as possible.

Please accept the assurances of my highest consideration.

Araya Desta
Ambassador
Permanent Representative

Mr. Matt Bryden
Coordinator
Monitoring Group on Somalia and Eritrea
Security Council resolution 1916 (2010)
United Nations
New York, NY 10017

800 Second Avenue, 18th Floor • New York , NY 10017 • Telephone (212) 687-3390 • Telefax (212) 687-3138

UNITED NATIONS NATIONS UNIES

Monitoring Group on Somalia and Eritrea

REFERENCE: S/AC.29/2010/SEMG/OC.10

6 October 2010

Excellency,

I have the honour to address you in my capacity as the Coordinator of the Somalia and Eritrea Monitoring Group (SEMG), established pursuant to Security Council resolution 1916 (2010).

The Monitoring Group would firstly like to thank you for facilitating its visit to Asmara, which took place from 11 to 17 September 2010, and avail itself of this opportunity to offer its gratitude to the Ministry of Foreign Affairs and other senior officials in Asmara for their contribution to the Group's programme in Eritrea.

During the course of the Group's mission, we made a number of specific requests for information of Eritrean authorities. I would like to take this opportunity to restate those requests and to seek your assistance in obtaining responses, as follows:

1. Red Sea Corporation officials informed the Group that the Corporation relies on the services of the People's Front for Democracy and Justice (PFDJ) procurement offices in London and Dubai, and that they would supply the Group with contacts of individuals managing these offices. We would be grateful that these contacts be provided as soon as possible.

2. We have advised the Civil Aviation Authority (CAA) in Asmara that the Group will request the opportunity to review flight logs for all flights to and from Eritrea from the period of 1 January 2009 onwards. The Group understands from its discussion with CAA officials that such logs have been manually recorded in Asmara and would either need to be transcribed or photocopied in order to be transmitted to the Group. The Group stands ready to discuss directly with CAA the practical modalities of preparing and submitting this documentation to the Group.

His Excellency
Mr. Araya Desta
Permanent Representative of Eritrea
to the United Nations
New York

3. The Group posed a number of questions to Ministry of Defence and National Security Agency officials to which no response was immediately forthcoming, and which we intend to revisit during the Group's next visit to Eritrea. In the meantime however, and as discussed, we would be grateful that the Government of the State of Eritrea provide, as soon as possible, a complete list of individual Somalis to whom Eritrean identity or travel documents were issued since 1 January 2007 including:

    - Full names
    - Document type and number
    - Issuing authority
    - Date of issue
    - Date of expiry
    - Renewals (if any)

The Group would also like to take this opportunity to inform you that it proposes to visit Eritrea again on mutually convenient dates in mid-December 2010, and will coordinate arrangements with the Permanent Mission. During the course of that mission, the Monitoring Group requests that the Government of Eritrea arrange an on-site briefing on implementation of the agreement brokered between Eritrea and Djibouti to facilitate visits to the ports and airports of Massawa and Assab, and possibly other locations yet to be determined.

We would appreciate it if you could reply to the Monitoring Group by 21 October 2010 through the Secretary of the Security Council Committee pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) concerning Somalia and Eritrea, Mr. Kiho Cha, United Nations, 730 3rd Avenue, TB 08040A, New York, New York 10017; fax number (212) 963-1300 or 3778; e-mail cha@un.org.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration

Matt Bryden
Coordinator
Monitoring Group on Eritrea and Somalia pursuant to
Security Council resolutions 751 (1992) and 1907 (2009)

Permanent Mission of Eritrea
to the United Nations

ቀዋሚ ልኡኽ ኤርትራ ናብ ውድብ ሕቡራት ሃገራት
البعثة الأرتيرية الدائمة لدى الأمم المتحدة

05 November 2010

Dear Mr. Bryden,

In reference to your letter dated 6 October 2010 regarding your request to visit Eritrea, I am pleased to inform you that the Ministry of Foreign Affair of the State of Eritrea is willing to meet with the Monitoring Group, on the period you indicated in your letter.

In this regard, I would highly appreciate, if you could inform the Permanent Mission of Eritrea to the UN the date of your arrival as well as how long the Group would like to stay in Eritrea. This will allow the Ministry to plan your visit accordingly.

Should you have any questions, please do not hesitate to contact the Permanent Mission of Eritrea to the United Nations in New York.

Please accept the assurances of my highest consideration.

Araya Desta
Ambassador Permanent Representative

Mr. Matt Bryden,
Coordinator
Monitoring Group on Eritrea and Somalia

800 Second Avenue, 18th Floor • New York , NY 10017 • Telephone (212) 687-3390 • Telefax (212) 687-3138

UNITED NATIONS NATIONS UNIES

Somalia and Eritrea Monitoring Group

REFERENCE: S/AC.29/2011/SEMG/OC.1 7 January 2011

Excellency,

I have the honour to address you in my capacity as Coordinator of the Somalia and Eritrea Monitoring Group (SEMG), established pursuant to Security Council resolution 1916 (2010).

Further to my letter of 2 December 2010 (S/AC.29/2010/SEMG/OC.36), and your discussion with the United Nations Secretariat on 30 December 2010, I understand that the Government of the State of Eritrea would welcome a two-person mission to Eritrea from the Monitoring Group between 22 and 28 January 2011.

In reference to my letter of 2 December 2010, the Monitoring Group would like to request an on-site briefing about the current situation at the border between Eritrea and Djibouti, with specific reference to any possible obstruction of the implementation of Security Council resolution 1862 (2009). In this connection, we would be grateful for an official response to allegations by the Government of Djibouti that the Government of Eritrea retains in custody a number of Djiboutian detainees. The Monitoring Group is aware that the State of Qatar is addressing the issues spelled out in resolution 1862 (2009) and will shortly request a meeting with officials in Doha in this regard.

During the course of its mission, the Monitoring Group intends to follow up on the questions posed in my letter of 6 October 2010 (S/AC.29/2010/SEMG/OC.10), which has been enclosed for ease of reference, to which no response has been received to date. The mission would also like to seek the responses of the Government of Eritrea on a range of other issues including, but not limited to:

1. Information obtained by the Monitoring Group that appears to indicate that a group of Ogaden National Liberation Front (ONLF) fighters intercepted at the border between Ethiopia and Somalia in September 2010 had links to Eritrea;

2. Alleged links of the Djiboutian group, *le Front Pour la Restauration de la Démocratie* (FRUD), to Eritrea;

3. Financial transactions by certain Eritrean embassies, including alleged payments to Somalis in the United Arab Emirates, Kenya and Sudan.

/...

His Excellency
Mr. Araya Desta
Permanent Representative of Eritrea
to the United Nations
New York

During the course of the mission, the Monitoring Group respectfully requests the opportunity to meet with the following Government and/or party officials:

General Te'ame Goitom 'Meqele'
General Tekle Habtesellasie (Commander of the Eritrean Air Force)
General Tekle Kifle 'Manjus' (Commander of the western military zone)
Admiral Humed Mohamed Karekare (Commander of the Eritrean Navy)
Colonel Amanuel Kidane
Tesfalidet Habtesselassie (Office of the President)
Hagos Gebrehiwet (PFDJ Economic Affairs Department)
Yemane Tesfai (Commercial Bank of Eritrea)

The composition of the mission, including the passport details of its two members, will be as follows:

- Name: Matthew (Matt) Bryden
  Nationality: Canadian
  Passport no: BA527109
  Date of issue / expiry: 10 Oct 2008 / 10 Oct 2013

- Name: Dinesh Mahtani
  Nationality: British
  Passport no: 099204841
  Date of issue / expiry: 27 May 2010 / 27 Feb 2021

We would be grateful if visas for the two members of the mission could be issued by the Eritrean Embassy in Nairobi.

We would appreciate it if you could confirm the dates of the proposed mission and, if possible, provide some details of the programme of meetings the Government of Eritrea is arranging for the Monitoring Group by 14 January 2011 through the Secretary of the Security Council Committee pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) concerning Somalia and Eritrea, Mr. Kiho Cha, United Nations, Room TB-08040A, New York, NY 10017, fax (212) 963-1300/3773, e-mail: cha@un.org

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Matt Bryden
Coordinator
Somalia and Eritrea Monitoring Group
Security Council resolution 1916 (2010)

JAN-14-2011 16:41 FROM:ERITREA MISSION UN 212 687 3138 TO:1 212 963 3778 P.2

Permanent Mission of Eritrea
to the United Nations

ቀዋሚ ልኡኽ ኤርትራ ናብ ውድብ ሕቡራት ሃገራት
البعثة الأرترية الدائمة لدى الأمم المتحدة

14 January 2011

Dear Mr. Bryden

In reference to your letter of 7 January 2011 (Ref: S/AC.29/2011/SEMG/OC.1), regarding the planned visit of the Monitoring Group (MG) to Eritrea, I have the honour to inform you that the Government of Eritrea will receive the MG between 24 and 28 January 2011. Please note, the dates are slightly adjusted from the dates you requested in order to accommodate the availability of the Eritrean Officials.

With respect to the entry visa, the Eritrean Embassy in Nairobi, Kenya, shall be informed to extend its cooperation in the issuance of the needed visa. And the programme of work will be available upon arrival in Asmara.

Please, Sir, accept the assurances of my highest consideration.

Araya Desta,
Ambassador, Permanent Representative

Mr. Matt Bryden
Coordinator
Somalia and Eritrea Monitoring Group
Security Council Resolution 1916 (2010)

800 Second Avenue, 18th Floor • New York , NY 10017 • Telephone (212) 687-3390 • Telefax (212) 687-3138

UNITED NATIONS NATIONS UNIES

Somalia and Eritrea Monitoring Group

REFERENCE: S/AC.29/2011/SEMG/OC.11 18 February 2011

Excellency,

I have the honour to address you in my capacity as Coordinator of the Somalia and Eritrea Monitoring Group (SEMG) established pursuant to Security Council resolution 1916 (2010).

In follow-up to the SEMG's mission to Eritrea from 23 to 28 January 2011, we would be grateful if the Government of Eritrea could provide the following information in support of our ongoing investigations:

1. Details of all maritime vessels docked at or anchored off the port of Massawa between 18 and 22 November 2010.

2. Details of all in-bound and out-bound flights to and from Eritrea on the following dates:

   - 3 September 2010
   - 4 September 2010
   - 6 September 2010
   - 15 September 2010
   - 11 October 2010
   - 16 October 2010

3. Any information related to the deportation of Eritrean citizens, working on behalf of the Eritrean Embassy in Nairobi, who were deported from Kenya in 2009 and 2010. These individuals include Hanibal Menghstie and Negash Habte Tewolde (2009) and Amanuel Kidane (2010).

/...

His Excellency
Mr. Araya Desta
Permanent Representative of Eritrea
to the United Nations
New York

We would appreciate it if you could reply to the Monitoring Group no later than 1 March 2011 through the Secretary of the Security Council Committee pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) concerning Somalia and Eritrea, Mr. Kiho Cha, United Nations, Room TB-08040A, fax 1 (212) 963-1300/3778, e-mail: cha@un.org

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Matt Bryden
Coordinator
Somalia and Eritrea Monitoring Group
Security Council resolution 1916 (2010)

UNITED NATIONS NATIONS UNIES

Somalia and Eritrea Monitoring Group

REFERENCE: S/AC.29/2011/SEMG/OC.81 8 April 2011

Excellency,

I have the honour to address you in my capacity as Coordinator of the Somalia and Eritrea Monitoring Group (SEMG) established pursuant to Security Council resolution 1916 (2010).

In line with its mandate, the Monitoring Group is responsible for investigating:

- violations of the arms embargos on Somalia and Eritrea, which include financial support to armed groups or financial facilitation of arms embargo violations;
- acts that threaten the peace, security or stability of Somalia;
- obstruction of humanitarian assistance to Somalia;
- Eritrean support for individuals and groups responsible for destabilization of, or violence in, the region;
- obstruction of the implementation of resolution 1862 (2009) concerning Djibouti;
- obstruction of the work or investigations of the Monitoring Group.

Information received by the Monitoring Group appears to indicate that the Russian Aircraft Corporation (RAC) "Mig" was involved in maintaining and upgrading military aircraft in Eritrea in 2010.

These activities may represent a potential violation of the general and complete arms embargo on Eritrea imposed by United Nations Security Council resolution 1907 (2009).

I would therefore kindly request that you provide the Monitoring Group with further information and clarification on these activities, including:

- details of the contract signed between the Eritrean Government and RAC "Mig" or any of its affiliates or subsidiaries;
- a detailed list of the aircraft owned or operated by the Eritrean Government and maintained and/or upgraded by RAC "Mig"; and
- dates of travel of any representatives and/or employees of RAC "Mig" to Eritrea and the purpose of the travel.

/...

His Excellency
Mr. Araya Desta
Permanent Representative of Eritrea
to the United Nations
New York

We would appreciate it if you could reply to the Monitoring Group no later than 21 April 2011 through the Secretary of the Security Council Committee pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) concerning Somalia and Eritrea, Mr. Kiho Cha, United Nations, Room TB-08040A, fax (212) 963-1300/3778, email: cha@un.org

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Matt Bryden
Coordinator
Somalia and Eritrea Monitoring Group
Security Council resolution 1916 (2010)

UNITED NATIONS NATIONS UNIES

Somalia and Eritrea Monitoring Group

REFERENCE: S/AC.29/2011/SEMG/OC.99 15 April 2011

Excellency,

I have the honour to address you in my capacity as Coordinator of the Somalia and Eritrea Monitoring Group (SEMG) established pursuant to Security Council resolution 1916 (2010).

In line with its mandate, the Monitoring Group is responsible for investigating:

- violations of the arms embargos on Somalia and Eritrea;
- acts that threaten the peace, security or stability of Somalia;
- obstruction of humanitarian assistance to Somalia;
- Eritrean support for individuals and groups responsible for destabilization of, or violence in, the region;
- obstruction of the implementation of resolution 1862 (2009) concerning Djibouti;
- obstruction of the work or investigations of the Monitoring Group.

The Monitoring Group has also been informed that between November and December 2009, Mr. Yemane Tesfai, Director of the Commercial Bank of Eritrea, and General Tekle Habteselassie both visited Ukraine as part of an official delegation with the aim of procuring military goods and/or services.

Since then, information received by the Monitoring Group indicates that a Ukrainian company has apparently been engaged in the maintenance of military aircraft in Eritrea in 2010. Such services may represent a potential violation of the general and complete arms embargo on Eritrea imposed by Security Council resolution 1907 (2009).

I would therefore respectfully request that you provide the Monitoring Group with further information and clarification on these activities, including:

- the purpose of the Eritrean delegation's visit to Ukraine in late 2009, officials met and any agreements or contracts concluded that may relate to goods or services prohibited by resolution 1907 (2009);

/...

His Excellency
Mr. Araya Desta
Permanent Representative of Eritrea
to the United Nations
New York

- details of the contract signed between the Eritrean Government and Ukrspetsexport, the Ukranian state company for export and import of military and special products and services, or one of its affiliate companies;
- a detailed list of the aircraft owned or operated by the Eritrean Government and maintained and/or upgraded by Ukrspetsexport; and
- dates of travel to Eritrea of representatives and/or employees of Ukrspetsexport and composition of the delegation.

We would appreciate it if you could reply to the Monitoring Group no later than 29 April 2011 through the Secretary of the Security Council Committee pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) concerning Somalia and Eritrea, Mr. Kiho Cha, United Nations, Room TB-08040A, New York, NY 10017, fax: +1-212-963-1300/3778, email: cha@un.org

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Matt Bryden
Coordinator
Somalia and Eritrea Monitoring Group
Security Council resolution 1916 (2010)

Permanent Mission of Eritrea
to the United Nations

ቀዋሚ ልኡኽ ኤርትራ ናብ ውድብ ሕቡራት ሃገራት
البعثة الأرترية الدائمة لدى الأمم المتحدة

17 May 2011

Dear Mr. Bryden,

Pursuant to your letters of 18 February, 8 April and 15 April of this year, I have the honour to provide the following information:

1. Details of all maritime vessels docked at or anchored off the port of Massawa, between 18-22 November, 2010,

   During the said period, only one ship visited the port of Massawa. That ship, the ***Dorrat Jeddah***, arrived on November 19, 2010, with cargo originating in Jeddah, Saudi Arabia. It carried containerized and uncontainerized cargo as well as 47 vehicles, with a total tonnage of 1430 tons. Apart from the vehicles, the cargo consisted of construction materials, food stuffs and household equipment.

2. Details of in-bound and out-bound flights to and from Eritrea on September 3, 4, 6, 15 September and 11, 16 October,

   This matter was raised with the Monitoring Group during its last visit to Asmara and information was provided. Apart from that, there were only scheduled flights by commercial airlines flying to Asmara- Yemen Airways, Egypt Air, Lufthansa, Nas Air and Sudan Airways. The only non scheduled flight was an Eritrean Airlines flight on 15 September from Asmara to Jeddah.

3. Information about military equipment and aircraft,

   The Government of Eritrea has repeatedly informed the Monitoring Group that its requests for detailed information about Eritrea's military equipment go well beyond the mandate of the Group and seriously infringe on Eritrea's sovereignty.

Matt Bryden
Coordinator
Somalia and Eritrea Group
Security Council Resolution 1916 (2010)

800 Second Avenue, 18th Floor • New York , NY 10017 • Telephone (212) 687-3390 • Telefax (212) 687-3138

In addition to information and clarification presented here, the Government of Eritrea has provided additional information in face to face meetings with members of the Group in regards to some of the issues raised by the Monitoring Group.

The Eritrean Government has limited itself in this reply to answer the specific requests of the Monitoring Group for information and clarification. It intends to make its substantive presentation on the whole issues of sanctions at a later date.

Please accept, Sir, the assurances of my highest consideration.

Araya Desta
Ambassador, Permanent Representative

Annex 13.: State cooperation with the Monitoring Group

State	Letters sent*	Requested info fully received	Requested info partially received	Requested info not received**
United Arab Emirates	11	0	2	9
China	8	3	1	4
Eritrea	9	4	1	4
Saudi Arabia	4	0	1	3
Panama	3	0	0	3
USA	6	0	4	2
UK	3	1	0	2
Egypt	2	0	0	2
Sweden	2	0	0	2
Guinea-Bissau	2	0	0	2
Somalia	2	0	1	1
Sri Lanka	1	0	0	1
Oman	1	0	0	1
Ghana	1	0	0	1
Lithuania	1	0	0	1
Syria	1	0	0	1
Belarus	1	0	0	1
Tanzania	1	0	0	1
Sierra Leone	1	0	0	1
Malta	1	0	0	1
Switzerland	1	0	0	1
South Africa	1	0	0	1
Yemen	2	1	0	1
Sudan	2	1	0	1
Ukraine	1	0	1	0
Liberia	1	1	0	0
Ethiopia	1	1	0	0
Qatar	1	1	0	0
India	1	1	0	0
Italy	1	1	0	0
Latvia	1	1	0	0
Netherlands	1	1	0	0
Georgia	1	1	0	0
Gibraltar	1	1	0	0
Romania	1	1	0	0
Bulgaria	2	2	0	0
Kenya	2	2	0	0

Djibouti	2	2	0	0
France	2	2	0	0
Japan	2	2	0	0
Lebanon	2	2	0	0
Guinea	2	2	0	0
Russian Federation	4	4	0	0

* Only includes official correspondence sent from the Monitoring Group via the Security Council Sanctions Branch at the UN Secretariat to UN Member States' Permanent mission.
** This implies that either no response was received by the Monitoring Group, or that the response was deemed insufficient